Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي

والاجتماعات ذات الصلة

لواندا، أنغولا

23 – 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023

نتائج المداولات

الاتحاد البرلماني الدولي- 2023

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

جدول المحتويات

	صفحة(ة/ ات)
الاجتماعات والأنشطة الأخرى	
الجمعية العامة الـ147	
1. الحفل الافتتاحي	7
2. المشاركة	10
3. اختيار البند الطارئ.....	12
4. مناقشات وقرارات الجمعية العامة ولجانها الدائمة	13
5. الجزء الخاص بالمساءلة	19
6. جائزة كريمر-باسي.....	21
7. الجلسة الختامية للجمعية العامة.....	22
الدورة الـ212 للمجلس الحاكم	
1. انتخاب رئيس الجمعية العامة الـ147.....	24
2. تقرير رئيس الاتحاد البرلماني الدولي	24
3. تقرير الأمين العام	24
4. النتائج المالية للعام 2024.....	25
5. الوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي	26
6. الموازنة الموحدة للعام 2024.....	26
7. المكاتب الإقليمية.....	27
8. المسائل المتعلقة بعضوية الاتحاد البرلماني الدولي وصفة المراقب.....	27
9. فريق عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن الحل السلمي للحرب في أوكرانيا.....	31
10. سياسة منع التحرش.....	32
11. مدونة قواعد السلوك لمسؤولي الحوكمة في الاتحاد البرلماني الدولي وإنشاء نظام للرقابة والأخلاقيات.....	32
12. الموضوع ذو الأولوية للاتحاد البرلماني الدولي للعام 2024.....	33
13. الاجتماعات البرلمانية الدولية المقبلة.....	33
14. تقارير اللجان والهيئات الأخرى.....	33
15. انتخاب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي.....	34
16. تكريم الرئيس المنتهية ولايته.....	34
الدورة الـ291 للجنة التنفيذية	
1. تقرير الأنشطة من قبل الرئيس	35

2. التقرير المرحلي للأمين العام بشأن أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي منذ الدورة الـ211 للمجلس الحاكم.....	35
3. الأعضاء والمراقبون الدائمون.....	36
4. تقارير الأعضاء بشأن الأنشطة المتعلقة بالاتحاد البرلماني الدولي.....	37
5. المسائل المالية.....	37
6. المكاتب الإقليمية.....	38
7. سياسة منع التحرش.....	39
8. التعديلات على النظام الأساسي والقواعد.....	39
9. انتخاب رئيس جديد للاتحاد البرلماني الدولي	39
10. فريق العمل المعني بالحل السلمي للحرب في أوكرانيا	39
11. المسائل المتعلقة بالأمانة العامة	39
12. الاجتماعات البرلمانية الدولية المقبلة.....	40
13. الفريق العامل المعني بالشفافية، والمساءلة، والانفتاح	40
14. التعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي وجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية.....	40
15. انتخاب نواب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، ونائب رئيس اللجنة التنفيذية.....	40
16. ما يستجد من أعمال	40
الهيئات الفرعية للمجلس الحاكم	
1. منتدى النساء البرلمانيات ومكتبه	41
2. منتدى البرلمانيين الشباب ومجلس إدارته.....	41
3. لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين.....	42
4. لجنة شؤون الشرق الأوسط	42
5. لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني	43
6. فريق عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن الحل السلمي للحرب في أوكرانيا.....	45
7. الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.....	46
8. مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا	47
9. مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)	48
10. الفريق الاستشاري المعني بالصحة	50
الأنشطة والفعاليات الأخرى	
1. اجتماع مشترك مع رؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة	51
2. القمة البرلمانية العالمية الثانية المعنية بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف: *الاستجابة العالمية للدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل*.....	53
3. مناقشة متكافئة الفرص: *يهمني أن أهتم: الرجال البرلمانيون يشاركون في مسؤوليات رعاية متساوية*.....	55

4. جلسة مفتوحة للجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني: *دور البرلمانات في معالجة الآثار الإنسانية المترتبة على التشرد الناجم عن المناخ*.....	55
5. ورشة عمل مشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي وجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية بشأن *التحول الرقمي للبرلمانات*.....	57
6. ورشة عمل مشتركة للاتحاد البرلماني الدولي واليونيسيف بشأن *دور البرلمانات في تأمين الإنفاق العام الفعّال على حقوق الطفل*.....	59
7. ورشة عمل مشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الصحة العالمية بشأن *تحليل التطوّر في اتفاق الجائحة*.....	60
الانتخابات والتعيينات وعضوية الاتحاد البرلماني الدولي	
الانتخابات والتعيينات	
1. رئيس الاتحاد البرلماني الدولي.....	61
2. اللجنة التنفيذية.....	61
3. نائب رئيس اللجنة التنفيذية.....	62
4. اللجنة الفرعية للتمويل.....	62
5. الفريق العامل المعني بالشفافية، والمساءلة، والانفتاح.....	62
6. مكتب النساء البرلمانيات.....	62
7. مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب	63
8. لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين.....	63
9. لجنة شؤون الشرق الأوسط.....	63
10. لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني.....	64
11. الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.....	64
12. مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا.....	64
13. مراجعو الحسابات الداخليون لحسابات العام 2024.....	65
14. مكاتب اللجان الدائمة.....	65
15. المقررون.....	67
وسائل الإعلام والاتصالات	68
عضوية الاتحاد البرلماني الدولي	71
جدول أعمال الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي وقراراتها ونصوصها الأخرى	
جدول الأعمال	73
إعلان لواندا: *العمل البرلماني من أجل السلام والعدل والمؤسسات القوية (الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة)*.....	74

القرار	78
• *الاتجار بالأيتام: دور البرلمانات في الحد من الأضرار*.....	
تقارير اللجان الدائمة	
• تقرير اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين.....	89
• تقرير اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة.....	93
• تقرير اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة.....	98
بند طارئ	102
• نتائج التصويت بنداء الأصوات بشأن الطلبات لإدراج بند طارئ على جدول أعمال الجمعية العامة.....	
تقارير وقرارات ونصوص أخرى لمجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي	
التقارير والقرارات والنصوص الأخرى	
• موازنة الاتحاد البرلماني الدولي للعام 2024.....	106
• جدول المساهمات للعام 2024.....	107
• اختصاصات لجنة الرقابة والأخلاقيات.....	114
• تقرير منتدى النساء البرلمانيات	116
• تقرير منتدى البرلمانيين الشباب.....	119
• تقرير لجنة شؤون الشرق الأوسط	121
• تقرير لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني.....	124
• تعهد الاتحاد البرلماني الدولي إلى المنتدى العالمي للاجئين للعام 2023.....	128
• تقرير الفريق الاستشاري المعني بالصحة.....	129
• تقرير الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.....	131
• تقرير مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا.....	134
• الموضوع ذو الأولوية للاتحاد البرلماني الدولي للعام 2024.....	138
• إحصاءات مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية).....	144
وثائق أخرى متوفرة على الإنترنت	
• قرارات لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين (مرفق رقم 1)	
• سياسة لمنع التحرش ومكافحته، بما في ذلك التحرش الجنسي، في الجمعيات العامة وغيرها من فعاليات الاتحاد البرلماني الدولي (مرفق رقم 2)	
• مدونة قواعد السلوك لمسؤولي الحوكمة في الاتحاد البرلماني الدولي (مرفق رقم 3)	
الاجتماعات المقبلة	
الاجتماعات المقبلة وغيرها من الأنشطة.....	148
جدول أعمال الجمعية العامة الـ148.....	156

نصوص أخرى	
القمة البرلمانية العالمية الثانية المعنية بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف	157
• *الاستجابة العالمية للدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل.....*	
الاقتراح الذي اعتمدته اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة للاتحاد البرلماني الدولي	160
• *تحقيق المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في الجمعية العامة للأمم المتحدة.....*	

الجمعية العامة الـ147

1. الحفل الافتتاحي

أقيم الحفل الافتتاحي للجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي في بايا Baía لواندا، في لواندا، أنغولا عند الساعة 19:00 يوم الإثنين 23 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

وعزفت أوركسترا كابوسوكا السيمفونية النشيد الوطني لأنغولا، ونشيد الاتحاد البرلماني الدولي الجديد.

ورحبت ***السيدة كارولينا سيركويرا، رئيسة الجمعية الوطنية في أنغولا*** بالمندوبين إلى لواندا باسم شعب أنغولا وأعضاء الجمعية الوطنية البالغ عددهم 220 عضواً، وقالت إن حضورهم دليل على التزامهم ببناء جسور الحوار والأخوة. وستشهد الجمعية العامة معلماً تاريخياً للاتحاد البرلماني الدولي، بانتخاب واحدة من أربع مرشحات إفريقيات لمنصب الرئيس. وفي زمن النزاع في جميع أنحاء العالم، يتعين على البرلمانيين أن يسعوا إلى بناء السلام وتعزيز التزامهم بالعدل وتعزيز المؤسسات، تماشياً مع موضوع الجمعية العامة.

واستجابة لانتشار النزاعات العنيفة في جميع أنحاء العالم، يتعين على المجتمع الدولي أن يعمل لضمان أقصى قدر من الحفاظ على حياة الإنسان وكرامته، وأن يوحّد قواه للمكافحة من أجل السلام العالمي. ويحتاج قادة العالم أيضاً إلى العمل على ضمان الحريات الأساسية وتهيئة عالم أقل عرضة لعدم المساواة. وقد دمرت حياة الأنغوليين بسبب أكثر من 30 عاماً من النزاع، ولكنهم تعلموا الطريق إلى السلام والمصالحة وإعادة الإعمار، الأمر الذي أدى بدوره إلى التنمية والاستقرار والتماسك الاجتماعي. وتمنت للمندوبين إقامة ممتعة في لواندا وأعربت عن أملها في أن تبقى الجمعية العامة أمداً طويلاً في ذاكرتهم.

وذكر ***سعادة السيد مارتن تشونغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي*** أن الجمعية العامة الـ147 هي مناسبة ميمونة وهامة، باعتبارها أول مناسبة تعقد في بلد إفريقي ناطق بالبرتغالية. وبصفته إفريقياً، فقد كان سعيداً لأنها المرة الثانية خلال عام التي تعقد فيها الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي في إفريقيا، بعد الجمعية العامة الـ145 في رواندا. وأعرب عن إيمانه بأن إفريقيا مليئة بالإمكانات وحث قادة القارة على حشد هذه الإمكانات لدعم مجتمعاتهم. وهنأ فخامة الرئيس لورينسو باعتباره مناصراً للسلام والإدماج، ليس فحسب في أنغولا، ولكن أيضاً في المنطقة الأوسع. وفي وقت سابق من العام، زار عدة بلدان في غرب إفريقيا تعاني من عدم الاستقرار السياسي، وتمت طمأنته من قادتها أنهم يدركون تماماً التحديات التي يواجهونها في استعادة السلام والعدل والمؤسسات القوية. وقد خرج بانطباع وبعزم أكبر على حشد المجتمع العالمي لدعم قيادة وشعب تلك البلدان.

وفي سياق موضوع الجمعية العامة، أدرك الاتحاد البرلماني الدولي أن المؤسسات القوية تعني برلمانات قوية أولاً وقبل كل شيء. وأثنى على بلدان منطقة الجنوب الإفريقي لارتفاع مستوى تمثيل المرأة في برلماناتها؛ وتولت رئيسات البرلمان رئاسة ما لا يقل عن 12 برلماناً في المنطقة. ومن الجوانب الأخرى التي لا يمكن للبرلمانات أن تتجاهلها هي سعيها إلى أن تصبح مؤسسات أقوى من خلال التحول الرقمي، وهو الإمكانية التي يلزم الاستفادة منها لجعل الأعمال البرلمانية أكثر فعالية وأكثر توافقاً مع احتياجات الشعب وتطلعاته. وأعرب عن أمله في أن يبذل المندوبون، في مداولاتهم، كل جهد ممكن للارتقاء إلى مستوى شعار الاتحاد البرلماني الدولي: من أجل الديمقراطية، من أجل الجميع.

وألقى ***السيد بارفيه أونانغا-أنيانغا، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لدى الاتحاد الإفريقي***، رسالة باسم السيد أنطونيو غوتيريس، الأمين العام للأمم المتحدة، الذي وجه أحر تحياته واعتذر عن عدم تمكنه من الحضور شخصياً بسبب العديد من المسائل الملحة المدرجة في جدول أعماله. وتعرب الأمم المتحدة عن امتنانها للاتحاد البرلماني الدولي لما يقوم به من عمل في مجال تعزيز إدماج القانون الدولي والمعاهدات الدولية في القانون المحلي، وجهوده الدؤوبة لتعزيز سيادة القانون على الصعيد العالمي وتعزيز تعددية الأطراف، ودعمه الثابت لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. واستجابة للتحديات العالمية المتداخلة المتمثلة في النزاعات العنيفة والإرهاب والتطرف وحالة الطوارئ المناخية والجوائح وأوجه عدم المساواة الآخذة في الاتساع – وكلها تسبب أكبر معاناة لأشد الفئات ضعفاً – دعا الأمين العام للأمم المتحدة إلى زيادة الدبلوماسية والحوار لإعادة بناء توافق الآراء العالمي.

ولقد نهضت أنغولا من رماد نزاع بين الأشقاء دام عقوداً من الزمن لتصبح أرضاً مليئة بالإمكانات، ولم يكن مفاجئاً أن يعين الاتحاد الإفريقي فخامة الرئيس لورينسو مناصراً من أجل السلام والمصالحة. ويجب اعتبار السلام شرطاً أساسياً للتنمية والحوار المستدامين، وتدعو الحاجة إلى أنظمة سياسية شاملة لبناء دول أقوى وأكثر انسجاماً. في إفريقيا، ظلت نسبة 90٪ من أهداف التنمية المستدامة بعيدة عن المسار الصحيح، بسبب التخفيضات في حصة القارة من التجارة العالمية، وتصاعد النزاع العنيف والمؤسسات الضعيفة أو غير الفعالة. وترد حاجة إلى مؤسسات قوية ليس فحسب في إفريقيا، ولكن في جميع أنحاء العالم وكجزء من نظام متعدد الأطراف نشط ومصلح.

وشكر ***معالي السيد دوارتي باتشيكو، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي***، الجمعية الوطنية في أنغولا على استضافتها القديرة للجمعية العامة الـ147. لقد صُدم عندما علم في بداية ولايته أن الاتحاد البرلماني الدولي لم يعقد جمعية عامة في بلد ناطق بالبرتغالية منذ العام 1962، في البرازيل، ولذلك فقد شعر بسعادة غامرة لأن الجمعية العامة الأخيرة في فترة توليه منصبه تعقد في مدينة لواندا الجميلة، التي ستكون في الأيام القليلة المقبلة عاصمة عالمية للبرلمانات. كانت لواندا مدينة مثالية للحديث فيها السلام؛ وبعد سنوات عديدة من النزاع، عرف الأنغوليون جيداً الدور الأساسي الذي يؤديه السلام في ضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وكانت الجمعية العامة تنعقد في وقت

كانت فيه الصفحات الأولى من الصحف مليئة بقصص النزاعات: في أوكرانيا والشرق الأوسط وإفريقيا وميانمار وأفغانستان. وفي جميع هذه الحالات، يدين الاتحاد البرلماني الدولي من دون تحفظ جميع الأعمال الوحشية واللاإنسانية، ويشجع الطرفين المتعارضين على العمل معاً من أجل الدخول في حوار، والسعي إلى حل سلمي للنزاعات والصراعات.

وبعد جائحة كوفيد-19، اعتقد الناس أنه سيكون من الممكن العودة إلى عالم طبيعي، ولكن ظهرت العديد من التحديات والأزمات الأخرى. لذلك تحتاج البرلمانات إلى تكثيف إجراءاتها لتنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول العام 2030، والاستعداد لتأثير التقنيات الجديدة والرقمنة على عملها وعلى المجتمع بشكل عام. في عام يصادف الذكرى الـ75 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يجب على البرلمانات أن تتطلع إلى دعم سيادة القانون وحماية الحريات الأساسية للشعب. وطوال فترة ولايته كرئيس للاتحاد البرلماني الدولي، التي ستنتهي في الجمعية العامة الحالية، عمل من دون كلل لتعزيز بروز الاتحاد البرلماني الدولي، وتنفيذ استراتيجيته، والنضال من أجل السلام والتنمية، وتوطيد الحوكمة الرشيدة للمنظمة. وتمنى لخلفه، الذي من المرجح أن يكون امرأة من إفريقيا، كل النجاح في نقل الاتحاد البرلماني الدولي إلى المرحلة التالية من تاريخه اللامع.

وأعرب ***فخامة السيد جواو مانويل غونسالفيس لورينسو، رئيس أنغولا*** ، عن ارتياحه الشخصي وسعادة جميع الأنغوليين بحقيقة أن الجمعية العامة الـ147 ستعقد في لواندا. فأنغولا بلد السلام والمصالحة، والتنوع الديني والثقافي الواسع، والموارد الطبيعية الواسعة النطاق، ويبذل جهود متواصلة لتعزيز التنمية المستدامة، والعدل الاجتماعي. وجمعيتها الوطنية هي الضامن الرئيسي لسيادة القانون، وتعزيز حريات المواطنين وحقوقهم، ووضع سياسات تمثل ثروة تنوع البلد. إن أكبر إنجاز حققته أنغولا هو مصالحتها الوطنية وعودتها إلى الاستقرار السياسي، وهي تسعى جاهدة إلى تقاسم وتعزيز حلول للسلام تقوم على تلك النجاحات بين جيرانها في منطقتي البحيرات الكبرى والجنوب الإفريقي.

وتتيح الدبلوماسية البرلمانية فرصة قيّمة لحل النزاعات وضمان السلم والأمن العالميين. ورداً على التصعيد الأخير للنزاع الإسرائيلي-الفلسطيني، من الضروري إسكات أصوات المدافع، وتمهيد الطريق لجميع أنواع الدبلوماسية من أجل تجنب وقوع كارثة إنسانية. فالإقامة الفعّالة لدولة فلسطين هو وحده الذي سيضع حداً لدورة الكراهية والعنف المستمرة منذ 75 عاماً. وشكر مرة أخرى البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي على اختيارها أنغولا مضيفة للجمعية العامة، وأعرب عن أمله في أن تساهم مداولاتها بشكل موضوعي وملموس في حل مختلف المشاكل التي تواجه العالم.

وأعلن فخامة السيد جواو مانويل غونسالفيس لورينسو افتتاح الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي.

2. المشاركة

شاركت وفود من 128 برلماناً عضواً في أعمال الجمعية العامة*:

ألبانيا، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، مملكة البحرين، بنغلاديش، بيلاروسيا، بلجيكا، بنين، دولة بوليفيا متعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كابو فيردي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، تشيلي، الصين، ساحل العاج، كرواتيا، كوبا، جمهورية التشيك، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدنمارك، جمهورية جيبوتي، جمهورية الدومينيكان، جمهورية مصر العربية، غينيا الاستوائية، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، الغابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غينيا-بيساو، غيانا، المجر، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، جمهورية العراق، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كينيا، دولة الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، ليسوتو، دولة ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، ملاوي، ماليزيا، جزر المالديف، مالي، مالطا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، المملكة المغربية، موزمبيق، ميانمار**، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيجيريا، النرويج، سلطنة عمان، باكستان، دولة فلسطين، بيرو، بولندا، البرتغال، دولة قطر، جمهورية كوريا، رومانيا، روسيا الاتحادية، رواندا، ساو تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سلوفينيا، جمهورية الصومال الفيدرالية، جنوب إفريقيا، جنوب السودان، إسبانيا، سريلانكا، سورينام، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، تايلاند، تيمور الشرقية، تونغا، تركيا، توفالو، أوغندا، أوكرانيا، دولة الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، الأوروغواي، أوزبكستان، فيتنام، الجمهورية اليمنية، زامبيا، وزمبابوي.

وشارك في الجمعية العامة أيضاً الأعضاء المنتسبون الثمانية التالية أسماؤهم: البرلمان العربي، والجمعية التشريعية لشرق إفريقيا، واللجنة البرلمانية الدولية للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا، وبرلمان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وبرلمان عموم إفريقيا، وبرلمان الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا، وبرلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، والجمعية البرلمانية للفرنكوفونية.

*للاطلاع على القائمة الكاملة لأعضاء الاتحاد البرلماني الدولي، راجع الصفحة 71.

**وفقاً لقرار مجلس الحاكم في مدريد في تشرين الثاني /نوفمبر 2021، يواصل الاتحاد البرلماني الدولي التعامل مع البرلمانيين السابقين المنتخبين ديمقراطياً من أفغانستان ومع لجنة تمثيل هيئة بييداونغسو هلوتاو (CRPH) لميانمار. وتحضر الوفود المناظرة الجمعيات العامة بصفة مراقب لا يحق لها التصويت.

وكان من بين المراقبين ممثلون عن:

(i) الأمم المتحدة والمنظمات ذات الصلة: الأمم المتحدة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية؛

(ii) الجمعيات والاتحادات البرلمانية: الاتحاد البرلماني الإفريقي، والاتحاد البرلماني العربي، والجمعية البرلمانية الآسيوية، والجمعية البرلمانية لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي، والجمعية البرلمانية للكومنولث، ومنتدى برلمانات المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد، والمجلس الاستشاري المغاربي، والبرلمان الدولي للتسامح والسلام، والجمعية البرلمانية للبلدان الناطقة بالبرتغالية، والجمعية البرلمانية للبلدان الناطقة بالتركية، والجمعية البرلمانية لاتحاد بيلاروسيا وروسيا، والاتحاد البرلماني للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والمنتدى البرلماني للمجموعة الإنمائية للجنوب الإفريقي، وشبكة البرلمانيين للصحة العالمية؛

(iii) المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة؛

(iv) الاشتراكية الدولية.

ومن بين 1153 مندوباً حضروا الجمعية العامة، كان 622 عضواً في البرلمان (604 من البرلمانات الأعضاء و18 من الوفود الأعضاء المنتسبة). وكان من بين هؤلاء البرلمانيين 51 رئيساً و42 نائباً للرئيس و277 امرأة نائب في البرلمان (36.5 في المئة) و188 برلمانياً شاباً (31.28 في المئة).

واستمراراً للممارسات التي اتُبعت في الجمعيات الأخيرة، كانت الجمعية العامة الـ147 فعالية بالحضور الشخصي مع تعديلات للمشاركة الهجينة. وكانت جميع قاعات الجلسات مجهزة للمشاركة الخارجية والترجمة الفورية عن بعد، واستخدمت هذه القدرات التقنية استخداماً جيداً في جميع أنحاء الجمعية العامة. سمحت المشاركة عن بعد في جميع الفعاليات الجانبية الرسمية، وكذلك، جلسات اللجنة التنفيذية، ولجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين.

وتم بث وقائع الحفل الافتتاحي ومنتدى النساء البرلمانيات والمناقشة العامة للجمعية العامة وجميع جلسات المجلس الحاكم على الهواء مباشرة باللغة الإنجليزية واللغة الأصلية، بإجمالي 12368 مشاهدة. لمزيد من التفاصيل راجع قسم الإعلام والاتصالات.

3. اختيار البند الطارئ

في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أبلغ رئيس الجمعية العامة بأنه تم تلقي الطلبات الأربعة التالية لإدراج بند طارئ:

- *مكافحة كراهية الإسلام وتزايد الأحداث المتطرفة المعادية للإسلام من خلال التفاهم والتثقيف، وتعزيز التسامح والوئام بين الأديان، وتهيئة بيئة تشجع على الاحترام والتعاطف بين مختلف الطوائف الدينية* (باكستان)
- *وقف الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان في غزة* (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ودولة الكويت باسم المجموعة العربية، وإندونيسيا، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وجنوب إفريقيا باسم المجموعة الإفريقية)
- *اتباع نهج متعدد الأوجه لقضية فلسطين: الدبلوماسية البرلمانية والهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة* (ماليزيا)
- *نحو أساس مشترك لتحقيق السلام* (كندا، باسم وفود الأرجنتين، والنمسا، وكرواتيا، وفنلندا، وفرنسا، وإيرلندا، وإيطاليا، وهولندا، والسويد، والمملكة المتحدة)

وفي العروض اللاحقة، سحبت باكستان وماليزيا مقترحاتهما، وأعربتا عن دعمهما للمقترح المشترك بعنوان *وقف الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان في غزة*.

وأعربت الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية عن معارضتها للمقترح المشترك بعنوان *نحو أساس مشترك للسلام*، ووصفته بأنه منحاز وأعربت عن أسفها لفشله في إدانة الاعتداءات المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني.

ثم شرعت الجمعية في التصويت بنداء الأسماء على الاقتراحين المتبقيين (راجع الصفحتين 102-104).

وأعلن الرئيس نتيجة التصويت: لم يحصل أي من المقترحين المطروحين على أغلبية الثلثين المطلوبة. وأبلغ الرئيس الجمعية العامة بأن هذه النتيجة تعني أنه لا يمكن إدراج أي منهما في جدول أعمال الجمعية العامة الـ147. وأكد الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي أن بيان الرئيس متوافق مع قواعد الجمعية العامة (القاعدة 11، الفقرة 2 (أ)).

4. مناقشات وقرارات الجمعية العامة ولجانها الدائمة

(أ) **المناقشة العامة:** ***العمل البرلماني من أجل السلام والعدل والمؤسسات القوية (الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة)*** (البند 3)

خلال الأيام الثلاثة من المداولات، ساهم في المناقشة العامة نحو 146 برلمانياً من 111 برلماناً عضواً، بمن فيهم 34 رئيساً و21 برلمانياً شاباً، فضلاً عن ممثلين لخمسة أعضاء منتسبين وتسعة مراقبين دائمين. وبثت مداولات المناقشة على شبكة الإنترنت، وذكرت العديد من الممارسات الجيدة والتوصيات في الوثيقة الختامية.

وافتتحت ***السيدة كارولينا سيركويرا، رئيسة الجمعية الوطنية في أنغولا*** ، المناقشة العامة في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2023 وأشارت إلى أهمية موضوعها في سياق النزاع المتزايد حول العالم. وتتمثل الجوانب الرئيسية الثلاثة للهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة – السلام والعدل والمؤسسات القوية – هي الأساس للاستجابة للتحديات العديدة التي يواجهها العالم. وأعربت عن أملها في أن ينتهز المندوبون فرصة الجمعية العامة لإدانة جميع أعمال الحرب ومحاولات تدمير المؤسسات القوية والتحريض على التعصب والكراهية. وأعربت عن اعتقادها بأن الحوار والتفاهم يمكن أن يؤديا إلى حلول توافقية لصالح السلام والتنمية.

وأعربت عن ارتياحها لسماع تقرير الأمين العام في حفل الافتتاح مساء اليوم السابق عن العلامات المشجعة على التحسن في تمثيل المرأة والشباب في البرلمان، ولا سيما في إفريقيا. ومما يؤسف له أن القارة تواجه أيضاً نزاعاً مسلحاً واسع النطاق، لا يمكن أن يؤدي إلا إلى عدم المساواة الاجتماعية. وتبذل أنغولا جهوداً كبيرة لدعم بناء السلام في البلدان المجاورة. وثمة جانب أخير لتحقيق غايات الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة يتمثل في أن تفكر البرلمانات في كيفية أن تصبح أكثر شفافية وخضوعاً للمساءلة على جميع المستويات. وقد خطت أنغولا خطوات كبيرة في هذا الصدد في السنوات الأخيرة لتصبح ديمقراطية مزدهرة متعددة الأحزاب.

وأفاد ***معالي السيد دوارتي باتشيكو، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي*** أن موضوع المناقشة العامة يتطابق مباشرة مع الولاية الأساسية للاتحاد البرلماني الدولي بوصفه منظمة لبناء الديمقراطية. ومن دون مؤسسات أكثر فعالية، سيكون من المستحيل مكافحة الفقر وعدم المساواة وتغير المناخ والتدهور البيئي والعديد من المشاكل الأخرى. قدم الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة خارطة طريق قيّمة لإصلاح الطرق العديدة التي أصبحت بها السياسة مختلة وظيفياً، مما يمنع الناس من المشاركة، ويجعل من الصعب تحقيق الإجماع.

ولا يمكن اعتبار أي بلد بلداً مثالياً من حيث أساليب عمل مؤسساته. ولا يدل مستوى تنمية البلد على قوة مؤسساته؛ ولدى العديد من البلدان النامية برلمانات متنوعة وخاضعة للمساءلة بينما لا تزال العديد من البلدان المتقدمة النمو متخلفة، في مجالات مثل الشفافية أو العنف ضد المرأة، على سبيل المثال. وأثنى المتحدثون عن استخدام المناقشة العامة كفرصة للتنديد بالأعضاء الآخرين على إخفاقاتهم، وشجع بدلاً من ذلك المندوبين على

أن يتعلموا من بعضهم البعض الطرق العديدة التي يمكن بها للبرلمانات أن تعزز الحوكمة لصالح التنمية المستدامة للجميع.

وشجعت ***السيدة س. لوبيز كاسترو (المكسيك)، رئيسة مكتب النساء البرلمانيات***، المشاركين في المناقشة العامة على النظر في الموضوع من منظور جندري، مع وضع احتياجات النساء والفتيات، اللواتي يمثلن أكثر من نصف سكان العالم، في المركز. وقد أقر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في قراره التاريخي رقم 1325 للعام 2000، بأهمية إدراج المنظورات الجندرية في الجهود الرامية إلى بناء السلام والأمن. ويعتبر زيادة عدد النساء في البرلمان جزءاً من هذا الهدف، بالنظر إلى إمكانية تقديم مساهمات برلمانية قوية في عمليات السلام.

وتعتبر إمكانية الوصول إلى العدل مسألة أساسية أخرى بالنسبة للمرأة، وتتاح للبرلمانات فرصة فريدة لإصلاح الأطر القانونية لجعل أنظمة العدل مراعية للمنظور الجندري. كما أن البرلمانات نفسها بحاجة إلى أن تصبح أكثر مراعاة للاعتبارات الجندرية، وفقاً للالتزام الذي قطعته البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي في إعلان كيغالي في الجمعية العامة الـ145.

وفي رسالة عبر الفيديو، ذكر ***السيد ب. كاردين (المملكة المتحدة)، رئيس مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب***، أنه يرد صدى معيّن بين موضوع الجمعية العامة، والمكان الذي تعقد فيه، بلد قطع طريقاً صعباً منذ استقلاله في العام 1975 ليصبح مجتمعاً مسالماً، وعادلاً له مؤسسات قوية. وفي جميع أنحاء العالم، لا تزال ترد العديد من الأمثلة الصارخة على الاستبعاد، التي كانت مشاركة الشباب فيها مجرد مشاركة واحدة. والاتحاد البرلماني الدولي هو الوصي على المؤشرات في إطار الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة بشأن مشاركة الشباب والنساء، ويبين آخر تقرير له عن مشاركة الشباب أن التقدم لا يزال متأخراً.

وكان أعضاء البرلمان الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي هم صانعو التغيير المعينون لتحسين هذا الوضع. وقد اجتمع أكثر من 300 منهم في المؤتمر العالمي التاسع للبرلمانيين الشباب الذي عقد مؤخراً في هانوي، فيتنام. وواصلت حملة الاتحاد البرلماني الدولي أنا *أقول نعم للشباب في البرلمان!* في الحصول على الدعم لتعهداتها بشأن حصص الشباب، وتخفيض سن الأهلية، وغير ذلك من وسائل دعم مشاركة الشباب وتمكينهم. وكجزء من العملية الجارية لتنقيح النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده، قدم مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب اقتراحاً بتخفيض الحد الأدنى الذي سيعتبر دونه عضو البرلمان صغيراً من سن 45 إلى 40 عاماً.

وقال ***السيد س. كاهولو، الأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى***، إنه على الرغم من اعتقاده بأن منطقة البحيرات الكبرى في إفريقيا تنطوي على إمكانات لا حدود لها، فإنها تواجه أيضاً تحديات هائلة تتمثل في النزاع والعنف والفقر والاتجار بالأسلحة وعدم إمكانية اللجوء إلى القضاء. وتتمثل المهمة الرئيسية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في تعزيز السلام والأمن والاستقرار والتنمية في المنطقة، ومن ثم فإن الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة يوفر إطاراً هاماً للغاية لمواجهة تلك التحديات والنهوض بالمصالحة والازدهار.

ومن واجب البرلمانيين تحقيق الغايات المحددة في الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة، من خلال تشكيل الأطر القانونية، والإشراف على الإجراءات الحكومية، والتعبير عن تطلعات الشعب. وللبرلمانات دور خاص في تعزيز بناء السلام وحل النزاعات، وهي منتدى مثالي لضمان الشمولية من خلال النظر في وجهات نظر النساء والشباب والأقليات والفئات المهمشة. وتقع على عاتق البرلمانات أيضاً مسؤولية دعم العدل وسيادة القانون، وأخيراً العمل بكفاءة وشفافية. ويشكل العمل البرلماني قوة هائلة للنهوض بالسلام والعدل والمؤسسات القوية، وهي الأسس التي يمكن أن يعتمد عليها مستقبل أكثر ازدهاراً، واستدامة.

وذكرت ***السيدة ب. ف. ماهارافو، معاً من أجل إفريقيا جديدة***، أنها نشأت في مدغشقر، وكانت مدفوعة بالرغبة في جعل قريتها وبلدها مكاناً أفضل للعيش فيه. بعد الدراسة في إيطاليا، عادت لتصبح محاضرة جامعية. وبالتوازي مع ذلك، شاركت في حركات *عد إلى إفريقيا*، وفي وقت لاحق *معاً من أجل إفريقيا الجديدة*، التي تهدف إلى استخدام التوجيه والربط الشبكي لتعزيز السلام والتثقيف في مجال العدل بين الشباب في جميع أنحاء القارة. ويشكل الشباب حالياً أغلبية سكان إفريقيا، ولذلك ينبغي أن يكونوا قوة لتحقيق الازدهار. ومع ذلك، فإن النزاع والبطالة والفساد والظلم تمنعهم من المشاركة كمواطنين نشطين.

وكان لنمو نظرة فردية أكثر للحياة في جميع أنحاء العالم تأثير خاص في إفريقيا لأنها تتعارض مع تقليد القارة *لأوبونتو*، أو "الإنسانية تجاه الآخرين". علاوة على ذلك، فإن تغير المناخ والاستبداد والعنف وفقدان الثقة في المؤسسات والهجرة الجماعية كلها تدفع الناس إلى مغادرة بلدانهم بحثاً عن حياة أفضل أو البقاء والمشاركة في إحدى الانقلابات المتزايدة في إفريقيا. وتحتاج البرلمانات وغيرها من المؤسسات الحاكمة إلى المشاركة في المسؤولية، أو حتى المشاركة في القيادة، مع الشباب والمجتمع المدني بشكل عام أكثر.

(ب) اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين

عقدت اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين جلستيها في الفترة بين 24 و26 تشرين الأول/أكتوبر 2023، برئاسة رئيسها سعادة السيد محمد بن مهدي بن عجيان الأحبابي (دولة قطر).

في جلستها الأولى، في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2023، عقدت اللجنة حلقتي نقاش متتاليتين. إن حلقة النقاش الأولى – جلسة استماع للخبراء حول الآثار الاجتماعية والإنسانية لأنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل والذكاء الاصطناعي، افتتحتها السيدة إيزومي ناكاميتسو، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، في رسالتها بالفيديو، ودعت فيها إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لحظر هذه الأنظمة وتنظيمها، وحثت البرلمانيين على اتخاذ إجراءات ملموسة فورية في هذا المجال. وأعقبت مناقشة العروض التي قدمها ثلاثة خبراء والمقرر المشارك لمشروع القرار المقبل. وتناول المندوبون الـ16 الذين تحدثوا عن أن الحاجة إلى وضع صك دولي بشأن حظر وتنظيم منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل، من شأنه أن يعيد السيطرة البشرية المجدية على هذه المنظومات ويتصدى للجوانب التي لا يمكن التنبؤ بها للتكنولوجيات الحربية الجديدة.

وكانت حلقة النقاش الثانية حول موضوع *قائمة بالأدوات للأعضاء البرلمانيين للمشاركة في الحوار، والتشريع، والرقابة، والمنع في السعي لتحقيق السلام* متابعة لقرار الاتحاد البرلماني الدولي للعام 2022 بشأن عمليات السلام. وقُدمت نُهُج للأمن المشترك والأمن البشري، وكذلك مبادئ السلام، التي تشكل جميعها الأساس لتحول نموذجي ضروري في فهم الأمن. وتكلم ستة مندوبين لتبادل الأمثلة على الممارسات الجيدة التي يمكن أن توجه البرلمانيين في مشاركتهم في منع نشوب النزاعات. وأُعرب عن الترحيب بوضع قائمة بالأدوات.

وناقشت اللجنة في جلستها الأخيرة المعقودة في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2023 موضوع *دور البرلمانات في تعزيز ثقافة الشفافية، ومكافحة الفساد، ومشاركة المواطن لإعادة الثقة في المؤسسات الوطنية والدولية، وتعزيز السلام*. وأظهرت العروض التي قدمها الخبراء الثلاثة والمناقشة التي تلت ذلك، والتي شارك فيها 11 متحدثاً، مدى تقويض الاحتيال للسلام بحرمانه من الأموال الحيوية التي يمكن استخدامها لدعم الإجراءات الرامية إلى تحسين رفاه الناس. وأشارت أيضاً إلى أن التعاون بين البرلمانات والمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات أمر أساسي في تلك المعركة.

واعتمدت اللجنة خطة عملها كما ناقشها المكتب خلال اجتماعه المعقود في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

وانتخبت اللجنة السيدة أ. كوسبان (كازاخستان) رئيسة جديدة لها، والسيد م. رزاخة (الجمهورية الإسلامية الإيرانية) نائباً للرئيس (راجع التقرير الوارد في الصفحة 89).

(ج) اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة

اجتمعت اللجنة يومي 25 و26 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وعقدت ثلاث حلقات نقاش شارك فيها خبراء من منظومة الأمم المتحدة والأوساط الأكاديمية. وحضر الاجتماع نحو 50 وفداً. وترأس الجلستين السيد م. ويليام (سيشيل)، نائب رئيس اللجنة الدائمة.

وتضمنت حلقة النقاش الأولى مناقشة بعنوان *الشراكات من أجل العمل المناخي: تعزيز الوصول إلى طاقة صديقة للبيئة بتكلفة ميسورة، وضمان الابتكار، والمسؤولية، والإنصاف*، التي تتوافق مع عنوان القرار الذي سيتم تقديمه إلى اللجنة في دورتها القادمة في آذار/مارس 2024.

وعرضت حلقة النقاش الثانية مشروع الوثيقة الختامية للاجتماع البرلماني الذي سيعقد في دولة الإمارات العربية المتحدة في الدورة الـ28 لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP28)، الذي عُهد إليه بمتابعة اتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

وركزت حلقة النقاش الثالثة على موضوع *ضمان الأمن الغذائي العالمي*. وناقشت أساليباً مختلفة لتحويل أنظمة الأغذية الزراعية لجعلها أكثر استدامة ومرونة، بالإضافة إلى أساليب لتقديم أطعمة مغذية منخفضة التكلفة، وأنظمة غذائية ميسورة التكلفة للجميع.

ووافقت اللجنة أيضاً على خطة عملها للجمعية العامة المقبلة. وستكرس جميع جلساتها لصياغة القرار المذكور أعلاه.

وانتخبت اللجنة السيد و. ويليام (سيشيل) رئيساً جديداً لها، وسعادة السيدة ميرة سلطان السويدي (دولة الإمارات العربية المتحدة) نائباً للرئيس (راجع التقرير الوارد في الصفحة 93).

(د) اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان

عقدت اللجنة الدائمة جلستين، يومي 24 و26 تشرين الأول/أكتوبر 2023، برئاسة رئيس اللجنة الدائمة، السيد أ. غاجادين (سورينام).

ونظرت اللجنة في مشروع القرار المتعلق *بالاتجار بالأيتام: دور البرلمانات في الحد من الأضرار*. تم تقديم القرار من قبل المقررة المشاركة السيدة ل. رينولدز (أستراليا). ولم يتمكن المقرر المشارك الثاني، السيد إ. بوستامانتي (بيرو) من حضور الجمعية العامة.

وعند النظر في مشروع القرار، نظرت اللجنة في 194 تعديلاً قدمها 26 برلماناً (أستراليا، والنمسا، ومملكة البحرين، وبلجيكا، وبنن، وكندا، والصين، وكوبا، والجمهورية التشيكية، وفنلندا، وفرنسا، وإندونيسيا، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وكينيا، وليتوانيا، وماليزيا، ونيكاراغوا، وروسيا الاتحادية، وجنوب إفريقيا، وجنوب السودان، والسويد، وسويسرا، وتايلاند، وتركيا، وأوكرانيا، ودولة الإمارات العربية المتحدة). واقترح منتدى النساء البرلمانيات تعديلين.

وعرض المقرر المشارك مشروع القرار المنقح على اللجنة في جلستها الأخيرة المعقودة في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2023. اعتمد مشروع القرار بالتزكية. وبعد اعتماد القرار، أبدى وفد الهند تحفظاً على الفقرة 4 من منطوق المشروع. وأعرب وفد الجمهورية الإسلامية الإيرانية في وقت لاحق عن تحفظ بشأن الإشارة إلى أهداف التنمية المستدامة 4.1 و4.2 في الفقرة 22 من الديباجة.

واجتمع المكتب صباح يوم 26 تشرين الأول/أكتوبر 2023. ونظر في المقترحات المتعلقة ببرنامج عمل اللجنة في المستقبل. وقد قُدم قبل الموعد النهائي اقتراحان بشأن البند الموضوعي من قرار اللجنة التالي، أحدهما من المملكة المغربية ومقترح مشترك من كندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة.

وبناء على توصية من المكتب، وافقت اللجنة على الاقتراح المقدم من جمهورية تنزانيا المتحدة وكندا *بعنوان أثر الذكاء الاصطناعي على الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون*. كما وافقت على ترشيح السيدة م. ريمبل غارنر (كندا) والسيدة ن. لوغانغيرا (جمهورية تنزانيا المتحدة) مقررتين مشاركتين. ستجرى مناقشة تحضيرية في الجمعية العامة الـ148 في آذار/مارس 2024، وسيتم وضع الصيغة النهائية من قرار حول هذا الموضوع في الجمعية العامة الـ149 في تشرين الأول/أكتوبر 2024.

ووافقت اللجنة على توصية المكتب بعقد حلقة نقاش في الجمعية العامة الـ148 بشأن *موضوع الإجراءات المستدامة لتحسين ظروف حياة الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك فرصهم في التعليم وفرص العمل*، الأمر الذي لن يؤدي إلى حل.

وأشار الرئيس إلى أن موضوع القرار المقبل وحلقة النقاش يتماشيان بشكل جيد مع مجالات التركيز التي اعتمدتها اللجنة لعملها في السنوات المقبلة، وهي إدخال تحسينات على عمل البرلمانات؛ والديمقراطية وحقوق الإنسان في العصر الرقمي؛ وعالم أكثر شمولاً وإنصافاً. وينبغي أن تتيح مجالات التركيز هذه للجنة تعميق خبرتها وزيادة أثرها وتعزيز مساهمتها في استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي.

وعرضت المقررة المشاركة السيدة ل. رينولدز (أستراليا) القرار المتعلق *بالاتجار بالأيتام: دور البرلمانات في الحد من الضرر* إلى الجمعية العامة في جلستها العامة المعقودة بعد ظهر يوم 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023. واعتمد القرار بتوافق الآراء. وأشير إلى التحفظات التي أبداها وفدا الهند والجمهورية الإسلامية الإيرانية (راجع القرار الوارد في الصفحة 78).

وانتخبت اللجنة السيدة ج. محمود (ملديف) رئيسة جديدة لها، والسيد أ. توروسيان (أرمينيا) نائباً للرئيسة.

(هـ) اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة

اجتمعت اللجنة في جلستين بحضور نحو 40 وفداً، وبرئاسة السيد أ. غريفروي (بلجيكا). ضمت الجلسة الأولى السيدة ز. فيراني، المنسقة المقيمة للأمم المتحدة في أنغولا، التي أوضحت أن عمل الأمم المتحدة مع أنغولا يركز على تعزيز أهداف التنمية المستدامة. تناول النقاش دور البرلمانيين في توفير الرقابة على حكوماتهم وإصدار تشريعات لتنفيذ خطة أهداف التنمية المستدامة.

وركزت الجلسة الثانية على إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وشارك فيها مندوب دولة الكويت والممثل الدائم لدى الأمم المتحدة السفير طارق البناي، والرئيس المشارك لعملية المفاوضات الحكومية الدولية حول مسألة إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والسيدة أ. نوفوسيلوف، باحثة مشاركة في جامعة بانتيون أسّاس، وخبيرة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وأقرت اللجنة اقتراحها الأول بعنوان *تحقيق المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في الجمعية العامة للأمم المتحدة*. ويدعو الاقتراح البرلمانيين إلى اتخاذ إجراءات محددة على الصعيد المحلي لضمان تعيين عدد أكبر من النساء بصفة مراقب دائم لدى الأمم المتحدة، وتحسين معدل 1:4 من النساء إلى الرجال في الجمعية العامة للأمم المتحدة (راجع الاقتراح الوارد في الصفحة 160).

واختارت اللجنة أن تعزل ثلاثة من أعضاء المكتب (السيدة هـ. تيغرانيان من أرمينيا، والسيد أ. لينس من البرازيل، والسيدة إ. قطراوي من جمهورية مولدوفا) من مناصبهم لعدم مشاركتهم.

وانتخبت اللجنة السيد د. ماكغينتي (كندا) رئيساً جديداً لها، والسيدة س. ل. كريكسيل (الأرجنتين) نائباً للرئيس (راجع التقرير الوارد في الصفحة 98).

5. الجزء الخاص بالمساءلة

كما جرى في الجمعيات العامة الثلاث، تضمنت المناقشة العامة جزءاً خاصاً بالمساءلة، برئاسة معالي السيد دوارتي باتشيكو، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي. ودعيت الوفود إلى المساهمة في مداخلات بشأن الإجراءات التي تتخذها للنهوض بإعلانات الاتحاد البرلماني الدولي وقراراته ووثائقه الختامية، تماشياً مع التركيز الاستراتيجي للاتحاد البرلماني الدولي على تعزيز المساءلة.

وقدمت السيدة أ. فيليب، مديرة شعبة البرلمانات الأعضاء والعلاقات الخارجية في الاتحاد البرلماني الدولي، عملية تقديم التقارير السنوية للأعضاء. وفي كل عام، وعلى أساس التناوب، يعيّن عدد من البرلمانات من جميع المجموعات الجيوسياسية لتقديم تقارير عن المتابعة البرلمانية لقرارات الاتحاد البرلماني الدولي ومقرراته، وتحقيقاً لهذه الغاية، طُلب إليها أن تستكمل دراسة استقصائية لتقديم التقارير. ارتفع معدل المشاركين في استطلاع العام 2023 عن السنوات السابقة ليصل إلى نسبة 71٪. كانت النتيجة الرئيسية للاستطلاع هي أن نسبة 85٪ من الأعضاء الذين قدموا تقارير قد شاركوا نتائج الجمعية العامة داخل البرلمان وأن ما يقرب من نصف المستجيبين قد اتخذوا تدابير استباقية إضافية نحو تنفيذ قرارات الاتحاد البرلماني الدولي للعام 2022، لا سيما في مجالات تغير المناخ والمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية). وأطلع الاجتماع العام على الممارسات الجيدة التي اتبعها أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي مثل ألمانيا وغانا وفيجي ولاتفيا والمملكة المغربية. وجرى تشجيع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي على تبادل إعلانات الجمعية العامة وقراراتها داخل برلماناتهم، وتشجيع المناقشات البرلمانية بشأن نتائج الجمعية العامة، ووضع مشاريع تشريعات تتماشى مع قرارات الاتحاد البرلماني الدولي وتوصياته، والمشاركة في عملية تقديم التقارير السنوية للاتحاد البرلماني الدولي.

وأخذ الكلمة ما مجموعه 13 وفداً، بما في ذلك الشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل، وهي إحدى مراقبي الاتحاد البرلماني الدولي، لتبادل ممارساتهم الجيدة في متابعة قرارات الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة، بما في ذلك إعلان نوسا دوا بشأن *الوصول إلى صفر انبعاثات: حشد البرلمانات للعمل بشأن تغير المناخ* (الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي)، وإعلان كيغالي بشأن *المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) والبرلمانات المراعية للمنظور الجندري باعتبارها دوافع للتغيير من أجل عالم أكثر صموداً، وسلاماً* (الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي)، وإعلان المنامة *بشأن تعزيز التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة للجميع: مكافحة التعصب* (الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي)، والقرارات المتعلقة بحقوق الإنسان للبرلمانيين، والقرارات الأخرى التي اتخذها الاتحاد البرلماني الدولي مؤخراً بشأن مواضيع الاتجار بالبشر والجرائم الإلكترونية والأزمات الإنسانية.

ومن الأمثلة على الإجراءات البرلمانية المتخذة لمتابعة قرارات الاتحاد البرلماني الدولي ما يلي:

- مملكة البحرين: في أعقاب إعلان كيغالي، أنشأت مملكة البحرين لجنة لضمان تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة.
- كندا: أنشأ البرلمان لجنة معنية بوضع المرأة وتعميم مراعاة المنظور الجندري في عملية الميزنة (وضع الموازنة).
- فيجي: اتخذ البرلمان إجراءات تشريعية للتصدي للتنمر الإلكتروني والمضايقة والجرائم الإلكترونية.
- ألمانيا: أطلق البوندستاغ الألماني مبادرة "البرلمانيون يحمون البرلمانيين"، التي تهدف إلى الدفاع عن البرلمانيين والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين تنتهك حقوقهم.
- غينيا: يعقد المجلس الوطني الانتقالي مشاورات وورشات عمل مع منظمات حقوق المرأة ومختلف المنظمات غير الحكومية الدولية لإدماج المسائل الجندرية في التشريعات المقبلة.
- غيانا: يقوم رئيس مجلس النواب بإبلاغ قرارات جمعية الاتحاد البرلماني الدولي بشكل منهجي إلى جميع أعضاء البرلمان، الذين يُطلب منهم تعميم نتائج اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي في أعمالهم. ونتيجة لذلك، على سبيل المثال، يجب أن تشكل النساء ثلث جميع المرشحين البرلمانيين في غيانا، وقد أعيد تنشيط التجمع البرلماني النسائي.
- الهند: تم مؤخراً إقرار مشروع قانون يخصص نسبة 33٪ من المقاعد في مجالس النواب ومجالس الولايات للنساء.
- إندونيسيا: في أعقاب إعلان كيغالي، أقر مجلس النواب مشروع قانون بشأن رفاه المرأة والطفل يهدف إلى تعزيز حقوقها، لا سيما في مكان العمل. وتشمل التدابير تمديد إجازة الأمومة.
- المملكة المغربية: صدر مؤخراً قانون بشأن البصمة الكربونية السلبية في الغابات.
- تايلاند: أحال رئيس البرلمان توصيات الاستعراض الدوري الشامل الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة إلى لجنتي الشؤون الخارجية وحقوق الإنسان في البرلمان، التي بدأت تحقيقاً في التدابير التي يمكن اتخاذها للوفاء بتلك التوصيات.

وإن الوفود الأخرى التي أخذت الكلمة خلال هذا الجزء كانت من الأرجنتين والبرتغال.

6. جائزة كريمر–باسّي

في جزء خاص خلال الجمعية العامة، قدم معالي السيد دوارتي باتشيكو، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، جائزة كريمر–باسّي السنوية الثانية للسيد ساموبلو بينيتالا تيو، رئيس برلمان توفالو.

وهذا العام، في ضوء حملة المناخ للاتحاد البرلماني الدولي، *البرلمانات من أجل الكوكب*، كان على المرشحين إظهار سجلّ حافل من الدرجة الأولى للعمل البرلماني بشأن تغير المناخ.

وتم تقديم الترشيحات للجائزة من قبل المجموعات الجيوسياسية الست للاتحاد البرلماني الدولي، التي طُلب منها تقديم مرشح واحد من منطقتها مع ترشيح ثان كبديل.

وتم اختيار الفائز، وفقاً لقواعد الجائزة، بعد تقييم ومداولات مجلس اختيار الجائزة، المؤلف من رؤساء الاتحاد البرلماني الدولي الفخريين أو البرلمانيين البارزين الذين اختارتهم المجموعات الجيوسياسية.

وقد رشحت السيد تيو مجموعة آسيا والمحيط الهادئ للاتحاد البرلماني الدولي، التي ترأسها حالياً أستراليا. وأثنى الرئيس الحالي لمجموعة آسيا والمحيط الهادئ، رئيس البرلمان الأسترالي، السيد م. ديك، على السيد تيو لسجلّه البارز في العمل المناخي.

وكان السيد تيو مدافعاً دؤوباً عن العمل المناخي منذ العام 1998 عندما أصبح عضواً في البرلمان لأول مرة في برلمان توفالو وزاد التوعية بضعف المناخ في بلاده طوال حياته السياسية.

وأصبح وزيراً للموارد الطبيعية في العام 2015، تلاه ترشيحه مبعوثاً خاصاً معنياً بتغير المناخ ثم مبعوثاً خاصاً للحد من مخاطر الكوارث. وفي العام 2019، أصبح رئيساً للبرلمان.

7. الجلسة الختامية للجمعية العامة

في الجلسة الختامية المنعقدة في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023، عرضت ***السيدة كارولينا سيركويرا، رئيسة الجمعية العامة الـ147 ورئيسة الجمعية الوطنية في أنغولا*** ، إعلان لواندا بشأن *العمل البرلماني من أجل السلام والعدل والمؤسسات القوية (الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة)* (راجع الصفحة 74). وصادقت الجمعية العامة بالإجماع على إعلان لواندا.

وقدمت ***السيدة ل. رينولدز (أستراليا)، المقررة المشاركة لقرار اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان***، القرار بعنوان *الاتجار بالأيتام: دور البرلمانات في الحد من الأضرار* (راجع الصفحة 78). واعتمدت الجمعية العامة القرار بتوافق الآراء مع التحفظات التي أعربت عنها الهند بشأن فقرة واحدة، والجمهورية الإسلامية الإيرانية بشأن فقرة واحدة.

وأحاطت الجمعية العامة علماً بتقارير اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين التي قدمتها عضوة المكتب ***السيدة د. بيرغاميني (إيطاليا)***، من اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة، التي قدمتها عضوة المكتب ***سعادة السيدة ميرة سلطان السويدي (دولة الإمارات العربية المتحدة)***، ومن اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان، الذي قدمه رئيسها، **السيد أ. غاجاديان (سورينام)**، ومن اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة، الذي قدمه رئيسها بالإنابة، ***السيد أ. غريفروي (بلجيكا)*** (راجع الصفحات 89 – 92).

ووافقت الجمعية العامة على بند موضوع القرار الذي ستصوغه اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان لاعتماده في الجمعية العامة الـ149 للاتحاد البرلماني الدولي، إلى جانب المقررين الذين سيعملون على مشروع القرار (راجع الصفحة 67).

وفي ختام الجمعية العامة، أخذ الكلمة ممثلو المجموعات الجيوسياسية:

سعادة السيد منذر بودن (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) باسم المجموعة الإفريقية، ***والسيد أ. غريفروي (بلجيكا)*** باسم مجموعة 12+، ***وسعادة السيد مثنى امين نادر حسين (جمهورية العراق)*** باسم المجموعة العربية، ***والسيدة د. أونيل (أستراليا)*** باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ والسيد م. نادر (غويانا) باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأعربوا عن شكرهم لقيادة وأعضاء وموظفي الجمعية الوطنية في أنغولا على الترحيب الحار الذي لقيه المندوبون، وأشادوا بالانتخابات الرئاسية التاريخية للاتحاد البرلماني الدولي بمرشحاته الإفريقية الأربع، وهنأوا السيدة ت. أكسون من جمهورية تنزانيا المتحدة على فوزها في تلك الانتخابات، وأعربوا عن امتنانهم لمعالي

السيد دوارتي باتشيكو وودعوه مع انتهاء ولاية رئاسته، ورحبوا بأحدث عضو في الاتحاد البرلماني الدولي، وهو برلمان جزر البهاما، وأعربوا عن أملهم في أن يتمكن الأعضاء في الجمعيات العامة المقبلة من التوصل إلى سبل للتوصل إلى موقف توافقي بشأن مسائل مثل النزاع الإسرائيلي–الفلسطيني.

وممارسة لحق الرد، رفض وفد الجمهورية الإسلامية الإيرانية التعليقات التي أدلى بها رئيس مجموعة 12+ بشأن مسألة محددة مرت عبر النظام القضائي الإيراني (نرجس محمدي الحائزة على جائزة نوبل للسلام)؛ التي ترى أنها تشكل تدخلاً في الشؤون الداخلية لبلد آخر.

وفي الكلمة الختامية ***لمعالي السيد دوارتي باتشيكو، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي***، أعرب عن خالص شكره للجمعية الوطنية في أنغولا والأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي على عملهما في التحضير للجمعية العامة، التي حققت نجاحاً باهراً وحققت طموحه في أن يعقد الاتحاد جمعية عامة في بلد ناطق بالبرتغالية قبل نهاية ولايته. كما شكر المندوبين على الوقت الذي التزموا فيه بالتحضير للجمعية العامة، وحضورها. وفي المناقشة العامة، قدم المتحدثون العديد من الأمثلة الملهمة للممارسات البرلمانية الجيدة بغية تحقيق غايات الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة، التي انعكس الكثير منها في إعلان لواندا. وحث البرلمانات الأعضاء على الاستفادة القصوى من الاتحاد البرلماني الدولي في الأوقات الصعبة، ولا سيما في الجهود الرامية إلى وضع حد للأعمال العدائية في النزاع الإسرائيلي–الفلسطيني والتصدي للانقلابات العديدة التي وقعت مؤخراً في منطقة الساحل. ومع اقتراب رئاسته من نهايتها، شكر أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي على ثقتهم به وهنأ السيدة ت. أكسون على انتخابها الناجح.

وفي الكلمة الختامية ***للسيدة كارولينا سيركويرا، رئيسة الجمعية العامة الـ147 ورئيسة الجمعية الوطنية في أنغولا***، قالت إنها تشعر بالإنجاز الكبير عند اختتام الجمعية العامة، التي جمعت المجتمع البرلماني العالمي بروح من الصداقة والتعاون والوحدة. وهنأت معالي السيد دوارتي باتشيكو على تصميمه على عقد جمعية عامة في بلد ناطق بالبرتغالية وعلى توليه رئاسة الاتحاد البرلماني الدولي بنجاح كبير. وهنأت السيدة ت. أكسون على انتخابها كأول امرأة إفريقية تتولى رئاسة الاتحاد البرلماني الدولي، كما هنأت برلمان جزر البهاما على توليه منصب عضو البرلمان الـ180 للاتحاد البرلماني الدولي. وخلال الجمعية العامة، أثبتت البرلمانات الأعضاء أهمية التنوع بإشراك العديد من النساء والبرلمانيين الشباب في وفودها، مما يسر النقاشات بشأن مجموعة واسعة من المسائل. وشكرت فخامة الرئيس جواو لورينسو على دعمه للجمعية العامة، وشجعت المندوبين على تجربة الثقافة الغنية في أنغولا قبل العودة إلى ديارهم.

كما شكرت المندوبين على مشاركتهم، وتمنت لهم السفر الآمن وتطلعت إلى رؤيتهم مرة أخرى في الجمعية العامة الـ148 في جنيف.

وأعلنت السيدة كارولينا سيركويرا اختتام الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي، وجرى عزف نشيد الاتحاد البرلماني الدولي.

الدورة الـ212 للمجلس الحاكم

1. انتخاب رئيس الجمعية العامة الـ147

اقترح المجلس الحاكم في جلسته الأولى المنعقدة في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2023 انتخاب السيدة كارولينا سيركويرا، رئيسة الجمعية الوطنية في أنغولا، رئيسة للجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي.

2. تقرير رئيس الاتحاد البرلماني الدولي

أحاط المجلس الحاكم علماً بتقرير رئيس الاتحاد البرلماني الدولي عن أنشطته منذ الجمعية العامة الـ146. وانتهز المجلس الحاكم الفرصة للإعراب عن امتنانه للرئيس، الذي أظهر التزاماً حقيقياً بخدمة الاتحاد البرلماني الدولي على مدى السنوات الثلاث من ولايته.

3. تقرير الأمين العام

أحاط المجلس الحاكم علماً بالتقرير الذي قدمه الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي عن الأنشطة التي اضطلع بها الاتحاد البرلماني الدولي على مدار الأشهر التسعة الماضية لتنفيذ الاستراتيجية. منذ كانون الثاني/يناير 2023، نظم الاتحاد البرلماني الدولي:

- 32 نشاط دعم وطني في 12 بلداً لبناء قدرات البرلمانات مؤسسياً، وبشأن المسائل المواضيعية الرئيسية،
- 47 فعالية إقليمية وعالمية لحشد الإجراءات البرلمانية والاستفادة منها وتيسير التعلم: 16 بالحضور الشخصي، و26 عبر الإنترنت، و5 في شكل هجين.

كما أصدر الاتحاد البرلماني الدولي ثمانية منشورات.

وأعرب الأعضاء عن تقديرهم للأمين العام وفريقه للعمل الممتاز الذي تم إنجازه في هذا الوقت القصير، ولا سيما لالتزامهم بأهداف استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي. وأكد التقرير الثقة التي وضعها دائماً في الأمين العام وفريقه، الذي شجعوه على الحفاظ على الزخم الواعد لتحقيق جميع الأهداف الاستراتيجية بنجاح. وفي هذا السياق، أبرزوا أيضاً ضرورة تحويل التوصيات والقرارات المنبثقة عن مختلف الأنشطة التي يضطلع بها الاتحاد البرلماني الدولي إلى إجراءات لصالح الشعب.

وسيتم تقديم تقرير أكثر شمولاً عن تأثير عمل الاتحاد البرلماني الدولي في العام 2023 إلى الأعضاء في الجمعية العامة المقبلة، وفقاً للممارسة المعتادة.

4. النتائج المالية للعام 2022

نظر المجلس الحاكم في التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة للعام 2022. وبما أن الجمعية العامة الأولى للعام 2023 قد عقدت بشكل استثنائي في أوائل شهر آذار/مارس، ولم يكن يرد وقت كاف لإكمال المراجعة الخارجية للحسابات، فقد قرر المجلس الحاكم الموافقة على حسابات العام 2022 في جلسته الثانية للعام 2023 في لواندا.

وقدمت النتائج المالية لعام 2022 السيدة ج. ألم إريسكون (السويد)، رئيسة اللجنة الفرعية للتمويل. وقد أعدت البيانات المالية في امتثال تام للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأفادت بأن مراجع الحسابات الخارجي، المراقب المالي والمراجع العام للحسابات في الهند، قد أعرب للجنة الفرعية المعنية بالتمويل عن أن البيانات المالية دقيقة والضوابط الداخلية للاتحاد البرلماني الدولي قوية. وخلال السنة قيد الاستعراض، انخفض صافي الأصول بسبب الخسائر الاستثمارية غير المحققة البالغة 0.8 مليون فرنك سويسري. شهدت الأسواق العالمية أسوأ أداء لها منذ أكثر من عقد بسبب اندلاع الحرب في أوكرانيا، وارتفاع أسعار الفائدة والضغوط التضخمية العالمية. لحسن الحظ، كان وضع السوق قد استقر في العام 2023 وظلت عائدات الاتحاد البرلماني الدولي الاستثمارية الطويلة الأجل إيجابية ومستهدفة.

وأحاطت السيدة ألم إريكسون علماً بأن حالة متأخرات اشتراكات الأعضاء قد ازدادت خلال السنوات الأخيرة. ارتفعت متأخرات برلمان جمهورية فنزويلا البوليفارية كل عام بنحو 100000 فرنك سويسري وبلغت الآن 626000 فرنك سويسري، وكان هناك أعضاء آخرون متأخرون في جميع المناطق التي كانت الأمانة العامة على اتصال منتظم بها. شجعت السيدة ألم إريكسون جميع الأعضاء على العمل من خلال مجموعاتهم الجيوسياسية لخفض قائمة المتأخرات. ومع ذلك، أكدت أن الاتحاد البرلماني الدولي قد وضع حكماً بشأن جميع ديونه المستحقة منذ فترة طويلة، إذا قرر المجلس الحاكم تعليق حقوق عضوية الاتحاد البرلماني الدولي لأي برلمانات أعضاء وشطب متأخرات اشتراكاتها.

وقدم مراجع الحسابات الداخلي، السيد أ. غريفروي (بلجيكا)، تقريره الذي نقل فيه رأيه بأن الحسابات تعكس بشكل حقيقي وعادل الوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، وامتثلت لجميع المعايير والقواعد الحالية. وأعرب مراجع الحسابات الخارجي عن رأي إيجابي من دون أي تحفظات على البيانات المالية، مؤكداً أن جميع التوصيات السابقة قد اكتملت أو أنها قيد التنفيذ. ولم تقدم سوى توصية طفيفة واحدة قبلتها إدارة الاتحاد البرلماني الدولي وهي تنفذها بالفعل. تأثرت النتيجة الإجمالية للعام 2022 بأداء سوق الاستثمار العالمي.

وأشار السيد غريفروي إلى أنه منذ بدء ولايته كمراجع داخلي للحسابات، للسنة المالية 2020، زاد إجمالي المتأخرات بمقدار 0.4 مليون فرنك سويسري على الرغم من أن معظم الزيادة نشأت عن بضع حالات فردية خلال فترة اقتصادية صعبة للغاية. كما أوصى بضرورة تعميم البيانات المالية للاتحاد البرلماني الدولي على أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي بمجرد مراجعتها ووضعها في صيغتها النهائية، وفي موعد أقصاه 30 حزيران/يونيو من كل عام على أي حال.

وخلص السيد غريفروي إلى أن الإدارة المالية للاتحاد البرلماني الدولي لها أساس قوي يقوم على الضوابط الداخلية وأن وضعها المالي سليم. وأوصى بأن يوافق المجلس الحاكم على البيانات المالية للعام 2022، وعلى إدارة الأمين العام.

ووردت مداخلات من القاعة تهنئ فيها اللجنة الفرعية للتمويل وفريق الأمانة العامة على شفافيتها المالية، وطلب إيضاحات بشأن عملية استعراض البيانات المالية وطلب معلومات عن كيفية ضمان استقلالية مراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين.

ووافق المجلس الحاكم على الإدارة المالية للأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي والنتائج المالية للعام 2022.

5. الوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي

تلقى المجلس الحاكم تقريراً عن الوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي في 31 تموز/يوليو 2023 وقائمة مستكملة بالاشتراكات المقررة غير المسددة. وأشارت السيدة ألم إريكسون، وهي تقدم تقاريرها باسم اللجنة التنفيذية، إلى أن أداء موازنة الاتحاد البرلماني الدولي يسير على الطريق الصحيح للسنة حتى الآن وأن الشؤون المالية للمنظمة سليمة ومستقرة حالياً. وقد بدأت عوائد الاستثمار بالفعل في الانتعاش خلال النصف الأول من العام 2023، كما أن وضع التمويل الطوعي كان سليماً أيضاً للفترة المتبقية من العام 2023. وأعربت عن سرورها للإبلاغ عن استمرار دفع متأخرات الاشتراكات خلال الجمعية العامة، حيث أن جميع الأعضاء حريصون على ممارسة حقوقهم الكاملة في التصويت والمشاركة خلال أسبوع هام للاتحاد البرلماني الدولي.

6. الموازنة الموحّدة للعام 2024

جرى عرض مشروع الموازنة الموحّدة للعام 2024 على المجلس الحاكم. وقد أعد مشروع الموازنة تحت إشراف اللجنة الفرعية للتمويل واستعرضته اللجنة التنفيذية بالتفصيل. وأوجزت السيدة ألم إريكسون، التي قدمت تقاريرها باسم اللجنة التنفيذية، مشروع الموازنة الذي يتوقع أن يصل مجموعه إلى 17.7 مليون فرنك سويسري في الإيرادات والنفقات. وسلطت الضوء على أن عمل الاتحاد البرلماني الدولي سيستمر عبر الأهداف الخمسة المحددة في

الاستراتيجية للفترة 2022-2026، مع تركيز إضافي في عدد قليل من المجالات المحددة. وسيحافظ الاتحاد البرلماني الدولي على زخمه بشأن العمل المناخي اعتباراً من العام 2023، وسيركز أيضاً تركيزاً خاصاً على عمله في مجال السلام، نظراً للأزمات والنزاعات المتعددة الجارية حالياً أو الناشئة. وفي الوقت نفسه، ستواصل المنظمة الاستثمار في تحولها الرقمي لتعزيز تأثيرها وكذلك إنجازها للأعضاء.

ومن حيث الإيرادات، تضمنت الموازنة الأساسية زيادة بنسبة 3٪ في مجموع الاشتراكات المقررة، على نحو ما سبق أن وافق عليه المجلس الحاكم، من أجل إعادة التوازن إلى مجموع الاشتراكات بحلول نهاية فترة الاستراتيجية الحالية للعودة إلى مستواها في العام 2010. وفي الوقت نفسه، كان من المتوقع في البداية أن ينخفض الدخل الطوعي انخفاضاً طفيفاً بسبب انتهاء صلاحية بعض المنح الكبيرة المتعددة السنوات. ومن المرجح أن تحشد المنح الجديدة من المانحين ولكن العقود والاتفاقات لم توضع بعد، ولذلك اتخذ نهج حكيم لإظهار تلك الإيرادات في الموازنة. شجعت السيدة ألم إريكسون جميع الأعضاء على المساعدة في حشد التبرعات للاتحاد البرلماني الدولي من داخل بلدانهم ومجموعاتهم الجيوسياسية.

ووافق المجلس الحاكم على الموازنة الموحّدة للعام 2024.

7. المكاتب الإقليمية

أحيط المجلس الحاكم علماً بالتقدم المحرز في ما يتعلق بإنشاء مكاتب إقليمية للاتحاد البرلماني الدولي. ووقع اتفاق مع حكومة الأوروغواي في حزيران/يونيو 2023، يمنح الاتحاد البرلماني الدولي مركز منظمة دولية في الأوروغواي. وكان توقيع الاتفاق الخطوة الأولى نحو إنشاء مكتب إقليمي في منطقة مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وتمثلت الخطوة التالية في التفاوض على اتفاق عملي مع برلمان الأوروغواي لتحديد عنصر الموازنة، والعنصر اللوجستي.

وبالإضافة إلى ذلك، تجري حالياً مفاوضات بين حكومة جمهورية مصر العربية، والأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي بشأن الاعتراف بالاتحاد البرلماني الدولي كمنظمة دولية تتمتع بالحصانات والامتيازات المناسبة.

8. المسائل المتعلقة بعضوية الاتحاد البرلماني الدولي وصفة المراقب

بناء على توصية اللجنة التنفيذية، وافق المجلس الحاكم على انضمام برلمان جزر البهاما إلى الاتحاد البرلماني الدولي. ورحّب المجلس الحاكم ببرلمان جزر البهاما ترحيباً حاراً وحثه على الوفاء بالالتزامات التي تأتي مع العضوية.

ووافق المجلس الحاكم على توصية اللجنة التنفيذية بالإبقاء على مركز المراقب الدائم لمجلس بلدان الشمال الأوروبي والجمعية البرلمانية لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والجمعية البرلمانية لمنظمة التعاون الاقتصادي، والاتحاد البرلماني للأمريكيتين، وإعادة تنشيط مركز المراقب الدائم لمنظمة الدول الأمريكية.

وبتصويت 22 معارضاً، و10 مؤيداً، وامتناع عضوين عن التصويت، رفض المجلس الحاكم طلب جمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية الحصول على مركز المراقب، الذي أوصت اللجنة التنفيذية بالموافقة عليه في وقت سابق من الأسبوع.

وأُطلع المجلس الحاكم على حالة بعض البرلمانات، التي نُظمت في أربع فئات حسب خطورة الحالة، واعتمد عدداً من التوصيات الصادرة عن اللجنة التنفيذية.

وفي الفئة الأولى التي تضم البرلمانات غير العاملة، كان يرد القليل من التطور في الوضع في **أفغانستان** منذ العام 2021، عندما علّقت طالبان البرلمان. ولذلك، حافظ المجلس الحاكم على قراره السابق بالسماح للبرلمان السابق بالمشاركة في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي بصفة مراقب غير مصوّت.

وقد تفاقم الوضع تدريجياً في **هايتي** وفي كانون الثاني/يناير 2023 وصل إلى نقطة لم يعد فيها برلمان فاعل. ونظراً للحالة الأمنية في البلد، كانت احتمالات إجراء الانتخابات ضعيفة. ولم تسدد هايتي اشتراكاتها للاتحاد البرلماني الدولي منذ العام 2019، مما يعني أنها مسؤولة عن تعليق حقوق عضويتها بموجب المادة 5، الفقرة 3 من النظام الأساسي. وبناء على توصية اللجنة التنفيذية، وافق المجلس الحاكم على تعليق حقوق هايتي في العضوية إلى حين انتخاب برلمان جديد.

والحالة في **ميانمار** مماثلة للحالة في أفغانستان. ومن التطورات الإيجابية التقارير التي تفيد بنقل الزعيمة السابقة السيدة أونغ سان سو كي من السجن إلى الإقامة الجبرية، مع إسقاط بعض التهم الموجهة إليها. وفي ضوء عدم حدوث أي تغيير ملموس في الحالة، حافظ المجلس الحاكم على قراره السابق بالاعتراف باللجنة التي تمثل بييداونغسو هلوتاو بوصفها محاوراً للاتحاد البرلماني الدولي، بمشاركة في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي بصفة مراقب غير مصوّت.

وكانت **النيجر** رابع دولة على التوالي في إفريقيا، بعد غينيا ومالي وبوركينا فاسو، تشهد انقلاباً في 26 تموز/يوليو 2023. وفي وقت لاحق، تم تعليق عضوية النيجر في الاتحاد الإفريقي. ومن حيث المبدأ، أدان الاتحاد البرلماني الدولي الانقلاب في النيجر. وظل الأمين العام على اتصال ببعض أعضاء البرلمان المنحل. وفي رسالة موجهة إلى الأمين العام، قدم رئيس وزراء النيجر تأكيدات بأنه يجري اتخاذ الترتيبات اللازمة لإنشاء مجلس انتقالي وطني. وأعرب المجلس الحاكم عن قلقه إزاء الحالة، وأحاط علماً مع الأسف بالافتقار الحالي إلى مؤسسة برلمانية، ودعا إلى العودة

السريعة إلى النظام الدستوري، وأوصى الأمين العام بمواصلة العمل مع البلد لاستكشاف أفضل السبل التي يمكن بها تقديم المساعدة إلى المجلس الوطني الانتقالي المزمع إنشاؤه.

وفي **جمهورية السودان**، تغير الوضع إلى الأسوأ، مع عدم وجود برلمان عامل منذ نيسان/أبريل 2019 بعد وقوع انقلاب. وقد اندلعت الآن حرب أهلية، حيث انخرط فصيلان عسكريان في نزاع قاتل، مما تسبب في أزمة إنسانية خطيرة في البلد. وفي هذا الصدد، حافظ المجلس الحاكم على قراره السابق بتعليق عمل برلمان جمهورية السودان إلى حين إجراء انتخابات جديدة.

وفي الفئة الثانية التي تضم البرلمانات الانتقالية، يرد في **بوركينا فاسو** حالياً جمعية تشريعية انتقالية شاملة وفعالة. وقد زار الأمين العام بوركينا فاسو وأكد استعداد السلطات لمواصلة العمل مع الاتحاد البرلماني الدولي من أجل التعجيل بالعودة إلى الحكم الدستوري. ووقّع الاتحاد البرلماني الدولي اتفاقاً للمساعدة التقنية مع البرلمان الانتقالي. كان من المقرر أن تنتهي الفترة الانتقالية في تموز/يوليو 2024 ولكن من المرجح أن تتأخر بسبب المخاوف الأمنية المستمرة. وأحاط المجلس الحاكم علماً بتلك التطورات، وأعرب عن أمله في أن تنجح الجهود المبذولة للتعجيل بالعودة إلى الحكم الدستوري، وكرر تأكيد رغبة الاتحاد البرلماني الدولي في مواصلة دعم الجمعية التشريعية الانتقالية.

وفي **تشاد**، تم إنشاء برلمان انتقالي في تشرين الأول/أكتوبر 2021 ووافق مؤخراً على دستور جديد، سيتم طرحه للاستفتاء. ويقدم الاتحاد البرلماني الدولي الدعم في مجال بناء القدرات للإدارة البرلمانية. وأحاط المجلس الحاكم علماً بالتطورات الأخيرة وحث السلطات الانتقالية على الإسراع بالجهود الرامية إلى العودة إلى النظام الدستوري، بما في ذلك تنظيم الاستفتاء الدستوري في كانون الأول/ديسمبر 2023 وتنظيم الانتخابات التشريعية اللاحقة.

وكانت **غابون** إضافة أخرى إلى قائمة البلدان في إفريقيا التي شهدت مؤخراً انقلاباً، في القضية الحالية في 30 آب/أغسطس 2023 بعد الانتخابات البرلمانية والرئاسية. وقد أصدر الاتحاد البرلماني الدولي بياناً يدين هذا التحول في الأحداث من حيث المبدأ، وقد علّق الاتحاد الإفريقي عضوية غابون. وقد أنشئ برلمان انتقالي، والتقى الأمين العام برئيسه الذي يرأس وفداً إلى الجمعية العامة الحالية. وأعرب الأمين العام عن أمله في زيارة البلد قريباً للتأكد من التزام السلطات بالعودة إلى الحكم الدستوري. وأحاط المجلس الحاكم علماً بإنشاء البرلمان الانتقالي وطلب أن يواصل الاتحاد البرلماني الدولي العمل مع السلطات لدعم العودة السريعة إلى النظام الدستوري.

وتعتبر **غينيا** في وضع مماثل لحالة بوركينا فاسو ومالي، مع ورود هيئة انتقالية تعمل مع الاتحاد البرلماني الدولي. وكان الأمين العام قد زار البلد في أيار/مايو 2023، حيث أوضحت السلطات أن الجيش قد تدخل لإصلاح القضايا التي نشأت نتيجة تجاوزات الإدارة السابقة. وتعهد الجيش بعدم البقاء في السلطة لفترة أطول من اللازم. وقد حضر

الأمين العام أيضاً، خلال زيارته، بدء مناقشة دستورية وتناول هذه المناقشة بهدف اعتماد دستور جديد وإنهاء الفترة الانتقالية بحلول العام 2025. وأوصى المجلس الحاكم بمواصلة العمل مع الهيئة الانتقالية وأعرب عن أمله القوي في أن تلتزم غينيا بخريطة الطريق الدستورية التي ستؤدي إلى إجراء الانتخابات في العام 2025.

وكانت **دولة ليبيا** في وضع مستعصي على الحل لبعض الوقت؛ ظل البرلمان المنتخب في العام 2014 محاور الاتحاد البرلماني الدولي لكن الانتخابات المقرر إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر 2021 لم تجر. أدت الاشتباكات بين الجماعات المسلحة المتنافسة والفيضانات الشديدة في أيلول/سبتمبر 2023 إلى تفاقم الوضع الصعب بالفعل في البلاد. بعد اعتماد قانون انتخابي جديد مؤخراً، كان من المتوقع الآن إجراء الانتخابات بحلول حزيران/يونيو 2024. وشجع المجلس الحاكم السلطات على ضمان التزامها بالجدول الزمني المعلن، وحث الأمين العام على مواصلة عمله مع مجلس النواب.

وتعتبر **مالي** في وضع مماثل لحالة بوركينا فاسو وغينيا. تم اعتماد دستور جديد في حزيران/يونيو 2023 من خلال الاستفتاء ولكن الانتخابات اللاحقة تأجلت الآن. ويقدم الاتحاد البرلماني الدولي المساعدة لأعضاء المجلس الوطني الانتقالي للقيام بأنشطة التوعية، فضلاً عن توفير التدريب للموظفين البرلمانيين. وأحاط المجلس الحاكم علماً باعتماد الدستور الجديد، وأعرب عن قلقه إزاء تأخر الانتخابات، وأعرب عن أمله في إجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن حتى يتسنى إنشاء برلمان كامل العضوية.

وفي **جنوب السودان**، كان البرلمان الانتقالي يعمل في ظل ظروف صعبة، مع تمديد الفترة الانتقالية حتى شباط/فبراير 2025، عندما كان من المقرر إجراء الانتخابات. وقد تأخرت العملية المقررة لصياغة دستور جديد. وأعرب المجلس الحاكم عن أمله في أن تعود عملية صياغة الدستور إلى مسارها وأن تجرى انتخابات البرلمان الكامل في أقرب وقت ممكن.

وتضم الفئة الثالثة البلدان التي أثّر فيها الوضع السياسي على قدرة البرلمانات على العمل، **في غينيا–بيساو**، أجريت انتخابات طال انتظارها في حزيران/يونيو 2023. وقد أنشئ برلمان جديد وبدأ عمله. لاحظ المجلس الحاكم بقلق أن البلد لديه متأخرات في مساهماته للاتحاد البرلماني الدولي منذ العام 2018، على الرغم من الوعود المستمرة بالدفع. وبالتالي فإن حقوق غينيا–بيساو في التصويت أصبحت الآن عرضة للتعليق ما لم تحل المسألة قريباً. وأحاط المجلس الحاكم علماً بالتطور السياسي الإيجابي وأعرب عن أمله في أن يشهد البلد الآن تطبيعاً كاملاً للحالة بعد أن أصبح هناك برلمان عامل.

وأحاط المجلس الحاكم علماً بأن لجنة شؤون الشرق الأوسط تناقش قضية **دولة فلسطين** مناقشة مستفيضة، وستقدم تقريراً منفصلاً عن مداولاتها.

وأعرب المجلس الحاكم عن سروره لمعرفة أن الحالة في **الجمهورية التونسية** تعود إلى طبيعتها في أعقاب انتخابات مجلس نواب الشعب في البرلمان، الذي أصبح الآن عاملاً بالكامل. سيتم انتخاب المجلس الوطني للجهات والأقاليم في شباط/فبراير 2024. وأحاط المجلس الحاكم علماً بأن الأمين العام على اتصال بالسلطات بغية الحصول على مساعدة ممكنة من الاتحاد البرلماني الدولي.

وأحاط المجلس الحاكم علماً بأن الحالة في **جمهورية فنزويلا البوليفارية** لم تتطور، باستثناء أن من المقرر إجراء الانتخابات في العام 2024. كانت الجمعية الوطنية المنتخبة في العام 2020 هي الهيئة التشريعية الفعلية في البلاد وكانت الجمعية الوطنية المنتخبة في العام 2015 تعمل في الغالب في المنفى. تم عزل رئيس الجمعية الوطنية للعام 2015، السيد خوان غوايدو. وأيد المجلس الحاكم توصية اللجنة التنفيذية بتكليف الأمين العام بالاتصال بالسلطات الفنزويلية بغية التطبيع المحتمل لعضوية البرلمان في الاتحاد البرلماني الدولي.

وفي حالة **الجمهورية اليمنية**، أحاط المجلس الحاكم علماً بعدم ظهور معلومات موضوعية جديدة. وواصل البرلمان عمله في ظل ظروف صعبة. وطلب المجلس الحاكم أن يواصل الأمين العام رصد الحالة.

وأخيراً، أحاط المجلس الحاكم علماً بالحالة في عدة بلدان حيث تشكل الحالة السياسية تهديداً محتملاً لقدرة البرلمان على العمل، وهي **البوسنة والهرسك، وإسواتيني، وبيرو، والجمهورية العربية السورية**. وطلب المجلس الحاكم أن يواصل الأمين العام رصد الحالة في تلك البلدان.

9. فريق عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن الحل السلمي للحرب في أوكرانيا

في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أفاد السيد ب. كاتجافيفي (ناميبيا)، رئيس الجمعية الوطنية في ناميبيا، ونائب رئيس فريق عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن الحل السلمي للحرب في أوكرانيا للاتحاد البرلماني الدولي، بأن فريق العمل اجتمع بصورة منتظمة تقريباً خلال الأشهر الستة الماضية. وقد كرس أعضاء فريق العمل جهودهم للتدقيق في تطور الحالة، والتمسك بخطوط الاتصال مع الوفدين البرلمانيين لأوكرانيا وروسيا الاتحادية، ووضع خارطة طريق للإجراءات التعاونية بين فريق العمل، والأطراف المتحاربة.

10. سياسة منع التحرش

اعتمد المجلس الحاكم *سياسة لمنع التحرش ومكافحته، بما في ذلك التحرش الجنسي، في الجمعيات العامة وغيرها من فعاليات الاتحاد البرلماني الدولي*. وعرض هذه السياسة رئيس مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)، معالي الدكتور علي راشد النعيمي.

وتمثل هذه السياسة إطاراً شاملاً يهدف إلى ضمان مشاركة الجميع في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي وفعالياته في بيئة شاملة للجميع ومحترمة وآمنة وخالية من التحرش، والتحرش الجنسي. وهي تستند إلى التعاريف والنهج الواردة في *مدونة قواعد السلوك لمنع التحرش ومكافحته، بما في ذلك التحرش الجنسي، في مناسبات منظومة الأمم المتحدة*.

وتشمل السياسة ثلاثة عناصر رئيسية هي:

1. الوقاية، لتعزيز فهم مشترك لما يتوقعه الجميع في بيئة لا تتسامح مطلقاً مع التحرش.
2. تقديم الدعم والمساعدة للأشخاص الذين يبلّغون عن حوادث التحرش.
3. إجراءات التحقيق وحل المسائل وإقرار المساءلة.

وستضع الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي وتنفذ خطة للتدابير العملية، بما في ذلك زيادة الوعي وتوفير التدريب، لمرافقة هذه السياسة وضمان تنفيذها الفعال. وسترصد مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية) للاتحاد البرلماني الدولي بانتظام تنفيذ هذه السياسة وخطتها ذات الصلة، وستقدم تقريراً كل سنتين إلى أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي، تحدد فيه النتائج وسبل المضي قدماً، بما في ذلك أي تنقيحات محتملة يتم تحديدها.

11. مدونة قواعد السلوك لمسؤولي الحوكمة في الاتحاد البرلماني الدولي وإنشاء نظام للرقابة والأخلاقيات

اعتمد المجلس الحاكم مدونة قواعد السلوك لمسؤولي الحوكمة في الاتحاد البرلماني الدولي واختصاصات لجنة الرقابة والأخلاقيات قدمتها السيدة ج. ألم إيريكسون، رئيسة الفريق العامل المعني بالشفافية، والمساءلة، والانفتاح. يكمن هدف مدونة قواعد السلوك هذه في تعزيز ثقافة الثقة والمساءلة المتبادلة وإدامتها على جميع المستويات. من أجل تحقيق رؤية الاتحاد البرلماني الدولي للشفافية والمساءلة والانفتاح، من الأهمية بمكان أن يتصرف مسؤولو الحوكمة في الاتحاد البرلماني الدولي لما يصب في مصلحة الاتحاد البرلماني الدولي على أفضل وجه وأن يلتزموا بالقيم الأساسية للمنظمة المتمثلة في المساواة والشمول والاحترام والنزاهة والتضامن. وتنطبق هذه القيم عندما يمارس مسؤولو الحوكمة

في الاتحاد البرلماني الدولي واجباتهم المتعلقة بالإدارة والرقابة على لجان الاتحاد البرلماني الدولي وبرامجه وأنشطته وبعثاته وجمعياته العامة.

وستشرف لجنة الرقابة والأخلاقيات على الامتثال لمدونة قواعد السلوك وستعمل أيضا كهيئة رقابية لتنفيذ *سياسة لمنع التحرش ومكافحته، بما في ذلك التحرش الجنسي، في الجمعيات العامة وغيرها من فعاليات الاتحاد البرلماني الدولي*.

12. موضوع الأولوية للاتحاد البرلماني الدولي للعام 2024

بعد تركيز الاتحاد البرلماني الدولي على تغير المناخ في العام 2023، الذي سيستمر مع ذلك في العام التالي، صادق المجلس الحاكم على موضوع السلام والأمن ذي الأولوية للاتحاد البرلماني الدولي للعام 2024 (راجع الصفحة 138).

13. الاجتماعات البرلمانية الدولية المقبلة

وافق المجلس الحاكم على قائمة الاجتماعات المقبلة والأنشطة الأخرى التي ستمول من الموازنة العادية للاتحاد البرلماني الدولي، ومن مصادر خارجية (راجع الصفحة 148). تم التأكيد على أن الجمعية العامة الـ148 ستعقد في جنيف، سويسرا في آذار/مارس 2024.

ووافق المجلس الحاكم على توصية اللجنة التنفيذية ببدء الأعمال التحضيرية الأولية للمؤتمر العالمي السادس لرؤساء البرلمانات، الذي سيعقد في مكتب الأمم المتحدة في جنيف في العام 2025.

14. تقارير اللجان والهيئات الأخرى

وافق المجلس الحاكم على التوصيات الواردة في التقارير المتعلقة بأنشطة منتدى النساء البرلمانيات، ومنتدى البرلمانيين الشباب، ولجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، ولجنة شؤون الشرق الأوسط، ولجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني، والفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، ومجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا، ومجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)، والفريق الاستشاري المعني بالصحة. وصادق المجلس على التعيينات الجديدة في تلك الهيئات (راجع الصفحة 61).

واعتمد المجلس الحاكم قرارات بشأن 121 برلمانياً في 9 بلدان قدمتها لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين.

15. انتخاب رئيس للاتحاد البرلماني الدولي

انتخب المجلس الحاكم في جلسته الأخيرة المعقودة في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023، عقب جولة واحدة من التصويت بالاقتراع السري، معالي السيدة ت. أكسون (جمهورية تنزانيا المتحدة) رئيسة للاتحاد البرلماني الدولي لفترة ثلاث سنوات.

وتم تعيين معالي السيد دوارتي باتشيكو، رئيساً فخرياً للاتحاد البرلماني الدولي.

16. تكريم الرئيس المنتهية ولايته

ومع انتهاء المجلس الحاكم، خصص جزء خاص لتكريم رئيس الاتحاد البرلماني الدولي المنتهية ولايته، معالي السيد دوارتي باتشيكو. تم تشغيل فيديو استرجاعي، وأخذ ممثلو المجموعات الجيوسياسية الست الكلمة للإعراب عن إشادتهم به. وأشاد المتحدثون بالإجماع بمودة معالي السيد دوارتي باتشيكو، وروح الدعابة الطيبة، والتواضع، والتزامه بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وانفتاحه على الحوار، واستعداده للاستماع، واتفقوا على أنه ترك وراءه إرثاً عظيماً بفضل الطاقة الكبيرة التي جلبها لهذا الدور. وأثنت ممثلات منتدى النساء البرلمانيات ومنتدى البرلمانيين الشباب على مشاركة معالي السيد دوارتي باتشيكو المستمرة في أنشطة المنتديين. وقال الأمين العام إن رئاسة معالي السيد دوارتي باتشيكو اتسمت بالتزامه وخدمته المتفانية للاتحاد البرلماني الدولي، وهنأه على الإنجازات الملموسة العديدة التي تحققت خلال السنوات الثلاث التي قضاها في منصبه.

الدورة الـ291 للجنة التنفيذية

1. تقرير الأنشطة من قبل الرئيس

أطلع الرئيس اللجنة التنفيذية على لمحة عامة عن أنشطته منذ الدورة الـ211 للمجلس الحاكم، التي تندرج تحت ثلاث فئات، وهي الجهود التي يبذلها لتعزيز مكانة الاتحاد البرلماني الدولي، ودعم تنفيذ استراتيجيته، وتوطيد الحوكمة الرشيدة للاتحاد البرلماني الدولي. وقد حضر نحو 90 اجتماعاً دولياً وإقليمياً وقام بحوالي 20 زيارة قُطرية. وأبرز الرئيس جهوده المشتركة مع الأمين العام لتحقيق العضوية العالمية للاتحاد البرلماني الدولي، التي أثمرت بانضمام برلمان جزر البهاما. وأشاد أعضاء اللجنة التنفيذية بالرئيس الذي أظهر التزاماً غير مشروط بدوره ووضع معايير عالية للغاية لخلفه.

2. التقرير المرحلي للأمين العام بشأن أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي منذ الدورة الـ211 للمجلس الحاكم

أُبلغت اللجنة التنفيذية بالتقرير المرحلي للأمين العام. وهنأ الأمين العام وفريقه على مستوى النشاط الرائع (47 فعالية عالمية وإقليمية، وفعاليات وطنية في 12 بلداً) على مدى الأشهر التسعة الماضية. وأثنوا على العلاقة التعاونية بين الأمين العام والرئيس التي يسّرت هذه الإنجازات.

وأعربت اللجنة التنفيذية عن تقديرها للجهود التي تبذلها الأمانة العامة لتوفير بناء القدرات من خلال تنظيم مختلف الفعاليات، سواء أكان شخصياً أو عن بعد. وبغية زيادة إبراز هذه الفعاليات، أوصت اللجنة التنفيذية بتعزيز جهود الاتصالات لضمان المشاركة القوية من جانب أعضاء البرلمان.

وانتهزت اللجنة التنفيذية الفرصة لتذكير أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي بأن أنشطة بناء القدرات هذه تشكل جزءاً من أدوات تنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي التي التزموا جميعاً بدعمها. ولذلك شجعت اللجنة التنفيذية جميع الأعضاء على المشاركة في أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي هذه سواء أكان شخصياً أو عبر الإنترنت.

وذكرت اللجنة التنفيذية بارتياح الإنجازات المشجعة المتصلة بالتحول الرقمي الجاري للاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك دراسات الأدوات الممكنة لتيسير الاتصال بين الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات الأعضاء؛ وتحسين قاعدة بيانات الاتحاد البرلماني الدولي، التي توفر معلومات مفيدة عن البرلمانات، فضلاً عن إحصاءات عن النساء البرلمانيات، والبرلمانيين الشباب؛ ومواصلة تنظيم الاجتماعات عبر الإنترنت، والاجتماعات الهجينة.

ورحبت اللجنة التنفيذية بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي للتكيّف مع العصر الرقمي وشجعتها على الحفاظ على هذا الزخم الذي من شأنه أن ييّسر التدفق السلس لاتصالات المنظمة. كما شكرت اللجنة التنفيذية الأعضاء على مساهمتهم القيّمة في هذه الإنجازات.

وأحاطت اللجنة التنفيذية علماً بالجهود الجارية لتعزيز الحوار بين الأديان ودعم المشاركة البرلمانية في هذا الموضوع، بما في ذلك التقرير المؤلف من جزأين عن الدين والمعتقد وتعميم الأنشطة ذات الصلة في جميع أعمال المنظمة. وأيدت اللجنة التنفيذية أيضاً المبادرة الرامية إلى المضي قدماً بتوصيات المؤتمر البرلماني الناجح بشأن الحوار بين الأديان الذي عقد في مراكش في وقت سابق من العام، ولا سيما من خلال التطوير التدريجي لآلية دائمة داخل الاتحاد البرلماني الدولي لتنسيق العمل البرلماني بشأن هذه المسألة.

3. الأعضاء والمراقبون الدائمون

أوصت اللجنة التنفيذية بأن يوافق المجلس الحاكم على طلب انتساب برلمان جزر البهاما إلى الاتحاد البرلماني الدولي. وسيزيد الانتساب الجديد عدد أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي إلى 180 عضواً.

وأوصت اللجنة التنفيذية بأن يوافق المجلس الحاكم على طلب الحصول على مركز عضو منتسب من برلمان السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، الذي هو حالياً مراقب دائم.

وبعد استعراض جميع مراقبي الاتحاد البرلماني الدولي، قررت اللجنة التنفيذية إعادة مركز المراقب الدائم إلى منظمة الدول الأمريكية، التي رفعت من القائمة بسبب عدم ورود أي اتصال مع الاتحاد البرلماني الدولي على مدى عدة سنوات، ولكنها أعربت منذ ذلك الحين عن اهتمامها باستئناف وتعميق تعاونها مع الاتحاد البرلماني الدولي.

وقررت اللجنة التنفيذية أيضاً الإبقاء على مركز المراقب الدائم لعدة جمعيات أو رابطات برلمانية اعتبرت بالمثل غير نشطة، ولكنها أعربت منذ ذلك الحين عن اهتمامها بتعزيز روابطها مع الاتحاد البرلماني الدولي، وهي:

- مجلس بلدان الشمال الأوروبي؛
- الجمعية البرلمانية لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية؛
- الجمعية البرلمانية لمنظمة التعاون الاقتصادي؛
- الاتحاد البرلماني للأمريكيتين.

وفي ما يتعلق بالاتحاد الإفريقي، الذي اعتبر أيضاً أنه غير نشط في استعراض المراقبين، قررت اللجنة التنفيذية إرجاء اتخاذ قرارها ريثما يتم التوصل إلى نتيجة البعثة المقبلة للأمين العام إلى مقر الاتحاد الإفريقي في أديس أبابا.

ونظرت اللجنة التنفيذية في طلب للحصول على مركز المراقب من كونغرس البرلمانيين الدولي. ووافقت اللجنة التنفيذية على أن اللجنة لا تستوفي معايير الحصول على مركز المراقب في الوقت الحاضر، ودعت الأمانة العامة إلى اتباع سبل أخرى للتعاون، بما في ذلك إبرام مذكرات تفاهم عند الاقتضاء.

ونظرت اللجنة التنفيذية أيضاً في طلب للحصول على مركز المراقب من المؤتمر الدائم للأحزاب السياسية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ووافقت على إرجاء مواصلة النظر في الطلب إلى أن تقدم اللجنة معلومات إضافية عن النطاق العالمي لأنشطتها.

وعقب التصويت بالاقتراع السري، قررت اللجنة التنفيذية أن توصي المجلس الحاكم بقبول جمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية بصفة مراقب دائم.

4. تقارير الأعضاء بشأن الأنشطة المتعلقة بالاتحاد البرلماني الدولي

أحاطت اللجنة التنفيذية علماً بارتياح بالتقارير التي قدمها الأعضاء عن الأنشطة المتعلقة بالاتحاد البرلماني الدولي، والتي أظهرت زيادة مشجعة في نجاح الأعضاء في تنفيذ نتائج اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي. وانتهزت اللجنة التنفيذية الفرصة لتقديم شكرها للأعضاء الذين كانت مشاركتهم المتزايدة دليلاً واضحاً على التزامهم بدعم تنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي.

5. المسائل المالية

أبلغت رئيسة اللجنة الفرعية، السيدة ج. ألم إريكسون، اللجنة التنفيذية بعمل اللجنة الفرعية للتمويل، التي اجتمعت لمناقشة المسائل المالية قبل انعقاد دورة اللجنة التنفيذية.

وقد فحصت اللجنة الفرعية البيانات المالية للعام 2022 وتقرير مراجع الحسابات الخارجي. وقد عقد مراجع الحسابات الداخلي للاتحاد البرلماني الدولي للعام 2022 (السيد أ. غريفروي، بلجيكا) والأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي ورئيسة اللجنة الفرعية للتمويل اجتماعاً مع مراجع الحسابات الخارجي لمناقشة التقرير رسمياً. ولم تصدر سوى توصية طفيفة واحدة.

وقد أحاطت اللجنة الفرعية للتمويل علماً بجانبين معينين من حسابات العام 2022 تم إبلاغهما أيضاً إلى اللجنة التنفيذية. وقد عانى أداء الاستثمار في العام 2022 بسبب بيئة السوق العالمية، ولكن لحسن الحظ استقر وضع السوق في العام 2023 وظلت عائدات الاتحاد البرلماني الدولي الاستثمارية طويلة الأجل إيجابية ومستهدفة. كما أحاطت علماً بأن مبلغ المتأخرات المستحقة من اشتراكات الأعضاء قد ازداد باطراد في السنوات الأخيرة. وشجعت

اللجنة الفرعية المعنية بالتمويل الهيئات التشريعية على البت في كيفية معالجة هذا الوضع الاستثنائي. ومع ذلك، أكدت رئيسة اللجنة الفرعية أن الاتحاد البرلماني الدولي خصص اعتماداً مالياً لجميع الديون المستحقة منذ فترة طويلة في حالة الشطب.

واستعرضت اللجنة الفرعية أيضاً الوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي في 31 تموز/يوليو 2023. وأضافت أن أداء موازنة المنظمة يسير على الطريق الصحيح خلال السنة حتى الآن وأن مواردها المالية سليمة ومستقرة. كان وضع التمويل الطوعي صحياً أيضاً للفترة المتبقية من العام 2023.

وقد ناقشت اللجنة الفرعية مشروع موازنة الاتحاد البرلماني الدولي للعام 2024 واستعرضت وثيقة الموازنة التي قدمتها بالكامل إلى اللجنة التنفيذية. وشملت الموازنة الأساسية زيادة بنسبة 3٪ في مجموع الاشتراكات المقررة التي سبق أن وافق عليها المجلس الحاكم، بهدف إعادة توازن مجموع الاشتراكات إلى مستواها في العام 2010 بحلول نهاية فترة الاستراتيجية الحالية. وفي الوقت نفسه، كان من المتوقع أن تنخفض الإيرادات الطوعية انخفاضاً طفيفاً بسبب انتهاء صلاحية بعض المنح الكبيرة المتعددة السنوات، ولذلك اتخذ نهج حكيم لإظهار تلك الإيرادات في الموازنة.

وتلقت اللجنة التنفيذية واستعرضت المعلومات المستكملة المعتادة للأمين العام بشأن حشد التبرعات.

ولاحظت اللجنة التنفيذية أن المراقب المالي والمراجع العام للحسابات في الهند قد أنجز الآن ولايته المتعلقة بمراجعة الحسابات. ونظراً للالتزامات الجديدة الأخرى في جنيف، فإنه لن يسعى إلى تمديد آخر للولاية. ولذلك اتصل الأمين العام بالمؤسسة الإندونيسية العليا لمراجعة الحسابات وهو ينتظر تأكيد اهتمامها. ووافقت اللجنة التنفيذية على أنه يمكن تأكيد تعيينهم من خلال إجراء الموافقة الصامتة في الوقت المناسب.

وفي ختام ولايتها، شكرت رئيسة اللجنة الفرعية للتمويل فريق الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي على عمله الممتاز.

6. المكاتب الإقليمية

أُبلغت اللجنة التنفيذية بأنباء مشجعة تتعلق بإنشاء مكتب إقليمي للاتحاد البرلماني الدولي في الأوروغواي عقب توقيع اتفاق بين الأمانة العامة، وحكومة الأوروغواي. وفي ما يتعلق بالمكتب المقترح في جمهورية مصر العربية، تجري مفاوضات لإبرام اتفاق مماثل. وهنأت اللجنة التنفيذية الأوروغواي وأعربت عن أملها في أن تبرم السلطات البرلمانية المصرية اتفاقاً مماثلاً في المستقبل القريب.

7. سياسة منع التحرش

أوصى أعضاء اللجنة التنفيذية بأن يوافق المجلس الحاكم على *السياسة المقترحة لمنع التحرش ومكافحته، بما في ذلك التحرش الجنسي، في الجمعيات العامة وغيرها من فعاليات الاتحاد البرلماني الدولي*، إلى جانب آلية تنفيذها، والإشراف عليها. ومع مراعاة الأثر الطويل الأجل للسياسة، اتفق أعضاء اللجنة التنفيذية على أنها ستعزز ثقافة حماية واحترام وكرامة المرأة والرجل في فعاليات الاتحاد البرلماني الدولي، فضلاً عن أنها مثال جيد للمجتمعات المحلية.

8. التعديلات على النظام الأساسي والقواعد

أُبلغت اللجنة التنفيذية بترتيبات إدخال تعديلات على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده. ووفقاً للممارسة المتبعة، تقوم اللجنة التنفيذية بتوجيه العملية، التي ستنشئ بالتالي مجموعة عمل – تضم ممثلاً عن كل مجموعة جيوسياسية – لدراسة التعديلات المقترحة وتقديم تقرير إلى الأعضاء. وريثما يتم تأكيد عضوية مجموعة العمل هذه، وافقت اللجنة التنفيذية على أن يكون الإطار الزمني الواقعي لاعتماد التعديلات هو الجمعية العامة التي ستعقد في تشرين الأول/أكتوبر 2024. ووافقت اللجنة التنفيذية أيضاً على تمديد الموعد النهائي لتقديم التعديلات المقترحة حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

9. انتخاب رئيس جديد للاتحاد البرلماني الدولي

أحيطت اللجنة التنفيذية علماً بالترتيبات المتعلقة بانتخاب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي. وطلبت اللجنة التنفيذية أن يضمن الفريق المنظم معاملة المرشحين على قدم المساواة لجعل الانتخابات نزيهة ومفتوحة وشفافة قدر الإمكان.

10. فريق العمل المعني بالحل السلمي للحرب في أوكرانيا

تلقت اللجنة التنفيذية معلومات مستكملة عن أنشطة فريق العمل. وشجعت اللجنة التنفيذية فريق العمل في جهوده الرامية إلى التوصل إلى حلول سلمية، لا سيما في ضوء الحالة الصعبة الجارية في المنطقة.

11. المسائل المتعلقة بالأمانة العامة

أحيطت اللجنة التنفيذية علماً بانتقال الموظفين في الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي.

ووافقت اللجنة التنفيذية على تجديد ولاية رئيس اللجنة الاستشارية، السيد أ. كوهلر، لفترة أربع سنوات تبدأ في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

12. الاجتماعات البرلمانية الدولية المقبلة

استعرضت اللجنة التنفيذية قائمة الاجتماعات المقبلة، وصادقت عليها.

وعلاوة على ذلك، أوصت اللجنة التنفيذية بعقد المؤتمر العالمي السادس لرؤساء البرلمانات في مكتب الأمم المتحدة في جنيف في العام 2025، آخذة في الاعتبار السياق الجيوسياسي السائد الذي سيجعل ضمان منح التأشيرات غير مؤكد بالنسبة للمندوبين للسفر إلى نيويورك. وأوصت كذلك بتشكيل اللجنة التحضيرية، التي تتألف تقليدياً من 20 رئيساً للبرلمانات يمثلون جميع المجموعات الجيوسياسية، والمضي قدماً في الترتيبات الأولية لهذا الاجتماع العالمي الهام.

13. الفريق العامل المعني بالشفافية، والمساءلة، والانفتاح

رحبت اللجنة التنفيذية بالجهود التي يبذلها الفريق العامل المعني بالشفافية والمساءلة والانفتاح من أجل تحقيق المزيد من الشفافية، كما يتضح من وضع مدونة قواعد سلوك لمسؤولي الحوكمة في الاتحاد البرلماني الدولي، واختصاصات لجنة الرقابة والأخلاقيات. وأوصت اللجنة التنفيذية بأن يوافق المجلس الحاكم على كلا الوثيقتين.

14. التعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي وجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

أحاطت اللجنة التنفيذية علماً بالتقرير المتعلق بالتعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي وجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية. ودعا أعضاء اللجنة التنفيذية إلى زيادة تعزيز هذا التعاون المثمر للجميع.

15. انتخاب نواب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، ونائب رئيس اللجنة التنفيذية

انتخب معالي الدكتور علي راشد النعيمي بالإجماع نائباً لرئيس اللجنة التنفيذية. وفي ضوء الشواغر العديدة في اللجنة التنفيذية التي نشأت في الجمعية العامة الـ147، قررت اللجنة التنفيذية إرجاء انتخاب نواب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي إلى موعد لاحق.

16. ما يستجد من أعمال

لقد أشادت اللجنة التنفيذية عن جدارة بأعضائها المنتهية ولايتهم ومنحت كل منهم شهادة عضوية لمساهماتهم الثاقبة في عمل اللجنة التنفيذية.

الهيئات الفرعية للمجلس الحاكم

1. منتدى النساء البرلمانيات ومكتبه

عقدت الدورة الـ36 لمنتدى النساء البرلمانيات في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وضم 196 مشاركاً، من بينهم 131 برلمانياً (102 امرأة، و29 رجلاً) من 61 بلداً.

افتتحت الدورة السيدة س. لوبيز كاسترو (المكسيك)، رئيسة مكتب النساء البرلمانيات. انتخب المنتدى السيدة ف. مالاكياس، عضو الجمعية الوطنية في أنغولا، لرئاسة الدورة الـ36.

وللمساهمة في أعمال الجمعية العامة، نظر المشاركون، من منظور جندري، مشروع القرار المعروض على اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان، بعنوان *الاتجار بالأيتام: دور البرلمانات في الحد من الأضرار*. ثم اقترح المنتدى على اللجنة الدائمة عدداً من التعديلات على مشروع القرار. وقد أدرجت جميع التعديلات المقترحة في القرار.

ونظم المنتدى أيضاً حلقة نقاش بشأن *النساء في السياسة: البقاء أو الرحيل؟* التي درست خلالها المشاركات التحديات التي تواجهها المرأة عند توليها منصباً سياسياً لصنع القرار، وعند ممارسة مهنة سياسية طويلة ومرضية. ودعا المنتدى البرلمانات إلى ضمان أن تكون بيئة عملها محترمة ومراعية للمنظور الجندري، وأنها لا تتسامح مطلقاً مع جميع أشكال العنف الجندري. ومن الضروري أيضاً تكييف العمل لتجنب الإرهاق والتوتر بين الحياة السياسية والحياة الشخصية.

وعقد المكتب اجتماعات يومي 23 و27 تشرين الأول/أكتوبر 2023. ودعت لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين إلى الإسراع في وضع إجراء يتلاءم مع احتياجات البرلمانيات ضحايا العنف الجندري، والجنسي (راجع التقرير الوارد في الصفحة 116).

2. منتدى البرلمانيين الشباب ومجلس إدارته

انعقد منتدى البرلمانيين الشباب في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وضم 86 برلمانياً شاباً، 41٪ منهم من النساء. وترأست الاجتماع السيدة إ. ت. موتيكا (ناميبيا)، بالنيابة عن رئيس مجلس المنتدى، السيد د. كاردين (المملكة المتحدة)، الذي لم يتمكن من الحضور. وعقب الكلمات الافتتاحية، تم عرض تقرير الاتحاد البرلماني الدولي الجديد *مشاركة الشباب في البرلمانات الوطنية: 2023*. وسلط الضوء على أن مستويات مشاركة الشباب في البرلمان لا تزال منخفضة للغاية، وطرح حلولاً لهذه المسألة.

وقدم البرلمانيون الشباب المشاركون تحديثات حول التطورات الأخيرة في بلدانهم. وساهموا بمنظورات الشباب في المواضيع المعروضة على الجمعية العامة الحالية للاتحاد البرلماني الدولي. كما عقدوا جلسة استماع مع المرشحين لرئاسة الاتحاد البرلماني الدولي.

ووافق المنتدى على ترشيح السيد س. إسماعيلوف (أذربيجان) لعضوية مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب، وعيّن السيد و. سوتو بالاسيوس (بيرو)، وسعادة السيدة سارة محمد فلكناز (دولة الإمارات العربية المتحدة) لإعداد تقارير استعراضية للشباب عن القرارات التي ستنظر فيها الجمعية العامة الـ148 في آذار/مارس 2024.

وفي الاجتماع الذي عقده في وقت سابق من ذلك اليوم، قرر مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب إنشاء مركز للشباب في إطار مركز الاتحاد البرلماني الدولي للابتكار في البرلمان (راجع التقرير الوارد في الصفحة 119).

3. لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

عقدت اللجنة دورتها الـ172 في الفترة من 22 إلى 26 تشرين الأول/أكتوبر 2023. شارك في الدورة السيد س. كوغولاتي (بلجيكا)، الرئيس، والسيدة م. أوديامبو (كينيا)، نائب الرئيس، والسيد إ. بلان (فرنسا)، والسيد م. حسين سيد (باكستان)، والسيد هـ. كامبوني (زامبيا). كما شاركت عن بعد السيدة ل. كوارتابيل (إيطاليا)، والسيدة سي. أسياين بيريرا (الأوروغواي). لم يتمكن السيد ب. مبوكو لاكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، والسيدة أ. رينوسو (المكسيك) من المشاركة في الدورة.

وخلال الدورة، بحثت اللجنة في حالة 131 برلمانياً (23٪ منهم من النساء) في 14 بلداً. وأعلن قبول قضايا جديدة تتعلق بـ39 برلمانياً في جمهورية الكونغو الديمقراطية (أربعة برلمانيين)، وميانمار (سبعة برلمانيين)، وباكستان (أربعة برلمانيين)، وجنوب السودان (برلماني واحد)، وزمبابوي (23 برلمانياً). وأعلن عدم قبول قضيتين تتعلقان ببرلماني سابق من جمهورية مصر العربية، وببرلماني من بيرو، وأغلقت قضية واحدة تتعلق بثلاثة برلمانيين في ميانمار، وأخرى تتعلق ببرلمانيين اثنين من الفلبين. وعقدت اللجنة أيضاً ثماني جلسات استماع (عقدت إحداها على الإنترنت) مع الوفود الوطنية، ومقدمي الشكاوى.

وقدمت اللجنة قرارات إلى المجلس الحاكم لاعتمادها بشأن حالة 121 برلمانياً في البلدان التالية: باكستان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وزمبابوي، وسريلانكا، والسنغال، وجمهورية العراق، والفلبين، وميانمار واسواتيني (راجع صفحة القرارات على الإنترنت).

4. لجنة شؤون الشرق الأوسط

منذ انعقاد الجمعية العامة الأخيرة في آذار/مارس 2023، اجتمعت لجنة شؤون الشرق الأوسط أربع مرات (21 تموز/يوليو، و17 تشرين الأول/أكتوبر، و23 و26 تشرين الأول/أكتوبر 2023) بحضور ستة أعضاء على الأقل

في كل جلسة. ووافقت اللجنة على أن أهمية دورها تكمن في تحديد إجراءات ملموسة لإقامة حوار بنّاء بين إسرائيل ودولة فلسطين، واقتراح حلول لتحقيق التعايش السلمي.

وناقشت اللجنة العملية العسكرية الإسرائيلية في مخيّم جنين للاجئين يومي 3 و4 تموز/يوليو 2023. وأضافت أن العنف يتصاعد إلى مستويات خطيرة وأن ما حدث في جنين سيكرر نفسه في مناطق أخرى إذا لم تكن مفاوضات السلام تلوح في الأفق. ولاحظ أعضاء اللجنة أن اليأس السياسي الذي يشعر به الشباب الفلسطيني يمكن أن يؤدي إلى تدهور الحالة، وأن هذه المعرفة ينبغي أن توجه نهج اللجنة إزاء النزاع.

واتفق الأعضاء على مجموعة من التوصيات في ما يتعلق بالأزمة في الأراضي الفلسطينية، وإسرائيل التي اندلعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وشملت التوصيات ما يلي: وقف جميع أعمال العنف من جانب جميع الأطراف عن طريق الوقف الكامل لإطلاق النار؛ والرفع الفوري والدائم ومن دون عوائق لحصار المعونة الإنسانية المفروض على قطاع غزة؛ والإفراج الفوري عن جميع الرهائن؛ وأخيراً، استئناف المفاوضات بين الطرفين بهدف التوصل إلى حل الدولتين. ووافقت اللجنة على أن الأحداث الأخيرة أكدت من جديد ضرورة تنظيم زيارة إلى المنطقة ليرى الأعضاء بأنفسهم كيف يمكنهم المساهمة في عملية السلام (راجع التقرير الوارد في الصفحة 121).

5. لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني

اجتمعت لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

واستمعت اللجنة إلى معلومات مستكملة عن التطورات الأخيرة في ما يتعلق بحالات محددة من أزمات القانون الدولي الإنساني واللاجئين. وشملت هذه البلدان إثيوبيا وأفغانستان وأوكرانيا وبوركينا فاسو وجمهورية السودان وناغورنو كاراباك وميانمار. وركزت اللجنة أيضاً على مسألة المشردين داخلياً، واستمعت إلى موجز عن الحالة الإنسانية في غزة، وإسرائيل.

ولاحظ أعضاء اللجنة بقلق تضاعف حالات النزاع وتزايد عدد الرجال والنساء والفتيان والفتيات الذين يضطرون إلى الفرار هرباً من العنف والاضطهاد (أكثر من 110 ملايين من المشردين قسراً بحلول أيار/مايو 2023؛ ويرد تحليل أكثر تفصيلاً في التقرير الكامل في الصفحة 124). ونظراً لأن جمهورية الكونغو الديمقراطية وحدها تضم أكثر من 5.5 ملايين مشرد داخلياً على أراضيها، قررت اللجنة رصد الحالة في البلد في دوراتها المقبلة.
ووجهت اللجنة نداء خاصاً في ما يتعلق بحالة النساء والفتيات في أفغانستان، لا سيما بعد القرار الذي اتخذته مؤخراً حركة طالبان باستبعاد النساء من العمل في المنظمات الوطنية والمنظمات غير الحكومية الدولية ومنظمات الأمم المتحدة، مما أثر تأثيراً كبيراً على إمكانية وصول النساء، والفتيات المحتاجات إلى العمل.

وفي ما يتعلق بالحالات المتصلة بالنزاع، بما في ذلك الحالة الراهنة في غزة وإسرائيل، كرر أعضاء اللجنة تأكيد التزام

الدول والأطراف الأخرى باحترام القانون الدولي الإنساني، وضمان احترامه في جميع الظروف، على النحو التالي:

- يجب حماية جميع المدنيين من آثار العمليات العسكرية، من دون أي تمييز سلبي وفي جميع الحالات، وألا يكونوا هدفاً لهجوم أو يستخدمون كدروع بشرية أو يحتجزون كرهائن.
- يجب إبرام اتفاقات للسماح بالممرات الإنسانية أو بالمرور الآمن للمدنيين خارج مناطق النزاع المسلح أو العنف.
- يجب على الأطراف أن تسمح بوصول المعونة الإنسانية إلى المدنيين المحتاجين، وأن تيسّر مرور الإغاثة الإنسانية بسرعة ومن دون عوائق.
- يجب ألا تكون الأعيان المدنية هدفاً للهجمات؛ ويشمل ذلك الأهداف التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين، مثل المستشفيات والمدارس ومرافق المياه والبنية التحتية للكهرباء.
- يجب احترام وحماية الموظفين الطبيين، والوحدات الطبية المكلفة حصراً بالواجبات الطبية في جميع الظروف.

وأعربت اللجنة عن دعوتها القوية والعاجلة إلى وقف الحروب واحترام القانون الدولي الإنساني، وتقديم المساعدة الإنسانية إلى المدنيين المتضررين، بمن فيهم اللاجئون والسكان المشردون داخلياً. وأشارت إلى أهمية مراعاة جميع القرارات والنقاشات، وحقيقة أننا، أولاً وقبل كل شيء، نتعامل مع البشر، وأن جميع الأرواح لها القدر نفسه من الأهمية.

وناقشت اللجنة الأعمال التحضيرية للمنتدى العالمي للاجئين الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر 2023. واتفق أعضاء اللجنة على التواصل مع جميع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي لدعوتهم إلى تقديم تقرير إلى الاتحاد البرلماني الدولي عن مشاركتهم في المنتدى وعن التقدم الذي أحرزوه في تنفيذ التعهدات.

كما قامت اللجنة بتحديث تعهدات الاتحاد البرلماني الدولي المقدمة إلى لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني في العام 2019. ويمكن الاطلاع على النص الذي وافقت عليه اللجنة، وصادق عليه المجلس الحاكم في ما بعد في الصفحة 128.

وناقشت اللجنة العمل على إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد واتفاقية الذخائر العنقودية، وتنفيذهما على الصعيد المحلي. ودعت الأعضاء البرلمانيين إلى البدء بمناصرة النقاشات حول هاتين الاتفاقيتين في برلماناتهم، وتقييم أسباب عدم انضمام بعض الدول بعد إلى الاتفاقيات، ودرجة تنفيذ الاتفاقيات في الدول الموقّعة.

واعتمدت اللجنة خطة عمل للسنة المقبلة. واتفق أعضاء اللجنة أيضاً على استئناف بعثاتها إلى البلدان التي تمر

بأزمات، بما في ذلك إثيوبيا وبنغلاديش وبوركينا فاسو وبولندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأعادت اللجنة انتخاب السيد ج. ك. واويرو (كينيا) رئيساً لها لمدة سنة واحدة.

6. فريق العمل المعني بالحل السلمي للحرب في أوكرانيا

في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أفاد السيد ب. كاتجافيفي (ناميبيا)، رئيس الجمعية الوطنية في ناميبيا، ونائب رئيس فريق العمل المعني بالحل السلمي للحرب في أوكرانيا، بأن فريق العمل اجتمع بصورة منتظمة تقريباً خلال الأشهر الستة الماضية. وقد كرّس أعضاء فريق العمل جهودهم للتدقيق في تطور الحالة، والتمسك بخطوط الاتصال مع الوفدين البرلمانيين لأوكرانيا وروسيا الاتحادية، ووضع خارطة طريق للإجراءات التعاونية بين فريق العمل، والأطراف المتحاربة.

واستمر الإعراب عن القلق العميق مع استمرار الحرب، مما أسفر عن وقوع خسائر لا حصر لها في صفوف الجانبين. وواصل فريق العمل حثه على وقف إطلاق النار واستئناف المفاوضات. وفي غضون ذلك، وجه أيضاً اهتمامه نحو اتخاذ تدابير تدريجية يمكن أن تؤدي إلى حوار بنّاء وتعزيز التفاهم المتبادل. وعلى وجه الخصوص، حدد فريق العمل سلسلة من المسائل الإنسانية التي ينبغي التركيز عليها:

1. الأمان النووي
2. الأمن الغذائي
3. الوصول إلى أسرى الحرب وتبادلهم ومعاملتهم
4. حماية المواقع التي تشكل خطراً بيئياً
5. حالة الأطفال المتأثرين بالنزاع، ولا سيما في سياق تشريد السكان.

ولاحظ فريق العمل أن إحراز تقدم في أي من هذه المجالات يمكن أن يسفر عن فوز ضئيل من شأنه أن يبني الثقة ويكون بمثابة نقطة انطلاق نحو الحل السلمي للنزاع. وحتى في غياب محادثات فورية للسلام، أكد أعضاء فريق العمل أنه يمكن القيام بعمل هام لتخفيف المعاناة الإنسانية، كل ذلك بما يتماشى مع مسؤوليتهم الأساسية عن تمثيل الشعب وحمايته، بوصفهم برلمانيين.

وبمناسبة انعقاد الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي، عقد فريق العمل اجتماعاً بالحضور الشخصي في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وشارك في نقاشات مع وفدي أوكرانيا وروسيا الاتحادية. وبعد نقاشات مثمرة، اتضح أن الوفدين أبديا اهتماماً خاصاً بالتعاون بشأن مسألة الأطفال المتأثرين بالنزاع. ونتيجة لذلك، حدد فريق

العمل هدفاً متوسط الأجل لتكثيف الجهود، ومواصلة المشاورات مع كلا الوفدين بشأن هذا الشاغل الإنساني المحدد.

وعلاوة على ذلك، وافق فريق العمل على تنويع خيارات مشاركته، بما في ذلك إمكانية عقد اجتماعات ثنائية بين الأعضاء والأطراف المتحاربة. وأقر فريق العمل بأن كل عضو يقيم روابط ورؤى فريدة يمكن أن تفتح آفاقاً جديدة للحوار. وفي هذا الصدد، رحب فريق العمل ترحيباً حاراً بالسيدة س. دهوس، رئيسة مجلس الشيوخ في بلجيكا، بوصفها عضواً جديداً، خلفاً للسيدة أ. جيركينز، سيناتور سابقة من هولندا.

وخلال النقاشات التي جرت مع الوفدين، تم التأكيد أيضاً على أهمية المشاورات الشخصية بين الجمعيتين العامتين للاتحاد البرلماني الدولي. واتفق الطرفان على ضرورة عقد اجتماعات متوازية واسعة النطاق مع إتاحة الوقت الكافي لإحراز تقدم ملموس. وبناء على ذلك، قرر فريق العمل أن يبدأ الأعمال التحضيرية لإجراء نقاشات مستقلة متعمقة مع كلا الوفدين في مقر الاتحاد البرلماني الدولي في جنيف في أوائل العام 2024. وستعقد هذه الاجتماعات بدعم من الخبراء وهيئات الأمم المتحدة المتخصصة.

7. الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

عقد الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف اجتماعه الرابع عشر (بصيغة هجينة) في 11 أيار/مايو 2023. تم إطلاع الأعضاء على المرحلة الثانية من تطبيق الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف المحسّن للهاتف الخليوي، والذي كان متوفراً للتنزيل.

وعقد افتراضياً الاجتماعان المواضيعيان الرابع والخامس *للدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل* اللذان ركزا على التنمية والتعليم في 27 و28 أيلول/سبتمبر 2023. وحضر الاجتماعين نحو 70 مشاركاً يمثلون 25 برلماناً و20 عضواً من فريق المناقشة يمثلون مختلف وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، والبنك الدولي، والأوساط الأكاديمية، ومعهد الاقتصاد والسلام، والمجتمع المدني، والشباب والمنظمات النسائية من منطقة الساحل، فضلاً عن الجمعيات البرلمانية الإقليمية والأمانة العامة للجنة البرلمانية المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمس.

وأعرب عن القلق العميق إزاء تدهور الحالة في منطقة الساحل الذي يشكل تهديداً للسكان وللسلم والأمن العالميين. وأدى ازدياد مستوى عدم الاستقرار وانعدام الأمن إلى تعريض تحقيق أهداف التنمية المستدامة للخطر. وخلص إلى أن حل مشاكل منطقة الساحل يكمن في الاستثمار في التنمية والتعليم، وهما أمران مترابطان. ويتعين أيضاً معالجة مسائل الأمن والحوكمة. وأوصي بأن تتضمن خارطة الطريق للمرحلة الثانية من *الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل* تحليلاً شاملاً للحالة في كل بلد، إلى جانب استراتيجيات للمشاريع الإنمائية والسياسات الأمنية والتحسينات في

الحوكمة. ويتعين أيضاً على المجتمع الدولي أن يعالج الحالة في منطقة الساحل بالإلحاح نفسه الذي تعالج به حالات النزاعات الأخرى في العالم.

وفي 24 تشرين الأول/أكتوبر 2023، ناقش الاجتماع الخامس عشر للفريق الاستشاري الرفيع المستوى حالة منطقة الساحل ونتائج الاجتماعات المواضيعية الخمسة في إطار مبادرة *الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل* التي ركزت على ما يلي: البيئة والمجتمعات المحلية والأمن والتعليم والتنمية. وكان الهدف من الاجتماعات هو النظر في احتياجات وتطلعات سكان منطقة الساحل وفهمها. وخلص الاجتماع إلى أن التصدي للتنمية هو الحل الرئيسي للتحديات التي تواجهها منطقة الساحل. كما يجب أن تقترن جهود التنمية باستراتيجيات أمنية متينة، بما في ذلك إدخال تحسينات على الحوكمة الرشيدة. ودعا المشاركون إلى الحوار والتعاون الدولي وزيادة الاهتمام العالمي والاستثمار والإجراءات العملية لدعم المنطقة.

ولضمان استجابة شاملة ومستدامة، اقتُرح إنشاء لجنة مخصصة داخل فريق العمل لرصد التقدم المحرز، ومتابعته. وأوصي بتقديم الدعم المالي للتعليم، ولا سيما للشباب في منطقة الساحل. واقتُرحت خارطة طريق واضحة ومحددة بدقة تتضمن أهدافاً ومواعيد نهائية ومخصصات في الموازنة ذات أولوية لتوجيه الجهود بفعالية. وشُجع المجتمع الدولي على اعتماد نهج أكثر تنسيقاً، وملموساً في التصدي للتحديات التي تواجهها منطقة الساحل.

وقدم السيد د. نوتن، رئيس مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا للاتحاد البرلماني الدولي، ثلاث توصيات رئيسية من الاجتماع البرلماني حول العلم من أجل السلام، الذي انعقد في أيلول/سبتمبر 2023 في كوي نون، فيتنام. وفي ما يلي التوصيات التي يمكن أن تشكل أساساً لتطوير المشاريع في بلدان منطقة الساحل: اتخاذ قرارات قائمة على الأدلة بشأن المياه والصرف الصحي مع بيانات مفتوحة المصدر لتعزيز التعاون بين العلماء والبرلمانيين؛ وتشجيع مشاركة المجتمعات المحلية من خلال المبادرات العلمية؛ وتبادل التكنولوجيات والخبرات، ودعم اتفاقية الأمم المتحدة للمياه مع التركيز على التنفيذ النشط للمعونة الإنمائية الخارجية وإدماجها فيها (راجع التقرير الوارد في الصفحة 131).

8. مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا

عقدت مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا ثلاث جلسات: جلسة واحدة عبر الإنترنت في 6 أيلول/سبتمبر 2023، وجلستين بالحضور الشخصي في لواندا يومي 24 و26 تشرين الأول/أكتوبر 2023. حضر ما لا يقل عن عشرة أعضاء كل جلسة من الجلسات.

وقدم أعضاء مجموعة العمل إحاطات عن مشاريعهم التجريبية ومساهماتهم في إشراك البرلمانات مع الأوساط العلمية. واستناداً إلى نواتج المشاريع التجريبية المقرر إنجازها قبل 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، وافق الأعضاء على نشر

مجموعة أدوات برلمانية بشأن مشاركة البرلمانات مع الأوساط العلمية في الجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي.

وشددت مجموعة العمل على أهمية تعزيز الروابط مع المنظمات الشريكة للاتحاد البرلماني الدولي، بما فيها الأمم المتحدة، ووافقت على المشاركة في الاجتماع البرلماني المقبل بمناسبة انعقاد الدورة الـ28 لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP28)، الذي انعقد في 6 كانون الأول/ديسمبر 2023 في دولة الإمارات العربية المتحدة، وكذلك منتدى الأمم المتحدة التاسع للجهات المعنية المتعددة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، المقرر عقده يومي 9 و10 أيار/مايو 2024 في نيويورك.

وأشادت مجموعة العمل بنجاح الاجتماع البرلماني المعني *بالأمن المائي وانعدامه: إعادة بناء التعايش السلمي مع العلم*، الذي انعقد بالتعاون مع المركز الدولي للعلوم والتعليم المتعدد التخصصات في الفترة من 11 إلى 13 أيلول/سبتمبر 2023 في كوي نون، فيتنام. وتبادل المشاركون في الاجتماع الممارسات التشريعية الجيدة والتشريعات النموذجية بشأن الاستفادة من تكنولوجيات رصد واستكشاف موارد المياه الجديدة. وشملت التوصيات الختامية حث البلدان على الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة للمياه، والاقتراح بعقد قمة برلمانية عالمية بشأن الأمن المائي، والغذائي في المستقبل.

وناقش أعضاء مجموعة العمل أخلاقيات الذكاء الاصطناعي كموضوع مقبل لمدرسة العلوم من أجل السلام، التي ستعقد في مركز ضوء السنكروترون للعلوم التجريبية والتطبيقات في الشرق الأوسط، في علان، المملكة الأردنية الهاشمية. وشملت النقاشات جوانب حاسمة من الذكاء الاصطناعي، فضلاً عن التفاعل بين التقدم التكنولوجي، والحفاظ على القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في عالم يحركه الذكاء الاصطناعي بشكل متزايد.

واستمعت مجموعة العمل إلى إحاطة من الرئيس عن التقدم المحرز في صياغة الميثاق الدولي لأخلاقيات العلم والتكنولوجيا، ووضع خطة عمل لوضع الصيغة النهائية للميثاق وجمع تعليقات الخبراء ليتمكنوا من اعتماده رسمياً في الجمعية العامة الـ148 المقبلة للاتحاد البرلماني الدولي في جنيف. وأكدت مجموعة العمل من جديد استعدادها للمساعدة في عمل هيئات الاتحاد البرلماني الدولي الأخرى (راجع التقرير الوارد في الصفحة 134).

9. مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)

عقدت مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية) دورتها الـ48 يومي 22 و26 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وحضر الدورة الرئيس، معالي الدكتور علي راشد النعيمي (دولة الإمارات العربية المتحدة)، والأعضاء السيدة ج. إلم

إريكسون (السويد)، والسيد أ. سعيدوف (أوزبكستان)، والسيدة س. لوبيز كاسترو (المكسيك)، رئيسة مكتب النساء البرلمانيات.

واستعرضت المجموعة، وفقاً لولايتها، حالة مشاركة المرأة في البرلمانات الوطنية، وكذلك في هيئات الاتحاد البرلماني الدولي وجمعياته العامة. ونظرت على وجه الخصوص في تشكيل الوفود في الجمعية العامة الـ147. في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023، كان 36.4٪ من المندوبين في الجمعية العامة من النساء (راجع الصفحة 144) التي كانت أعلى من متوسط الجمعيتين العامتين السابقتين (كيغالي، تشرين الأول/أكتوبر 2022، والمنامة، آذار/مارس 2023)، ولكن أقل من مدريد (تشرين الثاني/نوفمبر 2021)، ونوسا دوا (آذار/مارس 2022)، حيث سجلت المندوبات نسبة 38.9٪. وأشيد بالوفود المتوازنة جندرياً التي حضرت الجمعية العامة الـ147. في لواندا، كان 42 وفداً من أصل 128 (أو 32.8٪) متوازناً جندرياً، وهي تتألف من 40 إلى 60٪ من النساء أو الرجال. يشكل ذلك تحسناً واضحاً عن الجمعية العامة الأخيرة في المنامة، حيث كانت نسبة 27.2٪ من الوفود متوازنة جندرياً (37 من أصل 136 وفداً). وترد في الصفحة 145 قائمة بالوفود الـ42 الآنفة الذكر المتوازنة جندرياً التي حضرت الجمعية العامة الـ147.

ومن بين الوفود الحاضرة البالغ عددها 128 وفداً، كان 120 وفداً يتألفون من مندوبين اثنين على الأقل، منهم 10 وفود من الذكور فحسب (8.3٪). وبالإضافة إلى ذلك، تتألف 3 وفود من مندوبين أو أكثر بالكامل من نساء. وترد هذه الوفود الـ13، أحادية الجندر في الملحق في الصفحة 144. وإجمالاً، تخضع 7 وفود للجزاءات في هذه الجمعية العامة، بعد أن كانت 11 وفداً في الجمعية العامة الأخيرة.

وعرضت المجموعة أيضاً على اللجنة التنفيذية والمجلس الحاكم السياسة الجديدة *لمنع التحرش ومكافحته، بما في ذلك التحرش الجنسي، في الجمعيات العامة وغيرها من فعاليات الاتحاد البرلماني الدولي*، وبدأت في مناقشة خطة عمل للتنفيذ. وواصلت المجموعة، وفقاً لولايتها، مناقشاتها بشأن كيفية دعم البرلمانات بعدد قليل من النساء الأعضاء. وأعربت عن قلقها لأن أكثر من 11 ٪ من البرلمانات ذات المجلس الواحد، والمجالس الأدنى في العالم لا تزال تضم أقل من 10 ٪ من النساء (21 من أصل 185 مجلساً تتوفر بيانات عنها).

وفي متابعة للحوارات السابقة التي أجريت في الجمعيتين العامتين الـ144 والـ145، التقت المجموعة بالوفد النيجيري بعد الانتخابات التي أجريت في شباط/فبراير 2023 والتي شهدت انخفاضاً إضافياً في تمثيل المرأة في البرلمان. ويقدر الوفد النيجيري أن القوالب النمطية الجندرية، مقترنة باستبعاد المرأة اجتماعياً، واقتصادياً، هي العوائق الرئيسية التي تحول دون تكافؤ الفرص أمام المرأة. وواصل قادة الأحزاب السياسية طرح قوائم المرشحين الذكور في الانتخابات.

وبالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من الجهود المبذولة لاعتماد مشاريع قوانين للتعديل الدستوري لتمكين نظام الحصص الانتخابية الجندرية، رفض البرلمان المنتهية ولايته مشاريع القوانين. ومن المتوخى بذل جهود متجددة، بما في ذلك إعادة تقديم مشاريع قوانين للتعديل الدستوري. ومن الأهمية بمكان زيادة الوعي والدعوة. ويجب أيضاً أن

تصبح الأحزاب السياسية أكثر مراعاة للاعتبارات الجندرية، وأكثر شمولاً. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون بناء قدرات المرأة مفيداً جداً، فضلاً عن توفير الموارد في الحملات والتوعية.

وأعربت المجموعة عن حرصها على دعم جهود الجمعية الوطنية النيجيرية. ووافق الوفد النيجيري على وضع برنامج عمل للتنفيذ بدعم من الاتحاد البرلماني الدولي. وستواصل المجموعة رصد حالة نيجيريا في دورتها المقبلة.

10. الفريق الاستشاري المعني بالصحة

اجتمع الفريق الاستشاري المعني بالصحة للاتحاد البرلماني الدولي في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2023 بحضور ستة أعضاء من أصل 10 أعضاء، فضلاً عن شركاء تقنيين من منظمة الصحة العالمية، والشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. وعُرض على الفريق اتفاقات التعاون الرسمية المبرمة بين الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الصحة العالمية، والشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل.

وانتخب الفريق السيدة ل. كليفورد-لي (أيرلندا) رئيسة جديدة له، والسيد ف. إ. ندوغوليل (جمهورية تنزانيا المتحدة) نائباً جديداً للرئيسة لمدة سنة واحدة.

وناقش الفريق قواعده وممارساته في سياق التعديلات المدخلة على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده، وأعرب عن رغبته في التشاور معه أثناء عملية صياغة التعديلات.

وناقش الفريق أيضاً السلام والأمن – الموضوع ذو الأولوية للعام 2024 – مع التركيز على الروابط بين النزاع وتغير المناخ والتشرد والصحة. وسلط الضوء على العواقب طويلة الأجل للنزاع على الصحة، بما في ذلك تعطيل النظم الصحية وتأثير الصحة العقلية. وأقر بأن الصحة يمكن أن تكون جسراً للسلام عن طريق بذل جهود جماعية، وغير سياسية للتوصل إلى حلول لإنقاذ الأرواح، والحد من المعاناة.

وتطرق الفريق إلى الزيارة الميدانية التي قام بها في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2023 في مستشفى ماتيرنو إنفانتيل Materno Infantil، حيث تم إطلاع الدكتور مانويل بيدرو أزانكوت دي مينيزيس في لواندا، على المؤشرات الرئيسية المتعلقة بصحة الأم والطفل. وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا تزال تغطية تنظيم الأسرة منخفضة، مع ارتفاع معدلات الحمل المبكر. وأعرب الفريق عن تقديره للمستوى العالي للمستشفى، ولكنه أعرب عن قلقه إزاء إمكانية وصوله إلى السكان، بمن فيهم أضعف الفئات وأكثرها تهميشاً. ولذلك أوصى بالنظر عن كثب في مستوى الرعاية الصحية الأولية، وأعرب عن استعداده لمواصلة تبادل الآراء مع الجمعية الوطنية في أنغولا، وتبادل الممارسات الجيدة في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية (راجع التقرير الوارد في الصفحة 129).

أنشطة وفعاليات أخرى

1 .اجتماع مشترك مع رؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة

في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2023، التقى رئيس الاتحاد البرلماني الدولي والأمين العام برؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة. حضر الاجتماع: السيدة ت. أكسون (جمهورية تنزانيا المتحدة)، رئيسة المجموعة الإفريقية؛ وسعادة السيد أرشد الصالحي (جمهورية العراق)، باسم المجموعة العربية؛ والسيد م. ديك (أستراليا)، رئيس مجموعة آسيا والمحيط الهادئ؛ والسيد س. راشكوف راتشكوف (بيلاروسا)، رئيس مجموعة أوراسيا؛ والسيدة س. كارفاخال (المكسيك)، رئيسة مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ والسيد أ. غريفروي (بلجيكا)، رئيس مجموعة 12+، ورئيس اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة بالإنابة؛ وسعادة السيد محمد بن مهدي بن عجيان الأحبابي (دولة قطر)، رئيس اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين؛ والسيد م. ويليام (سيشيل)، رئيس اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة بالإنابة؛ والسيد أ. غاجادين (سورينام)، رئيس اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان.

وقدم رئيس الاتحاد البرلماني الدولي موجزاً لمشاريعه وأنشطته الرئيسية منذ انعقاد الجمعية العامة الماضية، بما في ذلك الجهود الرامية إلى زيادة بروز دور المنظمة والاقتراب أكثر من هدف الاتحاد البرلماني الدولي الطويل الأمد المتمثل في العضوية العالمية. وأعرب عن سروره لأن الاتحاد البرلماني الدولي أضاف عضوين جديدين في العام 2023: ليبريا، التي انضمت إلى الاتحاد البرلماني الدولي خلال الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي، وجزر البهاما، التي ستصبح عضواً في الاتحاد البرلماني الدولي خلال الجمعية العامة الـ147. ونتيجة لذلك، فإن 12 برلماناً فحسب من الدول ذات السيادة لم تصبح بعد أعضاء، ولا سيما جزر البحر الكاريبي، والمحيط الهادئ الصغيرة. كما زار الرئيس كونغرس الولايات المتحدة لكنه خلص إلى أن أي قرار بالانضمام إلى الاتحاد البرلماني الدولي سيكون غير مرجح قبل الانتخابات الرئاسية في البلاد للعام 2024. وعلاوة على ذلك، أشار الرئيس إلى أن اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي مددت الموعد النهائي لتقديم مقترحات التعديل على النظام الأساسي للاتحاد وقواعده حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وستقوم اللجنة التنفيذية بعد ذلك بتعيين فريق عمل من بين أعضائها، يضم ممثلين من جميع المجموعات الجيوسياسية، لاستعراض جميع الطلبات والتوصل إلى أكبر قدر ممكن من توافق الآراء. اقترح السيد أ. غريفروي (بلجيكا) أنه يمكن بالفعل مناقشة النتائج الأولية لفريق العمل خلال الجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي في آذار/مارس 2024، وهي فكرة أيّدها رئيس الاتحاد البرلماني الدولي. وأخيراً، أبلغ رئيس الاتحاد البرلماني الدولي وأمينه العام بأن الاتحاد البرلماني الدولي سيركز في العام 2024 على السلام والأمن بوصفهما

موضوعين ذي الأولوية. وستواصل المنظمة عملها بشأن تغير المناخ (الموضوع ذي الأولوية للعام 2023) وستقوم، بالتوازي مع ذلك، بتعميم موضوع السلام والأمن في جميع هيئاتها.

وقدم رؤساء المجموعات الجيوسياسية لمحة عامة عن أنشطتهم الأخيرة. وكانت المجموعة الإفريقية قد قررت ترشيح السيد ج. ف. ن. موديندا (زمبابوي) لجائزة كريمر-باسّي. كما أبرزت السيدة ت. أكسون (جمهورية تنزانيا المتحدة) أنها زارت المبنى المخصص للمكتب الإقليمي للاتحاد البرلماني الدولي بمناسبة زيارتها للأوروغواي.

وأفاد رئيس المجموعة العربية بأن الاتحاد البرلماني الدولي العربي تمكن مؤخراً من إعادة إقامة علاقات برلمانية دبلوماسية مع مجلس الشعب في الجمهورية العربية السورية. وأكد أن المجموعة العربية ستقدم بنداً طارئاً خلال الجمعية العامة الـ147 الحالية للاتحاد البرلماني الدولي لمعالجة الأزمة في غزة.

وقدم رئيس مجموعة آسيا والمحيط الهادئ لمحة عامة عن عمله مع جزر المحيط الهادئ الصغيرة، وتعزيز التفاعل المنتظم داخل المجموعة الجيوسياسية. وشملت الجهود زيارات لعدة بلدان، وندوتين إقليميتين، ومنتديين إقليميين. كما قدمت مجموعة آسيا والمحيط الهادئ مرشحين لمناصب الاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك ترشيح السيد م. ديك (أستراليا) للجنة التنفيذية.

وبالمثل، أبلغ رئيس مجموعة أوراسيا أن المجموعة رشحت عدة أعضاء في البرلمان لملء مناصب شاغرة في مختلف هيئات الاتحاد البرلماني الدولي.

وذكر رئيس مجموعة 12+ أنه تم تنظيم اجتماعات متعددة منذ انعقاد الجمعية العامة في المنامة: دورة أولى لفريق العمل من أجل تحسين تنفيذ قرارات الاتحاد البرلماني الدولي، ومناقشة مقترحات الفريق بشأن تعديل النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده، وجلسات استماع مشتركة بين مجموعة 12+، ومجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والمرشحات الأربع لرئاسة الاتحاد البرلماني الدولي.

وقدم رؤساء اللجان الدائمة لمحة عامة عن أنشطتهم، وعلقوا على المواضيع ذات الأولوية للاتحاد البرلماني الدولي للعامين 2023 (تغير المناخ)، و2024 (السلام والأمن). أشار سعادة السيد محمد بن مهدي بن عجيان الأحبابي (دولة قطر) إلى أن اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين هي الهيئة المؤسسية الرئيسية للمنظمة التي تضع السياسات المتعلقة بهذا الموضوع. وعلى مدى السنوات 10 الماضية، تناولت اللجنة مسائل متعددة، من بينها نزع السلاح، والإرهاب، ومنع نشوب النزاعات، والتحديات العالمية الجديدة مثل الحرب الإلكترونية والأسلحة الذاتية التشغيل الفتاكة. وأكد أن اللجنة ستواصل التعاون مع برامج الاتحاد البرلماني الدولي لزيادة الوعي بالقرارات المتخذة وتعزيز تنفيذها.

وأبلغ رئيس اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة بأن لجنته ركزت جهودها، في العام 2023، على التشريعات وأثرها على الفئات الضعيفة من السكان، والسياسات العامة، والابتكارات التكنولوجية، والتعاون بين الجهات المعنية

المتعددة لمكافحة تغير المناخ. وستواصل اللجنة، في إطار ولايتها وتركيزها المواضيعي، استكشاف الروابط بين التنمية المستدامة والسلم والأمن في العام 2024.

وأفاد رئيس اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان بأن ورشة عمل مشتركة بشأن تغير المناخ عقدت في الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي في كيغالي مع رئيس اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة. كما أعرب عن سروره لدعم السلام والأمن كموضوع ذي أولوية للعام 2024. ومع ذلك، فإنه يسعى إلى طرح مسألة الاقتصاد على طاولة المفاوضات لينظر فيها الاتحاد البرلماني الدولي للسنوات المقبلة، أو لإدراجها في استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي المقبلة. وأضاف السيد أ. غاجادين (سورينام) أن الاتحاد البرلماني الدولي، وهو المنظمة العالمية الرئيسية للبرلمانيين، يمكن أن يعزز التعاون مع مؤسسات بريتون وودز Bretton Woods.

وأشار الرئيس بالنيابة للجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة إلى أن اللجنة تناقش إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الذي يمكن أن يتحول إلى اقتراح في المستقبل. وقال إن اللجنة مسرورة لكون السلام والأمن موضوعاً للعام 2024، لأنه يتماشى مع خطة الأمين العام للأمم المتحدة الجديدة للسلام التي ستثري قمة الأمم المتحدة للمستقبل للعام 2024.

2. القمة البرلمانية العالمية الثانية المعنية بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف: *الاستجابة العالمية للدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل*

عقدت القمة البرلمانية العالمية الثانية المعنية بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وشهدت الفعالية مشاركة كبيرة، حيث حضر أكثر من 80 شخصاً من مختلف المناطق، بما في ذلك برلمانات دول الساحل والمجموعات الجيوسياسية في الاتحاد البرلماني الدولي. وحضر القمة أيضاً أعضاء بارزون من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومعهد الاقتصاد والسلام، والمنظمات غير الحكومية التي تركز على الشباب، والجمعيات البرلمانية الإقليمية، واللجنة البرلمانية الدولية لمجموعة دول الساحل الخمس، ورئيسة مكتب النساء البرلمانيات للاتحاد البرلماني الدولي، وعضو في مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب.

وأعرب المشاركون والخبراء عن تقديرهم الكامل للجهود المشتركة التي يبذلها الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، والأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي، وشركاء مبادرة منطقة الساحل. وأعربوا عن موافقتهم على نتائج الاجتماعات المواضيعية الخمسة التي شددت على أن الاستثمار في التنمية ضروري لحل مشاكل منطقة الساحل. بيد أنه من الضروري معالجة مسألتي الأمن والحوكمة لتحقيق التنمية المستدامة. واتفق المشاركون في القمة أيضاً على أهمية تعزيز الحوكمة الرشيدة لتشجيع قيام مجتمعات مدنية قوية منظمة ديمقراطياً، وهيئات قضائية

مستقلة، وإدارات محورها المواطنون، والإدارة الفعالة للموارد المشتركة. وشددوا على ضرورة اتخاذ إجراءات تحترم حقوق الإنسان، وتكافح الإساءة والفساد، وتدعم سيادة القانون.

وعلاوة على ذلك، اتفق المشاركون على ضرورة تحسين تنسيق التعاون في المنطقة. ويجب أن يستند التعاون الدولي إلى الاحتياجات والأولويات التي تحددها البلدان ذات الصلة التي يجب النظر في آرائها. كما أبرزوا الحاجة إلى المساواة بين سكان الساحل في نظام عالمي جديد. ومن المهم دعم حقوق الإنسان وتلبية الاحتياجات الأساسية مثل الحصول على المياه والتعليم والغذاء والأمن والرعاية الصحية الأولية، مع إيلاء اهتمام خاص للشباب، ولا سيما الفتيات والنساء.

وينبغي للمجتمع العالمي أن ينسق مع *الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل* لتنفيذ مشاريع على أرض الواقع لصالح السكان. واتفقوا أيضاً على تصميم خارطة طريق – *الاستجابة العالمية للدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل* – تتضمن مشاريع ملموسة ويرصدها الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف للاتحاد البرلماني الدولي.

وبالإضافة إلى ذلك، اتفق المشاركون بالإجماع على إحدى عشرة نقطة رئيسية:

1. يحتاج المجتمع البرلماني، والمنظمات الدولية، والحكومات، والمجتمع المدني إلى تجديد التزامهم العالمي لتعزيز دعمهم في منع التطرف العنيف في منطقة الساحل.
2. ينبغي على المنظمات العالمية تحسين تنسيقها عند تنفيذ الأنشطة، تماشياً مع مبادرة *الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل*.
3. ينبغي أن يحقق شعب منطقة الساحل المساواة في نظام عالم جديد يعطي الأولوية إلى رفاهية المواطنين، ومستقبلهم في بلدان منطقة الساحل.
4. ينبغي احترام حقوق الإنسان لسكان منطقة الساحل من خلال ضمان الحصول على الخدمات الأساسية، والغذاء، والمياه، والصحة، والتعليم، مع إيلاء اهتمام خاص إلى احتياجات الشباب، والفتيات، وتمكين النساء.
5. التركيز على التنمية المستدامة هو الحل لتحديات منطقة الساحل.
6. يمكن تعزيز الحوكمة الرشيدة من خلال إنشاء المؤسسات الفعالة، والخاضعة للمساءلة، والشاملة التي توفر الوصول إلى العدالة للجميع.
7. ينبغي دعم القوّة المشتركة لمجموعة الدول الخمس لمنطقة الساحل، والاعتراف بها بموجب الفصل 7 من ميثاق الأمم المتحدة.
8. من أجل زيادة توعية البرلمانات عالمياً بشأن الوضع السياسي والتحديات التي تواجهها منطقة الساحل، ينبغي صياغة *التماس منطقة الساحل*.

9. ينبغي أن يضع الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف "الاستجابة العالمية *للدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل*"، استناداً إلى نتائج الاجتماعات المواضيعية الخمسة؛

10. يجب إنشاء آلية مخصصة ضمن الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف من أجل تنسيق، ورصد، ومتابعة المرحلة الثانية من *الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل*، بما في ذلك، مشاريع ومبادرات إنمائية.

11. يجب حث المجتمع العالمي على المضي قدماً في الإجراءات الملموسة، وتنفيذ مشاريع على الأرض تحافظ على حماية حقوق الإنسان، ورفاهية سكان منطقة الساحل.

3. مناقشة متكافئة الفرص حول موضوع: *يهمني أن أهتم: الرجال البرلمانيون يشاركون في مسؤوليات رعاية متساوية*

في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2023، نظم منتدى النساء البرلمانيات مناقشة متكافئة الفرص، حضرها 57 مشاركاً، منهم 46 برلمانياً (25 امرأة، و21 رجلاً). وأتاحت هذه الفعالية فرصة للتفكير في المساواة في المسؤوليات الأسرية، كما أتاحت فرصة لتبادل المشورة والتقنيات لتعزيز التقسيم العادل للمهام داخل المنزل، وكذلك مناقشة الممارسات الجيدة في صياغة السياسات. وكان الهدف من ذلك هو دعم البرلمانيين في تنفيذ إعلان كيغالي المعتمد في الجمعية العامة الـ145، حيث تعهد البرلمانيون بأن يكونوا قدوة من خلال تقاسم أعمال الرعاية اليومية على قدم المساواة وجعل البرلمانات مؤسسات أكثر اهتماماً باحتياجات البرلمانيين من الرجال والنساء الذين يتحملون مسؤوليات أسرية.

وترأست الجلسة السيدة س. لوبيز كاسترو (المكسيك)، رئيسة مكتب النساء البرلمانيات. وقد أثرت المناقشة مساهمات قدمها ثلاثة مشاركين: السيد و. فان دن بيرغ، مركز إغيموندو Eguimondo للذكورة والعدالة الاجتماعية؛ والسيدة ب. أرغيمون، رئيسة مجلس الشيوخ في الأوروغواي (رسالة عبر الفيديو)؛ والسيد ل. لوتون، عضو برلمان المملكة المتحدة، ونائب رئيس المجموعة البرلمانية لجميع الأحزاب المعنية بالأبوة.

4. جلسة مفتوحة للجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني حول موضوع *دور البرلمانات في معالجة الآثار الإنسانية المترتبة على التشرد الناجم عن المناخ*

عقدت لجنة الاتحاد البرلماني الدولي لتعزيز احترام القانون الدولي الإنساني جلسة نقاش مفتوحة في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2023 بشأن *دور البرلمانات في معالجة الآثار الإنسانية المترتبة على التشرد الناجم عن المناخ*. تضمن أعضاء فريق المناقشة السيد ي. فراي، مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق تغير

المناخ، والسيد أ. هاربر، المستشار الخاص المعني بالعمل المناخي، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والسيدة س. دارتورا (البرازيل)، نائب رئيس اللجنة البرلمانية المعنية بالهجرات الدولية واللاجئين، والسيدة ت. أفغيرينوبولو (اليونان)، رئيسة اللجنة البرلمانية الدائمة الخاصة المعنية بحماية البيئة.

وتناولت الجلسة المفتوحة التحديات الإنسانية المترتبة على التشرد الناجم عن المناخ، بما في ذلك التحديات المتصلة بحماية اللاجئين والمشردين داخلياً وعديمي الجنسية، وآثارها على المجتمعات المضيفة.

ويجد أكثر من 20 مليون شخص في المتوسط أنفسهم مجبرين على مغادرة منازلهم والانتقال إلى مناطق أخرى في بلدانهم كل عام بسبب الأحداث المتعلقة بالمناخ. في بعض الأحيان، ليس أمام الناس خيار سوى عبور الحدود الدولية للفرار من الآثار الشديدة لتغير المناخ، مما قد يضعهم في حالة تتطلب حماية دولية.

وعلى الرغم من أن تعريف اللاجئ بموجب اتفاقية اللاجئين للعام 1951 لا يشمل الأشخاص المشردين داخلياً أو الذين عبروا الحدود الدولية بسبب الأحداث المتصلة بالمناخ، فقد تم اعتماد صكوك ومبادرات أخرى تهدف إلى ضمان حماية هؤلاء الأشخاص. وأبرزت المناقشة الحاجة إلى توسيع نطاق تعريف اللاجئين من أجل تأمين حماية المشردين عبر الحدود بسبب تغير المناخ. ووسعت الصكوك القانونية والقوانين الإقليمية في بعض البلدان نطاق التعريف ليشمل التشرد المرتبط بتغير المناخ. واعتُرف بهذه الممارسات كممارسات جيدة. ودُعي إلى حشد الدعم، بدءاً من الصعيد الوطني، من أجل توسيع نطاق التعريف واعتماد تفاهم مشترك على الصعيد العالمي. وبدأت بلدان أخرى أيضاً في معالجة إمكانية حدوث حالات انعدام الجنسية الناجمة عن مجرد اختفاء البلدان. وسلطت برلمانات البلدان الجزرية الصغيرة المشاركة الضوء على الخطر المتزايد لاختفاء بلدانها ومصير سكانها ووضعهم وحقوقهم.

ووجه مشاركون آخرون الانتباه إلى أن تغير المناخ يعزز أوجه الضعف الأساسية. إن حوالى نسبة 76٪ من لاجئي العالم تستضيفهم البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، والتي من المرجح أن تكون الأكثر تضرراً من الآثار السلبية لتغير المناخ. وعادة ما يقيم هؤلاء المشردون على أطراف المدن في مساكن منخفضة الجودة أو في مخيمات تقع في مناطق نائية، وهي معرضة بصفة خاصة للظواهر الجوية الشديدة، مثل الأمطار الغزيرة والفيضانات والجفاف والبرد الشديد أو الأعاصير. ونتيجة لذلك، تتدهور بسرعة الحياة في المخيمات في ظروف محفوفة بالمخاطر وبعدم الحصول على العديد من الخدمات. ويتعرض الأطفال بشكل خاص لخطر الاستغلال المعزز، مثل الاتجار، عندما يبتعدون عن منازلهم بسبب الأوضاع البيئية الصعبة.

وكرر المشاركون التأكيد على أهمية مساعدة المشردين بسبب تغير المناخ وتوفير الحماية لهم، وكذلك مساعدة المجتمعات المضيفة والسكان المشردين على معالجة مواطن ضعفهم وزيادة قدرتهم على مواجهة الأحداث المناخية في المستقبل.

ويمكن القيام بذلك عن طريق وضع التشريعات والسياسات والممارسات السليمة بهدف الحد من المخاطر ومعالجة ليس فقط مسائل الحماية، ولكن أيضاً التحديات العملية التي تواجهها المجتمعات المضيفة. ولهذا السبب، تحتاج البرلمانات أيضاً إلى بناء قدرتها على المشاركة في هذه المسائل من خلال وضع آليات برلمانية محددة.

5. ورشة عمل مشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي وجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية بشأن *التحول الرقمي للبرلمانات*

تمثل الهدف من ورشة العمل في إطلاق *الدليل* الجديد للاتحاد البرلماني الدولي–جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية *للتحول الرقمي في البرلمانات*، والجمع بين البرلمانيين والأمناء العامين لتبادل وجهات النظر بشأن أهداف وفرص التحول الرقمي والتحديات التي يطرحها.

وعرض *الدليل* سعادة السيد نجيب الخدي، رئيس جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية، إلى جانب السيد أ. ريتشاردسون (مدير برنامج الاتحاد البرلماني الدولي، وضع المعايير البرلمانية وتوليد المعرفة) بالنيابة عن مركز الاتحاد البرلماني الدولي للابتكار في البرلمانات. وأكد معالي السيد نجيب الخدي كيف أصبحت الأدوات الرقمية أساسية في جميع مجالات الحياة البرلمانية، على الرغم من أن اعتمادها لا يخلو من الصعوبات والمخاطر. وكان دور الأمناء العامين محورياً في قيادة العملية وكفالة التحول السلس. وأشار السيد ريتشاردسون إلى *الدليل* كمرجع عملي يمكن للبرلمانيين والأمناء العامين والموظفين أن يستلهموا منه.

ويعرّف *الدليل* التحول الرقمي بأنه "إجراء تطبيق أدوات وتقنيات رقمية جديدة على العمليات والثقافة البرلمانية. يحدث ذلك كجزء من حملة أوسع لتحديث البرلمانات وتحسينها، مما يجعلها أكثر كفاءة وفعالية. يوفر التحول الرقمي خدمات محسّنة وأكثر تركيزاً على المستخدم للأعضاء والموظفين والجمهور الأوسع". في حين أن التكنولوجيا مهمة، إلا أنها ليست سوى جزء من المعادلة. التحول الرقمي له تأثير على الثقافة والأشخاص والعمليات، وكذلك التكنولوجيا. "التحول" هو المصطلح المنطوق.

وأدارت ورشة العمل السيدة ب. سيكغوما، الأمينة العامة للمنتدى البرلماني للجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي، وبدأت بنقاش مع السيد م. شيفر (ألمانيا)، وسعادة السيدة سارة محمد فلكناز (دولة الإمارات العربية المتحدة).

ولاحظ السيد شيفر أن التحول الرقمي يمثل تحدياً في أمانة بحجم البوندستاغ تضم أكثر من 700 عضواً وأكثر من 3000 موظفاً. كان يرد ما يقدر بنحو 100 و100 مشروع جاري مخطط له داخل البوندستاغ. أدت مواءمة الجهات المعنية حول الأولويات المشتركة وتجنب التنافس أو المنافسة بعض الصعوبة. لمواجهة هذه التحديات، كان يعمل من أجل مسودة استراتيجية للتحول الرقمي بحلول بداية العام 2024. وكان الهدف هو إنشاء آليات تشاورية مع جميع الجهات المعنية، يمكن أن تيسر المواءمة حول استراتيجية مشتركة. يمكن أن تكون العمليات البرلمانية معقدة

للغاية، حيث تطورت على مدى فترة طويلة بطريقة عضوية. لن يكون من المنطقي مجرد رقمنة العمليات الحالية. كان التحول الرقمي فرصة لإعادة التفكير في العمليات وجعلها أبسط وأكثر كفاءة.

ووصفت سعادة السيدة سارة محمد فلكناز التغيير الدراماتيكي منذ انضمامها إلى المجلس الوطني الاتحادي. اليوم، تمكن الأعضاء البرلمانيون من الوصول إلى جميع وثائق البرلمان من خلال جهاز لوحي بدلاً من العمل على نسخ ورقية. وهذا النهج الجديد في إدارة الوثائق يعني أن المعلومات المتعلقة بالعمل البرلماني أصبحت الآن متاحة على نطاق أوسع للناس أيضاً، حتى يتمكنوا من معرفة أنشطة ممثليهم على نحو أفضل. ساعد هذا النهج الشامل سعادة السيدة سارة محمد فلكناز على البقاء على اتصال دائم مع الناخبين عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

ثم دعت السيدة سيكغوما المشاركين في ورشة العمل إلى مناقشة مجالات التأثير الأربعة في مجموعات صغيرة – الثقافة والأشخاص والعملية والتكنولوجيا – والإجابة على السؤال: إذا كان بإمكانك القيام بأمر واحد، في أحد هذه المجالات الأربعة، فماذا سيكون؟

وحددت مجموعة تضم جمهورية مصر العربية، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية الصومال الفيدرالية، ودولة الإمارات العربية المتحدة "الثقافة" على أنها المنطقة الأكثر مقاومة للتغيير. وستشمل الخطوات الرامية إلى تغيير الثقافة إقناع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة بالحاجة إلى التحول الرقمي؛ وتدريب الناس على الأدوات الرقمية الجديدة؛ وضمان سرية البيانات وأمنها في الأنظمة الرقمية.

وأضافت مجموعة بقيادة بوتسوانا فكرة "حسن التوقيت". يجب تطوير منتجات جديدة وطرحها في الوقت المناسب، أو أنها قد تصبح قديمة بحلول وقت إطلاقها. وشددت المجموعة على أهمية إدارة التغيير ومعالجة مخاوف الناس من التغيير.

وأشارت كمبوديا وكندا وفرنسا إلى أنه بعد تحديد الأولويات وجمع الاحتياجات، يتمثل التحدي التالي في تأمين الموارد اللازمة لإنجاز المشاريع. ولاحظت الحاجة إلى إدارة التوقعات وضمان التشاور المستمر مع الجهات المعنية. كجزء من التخطيط للتحول الرقمي، من المهم معرفة صانعي القرار بالضبط.

وترى جنوب إفريقيا أن "العملية" أساسية. وباتباع نهج منظم إزاء تغيير الثقافة، يمكن تحقيق نتائج أفضل. كمؤسسة، يجب على البرلمان تعزيز ثقافة الابتكار.

6. ورشة عمل مشتركة للاتحاد البرلماني الدولي واليونيسيف بشأن *دور البرلمانات في تأمين الإنفاق العام الفعّال على حقوق الطفل*

نظم الاتحاد البرلماني الدولي والمكتب القطري لليونيسيف في أنغولا فعالية جانبية في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2023. واعتبرت هذه الفعالية مواصلة للنقاش الذي بدأ قبل 18 شهراً في سياق الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي في نوسا دوا، إندونيسيا. وتهدف هذه الفعالية إلى مواصلة دق ناقوس الخطر بشأن حقوق الطفل من أجل تأمين المزيد من الدعم، وكذلك تحديد الممارسات الجيدة وتبادلها، إلى جانب التحديات والحلول المستهدفة المحتملة.

وافتتحت المناقشة السيدة س. كيلادزه، نائب رئيس لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل، بصفتها مديرة الفعالية. قدمت بإيجاز لمحة عن الاجتماع، وتحدثت بصفتها برلمانية سابقة، وسلطت الضوء على الدور الفعال الذي يمكن أن يؤديه البرلمانيون، على سبيل المثال من حيث التأثير على الموازنة الوطنية لصالح حقوق الطفل.

وعرضت السيدة ل. موريرا – دانيلز، رئيسة السياسة الاجتماعية في اليونيسيف في أنغولا، ميزة تأمين مخصصات محددة في الموازنة لحقوق الطفل، وشاركت عدة أساليب يمكن لأعضاء البرلمان من خلالها التأثير على الموازنات، وذلك مثلاً بالاسترشاد بمبادئ اتفاقية حقوق الطفل.

وشاركت السيدة أ. و. غوميز سانتوس، رئيسة اللجنة 5 المعنية بالمالية في الجمعية الوطنية الأنغولية، تفاصيل الممارسة البرلمانية الأنغولية. وقبل انعقاد دورة الموازنة، نظمت الجمعية الوطنية نقاشاً عاماً مع منظمات المجتمع المدني لجمع معلومات عن احتياجات الشعب كأساس يمكن استخدامه في التفاعلات البرلمانية مع السلطة التنفيذية.

وذكرت السيدة و. ت. موتيكا، نائب رئيس اللجنة الدائمة المعنية بالصحة والرعاية الاجتماعية وشؤون العمل، برلمان ناميبيا، أن نسبة 53٪ من موازنة بلدها مخصصة للحماية الاجتماعية. وقد أتاح ذلك فرصة كبيرة للعمل في مجال حقوق الطفل للحصول على نصيب عادل.

وساهم في المناقشة برلمانيون من بنين، والهند، والمملكة الأردنية الهاشمية، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية العربية السورية، وتايلاند، والمملكة المتحدة، وزامبيا. وشددوا على ضرورة التدريب المستمر للبرلمانيين بشأن هذه المسألة وعلى أهمية تنظيم جلسات استماع مع الأطفال أنفسهم، وشجعوا على إنشاء شبكات عالمية لتبادل الخبرات.

7. ورشة عمل مشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الصحة العالمية بشأن *تحليل التطوّر في اتفاق الجائحة*

شارك في تنظيم ورشة العمل الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الصحة العالمية كجزء من شراكتهما الطويلة الأمد. انعقدت في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وكان هدفها توفير فهم أعمق للعناصر الرئيسية لاتفاق الجائحة، ونطاقه، وآثاره المحتملة، وفوائده؛ وشرح دور البرلمانيين؛ وتشجيع الحوار بين البرلمانيين لتبادل وجهات النظر والشواغل والأفكار.

وأدار الفعالية السيد ج. سيلبرشميت (مدير، الصحة والشراكات المتعددة الأطراف، منظمة الصحة العالمية). افتتحها سعادة السيد مارتن تشونغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، والدكتور تيدروس أدحانوم غيبريسوس، المدير العام لمنظمة الصحة الدولة (عبر الفيديو). وسلط المتحدثون الضوء على دور البرلمانيين في ضمان استنارة المفاوضات المتعلقة باتفاق الجائحة بتجارب الناس الواقعية وبالتصديق عليه. وأعربوا عن أملهم في أن يساعد الاتفاق على بناء الثقة والتضامن.

وفي الجلسة الأولى، قدمت السيدة ب. ماتسوسو (الرئيسة المشاركة، هيئة التفاوض الحكومية الدولية، منظمة الصحة العالمية)، والسيد س. سولومون (الموظف القانوني الرئيسي، منظمة الصحة العالمية) لمحة عامة عن عملية التفاوض وما يهدف اتفاق الجائحة إلى تحقيقه. تم وضع اتفاق الجائحة بسبب الحاجة إلى نهج شامل ومتسق لسد الثغرات التي لوحظت خلال جائحة كوفيد-19 في الوقاية من حالات الطوارئ الصحية والاستعداد لها والاستجابة لها. وكانت العملية شاملة وشفافة؛ وشملت جلسات استماع عامة ومشاورات غير رسمية مع مختلف الجهات المعنية لضمان الاتساق مع احتياجات مختلف المجتمعات المحلية والبلدان ومعالجة التفاوتات الصحية المحددة والحساسيات الثقافية والتفاوتات الإقليمية.

كما شددت الدكتورة ف. بوستريو (رئيس لجنة الحوكمة والأخلاقيات، الشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل)، على مسألة الإنصاف، مضيفةً أن الأوبئة وحالات الطوارئ الأخرى، قبل جائحة كوفيد-19، أثرت أيضاً بشكل غير متناسب على الفئات الضعيفة من السكان. وسلطت الضوء على "جائحة الظل" للعنف القائم على الجندر، ودعت إلى المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، بما في ذلك في هيئات التفاوض على المستوى الدولي.

وتضمنت الجلسة الثانية حلقة نقاش أدارها الدكتور ل. ج. سامبو (المدير الإقليمي السابق لمنظمة الصحة العالمية لأفريقيا). إن السيدة م. و. موتيكا (ناميبيا)، وعضوي الفريق الاستشاري المعني بالصحة للاتحاد البرلماني الدولي، الدكتور ف. إ. ندوغوليلي (جمهورية تنزانيا المتحدة)، وسعادة السيدة هدى بنت عبدالرحمن بن صالح الحليسي (المملكة العربية السعودية)، أكدوا من جديد الأهمية المحورية للإنصاف في الحصول على العلاج واللقاحات، فضلاً عن أهمية تنمية قدرات البلدان على الاستجابة. وشجعوا البرلمانيين على الدعوة لحكوماتهم للتوقيع على اتفاق الجائحة، والتواصل مع المجتمعات المحلية لمعالجة المعلومات المضللة.

الانتخابات والتعيينات

1. رئيس الاتحاد البرلماني الدولي

ترشحت أربع مرشحات لمنصب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي: السيدة أ. د. ميرغان كانوتي (السنغال)، والسيدة س. غوتاني هارا (ملاوي)، والسيدة ت. أكسون (جمهورية تنزانيا المتحدة)، وسعادة السيدة مروة عبدباشير حاجي (جمهورية الصومال الفيدرالية).

وفي جولة واحدة من التصويت، حصلت السيدة أ. د. ميرغان كانوتي على 59 صوتاً، وحصلت السيدة س. غوتاني هارا على 61 صوتاً، وحصلت السيدة ت. أكسون على 172 صوتاً، وحصلت سعادة السيدة مروة عبدباشير حاجي على 11 صوتاً.

ثم انتخب المجلس الحاكم السيدة ت. أكسون (جمهورية تنزانيا المتحدة) رئيسة للاتحاد البرلماني الدولي لولاية ثلاث سنوات.

وتم تعيين الرئيس المنتهية ولايته، معالي السيد دوارتي باتشيكو (البرتغال) رئيساً فخرياً للاتحاد البرلماني الدولي.

2. اللجنة التنفيذية

انتخب المجلس الحاكم الأعضاء السبعة التالية أسماؤهم في اللجنة التنفيذية لولاية أربع سنوات تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2027:

المجموعة الإفريقية

- السيد ج. و. أكبابيو (نيجيريا)
- السيدة ن. ب. ك. موتي (زامبيا)

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

- السيد م. ديك (أستراليا)
- السيد ف. زون (إندونيسيا)

مجموعة أوراسيا

- السيدة س. ميكايلوفا (أذربيجان)

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- السيد س. كاجادو سامبايو (البرازيل)

مجموعة 12+

- السيدة ج ورافسكا – ستانيكا (بولندا)

كما انتخب المجلس الحاكم الأعضاء الثلاثة التالية أسماؤهم في اللجنة التنفيذية:

مجموعة 12+

- السيد ل–ج دو نيكولاي ليحل محل السيد ف. مارشان (فرنسا)، الذي لم يعد عضواً في البرلمان. وسيكمل ولاية الأخير التي تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2026.
- السيدة د. أفجيرينوبولو لتحل محل السيدة أو. كيفالوجياني (اليونان)، التي تم تعيينها وزيرة. ستكمل فترة الأخيرة، التي تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2025.
- السيد أ. ألمودوبار ليحل محل السيد ج. إيشانيز (إسبانيا) الذي لم يعد عضواً في البرلمان. وسيكمل فترة الأخير التي تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2025.

3. نائب رئيس اللجنة التنفيذية

عيّنت اللجنة التنفيذية معالي الدكتور علي راشد النعيمي (دولة الإمارات العربية المتحدة) نائباً لرئيس اللجنة التنفيذية.

4. اللجنة الفرعية للتمويل

ستعيّن اللجنة التنفيذية أعضاء من المجموعات التالية لفترة تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2025:

المجموعة الإفريقية، ومجموعة آسيا والمحيط الهادئ، ومجموعة أوراسيا، ومجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومجموعة 12+.

5. الفريق العامل المعني بالشفافية، والمساءلة، والانفتاح

ستعيّن اللجنة التنفيذية أعضاء من المجموعات التالية لفترة تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2025:

المجموعة الإفريقية، ومجموعة آسيا والمحيط الهادئ، ومجموعة أوراسيا، ومجموعة 12+.

6. مكتب النساء البرلمانيات

انتخب منتدى النساء البرلمانيات الممثلات الإقليميات التالية أسماؤهن في مكتب النساء البرلمانيات:

المجموعة العربية

- سعادة السيدة ميساء صالح (الجمهورية العربية السورية) (نهاية الولاية: آذار/مارس 2025)

مجموعة أوراسيا

- السيدة ت. فاردانيان (أرمينيا) (نهاية الولاية: آذار/مارس 2027)
- السيدة س. خاساييفا (أذربيجان) (نهاية الولاية: آذار/مارس 2027)

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- السيدة ل. كارنيرو (البرازيل) (نهاية الولاية: آذار/مارس 2025)

ورحب المكتب بالأعضاء الجدد بحكم مناصبهن:

- السيدة ف. مالاكياس (أنغولا) (نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر 2025)
- السيدة د.-ت. أفجيرينوبولو (اليونان) (نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر 2025)
- السيدة س. ميكايلوفا (أذربيجان) (نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر 2027)
- السيدة ج. مورافسكا-ستانيكا (بولندا) (نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر 2027)
- السيدة ن. ب. ك. موتي (زامبيا) (نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر 2027)

7. مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب

انتخب المنتدى العضو التالي لمجلس إدارته للمنصب الذي لم يتم شغله في الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي (نهاية الولاية: آذار/مارس 2025):

مجموعة أوراسيا

- السيد س. إسماعيلوف (أذربيجان)

8. لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

انتخب المجلس الحاكم السيدة ل. فيلمان رييل (سويسرا) لولاية خمس سنوات تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2028.

9. لجنة شؤون الشرق الأوسط

انتخب المجلس الحاكم العضوين الإثنين التاليين لولاية أربع سنوات تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2027:

- السيد س. مانتاميهاريا (إندونيسيا)
- السيدة أ. إردوغان (تركيا)

لا يزال يرد شاغر لعضو واحد.

10. لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني

انتخب المجلس الحاكم الأعضاء التاليين لولاية أربع سنوات تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2027:

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- السيدة ل. كارجافال (تشيلي)

مجموعة 12+

- السيد أ. فاروغيا (مالطا)

11. الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

انتخب المجلس الحاكم الأعضاء التاليين لولاية أربع سنوات تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2027:

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- السيد ك. أريين (دولة بوليفيا متعددة القوميات)

مجموعة 12+

- السيدة ل. سان-بول (فرنسا)
- السيد ز. موجسيرك (سلووفينيا)
- السيدة ك. باديرتشير (سويسرا)

لا يزال يرد شاغران، لعضو واحد من المجموعة الإفريقية، وعضو واحد من مجموعة أوراسيا.

12. مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا

انتخب المجلس الحاكم الأعضاء الثلاثة التاليين لولاية أربع سنوات تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2027:

مجموعة إفريقيا

- السيدة ن. كبوشان رازاكي (بنين)
- السيدة ك. م. موما (كينيا)

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- لا يزال يرد شاغر لهذه المجموعة.

مجموعة 12+

- السيدة أ. فاداي (المجر)

أعادت مجموعة العمل انتخاب السيد د. نوغتن (أيرلندا) رئيساً للمجموعة.

13. مراجعو الحسابات الداخليون لحسابات العام 2024

عيّن المجلس الحاكم مراجعي الحسابات الداخليين التاليين لحسابات العام 2024:

- السيدة ب. غلوفر-رول (جزر البهاما)
- السيد أ. غريفروي (بلجيكا)

14. مكاتب اللجان الدائمة

إلحاقاً بالمشاورات التي جرت داخل المجموعات الجيوسياسية بشأن الصيغة المتفق عليها لتوزيع مناصب رؤساء ونواب رؤساء اللجان الدائمة، انتخب شاغلو المناصب التالية أسماؤهم لدورة السنتين التالية، تشرين الأول/أكتوبر 2023-2025:

اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين

الرئيسة: السيدة أ. كوسبان (كازاخستان)

نائب الرئيسة: السيد م. ريزاخاه (الجمهورية الإسلامية الإيرانية)

اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة

الرئيس: السيد م. ويليام (سيشيل)

نائب الرئيس: سعادة السيدة ميرة سلطان السويدي (دولة الإمارات العربية المتحدة)

اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان

الرئيسة: السيدة ج. محمود _جزر المالديف)

نائب الرئيسة: السيد أ. توروسيان (أرمينيا)

اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة:

الرئيس: السيد د. ماكغوينتي (كندا)

نائب الرئيس: السيدة ك. ل. كريكسل (الأرجنتين)

وانتخبت اللجان الدائمة أيضاً الأعضاء التالية أسماؤهم لمكاتبها لفترة تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2025:

اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين

المجموعة العربية

- سعادة السيد عبد النبي سلمان (مملكة البحرين) لولاية أولى

مجموعة أوراسيا

- السيد ك. بايراموف (أذربيجان) لفترة ولاية أولى
- السيدة أ. كوسبان (كازاخستان) لفترة ولاية أولى

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- السيدة أ. أ. رودريغيس مونتيرو (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) لفترة ولاية أولى
- السيدة أ. س. دارتوراو (البرازيل) لفترة ولاية أولى
- السيد ل. بايز (الجمهورية الدومينيكية) لولاية أولى

مجموعة 12+

- السيدة ف. بيلهيرش (هولندا) لولاية أولى

اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة

المجموعة الإفريقية

- السيد م. ويليام (سيشيل) لولاية ثانية

المجموعة العربية

- سعادة السيد حمد محمد المطر (دولة الكويت) لولاية ثانية
- سعادة السيدة نضال العلو (الجمهورية العربية السورية) لولاية ثانية

مجموعة أوراسيا

- السيدة ت. فاردانيان (أرمينيا) لولاية ثانية

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- السيدة ي. موريرا (الأوروغواي) ستكمل ولاية السيد ر. لورنزو (آذار/مارس 2024)، الذي لم يعد عضواً في البرلمان

مجموعة 12+

- السيد أ. غيراسيموف (أوكرانيا) لولاية أولى

اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان

المجموعة الإفريقية

- السيدة و. ن. ماتيكو (جمهورية تنزانيا الاتحادية) لولاية ثانية

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

- السيد ج. ديلافاريز (إندونيسيا) ليكمل الولاية الثانية للسيد ف. زون (إندونيسيا)

مجموعة أوراسيا

- السيد أ. توروسيان (أرمينيا) ليحل محل السيد هـ. كونجوريان (أرمينيا) لولايته الثانية
- السيدة أ. أغازادا (أذربيجان) لولاية أولى

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- السيد أ. غاجاديان (سورينام) لولاية ثانية

مجموعة 12+

- السيد م. دي مايغد (بلجيكا) لولاية أولى

اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- السيدة ك. ل. كريكسيل (الأرجنتين) لولاية أولى

مجموعة 12+

- السيد ر. لوباتكا (النمسا) لولاية أولى

15. المقررون

عيّنت اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان السيدة م. ريمبل غارنر (كندا)، والسيدة ن. لوغانغيرا (جمهورية تنزانيا الاتحادية) مقررين مشاركَين بشأن البند الموضوع *أثر الذكاء الاصطناعي على الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون*.

وسائل الإعلام والاتصالات

تشكل الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي دائماً نقطة بارزة بالنسبة لرؤية الاتحاد البرلماني الدولي وتواصله معه، ولم تكن الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي استثناء من ذلك. وكانت الجمعية العامة ثرية بشكل خاص من حيث مشاركة الأعضاء وتغطيتهم في وسائل الإعلام الوطنية، وبشكل عام أكثر، في وسائل التواصل الاجتماعي.

وحظي إطلاق عدد من منتجات الاتحاد البرلماني الدولي ومبادراته الجديدة، بما في ذلك النشيد الوطني الجديد، والنسخة الثانية من جائزة كريمر-باسّي، وميزة المقالة الطويلة للاتحاد البرلماني الدولي عن منطقة الساحل، وأربعة منشورات جديدة، بتغطية كبيرة. عزز انتخاب رئيس جديد عدد زيارات الموقع الإلكتروني، ومشاركة وسائل التواصل الاجتماعي بشكل كبير.

وسائل الإعلام

أرسل تعميم إعلامي وثلاث نشرات صحافية إلى قاعدة بيانات الاتحاد البرلماني الدولي تضم آلاف الصحافيين، فضلاً عن نحو 150 صحافياً سجلوا أسماءهم لتغطية أعمال الجمعية العامة.

وتصدرت الجمعية العامة عناوين الأخبار وتمت تغطيتها على نطاق واسع في وسائل الإعلام الوطنية في أنغولا، وكذلك في جميع أنحاء المنطقة الأوسع. وحظيت الجمعية العامة أيضاً بتغطية من وسائل الإعلام للبلدان الناطقة بالبرتغالية، والصحافة العربية في ضوء الأزمة في الشرق الأوسط.

ونظم فريق الاتصالات التابع للاتحاد البرلماني الدولي مؤتمراً صحافياً افتتاحياً مع البرلمان المضيف، حضره نحو 40 ممثلاً لوسائل الإعلام الوطنية.

البث المباشر والويب

ولّدت الأخبار والمحتوى الجديد للموقع حوالى 23000 زائر للموقع، قريب من الرقم القياسي. ومع ذلك، أدى البث المباشر للحظات الجلسات العامة الرئيسية للجمعية العامة إلى ظهور حوالى 12000 مشاهد، ما يمثل عدداً أقل من الجمعيات العامة السابقة (20000 خلال الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي في المنامة، مملكة البحرين).

ويوفر نقص عرض النطاق الترددي المتاح مما يؤدي إلى التخزين المؤقت للبث المباشر تفسيراً جزئياً لهذا الانخفاض.

وكانت أعلى نقطة لعدد زيارات الموقع الإلكتروني في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023، مع 12000 زيارة في اليوم الذي انتخب فيه أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي رئيستهم الجديدة.

فيديو حسب الطلب

كان تقديم مقتطفات بالفيديو من كلمات الجلسات العامة خلال المناقشة العامة مرة أخرى خدمة شعبية لدى المندوبين. بحلول نهاية الجمعية العامة، أعد الفريق عشرات مقاطع الفيديو لإرسالها إلى أعضاء البرلمان الفرديين لأغراض التوسيع الخاصة بهم.

وسائل التواصل الاجتماعي

تستمر وسائل التواصل الاجتماعي باعتبارها سمة شائعة، حيث انضم العديد من البرلمانيين إلى المحادثة الرقمية باستخدام الهاشتاغ #IPU147 و#thePlanet4Parliaments، الخاص بحملة الاتحاد البرلماني الدولي الخاصة بتغير المناخ. ويُعتبر موقع X (تويتر سابقاً) هو المصدر الأكبر للمحتوى، يليه ميتا Meta (إنستغرام وفيسبوك) ولينكد إن (LinkedIn).

وعلى موقع X (تويتر سابقاً)، نشر الاتحاد البرلماني الدولي 110 تغريدة على مدار فترة الجمعية العامة. كانت المشاركة، التي تمثلها النقرات والإعجابات، 12 مرة ضعف المتوسط، خاصة في يوم الانتخابات، عندما كانت 30 مرة ضعف المتوسط. تجاوز حساب الاتحاد البرلماني الدولي 40000 متابعاً لأول مرة، مع إضافة ما يقرب من 2000 متابعاً جدد خلال الأسبوع. تم النقر على حوالى 3000 حساب إلى حساب الاتحاد البرلماني الدولي مقارنة بـ600 حساب في الجمعية العامة السابقة.

وعبر منصات ميتا Meta، واصل الاتحاد البرلماني الدولي النهج الأخف الذي تم تقديمه لأول مرة في مملكة البحرين، مع المزيد من المشاركات والقصص وخاصية الريلز Reels المثيرة للاهتمام بصرياً لتلبية احتياجات هذا الجمهور بالذات.

ونشر الفريق على إنستغرام 188 منشوراً، بما في ذلك العديد من مقاطع الفيديو والريلز Reels، وسجل 160 قصة. وقد آتت هذه الاستراتيجية ثمارها، حيث ارتفعت المشاركة بنسبة 5٪ و1500 متابعاً إضافياً، معظمهم من أعضاء البرلمان.

وعلى فيسبوك، نشر الاتحاد البرلماني الدولي 31 منشوراً واكتسب 317 متابعاً جديداً، ثلاث مرات أكثر من الجمعية العامة السابقة.

إطلاق حملة برلمانات من أجل الكوكب

أعطت الأصول الجديدة دفعة لحملة الاتحاد البرلماني الدولي بشأن تغير المناخ، *البرلمانات من أجل الكوكب*، مع العشرات من مقابلات الفيديو الجديدة للممارسات البرلمانية الجيدة التي أجريت في جناح المناخ المخصص.

وستتم إضافة هذه المقابلات الجديدة إلى حافظة الفيديوهات التي يتحدث فيها الأعضاء البرلمانيون من جميع أنحاء العالم عن كيفية تأثير تغير المناخ على بلدهم وما يفعله برلمانهم حيال ذلك.

التصوير

قام فريق المصورين الذي وفره البرلمان المضيف للجمعية العامة بتغطية نحو 50 اجتماعاً. وجمع فريق الاتصالات مئات الصور، تم تنزيلها من قبل البرلمانات الأعضاء.

عضوية الاتحاد البرلماني الدولي*

الأعضاء (180)

أفغانستان**، ألبانيا، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، مملكة البحرين، بنغلادش، بيلاروسيا، بلجيكا، بنين، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كابو فيردي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، تشيلي، الصين، كولومبيا، جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية، الكونغو، كوستاريكا، ساحل العاج، كرواتيا، كوبا، قبرص، جمهورية التشيك، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدنمارك، جمهورية جيبوتي، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، جمهورية مصر العربية، السلفادور، غينيا الاستوائية، إستونيا، إسواتيني، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، الغابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غينيا–بيساو، غويانا، هايتي، هندوراس*، المجر، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، جمهورية العراق، إيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، المملكة الأردنية الهاشمية، كازاخستان، كينيا، دولة الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، الجمهورية اللبنانية، ليسوتو، ليبيريا، دولة ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، جزر المالديف، مالي، مالطا، جزر مارشال، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، موريشيوس، المكسيك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، منغوليا، مونتينيغرو، المملكة المغربية، موزمبيق، ميانمار**، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، مقدونيا الشمالية، النرويج، سلطنة عُمان، باكستان، بالاو، دولة فلسطين، بنما، بابوا غينيا الجديدة*، باراغواي، البيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، دولة قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، روسيا الاتحادية، رواندا، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جمهورية الصومال الفيدرالية، جنوب إفريقيا، جنوب السودان، إسبانيا، سريلانكا، سورينام، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلاند، تيمور– ليشتي، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، الجمهورية التونسية، تركيا، تركمانستان، توفالو، أوغندا، أوكرانيا، دولة الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، الأوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فيتنام، الجمهورية اليمنية، زامبيا وزمبابوي.

---

* عند اختتام الجمعية العامة الـ147.

* الأعضاء غير المشاركين (جميع الحقوق معلقة).

** الأعضاء المشاركون في عمل الاتحاد البرلماني الدولي، بصفتهم مراقبين لا يحق لهم التصويت.

الأعضاء المنتسبون (15)

برلمان دول الأنديز، البرلمان العربي، برلمان أمريكا الوسطى (PARLACEN)، الجمعية التشريعية لشرق إفريقيا (EALA)، البرلمان الأوروبي، الجمعية البرلمانية الدولية للدول الأعضاء لرابطة الدول المستقلة الكومنولث (IPA CIS)، اللجنة البرلمانية للاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا (WAEMU)، برلمان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (PARLATINO)، برلمان المجموعة الاقتصادية لبلدان أمريكا الجنوبية (ميركوسور)، البرلمان الإفريقي، برلمان الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)، برلمان الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (CEMAC)، الجمعية البرلمانية للتعاون الاقتصادي للبحر الأسود (PABSEC)، الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا (PACE) والجمعية البرلمانية للفرنكوفونية (APF).

جدول أعمال الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي وقراراتها ونصوصها الأخرى

1. انتخاب رئيس الجمعية العامة الـ147

2. النظر في طلبات إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة

3. المناقشة العامة حول موضوع *العمل البرلماني من أجل السلام والعدل والمؤسسات القوية (الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة)*

4. الجزء الخاص بالمساءلة بشأن تنفيذ قرارات الاتحاد البرلماني الدولي والمقررات الأخرى

5. *الاتجار بالأيتام: دور البرلمانات في الحد من الأضرار*
(اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان)

6. تقارير اللجان الدائمة

7. الموافقة على البنود الموضوعة للجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان للجمعية العامة الـ149، وتعيين المقررين المشاركين.

إعلان لواندا

العمل البرلماني من أجل السلام والعدل
والمؤسسات القوية (الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة)

صادقت عليه الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي
(لواندا، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023)

تقع المسؤولية على عاتقنا. هذه هي الرسالة الشاملة التي نحتفظ بها، نحن البرلمانيين المشاركين في الجمعية العامة الـ 147 للاتحاد البرلماني الدولي في لواندا، من مناقشتنا العامة حول *العمل البرلماني من أجل السلام والعدل والمؤسسات القوية*، بما يتوافق مع الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة العالمية (الهدف 16)، المعروف أيضاً بـ"هدف الحوكمة".

وقد سلّط نقاشنا الضوء على الدور الحاسم للحوكمة الرشيدة كصالح مجتمعي في حد ذاتها وكوسيلة لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدت في العام 2015. تعتبر الحوكمة الرشيدة الغراء الذي يربط الناس ببعضهم البعض وبمؤسساتهم، ويعزز التضامن والمشاركة المدنية والمواطنة السياسية. في الوقت نفسه، كما هو محدد في الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة، تمكّن الحوكمة الرشيدة من صنع السياسات السليمة والمساءلة المباشرة أمام الناس، والتي بدونها لن ننجح في كفاحنا المشترك ضد الفقر وعدم المساواة والنزاع والتدهور البيئي، بما في ذلك حالة الطوارئ المناخية، التي نشهدها في كل ركن من أركان العالم.

فلقد قمنا بتقييم العديد من مسائل الحوكمة التي تم تسليط الضوء عليها في الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة والتي تحتاج إلى اهتمام فوري وفقاً لتقارير الأمم المتحدة، ولكن أيضاً، والأهم من ذلك، لتجربتنا في بلداننا، حيث أصبح الاستياء الشعبي من مؤسسات الحكومة – والسياسة بشكل عام – أكثر وضوحاً من أي وقت مضى.

وبوصفنا ممثلين للشعب، فإننا ندرك تماماً مسؤوليتنا في معالجة هذا الوضع. ننهي هذه الجمعية العامة مدركين تماماً أن الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة يتعلّق، أكثر من أي هدف آخر، *بالبرلمان* باعتباره المؤسسة الرئيسية للحوكمة في كل بلد. وبما أننا نتمتع بسلطة سن القوانين واعتماد الموازنات والإشراف على السلطة التنفيذية، فنحن في وضع فريد يسمح لنا بجعل الحكومة تعمل بشكل أفضل على جميع المستويات – الوطنية ودون الوطنية والمحلية – واستعادة ظروف التعايش السلمي التي تدعم التنمية المستدامة والديمقراطية بجميع أبعادها.

وتتصدر قائمة مسائل الحوكمة التي يجب علينا معالجتها على وجه السرعة الحاجة إلى تعزيز الثقة وكفالة المشاركة الأكثر نشاطاً للمواطنين في المؤسسات على جميع المستويات، بدءاً ببرلماناتنا، حيث يجب أن يكون تمثيل النساء والشباب، فضلاً عن الفقراء والفئات المحرومة الأخرى، أكثر إنصافاً.

ونؤمن أن الإدماج والتمثيل أساسيان لبناء الشرعية والشفافية، بوصفهما مفتاح المساءلة الأكثر فعالية. فمن خلال فتح المؤسسات للناس من جميع مناحي الحياة ومن دون تمييز، يمكننا تعزيز ثقة الناس في مؤسساتهم وتقديم الخدمات العامة التي تقدم وتطوّر السياسات التي لا تغفل أحد. وفي ما يتعلّق تحديداً بالمسألة الرئيسية المتمثّلة في التمثيل العادل لمختلف المجموعات والقوى السياسية في البرلمانات، سنسعى جاهدين لاستعراض وإصلاح نظمنا الانتخابية حسب الحاجة في ضوء إعلان الاتحاد البرلماني الدولي بشأن معايير إجراء انتخابات حرة ونزيهة، فضلاً عن المعايير الدولية الأخرى.

وتوفّر المؤشرات الجديدة للبرلمانات الديمقراطية، التي وضعها الاتحاد البرلماني الدولي بالتعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الشريكة الأخرى، أداة هامة لمساعدتنا على تقييم وتعزيز برلماناتنا وفقاً للمبادئ الواردة في أهداف التنمية المستدامة، مثل الفعالية والمساءلة والشفافية والمشاركة. ونرحّب بنشر هذه المؤشرات، التي ستساعد على توجيه تطوير مؤسساتنا. وسنبذل قصارى جهدنا لتحويل هذه المبادئ إلى عمل وتقديم تقرير عن التقدم المحرز.

ومن بين الحلول المختلفة الممكنة لجعل البرلمانات أكثر شمولاً، سننظر في تدابير لتعزيز الحصص الطموحة والمصممة جيداً والتي تهدف إلى التكافؤ بين الرجال والنساء والتمثيل العادل لجميع الفئات، فضلاً عن مواءمة الحد الأدنى لسن الأهلية لشغل المناصب العامة مع سن الاقتراع. وسنسعى إلى استعراض سياساتنا وعملياتنا، بهدف ضمان تقاسم المناصب القيادية بالتساوي بين الرجال والنساء داخل مؤسساتنا وبناء ثقافة الشمولية وعدم التمييز بما يتماشى مع خطة عمل الاتحاد البرلماني الدولي للبرلمانات المراعية للجندر.

ويجب أن تكون سيادة القانون، وفكرة عدم وجود أحد فوق القانون، وأن جميع الناس متساوون بموجب القانون، وأن لكل شخص الحق في الحماية بموجب القانون، في صميم عملنا لتعزيز الحوكمة.

ومع وضع هذا المبدأ الأساسي في الاعتبار، سنهدف إلى الحد من الفساد حتى لا يتم تحويل الموارد العامة لتحقيق مكاسب شخصية ولا يتم تصميم السياسات بما يتناسب مع مصالح معينة على حساب الصالح العام. وسنسعى على المنوال نفسه، إلى تحرير الحكومة والهيئات التنظيمية ذات الصلة من "الاستيلاء على الشركات" الذي يعتبر سبباً متكرراً لتشويه نتائج السياسة. وسنسعى جاهدين، مستلهمين في ذلك المبادرات العالمية الأخيرة لمكافحة التدفقات المالية وتدفقات الأسلحة غير المشروعة، إلى تشديد القواعد وسد الثغرات التي تمكّن هذه الأشكال الشائنة من الفساد. نحن ندعم مؤسسات مراجعة الحسابات الوطنية لدورها القيّم في ضمان الشفافية والمساءلة من خلال التحقّق المستقلّ من الإنفاق العام والعمليات الحكومية ذات الصلة.

وفي ما يتعلق بنظام العدل، سنسعى إلى تعزيز حياد المحاكم، والإسراع بالمحاكمات، وتوسيع نطاق المساعدة القانونية وغيرها من التسهيلات لتحسين إمكانية وصول الفئات الأكثر ضعفاً، وتوسيع نطاق توافر إجراءات أقل صعوبة مثل التحكيم والوساطة، وضمان الإنصاف في إصدار الأحكام.

وبالتالي، سنتطلع إلى إنشاء أو تعزيز مؤسسات وطنية مستقلّة لحقوق الإنسان بوصفها أدوات أساسية لتعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها. سنسعى للعمل عن كثب مع هذه المؤسسات لتنفيذ توصياتها، ومواءمة التشريع الوطني مع المعايير الدولية. في إطار الذكرى السنوية الـ75 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، نتعهد بتنشيط أعمالنا لتعزيز حقوق الإنسان، وحمايتها. وسنبذل قصارى جهدنا لدعم حق جميع منظمات المجتمع المدني المشكّلة بصورة مشروعة في إسماع أصواتها باسم المجموعات التي تمثلها. وسندرس أيضاً التدابير الرامية إلى تعزيز الأطر التنظيمية التي تحكم الحق في الحصول على المعلومات بحيث يمكن، باستثناء لأكثر أسباب الأمن القومي حساسية، إتاحة المعلومات التي تمتلكها الحكومة للناس عند الطلب وفي الوقت المناسب.

ولا يمكن إحلال السلام من دون عدل. وبما أن النزاعات داخل البلدان وفي ما بينها لا تزال أكثر تواتراً، وشدة على نحو ينذر بالخطر، مما يقوّض مكاسب التنمية، فإننا سنسعى إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات التي غالباً ما ترد في عدم المساواة الاقتصادية والتمييز ضد مجموعات بأكملها، بسبب الاختلافات الجندرية أو العرقية أو الإثنية أو الدينية أو الثقافية. وسنسعى أيضاً إلى زيادة الاستثمار في الأمن *البشري* – الذي يُعرف بأنه توفير الغذاء والرعاية الصحية والأمن البيئي وغير ذلك من المساهمين في رفاه الإنسان – بوصفه الطريق الرئيسي نحو السلام والتنمية.

ونؤكد من جديد بقوة إيماننا بسيادة القانون، على الصعيدين الوطني والدولي، بوصفها الأساس لمنع نشوب النزاعات وحلها، وكذلك بالحوار والدبلوماسية بوصفهما السبيل الوحيد نحو السلام الدائم. وندعو الأطراف في جميع النزاعات المسلحة إلى التقيّد باتفاقيات جنيف للعام 1949، وبروتوكوليها الإضافيين من دون استثناء. ونشجع على زيادة تكرار استخدام محكمة العدل الدولية وغيرها من المؤسسات القضائية الدولية كأدوات رئيسية لحل المنازعات بين البلدان بالوسائل السلمية.

ولا يمكننا أن نتجاهل حقيقة أن جمعيتنا العامة هنا في أنغولا قد انعقدت على خلفية أزمة متصاعدة بسرعة في الشرق الأوسط. ونعرب عن قلقنا البالغ إزاء العواقب الإنسانية للأزمة، ونناشد المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات حاسمة لضمان مرور الإغاثة الإنسانية من دون عوائق إلى غزة من دون تأخير. وفي المقام الأول، يجب أن تتوقف الأعمال العدائية في هذه المنطقة ويجب أن تستأنف المفاوضات نحو حل مستدام قائم على دولتين، بحيث تعيش إسرائيل ودولة فلسطين جنباً إلى جنب في سلام وأمن.

وإدراكاً منا بأن معظم النزاعات المسلحة وجهود الوساطة ذات الصلة تهيمن عليها الرجال، فإننا سندعم مشاركة النساء والشباب بشكل أقوى في عمليات السلام. وسنسعى جاهدين إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع جميع أشكال العنف ضد النساء، ومكافحته، ولا سيما النساء في السياسة، وكذلك ضد الأقليات والفئات المهمشة، وتقديم المساعدة للناجين.

وتتمثل إحدى المقاييس الرئيسية للحوكمة الرشيدة في نوعية الخدمة المدنية والقطاع العام بوجه عام، اللذين يوفران أكبر قدر من التفاعل المباشر بين الحكومة والشعب. ونسلم بضرورة إجراء إصلاحات عميقة في الإدارات العامة بحيث يتوافر لها عدد كاف من الموظفين من خلال عمليات توظيف عادلة وشفافة، فضلاً عن تزويدها بأحدث الأدوات لتوفير خدمات جيدة للناس. والأهم من ذلك، سنسعى إلى ضمان المزيد من مدخلات المواطنين المباشرة في إصلاحات القطاع العام وفي إدارة الخدمات العامة، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم والحفاظ على البيئة، من أجل تلبية احتياجات الناس بشكل أكثر فعالية.

وسيتوقف نجاح جميع إصلاحاتنا بشكل بالغ الأهمية على حشد الموارد المالية والبشرية. نحن ملتزمون بعكس مسار نقص الاستثمار في المؤسسات والعمليات التي تقع في صميم الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة. وعلى وجه الخصوص، يجب بذل جهد أكثر تنسيقاً لجمع البيانات عن الجندر والعمر والدخل وغير ذلك من المعايير الأساسية لتحديد الأشخاص الأكثر عرضة للإهمال. كحصة متواضعة نسبياً من الموازنات الوطنية، ستقدم تكلفة تنفيذ الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة أرباحاً العالية من حيث تحقيق التماسك الاجتماعي الإيجابي والسلام ونتائج التنمية في جميع المجالات. وفي هذا الصدد، ندعو البلدان إلى استعراض سياساتها في مجال التعاون الإنمائي بحيث يولى الاهتمام الواجب للاستثمارات، وبناء القدرات في قطاعات الحوكمة في البلدان المتلقّية.

وفي ضوء التقييم العالمي الرئيسي للهدف رقم 16 المتوقع في منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة في العام 2024، سنهدف إلى إجراء مراجعة شاملة لخططنا الوطنية لتحقيق الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة والقطاع العام بشكل عام، بما في ذلك من خلال جلسات الاستماع البرلمانية واللجان البرلمانية الخاصة وغيرها من المبادرات المماثلة. ونشجع الاتحاد البرلماني الدولي على جمع ونشر نتائج هذه العملية، وتسليط الضوء على الممارسات الجيدة التي قد تساعد على حشد المزيد من العمل البرلماني.

ونشعر بالامتنان العميق لمضيفتنا، الجمعية الوطنية في أنغولا، فضلاً عن السلطات الأنغولية والشعب الأنغولي عموماً، على إتاحة هذه الفرصة القيّمة لنا لكي نجتمع معاً كمجتمع برلماني عالمي. ونتطلّع إلى إعادة هذا الإعلان إلى برلماناتنا والقيام بدورنا في ضمان تنفيذه الفعّال.

الإتجار بالأيتام:
دور البرلمانات في الحد من الأضرار

القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي* بتوافق الآراء
(لواندا، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023)

إنّ الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي،

إذ تشير إلى اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (1989) وبروتوكولها الاختياري بشأن بيع وبغاء واستغلال الأطفال في المواد الإباحية (2000)، والمبادئ التوجيهية المتعلّقة بتنفيذ ذلك البروتوكول الاختياري (2018) (CRC/C/156)، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2006)،

وإذ ترحب بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 133/74 المؤرخ في 18 كانون الأول/ديسمبر 2019 بشأن حقوق الطفل، ولا سيما تركيزه على الأطفال المحرومين من رعاية الوالدين، ودعوته الدول إلى الاستعاضة تدريجياً عن الإيداع في المؤسسات بالرعاية البديلة الجيدة، بما فيها، من بين أمور أخرى، الرعاية الأسرية والمجتمعية عند الاقتضاء، واتخاذ التدابير والأساليب المناسبة، والفقرة 35 (ر) منه، التي تدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى: اتخاذ "التدابير المناسبة لحماية الأطفال ضحايا الاتجار والمحرومين من رعاية الوالدين، وكذلك سن التشريعات وإنفاذها لمنع ومكافحة الاتجار بالأطفال واستغلالهم في مرافق الرعاية، ومساعدة الأطفال الذين وقعوا ضحية الاتجار في العودة إلى أسرهم وتلقي المساعدة المناسبة في مجال الصحة النفسية والعقلية التي تركز على الضحايا وتراعي آثار الصدمات"، واتخاذ "التدابير المناسبة لمنع ومعالجة الأضرار المتصلة ببرامج التطوع في دور الأيتام، بما فيها في سياق السياحة، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى الاتجار والاستغلال" (ظاهرة تعرف بالعامية باسم "السياحة التطوعية"، وهو نوع من السياحة يشارك من خلاله المسافرون في عمل تطوعي في الخارج)،

وإذ تقرّ بالتوصية د.1 الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل 2021 يوم تقرير نتائج المناقشة العامة، والتي تدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، من بين عدة أمور، إلى "اعتماد تشريعات ولوائح للقضاء على السياحة في دور الأيتام والعمل التطوعي في دور الأيتام، ومنع الحوافز التي تؤدي إلى إضفاء الطابع المؤسساتي والانفصال الأسري، وضمان المخالفات وفرض العقوبات المناسبة لمنع انتهاكات حقوق الأطفال عند تقديم الرعاية البديلة وتمكين مقاضاة مرتكبيها، بما فيها الاتجار بالأيتام"،

---

* أعرب وفد الهند عن تحفظه على الفقرة 4 من منطوق مشروع القرار.

أعرب وفد الجمهورية الإسلامية الإيرانية عن تحفظه على الإشارة إلى الغايتين 1 و2 من الهدف رقم 4 من أهداف التنمية المستدامة في الفقرة 22 من الديباجة.

وإذ تسلط الضوء على الفقرة 93 بشأن المبادئ التوجيهية للرعاية البديلة للأطفال المرحب به في القرار 162/64 الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 18 كانون الأول/ديسمبر 2009، والمدرج في ملحقه، والتي تنص على أنه "ينبغي أن تؤمن جميع مؤسسات الرعاية البديلة حماية كافية للأطفال من الاختطاف والإتجار والبيع والاستغلال بأشكاله الأخرى كافة"،

وإذ تشير إلى المادتين 35 و36 من اتفاقية حقوق الطفل التي تطلب من الدول الأطراف اتخاذ "جميع التدابير الملائمة الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف لمنع اختطاف الأطفال أو بيعهم أو الاتجار بهم لأي غرض من الأغراض أو بأي شكل من الأشكال"، و"حماية الطفل من سائر أشكال الاستغلال الضارة بأي جانب من جوانب رفاه الطفل"،

وإذ تقرّ ببروتوكول منع الاتجار بالأشخاص وقمعه ومعاقبة مرتكبيه، وخاصة بالنساء والأطفال (2000)، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة الانتقالية (2000)، ولا سيما المادة 3 (ج) التي تؤكد أن الإتجار بالأطفال ينطوي على تجنيد طفل أو نقله أو ترحيله أو إيواؤه أو استقباله بغرض استغلاله، و المادة 5.9 التي تقتضي من الدول الأطراف "باعتماد أو تعزيز التدابير التشريعية أو غيرها من التدابير، مثل التدابير التعليمية أو الاجتماعية أو الثقافية، بما فيها من خلال التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، لتثبيط الطلب الذي يشجع جميع أشكال استغلال الأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال، الذي يؤدي إلى الاتجار"،

وإذ تشدد على المبادئ التوجيهية لاتفاقية حقوق الطفل واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2006)، أي مصالح الطفل الفضلى وعدم التمييز والمشاركة والحماية وصون البقاء والنمو، التي توفر الإطار لجميع التدابير المتعلقة بالأطفال،

وإذ تقر الحاجة الملحّة لمعالجة الاتجار بالأيتام التي تعتبر ظاهرة متعددة الأبعاد ومعقدة لأنها تتفاعل مع مجموعة واسعة من العوامل التي تنطوي على تجنيد الأطفال أو نقلهم أو إيوائهم أو استقبالهم في مؤسسة الرعاية لأغراض الاستغلال و/ أو الربح، ولا سيما غياب الضمانات واللوائح القانونية وأنظمة حماية الطفل غير الكافية أو التي تتضمن ثغرات، مما يؤدي إلى ضرر جسيم بسلامة الأطفال الجسدية والعاطفية والنفسية،

وإذ تدرك أيضاً الحاجة الملحة إلى قيام المشرعين والحكومات باتخاذ خطوات وطنية أكثر استباقية لمكافحة خطر الاتجار بالبشر والحد منه،

وإذ تشير إلى أن الاتجار بالأيتام كشكل من أشكال الاتجار والعبودية الحديثة يشكل شاغلاً دولياً متزايداً ينبغي التعامل معه من خلال التآزر والتعاون عبر الحدود بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد، بما في ذلك تدابير لمنع هذا الإتجار، ومعاقبة القائمين به، وحماية المتضررين من هذا الإتجار،

وإذ تسلم بدراسة حول استغلال الأطفال والاعتداء عليهم جنسياً في سياق السفر والسياحة؛ نظرة فاحصة على ظاهرة السياحة التطوعية التي قدمها مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بمكافحة الاتجار بالأطفال واستغلالهم والاعتداء عليهم جنسياً إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الأول/ أكتوبر 2023،

وإذ تعترف أيضاً بالجهود المبذولة للقضاء على ظاهرة الاتجار بالأيتام والتي لا تزال منتشرة على نطاق واسع جراء ويلات الحروب والنزاعات، والتي تؤدي إلى تفكك أنظمة حماية الأطفال،

وإذ تدرك ضرورة اتباع نهج متعدد الأوجه لمنع الاتجار بالأيتام ومكافحته بما في ذلك جمع بيانات موثوقة عن الأطفال في دور الأيتام، من أجل حماية الأطفال من هذا الاستغلال في المقام الأول، بما في ذلك في قطاعَي السفر والسياحة، محلياً وفي بلدان المقصد،

وإذ تدرك أيضاً الحاجة الملحة إلى قيام الدول بتعزيز أنظمة حماية الطفل في كافة أنحاء العالم لحماية الحقوق الأصيلة والرفاهية الشاملة لجميع الأطفال، وخاصة أولئك الذين يعيشون في أوضاع هشة، مثل الأطفال ذوي الإعاقة، واللاجئين، والأطفال النازحين، والأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة،

وإذ تدرك أيضاً أن العديد من الأطفال الأيتام في جميع أنحاء العالم الذين يتم إيداعهم في دور الرعاية لأسباب مختلفة هم الأكثر تضرراً في أوقات الحرب والنزاع لأنهم يضطرون إلى مواجهة علل اليتم والعزلة وتداعيات الحرب مما يعرضهم لمصير مجهول،

وإذ تدرك أيضاً أن بيئة تقديم الرعاية الأسرية هي البيئة الأكثر ملاءمة لنمو الأطفال ورفاههم وسلامتهم، وأن انتزاع الطفل من الأسرة ينبغي أن يُعتبر، حيث أمكن، أنه ليس إلا ملاذ أخير مؤقت،

وإذ يساورها القلق لعدم توفر الإطار القانوني اللازم لمكافحة الاتجار بالأيتام لدى جميع الدول حالياً، ولا سيما الأحكام القانونية لتجريمه، أو الموازنة أو الخبرة التقنية أو الموارد البشرية لمعالجة القضية،

وإذ يساورها القلق أيضاً **لعدم وجود مراقبة دورية لمرافق رعاية الأيتام وكذلك** إزاء عدم وجود تنظيم للسياحة التطوعية، ولا سيما أنشطة السياحة التطوعية التي يشارك فيها الأطفال، مما يعرض الأطفال لخطر تحويلهم إلى سلع للاستغلال والاعتداء الجنسيين في سياق الأنشطة الهادفة للربح ويزيد من التعرض لانتهاكات حقوق الإنسان،

وإذ تقرّ بأهمية التوعية بمخاطر الاتجار بالأيتام ومؤشراته والأضرار المرتبطة به، ولا سيما الآثار السلبية على حقوق الطفل في أوساط الجمهور، ولا سيما الآباء والمعلمين والأطفال وقادة المجتمعات المحلية والاختصاصيين الاجتماعيين والمشرعين وغيرهم من صانعي السياسات ذوي الصلة،

وإذ تسلط الضوء على هشاشة وضع الأطفال المتورطين في مسائل السياحة الاتجار بالأيتام حيث يفتقر الضحايا والناجون في كثير من الأحيان إلى سبل الانتصاف القانوني المناسبة والدعم والوصول إلى العدالة، وأهمية اتباع نهج يركز على الضحايا، ويستنير بالصدمة عند التصدي للمسألة، وكذلك عمليات إعادة التأهيل التي تركز على الأطفال،

وإذ تشير إلى أن الاتجار بالأيتام هو عمل تجاري وعمل استغلالي وقد يكون مدفوعاً بدوافع اقتصادية، ومن الممكن أن يتعرض ضحايا الاتجار في دور الأيتام للاستغلال الجنسي والتسول القسري والعمل القسري، وقد يتفاقم ذلك في أطر النزاعات، وما بعد الكوارث،

وإذ تدرك بأن معالجة الاتجار بالأيتام ستساهم في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بحلول العام 2030، وهي المتضمنة:

- الهدف 3.1 بشأن أنظمة وتدابير الحماية الاجتماعية
- الهدف 1.أ المتعلق بالقضاء على الفقر
- الهدف 1.4 المتعلق بالتعليم الابتدائي والثانوي المجاني والمنصف والجيد
- الهدف 2.4 بشأن تنمية الطفولة المبكرة الجيدة والرعاية والتعليم لما قبل المرحلة الابتدائية
- جميع غايات الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة بشأن المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)
- الهدف 7.8 من أهداف التنمية المستدامة بشأن القضاء على العمل القسري والعبودية الحديثة والاتجار بالبشر وعمل الأطفال،
- الهدف 2.16 بشأن القضاء على الإساءة والاستغلال والاتجار وجميع أشكال العنف ضد الأطفال وتعذيبهم،

وإذ تقرّ أيضاً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 159/77 الصادر في 14 كانون الأول/ديسمبر 2022 بشأن تعزيز دور البرلمانات في تسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ تسلط الضوء على أهمية الفقرة 31 من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 133/74 المؤرخ في 18 كانون الأول/ ديسمبر 2019 بشأن حقوق الطفل، والتي تحث الدول على "تعزيز رعاية الطفل وأنظمة حماية الطفل وتحسين جهود إصلاح الرعاية"،

وإذ تحيط علماً بالمبادئ التوجيهية المنصوص عليها في المدونة العالمية لأخلاقيات السياحة التي اعتمدتها الجمعية العامة لمنظمة السياحة العالمية في العام 1999 والتي تقدّم المشورة للدول وللقطاع الخاص والجهات المعنية الأخرى بشأن التنمية المسؤولة والمستدامة للسياحة، بما فيها اتخاذ تدابير لمنع وحماية الأطفال من الاتجار والاستغلال في صناعة السفر والسياحة، وخاصة الاستغلال الجنسي، بالإضافة إلى "نصائح للمسافر المسؤول" للعام 2020

التي وضعتها اللجنة العالمية لأخلاقيات السياحة والتي دعت السياح من خلالها إلى مراعاة حقوق الإنسان حقوق الأطفال وحمايتهم من الاستغلال والإيذاء،

وإذ تشعر بالقلق من أن تقديم الدعم حسن النية للمؤسسات من خلال التبرعات، وبرامج رعاية الأطفال، والتطوع في دور الأيتام أو السياحة في دور الأيتام، والبعثات الدينية، يمكن أن يؤدي إلى انفصال غير ضروري بين الأسرة والطفل، وإدامة نماذج الرعاية المؤسساتية، وتقويض تطوير المزيد من خدمات الرعاية الأسرية، وإنشاء حافز اقتصادي للإتجار بالأيتام،

وإذ ترحب بالجهود التي تبذلها الحكومات التي أصدرت إرشادات السفر، ومواد المعلومات للسفر، لا سيما السائحين، في البلدان المصدرة للسياحة وبلدان المقصد، التي تثني عن السياحة والعمل التطوعي في دور الأيتام، بسبب مخاطر الاستغلال والربح،

وإذ تسلط الضوء على أن الفقر، وانعدام المساواة، باعتبارهما إحدى الدوافع الرئيسية للإتجار بالأيتام، يتفاقم بسبب الكوارث الإنسانية، وتغير المناخ، والنزاعات المسلحة، وعدم الاستقرار السياسي، ونقص التعليم، والهياكل الاجتماعية الاقتصادية غير المنصفة، والعنف الأسري، والتمييز بين الرجال والنساء،

وإذ تدرك الاحتياجات الفريدة للأطفال المنتمين إلى مجموعات الأقليات أو الذين ينحدرون من أصول أصلية،

وإذ تؤكد على أن التعاون والتنسيق بين البرلمانات وحكوماتها بهدف مكافحة واستئصال دوافع الاتجار بالأيتام في المراحل المبكرة هو أمر في غاية الأهمية،

وإذ تسلط الضوء على أن التمييز والعنف القائمين على نوع الجندر ضد النساء والفتيات، فضلاً عن الافتقار إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والتعليم، كثيراً ما يؤدي إلى حالات حمل في سن المراهقة أو غير مرغوب فيها، مما يزيد بدوره من خطر الاتجار بالأيتام،

إذ تشير إلى المادة 8.2 من اتفاقية حقوق الطفل المؤرخة في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1989، والتي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها 25/44 الذي ينص على ما يلي: "في حالة حرمان طفل بطريقة غير قانونية من بعض أو من كل عناصر هويته، تقدم الدول الأطراف المساعدة والحماية المناسبتين، بهدف إعادة إنشاء هويته بسرعة،

وإذ تشير أيضاً إلى اتفاقية لاهاي بشأن حماية الأطفال والتعاون في مجال التبني على الصعيد الدولي المؤرخة في 29 أيار/مايو 1993، التي تحدد أربعة مبادئ رئيسية: اعتبار مصالح الطفل الفضلى الاعتبار الأول؛ حظر أي

ربح لمنع الاتجار؛ التبعية المزدوجة للتبني الدولي (لا يتم النظر في هذا المبدأ الأخير إلا إذا لم يتم العثور على حل في البلد الأصلي للطفل)؛ وشرط المرور عبر الهيئات المعتمدة قبل التمكّن من التبني،

وإذ تشير أيضاً إلى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري المؤرخة في 23 كانون الأول/ديسمبر 2010،

وإذ تشعر بالقلق العميق إزاء عمليات التبني الدولية غير القانونية، حيث يتم انتزاع آلاف الأطفال في جميع أنحاء العالم من أسرهم ووضعهم بشكل غير قانوني في سوق التبني الدولي، سواء من خلال دور الأيتام أو غيرها،

وإذ تسلط الضوء على حقيقة أن العواقب وخيمة بالنسبة للأشخاص المعنيين بعمليات التبني غير القانونية هذه، سواء من الناحية الإنسانية أو الإدارية،

وإذ تضع في اعتبارها أن العديد من الدول قد أجرت أو تجري تحقيقات بشأن حالات التبني غير المشروعة، وتتخذ تدابير ملموسة لمنعها ومساعدة المتضررين،

وإذ تأخذ في الاعتبار أيضاً البيان المشترك بشأن عمليات التبني غير القانوني على المستوى الدولي الصادر عن مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في 29 أيلول/سبتمبر 2022، الذي يشير إلى أن عمليات التبني غير القانوني على الصعيد الدولي يمكن أن تشكّل جرائم خطيرة مثل الجرائم ضد الإنسانية، ويحدد ثلاثة التزامات على الدول، على النحو التالي: منع هذه الجرائم والتحقيق فيها والانتصاف منها،

1. *تدين* جميع أشكال الاتجار بالأيتام والسياحة في دور الأيتام، وكذلك العمل التطوعي في دور الأيتام حيث يتاح الاتجار بالأيتام؛
2. *تؤكد* أهمية تضافر الجهود الدولية لمكافحة الاتجار بالأيتام في خضم النزاعات المسلحة أو غيرها من الكوارث الإنسانية؛
3. *تدعو* البرلمانات إلى التعاون والتنسيق مع حكوماتها لاتخاذ التدابير القانونية الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأيتام على المستوى الوطني؛
4. *تدعو* الاتحاد البرلماني الدولي إلى سنّ قانون نموذجي للدول التي تضفي الطابع الرسمي، بما يخدم مصالح الطفل الفضلى، على إطار تشريعي واضح لمكافحة الاتجار بالأيتام والسياحة في دور الأيتام، حيث تكون حقوق الأطفال والتعليم والأصوات والاحتياجات والأمن في صميم أية تدابير تؤثر على رفاههم؛
5. *تدعو* الاتحاد البرلماني الدولي إلى إعداد دليل برلماني يحدد آليات عمل البرلمانات لمناقشة التشريعات المتعلقة بمكافحة الاتجار بالأيتام ومنع السياحة في دور الأيتام، وكذلك وضع المبادئ والمعايير الدولية التي تحكم

الأنشطة التطوعيّة التي تتوافق مع قواعد ومعايير حقوق الإنسان وخاصة حقوق الطفل، بما فيها أدوات الرقابة لرصد السياسات العامة لحماية الأطفال من الاتجار بالأيتام، وآليات محددة التدابير التي تنطبق على البرلمانات في مناطق مختلفة من العالم؛

6. *تدعو* الدول التي لم تصادق بعد على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، والبروتوكول الاختياري المتعلق ببيع وبغاء واستغلال الأطفال في المواد الإباحية (2000)، وبروتوكول منع الاتجار بالأشخاص وقمعه ومعاقبة مرتكبيه، وبخاصة النساء والأطفال (2000)، للنظر في ذلك، وتنفيذها بشكل كامل؛

7. *تشدد على* أهمية التعاون المتعدد التخصصات والمتعدّد القطاعات والتعاون الدولي، بما في ذلك التعاون العبر للحدود، في استراتيجيات مكافحة الاتجار بالأيتام والسياحة في دور الأيتام، وضمان العودة الآمنة للأطفال الذين تم الاتجار بهم وإعادة تأهيلهم؛

8. *تدعو* البرلمانات والبرلمانيين للمشاركة بشكل فعّال في تعزيز فهم وطني مشترك وحديث لطبيعة الاتجار بالأيتام؛

9. *تقر* بأن السكان المهاجرين، بمن فيهم اللاجئون والنازحون، فضلاً عن الأطفال من مناطق الحرب والأراضي المحتلة مؤقتاً، معرضون بشكل خاص للإتجار بهم واستغلالهم؛

10. *تدعو* إلى حماية حقوق الأطفال اللاجئين والمهاجرين، وخاصة المنفصلين عن أسرهم والمعرضين للإتجار في دور الأيتام، وفقاً للقانون الدولي ومعايير حماية الطفل؛

11. *تشجع* البرلمانات على التآزر مع حكوماتها لتنفيذ تدابير تشريعية وإدارية مناسبة وغيرها من التدابير التي تراعي الاحتياجات والتجارب المتباينة للأطفال حسب سنهم وجنسهم وجندرهم وعرقهم ودينهم وثقافتهم ولغتهم وإعاقتهم وحالتهم الخاصة بالهجرة أو العوامل الاجتماعية–الاقتصادية، مع الأخذ بالاعتبار مسؤولية الوالدين، وضمان مشاركة الأطفال في وضع الإجراءات المتعلقة بها، ومن خلال جمع البيانات بشأن الجندر، وتحليلها في هذا المجال؛

12. *تشجع أيضاً* البرلمانات على أن تضمن، من خلال التشريع ذات الصلة، حصول متضرري الاتجار بالمساعدة المصممة على المدى الطويل، بغض النظر عن استعدادهم للتعاون مع أجهزة إنفاذ القانون؛

13. *تحث البرلمانات* على اعتماد تدابير تشريعية وتنظيمية تعزز إعادة إدماج الأطفال من المؤسسات، مثل دور الأيتام، ودور الأطفال، ومراكز الإنقاذ، في أسرهم أو وضعهم في رعاية أسرية ملائمة، مثل دور الرعاية، ورعاية القرابة؛

14. *تدعو البرلمانات* لتوفير مخصصات وموارد كافية في الموازنة من أجل التنفيذ الفعّال للقوانين والتدابير المعمول بها لتقديم رعاية جيدة للأطفال في الرعاية المؤسساتية والبديلة، لضمان الحماية الفعّالة للأطفال من الاستغلال والانتهاكات في سياق الاتجار بالأيتام والسياحة التطوعية؛

15. *تحث* البرلمانات على ضمان تطوير وتنفيذ عمليات تدقيق متينة للمنظمات والأفراد المشاركين في إنشاء أو تمويل دور الأيتام، من أجل ضمان ممارسات شفافة ومؤقتة وخاضعة للمساءلة؛
16. *تحث* البرلمانات بقوة على إعطاء الأولوية لتخصيص الموارد للأطر التشريعية القوية وآليات الإنفاذ الفعالة لمنع الاتجار بالأيتام ومكافحته، بما في ذلك عمليات التفتيش الصارمة وإجراءات الترخيص لمرافق رعاية الأطفال، وأنظمة شاملة لدعم المتضررين،
17. *تؤكد على* أهمية التزام القطاع الخاص، بما فيه قطاع السفر، والمجتمع المدني والقطاع الأكاديمي والجمعيات الخيرية والمجتمعات المحلية بالعمل المشترك مع الحكومات لمكافحة الاتجار بالأيتام، ووقف تدفق الأموال والمتطوعين إلى المؤسسات الربحية التي تتعامل مع الأطفال كسلع؛
18. تحث البرلمانات والبرلمانيين على تعزيز الوعي بين الحكومات في البلدان المرسلة والمستقبلة على السواء، والمجتمع المدني، والجمعيات الخيرية، والمجموعات المجتمعية، والمنظمات الدينية، والمؤسسات التعليمية، وأسر الاتجار في دور الأيتام، وأضرار سياحة دور الأيتام، والتبرعات لدور الأيتام، وأهمية الرعاية الأسرية، وبالتالي توفير الحماية للأطفال لكي ينموا في بيئة أسرية في ظروفهم الثقافية الخاصة بهم؛
19. *تحث أيضاً* البرلمانات على تمكين التبادل السريع للمعلومات بين الجهات الفاعلة في مجال مكافحة الاتجار لتعديل الاستجابات وفقاً لأساليب القائمين به والتي تتغير باستمرار، فضلاً عن تعزيز الوعي والرقابة بين الهيئات ذات الصلة العاملة في نفس المجال، مع التركيز على التعاون والتكنولوجيا وتبادل المعلومات؛
20. *تدعو* الاتحاد البرلماني الدولي إلى تحديد اجتماعات دورية وورشات عمل مع مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني ببيع الأطفال واستغلالهم جنسياً وغيره من الجهات المعنية والخبراء والناشطين، مع التركيز على المبادرات المحلية والإقليمية لمنع مشكلة الاتجار بالأيتام والسياحة في دور الأيتام ومعالجتها، وغيرها من الأنشطة الأخرى للسماح للبرلمانات بتبادل المعلومات بشأن الممارسات الجيدة والتجارب الناجحة في مكافحة الاتجار بالأيتام وحظر السياحة في دور الأيتام تماشياً مع معايير حقوق الإنسان الدولية؛
21. *تدعو* البرلمانات الوطنية لتسريع جهودها للقضاء على الفقر، وتؤكد من جديد أن الاستثمار في الأطفال وإعمال حقوقهم من خلال نهج متكامل ومتعدد الأوجه يقوم على رفاه الأطفال، في إطار أهداف التنمية المستدامة، هو أحد الأهداف وأفضل السبل لحماية الأطفال من الإيداع غير الضروري في مؤسسات الرعاية وخطر الاتجار والاستغلال؛
22. *تحث* البرلمانات على اتخاذ تدابير فعالة لتنفيذ الالتزامات الدولية وجعل أطرها القانونية والتنظيمية المحلية متوافقة تماماً مع اتفاقية حقوق الطفل والمبادئ التوجيهية للرعاية البديلة للأطفال وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 133/74 بتاريخ 18 كانون الأول/ديسمبر 2019 بشأن حقوق الطفل، بما فيها من خلال:

أ. ضمان أن تسمح القوانين الجنائية بملاحقة جرائم الاتجار بالأيتام وجرائم الاستغلال، بما فيها انتزاع الطفل غير القانوني من الوالدين أو الأوصياء وإيداعه في دار رعاية لغرض الاستغلال أو الربح و/أو لضمان عدم استخدام البلدان كملاذات آمنة أو قنوات لاستغلال الأطفال وإساءة معاملتهم؛

ب. تجريم استدراج الأطفال والأشخاص الموثوق بهم (الآباء والأوصياء ومقدمو الرعاية) لتسهيل الاستغلال الجنسي عبر الإنترنت وخارجه وخاصة من قبل الأشخاص في مواقع القوة أو السلطة أو النفوذ؛ وتبذل الجهود لاعتماد تشريعات تعزز السلامة عبر الإنترنت وتحدد الجهود الإلزامية والمسؤولية لشركات التكنولوجيا، وتضع معايير لتتبع الأعمال الضارة عبر الإنترنت والإبلاغ عنها لحماية المتضررين المحتملين ومنع حالات الاستغلال في المستقبل؛

ج. إنشاء ولاية قضائية خارج الإقليم بموجب القانون لجميع جرائم الاتجار بالأطفال واستغلالهم واستدراجهم؛

د. وضع لوائح لحماية الطفل واجبة التنفيذ لقطاع السفر والعمل التطوعي والسياحة في دور الأيتام التي تشمل حظر التطوع في دور الأيتام والزيارات غير العائلية، وتنظيم أشكال أخرى من الأنشطة التطوعية التي تشمل الأطفال؛

هـ. إدراج اللوائح المتعلقة بمشاركة المتطوعين والسواح المتطوعين والزائرين في اللوائح الحالية لحماية الطفل ورعايته والرعاية البديلة، وتحديداً حظر الزيارات غير العائلية والتطوع داخل مرافق رعاية الأطفال السكنية؛

و. ضمان أن تكون آلية الإبلاغ الملائمة للطفل، ولإعاقة الأطفال والمراعية للجندر، وكذلك، الرصد والإشراف المنتظمَين هي في متناول الأطفال في مؤسسات الرعاية، والأطفال والشباب الذين انتقلوا إلى الرعاية أو خرجوا من الرعاية، مع ضمان سرية وسلامة المبُلغ والشهود؛

ز. وضع لوائح تنظيمية كافية للقطاع غير الهادف للربح وضمان امتثال الأنشطة الخيرية للمعايير الدولية لحقوق الطفل، وحماية مصالح الأطفال الفضلى، وحماية الأطفال، وخاصة الأطفال ذوي الإعاقة، من الأذى والإساءة وانتهاكات الحقوق؛

ح. *تعزيز* تنفيذ قوانين ولوائح حماية الطفل، بما فيها الترخيص والرقابة والإشراف على مرافق الرعاية السكنية بالتعاون مع المجتمع المدني، واتخاذ تدابير وقائية لتجنب تكرار الصدمات النفسية وتكرار إيذاء الضحايا من الأطفال جراء أية تفاعلات مع سلطات الدولة بما في ذلك عمليات التحقيق وإجراءات القضاء؛

ط. ضمان أن تنص القوانين المتعلقة بحماية الأطفال ورفاههم على أن يظل الأطفال، قدر الإمكان، في عهدة أسرهم ورعايتهم إلا في الظروف التي لا يمكن فيها منع الضرر إلا بإيداع الطفل مؤقتاً في بيت أو دار للأيتام أو ملجأ للإنقاذ؛

ي. الدعوة إلى اتخاذ تدابير قوية لمحاسبة جميع الأفراد أو الهيئات المشاركة في تنظيم أو تسهيل ترحيل واختطاف الأطفال من الأراضي المحتلّة مؤقتاً، بما في ذلك عبر احتمال استخدام دور الأيتام للاستغلال وتحقيق الربح؛

ك. الإنشاء بموجب القانون للحق في سبل الانتصاف، بما في ذلك التعويض، للأطفال الذين يتعرضون للإتجار، بما فيه الاتجار بالأيتام؛

ل. تعزيز لوائح تبني دولية لضمان أن تتم عمليات التبني على المستوى الدولي بشكل شفاف وأخلاقي وبما يحقق المصالح الفضلى للطفل، مع التركيز على منع الاتجار والاستغلال في سياق التبني؛

م. منع التبني الدولي من قبل أطراف النزاع المسلح، وخاصة حظر تبني الأطفال من المناطق المرتبطة بالنزاع؛

ن. تطوير وإنفاذ نظام محلي للعمل التطوعي يشمل إجراء فحوصات شاملة لخلفية المتطوّعين وتوفير التدريب والدعم للقضاء على العمل التطوعي غير الماهر، وضمان فهم المتطوعين واحترامهم لحقوق الأطفال؛

س. التأكد من أن الأطفال الذين ينتقلون خارج الرعاية عند بلوغهم سن الرشد يتلقون مساعدة مخصصة وشاملة قبل ترك الرعاية التي تعدّهم بشكل فعّال وهادف للعيش بشكل مستقلّ خارج الرعاية، بما في ذلك كيفية دخول سوق العمل، والمساعدات والتدابير لتلبية احتياجاتهم بمجرد تركهم الرعاية، فضلاً عن نقطة اتصال لإجراء مراجعات السلامة والرفاه المستمرة والدورية؛

ع. تشجيع الحكومات والسلطات الوطنية للسياحة على تحسين عملياتها الإدارية والقانونية في تنظيم القطاع الخاص في صناعة السفر والسياحة لضمان الامتثال لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان والتزامات حقوق الطفل، ومبدأ "عدم الإضرار" من خلال وضع حوافز لمشغلي السياحة من أجل إعطاء الأولوية لحماية الأطفال الضعفاء في الوجهات السياحية بشكل فعال وبذل العناية اللازمة في مجال حقوق الإنسان، كجزء من برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات الخاصة بهم؛

ف. تطوير قواعد بيانات وطنية راسخة بشأن نطاق السياحة التطوعية وانتشارها ضمن السياقات الوطنية من خلال تحسين وتأمين نهج شامل لجمع البيانات عبر شراكة متعددة القطاعات، وهو أمر ضروري لتطوير الوقاية المستهدفة؛

ص. تزويد السلطات الوطنية المعنية بحماية الأطفال والشباب بأساس قانوني سليم وموارد مالية وبشرية كافية لأداء مهامها وتمكينها من الإشراف المستمر على مرافق الرعاية السكنية وتوفير الحماية الفعالة للأفراد الموكلة إليهم؛

ق. تعزيز برامج خارج نطاق المؤسسات، وتنمية تركز على الأسرة وتستهدف الآباء الفقراء والأسر المحرومة عبر التعليم الرسمي والتدريب على قدرات الأبوة والأمومة والحوافز الاقتصادية؛

ر. الدعوة إلى تطوير وتنفيذ برامج عودة آمنة وإعادة تأهيل للأطفال الذين تضرروا من الاتجار بالأيتام أو الاستغلال أو النقل القسري؛

ش. إعطاء الأولوية للاستثمار في شراكات تعاونية متعدّدة القطاعات من خلال العمل التعاوني مع الجهات المعنية من أجل إيجاد حلول مستدامة لمعالجة الأسباب الجذرية للإتجار بالأيتام والسياحة التطوعية، والتي تشمل الاستثمار في الحد من الفقر، والأمن الغذائي، وحقوق الصحة الجنسية والإنجابية، والأمن وسيادة القانون؛

ت. تعزيز الخدمات الاجتماعية لحماية الطفل، وجعل الأنظمة شاملة للاستجابة لاحتياجات الأطفال كافة بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين، مع التركيز على منع العنف الأولي إزاء جميع الأطفال، وتوفير خدمات أكثر

استهدافاً للوقاية والاستجابة الملائمة للأطفال، ولا سيما منهم في المواقف الضعيفة؛ وكذلك عبر إعطاء الأولوية للخدمات والضمانات القانونية للأطفال المعرضين للخطر أو لمتضرري الإتجار والإيذاء والاستغلال؛

ث. تعزيز السياسات الشاملة والمستجيبة الموجهة نحو الأسرة، بما فيها تلك المصممة لتعزيز قدرات الوالدين ومقدمي الرعاية من أجل رعاية الأطفال ودعم السياسات الاجتماعية التي تعمل على إخراج الأطفال من مؤسسات الرعاية ومعالجة الأعراف الاجتماعية السلبية التي تؤثر على المساواة في الوصول إلى التعليم الجيد، ومنع استغلال الأطفال داخل مؤسسات رعاية الأطفال أو الرعاية البديلة؛

23. . *تدعو* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي أن تطلب من السلطة التنفيذية إيلاء اهتمام خاص لحالات التبني غير القانوني على الصعيد الدولي، وإذا لم تكن قد فعلت ذلك بالفعل، إجراء تحقيقات في هذه المسألة من أجل تسليط الضوء الكامل على هذه الحقائق وفهم العمليات التي مكّنت من التحقق من صحة التبني غير القانوني للأطفال المسروقين أو المتاجر بهم، وإضفاء الشرعية عليه والمصادقة عليه؛

24. *تدعو* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي وحكوماتها إلى بذل قصارى جهدها، بمجرد انتهاء هذه التحقيقات، لضمان أن تؤدي الاستنتاجات المستخلصة إلى اتخاذ تدابير ملموسة تهدف إلى مساعدة المتضررين، من ناحية، ومنع تضرر أشخاص آخرين في المستقبل من ناحية أخرى؛

25. *تدعو* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي وحكوماتها، على أساس هذه التحقيقات، إلى الاعتراف بأن حالات التبني غير القانوني قد حدثت بالفعل والاعتراف بالأشخاص المعنيين كمتضررين.

تقرير اللجنة الدائمة
للسلم والأمن الدوليين

أحاطت به علماً الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي
(لواندا، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023)

عقدت اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين جلستين يومي 24 و26 تشرين الأول/أكتوبر برئاسة رئيسها، سعادة السيد محمد بن مهدي بن عجيان الأحبابي (دولة قطر).

وفي 24 تشرين الأول/أكتوبر، وبعد الاطلاع على البنود الإجرائية والبلاغات الرسمية، عقدت اللجنة جلسة استماع للخبراء بشأن موضوع *مواجهة الآثار الاجتماعية والإنسانية لأنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل والذكاء الاصطناعي*. افتتحت الجلسة برسالة بالفيديو من السيدة إ. ناكاميتسو، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، ذكرت فيها أن الإجراءات العاجلة التي يتخذها القادة السياسيون لحظر هذه الأنظمة، وتنظيمها لا تزال ذات أهمية قصوى. ويجب أن يضطلع البرلمانيون بدور حاسم في مساءلة الحكومات، وفي إطلاق إجراءات ملموسة، وفي ضمان الشفافية في الحوكمة.

وتضمنت جلسة الاستماع عدة مداخلات، بدءاً مع السيدة ب. بيرازا أغيلار، الوزيرة المستشارة لدى البعثة الدائمة لكوستاريكا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، متحدثة باسم السيد س. غييرميه–فرناندیز، السفير والممثل الدائم لكوستاريكا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف. وتركز جهود كوستاريكا على الحاجة الملحة إلى تشجيع التفاوض على صك دولي بشأن حظر وتنظيم منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل. وركزت السيدة غ. هيندز، المستشارة القانونية في لجنة الصليب الأحمر الدولية، على الشواغل القانونية والأخلاقية نتيجة لعدم القدرة على التنبؤ بالتكنولوجيات الحربية الجديدة وعلى العمل المضطلع به لحماية وتعزيز الحماية الإنسانية للمدنيين والمقاتلين. دعت السيدة سي. كونولي، مديرة أبحاث القرار الآلي، فريق الرصد والبحث في تحالف *أوقفوا الروبوتات القاتلة*، إلى قانون دولي جديد بشأن الاستقلالية في أنظمة الأسلحة والسيطرة البشرية الهادفة على الأنظمة التي تكتشف القوة وتطبقها على الهدف بناءً على مدخلات أجهزة الاستشعار بدلاً من القيادة البشرية المباشرة. ومثل هذا التنظيم ملحّ لا بالنسبة لحالات النزاع فحسب، بل أيضاً بالنسبة للأمن اليومي حيث أن هذه التكنولوجيا يمكن أن تستخدمها قوات الشرطة محلياً. وأكدت السيدة م. ستولبيزر (الأرجنتين)، متحدثة باسم المقررين المشاركين لمشروع القرار المقبل، أن فريق الصياغة يركز أيضاً على الضرورة الملحّة لإعادة السيطرة البشرية على منظومات الأسلحة من خلال تنظيم قوي.

وشملت المناقشة التي أعقبت ذلك 16 مداخلة من برلمانيين ومداخلة من مراقب دائم. تم التأكيد على وتيرة تطوير الذكاء الاصطناعي، واندماجه في الجيوش في جميع أنحاء العالم، مما أثار مخاوف بشأن العواقب السلبية والمتفاقمة لدمج منظومات الذكاء الاصطناعي والأسلحة الذاتية التشغيل في المستقبل في المناخ الحالي للنزاع، والتوترات. ومع ذلك، تم الاعتراف أيضاً بأن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يخدم البشرية بشكل إيجابي. اتفق البرلمانيون على أنه يجب تنظيم الذكاء الاصطناعي وأنظمة الأسلحة المستقلة، لا سيما من حيث أخلاقيات منح الآلة القدرة على تقرير ما إذا كانت ستقتل البشر أم لا. وتم التشديد على الحاجة إلى التفاعل المتعدد الأطراف في بناء توافق في الآراء حول موضوع الأسلحة الذاتية التشغيل، والذكاء الاصطناعي، وكذلك على الدور الحاسم للبرلمانيين في دعم قيم حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وعقدت في اليوم نفسه حلقة النقاش الثانية حول موضوع قائمة بالأدوات المتاحة للأعضاء البرلمانيين للمشاركة في الحوار والتشريع والرقابة والوقاية سعياً لتحقيق السلام، وذلك لمتابعة قرار الاتحاد البرلماني الدولي بشأن عمليات السلام للعام 2022. قدم حلقة النقاش السيد ب. دزياتكوفيتش، مدير الوساطة ودعم السلام في مركز جنيف للسياسات الأمنية، بالإشارة إلى حالة السلام في العالم. وأبرزت المداخلات التي أعقبت ذلك مختلف النُهج التي شكلت الأساس لنقلة نوعية ضرورية في فهم الأمن. قدمت السيدة هـ. قاساس، المديرة التنفيذية لمؤسسة المبادئ من أجل السلام، المبادئ من أجل السلام وجدواها في العمل البرلماني من أجل السلام. وكان السلام المجتمعي ممكناً، ودائماً عندما نظمت البرلمانات بنشاط عملية الانتقال من الاتفاقات إلى التغيير الملموس، إلى الأمن الكريم والشرعي والخاضع للمساءلة. وشدد السيد د. كينيغر-باسيسيغلي، الخبير في حل الأزمات والتعاون الإنمائي والشؤون العامة وشؤون العمل، متحدثاً بصفته نائب رئيس الأكاديمية العالمية للفنون والعلوم، أكد أن نهج الأمن البشري هو أسلوب عالمي يركز على الناس ويبرز الترابط بين السلام والأمن والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان، ويساعد على الوقاية المبكرة. وأشارت السيدة أ. تشينوي، الأستاذة المساعدة في جامعة جيندال العالمية، الهند، وعضو الفريق العامل المعني بالأمن المشترك التابع للمكتب الدولي للسلام، إلى الأمن المشترك باعتباره وسيلة لمكافحة انعدام الأمن الذي تشعر به بعض البلدان إزاء الآخرين. وأدى انعدام الأمن إلى تفاقم التوترات وأدى في كثير من الأحيان إلى نشوب نزاعات. ويركز الأمن المشترك على البقاء المشترك بدلاً من التدمير المتبادل، ويتيح بديلاً مجدياً لمستقبل سلمي.

غرانوف، رئيس معهد الأمن العالمي ومحام دولي في مجال التنمية البشرية والأمن البشري، افتتح المناقشة بالإشارة إلى أن النهج الثلاثة مرتبطة بوظائف برلمانية ويمكن للبرلمانيين استخدامها كأدوات. وأوجز بعض الممارسات الجيدة التي تم تحديدها خلال البحث الذي أجري منذ اعتماد قرار الاتحاد البرلماني الدولي لعام 2022 والتي سيتم عرضها في

قائمة الأدوات المتاحة للبرلمانيين عند الانخراط في منع نشوب النزاعات. وشارك في المناقشة ستة متكلمين شددوا جميعاً على أن للبرلمانيين دوراً رئيسياً في تعزيز السلام والأمن، ومن ثم ينبغي أن يشاركوا دولياً في وضع حلول للتهديدات العالمية. وشاطر المتكلمون أيضا بعض الأمثلة على الإجراءات البرلمانية ورحبوا بوضع قائمة بالأدوات على أمل أن تساعد الإجراءات البرلمانية على أن تكون أكثر ملاءمة للسلام.

وفي 26 تشرين الأول/أكتوبر، عقدت اللجنة الدائمة فعالية ثالثة، وهي حلقة نقاش حول موضوع دور البرلمانات في تعزيز ثقافة الشفافية ومكافحة الفساد ومشاركة المواطنين من أجل استعادة الثقة في المؤسسات الوطنية والدولية وتعزيز السلام. ضمت حلقة النقاش ثلاثة خبراء. قال السيد ف. زون (إندونيسيا)، رئيس برلمانيي جنوب شرق آسيا المناهضين للفساد ونائب رئيس المنظمة العالمية للبرلمانيين المناهضين للفساد، إن البرلمان يمكنه ضمان النزاهة العامة وتحسين شرعية المؤسسات العامة ودعم الشفافية من خلال حشد الإرادة السياسية، وتعزيز المشاركة العامة. وبرزت السيد ك. فريدريكسن، المبادرة الإنمائية للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، على ضرورة إقامة شراكات بين البرلمانات والمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات لتعزيز النظم الإيكولوجية للمساءلة، وإشراك الناس، والشركاء الآخرين على نحو أفضل في تعزيز دعم الرقابة والمساءلة، ومن ثم الشفافية في بيئاتهم الوطنية. أشار السيد ج. غرانوف، متحدثاً بصفته المراقب الدائم السابق للأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد لدى الأمين العام للأمم المتحدة، إلى أهمية التعاون الدولي في منع ومكافحة الفساد والرشوة وغسل الأموال بجميع أشكالها، واستعادة السيطرة على الأصول المسروقة للاقتصادات المنتجة، والتدفقات المالية غير المشروعة اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وشارك في المناقشة التي تلت ذلك أحد عشر متحدثاً. عززت الفكرة القائلة بأن مكافحة الفساد تتطلب تعاوناً عبر وطني، وأن التكنولوجيات يمكن أن تفيد في رصد المعاملات غير المشروعة ومساعدة البلدان على تحديد القنوات التي يعمل من خلالها الفساد. واتفق المتحدثون على أن الشفافية والنزاهة ومشاركة المواطنين والتشريعات والرقابة وبناء القدرات والتعاون والتدريب كلها خطوات ملموسة نحو ثقافة الشفافية التي هي في متناول البرلمانيين.

وتم عرض تقرير عمل اللجنة على الجمعية العامة في الجلسة الأخيرة، يوم 27 تشرين الأول/أكتوبر من قبل السيدة د. بيرغاميني (إيطاليا)، بالنيابة عن رئيس اللجنة الدائمة، سعادة السيد محمد بن مهدي بن عجيان الأحبابي (دولة قطر).

واجتمع مكتب اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وحضر الاجتماع ستة أعضاء من أصل 13 عضواً، فضلاً عن ممثلي مكتب النساء البرلمانيات، ومجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب.

وجرت مناقشة حيّة اتفق فيها أعضاء المكتب على أن انتشار الصراعات يقسم البشرية بطريقة لا تفيد أي طرف، وأنه من الجدير بالذكر أن أمن أمة ما لا يمكن ضمانه على حساب دولة أخرى. واتفقوا أيضاً على أنهم ملزمون، بوصفهم برلمانيين، بحل النزاعات، وعلى أنهم ملزمون، في الحالات التي يبدو فيها الحل مستحيلاً، وحيث يبدو أن الحل الوسط بعيد المنال، بإيجاد طريق للمضي قدماً–ليس لأنفسهم، بل لجميع الذين يمثلونهم. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب عليهم أن يتحلوا بالتواضع والكرامة والتضامن واحترام الآخرين، وأن يسعوا جاهدين إلى تنشيط تعددية الأطراف لتعزيز الروابط بين الأمم والمواطنين والمؤسسات، ومن ثم إعطاء فرصة للسلام.

وخلال الاجتماع، ناقش المكتب خطة عمله. واتفق على أن يكرس كل الوقت المخصص للجمعية العامة الـ148 للتفاوض بشأن القرار التالي. واقترح أعضاء المكتب أيضاً، لأغراض التخطيط، أن يسعى المكتب إلى عقد اجتماعات عبر الإنترنت بين الجمعيات العامة لمناقشة حالة السلام والأمن. كما يجب رصد المسائل المتصلة بولاية اللجنة بانتظام وإعداد تقرير ذي صلة وإطلاع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي عليه لاطلاعهم على آخر التطورات في ميدان السلام والأمن. ووافقت اللجنة الدائمة في ما بعد على الاقتراح في نهاية جلستها العامة الأخيرة المعقودة في 25 تشرين الثاني/نوفمبر.

تقرير اللجنة الدائمة

للتنمية المستدامة

أحاطت به علماً الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي

(لواندا، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023)

عقدت اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة جلستيها يومي 25 و26 تشرين الأول/أكتوبر. وترأس الجلستين نائب رئيس اللجنة، السيد و. ويليام (سيشيل).

مناقشة حول موضوع القرار المقبل بعنوان *الشراكات من أجل العمل المناخي: تعزيز الوصول إلى طاقة صديقة للبيئة بتكلفة ميسورة، وضمان الابتكار، والمسؤولية، والإنصاف*

تم عرض موضوع القرار المقبل من قبل خبيرين اثنين: السيدة ت. تولمان، موظفة إدارة العمليات في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والسيدة أ. سماغادي، المسؤولة القانونية، المسؤولة عن وحدة التنسيق والإنجاز في مونتيفيديو (برنامج الأمم المتحدة للبيئة). كما حضر السيد س. باترا (الهند)، والسيدة ل. فازيلينكو (أوكرانيا)، وسعادة السيدة ميرة سلطان السويدي (دولة الإمارات العربية المتحدة).

واستشهدت السيدة ت. تولمان (اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ) بتقرير التقييم السادس للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، وأكدت على الضرورة الملحّة للعمل المناخي وأدخلت عملية التقييم العالمي كآلية حاسمة في إطار اتفاق باريس. تقوم عملية التقييم العالمي، التي تحدث كل خمس سنوات، بتقييم الإجراءات المناخية للأطراف وإبلاغ مساهماتها المحددة وطنياً. وهي تركز على التخفيف والخسائر والأضرار، ووسائل التنفيذ والدعم لتعزيز التعاون والطموح الدوليين. وسلطت الضوء على مشاركة الجهات المعنية غير الحزبية في عملية التقييم العالمي، مؤكدة على دور المجتمع المدني، وأوجزت المراحل الثلاث لعملية التقييم العالمي: جمع المعلومات، والتقييم التقني، والنواتج المؤدية إلى الدورة الـ28 لمؤتمر الأطراف (COP28). وفي ما يتعلق بالحوكمة، تشمل العملية مؤتمر الأطراف بوصفه السلطة العامة، بدعم من الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية والهيئة الفرعية للتنفيذ. وتشرف لجنة رفيعة المستوى، تتألف من رؤساء مؤتمر الأطراف، ورؤساء الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية/الهيئة الفرعية للتنفيذ، على الفعاليات الرفيعة المستوى في عملية التقييم العالمي، بما يضمن اتباع نهج متسق، ومنظم.

وناقشت السيدة أ. سماغادي (برنامج الأمم المتحدة للبيئة) مواءمة التشريعات مع مشروع قرار اللجنة وعرضت برنامج القانون البيئي في مونتيفيديو التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويعمل البرنامج كمنبر حكومي دولي مكرس للنهوض بأولويات القانون البيئي، وقد دخل عقده الخامس من العمل. وكان أحد مجالات التركيز الرئيسية لأنشطة

برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إطار البرنامج هو بناء القدرات، الذي يهدف إلى تزويد الدول والمناطق بالمعارف والموارد اللازمة لوضع القوانين البيئية وتنفيذها وإنفاذها بفعالية.

وسلطت السيدة سماغادي الضوء على الأولويات المواضيعية الرئيسية، بما في ذلك معالجة المسائل الحاسمة مثل التلوث وتغير المناخ وأزمات التنوع البيولوجي من خلال الاستجابات القانونية. وللبرلمانات دور محوري في التصدي لهذه التحديات العالمية عبر وضع وسن قوانين بيئية، سواء أعن طريق أطر شاملة أو عن طريق تشريعات محددة بشأن تغير المناخ. ويمكن للبرلمانات أن تتخذ تدابير سريعة وتحدد إجراءات للحد من انبعاثات غازات الدفيئة من خلال القوانين القطاعية وتكفل التنفيذ الفعال لهذه القوانين من خلال الرقابة. ومن الأهمية بمكان الاعتراف بالترابط بين التشريعات البيئية والتشريعات المتصلة بالمناخ، ويمكن للبرلمانات أن تصوغ تشريعات ترسي الحقوق والالتزامات المتعلقة بالمناخ، وتنشئ إطاراً قانونياً للعمل المناخي. كما ينبغي لها أن تشارك بنشاط في نقاشات بشأن المفاهيم المناخية الناشئة لضمان بقاء النظام القانوني قابلاً للتكيف.

ولدعم هذه الجهود، يقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة برنامجاً عبر الإنترنت للقانون والمساعدة البيئية، يوفر تقييمات تدريجية لتحديد الاحتياجات القانونية المحددة، ومجموعة أدوات للقانون وتغير المناخ لتيسير تنفيذ التدابير القانونية لمعالجة المسائل المتصلة بالمناخ. وفي الختام، أكدت السيدة سماغادي أن برنامج مونتيفيديو للقانون البيئي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يؤكد الدور الأساسي للبرلمانات في صياغة وتنفيذ التشريعات البيئية والمناخية. وهو يوفر التوجيه والأدوات العملية للمساعدة في هذه الجهود، ويساهم في تعزيز الأطر القانونية اللازمة للتصدي للتحديات البيئية العالمية الملحّة.

وعقب العروض التي قدمها الخبراء، ألقى المقرران المشاركان كلمة أمام اللجنة. أبرزت سعادة السيدة ميرة سلطان السويدي (دولة الإمارات العربية المتحدة) الحاجة الملحّة إلى زيادة الشراكات من أجل العمل المناخي، مؤكدة على التأثير الواضح لتغير المناخ على الاحتياجات الأساسية والفجوة المتزايدة بين الجهات المعنية، ومؤكدة على ضرورة اتخاذ إجراءات مناخية أكثر فعالية. كان الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري إلى 1.5 درجة مئوية تحدياً ولهذا السبب يجب على البرلمانات التدقيق في الحكومات لتحقيق هذا الهدف. ولتعزيز الدور البرلماني في العمل المناخي، من الضروري زيادة الوعي، وتعزيز المسؤولية الفردية، وبدء التفاعلات بين البرلمانيين والجهات المعنية، ودعم الجهود الإقليمية والعالمية الرامية إلى مواءمة البرلمانات مع الخطط الدولية المتعلقة بالمناخ. أوضح السيد س. باترا (الهند) العناصر الرئيسية لمشروع القرار، وحدد المفاهيم الحاسمة وشرح بالتفصيل الفروق الدقيقة بين العمل المناخي وتغير المناخ. لقد بحث في نطاق "الوصول"، والقدرة على تحمل تكاليف الطاقة المراعية للبيئة، والمسؤولية، والإنصاف.

وشملت الشراكات تقديم الدعم وتلقيه على حد سواء. ركزت السيدة ل. فازيلينكو (أوكرانيا) على التنفيذ، مؤكدة على ضرورة اتخاذ خطوات عملية لتنفيذ القرار بنجاح. قدمت فكرة إدراج الإبادة البيئية كجريمة بيئية.

وشارك عشرون مندوباً ممارسات وتحديات العمل المناخي في بلدانهم. طرح المندوبون أسئلة حاسمة حول وتيرة العمل المناخي العالمي والمخاوف بشأن تجاوز حدود درجات الحرارة. وبالنظر إلى تعقيد مسائل المناخ، من المهم إزالة الحواجز التقنية والمالية. إن التعاون الدولي والشراكات الدولية أمران أساسيان. وبالنظر إلى ضعف دولها إزاء تغير المناخ، ترد حاجة إلى بذل جهود منسقة مع مراعاة المسؤوليات المشتركة والمتباينة في ما بين الدول. وجرى التشديد على أهمية تبادل الممارسات الجيدة بشأن التحول في مجال الطاقة المراعية للبيئة، وإزالة الحواجز أمام التحول المستدام. وفي ما يتعلق بالمهام البرلمانية، تم التشديد على الإشراف على التزامات اتفاق باريس، وتخصيص الموازنة للتحوّل الأخضر، وسن قوانين للحياد الكربوني. وتم تسليط الضوء على الدور المحوري للهيئات البرلمانية في التصدي للتحديات البيئية العالمية الملّحة.

الأعمال التحضيرية للاجتماع البرلماني في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP28) في دولة الإمارات العربية المتحدة

أشار الرئيس إلى أن الاتحاد البرلماني الدولي يشجع المشاركة البرلمانية في تغير المناخ منذ أكثر من عقد. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن الهدف من الاجتماع البرلماني في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP28)، الذي يشارك في تنظيمه الاتحاد البرلماني الدولي والمجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة، هو إتاحة الفرصة للبرلمانيين للحصول على معلومات مباشرة عن المسائل الرئيسية التي ستناقش في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP28). وهذه هي المرة الأولى التي يكون فيها مكان انعقاد الاجتماع البرلماني، المقرر عقده في 6 كانون الأول/ديسمبر في دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، في المنطقة الخضراء لمؤتمر الأطراف، مما يزيد من بروز البرلمانات بوصفها الجهات المعنية الرئيسية في العمل المناخي.

وشاركت مقررة الاجتماع البرلماني سعادة السيدة ميرة سلطان السويدي (دولة الإمارات العربية المتحدة)، والسيدة س. شو، كبيرة المستشارين في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP28)، والسيدة هـ. بورك، مديرة المنطقة الخضراء في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP28)، في النقاط الرئيسية لمشروع الوثيقة الختامية المقرر اعتمادها، فضلاً عن الترتيبات العملية للاجتماع. ودعيت اللجنة الدائمة إلى تقديم تعليقات وأفكار لمواصلة تنقيح نص الوثيقة الختامية قبل عرضها على الاجتماع البرلماني.

وجرت صياغة الوثيقة حول العناصر المواضيعية بما في ذلك التحول إلى الطاقة النظيفة والمشاركة البرلمانية والتعاون الدولي. وتحدث ما مجموعه أربعة مندوبين لمشاركة أفكارهم بشأن مشروع الوثيقة. وتضمنت التعليقات الاقتراح الداعي إلى إدراج صياغة بشأن خفض انبعاثات الميثان كوسيلة تكميلية للتصدي لتغير المناخ. كما أُبرزت أهمية التنمية الخضراء والتمويل المتعلق بالمناخ.

جلسة خبراء حول موضوع *ضمان الأمن الغذائي العالمي*

إن السيدة أ. باديجو، نائب المدير الإقليمي للعمليات، المكتب الإقليمي للجنوب الإفريقي، برنامج الأغذية العالمي، والسيدة س. هيلي-ثو، منسقة حملات الشباب العالمية للتحالف العالمي لتحسين التغذية قدمتا النقاش والمسائل الرئيسية للنظر فيها.

وأبرزت السيدة باديجو (برنامج الأغذية العالمي) التحديات العميقة التي يواجهها أكثر سكان العالم ضعفاً في ما يتعلق بالأمن الغذائي. كما أن الناس الذين يعيشون في المناطق الهشة والمتضررة من النزاع يكافحون الآن العبء الإضافي لأزمة المناخ. وتتسبب الكوارث المتكررة في إلحاق الضرر بالأرواح وسبل العيش والحصاد. وردت حاجة ملحّة للحكومات لاتخاذ إجراءات مناخية. من المتوقع أن تستمر ظاهرة النينيو التي بلغت ذروتها في أيلول/سبتمبر 2023 حتى أيار/مايو 2024. فهو يتسبب في موجات جفاف وتزايد هطول الأمطار مما يهدد الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي. كانت المفارقة أنه بينما تواجه بعض مناطق العالم الجفاف والفيضانات في وقت واحد، كانت مناطق أخرى تكافح من أجل التعافي من جائحة كوفيد-19 المستمرة. وعلى الرغم من انخفاض أسعار الأغذية والأسمدة والطاقة، فإنها لا تزال أعلى من مستويات ما قبل الجائحة. وعلاوة على ذلك، فإن الاحتياجات الغذائية العالمية تفوق قدرة النظام الإنساني على تلبية تلك المطالب. ويجب على الحكومات أن تستثمر في معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي، ويجب على البرلمانات أن تعزز الإرادة السياسية والتمويل لتعزيز الأمن الغذائي، وتحسين حياة الناس في جميع أنحاء العالم، وتوسيع برامج التدريب، والتركيز على المرونة الطويلة الأجل مع تعزيز السلام والسياسات الاقتصادية السليمة.

وأكدت السيدة هيلي-ثرو (التحالف العالمي لتحسين التغذية) على الأهمية الحاسمة لإشراك الشباب في النقاشات المتعلقة بمستقبلهم، لا سيما عندما يتأثرون مباشرة بالقرارات المتخذة اليوم. فالغذاء، وهو حاجة إنسانية أساسية، له أهمية هائلة ليس فحسب من حيث التغذية ولكن أيضاً من حيث دوره في التدهور البيئي وحتى النزاع. ومن الأهمية بمكان إشراك الشباب في وضع الحلول. قدمت مجموعة من الالتزامات القابلة للتنفيذ التي تهدف إلى ضمان الأمن الغذائي، بما في ذلك جعل الغذاء الصحي ميسور التكلفة، وإنهاء الاستخدام الكيميائي الضار في الزراعة، وتزويد كل طفل بوجبة مدرسية صحية، وتثقيف الجميع حول التأثير البيئي، ووقف تدهور استخدام الأراضي، وحظر المواد البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد، واحتضان المعرفة الغذائية الأصلية، وإنهاء الممارسات المدمرة،

ودعم المزارعين المحليين من خلال الحوافز الضريبية. ومن المهم إشراك الشباب في إنشاء هذه المبادرات ودفعها إلى الأمام. وشجعت القادة على العمل مع مجالس ومنظمات الشباب في بلدانهم.

وأخذ الكلمة ما مجموعه 22 مندوباً لتبادل خبراتهم ورؤاهم وشواغلهم بشأن المسألة الملحّة المتمثلة في ضمان إمدادات غذائية مستقرة ومستدامة لسكان العالم. وسلّط المندوبون الضوء على الترابط المعقد بين البلدان ونظمها الغذائية. وبالتالي، فإن الأمن الغذائي والتغذوي ليس شاغلاً وطنياً فحسب، بل تحدياً عالمياً يستلزم تعاوناً دولياً. وكانت البرلمانات، بوصفها الهيئات التشريعية للأمم، محورية في تعزيز هذا التعاون العالمي. وهي تتمتع بسلطة وضع وتعديل السياسات التي يمكن أن تؤثر على الاتفاقات التجارية والممارسات الزراعية وتوزيع الأغذية على الصعيد الوطني. ومع ذلك، لا يمكن تحقيق الأمن الغذائي بمعزل عن غيره. ويجب على الدول أن تعمل معاً لضمان إنتاج الأغذية وتوزيعها والوصول إليها بصورة عادلة ومستدامة على نطاق عالمي. والوصول العادل إلى الغذاء مسؤولية مشتركة يجب أن تعترف بها البرلمانات. ومن خلال تعزيز التعاون مع البلدان والمنظمات الدولية الأخرى، يمكن للبرلمانات أن تساعد في إنشاء نظام غذائي عالمي أكثر شمولاً، وعدلاً. وينطوي ذلك على دعم المبادرات الرامية إلى مكافحة تغير المناخ، والحد من النزاعات، وضمان حصول المناطق الضعيفة على المعونة التي تحتاجها. وعلاوة على ذلك، يؤكد التركيز على الزراعة المستدامة أهمية الممارسات التي لا تستنفد الموارد أو تضر بالبيئة أو تؤثر سلباً على الدول الأخرى. وللبرلمانات دور في تعزيز السياسات التي تشجع الممارسات الزراعية المسؤولة التي تراعي النتائج العالمية للإجراءات المحلية.

تقرير اللجنة الدائمة
لشؤون الأمم المتحدة

أحاطت به علماً الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي
(لواندا، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023)

اجتمعت اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة في جلسة عامة يومي 25 و26 تشرين الأول/أكتوبر برئاسة نائب الرئيس، السيد أ. غريفروي (بلجيكا)، وحضر أكثر من 40 وفداً برلمانياً.

وتضمنت الجلسة الأولى نقاشاً حول دور المنسق المقيم للأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري إزاء الحكومة والجمعية الوطنية في أنغولا، والتي أعقبتها مناقشة حول مشروع اقتراح يحدد إجراءات محددة للبرلمانات للدعوة بنشاط من أجل المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وبدأت منسقة الأمم المتحدة المقيمة في أنغولا، السيدة ز. فيراني، النقاش بعرض حول وجود الأمم المتحدة في أنغولا لدعم التنمية الوطنية المستدامة. وعمل فريق الأمم المتحدة القطري مع حكومة أنغولا، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والكيانات الدينية، فضلاً عن الجمعية الوطنية، من أجل خدمة الشعب الأنغولي.

وأشارت السيدة فيراني إلى تطور عمل الأمم المتحدة في أنغولا منذ استقلال البلد في العام 1975، وخلال سنوات الحرب الأهلية (1976-2002)، وعلى مدى السنوات العشرين الماضية. لم تكن العلاقة بين الأمم المتحدة وأنغولا سهلة دائماً، لا سيما قرب نهاية الحرب الأهلية عندما طُلب من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة مغادرة البلاد. ومع ذلك، اليوم في العام 2023، تولت البلاد دوراً قيادياً في بناء السلام في المنطقة وفي القارة، وتتمتع بشراكة قوية مع الأمم المتحدة. يتمثل الأساس الرئيسي لعمل الأمم المتحدة في أنغولا في *إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة للفترة 2024-2028*، مع اعتبار أهداف التنمية المستدامة للعام 2030 القوة الدافعة الرئيسية.

وتتمثل رؤية الإطار في اعتبار "أنغولا قادرة على التمكين والسلام والديمقراطية والمرونة حيث يشارك جميع الناس بشكل عادل في التحول الاجتماعي والاقتصادي المستدام والشامل والهيكلي للبلاد، ويستفيدون منه". يستند على أربع ركائز: الناس (تنمية رأس المال البشري، ونأمل أن يستفيد المزيد من الناس من التعليم بحلول العام 2028)، والسلام (الحوكمة الديمقراطية، وحقوق الإنسان)، والازدهار (التنويع الاقتصادي – تعتمد أنغولا حالياً اعتماداً كبيراً على النفط كمصدر رئيسي للدخل، وعلى النظم الغذائية المستدامة)، والكوكب (المرونة المناخية – يشهد جنوب البلد حالياً أخطر موجة جفاف في الأربعين سنة الماضية، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية).

وفي ما يتعلق بعمل الأمم المتحدة المرتبط مباشرة بموضوع الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي *العمل البرلماني من أجل السلام والعدل والمؤسسات القوية (الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة)*، شاركت الأمم المتحدة مع الجمعية الوطنية في أنغولا ككل وكذلك مع بعض لجانها الدائمة. تشمل بعض الأمثلة على عمل الأمم المتحدة مع الجمعية الوطنية تطوير أول مراجعة وطنية طوعية في أنغولا، مما يجعل أهداف التنمية المستدامة أقرب إلى البرلمان، والميزنة (عملية وضع الموازنة) القائمة على الجندر، فضلاً عن التحليلات القطاعية لموازنة الدولة العامة في أنغولا. تعمل منظومة الأمم المتحدة مع البرلمانيين الأنغوليين لتعزيز دورهم الأساسي في إضفاء الطابع المؤسسي على نموذج التنمية الذي يركز على الناس، والذي يستجيب لاحتياجات المواطنين من أجل التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة، من دون إغفال أحد.

واختتمت السيدة فيراني عرضها بتقديم كيانات الأمم المتحدة الممثلة في فريق الأمم المتحدة القطري: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

وأعرب الرئيس عن شكره الحار لمنسقة الأمم المتحدة المقيمة على عرضها المثير للاهتمام ودعاها إلى طرح أسئلة على المندوبين. ونظراً لضيق الوقت، طرح سبعة مندوبين فحسب أسئلة وقدموا تعليقات. وأشار معظمهم إلى الحاجة إلى تحسين قنوات الاتصال بين أفرقة الأمم المتحدة القطرية والبرلمانات، حتى تتمكن هذه الأفرقة من أداء دورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأبديت ملاحظات بشأن عدم إحراز تقدم في الوقت الراهن في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن أهمية ليس فحسب تمكين الشباب والنساء، بل أيضاً الأشخاص ذوي الإعاقة. وشددت المنسقة المقيمة للأمم المتحدة في ردها على أن أفرقة الأمم المتحدة القطرية يمكن أن تقدم الدعم والأدوات للبلدان، وأنه لا ينبغي للبرلمانيين أن يترددوا في الاتصال بفريقهم القطري.

وتابع النقاش دورة اللجنة التي عقدت في المنامة، حيث أشركت المجتمع البرلماني في الدعوة بنشاط إلى المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في الجمعية العامة للأمم المتحدة. ترد امرأة واحدة فحسب من أصل كل أربعة ممثلين دائمين (سفراء) في الجمعية العامة. يعطي هذا الاختلال في التوازن بين الرجال والنساء (الجندري) في أعلى هيئة لصنع القرار في الأمم المتحدة الانطباع بأن مجتمع الأمم المتحدة لا يمارس ما يدعو إليه عندما يتعلق الأمر بالمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية). إن جعل الجمعية العامة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة الرئيسية متساوية بين الرجال والنساء (جندرياً) سيعزز إلى حد كبير النظام المتعدد الأطراف وقدرته على تقديم الخدمات إلى الناس.

وتم تقديم مشروع الاقتراح من قبل السيد هـ. أوياغي (اليابان)، عضو مكتب اللجنة، الذي قال إنه شخصياً سيقدم الاقتراح إلى لجنة الشؤون الخارجية للنظام الغذائي في اليابان.

وتحدث سعادة السيد مارتن تشونغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، عن عمله كرئيس للمجلس العالمي لمناصري ومناصرات الجندر. يضم المجلس العالمي الأمين العام للأمم المتحدة، والدبلوماسيين، وأعضاء المجتمع المدني البارزين، وجميعهم يسعون جاهدين لتعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في المؤسسات ذات الصلة وضمان تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء. والاتحاد البرلماني الدولي رائد في ما يتعلق بالمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، وترد هياكل مؤسسية قائمة، وقد اعتمد المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي لتوه سياسة لمنع التحرش. وبعد النقاشات الأخيرة مع الرئيس الحالي للجمعية العامة للأمم المتحدة، أصبح الأخير مناصراً جندرياً، وملتزماً بتعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية). وكان الاقتراح ممتازاً ويلزم أن ينظر إلى الاتحاد البرلماني الدولي على أنه يسير في طريق الحديث. فعلى سبيل المثال، لن يقبل الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي دعوات أعضاء فريق المناقشة إلا إذا كان يرد عدد متساو من المشاركين في حلقة النقاش من الرجال والنساء.

وشكر الرئيس السيد أوياغي، والأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي على مساهماتهما، وأشار إلى أن المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في بلده، بلجيكا، ضعيفة جداً في الرتب العليا في السلك الدبلوماسي. وتحدث اثنا عشر مندوباً لشرح العمل المضطلع به في بلدانهم وبرلماناتهم. وقال مندوب إندونيسيا إنه منذ موافقة البرلمان على تعيين السفراء، ينبغي أن يضمن ترشيح المزيد من السفيرات. بصفته برلمانياً رجلاً، ناضل أيضاً من أجل القوانين والسياسات لتحقيق المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) مشيراً إلى "أنها معركة الرجال والنساء".

واعتمد الاقتراح بالتزكية.

وعقدت الجلسة الثانية في 26 تشرين الأول/أكتوبر وركزت على إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وشارك عبر الإنترنت السفير طارق البناي، الممثل الدائم لدولة الكويت لدى الأمم المتحدة في نيويورك، بصفته الرئيس المشارك لعملية إصلاح لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة غير الرسمية. إن عملية التمثيل العادل وزيادة عضوية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة هي فريق تفاوض حكومي دولي غير رسمي يتمثل دوره في طرح أفكار جديدة والسماح بإجراء نقاش حر. كانت الحاجة إلى الإصلاح واضحة، لا سيما في ضوء قمة المستقبل في العام 2024. لم يكن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ممثلاً لأعضاء الأمم المتحدة.

وإن السيدة أ. نوفوسيلوف، الخبيرة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، التي انضمت إلى الاجتماع عبر الإنترنت، قدمت نظرة ثاقبة كباحثة في إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وأشارت إلى أن مجلس الأمن التابع للأمم

المتحدة يفتقر إلى الشرعية في المقام الأول لأن عدداً حاسماً من القرارات لم يتم تنفيذها وليس على أساس التمثيل. تم تصميم مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ليكون هيئة لاتخاذ القرار السريع، وفي رأيها، سيكون مجلس الأمن الدولي الموسّع أكثر انقساماً من مجلس الأمن الحالي. وستكون زيادة الشفافية في عمل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مفيدة لشرعيته.

وفي النقاش، تحدث ممثلو دولة قطر واليابان ومملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة وفيتنام والصين والجمهورية الإسلامية الإيرانية وتشيلي وجنوب إفريقيا ودولة بوليفيا المتعددة القوميات والهند وجمهورية مصر العربية وأوكرانيا.

وورد اتفاق بالإجماع على أن إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أمر عاجل. ورئي أن الفجوة بين توقعات الأمم المتحدة وواقعها كبيرة جداً، وتؤدي إلى معارضة الشباب ويأسهم.

ورداً على سؤال، اقترح السيد طارق البناي، السفير والممثل الدائم لدولة الكويت لدى الأمم المتحدة، أن البرلمانات يمكن أن تدعم عملية الإصلاح بتوجيه انتباه حكوماتها إلى عملية الإصلاح، وببقائها مشاركة في البرلمانات التي تحتاج إلى التصديق على أي تغييرات. وعمل الرئيسان المشاركان لهذه العملية كميسرين وحددا بعض الخطوات لزيادة كفاءة مجلس الأمن وفعاليته. ومع ذلك، فإن كل تغيير في أساليب عمل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يتطلب قبولاً من أعضاء 15 الحاليين. وأخيراً، دعا الاتحاد البرلماني الدولي إلى تقديم رؤيته لإصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وفي كلمتها الختامية، قالت السيدة أ. نوفوسيلوف، الخبيرة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، إنه سيكون من الأهمية بمكان ضمان تنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. لم يكن دور مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة هو أن يكون الجهاز الأكثر ديمقراطية في الأمم المتحدة – وهذا هو دور الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولكن يجب أن يكون مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة فعالاً وكفؤاً. ودافعت عن حق النقض بوصفه أداة أمنية لأنه يتطلب حلاً وسطاً وتوافقاً في الآراء.

وشكر الرئيس الخبيرين على وقتهما ورؤيتهما الثاقبة. وفي الختام، أبلغ بأن أوكرانيا قدمت اقتراحاً بشأن الاقتراح المقبل للجنة بشأن هذا الموضوع الذي سينظر المكتب في اعتماده في الاجتماع المقبل للجنة الدائمة في جنيف في آذار/مارس 2024.

وقبل انتخابات المكتب، كرر الرئيس القواعد المتعلقة بجميع أعضاء المكتب، مشيراً إلى أنه بعد تغيبه مرتين من دون معلومات مسبقة و/أو استبداله بشخص آخر في الوفد نفسه، تنتهي مدة عضوية عضو المكتب. وفي حالة أعضاء من أرمينيا والبرازيل وجمهورية مولدوفا، قررت اللجنة إنهاء عضويتهم في الجمعية العامة الحالية.

وبما أنها الجلسة الأخيرة التي يترأسها السيد أ. غريفروي (بلجيكا)، جرى شكره على كل ما قام به من عمل شاق.

وقف الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان في غزة

نتائج التصويت بنداء الأسماء بناءً على طلب وفود الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ودولة الكويت باسم المجموعة العربية، وإندونيسيا، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وجنوب إفريقيا باسم المجموعة الإفريقية لإدراج بند طارئ

النتائج

الأصوات الإيجابية ..... 607 مجموع الأصوات الإيجابية والسلبية .. 1046

الأصوات السلبية ..... 439 أغلبية الثلثين 697

الامتناع عن التصويت 219

البلد	نعم	كلا	امتناع
ألبانيا	غياب		
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	16		
أندورا	غياب		
أنغولا	15		
الأرجنتين			14
أرمينيا	غياب		
أستراليا		14	
النمسا		12	
أذربيجان	13		
جزر البهاما	غياب		
مملكة البحرين	11		
بنغلاديش	غياب		
بيلاروسيا	12		
بلجيكا		13	
بنين	غياب		
دولة بوليفيا المتعددة القوميات	8	5	
بوتسوانا	11		
البرازيل	غياب		
بلغاريا		12	
بوركينا فاسو	غياب		
بوروندي	غياب		
كابو فيردي	غياب		
كمبوديا			13
الكاميرون			14
كندا		15	
تشاد	11		

البلد	نعم	كلا	امتناع
الغابون	11		
غامبيا	11		
جورجيا	غياب		
ألمانيا		19	
غانا	15		
اليونان		10	
غينيا	غياب		
غينيا-بيساو	11		
غيانا	10		
الهجر		12	
أيسلندا		10	
الهند			23
إندونيسيا	22		
الجمهورية الإسلامية الإيرانية	19		
جمهورية العراق	16		
أيرلندا		12	
إيطاليا		17	
اليابان			20
كينيا	غياب		
دولة الكويت	11		
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	غياب		
لاتفيا		10	
ليسوتو	غياب		
دولة ليبيا	12		
ليختنشتاين		10	
ليتوانيا		8	

البلد	نعم	كلا	امتناع
دولة فلسطين	12		
البيرو			10
بولندا		10	
البرتغال		13	
دولة قطر	9		
جمهورية كوريا			17
رومانيا		10	
روسيا الاتحادية	20		
رواندا	غياب		
ساو تومي وبرينسيب			10
المملكة العربية السعودية	15		
السنغال	13		
صربيا	6		6
سيشيل	10		
سيراليون	8		
سلوفينيا		11	
جمهورية الصومال الفدرالية	13		
جنوب إفريقيا	17		
جنوب السودان	غياب		
إسبانيا		16	
سريلانكا	غياب		
سورينام	10		
السويد		13	
سويسرا		12	
الجمهورية العربية السورية	14		
تايلاند			18

البلد	نعم	كلا	امتناع.	البلد	نعم	كلا	امتناع.	البلد	نعم	كلا	امتناع.
تشيلي	3	10		ملاوي	غياب			تيمور-ليشتي	غياب		
الصين	23			ماليزيا	15			تونغا	غياب		
ساحل العاج	غياب			جزر المالديف	10			تركيا	19		
كرواتيا	غياب			مالي	غياب			توفالو	غياب		
كوبا	13			مالطا		8		أوغندا			16
جمهورية التشيك		13		موريشيوس	غياب			أوكرانيا		16	
جمهورية الكونغو الديمقراطية	19			المكسيك			20	دولة الإمارات العربية المتحدة	12		
الدنمارك		12		موناكو		10					
جمهورية جيبوتي	غياب			المملكة المغربية	15			المملكة المتحدة		18	
جمهورية الدومينيكان	غياب			موزمبيق	غياب			جمهورية تنزانيا الاتحادية	غياب		
جمهورية مصر العربية	20			ناميبيا	11						
غينيا الاستوائية	11			النيبال	غياب			الأوروغواي			11
إستونيا		11		هولندا		13		أوزبكستان	غياب		
إثيوبيا			18	نيجيريا		22		فيتنام	10		9
فيجي	غياب			النرويج		12		الجمهورية اليمنية	13		
فنلندا		12		سلطنة عمان	11			زامبيا	غياب		
فرنسا		18		باكستان	20			زيمبابوي	غياب		

ملاحظة: لا تشمل هذه القائمة الوفود الحاضرة في الدورة والتي لم يكن يحق لها التصويت عملاً بأحكام المادة 5، الفقرتين 2 و3 من النظام الأساسي. لا ترد في هذه القائمة البرلمانات المشاركة في الاتحاد البرلماني الدولي بصفة مراقب لا يحق له التصويت، وفقاً لقرار الدورة الـ209 للمجلس الحاكم في نوسا دوا.

نحو أساس مشترك لتحقيق السلام

نتائج التصويت بنداء الأسماء بناءً على طلب وفود كندا، باسم وفود الأرجنتين، والنمسا، وكرواتيا، وفنلندا، وفرنسا، وأيرلندا، وإيطاليا، وهولندا، والسويد، والمملكة المتحدة لإدراج بند طارئ

النتائج

الأصوات الإيجابية ..... 507 مجموع الأصوات الإيجابية والسلبية .. 959

الأصوات السلبية ..... 452 أغلبية الثلثين 639

الامتناع عن التصويت 306

البلد	نعم	كلا	امتناع
ألبانيا		غياب	
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية		16	
أندورا		غياب	
أنغولا		15	
الأرجنتين	14		
أرمينيا		غياب	
أستراليا	14		
النمسا	12		
أذربيجان			13
جزر البهاما		غياب	
مملكة البحرين		11	
بنغلاديش		غياب	
بيلاروسيا		12	
بلجيكا	13		
بنين		غياب	
دولة بوليفيا المتعددة القوميات	5		8
بوتسوانا		11	
البرازيل		غياب	
بلغاريا	12		
بوركينا فاسو		غياب	
بوروندي		غياب	
كابو فيردي		غياب	
كمبوديا			13
الكاميرون			14
كندا	15		
تشاد		11	
تشيلي	10	3	
الصين			8
الغابون	11		
غامبيا		11	
جورجيا		غياب	
ألمانيا	19		
غانا			15
اليونان	10		
غينيا		غياب	
غينيا-بيساو			11
غيانا			10
الهجر	12		
أيسلندا	10		
الهند			23
إندونيسيا		22	
الجمهورية الإسلامية الإيرانية		19	
جمهورية العراق		16	
أيرلندا	12		
إيطاليا	17		
اليابان			20
كينيا		غياب	
دولة الكويت		11	
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية		غياب	
لاتفيا	10		
ليسوتو		غياب	
دولة ليبيا		12	
ليختنشتاين	10		
ليتوانيا	8		
ملاوي		غياب	
ماليزيا		15	
دولة فلسطين		12	
البيرو			10
بولندا	10		
البرتغال	13		
دولة قطر		9	
جمهورية كوريا	17		
رومانيا	10		
روسيا الاتحادية		20	
رواندا		غياب	
ساو تومي وبرينسيب			10
المملكة العربية السعودية		15	
السنغال		13	
صربيا			12
سيشيل	5		5
سيراليون		8	
سلوفينيا	11		
جمهورية الصومال الفدرالية		13	
جنوب إفريقيا		17	
جنوب السودان		غياب	
إسبانيا	16		
سريلانكا		غياب	
سورينام	5		5
السويد	13		
سويسرا	12		
الجمهورية العربية السورية		14	
تايلاند			18
تيمور-ليشتي		غياب	
تونغا		غياب	

البلد	نعم	كلا	امتناع	البلد	نعم	كلا	امتناع	البلد	نعم	كلا	امتناع
ساحل العاج	غياب			جزر المالديف		10		تركيا		19	
كرواتيا	غياب			مالي	غياب			توفالو	غياب		
كوبا			13	مالطا	8			أوغندا			16
جمهورية التشيك	13			موريشيوس	غياب			أوكرانيا	16		
جمهورية الكونغو الديمقراطية			19	المكسيك			20	دولة الإمارات العربية المتحدة		12	
الدنمارك	12			موناكو	10						
جمهورية جيبوتي	غياب			المملكة المغربية		15		المملكة المتحدة	18		
جمهورية الدومينيكان	غياب			موزمبيق	غياب			جمهورية تنزانيا الاتحادية	غياب		
جمهورية مصر العربية		20		ناميبيا		11					
غينيا الاستوائية			11	النيبال	غياب			الأوروغواي	11		
إستونيا	11			هولندا	13			أوزبكستان	غياب		
إثيوبيا			18	نيجيريا	22			فيتنام	5		14
فيجي	غياب			النرويج	12			الجمهورية اليمنية		13	
فنلندا	12			سلطنة عمان		11		زامبيا	غياب		
فرنسا	18			باكستان		20		زيمبابوي	غياب		

ملاحظة: لا تشمل هذه القائمة الوفود الحاضرة في الدورة والتي لم يكن يحق لها التصويت عملاً بأحكام المادة 5، الفقرتين 2 و3 من النظام الأساسي. لا ترد في هذه القائمة البرلمانات المشاركة في الاتحاد البرلماني الدولي بصفة مراقب لا يحق له التصويت، وفقاً لقرار الدورة الـ209 للمجلس الحاكم في نوسا دوا.

موازنة الاتحاد البرلماني الدولي للعام 2024

وافق عليها المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ212

(لواندا، 24 تشرين الأول/ أكتوبر 2023)

	موازنة العام 2023	موازنة العام 2024		
		الموازنة العادية	مصادر أخرى	جميع المبالغ
المساهمات المقدرة	11,248,400	11,585,700		**11,585,700**
صندوق رأس المال العامل (IPSAS)	230,000	230,000		**230,000**
صندوق رأس المال العامل (نقدي)	382,400	498,400		**498,400**
الاقتطاع الإلزامي للموظفين	1,158,500	1,159,400		**1,159,400**
الفائدة	100,000	100,000		**100,000**
تكاليف دعم البرنامج	0	305,000	(305,000)	**0**
إيرادات أخرى	16,000	16,000		**16,000**
المساهمات الطوعية	5,386,800		4,116,900	**4,116,900**
إجمالي الإيرادات	**18,522,100**	**13,896,500**	**3,811,900**	**17,708,400**
1. بناء برلمانات فعالة ومتمكنة	4,806,900	2,206,800	1,541,200	**3,748,000**
2. تعزيز البرلمانات الشاملة والتمثيلية	1,116,100	675,300	665,100	**1,340,400**
3. دعم البرلمانات التي تتسم بالصمود والابتكار	1,044,900	361,800	462,800	**824,600**
4. تحفيز العمل البرلماني الجماعي	8,209,700	6,843,200	1,399,200	**8,242,400**
5. تعزيز المحاسبة في الاتحاد البرلماني الدولي	3,635,900	3,704,800	48,600	**3,753,400**
رسوم أخرى	107,600	104,600		**104,600**
التصفيات	*(399,000)*		(305,000)	**(305,000)**
إجمالي المصاريف	**18,522,100**	**13,896,500**	**3,811,900**	**17,708,400**

الموازنة الرأسمالية المعتمدة للعام 2024

البند	2024
1. استبدال أجهزة الكمبيوتر	35,000
2. الأثاث	15,000
3. تطوير الموقع الإلكتروني	100,000
مجموع النفقات الرأسمالية	**150,000**

البرنامج والموازنة المعتمدين للعام 2024

جدول المساهمات للعام 2024 على أساس جدول الأمم المتحدة للتقييم

وافق عليها المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ212

(لواندا، 24 تشرين الأول/ أكتوبر 2022)

اسم البلد	الأمم المتحدة 2022 – 2024	المقياس الموافق عليه للعام 2024	
	بالمئة	بالمئة	فرنك سويسري
أفغانستان	0.006%	0.110%	12,700
ألبانيا	0.008%	0.110%	12,700
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	0.109%	0.240%	27,800
أندورا	0.005%	0.110%	12,700
أنغولا	0.010%	0.110%	12,700
الأرجنتين	0.719%	0.940%	108,800
أرمينيا	0.007%	0.110%	12,700
أستراليا	2.111%	2.470%	285,800
النمسا	0.679%	0.890%	103,000
أذربيجان	0.030%	0.140%	16,200
مملكة البحرين	0.054%	0.170%	19,700
بنغلادش	0.010%	0.110%	12,700
بيلاروسيا	0.041%	0.150%	17,400
بلجيكا	0.828%	1.060%	122,700
بنين	0.005%	0.110%	12,700
بوتان	0.001%	0.100%	11,600
دولة بوليفيا المتعددة القوميات	0.019%	0.120%	13,900
البوسنة والهرسك	0.012%	0.120%	13,900
بوتسوانا	0.015%	0.120%	13,900
البرازيل	2.013%	2.370%	274,200
بلغاريا	0.056%	0.170%	19,700
بوركينا فاسو	0.004%	0.100%	11,600
بوروندي	0.001%	0.100%	11,600
كابو فيردي	0.001%	0.100%	11,600
كمبوديا	0.007%	0.110%	12,700
الكاميرون	0.013%	0.120%	13,900
كندا	2.628%	3.030%	350,600
جمهورية إفريقيا الوسطى	0.001%	0.100%	11,600
تشاد	0.003%	0.100%	11,600

اسم البلد	الأمم المتحدة 2022 – 2024	المقياس الموافق عليه للعام 2024	
	بالمئة	بالمئة	فرنك سويسري
تشيلي	0.420%	0.600%	69,400
الصين	15.254%	11.750%	1,359,600
كولومبيا	0.246%	0.400%	46,300
جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية	0.001%	0.100%	11,600
الكونغو	0.005%	0.110%	12,700
كوستاريكا	0.069%	0.190%	22,000
ساحل العاج	0.022%	0.130%	15,000
كرواتيا	0.091%	0.220%	25,500
كوبا	0.095%	0.220%	25,500
قبرص	0.036%	0.150%	17,400
جمهورية التشيك	0.340%	0.510%	59,000
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية	0.005%	0.110%	12,700
جمهورية الكونغو الديموقراطية	0.010%	0.110%	12,700
الدنمارك	0.553%	0.750%	86,800
جمهورية جيبوتي	0.001%	0.100%	11,600
جمهورية الدومنيكان	0.067%	0.190%	22,000
الإكوادور	0.077%	0.200%	23,100
جمهورية مصر العربية	0.139%	0.270%	31,200
السلفادور	0.013%	0.120%	13,900
غينيا الاستوائية	0.012%	0.120%	13,900
إستونيا	0.044%	0.160%	18,500
إسواتيني	0.002%	0.100%	11,600
إثيوبيا	0.010%	0.110%	12,700
فيجي	0.004%	0.100%	11,600
فنلندا	0.417%	0.600%	69,400
فرنسا	4.318%	4.820%	557,700
الغابون	0.013%	0.120%	13,900
غامبيا	0.001%	0.100%	11,600
جورجيا	0.008%	0.110%	12,700
ألمانيا	6.111%	6.630%	767,200
غانا	0.024%	0.130%	15,000
اليونان	0.325%	0.490%	56,700
غواتيمالا	0.041%	0.150%	17,400

اسم البلد	الأمم المتحدة 2022 – 2024	المقياس الموافق عليه للعام 2024	
	بالمئة	بالمئة	فرنك سويسري
غينيا	0.003%	0.100%	11,600
غينيا-بيساو	0.001%	0.100%	11,600
غويانا	0.004%	0.100%	11,600
هايتي	0.006%	0.110%	12,700
المجر	0.228%	0.380%	44,000
أيسلندا	0.036%	0.150%	17,400
الهند	1.044%	1.300%	150,400
إندونيسيا	0.549%	0.750%	86,800
الجمهورية الإسلامية الإيرانية	0.371%	0.540%	62,500
جمهورية العراق	0.128%	0.260%	30,100
إيرلندا	0.439%	0.620%	71,700
إسرائيل	0.561%	0.760%	87,900
إيطاليا	3.189%	3.630%	420,000
اليابان	8.033%	8.490%	982,400
المملكة الأردنية الهاشمية	0.022%	0.130%	15,000
كازاخستان	0.133%	0.270%	31,200
كينيا	0.030%	0.140%	16,200
دولة الكويت	0.234%	0.390%	45,100
قيرغيزستان	0.002%	0.100%	11,600
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	0.007%	0.110%	12,700
لاتفيا	0.050%	0.160%	18,500
الجمهورية اللبنانية	0.036%	0.150%	17,400
ليسوتو	0.001%	0.100%	11,600
ليبيريا	0.001%	0.100%	11,600
دولة ليبيا	0.018%	0.120%	13,900
ليشتنشتاين	0.010%	0.110%	12,700
لتوانيا	0.077%	0.200%	23,100
لوكسمبورج	0.068%	0.190%	22,000
مدغشقر	0.004%	0.100%	11,600
ملاوي	0.002%	0.100%	11,600

اسم البلد	الأمم المتحدة 2022 – 2024	المقياس الموافق عليه للعام 2024	
	بالمئة	بالمئة	فرنك سويسري
ماليزيا	0.348%	0.520%	60,200
جزر المالديف	0.004%	0.100%	11,600
مالي	0.005%	0.110%	12,700
مالطا	0.019%	0.120%	13,900
جزر مارشال	0.001%	0.100%	11,600
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	0.002%	0.100%	11,600
موريشيوس	0.019%	0.120%	13,900
المكسيك	1.221%	1.500%	173,600
ولايات ميكرونيزيا الموحدة	0.001%	0.100%	11,600
موناكو	0.011%	0.110%	12,700
منغوليا	0.004%	0.100%	11,600
مونتينغرو	0.004%	0.100%	11,600
المملكة المغربية	0.055%	0.170%	19,700
موزمبيق	0.004%	0.100%	11,600
ميانمار	0.010%	0.110%	12,700
ناميبيا	0.009%	0.110%	12,700
نيبال	0.010%	0.110%	12,700
هولندا	1.377%	1.670%	193,200
نيوزيلندا	0.309%	0.470%	54,400
نيكاراجوا	0.005%	0.110%	12,700
النيجر	0.003%	0.100%	11,600
نيجيريا	0.182%	0.320%	37,000
مقدونيا الشمالية	0.007%	0.110%	12,700
النرويج	0.679%	0.890%	103,000
سلطنة عُمان	0.111%	0.240%	27,800
باكستان	0.114%	0.240%	27,800
بالاو	0.001%	0.100%	11,600
دولة فلسطين		0.100%	11,600
بنما	0.090%	0.210%	24,300
الباراغواي	0.026%	0.130%	15,000
البيرو	0.163%	0.300%	34,700
الفلبين	0.212%	0.360%	41,700

اسم البلد	الأمم المتحدة 2022 – 2024	المقياس الموافق عليه للعام 2024	
	بالمئة	بالمئة	فرنك سويسري
بولندا	0.837%	1.070%	123,800
البرتغال	0.353%	0.520%	60,200
دولة قطر	0.269%	0.430%	49,800
جمهورية كوريا	2.574%	2.970%	343,700
جمهورية مولدوفا	0.005%	0.110%	12,700
رومانيا	0.312%	0.480%	55,500
روسيا الاتحادية	1.866%	2.210%	255,700
رواندا	0.003%	0.100%	11,600
سانت لوسيا	0.002%	0.100%	11,600
سانت فنسنت وجزر غرينادين	0.001%	0.100%	11,600
ساموا	0.001%	0.100%	11,600
سان مارينو	0.002%	0.100%	11,600
ساو تومي وبرينسيبي	0.001%	0.100%	11,600
المملكة العربية السعودية	1.184%	1.460%	168,900
السنغال	0.007%	0.110%	12,700
صربيا	0.032%	0.140%	16,200
سيشيل	0.002%	0.100%	11,600
سيراليون	0.001%	0.100%	11,600
سنغافورة	0.504%	0.700%	81,000
سلوفاكيا	0.155%	0.290%	33,600
سلوفينيا	0.079%	0.200%	23,100
جمهورية الصومال الفيدرالية	0.001%	0.100%	11,600
جنوب إفريقيا	0.244%	0.400%	46,300
جنوب السودان	0.002%	0.100%	11,600
إسبانيا	2.134%	2.500%	289,300
سريلانكا	0.045%	0.160%	18,500
سورينام	0.003%	0.100%	11,600
السويد	0.871%	1.110%	128,400
سويسرا	1.134%	1.400%	162,000
الجمهورية العربية السورية	0.009%	0.110%	12,700
طاجيكستان	0.003%	0.100%	11,600

اسم البلد	الأمم المتحدة 2022 – 2024	المقياس الموافق عليه للعام 2024	
	بالمئة	بالمئة	فرنك سويسري
تايلاند	0.368%	0.540%	62,500
تيمور– ليشتي	0.001%	0.100%	11,600
توغو	0.002%	0.100%	11,600
تونغا	0.001%	0.100%	11,600
ترينيداد وتوباجو	0.037%	0.150%	17,400
الجمهورية التونسية	0.019%	0.120%	13,900
تركيا	0.845%	1.080%	125,000
تركمانستان	0.034%	0.140%	16,200
توفالو	0.001%	0.100%	11,600
أوغندا	0.010%	0.110%	12,700
أوكرانيا	0.056%	0.170%	19,700
دولة الإمارات العربية المتحدة	0.635%	0.840%	97,200
المملكة المتحدة	4.375%	4.870%	563,500
جمهورية تنزانيا المتحدة	0.010%	0.110%	12,700
الاوروغواي	0.092%	0.220%	25,500
أوزبكستان	0.027%	0.140%	16,200
فانواتو	0.001%	0.100%	11,600
جمهورية فنزويلا البوليفارية	0.175%	0.320%	37,000
فيتنام	0.093%	0.220%	25,500
الجمهورية اليمنية	0.008%	0.110%	12,700
زامبيا	0.008%	0.110%	12,700
زيمبابوي	0.007%	0.110%	12,700

عضو منتسب	الأمم المتحدة 2022 – 2024	المقياس الموافق عليه للعام 2024	
	بالمئة	بالمئة	فرنك سويسري
برلمان دول الأنديز		0.020%	2,300
البرلمان العربي		0.020%	2,300
برلمان أمريكا الوسطى		0.020%	2,300
الجمعية التشريعية لشرق إفريقيا		0.020%	2,300
البرلمان الأوروبي		0.060%	6,900
الجمعية البرلمانية للدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة		0.020%	2,300
اللجنة البرلمانية الدولية للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا		0.020%	2,300
برلمان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي		0.020%	2,300
البرلمان الإفريقي		0.020%	2,300
برلمان المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا		0.020%	2,300
برلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا		0.020%	2,300
الجمعية البرلمانية للتعاون الاقتصادي للبحر الأسود		0.020%	2,300
الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا		0.040%	4,600
الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية		0.020%	2,300
المجموع		**100%**	**11,585,700**

اختصاصات لجنة الرقابة والأخلاقيات

وافق عليها المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ212

(لواندا، 25 تشرين الأول/أكتوبر 2023)

لمحة عامة

أقر المجلس الحاكم في دورته الـ207 في أيار/مايو 2021 توصيات اللجنة التنفيذية بإنشاء فريق عامل معني بالشفافية والمساءلة والانفتاح.

وأعدت خارطة طريق لتوجيه الفريق العامل ويجري تنفيذ توصياته.

وتمثلت إحدى أولويات خارطة الطريق هذه في إنشاء مجلس رقابة مستقل يغطي مسائل الأخلاقيات والمالية ومنع الغش والامتثال الإجرائي وغيرها من المسائل، بما في ذلك الإشراف على مدونة قواعد السلوك لمسؤولي الحوكمة في الاتحاد البرلماني الدولي، ويقوم الفريق العامل المعني بالشفافية والمساءلة والانفتاح بإعدادها أيضاً.

وعلاوة على ذلك، أيد المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ210 توصية مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية) بوضع *سياسة لمنع التحرش ومكافحته، بما في ذلك التحرش الجنسي، في الجمعيات العامة وغيرها من فعاليات الاتحاد البرلماني الدولي*. وتتطلب هذه السياسة أيضاً إنشاء مجلس استعراض مستقل. ولذلك يقترح إنشاء لجنة واحدة للرقابة والأخلاقيات لكلا الغرضين، فضلاً عن معالجة أي مسائل أخلاقية أخرى قد تنشأ. ولذلك يقترح الفريق العامل إنشاء لجنة للرقابة والأخلاقيات تابعة للاتحاد البرلماني الدولي تكون لها الاختصاصات التالية.

الأهداف

تقوم لجنة الرقابة والأخلاقيات بما يلي:

- العمل كهيئة مستقلة؛
- ضمان الامتثال *لمدونة قواعد السلوك لمسؤولي الحوكمة في الاتحاد البرلماني الدولي*؛
- استعراض الشكاوى المقدمة بموجب السياسة *لمنع التحرش ومكافحته، بما في ذلك التحرش الجنسي، في الجمعيات العامة وغيرها من فعاليات الاتحاد البرلماني الدولي*؛
- استعراض تقارير التحقيق في أي سلوك محظور يقوم به مسؤولو الحوكمة في الاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الانتهاكات الأخلاقية وسوء السلوك والغش والتحرش؛

- البت في الإجراءات التأديبية وفقاً لمدونة قواعد سلوك مسؤولي الحوكمة في الاتحاد البرلماني الدولي، *والسياسة لمنع التحرش ومكافحته، بما في ذلك التحرش الجنسي، في الجمعيات العامة وغيرها من فعاليات الاتحاد البرلماني الدولي*؛
- الإشراف على عملية تنفيذ الإجراءات التأديبية المتخذة وتقييمها.

التشكيل:

تتألف لجنة الرقابة والأخلاقيات مما يلي:

- نائب رئيس اللجنة التنفيذية (القاعدة 5، الفقرة 2 من قواعد اللجنة التنفيذية)
- رئيس لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين
- رئيسة مكتب النساء البرلمانيات
- رئيس اللجنة الفرعية للتمويل
- رئيس مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية).

ترتيبات العمل

تجتمع لجنة الرقابة بناء على طلب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي أو الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي عند الاقتضاء. وتعقد جلساتها في جلسة مغلقة.

الرئيس

تنتخب اللجنة رئيساً من بين أعضائها يتولى رئاسة مداولاتها. وتكون مدة ولاية الرئيس سنتين قابلة للتجديد مرة واحدة.

الإبلاغ

تقدم اللجنة تقريراً عن مجمل أعمالها إلى المجلس الحاكم.

القرارات

تتخذ اللجنة قراراتها بأغلبية الأصوات.

تقرير منتدى النساء البرلمانيات

أحاط به علماً المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ212

(لواندا، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023)

1.عقدت الدورة الـ36 لمنتدى النساء البرلمانيات في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وضمت 196 مشاركاً، من بينهم 131 برلمانياً (102 امرأة، و29 رجلاً) من 61 بلداً، وممثلين عن منظمات دولية مختلفة.

انتخاب الرئيس وإلقاء الكلمات الترحيبية

2. افتتحت الدورة السيد س. لوبيز كاسترو (المكسيك)، رئيسة مكتب النساء البرلمانيات. انتخب المنتدى السيدة ف. مالاكياس، عضو الجمعية الوطنية في أنغولا، لرئاسة الدورة الـ36. ورحبت السيدة كارولينا سيركويرا، رئيسة الجمعية الوطنية في أنغولا ورئيسة الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي، ومعالي السيد دوارتي باتشيكو، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي بالمشاركين في المنتدى وفي الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي.

المبادرات المتخذة لتعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)

3. لخصت السيدة س. لوبيز كاسترو (المكسيك) أعمال الدورة الـ49 لمكتب النساء البرلمانيات، التي عقدت في المنامة في آذار/مارس 2023، وأعمال دورته الـ50 التي عقدت قبيل اجتماع المنتدى مباشرة. كما لخصت عمل اجتماع المكتب على الإنترنت الذي انعقد في آب/أغسطس 2023 بشأن إدخال تعديلات على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده لتعزيز الأحكام المتعلقة بالمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية).

4. أطلع معالي الدكتور علي راشد النعيمي (دولة الإمارات العربية المتحدة)، رئيس مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)، = المشاركين على التوازن بين الرجال والنساء (الجندري) في الوفود المشاركة في الجمعية العامة الـ147. وأعلن أيضاً أن السياسة الجديدة للاتحاد البرلماني الدولي لمنع التحرش *ومكافحته*، بما في ذلك التحرش الجنسي، في الجمعيات العامة وغيرها من فعاليات الاتحاد البرلماني الدولي، التي تعمل عليها المجموعة منذ عدة سنوات، ستعرض على المجلس الحاكم للموافقة عليها في الجمعية العامة الحالية. وبهذه السياسة الطموحة، التي تشمل التدابير الوقائية، وإجراءات الإبلاغ السرية، والجزاءات التأديبية، والرصد المنتظم، سيكون الاتحاد البرلماني الدولي نموذجاً لبيئة عمل شاملة للجميع ومحترمة وآمنة.

5. أُبلغ المشاركون بأنشطة الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة والمقبلة بشأن مسألة المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية). وقدمت السيدة س. لوبيز كاسترو (المكسيك) تقريراً عن المائدة المستديرة بعنوان *البرلمانات وحقوق المرأة: تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، إعمالاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان للجميع*، التي نظمت في حزيران/يونيو 2023 في جنيف بالشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وقدمت السيدة ز. هلال، أمينة سر المنتدى، الطبعة الجديدة من دليل البرلمانيين بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الاختياري.

المساهمات في أعمال الجمعية العامة الـ147 من منظور جندري

6. للمساهمة في أعمال الجمعية العامة، درس المشاركون، من منظور جندري، مشروع القرار المعروض على اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان بعنوان *الاتجار بالأيتام: دور البرلمانات في الحد من الأضرار*. افتتحت المناقشة بعرض قدمته السيدة ل. رينولدز (أستراليا)، المقررة المشاركة للقرار، وعرض قدمته السيدة س. كيلادزه، نائب رئيس لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل. استمرت المناقشة في جلسة عامة ترأستها سعادة السيدة هالة رمزي فايز (مملكة البحرين)، والسيدة ف. ريوتون (فرنسا) كمقررة.

7. سلطت النقاشات الضوء على الحاجة إلى قوانين صارمة لمكافحة الاتجار بالأطفال في دور الأيتام، وكذلك إلى خدمات الشرطة والعدالة والهجرة المدربة تدريباً جيداً على هذه المسائل والمجهزة للتدخل. ويتطلب الاتجار بالأيتام أيضاً تعاوناً دولياً. يجب مساءلة وكالات السياحة والمنصات عبر الإنترنت وحماية الأطفال من خلال احترام حقوقهم وتطبيق نهج يراعي المنظور الجندري. وركز النقاش أيضاً على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للاتجار وجوانبه المتصلة بالجندر. وغالباً ما يكون الفقر ووقف الدراسة، فضلاً عن التمييز القائم على الجندر والعنف ضد النساء والفتيات، والافتقار إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والتعليم، من جذور حالات الحمل المبكر أو غير المرغوب فيه، مما يزيد بدوره من خطر الاتجار بالأيتام.

8. أدت المناقشة إلى صياغة تعديلين لمشروع قرار اللجنة الدائمة، وأيدت عدة تعديلات اقترحتها الوفود الوطنية. وأدرجت التعديلات المقترحة في نص مشروع القرار، مما عزز المنظور الجندري.

حلقة نقاش: *النساء في السياسة: البقاء أو الرحيل؟*

9. في حلقة النقاش هذه، درست المشاركات التحديات التي تواجهها النساء عند تولي منصب صنع القرار السياسي وعند ممارسة مهنة سياسية طويلة.

10. افتتح النقاش بعروض قدمتها السيدة م. ريمبل غارنر، عضو البرلمان الكندي وعضو مكتب النساء البرلمانيات للاتحاد البرلماني الدولي؛ والسيدة س. م. موما، عضو مجلس الشيوخ في برلمان كينيا؛ والسيدة س. لوبيز كاسترو، عضو برلمان المكسيك ورئيسة مكتب النساء البرلمانيات للاتحاد البرلماني الدولي؛ والسيدة ك. ماك آرثر، ممثلة مؤسسة أبوليتيكال.

11. شدد المشاركون على أنه عندما تدخل المرأة السياسة، التي لا يزال الرجال يهيمنون عليها إلى حد كبير، فإنها لا تزال تواجه عقبات وقوالب نمطية سلبية. وفي المجال السياسي، غالباً ما تكون التوقعات لدى النساء أعلى منها لدى الرجال. كما أن النساء يتعرضن لخطر الانخراط في السياسة لمسألة الشكل فحسب وإنزالهن إلى دور المقتنيات، من دون القدرة على القيام بدور نشط في صنع القرار السياسي. كما أنهن ضحايا للتمييز الجنسي والعنف القائم على الجندر، سواء أعبر الإنترنت أو خارجها، ولا سيما العنف النفسي المنتشر على نطاق واسع. يمكن أن يؤثر ذلك على صحتهن العقلية. ودعت المشاركات المرأة وقدرتها على التكيف إلى شغل الحيّز السياسي والمثابرة وعدم التزام الصمت والعزلة في وجه التخويف والعقبات الأخرى التي تواجهها. يجب عكس العار حتى يشعر أولئك الذين يسعون إلى إسكات النساء في السياسة بعدم الارتياح ويعاقبون. ويجب على البرلمانات أن تكفل احترام بيئة عملها ومراعاتها للاعتبارات الجندرية، وذلك باعتماد سياسات لمنع التحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي. وتتيح شبكات النساء البرلمانيات في البرلمانات للمرأة الحصول على الدعم ومكافحة هذه العقبات بصورة جماعية. أخيراً، يجب على جميع القيادات النسائية أن تأخذ الوقت الكافي للاحتفال بانتصاراتها وبالتالي تجد القوة للمثابرة وإعطاء معنى إيجابي قوي لالتزامها السياسي.

انتخابات مكتب النساء البرلمانيات

12. انتخب المنتدى سعادة السيدة ميساء صالح (الجمهورية العربية السورية) لملء المنصب الشاغر في المجموعة العربية؛ والسيدة ت. فاردانيان (أرمينيا)، والسيدة س. س. خاساييفا (أذربيجان) لملء المنصبين الشاغرين في مجموعة أوراسيا؛ والسيدة م. ل. كارنيرو (البرازيل) لملء المقعد المنصب في مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

مكتب النساء البرلمانيات

13. عقد المكتب اجتماعات يومي 23 و27 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وخصص اجتماع 23 تشرين الأول/أكتوبر لنقاشات المنتدى، وقام اجتماع 27 تشرين الأول/أكتوبر بتقييم نتائج الجمعية العامة الـ147 من منظور جندري، وتناول أعمالها المقبلة.

14. تابع المكتب نقاشاته مع اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان للبرلمانيين لتحديد أفضل السبل لدعم البرلمانيات ضحايا العنف القائم على الجندر، واللواتي انتهكت حقوقهن. وبعد أن عمل المكتب لمدة عامين بشأن هذه المسألة، أعرب عن رغبته في التعجيل بوضع إجراء يتلاءم مع احتياجات البرلمانيات ضحايا العنف القائم على الجندر، أو الجنسي.

تقرير منتدى البرلمانيين الشباب

أحاط به علماً المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ212

(لواندا، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023)

انعقد منتدى البرلمانيين الشباب في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وضم ما يقرب من 100 مشارك، من بينهم 86 برلمانياً (35 شابة و51 شاباً) من 57 بلداً، فضلاً عن ممثلين عن منظمات. وبموجب قواعده، بسبب غياب رئيس مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب، السيد د. كاردين (المملكة المتحدة)، ترأست الاجتماع أصغر عضوة في مجلس الإدارة الحالي، السيدة إ. ت. موتيكا (ناميبيا).

وفي كلمته الافتتاحية، كرر رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، معالي السيد دوارتي باتشيكو، تأكيد دعمه القوي لعمل منتدى البرلمانيين الشباب. وشجع البرلمانيين الشباب على البقاء صامدين في قيادة مصائرهم. في تلك المرحلة، دعا أحد المندوبين إلى السلام في الشرق الأوسط والاستجابة الإنسانية لمعاناة الناس في غزة.

وشرع الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، السيد مارتن تشونغونغ، في تسليط الضوء على آخر تقرير للاتحاد البرلماني الدولي بعنوان *مشاركة الشباب في البرلمانات الوطنية: 2023* الذي أظهر أن مستويات مشاركة الشباب في البرلمان لا تزال منخفضة، وأنه يلزم اتخاذ مزيد من الإجراءات لإحراز تقدم بشأن أهداف التنمية المستدامة. تضمن التقرير بيانات عالمية عن مستويات تمثيل الشباب في البرلمانات، وتصنيفات البلدان، والعلاقة بين العمر والجندر، بالإضافة إلى الحلول التي روّج لها الاتحاد البرلماني الدولي *أنا أقول نعم للشباب في البرلمان!* لتعزيز مشاركة الشباب، مثل: الحصص، وتخفيض

أعمار الأهلية، والمؤتمرات الحزبية للشباب، وتدريب البرلمانيين الشباب، وتوجيه الطامحين، والدعوة. وقال إن الاتحاد البرلماني الدولي حريص على دعم البرلمانات التي تسعى إلى تمكين الشباب في بلدانهم.

وأطلع البرلمانيون الشباب المنتدى على التطورات الأخيرة في بلدانهم، مثل: الانتخابات الأخيرة، حيث تولى عدد أكبر من البرلمانيين الشباب مناصبهم (تايلاند)؛ وترقية البرلمانيين الشباب إلى مناصب قيادية في المؤتمرات الدولية، مثل في الدورة الـ28 لمؤتمر الأطراف المقبلة (COP28) (دولة الإمارات العربية المتحدة)؛ وتعزيز أنشطة التوعية العامة لبناء قدرات الشباب الطامحين (بوركينا فاسو). كوسيلة لإزالة بعض الحواجز التي يواجهها الشباب، اقترح بعض المندوبين أيضاً الحد من تمويل الحملات الانتخابية وعدد الولايات التي يمكن أن يحصل عليها السياسي.

ومن منظور الشباب في أعمال الجمعية العامة الـ147، درس المشاركون موضوع المناقشة العامة للجمعية العامة، *العمل البرلماني من أجل السلام والعدل والمؤسسات القوية (الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة)*، من منظور الشباب. وناقشوا الأدوار القيادية الرئيسية التي يجب أن يؤديها البرلمانيون الشباب في تعزيز الدبلوماسية البرلمانية من أجل السلام والتعلم المتبادل. وشددوا أيضاً على أهمية القضاء على التحرش بالمرأة. وقدم تقرير استعراضي للشباب عن مشروع القرار الذي نظرت فيه الجمعية العامة بشأن *الاتجار بالأيتام: دور البرلمانات في الحد من الأضرار*. دعا البرلمانات والبرلمانيين الشباب إلى اتخاذ تدابير أقوى لمكافحة الاتجار والتوعية.

وعقد المنتدى جلسة استماع مع المرشحين لرئاسة الاتحاد البرلماني الدولي. في جلسة الأسئلة والأجوبة التي تلت ذلك، كرر المرشحون التزامهم بحملة *أنا أقول نعم!*، وتعهدوا بضمان زيادة عدد البرلمانيين الشباب في الجمعيات العامة، والهياكل القيادية ذات الصلة في حالة انتخابهم.

ووافق المنتدى على ترشيح السيد س. إسماعيلوف (أذربيجان) لعضوية مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب الذي تركته المجموعة الجيوسياسية لأوراسيا شاغرة في آخر تجديد للمجلس عقد في آذار/مارس 2023 في المنامة. تحضيراً للجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي، المقرر عقدها في آذار/مارس 2024 في جنيف، عيّن المنتدى السيد و. (بيرو) لإعداد تقرير استعراضي للشباب عن القرار المقترح *مواجهة الآثار الاجتماعية والإنسانية لأنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل والذكاء الاصطناعي*، وسعادة السيدة سارة محمد فلكناز (دولة الإمارات العربية المتحدة)، لإعداد تقرير استعراضي للشباب عن القرار الاقتراح بشأن *الشراكات من أجل العمل المناخي: تعزيز الوصول إلى طاقة صديقة للبيئة بتكلفة ميسورة، وضمان الابتكار، والمسؤولية، والإنصاف*.

وفي معرض تقييم مشاركة الشباب في الجمعية العامة الـ147 في اجتماعهم في وقت سابق من ذلك اليوم، كرر مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب دعوته إلى تعديل النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده لخفض الحد الأدنى للسن ليصبح عضواً شاباً في البرلمان إلى 40 عاماً. واتفقوا على ضرورة أن يكونوا أكثر نشاطاً لحشد مزيد من مشاركة الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي. وقرر المجلس اتخاذ خطوات لإنشاء مركز للشباب في إطار مركز الاتحاد البرلماني الدولي للابتكار في البرلمان، ووافق على أهداف هذا المركز. وبدأوا نقاشاً حول المواضيع المحتملة للمؤتمر العالمي العاشر للبرلمانيين الشباب الذي سيعقد في العام 2024.

تقرير لجنة شؤون الشرق الأوسط

أحاط به علماً المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ212

(لواندا، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023)

منذ انعقاد الجمعية العامة الأخيرة، اجتمعت لجنة شؤون الشرق الأوسط أربع مرات، في 21 تموز/يوليو، و17 تشرين الأول/أكتوبر، و23 تشرين الأول/أكتوبر و26 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وحضرها ستة أعضاء على الأقل في كل جلسة. ووافقت اللجنة على أن أهمية دورها تكمن في تحديد إجراءات ملموسة لإقامة حوار بنّاء بين الكنيست الإسرائيلي والمجلس الوطني الفلسطيني، فضلاً عن اقتراح حلول لتحقيق التعايش السلمي. ووافقت اللجنة على دعوة البرلمانيين الإسرائيليين والفلسطينيين الشباب إلى اجتماعها المقبل للاستماع إلى أفكارهم المبتكرة في البحث عن حلول جديدة للسلام. ووافقت اللجنة على أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتجاوز مجرد معالجة أعراض المشكلة وأن يبدأ في إرساء الأسس لآلية للسلام تقوم على حل الدولتين.

وناقشت اللجنة في جلستها المعقودة في 21 تموز/يوليو 2023 العملية العسكرية في مخيم جنين للاجئين يومي 3 و4 تموز/يوليو 2023. وأوضحت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي أن العنف يتصاعد إلى مستويات خطيرة، وأن ما حدث في جنين سيكرر نفسه في مجالات أخرى إذا لم تكن مفاوضات السلام تلوح في الأفق. واستمعت اللجنة إلى إحاطة قدمتها السيدة ف. ألبانيز، المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967. وأشارت إلى أن الفلسطينيين في الضفة الغربية يعانون من التوسع المستمر في المستوطنات الإسرائيلية، وهدم المباني الفلسطينية، والعنف اليومي. والطريق إلى الأمام هو التطبيق الكلي للقانون الدولي القائم على

إعمال حق الفلسطينيين في تقرير المصير. وفي الأجل القصير، من الضروري ضمان حماية المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ولاحظ الأعضاء أن اليأس السياسي الذي يشعر به الشباب الفلسطيني يمكن أن يؤدي إلى تدهور الحالة. وهذا اليأس لن يساعد في إرساء السلام الإقليمي، وهذه المعرفة هي التي ينبغي أن توجه نهج اللجنة إزاء النزاع.

وفي الجلسة المعقودة في 21 تموز/يوليو 2023، استمع الأعضاء إلى إحاطة من ممثلي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) عن دور الوكالة وأثر الأحداث الأخيرة على تنفيذ ولايتها في تقديم المعونة إلى اللاجئين الفلسطينيين في المنطقة. وتوفر خدمات الأونروا إحساساً بالاستقرار داخل المجتمعات المحلية. غير أن ما قدمته الأونروا لا يمكن اعتباره أمراً مفروغاً منه بسبب حالتها المالية غير المستقرة وتدهور البيئة الأمنية، مما يعوق قدرتها على الوفاء بولايتها. وسيكون لتآكل خدمات الأونروا أثر كبير على دورها في تحقيق الاستقرار الإقليمي والسلام والأمن في المنطقة. واتفقت اللجنة، في جلستيها المعقودتين يومي 17 و23 تشرين الأول/أكتوبر 2023، على ما يلي: وفي ضوء الأزمة الإنسانية في غزة، من الضروري أن يشجع الأعضاء برلماناتهم وحكوماتهم على تقديم المزيد من المساعدة للأونروا وللصليب الأحمر الدولي والهلال الأحمر لضمان إيصال المعونة الإنسانية الأساسية إلى المحتاجين في غزة.

ووافقت اللجنة، في جلستيها المعقودتين في 21 تموز/يوليو و23 تشرين الأول/أكتوبر 2023، على أن الأحداث الأخيرة أكدت من جديد ضرورة تنظيم زيارة إلى المنطقة، وهو أمر أساسي لكي يرى الأعضاء بأنفسهم الحالة على أرض الواقع وكيف يمكن أن تساهم في السلام. وستكون الزيارة الإقليمية فرصة جيدة لتعزيز الحوار مع البرلمانيين من المنطقة.

وناقشت اللجنة في جلستها المعقودة في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2023 الوضع الإنساني في شرق دولة ليبيا في أعقاب الفيضانات التي حدثت في منتصف أيلول/سبتمبر 2023. وأوجزت ممثلة من دولة ليبيا التطورات في شرق دولة ليبيا في أعقاب الفيضانات الواسعة النطاق والخسائر المأساوية في الأرواح وسبل العيش للآلاف. وأدانت التدخل الأجنبي في الشؤون الليبية والدور الذي قام به المجتمع الدولي في منع الشعب الليبي من اتخاذ قراراته بنفسه. ويعترف الاتحاد البرلماني الدولي بمجلس النواب الليبي، خلافاً للأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، أوضح ممثلو الجمهورية اليمنية أن الحالة في بلدهم لا تزال مزرية. ويسعى الممثلون اليمنيون إلى إنشاء منتدى برلماني إقليمي لحشد الدعم للأزمة الإنسانية وتوزيع أفضل

للمساعدة الإنسانية، ولهذا الغرض، طلبوا من قيادة الاتحاد البرلماني الدولي أن تنقل رسالتهم إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وفي جلستها المعقودة في 17 أكتوبر 2023، تم إطلاع أعضاء اللجنة على الأزمة المستمرة في إسرائيل والأراضي الفلسطينية في أعقاب الأحداث التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 وبعده. وشنت حماس عملية استهدفت إسرائيل، أعقبتها عملية انتقامية إسرائيلية في قطاع غزة. واحتجزت حماس المئات كرهائن، وفرض حصار على مليوني شخص في غزة. وكان المدنيون من بين الضحايا من الجانبين. وفي غزة، أسفر الحصار عن حالة إنسانية كارثية، مع نقص حاد في المياه والغذاء والوقود. وأعرب الأعضاء عن قلقهم العميق إزاء الأزمة المستمرة، والحالة الإنسانية، والخسائر في الأرواح البشرية، والوضع الضعيف للنساء والأطفال. ووافقت اللجنة على أن الأولويات، في الأجل القصير، تتمثل في ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى غزة وإطلاق سراح الرهائن، وعلى المدى الطويل، إحياء عملية السلام بما يتماشى مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى حل الدولتين، ومن دون ذلك لا يمكن إحلال السلام في المنطقة. ووافقت اللجنة، في جلستيها المعقودتين يومي 17 و23 تشرين الأول/أكتوبر 2023، على أنه إذا اعتمدت الجمعية العامة اقتراحاً بشأن بند طارئ يركز على الأزمة في إسرائيل ودولة فلسطين، ينبغي على أعضاء اللجنة، بوصفهم الهيئة المتخصصة للاتحاد البرلماني الدولي المعنية بعملية السلام في الشرق الأوسط، المساهمة في عمل لجنة الصياغة من خلال الإعراب عن الآراء المتفق عليها في جلسات اللجنة.

ووافقت اللجنة في جلستها المعقودة في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2023 على أهمية تشجيع المجتمع البرلماني الدولي على تجاوز الخلافات والتوحد بشأن موضوع الأزمة، مما يدل على الالتزام بالتوصل إلى حلول سلمية لصالح البشر. وإذا تعذر التوصل إلى موقف مشترك، فسيكون ذلك بمثابة فشل للمجتمع الدولي لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين. ووافقت اللجنة في جلستها المعقودة في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2023 على أن الأولوية القصوى هي وقف إراقة الدماء. أحاطت اللجنة علماً بالبيان المشترك الصادر في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2023 عن وزراء خارجية المملكة الأردنية الهاشمية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، ودولة قطر، ودولة الكويت، وجمهورية مصر العربية، والمملكة المغربية. وأيدت اللجنة هذا البيان المشترك، الذي تضمن إدانة استهداف المدنيين وجميع انتهاكات القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، من جانب أي طرف، بما في ذلك استهداف الهياكل الأساسية والمرافق المدنية، وشددت على ضرورة الإفراج الفوري عن

الرهائن المدنيين وضمان معاملتهم معاملة آمنة وكريمة وإنسانية وفقاً للقانون الدولي. وأكد البيان كذلك على دور لجنة الصليب الأحمر الدولية.

واتفق الأعضاء في جلستهم المعقودة في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2023 على اقتراح مجموعة من التوصيات بشأن الأزمة، وهي:

1. وقف جميع أعمال العنف من جانب جميع الأطراف عن طريق الوقف الكامل لإطلاق النار؛
2. الرفع الفوري والدائم ومن دون عوائق لحصار المعونة الإنسانية المفروض على قطاع غزة؛
3. الإفراج الفوري عن جميع الرهائن؛
4. الاحترام غير المشروط والمطلق للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وقرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك على وجه الخصوص توفير الحماية الكاملة للمدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين الذين يجب ألا يكونوا أبداً هدفاً للعنف؛
5. استئناف المفاوضات بين الطرفين بهدف التوصل إلى حل الدولتين؛
6. زيارة إلى المنطقة في أقرب فرصة ممكنة يقوم بها وفد من أعضاء لجنة شؤون الشرق الأوسط للاتحاد البرلماني الدولي.

تقرير لجنة تعزيز احترام
القانون الدولي الإنساني
أحاط به علماً المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ212
(لواندا، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023)

اجتمعت لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

استعراض حالات الأزمات الإنسانية

استمعت اللجنة إلى معلومات مستكملة عن التطورات الأخيرة في ما يتعلق بحالات محددة من القانون الدولي الإنساني، وأزمات اللاجئين كانت ترصدها على مدى السنوات القليلة الماضية. وتشمل هذه التطورات الأخيرة في ما يتعلق باللاجئين أو السكان المشردين في/من أفغانستان وميانمار وأوكرانيا. وفي العام 2023، درست اللجنة بالإضافة إلى

ذلك حالة اللاجئين المتصلة بالأزمات في إثيوبيا وبوركينا فاسو وجمهورية السودان وناغورني كاراباخ، وركزت أيضاً على مسألة المشردين داخلياً. ونظراً للحالة الراهنة في المنطقة، استمعت اللجنة أيضاً إلى موجز عن الحالة الإنسانية في غزة وإسرائيل.

وبصفة عامة، لاحظ أعضاء اللجنة بقلق تضاعف حالات النزاع وازدياد عدد الرجال والنساء والفتيان والفتيات الذين يضطرون إلى الفرار هرباً من العنف والاضطهاد، ووصلوا إلى رقم قياسي يزيد عن 110 ملايين مشرد قسرياً بحلول أيار/مايو 2023، نتيجة الاضطهاد أو النزاع أو العنف أو انتهاكات حقوق الإنسان. وفي معظم البلدان التي استعرضتها اللجنة، كان معظم المشردين الفارين من النزاع من النساء والأطفال. ويحتاج هؤلاء السكان المشردون إلى رعاية خاصة، وكثيراً ما يعيشون في أوضاع عصيبة وصعبة. فالحصول على الغذاء والماء والرعاية الصحية والتعليم تنطوي على تحديات، وانعدام الأمن مرتفع، والاحتياجات الإنسانية هائلة في كثير من البلدان المستعرضة. وتزداد مخاطر المجاعة والموت ويلزم إيلاء اهتمام خاص لتقديم المساعدة وحماية الفئات الضعيفة من السكان. وتتعرض المرأة بوجه خاص لخطر العنف القائم على الجندر والاستغلال وعدم المساواة والممارسات الضارة؛ ويتعرض الأطفال لسوء التغذية والاتجار بهم وإساءة معاملتهم. كما أن الأقليات والجماعات التي تتعرض للتمييز والتي تتشرد قسراً تشهد ازدياداً في ضعفها.

ووجهت اللجنة الانتباه أيضاً إلى أثر الكوارث المتصلة بالمناخ أو الظروف الجوية القاسية التي لها تأثير غير متناسب على السكان المشردين. فعلى سبيل المثال، دمّر إعصار موكا، في ميانمار وبنغلاديش، المنازل والبنية التحتية، بما في ذلك مناطق المشردين داخلياً، ومناطق استضافة اللاجئين، مما أثر على 7.9 مليون شخص، بمن فيهم 93000 لاجئ من الروهينغا.

وأحاطت اللجنة علماً بوجود 62.5 مليون مشرد داخلياً في العام 2022. يعيش ما يقرب من نسبة 75٪ من النازحين في العالم في 10 بلدان فحسب: أفغانستان، وكولومبيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا، ونيجيريا، وجمهورية الصومال الفيدرالية، وجمهورية السودان، والجمهورية العربية السورية، وأوكرانيا، والجمهورية اليمنية. وتشمل أسباب التشرد الداخلي ما يلي: النزاع، والعنف، وتغير المناخ في حالات الكوارث، وانتهاكات حقوق الإنسان.

وتضم جمهورية الكونغو الديمقراطية وحدها أكثر من 5.5 ملايين من المشردين داخلياً على أراضيها، معظمهم من الأطفال. ونظراً للحجم الكبير، قررت اللجنة رصد الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في دوراتها المقبلة.

وسلطت اللجنة الضوء على التحديات التي تواجهها الوكالات والمنظمات الدولية في تقديم المساعدة والمعونة الإنسانية. وتماشياً مع القانون الدولي الإنساني، يجب على الأطراف في نزاع مسلح أن تسمح بوصول الإغاثة الإنسانية إلى المدنيين المحتاجين وأن تيسرها.

ووجهت اللجنة نداء خاصاً في ما يتعلق بالحالة في أفغانستان. وأصبحت جهود إنقاذ الأرواح من أولويات وكالات الدعم المشاركة في البلد. وشددت اللجنة على الحالة الخاصة للنساء والفتيات وأعربت عن قلقها إزاء القرار الذي اتخذته حركة طالبان مؤخراً باستبعاد النساء من العمل في المنظمات الوطنية والمنظمات غير الحكومية الدولية ومنظمات الأمم المتحدة، مما أثر تأثيراً كبيراً على إمكانية حصول النساء، والفتيات المحتاجات على عمل ذي مغزى.

وفي ما يتعلق بالحالات المتصلة بالنزاع، بما في ذلك الحالة الراهنة في غزة وإسرائيل، كرر أعضاء اللجنة تأكيد التزام الدول والأطراف الأخرى باحترام القانون الدولي الإنساني، وضمان احترامه في جميع الظروف. وهذا يعني، بعبارات ملموسة، ما يلي:

- يجب حماية جميع المدنيين من آثار العمليات العسكرية، من دون أي تمييز سلبي وفي جميع الحالات، وألا يكونوا هدفاً لهجوم أو يستخدمون كدروع بشرية أو يحتجزون كرهائن.
- يجب إبرام اتفاقات للسماح بالممرات الإنسانية أو بالمرور الآمن للمدنيين خارج مناطق النزاع المسلح أو العنف.
- تماشياً مع القانون الدولي الإنساني، يجب على الأطراف أن تسمح بوصول المعونة الإنسانية إلى المدنيين المحتاجين، وأن تيسّر مرور الإغاثة الإنسانية بسرعة ومن دون عوائق.
- يجب ألا تكون الأعيان المدنية هدفاً للهجمات؛ ويشمل ذلك الأهداف التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين، مثل المستشفيات والمدارس ومرافق المياه والبنية التحتية للكهرباء.
- يجب احترام وحماية الموظفين الطبيين، والوحدات الطبية المكلفة حصراً بالواجبات الطبية في جميع الظروف.

وأعربت اللجنة عن دعوتها القوية والعاجلة إلى وقف الحروب واحترام القانون الدولي الإنساني، وتقديم المساعدة الإنسانية إلى المدنيين المتضررين، بمن فيهم اللاجئون والسكان المشردون داخلياً. وأشارت إلى أهمية مراعاة جميع القرارات والنقاشات، وحقيقة أننا، أولاً وقبل كل شيء، نتعامل مع البشر، وأن جميع الأرواح لها القدر نفسه من الأهمية.

المنتدى العالمي للاجئين

ناقشت اللجنة الاستعدادات للمنتدى العالمي للاجئين الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر 2023. وسيتيح المنتدى فرصة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. ودُعي أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي إلى متابعة تعهدات بلدانهم في هذا الصدد (راجع الموقع الإلكتروني التالي: https://globalcompactrefugees.org/index.php/)، وأحاطت اللجنة علماً بالتقدم المحرز في تنفيذ التعهدات في الأرجنتين وأستراليا. ورحبت باعتماد الأرجنتين تشريعات محددة بشأن حالة عديمي الجنسية، وتوفير فرص

التعليم للاجئين، بما في ذلك التدريب اللغوي، ووضع لوائح بشأن المناخ والتشرد المرتبط بالكوارث تنفذ من خلال مجلسها الوطني للاجئين. كما اتخذت مملكة البحرين مبادرات لتقديم المساعدة القانونية للسكان المشردين الذين تستضيفهم.

وشجعت اللجنة البرلمانات على مواصلة المشاركة في تنفيذ المجلس بتعهدات جديدة. واتفق أعضاء اللجنة على الاتصال على الفور بجميع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي لدعوتهم إلى تقديم تقرير إلى الاتحاد البرلماني الدولي عن مشاركتهم في المنتدى وعن التقدم الذي أحرزوه في تنفيذ التعهدات. وستستعرض اللجنة بعد ذلك التقارير الواردة إلى الجمعية العامة الـ148.

وعلاوة على ذلك، قامت اللجنة بتحديث تعهد الاتحاد البرلماني الدولي، الذي قدم إلى المنتدى في العام 2019. وتحتفظ الصيغة المنقحة المقترحة بالتعهدات القائمة وتضيف أهدافاً مرتبطة بعالمية الاتفاقيات الدولية المتعلقة باللاجئين والسكان عديمي الجنسية. ويرد في الملحق النص الذي وافقت عليه اللجنة، والذي قدم إلى المجلس للموافقة عليه.

المعاهدات بشأن الأسلحة التقليدية

ناقشت اللجنة العمل على إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد واتفاقية الذخائر العنقودية، وتنفيذهما على الصعيد المحلي. وشرعت في استعراض قائمة مرجعية بالإجراءات المقترحة التي يتعين على البرلمانات اتخاذها من أجل التنفيذ الوطني للالتزامات الرئيسية بموجب الاتفاقيتين. ودعت اللجنة أعضاء البرلمان إلى البدء بمناصرة النقاشات حول هاتين الاتفاقيتين، وتقييم أسباب عدم انضمام بعض الدول بعد إلى الاتفاقية ودرجة تنفيذ الدول الموقعة على الاتفاقيات.

خطة عمل اللجنة

اعتمدت اللجنة خطة عمل للسنة المقبلة، تشمل تنظيم عدة مبادرات للتوعية مثل ندوة عبر الإنترنت عن اللاجئين والتعليم، وجلسة إحاطة عن اللجان الوطنية المعنية بالقانون الدولي الإنساني. واتفق أعضاء اللجنة أيضاً على استئناف البعثات إلى البلدان التي تمر بأزمات، بما في ذلك ربما بنغلاديش، وإثيوبيا، وبوركينا فاسو، وبولندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

تعهد الاتحاد البرلماني الدولي إلى المنتدى العالمي للاجئين للعام 2023

صادق عليه المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ212

(لواندا، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023)

1. التعهد إلى المنتدى العالمي للاجئين للعام 2023

يلتزم الاتحاد البرلماني الدولي بـ:

- إذكاء الوعي لدى البرلمانات، في كل جمعية عامة للاتحاد البرلماني الدولي، بشأن التقدم والتحديات في وضع استجابات شاملة للاجئين.
- مشاركة الأعضاء البرلمانيين، وخاصة البرلمانيين الشباب، والنساء البرلمانيات، ودعمهم في اتخاذ الإجراءات بشأن دعم اللاجئين، والبلدان المضيفة.
- جمع الممارسات البرلمانية الجيدة مع مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ونشرها ضمن المجتمع البرلماني.
- تنظيم الدورات التدريبية، ومبادرات بناء القدرات للأعضاء البرلمانيين في العمل التشريعي التكميلي للتعهدات الوطنية مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.
- تشجيع برلمانات الدول التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية العام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكولها للعام 1967 على القيام بذلك.
- تشجيع برلمانات الدول التي لم تسحب بعد التحفظات و/أو الإعلانات بشأن اتفاقية العام 1951 و/أو بروتوكولها للعام 1967 على القيام بذلك.

2. التعهد بشأن حالات انعدام الجنسية

يتعهد الاتحاد البرلماني الدولي بـ:

- إذكاء الوعي السياسي لدى البرلمانات، ورصد التقدم، ولفت الانتباه إلى الإصلاحات التشريعية، وغيرها من الإصلاحات لتناول موضوع انعدام الجنسية في كل جمعية عامة للاتحاد البرلماني الدولي.

- مشاركة البرلمانيين الشباب، والنساء البرلمانيات في جهودهم المبذولة من أجل معالجة انعدام الجنسية، لا سيما في التصدي للتمييز القائم على الجندر في القوانين الوطنية.
- تقديم الدعم إلى البرلمانات المعنية في إصلاح القوانين الوطنية للحيلولة دون انعدام الجنسية، والتصدي للتمييز في القانون.
- إذكاء الوعي لدى البرلمانات بخصوص إضفاء الطابع العالمي لاتفاقية العام 1954 بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية، واتفاقية العام 1961 المتعلقة بخفض حالات انعدام الجنسية.
- تشجيع برلمانات الدول التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية العام 1954 بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية، واتفاقية العام 1961 المتعلقة بخفض حالات انعدام الجنسية على القيام بذلك.
- دعم عمل التحالف العالمي لإنهاء حالات انعدام الجنسية الذي سيطلق في العام 2024، والمساهمة فيه.

تقرير الفريق الاستشاري المعني بالصحة

أحاط به علماً المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ212

(لواندا، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023)

اجتمع الفريق الاستشاري المعني بالصحة للاتحاد البرلماني الدولي في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2023 بحضور ستة أعضاء من أصل 10 أعضاء، فضلاً عن شركاء تقنيين من منظمة الصحة العالمية، والشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا.

وانتخب الفريق السيدة ل. كليفورد–لي (أيرلندا) رئيسة جديدة له، والسيد ف. إ. ندوغوليل (جمهورية تنزانيا المتحدة) نائباً جديداً للرئيس لمدة سنة واحدة.

وناقش الفريق قواعده وممارساته في سياق التعديلات المدخلة على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده، وأعرب عن رغبته في التشاور معه أثناء عملية التعديلات. ومن أجل تقديم مقترحات مستنيرة بشأن كيفية تعزيز الفريق، طلب الأعضاء من الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي أن تعد لمحة عامة عن مختلف هيئات الاتحاد البرلماني الدولي ومهامها.

وناقش الفريق أيضاً السلام والأمن – الموضوع ذو الأولوية للعام 2024 – مع التركيز على الروابط بين النزاع وتغير المناخ والتشرد والصحة. وسلط الضوء على العواقب طويلة الأجل للنزاع على الصحة، بما في ذلك تعطيل النظم الصحية وتأثير الصحة العقلية. وأقر بأن الصحة يمكن أن تكون جسراً للسلام عن طريق بذل جهود جماعية، وغير سياسية للتوصل إلى حلول لإنقاذ الأرواح، والحد من المعاناة.

وتطرق الفريق إلى الزيارة الميدانية التي قام بها في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2023 في ماتيرنو إنفانتيل Materno Infantil، الدكتور مانويل بيدرو أزانكوت دي مينيزيس في لواندا، حيث استمع إلى إحاطات قدمتها وزارة الصحة الأنغولية والجمعية الوطنية الأنغولية والمكتب القطري لمنظمة الصحة العالمية. وعلم بالمؤشرات الرئيسية المتعلقة بصحة الأم والطفل، وبالتزام كل من الحكومة والجمعية الوطنية بتحسين النتائج الصحية للنساء والأطفال والمراهقين. وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا تزال تغطية تنظيم الأسرة منخفضة، مع ارتفاع معدلات الحمل المبكر. وبالنظر إلى العدد المرتفع للسكان الشباب في أنغولا، أعرب أعضاء الفريق في ما بينهم عن الحاجة إلى النظر أيضاً في سياسات التعليم والعمالة. وأعرب الفريق عن تقديره للمستوى العالي للمستشفى، ولكنه أعرب عن قلقه إزاء إمكانية وصوله إلى السكان، بمن فيهم أضعف الفئات وأكثرها تهميشاً. ولذلك أوصى بالنظر عن كثب في مستوى الرعاية الصحية الأولية، وأعرب عن استعداده لمواصلة تبادل الآراء مع الجمعية الوطنية في أنغولا، وتبادل الممارسات الجيدة في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. وسيواصل الفريق، وفقاً لولايته، القيام بزيارات ميدانية بشأن المواضيع الصحية ذات الأولوية، بما يضمن المشاركة مع البرلمانات، والمجتمعات المحلية المعنية.

وأخيراً، استمع الفريق إلى معلومات مستكملة عن الأنشطة التي اضطلع بها شركاؤه التقنيون. ورحب بتمديد فترة مذكرة التفاهم مع منظمة الصحة العالمية لستة أشهر، وتتطلع إلى تعزيز شراكته مع هذه الأخيرة في مجالات التغطية الصحية الشاملة والأمن الصحي العالمي وتعزيز الصحة للفئات الضعيفة. كما تم إطلاع الفريق على آخر المستجدات بشأن التعاون الجاري مع وزارة الصحة العامة والطفل والمراهقين بشأن صحة النساء والأطفال والمراهقين.

تقرير الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

أحاط به علماً المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ212

(لواندا، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023)

عقد الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف اجتماعه الـ14 بشكل هجين في 11 أيار/مايو 2023. رحب الرئيس بجميع أعضاء الفريق الجدد الذين انتخبوا في الجمعية العامة الـ 146 للاتحاد البرلماني الدولي في المنامة. وتشمل هذه الدول الأعضاء الجدد إسرائيل والجمهورية الإسلامية الإيرانية والسويد وسلطنة عمان والمكسيك والمملكة العربية السعودية والهند. تم إعلام الأعضاء بشأن المرحلة الثانية من تطبيق الهاتف المحمول، التي يمكن تنزيلها الآن. وسيتيح هذا التطبيق للبرلمانيين عقد اجتماعات وتبادل الرسائل والوثائق، من بين مهام أخرى.

وعقد الاجتماعان المواضيعيان الرابع والخامس *للدعوة الى إنقاذ منطقة الساحل* اللذان ركزا على التنمية والتعليم في 27 و28 أيلول/سبتمبر تقريباً. وكان هناك نحو 70 مشاركاً من 25 برلماناً، بما في ذلك النمسا، وبيلاروسيا، وبنين، وبوركينا فاسو، وكندا، وتشاد، والدانمرك، وفرنسا، وألمانيا، والمجر، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وإيرلندا، وإسرائيل، والمالديف، ومالي، والمملكة المغربية، والنيجر، ودولة قطر، والمملكة العربية السعودية، والسنغال، وجمهورية الصومال الفيدرالية، والسويد، وتايلاند، ودولة الإمارات العربية المتحدة. بالإضافة إلى عدد من أعضاء الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وبيلاروسيا، والمجر، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وإسرائيل، والمالديف، والسويد، وتايلاند)، حيث شارك 20 محاوراً من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والبنك الدولي والأوساط الأكاديمية ومعهد الاقتصاد والسلام، والمجتمع المدني، والشباب والمنظمات النسائية من منطقة الساحل، والجمعيات البرلمانية الإقليمية، وأمانة سر اللجنة البرلمانية الدولية لمجموعة دول الساحل الخمس.

وأبرز الاجتماعان أن الحالة في منطقة الساحل حرجة وتفاقمت بسبب الهجمات المستمرة من جانب الجماعات الإرهابية، التي لا تزال تهدد السكان وتسبب عدم الاستقرار وانعدام الأمن. وجرى التأكيد على أنه يجب على المجتمع الدولي أن يعالج هذه الحالة بالإلحاح نفسه الذي يعالج به حالات النزاع الأخرى في العالم. وأعربت بلدان منطقة الساحل عن قلقها لأن المعاناة اليومية الناجمة عن الإرهاب في المنطقة غالباً ما تمر من دون أن يلاحظها أحد في وسائل الإعلام. وورد اتفاق عام على أن التعليم والتنمية مترابطان. والاستثمار في التنمية ومعالجة مسائل الأمن والحوكمة، وهما العقبتان الرئيسيتان أمام التنمية، هما حل لمشاكل منطقة الساحل. وأوصي بأن تتضمن خارطة الطريق للمرحلة الثانية من *الدعوة*

إلى إنقاذ منطقة الساحل تحليلاً شاملاً للوضع في كل بلد، إلى جانب استراتيجيات للمشاريع الإنمائية والسياسات الأمنية والتحسينات في الحوكمة.

وعقد الاجتماع الـ15 للفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وكانت النقطة الرئيسية للمناقشة هي الحالة مع الدعوة الى إنقاذ منطقة الساحل. تشهد منطقة الساحل تغييرات كبيرة مع وقوع ثمانية انقلابات منذ القمة الأولى في فيينا في أيلول/سبتمبر 2021. ويعرّض عدم الاستقرار المستمر المنطقة للخطر ويتطلب اهتماماً عالمياً. ويؤمن الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف إيماناً راسخاً بأنه ينبغي النظر إلى حالة منطقة الساحل بمستوى القلق نفسه الذي تحظى به أي أزمة عالمية أخرى. وعُرضت على الأعضاء نتائج الاجتماعات المواضيعية الخمسة للدعوة الى إنقاذ منطقة الساحل بشأن البيئة والمجتمعات المحلية والأمن والتعليم والتنمية.

وقد خلصت جميع الاجتماعات المواضيعية الخمسة إلى أن التنمية هي الحل للتحديات التي تواجهها منطقة الساحل. وقال إن معالجة التنمية باستراتيجية أمنية متينة هي مفتاح مكافحة الإرهاب وتحقيق الاستقرار الإقليمي. ويجب على البلدان أن تحسن الحكم الرشيد، لأن الفساد وانعدام الأمن يشكلان عقبتين رئيسيتين أمام التنمية المستدامة. إن معالجة التنمية برؤية واسعة تشمل تنفيذ مشاريع التعليم والصحة والتنمية البشرية والبيئة ستساعد في حل مسائل منطقة الساحل.

قدم السيد د.نوتن، رئيس فريق العمل المعني بالعلم والتكنولوجيا للاتحاد البرلماني الدولي، ثلاث توصيات رئيسية من الاجتماع البرلماني المعني بتسخير العلم لأغراض السلام، المعقود في أيلول/سبتمبر 2023 في كوي نون، فييت نام. وفي ما يلي التوصيات التي يمكن أن تشكل أساساً لتطوير المشاريع في بلدان منطقة الساحل: اتخاذ قرارات قائمة على الأدلة في مجال المياه والصرف الصحي مع بيانات مفتوحة المصدر لتعزيز التعاون بين العلماء والبرلمانيين؛ وتشجيع مشاركة المجتمعات المحلية من خلال المبادرات العلمية؛ وتبادل التكنولوجيات والخبرات ودعم اتفاقية الأمم المتحدة للمياه مع التركيز على التنفيذ الفعال للمعونة الإنمائية الخارجية وإدماجها فيها.

القمة البرلمانية العالمية الثانية المعنية بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

عقدت القمة البرلمانية العالمية الثانية المعنية بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وشهدت الفعالية مشاركة كبيرة، حيث حضر أكثر من 80 شخصاً من مختلف المناطق، بما في ذلك برلمانات دول الساحل والمجموعات الجيوسياسية في الاتحاد البرلماني الدولي. وحضر القمة أيضاً أعضاء بارزون من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومعهد الاقتصاد والسلام، والمنظمات غير الحكومية التي تركز على الشباب، والجمعيات البرلمانية الإقليمية، واللجنة البرلمانية الدولية لمجموعة دول الساحل الخمس، ورئيسة مكتب النساء البرلمانيات للاتحاد البرلماني الدولي، وعضو في مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب.

وأعرب المشاركون والخبراء عن تقديرهم الكامل للجهود المشتركة التي يبذلها الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، والأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي، وشركاء مبادرة منطقة الساحل. وأعربوا عن موافقتهم على نتائج الاجتماعات المواضيعية الخمسة التي شددت على أن الاستثمار في التنمية ضروري لحل مشاكل منطقة الساحل. بيد أنه من الضروري معالجة مسألتي الأمن والحوكمة لتحقيق التنمية المستدامة. واتفق المشاركون في القمة أيضاً على أهمية تعزيز الحوكمة الرشيدة لتشجيع قيام مجتمعات مدنية قوية منظمة ديمقراطياً، وهيئات قضائية مستقلة، وإدارات محورها المواطنون، والإدارة الفعالة للموارد المشتركة. وشددوا على ضرورة اتخاذ إجراءات تحترم حقوق الإنسان، وتكافح الإساءة والفساد، وتدعم سيادة القانون.

وبالإضافة إلى ذلك، اتفق المشاركون بالإجماع على إحدى عشرة نقطة رئيسية:

- يحتاج المجتمع البرلماني، والمنظمات الدولية، والحكومات، والمجتمع المدني إلى تجديد التزامهم العالمي لتعزيز دعمهم في منع التطرف العنيف في منطقة الساحل.
- ينبغي على المنظمات العالمية تحسين تنسيقها عند تنفيذ الأنشطة، تماشياً مع مبادرة *الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل*.
- ينبغي أن يحقق شعب منطقة الساحل المساواة في نظام عالم جديد يعطي الأولوية إلى رفاهية المواطنين، ومستقبلهم في بلدان منطقة الساحل.
- ينبغي احترام حقوق الإنسان لسكان منطقة الساحل من خلال ضمان الحصول على الخدمات الأساسية، والغذاء، والمياه، والصحة، مع إيلاء اهتمام خاص إلى احتياجات الشباب، والفتيات، وتمكين النساء.
- التركيز على التنمية المستدامة هو الحل لتحديات منطقة الساحل.

- يمكن تعزيز الحوكمة الرشيدة من خلال إنشاء المؤسسات الفعالة، والخاضعة للمساءلة، والشاملة التي توفر الوصول إلى العدالة للجميع.
- ينبغي دعم القوّة المشتركة لمجموعة الدول الخمس لمنطقة الساحل، والاعتراف بها بموجب الفصل 7 من ميثاق الأمم المتحدة.
- من أجل زيادة توعية البرلمانات عالمياً بشأن الوضع السياسي والتحديات التي تواجهها منطقة الساحل، ينبغي صياغة *التماس منطقة الساحل*.
- ينبغي أن يضع الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف "*الاستجابة العالمية للدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل*"، استناداً إلى نتائج الاجتماعات المواضيعية الخمسة؛
- يجب إنشاء آلية مخصصة ضمن الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف من أجل تنسيق، ورصد، ومتابعة المرحلة الثانية من *الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل*، بما في ذلك، مشاريع ومبادرات إنمائية.

- يجب حث المجتمع العالمي على المضي قدماً في الإجراءات الملموسة، وتنفيذ مشاريع على الأرض تحافظ على حماية حقوق الإنسان، ورفاهية سكان منطقة الساحل.

تقرير مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا

أحاط به علماً المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ212

(لواندا، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023)

عقدت ثلاث جلسات لمجموعة العمل، عبر الإنترنت في 6 أيلول/سبتمبر 2023، وفي لواندا في 24 و26 تشرين الأول/أكتوبر 2023. حضر ما لا يقل عن عشرة أعضاء كل جلسة من هذه الجلسات شخصياً وافتراضياً.

وخلال جلستها في 6 أيلول/سبتمبر 2023، ناقشت مجموعة العمل الأعمال التحضيرية النهائية الجارية للاجتماع البرلماني القادم للعلم من أجل السلام. وأطلع الرئيس الأعضاء على التقدم المحرز في تنفيذ المشاريع التجريبية المقترحة بشأن مشاركة الأوساط العلمية مع البرلمانات، وطلب من الأعضاء إبداء ملاحظاتهم واستكمال المعلومات المتعلقة بمشاريعهم ومساهماتهم. واعترافاً بالدور الحاسم الذي اضطلعت به المشاريع التجريبية في توعية زملائهم البرلمانيين، اتفق أعضاء المجموعة على بدء دراسة استقصائية عن إشراك البرلمانيين في العلوم بين أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي

بحلول كانون الثاني/يناير 2024، لكي يتمكنوا من تعزيز نتائجها في الجمعية العامة الـ148 المقبلة للاتحاد البرلماني الدولي في جنيف.

وخلال جلستها في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2023، تم إطلاع مجموعة العمل على المشاركة عن بعد لبعض الأعضاء في ورشة العمل حول *نظرية المعرفة للسياسة القائمة على الأدلة* التي عقدت في 28 و29 حزيران/يونيو 2023 في مركز البحوث متعددة التخصصات في جامعة بيليفيلد في ألمانيا. وفي هذا الصدد، وافق أعضاء مجموعة العمل على المشاركة في المنتدى المقبل المعني بمستقبل السياسة القائمة على الأدلة في الفترة من 14 إلى 16 كانون الأول/ديسمبر 2023 في المكان نفسه. وسيقدم أعضاء مجموعة العمل الدعم والتوجيه إلى منظمي المنتدى لإعداد ورقة سياسات بشأن مستقبل السياسات القائمة على الأدلة، وسيستفيدون أيضاً من خبرة الباحثين الأكاديميين المشاركين في المنتدى عند وضع الصيغة النهائية للميثاق الدولي للاتحاد البرلماني الدولي بشأن أخلاقيات العلم والتكنولوجيا.

وأُطلع مجموعة العمل على مشاركة بعض الأعضاء في *منتدى الجهات المعنية المتعددة حول العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل أهداف التنمية المستدامة*، الذي انعقد في 3 و4 أيار/مايو 2023 في نيويورك. وشددوا على أهمية تعزيز الروابط مع المنظمات الشريكة للاتحاد البرلماني الدولي، بما فيها الأمم المتحدة واليونسكو، واتفقوا على المشاركة في الدورة التاسعة المقبلة للمنتدى، التي ستعقد يومي 9 و10 أيار/مايو 2024 في نيويورك، مع إمكانية عقد اجتماع لمجموعة العمل في مكتب الاتحاد البرلماني الدولي في نيويورك.

واستمع أعضاء مجموعة العمل إلى إحاطة من الرئيس عن مشاركته في برنامج الانغماس في أسبوع الدبلوماسية العلمية للعام 2023 في مركز جنيف للدبلوماسية العلمية، كتجربة فريدة للتعلم والربط الشبكي، تتطرق إلى العديد من المواضيع التي تهم عمل البرلمانيين، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي المتقدم والثورة الكمية، والصحة العالمية وزيادة البشر، وتغير المناخ، وإزالة الكربون، ومستقبل المشاعات العالمية، وأدوات الدبلوماسية العلمية الاستباقية والأساليب الدبلوماسية الجديدة. كما دُعي الأعضاء إلى النظر في مشاركتهم الفردية في برنامج الانغماس القادم في أسبوع الدبلوماسية العلمية في الفترة من 3 إلى 7 حزيران/يونيو 2024 في جنيف.

واستمعت مجموعة العمل إلى إحاطة من أعضاء من أيرلندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسورينام والصين وماليزيا بشأن النهوض بمشاريعها التجريبية وإسهاماتها في إشراك الأوساط العلمية مع البرلمانات. واستناداً إلى نواتج المشاريع

التجريبية المقرر إنجازها قبل 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، وافق أعضاء مجموعة العمل على نشر مجموعة أدوات برلمانية بشأن مشاركة الأوساط العلمية مع البرلمانات في الجمعية العامة الـ148 المقبلة لاتحاد البرلماني الدولي.

وخلال جلستها في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2023، تم إطلاع مجموعة العمل على توقيع مذكرة تفاهم بين الاتحاد البرلماني الدولي والمركز الدولي للعلوم والتعليم متعدد التخصصات خلال أسبوع الدبلوماسية العلمية في أيار/مايو 2023. وأشادت مجموعة العمل بنجاح الاجتماع البرلماني من أجل السلام بشأن *الأمن المائي وانعدام الأمن المائي: إعادة بناء التعايش السلمي مع العلم*، الذي عقد بالتعاون مع المركز الدولي للعلوم والتعليم المتعدد التخصصات في الفترة من 11 إلى 13 أيلول/سبتمبر 2023 في كوي نون، فيتنام. ودُعي الأعضاء إلى تبادل وجهات نظرهم بشأن أفضل السبل لتحقيق التوصيات الختامية للاجتماع البرلماني، التي كان الغرض منها الاستفادة من التقرير الأول عن مدارس العلم من أجل السلام، الذي كان بمثابة مرجع للممارسات التشريعية الجيدة والتشريعات النموذجية المتعلقة بالاستفادة من تكنولوجيات رصد موارد المياه الجديدة، واستكشافها.

وأبرز الاجتماع البرلماني العلم من أجل السلام أهمية التعاون الدولي للتصدي للخطر الوشيك المتمثل في حدوث أزمة مياه عالمية تؤثر تأثيراً مباشراً على الأمن الغذائي العالمي، وأوصى بإنشاء مجتمع برلماني للخبراء في مجال المياه من أجل التعاون المؤسسي من خلال تبادل الخبرات والممارسات الجيدة. كما حث الاجتماع البرلماني، في توصياته الختامية، البلدان على الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة للمياه، وسلط الضوء على الحاجة إلى قاعدة بيانات تشريعية عالمية تشمل قوانين المياه من 179 برلماناً عضواً في الاتحاد البرلماني الدولي، واقترح عقد قمة برلمانية عالمية مستقبلية حول المياه والأمن الغذائي، لمعالجة الأزمة العالمية المستمرة في ما يتعلق بندرة المياه والجوع.

وفي هذا الصدد، أُبلغ أعضاء مجموعة العمل بالدعوة التي تلقاها الاتحاد البرلماني الدولي لعقد اجتماع برلماني بشأن المياه على هامش المنتدى العالمي العاشر للمياه، المقرر عقده في 18-24 أيار/مايو 2024 في بالي، إندونيسيا، بالتعاون مع اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة للاتحاد البرلماني الدولي. واستمعت مجموعة العمل إلى إحاطة من السيد جون أولدفيلد، المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة Accelerate Global LLC، بشأن أهمية المياه كحق من حقوق الإنسان، وأزمة المياه العالمية الحرجة، والسبل الممكنة لتحقيق التوصيات الختامية للاجتماع البرلماني، بما في ذلك إطلاق مؤتمرات برلمانية بشأن المياه وآلية هذه التجمعات.

واتفقت مجموعة العمل على المشاركة في الاجتماع البرلماني المقبل بمناسبة انعقاد الدورة الـ28 لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP28)، الذي عقد في 6 كانون الأول/ديسمبر 2023 في مدينة إكسبو دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

وناقش أعضاء مجموعة العمل أخلاقيات الذكاء الاصطناعي كموضوع للبرنامج المقبل لمدارس العلوم من أجل السلام، المقرر عقده في مركز ضوء السنكروترون للعلوم التجريبية والتطبيقات في الشرق الأوسط، في علان، المملكة الأردنية الهاشمية. وقدمت السيدة ريمبل غارنر، عضوة مكتب البرلمانيات والرئيسة المشاركة للتجمع البرلماني الكندي المعني بالتكنولوجيا الناشئة، إحاطة إلى الفريق بشأن موضوع الذكاء الاصطناعي.

وتضمنت النقاشات جوانب حاسمة من الذكاء الاصطناعي، مثل التهديد بالتزييف العميق، والمسألة الخلافية المتمثلة في ملكية البيانات، والآثار المترتبة على البيانات المستخرجة واستخدام نماذج الذكاء الاصطناعي في سياقات مختلفة. ونظرت مجموعة العمل أيضاً في الصلة بين منظمة العفو الدولية والعمل الجاري الذي تقوم به اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان، في ما يتعلق بالتفاعل بين التقدم التكنولوجي والحفاظ على القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في عالم يزداد فيه تحرك منظمة العفو الدولية.

واستمعت مجموعة العمل إلى إحاطة من الرئيس عن التقدم المحرز في إعداد الميثاق الدولي لأخلاقيات العلم والتكنولوجيا، ووضع خطة عمل لوضع الصيغة النهائية للميثاق وجمع تعليقات الخبراء من أجل التمكن من اعتماده رسمياً في الجمعية العامة الـ148 المقبلة للاتحاد البرلماني الدولي في جنيف. وأخيراً، أعادت مجموعة العمل انتخاب السيد دينيس نوتن رئيساً لها، وأثنت على قيادته، ووافقت على خطة عمل مجموعة العمل للفترة 2023-2024، التي ستعيد تأكيد دورها في مساعدة وتيسير عمل هيئات الاتحاد البرلماني الدولي الأخرى.

الموضوع ذو الأولوية للاتحاد البرلماني الدولي للعام 2024 بشأن السلم والأمن:
مساهمة البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي،
واللجان الدائمة وهيئات الاتحاد البرلماني الدولي الأخرى

أحاط به علماً المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ212

(لواندا، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023)

لمحة عامة: الموضوع ذو الأولوية للاتحاد البرلماني الدولي للعام 2023 بشأن تغير المناخ

لقد منحت استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022-2026 ولاية متجددة لتعزيز البرلمانات وربطها في أربعة مجالات ذات أولوية للسياسات حددتها البرلمانات الأعضاء باعتبارها تتطلب تدخلاً عاجلاً: تغير المناخ؛ والديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) ومشاركة الشباب؛ والسلام والأمن؛ والتنمية المستدامة للجميع.

وكان دعم البرلمانات والبرلمانيين في جهودهم لمكافحة تغير المناخ هو الموضوع ذو الأولوية للاتحاد البرلماني الدولي للعام 2023. في الواقع، منذ اعتماد اتفاق باريس في العام 2015، حقق الاتحاد البرلماني الدولي سجلاً راسخاً في لفت انتباه البرلمانات إلى تغير المناخ وبناء العزم السياسي لمعالجة الأزمة البيئية. البرلمانات هي أطراف فاعلة حاسمة في معالجة تغير المناخ لأن لديها القدرة على ترجمة الاتفاقات الدولية إلى تشريعات محلية مدعومة بالموازنات، والتدقيق في الإجراءات الحكومية بشأن تغير المناخ وضمان المساءلة، وتوليد الإرادة السياسية لمعالجة أزمة المناخ من خلال سد الفجوة بين الناخبين والحكومات.

ونظراً لأن استراتيجية 2022-2026 حددت تغير المناخ كأولوية قصوى، فقد سعى الاتحاد البرلماني الدولي إلى تعميم العمل المناخي في جميع أعماله. ويشمل ذلك ما يلي:

- حشد البرلمانات سياسياً حول العمل المناخي من خلال عدد من الإعلانات والقرارات المتعلقة بالمناخ، مثل *الوصول إلى صفر انبعاثات: حشد البرلمانات للعمل بشأن تغير المناخ* (الإعلان الذي صادقت عليه الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي في نوسا دوا في 24 آذار/مارس 2022)، و*الجهود البرلمانية*

المبذولة لتحقيق رصيد كربون سلبي في الغابات (قرار اعتمدته بتوافق الآراء الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي في المنامة، في 15 آذار/مارس 2023)

- التأكيد على أوجه الترابط بين تغير المناخ ومسارات عمل الاتحاد البرلماني الدولي الأخرى، وإدماج هذه الروابط في العمل البرنامجي للاتحاد البرلماني الدولي، مثل فعاليات الاتحاد البرلماني الدولي بشأن دور البرلمانات في معالجة الآثار الإنسانية للتشرد المرتبط بالمناخ، وبشأن التكيف مع المنظور الجندري وتغير المناخ
- بناء قدرة البرلمانات على التصدي بفعالية لأزمة المناخ من خلال ورشات العمل والدورات التدريبية والندوات التي تعقد على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، مثل جلسة الإحاطة الافتراضية بشأن الدورة الـ28 لمؤتمر الأطراف (COP28) ونتائج التقرير التوليفي للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، والندوة الإقليمية لبرلمانات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن العمل المناخي والتنمية المستدامة
- إطلاق حملة اتصالات لتحفيز العمل البرلماني من أجل برلمانات أكثر مراعاة للبيئة وتنفيذ اتفاق باريس
- عرض الممارسات الجيدة بين البرلمانات في النهوض بالعمل المناخي من خلال الأجزاء الخاصة بالمساءلة في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي، وعملية الإبلاغ السنوية التي يقوم بها الأعضاء، ودراسات الحالات الإفرادية والمقابلات المنشورة على الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني الدولي، ومنشورات وسائل التواصل الاجتماعي
- إنتاج منتجات معرفية لزيادة المعرفة بالمناخ وتوجيه صنع القرار البرلماني

الموضوع ذو الأولوية للاتحاد البرلماني الدولي للعام 2024 بشأن السلم والأمن

في العام 2024، سيواصل الاتحاد البرلماني الدولي عمله بشأن تغير المناخ، لكنه سيضيف، بالتوازي، موضوعاً جديداً ذا أولوية: السلم والأمن. في الواقع، شهدت الآونة الأخيرة تصاعداً في النزاعات العالمية وعدم الاستقرار السياسي، بما في ذلك الحرب في أوكرانيا، وإعادة تنشيط النزاع على الحدود بين أرمينيا وأذربيجان، وسلسلة من الانقلابات في غرب إفريقيا، وتصعيد النزاع الإسرائيلي–الفلسطيني.

وتأسس الاتحاد البرلماني الدولي في العام 1889 كأول منظمة سياسية متعددة الأطراف في العالم، بهدف تشجيع البلدان على الاجتماع والوساطة بدلاً من حل خلافاتها من خلال النزاع، والحرب. ومنذ ذلك الحين، واصل الاتحاد البرلماني الدولي توفير منتدى للدبلوماسية البرلمانية والحوار بين الدول. في سياق التوترات المتزايدة باستمرار اليوم، حيث التحديات عالمية، يبدو أن العديد من الحكومات في جميع أنحاء العالم عازمة على حل المشاكل بأساليب عفا عليها الزمن. وعلى

النقيض من ذلك، يعزز الاتحاد البرلماني الدولي، على المستوى البرلماني، نهجاً مبتكراً إزاء صنع السياسات المتعلقة بالسلم والأمن، يرتكز على التعاطف المطلق مع الحالة الإنسانية ويستند إلى المبدأ التوجيهي القائل بأن أمن دولة ما لا يمكن أن يتحقق على حساب دولة أخرى.

وتحدد استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022-2026 عدداً من المجالات الرئيسية حيث يمكن للبرلمانات وللبرلمانيين إحداث فرق في بناء السلم والحفاظ عليه، استناداً إلى مجالات التركيز الرئيسية للعمل الحالي للاتحاد البرلماني الدولي:

- إضفاء الطابع العالمي على صكوك الأمم المتحدة ومبادراتها ذات الصلة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار، فضلاً عن القانون الإنساني وقانون اللاجئين، وتنفيذها تنفيذاً كاملاً
- تعزيز الحوار الوطني والمتعدد الأطراف بشأن التعايش السلمي، ومنع تصعيد النزاعات، وتعزيز المصالحة، وبناء السلام واستدامته
- مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف
- توقع وتخفيف أثر التحديات العالمية على السلام والأمن مثل تغير المناخ والجوائح، فضلاً عن الذكاء الاصطناعي وغيره من التكنولوجيات الجديدة، ولا سيما في الفضاء الإلكتروني والفضاء الخارجي.

*****

لمحة عامة عن عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن السلم والأمن

من يعمل على مسائل السلم والأمن؟

على أعلى المستويات المؤسسية والسياسية، يضطلع **الأمين العام والرئيس بجهود الوساطة** للمساعدة في تيسير حل النزاعات.

وتضطلع **اللجان الدائمة** أيضاً، بوصفها هيئات فرعية تابعة للجمعية العامة، بدور حاسم:

- تضطلع **اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين** بدور قيادي في صياغة سياسة الاتحاد البرلماني الدولي بشأن السلم والأمن، مع مراعاة آراء مختلف البرلمانات الأعضاء عند استعراض ومناقشة المسائل ذات الصلة.

- تتمتع **اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة** بولاية فريدة تتمثل في تعزيز الوعي بالعمليات والإصلاحات المؤسسية للأمم المتحدة، وبالتالي فهي تتعامل أيضاً مع العمليات الدولية والآليات المؤسسية المتصلة بالسلم والأمن.
- تقدم **اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة واللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان** مدخلات هامة، لأن العديد من وثائقهما الختامية تسترشد بها السياسة الأوسع للاتحاد البرلماني الدولي المتعلقة بالسلم والأمن من وجهة نظر ولاية كل منهما.
- تسمح عملية تقديم البنود الطارئة **للبرلمانات الأعضاء** بالإعراب عن رأيها الجماعي بشأن مسألة السلم والأمن.

وأنشأ الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً **هيئات متخصصة** لتعزيز ومناقشة مسائل محددة متصلة بالنزاعات:

- تقوم **لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني** بإذكاء الوعي بقانون النزاعات المسلحة، الذي ينظم الإجراءات التي تتخذها الدول في تسيير الحرب، ويحمي المدنيين وغيرهم من غير المقاتلين من آثاره. كما تعزز اللجنة حماية اللاجئين.
- تنظر **لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين** في الحالات المحالة إليها وتتخذ قرارات بهدف تسوية النزاعات على مستوى فرادى البرلمانات، وتهيئة حالات تفضي إلى الحوار وإقامة علاقات أكثر سلمية.
- يعمل **الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف** كمركز تنسيق برلماني عالمي لجهود مكافحة الإرهاب، ويعمل عن كثب مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، وكذلك مع المنظمات الدولية والأوساط الأكاديمية والقادة الدينيين وقادة المجتمعات المحلية، من أجل تعزيز القرارات والاستراتيجيات الرامية إلى منع الإرهاب ومكافحته.
- تزود **مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا** المجتمع البرلماني العالمي بنهج محايد وعلمي يستند إلى الأدلة في صنع القرار السياسي، وتشدد على أهمية العلم كعامل تمكين للسلام.

ويشكل **منتدى النساء البرلمانيات ومنتدى البرلمانيين الشباب** أيضاً فاعلين رئيسيين في جهود السلم والأمن التي يبذلها الاتحاد البرلماني الدولي، مما يضمن تعميم مراعاة المنظورات الجندرية والشبابية والممارسات الجيدة المتعلقة بمنع نشوب النزاعات في أعماله. كلاهما يجري نقاشات حول المسائل ذات الصلة، مع التركيز على تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 (2000) (المرأة والسلام والأمن)، وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2250 (2015) (الشباب والسلام والأمن). كما أنهما يقدمان مدخلات إلى قرارات اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين في مختلف مراحل الإجراء.

وأنشأ الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً عدداً من الهيئات المخصصة لمناقشة المسائل الملحّة في أجزاء محددة من العالم. والغرض من هذه الهيئات هو تيسير الحوار بين البرلمانيين من جميع أطراف النزاع من خلال الدبلوماسية البرلمانية:

- تتناول **لجنة شؤون الشرق الأوسط** النزاع الإسرائيلي–الفلسطيني، ولكنها أصبحت أيضاً منبراً للنقاشات والحوار بشأن الأزمات الأخرى في الشرق الأوسط، بما في ذلك في دولة ليبيا والجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية.
- تعزز **مجموعة مسهلي الحوار حول قبرص** الاتصالات بين ممثلي الأحزاب السياسية في المجتمعين المحليين المتنازعين في البلد بهدف التوصل إلى اتفاقات بشأن عدة نقاط محددة.
- يهدف **فريق عمل الاتحاد البرلماني الدولي المعني بالحل السلمي للحرب في أوكرانيا** إلى تمكين الاتحاد البرلماني الدولي من إحراز تقدم في الحلول السلمية وتشجيع الحوار مع البرلمانيين في روسيا الاتحادية وأوكرانيا وفي ما بينهما.

الأنشطة البرامجية الرئيسية

نزع السلاح

في محاولة لتفعيل قرارات الاتحاد البرلماني الدولي العديدة المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار، يعمل الاتحاد البرلماني الدولي بشكل كلي على الترويج لخطة الأمين العام للأمم المتحدة لنزع السلاح للعام 2018 من خلال مبادرات التوعية وبناء القدرات، وكذلك من خلال وضع الأدوات وتنظيم حملات الترويج للمعاهدات والمسائل المتعلقة بما يلي:

- مكافحة الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل
- مكافحة التدفقات غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة
- تحسين تنظيم تكنولوجيات الأسلحة الجديدة والناشئة

ويولى اهتمام خاص أيضاً للحوكمة الرشيدة في قطاع الأمن، من خلال التوعية بمسائل الرقابة والإدارة الأوسع نطاقاً، بما في ذلك الإنفاق العسكري.

المصالحة والحوار ومنع نشوب النزاعات

يقدم الاتحاد البرلماني الدولي المساعدة في مجال بناء القدرات وتقديم المشورة، ويقوم بوضع أدوات تهدف إلى ما يلي:

- مساعدة البرلمانات على معالجة جراح الماضي، والتغلب على الاختناقات والعقبات التي تحول دون استعادة النظام الدستوري، وتعزيز الحوار، بما في ذلك على الصعيد الديني، والنهوض بالمصالحة

- الدعوة إلى حقوق الإنسان وحماية المدنيين والمحاربين في النزاعات في جميع أنحاء العالم، ورصد الانضمام إلى اتفاقيات جنيف، والتوعية بمعاملة اللاجئين والمشردين داخلياً، فضلاً عن مسألة انعدام الجنسية

ويعمل الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً على إدماج الأمن البشري والأمن المشترك في عمله المتعلق بالسلم والأمن. ويتماشى هذا النهج إلى حد كبير مع عمل البرلمانيين، لأنه يساعد على تحديد ومعالجة المسائل الشاملة التي تؤثر على المواطنين، ويكمل أمن الدولة، ويجمع "العناصر البشرية" للأمن والحقوق والتنمية.

مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف

يهدف الاتحاد البرلماني الدولي، من خلال أنشطة بناء القدرات، إلى تيسير إدراج القرارات والمقررات الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف في التشريعات المحلية، فضلاً عن تعزيز التعاون البرلماني. وقد استُحدثت عدة أدوات:

- الأحكام التشريعية النموذجية المتعلقة بضحايا الإرهاب
- خريطة تفاعلية لتشريعات مكافحة الإرهاب
- الشبكة البرلمانية العالمية لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف
- تطبيق خليوي يعمل كمحور شامل لجميع تحديثات مكافحة الإرهاب

ويركز جزء من هذا العمل على مساعدة ودعم بلدان منطقة الساحل من خلال الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل، وهو نهج شامل يغطي خمسة مجالات رئيسية: البيئة والأمن واللجان والتنمية والتعليم. ويهدف هذا النهج إلى تحديد احتياجات البلدان المعنية ووضع خارطة طريق لتقديم المزيد من المساعدة.

مواجهة التحديات العالمية للسلم

يعمل الاتحاد البرلماني الدولي على التخفيف من أثر تغير المناخ، الذي يتسبب في خسائر بشرية فادحة ويقوض التنمية والسلام والأمن في جميع أنحاء العالم. ولدعم العمل المتعلق بالمناخ، يدير الاتحاد البرلماني الدولي أنشطة لبناء القدرات والتوعية، ويضع أدوات للبرلمانيين، ويطلق حملة عالمية. يمثل الذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى التقنيات الجديدة الأخرى –خاصة في الفضاء الإلكتروني والفضاء الخارجي– تحدياً ملحّاً بشكل متزايد للسلم. ولذلك، بدأ الاتحاد البرلماني الدولي العمل في هذه المجالات، بما في ذلك عبر تشجيع إجراء حوار عالمي بشأن المسائل الأخلاقية في مجال العلم، والتكنولوجيا.

إحصاءات مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)

حالة مشاركة المندوبات في الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي (لغاية 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023)

تشكيل وفود أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي في الاجتماعات النظامية الثمانية الأخيرة للاتحاد البرلماني الدولي

(نيسان/أبريل 2019 – حتى الآن)

الاجتماع	إجمالي المندوبين	إجمالي/ النسبة المئوية للمندوبات		إجمالي الوفود	إجمالي/ النسبة المئوية للوفود المؤلفة كلها من رجال (2 أو أكثر)		إجمالي الوفود المؤلفة كلها من نساء (2 أو أكثر)	إجمالي الوفود المؤلفة كلها من جندر واحد (2 أو أكثر)	إجمالي الوفود المؤلفة من عضو واحد (رجل أو امرأة)
لواندا (2023/10)	604	220	36.4	128	10	8.3	3	13	8
المنامة (2023/03/14)	675	230	34	135	20	15.6	3	23	7
كيغالي (2022/10/14)	553	196	35.4	120	14	12.6	4	18	9
نوسا دوا (22/03)	393	153	38.9	101	13	14.4	3	16	11
مدريد (21/11)	509	198	38.9	117	10	9.3	3	13	10
جنيف افتراضي (21/05)	755	287	38	133	8	6.2	2	10	4
بلغراد (19/10)	719	221	30.7	149	15	11.4	0	15	17
الدوحة (19/04)	721	219	30.3	147	16	11.8	0	16	12

وفود متعددة الأعضاء، أحادية الجندر من أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي الحاضرين في لواندا (لغاية 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023)

الرقم	البلد	لواندا تشرين الأول/أكتوبر 23			المنامة آذار/مارس 23			كيغالي تشرين الأول/أكتوبر 22			نوسا دوا آذار/مارس 22			مدريد تشرين الثاني/نوفمبر 21			افتراضي أيار/مايو 21			بلغراد 19/10			الدوحة 19/04		
		برلمانيات نساء	برلمانيون رجال	المجموع	برلمانيات نساء	برلمانيون رجال	المجموع	ثانيات نساء	برلمانيون رجال	المجموع	برلمانيات نساء	برلمانيون رجال	المجموع	برلمانيات نساء	برلمانيون رجال	المجموع	برلمانيات نساء	برلمانيون رجال	المجموع	برلمانيات نساء	برلمانيون رجال	المجموع	برلمانيات نساء	برلمانيون رجال	المجموع
1	ألبانيا	0	5	5	2	4	6	1	3	4	غياب			غياب			غياب			2	3	5	1	3	4
2	الأرجنتين*	3	0	3	4	0	4	2	0	2	غياب			غياب			غياب			1	3	4	1	3	4
3	إثيوبيا*	0	4	4	0	3	3	غياب			غياب			غياب			غياب			1	3	4	3	4	7
4	أيسلندا	2	0	2	1	2	3	0	2	2	0	2	2	0	1	1	1	2	3	1	2	3	1	1	2
5	دولة الكويت	0	6	6	1	4	5	غياب			1	5	6	0	6	6	0	4	4	0	7	8	1	7	8
6	ليسوتو	2	0	2	غياب			غياب			غياب			غياب			2	2	4	0	2	2	1	3	4
7	مالطا*	0	3	3	0	3	3	0	2	2	0	1	1	0	3	3	0	2	2	0	1	1	0	3	3
8	البيرو	0	2	2	1	3	4	1	2	3	غياب			2	2	4	غياب			3	0	3	3	2	5
9	دولة قطر	0	7	7	0	7	7	1	4	5	1	2	3	1	5	6	1	4	5	1	5	6	1	1 1	1 2
10	توفالو	0	2	2	غياب			غياب			غياب			غياب			غياب			غياب			غياب		
11	الأوروغواي	0	2	2	3	5	8	0	3	3	0	1	1	3	3	6	4	4	8	1	1	2	1	1	2
12	أوزبكستان	0	2	2	3	4	7	0	2	2	غياب			3	2	5	4	5	9	1	2	3	1	3	4
13	الجمهورية اليمنية*	0	4	4	0	4	4	0	6	6	0	5	5	0	5	5	0	8	8	0	8	8	غياب		

وفود مؤلفة من عضو واحد من أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي الحاضرين في لواندا (لغاية 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023)

الرقم	البلد	لواندا تشرين الأول/أكتوبر 23			المنامة آذار/مارس 23			كيغالي تشرين الأول/أكتوبر 22			نوسا دوا آذار/مارس 22			مدريد تشرين الثاني/نوفمبر 21			افتراضي أيار/مايو 21			بلغراد 19/10			الدوحة 19/04		
		برلمانيات نساء	برلمانيون رجال	المجموع	برلمانيات نساء	برلمانيون رجال	المجموع	ثانيات نساء	نواب رجال	المجموع	برلمانيات نساء	برلمانيون رجال	المجموع	برلمانيات نساء	برلمانيون رجال	المجموع	برلمانيات نساء	برلمانيون رجال	المجموع	برلمانيات نساء	برلمانيون رجال	المجموع	برلمانيات نساء	برلمانيون رجال	المجموع
1	جمهورية الدومنيكان	0	1	1	غياب			غياب			غياب			1	1	2	غياب			1	1	2	1	1	2
2	اليونان	1	0	1	1	1	2	1	3	4	0	3	3	1	2	3	1	4	5	1	3	4	2	3	5
3	لاوس	0	1	1	1	1	2	غياب			1	2	1	غياب			1	2	3	1	2	3	2	1	3
4	لاتفيا	0	1	1	1	3	4	غياب			0	2	0	0	3	3	2	2	4	0	2	2	1	3	4
5	ليتوانيا*	1	0	1	1	0	1	غياب			غياب			1	1	2	2	2	4	1	1	2	غياب		
6	جزر المالديف	0	1	1	1	2	3	1	2	3	1	3	4	1	3	4	1	2	3	1	3	4	0	4	4
7	بولندا	1	0	1	3	1	4	3	2	5	2	0	2	2	2	4	4	5	9	0	3	3	0	4	4
8	سيراليون	0	1	1	0	1	1	1	2	3	1	4	5	2	4	6	غياب			1	3	4	0	3	3

** وفود خاضعة لعقوبات في الجمعية العامة الـ147، وفقاً للمادتين 10.4 و15.2 (ج) من النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي، لأنها تتألف حصرياً من ممثلين من الجندر نفسه لجمعيتين عامتين متتاليتين.*

****

الدورة الـ48 لمجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)

لواندا، أنغولا، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023

الوفود التي تضم نسبة 40 إلى 60٪ من النساء البرلمانيات

تعزز مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية) التكافؤ الجندري في وفود البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي إلى الجمعيات العامة، وقررت إبراز تلك التي تتألف من نسبة 40٪ كحد أدنى، و60٪ كحد أقصى من كل جندر.

وتم ترتيب البلدان أدناه وفقاً للنسبة المئوية للنساء البرلمانيات في وفودهن في الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي.

ويرد ما مجموعه 42 وفداً متوازناً جندرياً من بين 128 وفداً (32.8٪) من أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي الذين يحضرون الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي (لغاية 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023).

الوفود التي تضم نسبة 40 إلى 49.9٪ من النساء البرلمانيات (16):

أستراليا (40٪)

بنغلاديش (40٪)

البرازيل (40٪)

بوروندي (40٪)

جمهورية التشيك (40٪)

دولة ليبيا (40٪)

المملكة العربية السعودية (40٪)

أوغندا (40٪)

أنغولا (41.7٪)

بوركينا فاسو (42.9٪)

جمهورية الكونغو الديمقراطية (42.9٪)

تايلاند (42.9٪)

دولة الإمارات العربية المتحدة (42.9٪)

زامبيا (42.9٪)

غانا (44.4٪)

جمهورية تنزانيا الاتحادية (44.4٪)

الوفود التي تضم نسبة 50٪ من النساء البرلمانيات (22):

أندورا	موناكو
بيلاروسيا	هولندا
بلغاريا	دولة فلسطين
كندا	جمهورية كوريا
جمهورية إفريقيا الوسطى	رومانيا
كرواتيا	رواندا
فنلندا	سلوفينيا
فرنسا	السويد
جمهورية العراق	تونغا
إيطاليا	تركيا
ليختنشتاين	زيمبابوي

الوفود التي تضم نسبة 50.1 إلى 60٪ من النساء البرلمانيات (4)

كينيا (55.6٪)

السنغال (57.1٪)

ساو تومي وبرينسيب (60٪)

المملكة المتحدة (60٪)

الجدول الزمني للاجتماعات المقبلة وغيرها من الأنشطة

وافق عليها المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ212

(لواندا، 25 تشرين الأول/أكتوبر 2023)

المؤتمر البرلماني الإفريقي الأول الرفيع المستوى المعني بتعزيز التأهب للأمن الصحي	أكرا (غانا) 15 – 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2023
الاجتماع البرلماني في الدورة الـ28 لمؤتمر الأطراف (COP28)	دبي (دولة الإمارات العربية المتحدة) 6 كانون الأول/ديسمبر 2023
سلسلة من ورش عمل بشأن الأمن البشري والأمن المشترك مع شركاء بما في ذلك المكتب الدولي للسلام، والأكاديمية العالمية للعلوم والفن	افتراضية/بالحضور الشخصي وافتراضية كانون الثاني/يناير –كانون الأول/ديسمبر 2023
ورش عمل بشأن نزع السلاح الشامل: التركيز على معاهدة تجارة الأسلحة	افتراضية/ بالحضور الشخصي وافتراضية كانون الثاني/يناير –كانون الأول/ديسمبر 2023
سلسلة ندوات عبر الإنترنت بشأن نزع السلاح، والحد من الأسلحة، وعدم الانتشار، فضلاً عن النفقات العسكرية، تشارك في تنظيمها شبكة برلمانيون من أجل عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح وشركاء آخرون	افتراضية كانون الثاني/يناير –كانون الأول/ديسمبر 2023
الندوة العالمية عبر الإنترنت التي تشارك في تنظيمها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة بشأن التعليم واللاجئين	افتراضية 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2023
جلسة إحاطة للبرلمانات المشاركة في الاستعراضات الوطنية الطوعية للعام 2024	افتراضية 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2023
ندوة عبر الإنترنت بشأن تغير المناخ منظمة بالشراكة مع منظمة التكيف في المرتفعات	افتراضية 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2023
ندوة عبر الإنترنت للاتحاد البرلماني الدولي والاتحاد البرلماني الإفريقي للبرلمانات الإفريقية بشأن منع العنف ضد النساء في البرلمانات، والاستجابة له	افتراضية 22 أو 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)

اجتماع إقليمي للبرلمانيين بشأن الهدف رقم 5 من أهداف التنمية المستدامة (الغاية 5.4) مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا	افتراضية تشرين الثاني/نوفمبر 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)
سلسلة من الندوات عبر الإنترنت بشأن تغير المناخ والصحة	افتراضية تشرين الثاني/نوفمبر 2023 – شباط/فبراير 2024
سلسلة التمكين العالمية: جلسات إحاطة ودورات تدريبية للبرلمانيين الشباب	افتراضية (فصلية) 2023
سلسلة من جلسات الإحاطة لبرلمانات البلدان التي سيتم استعراضها في العام 2023، وأوائل العام 2024 من قبل مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة بموجب استعراضه الدوري الشامل؛ ولجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل؛ واللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم التابعة للأمم المتحدة؛ واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة التابعة للأمم المتحدة	افتراضية ندوات عبر الإنترنت منتظمة خلال العام 2023
سلسلة ندوات عبر الإنترنت حول المشاركة العامة في عمل البرلمان، متابعة للتقرير البرلماني العالمي للعام 2022	افتراضية ندوات عبر الإنترنت منتظمة خلال العام 2023
سلسلة ندوات عبر الإنترنت حول التحول الرقمي في البرلمانات، ينظمها مركز الابتكار في البرلمان التابع للاتحاد البرلماني الدولي	افتراضية ندوات عبر الإنترنت منتظمة خلال العام 2023
سلسلة من ورش عمل افتراضية إقليمية وعالمية حول المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، وتمكين النساء	افتراضية 2023 (سيتم الإعلان عن تواريخ السلسلة لاحقاً)
سلسلة من الندوات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن انعدام الجنسية	افتراضية 2023 (سيتم الإعلان عن تواريخ السلسلة لاحقاً)
الندوة الإقليمية الثالثة لمجموعة 12+ بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة	باريس (فرنسا) 18 – 19 كانون الثاني/يناير 2024

المؤتمر البرلماني المعني بمنظمة التجارة العالمية، مسبوق باللجنة التوجيهية للمؤتمر	أبو ظبي (دولة الإمارات العربية المتحدة) 24 – 25 شباط/فبراير 2024
جلسة الاستماع البرلمانية السنوية في الأمم المتحدة	نيويورك (الولايات المتحدة الأمريكية) شباط/فبراير 2024 (سيتم التأكيد على التواريخ)
الجمعية العامة الـ148 والاجتماعات ذات الصلة	جنيف (سويسرا) 23 – 27 آذار/مارس 2024
الاجتماع البرلماني السنوي في اللجنة المعنية بوضع المرأة	نيويورك (الولايات المتحدة الأمريكية) آذار/مارس 2024 (سيتم التأكيد على التواريخ)
المدرسة الثانية للعلم من أجل السلام	علان (المملكة الأردنية الهاشمية) نيسان/أبريل 2024 (سيتم التأكيد على التواريخ)
الاجتماع البرلماني بمناسبة منتدى المياه العالمي الـ10	بالي (إندونيسيا) 18 – 24 أيار/مايو 2024
ورشة عمل لأعضاء اللجان البرلمانية لحقوق الإنسان من البلدان الناطقة بالإنجليزية التي استعرضها مجلس حقوق الإنسان مؤخراً أو سيستعرضها قريباً – نُظمت بالتعاون مع سلطة الائتلاف المؤقتة، ومفوضية حقوق الإنسان	جنيف (سويسرا) أيار/مايو 2024 (سيتم التأكيد على التواريخ)
ورشة العمل الـ17 للعلماء البرلمانيين والبرلمانيين، التي شارك في رعايتها الاتحاد البرلماني الدولي ومركز الدراسات التشريعية، جامعة هال، المملكة المتحدة	وركستون (المملكة المتحدة) تموز/يوليو 2024 (سيتم التأكيد على التواريخ)
المنتدى البرلماني في المنتدى السياسي الرفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة	نيويورك (الولايات المتحدة الأمريكية) تموز/يوليو 2024 (سيتم التأكيد على التواريخ)

الجمعية العامة الـ149 والاجتماعات ذات الصلة	2024 (سيتم التأكيد على التواريخ ومكان انعقاد الفعالية)
ورشة عمل لأعضاء اللجان البرلمانية لحقوق الإنسان من البلدان الناطقة بالفرنسية التي استعرضها مجلس حقوق الإنسان مؤخراً أو سيستعرضها قريباً	جنيف (سويسرا) 2024 (سيتم التأكيد على التواريخ)
الندوة الأقاليمية السادسة المعنية ببناء القدرات البرلمانية ومواصلة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة	بكين (الصين) 2024 (سيتم التأكيد على التواريخ)
فعالية جانبية في مجلس حقوق الإنسان، نظمت بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، لإصدار التقرير النهائي للجنة الرفيعة المستوى لقمة نيروبي المعنية بمتابعة الذكرى الـ25 المؤتمر الدولي للسكان والتنمية	جنيف (سويسرا) 2024 (سيتم التأكيد على التواريخ)
فعالية جانبية في الدورة السادسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة	نيروبي (كينيا) 2024 (سيتم التأكيد على التواريخ)
ورشة عمل إقليمية للبرلمانيين وموظفي البرلمانات من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، نُظمت بالشراكة مع منظمة التجارة العالمية	جورج تاون (غويانا) 2024 (سيتم التأكيد على التواريخ)
ندوة إعلامية بشأن هيكل الاتحاد البرلماني الدولي وأدائه للمشاركين الناطقين بالفرنسية	جنيف (سويسرا) 2024 (سيتم التأكيد على التواريخ)
قمة رؤساء البرلمانات (P20) بمناسبة قمة مجموعة العشرين	البرازيل 2024 (سيتم التأكيد على التواريخ)

الاجتماع الإقليمي للأمن الصحي لآسيا	تايلاند 2024 (سيتم التأكيد على مكان انعقاد الفعالية والتواريخ)
المؤتمر العالمي العاشر للبرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي	أرمينيا 2024 (سيتم التأكيد على مكان انعقاد الفعالية والتواريخ)
ورشة عمل إقليمية للبرلمانات ومعاهد مراجعة الحسابات الحكومية شارك في تنظيمها المبادرة الإنمائية للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات	منطقة البحر الكاريبي 2024 (سيتم التأكيد على مكان انعقاد الفعالية والتواريخ)
مائدة مستديرة برلمانية بشأن قوانين حالات انعدام الجنسية والجنسية	2024 سيتم التأكيد على مكان انعقاد الفعالية والتواريخ
المؤتمر البرلماني الإلكتروني العالمي للعام 2024	2024 سيتم التأكيد على مكان انعقاد الفعالية والتواريخ
المائدة المستديرة الخامسة للخبراء بشأن المبادئ المشتركة لدعم البرلمانات	2024 سيتم التأكيد على مكان انعقاد الفعالية والتواريخ
الندوة الإقليمية الثالثة للبرلمانات الإفريقية بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة	2024 سيتم التأكيد على مكان انعقاد الفعالية والتواريخ
الندوة الإقليمية بشأن العمل المناخي والتنمية المستدامة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	2024 سيتم التأكيد على مكان انعقاد الفعالية والتواريخ
ورشة العمل الإقليمية بشأن تعزيز حقوق الطفل لبرلمانات منطقة شرق آسيا، وجنوبها	2024 سيتم التأكيد على مكان انعقاد الفعالية والتواريخ
ورشة عمل إقليمية لبناء القدرات بشأن مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف لصالح المجموعة الإفريقية	2024 سيتم التأكيد على مكان انعقاد الفعالية والتواريخ

ورشة عمل إقليمية لبناء القدرات بشأن مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف لصالح مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	2024 سيتم التأكيد على مكان انعقاد الفعالية والتواريخ
ورشة عمل إقليمية لبناء القدرات بشأن مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف لصالح مجموعة أوراسيا	2024 سيتم التأكيد على مكان انعقاد الفعالية والتواريخ
القمة الثالثة للجان البرلمانية للمستقبل (ستنظم بالشراكة مع لجنة برلمانية للمستقبل)	2024 سيتم التأكيد على مكان انعقاد الفعالية والتواريخ
الاجتماع البرلماني في الدورة الـ29 لمؤتمر الأطراف (COP29)	2024 سيتم التأكيد على مكان انعقاد الفعالية والتواريخ
ورشة عمل إقليمية بشأن تعزيز حقوق الطفل لبرلمانات غرب إفريقيا	2024 سيتم التأكيد على مكان انعقاد الفعالية والتواريخ
سلسلة من ورشات العمل بشأن الأمن البشري والأمن المشترك مع الشركاء، بما في ذلك المكتب الدولي للسلام والأكاديمية العالمية للفنون والعلوم	افتراضية 2024 (سيتم الإعلان عن تواريخ السلسلة)
سلسلة من ورشات العمل بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار، فضلاً عن النفقات العسكرية، منظمة مع شركاء من بينهم البرلمانيين المعنيين بعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، والمنتدى البرلماني المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة	افتراضية 2024 (سيتم الإعلان عن تواريخ السلسلة)
حوار إقليمي إفريقي بشأن العمل المناخي منظم بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة	افتراضية 2024 (سيتم التأكيد على التواريخ)
فعالية مشتركة عبر الإنترنت بشأن أهداف التنمية المستدامة مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	افتراضية 2024 (سيتم التأكيد على التواريخ)

سلسلة من جلسات الإحاطة لبرلمانات البلدان التي سيتم استعراضها في العام 2023، وأوائل العام 2024 من قبل مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة بموجب استعراضه الدوري الشامل؛ ولجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل؛ واللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم التابعة للأمم المتحدة؛ واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة التابعة للأمم المتحدة	افتراضية 2024 ندوات عبر الإنترنت منتظمة خلال العام 2024
سلسلة ندوات عبر الإنترنت حول مشاركة الناس في عمل البرلمان، متابعة للتقرير البرلماني العالمي للعام 2022	افتراضية 2024 ندوات عبر الإنترنت منتظمة خلال العام 2024
سلسلة ندوات عبر الإنترنت بشأن التحول الرقمي في البرلمانات، ينظمها مركز الاتحاد البرلماني الدولي للابتكار في البرلمان	افتراضية 2024 ندوات عبر الإنترنت منتظمة خلال العام 2024
سلسلة التمكين العالمية: جلسات إحاطة ودورات تدريبية للبرلمانيين الشباب	افتراضية 2024 (فصلية)
سلسلة من ورشات العمل الافتراضية الإقليمية والعالمية بشأن المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) وتمكين المرأة	افتراضية 2024 (سيتم الإعلان عن التواريخ لاحقاً)
ندوة إعلامية بشأن هيكل الاتحاد البرلماني الدولي وأدائه للمشاركين الناطقين بالإسبانية	افتراضية 2024 (سيتم التأكيد على التواريخ)
الجمعية العامة الـ150 للاتحاد البرلماني الدولي والاجتماعات ذات الصلة	أوزبكستان آذار/مارس 2025 (سيتم التأكيد على التواريخ)

المؤتمر البرلماني الثاني بشأن الحوار بين الأديان	روما (إيطاليا) حزيران/يونيو 2025 (سيتم التأكيد على التواريخ)
المؤتمر العالمي السادس لرؤساء البرلمانات	جنيف (سويسرا) 2025 (سيتم التأكيد على التواريخ)
الندوة الإقليمية الرابعة لمجموعة 12+ بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة	2025 سيتم التأكيد على مكان انعقاد الفعالية والتواريخ

جدول أعمال الجمعية العامة الـ148

(جنيف، 23-27 آذار/مارس 2024)

1. انتخاب رئيس الجمعية العامة الـ148
2. النظر في طلبات إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة
3. المناقشة العامة
4. الجزء الخاص بالمساءلة بشأن تنفيذ قرارات الاتحاد البرلماني الدولي والمقررات الأخرى
5. *مواجهة الآثار الاجتماعية والإنسانية لأنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل والذكاء الاصطناعي*

   (اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين)
6. *الشراكات من أجل العمل المناخي: تعزيز الوصول إلى طاقة صديقة للبيئة بتكلفة ميسورة، وضمان الابتكار، والمسؤولية، والإنصاف*

   (اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة)
7. تقارير اللجان الدائمة
8. الموافقة على البنود الموضوعة للجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين، واللجنة الدائمة للتنمية المستدامة في الجمعية العامة الـ150 وتعيين المقررين المشاركين.

القمة البرلمانية العالمية الثانية المعنية بمكافحة
الإرهاب والتطرف العنيف

الاستجابة العالمية للدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل

الوثيقة الختامية التي اعتمدتها القمة

(لواندا، 25 تشرين الأول/أكتوبر 2023)

نحن، البرلمانيون الذين اجتمعوا في القمة البرلمانية العالمية الثانية المعنية بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف،

إذ نعيد التأكيد على التزامنا المشترك لمكافحة الإرهاب، ومنع التطرف، للعمل معاً من أجل الأمن والاستقرار حول العالم، ومراقبة المنطقة عن كثب، وإيلاء اهتمام خاص لتنميتها، واستقرارها،

وإذ نستذكر الإعلان الذي تم اعتماده في القمة البرلمانية العالمية الأولى المعنية بمكافحة الإرهاب التي انعقدت في فيينا، في أيلول/سبتمبر 2021 بعنوان *الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل*،

وإذ نرحب بتنفيذ نتائج خطة عمل *الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل*، تركز على خمسة مجالات رئيسية: البيئة، والأمن، والمجتمع المحلي، والتنمية، والتعليم،

وإذ نعرب عن بالغ قلقنا إزاء وضع منطقة الساحل المتدهور الذي سجّل مستويات غير مسبوقة من انتشار الإرهاب وعدم الاستقرار في السنوات الأخيرة، والتي بدورها تهدد تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما المبدأ الأساسي للأهداف وهو "عدم إغفال أحد"،

وإذ نقر بأن منطقة الساحل تواجه العديد من التحديات، مثل الإرهاب، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاتجار بالبشر والمخدرات غير المشروعة، والهجرة غير القانونية، وانتشار الأسلحة التي لا تشكل تهديداً فحسب للمناطق المجاورة، لكنها أيضاً تشكل تهديداً عالمياً للسلم والأمن؛ *وإذ نقر أيضاً* بانعدام التنمية في المنطقة الذي يؤثر مباشرة على فرص حياة الناس، ويسبب بانعدام الأمن الغذائي، وأزمات تغذوية، وتشرد داخلي من بين أمور أخرى،

وإذ نضع في اعتبارنا تطلعات جميع الناس للعيش بسلام، وأمن، الأمر الذي يمثل الشروط المسبقة الأساسية لرفاهية البلدان، وتنميتها، وتقدمها، والتنفيذ الكامل لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية،

وإذ نعترف بأن التنمية تماشياً مع استراتيجية أمنية في المنطقة هي الحل لجميع التحديات التي تواجهها منطقة الساحل،

وإذ إننا مقتنعين بأن الحوكمة الرشيدة تفضي إلى مجتمعات مدنية قوية، ومنظمة ديمقراطياً، وهيئات قضائية، وإدارات مستقلة في متناول المواطنين، وتمكّن الإدارة الصحيحة للموارد المشتركة، وتضمن إعمال حقوق الإنسان من خلال الأعمال الخالية من إساءة المعاملة والفساد، ومع إيلاء الاحترام الواجب لسيادة القانون،

وإذ نشدد على أنه حيثما ينطبق وبناء على الطلب، يشكل تعزيز إمكانات مؤسسات الدولة، وقدراتها لمنع الإرهاب، ومكافحته عنصراً محورياً للجهود الناجحة في وجه الإرهاب،

وإذ نعيد التأكيد على الدور الهام للبرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي، ومؤسساتها الوطنية الخاصة بها في مكافحة الإرهاب، ومعالجة شواغل ناخبيها،

وإذ نعترف بدعم مختلف المنظمات الدولية، ووكالات الأمم المتحدة، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، وكذلك، الدور الأساسي الذي تضطلع به اللجنة البرلمانية الدولية لمجموعة دول الساحل الخمس، وغيرها من الجمعيات البرلمانية الإقليمية، وهدفها النهائي جميعها هو دعم شعب منطقة الساحل،

1. *ندعو* المجتمع البرلماني العالمي، والمنظمات الدولية، والحكومات، والمجتمع المدني إلى تجديد التزامها العالمي لتعزيز تعاونها الدولي مع بلدان منطقة الساحل، وشعوبها في منع الإرهاب، ومكافحته في جميع أشكاله، ومظاهره، وإعادة التأكيد على أن أي عمل إرهابي هو إجرامي، ولا مبرر له وفقاً للقانون الدولي؛
2. *وندعو* المنظمات الدولية إلى تنسيق أنشطتها تماشياً مع روح *الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل*، والتماس الدعم اللازم من منظمات الأمم المتحدة لتنفيذ استراتيجياتها، وقراراتها على الأرض؛
3. *ونعبر عن* الحاجة إلى المساواة لشعب منطقة الساحل في نظام عالم جديد، إلى جانب عقد إقليمي وسياسي جديد، يعطي الأولوية إلى رفاهية المواطنين، ومستقبلهم في بلدان منطقة الساحل؛

4. *ونشدد على* أهمية دعم حقوق الإنسان وتلبية الاحتياجات الماسة لسكان منطقة الساحل، مثل ضمان الحصول على مياه نظيفة، والتعليم الجيد، والغذاء، والأمن، والرعاية الصحية الأساسية، وكذلك، إيلاء اهتمام خاص إلى الاحتياجات المحددة للشباب باعتبارهم عوامل محركة للتنمية، وتعليم الفتيات، وتمكين النساء؛

5. *ونشدد على* أن التنمية المستدامة هي الحل للعديد من التحديات التي تواجهها منطقة الساحل؛

6. *ونحث* دول منطقة الساحل على تعزيز الحوكمة الرشيدة من خلال بناء مؤسسات فعالة، وخاضعة للمساءلة، وشاملة على جميع الأصعدة، وتوفير الوصول إلى العدالة للجميع، وبالتالي، تعزيز المجتمعات السلمية، والشاملة من أجل التنمية المستدامة؛

7. *وندعو* المجتمع الدولي، ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى دعم القوّة المشتركة لمجموعة الدول الخمس لمنطقة الساحل من خلال الاعتراف بها، بموجب الفصل 7 من ميثاق الأمم المتحدة؛

8. *ونحث* جميع البرلمانات على زيادة التوعية في برلماناتها بشأن الوضع السياسي والتحديات التي تواجهها بلدان منطقة الساحل من خلال صياغة *التماس منطقة الساحل*؛

9. *ونطلب من* الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف المخصص للاتحاد البرلماني الدولي إلى تصميم المرحلة الثانية من *الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل* التي قد تتضمن مشاريع ومبادرات إنمائية في بلدان منطقة الساحل، وتعمل بوصفها "الاستجابة العالمية *للدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل*"، وذلك، استناداً إلى نتائج الاجتماعات المواضيعية؛

10. *ونعقد عزمنا على* إنشاء آلية مخصصة ضمن الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف للاتحاد البرلماني الدولي من أجل تنسيق، ورصد، ومتابعة المرحلة الثانية من *الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل* التي ستتضمن مشاريع ومبادرات إنمائية في بلدان منطقة الساحل، وستنفذ بالشراكة مع اللجنة البرلمانية الدولية لمجموعة دول الساحل الخمس، ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومنظمات دولية أخرى، والأوساط الأكاديمية – مثل معهد الاقتصاد والسلام، والمجتمع المدني، وغيرها؛

11. *ونحث* المجتمع العالمي على المضي قدماً في الإجراءات الملموسة لتنفيذ مشاريع على الأرض تحافظ على حماية حقوق الإنسان، ورفاهية سكان منطقة الساحل.

تحقيق المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)
في الجمعية العامة للأمم المتحدة

الاقتراح الذي اعتمدته اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة للاتحاد البرلماني الدولي

(لواندا، 25 تشرين الأول/أكتوبر 2023)

تؤمن اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة للاتحاد البرلماني الدولي أن المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) عامل حاسم في تمكين الديمقراطية والتنمية المستدامة.

يعترف بالمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في عدد من الالتزامات الدولية الرفيعة المستوى، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة للعام 2030 والهدف رقم 5 من أهداف التنمية المستدامة.

ويمثل تحقيق المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في صنع القرار على جميع المستويات، بما في ذلك في البرلمانات، هدفاً رئيسياً للاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة.

ويقر قرار الجمعية العامة 269/76 بنقص تمثيل المرأة في الدبلوماسية ويعلن يوم 24 حزيران/يونيو اليوم الدولي للمرأة في الدبلوماسية.

ومع ذلك، فإن 75 في المئة من الممثلين الدائمين في الجمعية العامة للأمم المتحدة هم من الرجال.

وتدعو اللجنة جميع البرلمانات إلى القيام بما يلي:

1. استعراض عملية توظيفهم في الخدمة الخارجية الوطنية لضمان تشجيع النساء على التقدم بطلبات ومنحهن فرصاً متساوية للتقدم كالرجال؛

2. حث الحكومة على تحديد موعد نهائي لتمثيل النساء والرجال بأعداد متساوية في السلك الدبلوماسي وتزويد البرلمان باستكمالات منتظمة؛

3. استخدام العمليات البرلمانية لاستعراض تعيين الحكومات للممثلين الدائمين لدى الأمم المتحدة (نيويورك وجنيف وفيينا) وكبار الدبلوماسيين في عواصم العالم من منظور جندري؛

4.الاجتماع مع ممثليهم الدائمين لدى الأمم المتحدة سنوياً، والاستفسار على وجه التحديد عن أوجه التقدم نحو زيادة المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في الجمعية العامة للأمم المتحدة؛

5.الاحتفال باليوم الدولي للمرأة في الدبلوماسية من خلال جلسة استماع برلمانية ومبادرات أخرى لإبراز هذه المسألة في السياسة الحكومية وفي وسائل الإعلام الوطنية ومع الجمهور بشكل عام.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

147th IPU Assembly and related meetings

Luanda, Angola
23 – 27 October 2023

Results of the proceedings

Inter-Parliamentary Union – 2023

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

TABLE OF CONTENTS

Page(s)

Meetings and other activities

147th Assembly

1. Inaugural ceremony 4
2. Participation 5
3. Choice of an emergency item 6
4. Debates and decisions of the Assembly and its Standing Committees 7
5. Special accountability segment 11
6. The Cremer-Passy Prize 12
7. Concluding sitting of the Assembly 12

212th session of the Governing Council

1. Election of the President of the 147th Assembly 13
2. Report of the IPU President 13
3. Report of the Secretary General 13
4. Financial results for 2022 14
5. Financial situation of the IPU 14
6. Consolidated budget for 2024 15
7. Regional offices 15
8. Questions relating to membership and observer status 15
9. Task Force on the peaceful resolution of the war in Ukraine 17
10. Anti-harassment policy 17
11. Code of Conduct for IPU Governance Officials and establishment of an Oversight and Ethics Committee 18
12. IPU priority theme for 2024 18
13. Future inter-parliamentary meetings 18
14. Reports of committees and other bodies 18
15. Election of the President of the Inter-Parliamentary Union 19
16. Tributes to the outgoing President 19

291st session of the Executive Committee

1. Activities report by the President 19
2. Interim report of the Secretary General on the activities of the IPU since the 211th session of the Governing Council 19
3. Members and permanent observers 20
4. Reporting by Members on IPU-related activities 20
5. Financial questions 20
6. Regional offices 21
7. Anti-harassment policy 21
8. Amendments to the Statutes and Rules 21
9. Election of a new IPU President 22
10. Task Force on the peaceful resolution of the war in Ukraine 22
11. Questions relating to the Secretariat 22
12. Future inter-parliamentary meetings 22

13. Working Group on Transparency, Accountability and Openness 22
14. Cooperation between the IPU and the Association of Secretaries General of Parliaments (ASGP) 22
15. Election of IPU Vice-Presidents and of the Vice-President of the Executive Committee 22
16. Other business 22

Subsidiary bodies of the Governing Council
1. Forum and Bureau of Women Parliamentarians 22
2. Forum and Board of the Forum of Young Parliamentarians 23
3. Committee on the Human Rights of Parliamentarians 23
4. Committee on Middle East Questions 24
5. Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law 24
6. Task Force on the peaceful resolution of the war in Ukraine 25
7. High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism 26
8. Working Group on Science and Technology 26
9. Gender Partnership Group 27
10. Advisory Group on Health 28

Other activities and events
1. Joint meeting with the Chairs of the geopolitical groups and the Presidents of the Standing Committees 28
2. Second Global Parliamentary Summit on Countering Terrorism and Violent Extremism: *The Global Response to the Call of the Sahel* 30
3. Parity debate on the theme *I care to care: Male parliamentarians engage in equal caring responsibilities* 31
4. Open session of the Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law on the theme *The role of parliaments in tackling the humanitarian impacts of climate-related displacement* 31
5. IPU-ASGP Joint Workshop on *The digital transformation of parliaments* 32
6. IPU-UNICEF joint event on *The role of parliaments in securing effective public spending for children's rights* 33
7. IPU-WHO Joint Workshop on *Unpacking the development of the Pandemic Accord* 33

Elections, appointments and membership of the Inter-Parliamentary Union

Elections and appointments
1. IPU President 34
2. Executive Committee 34
3. Vice-President of the Executive Committee 34
4. Sub-Committee on Finance 35
5. Working Group on Transparency, Accountability and Openness 35
6. Bureau of Women Parliamentarians 35
7. Board of the Forum of Young Parliamentarians 35
8. Committee on the Human Rights of Parliamentarians 35
9. Committee on Middle East Questions 35
10. Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law 35
11. High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism (HLAG) 36
12. Working Group on Science and Technology 36
13. Internal Auditors for the 2024 accounts 36
14. Bureaux of the Standing Committees 36
15. Rapporteurs 38

Media and communications 38

Membership of the Inter-Parliamentary Union 40

Agenda, resolutions and other texts of the 147th Assembly of the Inter-Parliamentary Union

Agenda 41

Luanda Declaration:
Parliamentary action for peace, justice and strong institutions (SDG 16) 42

Resolution
- *Orphanage trafficking: The role of parliaments in reducing harm* 45

Reports of the Standing Committees
- Report of the Standing Committee on Peace and International Security 52
- Report of the Standing Committee on Sustainable Development 54
- Report of the Standing Committee on United Nations Affairs 57

Emergency item
- Results in the roll call vote on the request for the inclusion of an emergency item in the agenda of the Assembly 60

Reports, decisions and other texts of the Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

Reports, decisions and other texts
- IPU Budget for 2024 62
- Scale of contributions for 2024 63
- Terms of Reference of the Oversight and Ethics Committee 67
- Report of the Forum of Women Parliamentarians 68
- Report of the Forum of Young Parliamentarians 69
- Report of the Committee on Middle East Questions 70
- Report of the Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law 72
- 2023 IPU pledge to the Global Refugee Forum 74
- Report of the Advisory Group on Health 74
- Report of the High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism (HLAG) 75
- Report of the Working Group on Science and Technology 77
- IPU priority theme for 2024 79
- Statistics of the Gender Partnership Group 82

Other documents available online
- Decisions of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians
- Policy to prevent and address harassment, including sexual harassment, at IPU Assemblies and other IPU events
- Code of Conduct for IPU Governance Officials

Future meetings
- Future meetings and other activities 84
- Agenda of the 148th Assembly 88

Other texts

Outcome document adopted by the Second Global Parliamentary Summit on Countering Terrorism and Violent Extremism
- *The Global Response to the Call of Sahel* 89

Motion adopted by the Standing Committee on United Nations Affairs
- *Bringing gender equality to the UN General Assembly* 91

147th Assembly

1. Inaugural ceremony

The inaugural ceremony of the 147th IPU Assembly took place at Baía Luanda, Luanda, Angola at 19:00 on Monday, 23 October 2023.

The national anthem of Angola and the new IPU anthem were played by the Kaposoka Symphony Orchestra.

Ms. Carolina Cerqueira, President of the National Assembly of Angola, welcomed delegates to Luanda on behalf of the people of Angola and the 220 members of its National Assembly, and said that their presence was testimony to their commitment to build bridges of dialogue and fraternity. The Assembly would see a historic milestone for the IPU, with the election of one of four African women candidates as President. In a time of conflict around the world, it was incumbent on parliamentarians to strive to build peace and enhance their commitment to justice and stronger institutions, in line with the theme of the Assembly.

In response to the proliferation of violent conflict around the world, the international community had to act to ensure the maximum preservation of human life and dignity, and join forces to fight for world peace. World leaders also needed to work to guarantee fundamental freedoms and create a world less prone to inequality. Angolans had had their lives torn apart by over 30 years of conflict, but had learned the route to peace, reconciliation and reconstruction, which in turn had led to development, stability and social cohesion. She wished delegates a pleasant stay in Luanda and expressed her hope that the Assembly would live long in their memories.

Mr. Martin Chungong, Secretary General of the Inter-Parliamentary Union, said that the 147th Assembly was an auspicious and momentous occasion, being the first ever to be held in a Portuguese-speaking African country. As an African himself, he was delighted that it was the second time in a year that an IPU Assembly was being held in Africa, following the 145th Assembly in Rwanda. He believed that Africa was full of potential and he urged the continent's leaders to mobilize that potential in support of their communities. He congratulated President Lourenço for being a champion of peace and inclusion, not only in Angola, but also in the wider region. Earlier in the year, he had visited several West African countries experiencing political instability and had been reassured to hear from their leaders that they were keenly aware of the challenges they faced in restoring peace, justice and strong institutions. He had come away with an even greater resolve to mobilize the global community to support the leadership and people of those countries.

In the context of the theme of the Assembly, the IPU understood strong institutions to mean strong parliaments first and foremost. He commended the countries of the Southern Africa region for the high level of representation of women in their parliaments; no less than 12 parliaments in the region were led by women Speakers. A further aspect that parliaments could not ignore in their quest to become stronger institutions was digital transformation, the potential of which needed to be harnessed to make parliamentary business more effective and more attuned to the needs and aspirations of the people. He hoped that, in their deliberations, delegates would make every effort to live up to the motto of the IPU: for democracy, for everyone.

Mr. Parfait Onanga-Anyanga, Special Representative of the United Nations Secretary-General to the African Union, delivered a message on behalf of Mr. António Guterres, Secretary-General of the United Nations, who sent his warmest greetings and apologized for being unable to attend in person due to the many pressing issues on his agenda. The United Nations was grateful to the IPU for its work in promoting the domestication of international law and treaties, its relentless efforts to promote the rule of law globally and strengthen multilateralism, and its steadfast support for the implementation of the SDGs. In response to the overlapping global challenges of violent conflict, terrorism and extremism, the climate emergency, pandemics and widening inequalities – all inflicting the greatest suffering upon the most vulnerable – the United Nations Secretary General had called for a surge in diplomacy and dialogue to rebuild global consensus.

Angola had risen from the ashes of a decades-long fratricidal conflict to become a land of potential and it was no surprise that the African Union had appointed President Lourenço as its Champion for Peace and Reconciliation. Peace must be considered a paramount prerequisite for sustainable development and dialogue, and inclusive political systems were needed to build stronger and more harmonious nations. In Africa, 90% of the targets of the SDGs remained off-track, due to reductions in the

continent's share of global trade, the growth of violent conflict and weak or ineffective institutions. Strong institutions were required not just in Africa, but around the world and as part of a reinvigorated and reformed multilateral system.

Mr. Duarte Pacheco, President of the Inter-Parliamentary Union, thanked the National Assembly of Angola for its capable hosting of the 147th Assembly. He had been shocked to learn at the start of his mandate that the IPU had not held an Assembly in a Portuguese-speaking country since 1962, in Brazil, and he was therefore thrilled that the final Assembly of his time in office was taking place in the beautiful city of Luanda, which for the next few days would be the global capital of parliaments. Luanda was an ideal city in which to talk about peace; after many years of conflict, Angolans knew all too well the fundamental role played by peace in ensuring economic and social development. The Assembly was taking place at a time when the front pages of newspapers were filled with stories of conflict: in Ukraine, in the Middle East, in Africa, in Myanmar and in Afghanistan. In all those situations, the IPU unreservedly condemned all barbaric and inhumane acts and encouraged the opposing sides to come together to engage in dialogue and seek a peaceful resolution of conflicts and disputes.

After the COVID-19 pandemic, people had thought it would be possible to return to a normal world, but many other challenges and crises had emerged. Parliaments therefore needed to step up their actions to implement the Paris Agreement on climate change, to achieve the SDGs by 2030, and to prepare for the impact of new technologies and digitalization on their own work and on society in general. In a year marked by the 75th anniversary of the Universal Declaration of Human Rights, parliaments must look to uphold the rule of law and protect people's fundamental freedoms. Throughout his mandate as IPU President, which would come to an end at the present Assembly, he had worked tirelessly to reinforce the visibility of the IPU, implement its Strategy, fight for peace and development, and consolidate the Organization's good governance. He wished his successor, likely to be a woman from Africa, every success in taking the IPU into the next phase of its illustrious history.

H.E. João Manuel Gonçalves Lourenço, President of Angola, expressed his personal satisfaction and the joy of all Angolans at the fact that the 147th Assembly would be taking place in Luanda. Angola was a country of peace and reconciliation, wide religious and cultural diversity, and extensive natural resources, which was engaging in constant efforts to promote sustainable development and social justice. Its National Assembly was the main guarantor of the rule of law, the promotion of citizens' freedoms and rights, and the development of policies representing the wealth of the country's diversity. Angola's greatest achievement was its national reconciliation and return to political stability, and it endeavoured to share and promote solutions for peace founded on those successes among its neighbours in the Great Lakes and Southern African regions.

Parliamentary diplomacy offered a valuable opportunity for resolving conflicts and guaranteeing universal peace and security. In response to the recent escalation of the Israeli-Palestinian conflict, it was essential that the guns be silenced and the way cleared for all types of diplomacy in order to avoid a humanitarian catastrophe. Only the effective creation of a State of Palestine would put an end to the 75-year-long cycle of hatred and violence. Thanking again the Member Parliaments of the IPU for their choice of Angola as the host of the Assembly, he expressed his hope that their deliberations would contribute objectively and concretely to the solution of the various problems facing the world.

H.E. João Manuel Gonçalves Lourenço declared the 147th IPU Assembly open.

2. Participation

Delegations from 128 Member Parliaments took part in the work of the Assembly*:

Albania, Algeria, Andorra, Angola, Argentina, Armenia, Australia, Austria, Azerbaijan, Bahamas, Bahrain, Bangladesh, Belarus, Belgium, Benin, Bolivia (Plurinational State of), Botswana, Brazil, Bulgaria, Burkina Faso, Burundi, Cabo Verde, Cambodia, Cameroon, Canada, Central African Republic, Chad, Chile, China, Côte d'Ivoire, Croatia, Cuba, Czech Republic, Democratic Republic of the Congo, Denmark, Djibouti, Dominican Republic, Egypt, Equatorial Guinea, Estonia, Ethiopia, Fiji, Finland, France, Gabon, Gambia (The), Georgia, Germany, Ghana, Greece, Guinea-Bissau, Guyana, Hungary, Iceland, India, Indonesia, Iran (Islamic Republic of), Iraq, Ireland, Italy, Japan, Kenya, Kuwait, Lao People's Democratic Republic, Latvia, Lesotho, Libya, Liechtenstein, Lithuania, Malawi, Malaysia, Maldives, Mali, Malta, Mauritius, Mexico, Monaco, Morocco, Mozambique, Myanmar**, Namibia, Nepal,

* For the complete list of IPU Members, see page 40.

** As per the decision of the Governing Council in Madrid in November 2021, the IPU continues to engage with the Committee to Represent Pyidaungsu Hluttaw (CRPH) for Myanmar. The corresponding delegation attends the Assembly in a non-voting observer capacity.

Netherlands, Nigeria, Norway, Oman, Pakistan, Palestine, Peru, Poland, Portugal, Qatar, Republic of Korea, Romania, Russian Federation, Rwanda, Sao Tome and Principe, Saudi Arabia, Senegal, Serbia, Seychelles, Sierra Leone, Slovenia, Somalia, South Africa, South Sudan, Spain, Sri Lanka, Suriname, Sweden, Switzerland, Syrian Arab Republic, Thailand, Timor-Leste, Tonga, Türkiye, Tuvalu, Uganda, Ukraine, United Arab Emirates, United Kingdom, United Republic of Tanzania, Uruguay, Uzbekistan, Viet Nam, Yemen, Zambia and Zimbabwe.

The following eight Associate Members also took part in the Assembly: the Arab Parliament, the East African Legislative Assembly (EALA), the Inter-Parliamentary Committee of the West African Economic and Monetary Union (WAEMU), the Latin American and Caribbean Parliament (PARLATINO), the Pan-African Parliament, the Parliament of the Central African Economic and Monetary Community (CEMAC), the Parliament of the Economic Community of West African States (ECOWAS), and the Parliamentary Assembly of La Francophonie.

Observers included representatives of:

(i) the United Nations and related organizations: United Nations, Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), Partnership for Maternal, Newborn and Child Health (PMNCH), Joint United Nations Programme on HIV/AIDS (UNAIDS), United Nations Development Programme (UNDP), and the World Health Organization (WHO);

(ii) parliamentary assemblies and associations: African Parliamentary Union (APU), Arab Inter-Parliamentary Union (AIPU), Asian Parliamentary Assembly (APA), Collective Security Treaty Organization Parliamentary Assembly (CSTOPA), Commonwealth Parliamentary Association (CPA), Forum of Parliaments of the International Conference on the Great Lakes Region (FP-ICGLR), Global Organization of Parliamentarians against Corruption (GOPAC), Maghreb Consultative Council (MCC), International Parliament on Tolerance and Peace (IPTP), Parliamentary Assembly of the Community of Portuguese-speaking Countries (AP-CPLP), Parliamentary Assembly of Turkic Speaking Countries (TURKPA), Parliamentary Assembly of the Union of Belarus and Russia, Parliamentary Union of the Organization of Islamic Cooperation Member States (PUIC), Southern African Development Community Parliamentary Forum (SADC-PF), UNITE Parliamentarians Network for Global Health;

(iii) International Organization of Supreme Audit Institutions (INTOSAI);

(iv) Socialist International (SI).

Of the 1,153 delegates who attended the Assembly, 622 were members of parliament (604 from Member Parliaments and 18 from Associate Member delegations). Those parliamentarians included 51 Presiding Officers, 42 Deputy Presiding Officers, 227 women MPs (36.5%) and 188 young MPs (31.28%).

In continuation of practices established at recent Assemblies, the 147th Assembly was an in-person event with adaptations for hybrid participation. All of the session rooms were equipped for external engagement and remote interpretation and these technical capacities were well used throughout the Assembly. All official side events, as well as all sittings of the Executive Committee and the Committee on the Human Rights of Parliamentarians (CHRP), allowed remote participation.

The proceedings of the Inaugural Ceremony, Forum of Women Parliamentarians, Assembly General Debate and all sittings of the Governing Council were live streamed in English and the original language, with a total of 12,368 views. See the Media and Communications section for more details.

3. Choice of an emergency item

On 24 October 2023, the IPU President informed the Assembly that the following four requests for the inclusion of an emergency item had been received:

- *Countering Islamophobia and the rise in extremist Islamophobic events through understanding and education, the promotion of tolerance and interfaith harmony, and fostering an environment that encourages respect and empathy among different faith communities* (Pakistan)
- *Stopping the war and violations of human rights in Gaza* (Algeria and Kuwait on behalf of the Arab Group, Indonesia, Iran (Islamic Republic of), and South Africa on behalf of the African Group)
- *A multifaceted approach to the question of Palestine: Parliamentary diplomacy and Sustainable Development Goal 16* (Malaysia)

- *Towards common ground for peace* (Canada, on behalf of the delegations of Argentina, Austria, Croatia, Finland, France, Ireland, Italy, Netherlands, Sweden and United Kingdom)

In the subsequent presentations, Pakistan and Malaysia withdrew their proposals and expressed their support for the joint proposal entitled *Stopping the war and violations of human rights in Gaza*.

Algeria expressed opposition to the joint proposal entitled *Towards common ground for peace*, describing it as biased and lamenting its failure to condemn the aggressions committed towards the Palestinian people.

The Assembly then proceeded with a roll-call vote on the two remaining proposals (see pages 60-61).

The President announced the result of the votes: neither of the two proposals still on the table had obtained the requisite two-thirds majority. The President informed the Assembly that such an outcome meant that neither could be included on the agenda of the 147th Assembly. The IPU Secretary General confirmed that the President's statement was in accordance with the Rules of the Assembly (Rule 11.2(a)).

4. Debates and decisions of the Assembly and its Standing Committees

(a) General Debate: *Parliamentary action for peace, justice and strong institutions (SDG 16)* (Item 3)

During the three days of deliberations, some 146 legislators from 111 Member Parliaments, including 34 Presiding Officers and 21 young parliamentarians, as well as representatives of five Associate Members and nine permanent observers, contributed to the General Debate. The proceedings of the Debate were webcast, and many of the good practices and recommendations that emerged were reflected in the outcome document.

Ms. C. Cerqueira, President of the National Assembly of Angola, opened the General Debate on 24 October 2023 and noted the relevance of its theme in the context of growing conflict around the world. The three main aspects of SDG 16 – peace, justice and strong institutions – held the key to responding to the many challenges the world was facing. She hoped that delegates would take the opportunity of the Assembly to condemn all acts of warfare, attempts to destroy strong institutions and incitements to intolerance and hatred. She believed that dialogue and understanding could lead to consensual solutions in the interests of peace and development.

She had been heartened to hear the Secretary General report at the inaugural ceremony the previous evening on encouraging signs of improvements in the representation of women and young people in parliament, in particular in Africa. Unfortunately, the continent was also facing widespread armed conflict, which could only ever lead to social inequality. Angola was making considerable efforts to support peacebuilding in neighbouring countries. A final aspect of fulfilling the targets of SDG 16 would be for parliaments to reflect on how to become more transparent and accountable at all levels. Angola had made great strides in this regard in recent years, to become a thriving multi-party democracy.

Mr. D. Pacheco, President of the Inter-Parliamentary Union, said that the theme of the General Debate corresponded directly to the core mandate of the IPU as a democracy-building organization. Without more effective institutions, it would be impossible to combat poverty, inequality, climate change, environmental degradation and many other problems. SDG 16 offered a valuable roadmap for fixing the many ways in which politics had become dysfunctional, turning people off from participating and making it harder to achieve consensus.

No country could be considered perfect in terms of the operating methods of its institutions. The level of development of a country was no signifier of the strength of its institutions; many developing countries had diverse and accountable parliaments while many developed countries were falling behind, in areas such as transparency or violence against women, for example. He discouraged speakers from using the General Debate as an opportunity to denounce other Members for their failures, instead encouraging delegates to learn from one another the many ways in which parliaments could strengthen governance in the interests of sustainable development for all.

Ms. C. López Castro (Mexico), President of the Bureau of Women Parliamentarians, encouraged participants in the General Debate to consider the theme through a gender lens, putting the needs of women and girls, representing over half the world's population, at the centre. In its landmark resolution 1325 in 2000, the United Nations Security Council had recognized the importance of including gender perspectives in efforts to build peace and security. Increasing the number of women in parliament was part of that goal, given the potential for strong parliamentary contributions to peace processes.

Access to justice was another vital issue for women, and parliaments had a unique opportunity to reform legal frameworks to make justice systems gender-responsive. Parliaments themselves also needed to become more gender-sensitive, as per the commitment made by IPU Member Parliaments in the Kigali Declaration at the 145th Assembly.

In a video message, ***Mr. D. Carden (United Kingdom), President of the Board of the Forum of Young Parliamentarians***, said that there was a certain resonance between the theme of the Assembly and the location in which it was being held, a country that had travelled a difficult road since its independence in 1975 to become a peaceful and just society with strong institutions. Around the world, many glaring examples of exclusion were still being experienced, of which the participation of young people was just one. The IPU was the custodian of indicators under SDG 16 on youth and women's participation, and its latest report on youth participation showed that progress was still falling short.

The young MPs of the IPU were the designated changemakers in improving that situation. Over 300 of them had gathered for the recent Ninth Global Conference of Young Parliamentarians in Hanoi, Viet Nam. The IPU's *I Say Yes to Youth in Parliament!* campaign continued to gain support for its pledges on youth quotas, lowering the age of eligibility, and other means of supporting youth involvement and empowerment. As part of the ongoing process to revise the IPU Statutes and Rules, the Board of the Forum of Young Parliamentarians had put forward a proposal to lower the threshold below which an MP would be considered as young from 45 to 40 years of age.

Mr. J.S. Caholo, Executive Secretary of the International Conference on the Great Lakes Region (ICGLR), said that, although he believed that the Great Lakes region of Africa had boundless potential, it was also facing immense challenges, in the form of conflict, violence, poverty, arms trafficking and a lack of access to justice. The primary mission of the ICGLR was to promote peace, security, stability and development in the region, and thus SDG 16 provided a highly relevant framework in which to address those challenges and advance reconciliation and prosperity.

Parliamentarians had a duty to achieve the targets set out in SDG 16, by shaping legal frameworks, overseeing government action and voicing the aspirations of the people. Parliaments had a particular role in promoting peacebuilding and resolving conflicts and were an ideal forum in which to ensure inclusivity by considering the perspectives of women, youth, minorities and marginalized groups. Parliaments also had a responsibility to uphold justice and the rule of law, and finally to function efficiently and transparently. Parliamentary action constituted a formidable force for advancing peace, justice and strong institutions, the foundations on which a more prosperous and sustainable future could be built.

Ms. P.F. Maharavo, Together for a New Africa, said that, growing up in Madagascar, she had been driven by a desire to make her village and her country a better place to live. Following studies in Italy, she had returned to become a university lecturer. In parallel, she had participated in the *Come back to Africa* and later *Together for a New Africa* movements, which aimed to use mentoring and networking to promote peace and justice education among young people throughout the continent. Young people currently made up the majority of Africa's population and should therefore be a force for prosperity. However, conflict, unemployment, corruption and injustice prevented them for participating as active citizens.

The growth of a more individualistic outlook on life around the world was having a particular impact in Africa as it ran contrary to the continent's tradition of *ubuntu*, or "humanity towards others". Moreover, climate change, authoritarianism, violence, a loss of confidence in institutions and mass migration were all driving people to leave their countries in search of a better life or to stay and participate in one of Africa's growing number of coups d'état. Parliaments and other governing institutions needed to engage in co-responsibility, or even co-leadership, with young people and civil society more generally.

(b) Standing Committee on Peace and International Security

The Standing Committee on Peace and International Security held its sittings on 24 and 26 October 2023 with its President, Mr. M.B.M. Al-Ahbabi (Qatar), in the Chair.

At its first sitting, on 24 October 2023, the Committee held two panels back-to-back. The first panel – an expert hearing on the social and humanitarian impact of autonomous weapons systems and artificial intelligence, was opened by Ms. Izumi Nakamitsu, United Nations Under-Secretary-General and High Representative for Disarmament Affairs who, in her video message, called for urgent action to prohibit and regulate such systems, and urged parliamentarians to undertake prompt concrete action in that field. The presentations by three experts and the co-Rapporteur of the forthcoming draft resolution, were followed by a debate. The 16 delegates who took the floor addressed the need for an international

instrument on the prohibition and regulation of autonomous weapons systems that would bring back meaningful human control over such systems and counter the unpredictable aspects of new technologies of warfare.

The second panel on the theme *Inventory of tools for MPs to engage in dialogue, legislation, oversight and prevention in the pursuit of peace* was in follow-up to the 2022 IPU resolution on peace processes. Approaches to common security and human security were presented, as were the principles of peace, which all form the basis of a necessary paradigm shift in the understanding of security. Six delegates took the floor to share examples of good practices which can guide parliamentarians in their engagement in conflict prevention. The development of an inventory of tools was welcomed.

At its last sitting, on 26 October 2023, the Committee debated the theme *The role of parliaments in promoting a culture of transparency, anti-corruption and citizen engagement to restore trust in national and international institutions and strengthen peace*. The presentations by the three experts and the debate that followed, featuring 11 speakers, showed the extent to which fraud undermined peace by depriving it of vital funds that could be used to support actions to improve people's well-being. They also pointed out that cooperation between parliaments and supreme audit institutions was essential in that fight.

The Committee adopted its work plan as discussed by the Bureau during its meeting held on 25 October 2023.

The Committee elected Ms. A. Kuspan (Kazakhstan) as its new President, and Mr. M. Rezakhah (Islamic Republic of Iran) as Vice-President (see report on page 52).

(c) Standing Committee on Sustainable Development

The Committee met on 25 and 26 October 2023 and held three panel discussions featuring experts from the United Nations system and academia. About 50 delegations were in attendance. Mr. W. William (Seychelles), Vice-President of the Standing Committee, chaired the sessions.

The first panel featured a debate under the title *Partnerships for climate action: Promoting access to affordable green energy, and ensuring innovation, responsibility and equity,* which corresponds to the title of the resolution that will be presented to the Committee at its next session in March 2024.

The second panel presented the draft Outcome Document of the Parliamentary Meeting that will take place in the United Arab Emirates at the 28th United Nations Climate Change Conference (COP28), which is entrusted with the follow up to the Paris Agreement on climate change.

The third panel focused on the topic *Ensuring global food security*. It discussed various ways to transform agrifood systems to make them more sustainable and more resilient, as well as ways to deliver lower cost nutritious foods and affordable diets for all.

The Committee also approved its work plan for the next Assembly. It will dedicate all its sittings to the drafting of the abovementioned resolution.

The Committee elected Mr. W. William (Seychelles) as its new President, and Ms. M.S. Al Suwaidi (United Arab Emirates) as Vice-President (see report on page 54).

(d) Standing Committee on Democracy and Human Rights

The Standing Committee held two sittings, on 24 and 26 October 2023, with the President of the Standing Committee, Mr. A. Gajadien (Suriname), in the Chair.

The Committee considered the draft resolution on *Orphanage trafficking: The role of parliaments in reducing harm*. The resolution was introduced by the co-Rapporteur Ms. L. Reynolds (Australia). The second co-Rapporteur, Mr. E. Bustamante (Peru) was not able to attend the Assembly.

When examining the draft resolution, the Committee considered 194 amendments submitted by 26 parliaments (Australia, Austria, Bahrain, Belgium, Benin, Canada, China, Cuba, Czech Republic, Finland, France, Indonesia, Iran (Islamic Republic of), Kenya, Lithuania, Malaysia, Nicaragua, Russian Federation, South Africa, South Sudan, Sweden, Switzerland, Thailand, Türkiye, Ukraine, and the United Arab Emirates). Two amendments were proposed by the Forum of Women Parliamentarians.

The co-Rapporteur presented the revised draft resolution to the Committee at its final sitting on 26 October 2023. The draft resolution was adopted by acclamation. After the adoption of the resolution, the delegation of India expressed a reservation on operative paragraph 4. The delegation of the Islamic Republic of Iran subsequently expressed a reservation on the reference to SDGs 4.1 and 4.2 in preambular paragraph 22.

The Bureau met on the morning of 26 October 2023. It considered proposals for the future work programme of the Committee. Two proposals for the subject item of the Committee's next resolution had been submitted before the deadline, one from Morocco and a joint proposal from Canada and the United Republic of Tanzania.

Following a recommendation by the Bureau, the Committee approved the proposal put forward by Canada and the United Republic of Tanzania entitled *The impact of artificial intelligence on democracy, human rights and the rule of law*. It also approved the nomination of Ms. M. Rempel Garner (Canada) and Ms. N. Lugangira (United Republic of Tanzania) as co-Rapporteurs. A preparatory debate would take place at the 148th Assembly in March 2024 and a resolution on the theme would be finalized at the 149th Assembly in October 2024.

The Committee approved the Bureau's recommendation to hold a panel discussion at the 148th Assembly on the theme *Sustainable actions to improve the life conditions of people with disabilities, including their chances for education and work opportunities*, which would not lead to a resolution.

The Chair noted that the theme of the next resolution and the panel discussion were well aligned with the focus areas the Committee had adopted for its work in the coming years, namely improvements to the functioning of parliaments; democracy and human rights in the digital era; and a more inclusive, fairer world. These focus areas should allow the Committee to deepen its expertise, increase its impact and strengthen its contribution to the IPU Strategy.

The resolution on *Orphanage trafficking: The role of parliaments in reducing harm* was presented by the co-Rapporteur Ms. L. Reynolds (Australia) to the Assembly at its plenary sitting in the afternoon of 27 October 2023. The resolution was adopted by consensus. The reservations that had been formulated by the delegations of India and the Islamic Republic of Iran were noted for the record (see resolution on page 45).

The Committee elected Ms. J. Mahmood (Maldives) as its new President, and Mr. A. Torosyan (Armenia) as Vice-President.

(e) Standing Committee on United Nations Affairs

The Committee met in two sessions with about 40 delegations attending and Mr. A. Gryffroy (Belgium) presiding. The first session featured Ms. Z. Virani, the United Nations Resident Coordinator in Angola, who explained that the UN work with Angola was focused on advancing the Sustainable Development Goals (SDGs). The discussion dealt with the role of parliamentarians in providing oversight of their governments and passing legislation to implement the SDGs agenda.

The second session focussed on the United Nations Security Council (UNSC) reform and featured Mr. T. Albanai, Ambassador, Permanent Representative of Kuwait to the United Nations and co-Chair of the UN Intergovernmental Negotiations (ING) on the question of UNSC reform, and Ms. A. Novosseloff, Research Associate at the University of Paris-Pantheon-Assas and expert on the UNSC.

The Committee passed its first motion entitled *Bringing gender equality to the UN General Assembly.* The motion calls on parliamentarians to take specific actions domestically to ensure more women are appointed as Permanent Observers to the United Nations and the ratio of 1:4 women to men in the UN General Assembly is improved (see motion on page 91).

The Committee chose to remove three Bureau members (Ms. H. Tigranyan of Armenia, Mr. A. Lins of Brazil and Ms. E. Qatrawi of the Republic of Moldova) from their positions for lack of participation.

The Committee elected Mr. D. McGuinty (Canada) as its new President, and Ms. C.L. Crexell (Argentina) as Vice-President (see report on page 57).

5. Special accountability segment

As in the last three Assemblies, the General Debate included a special accountability segment chaired by the IPU President, Mr. D. Pacheco. Delegations were invited to contribute with interventions on their actions to advance the IPU's declarations, resolutions and outcome documents, in line with the IPU's strategic focus on stronger accountability.

Ms. A. Filip, the IPU Director of the Division for Member Parliaments and External Relations, presented the annual Members' reporting exercise. Every year, on a rotational basis, a number of parliaments from all geopolitical groups were designated to report on parliamentary follow-up to IPU resolutions and decisions and, to that end, they were requested to complete a reporting survey. The rate of respondents to the 2023 survey had increased from the previous years to reach 71%. The survey's main finding was that 85% of reporting Members had shared Assembly outcomes within parliament and nearly half of the respondents had taken additional proactive measures towards implementing the 2022 IPU resolutions, particularly in the areas of climate change and gender equality. Good practices from IPU Members such as Fiji, Germany, Ghana, Latvia and Morocco were shared with the plenary. The IPU Members were encouraged to share Assembly declarations and resolutions within their parliaments, promote parliamentary debates on Assembly outcomes, draft legislation aligned with IPU resolutions and recommendations, and engage in the IPU's annual reporting exercise.

A total of 13 delegations, including the Partnership for Maternal, Newborn and Child Health (PMNCH), an IPU Observer, took the floor to share their good practices in following up with recent IPU decisions, including the Nusa Dua Declaration *Getting to zero: Mobilizing parliaments to act on climate change* (144th IPU Assembly), the Kigali Declaration *Gender equality and gender-sensitive parliaments as drivers of change for a more resilient and peaceful world* (145th IPU Assembly), the Manama Declaration *Promoting peaceful coexistence and inclusive societies: Fighting intolerance* (146th IPU Assembly), decisions regarding the human rights of parliamentarians, and other recent IPU resolutions on the topics of human-trafficking, cybercrime and humanitarian crises.

Examples of parliamentary action in follow-up to IPU resolutions included:

- Bahrain: Following the Kigali Declaration, Bahrain established a committee to ensure equal opportunities for men and women.
- Canada: Parliament established a committee on the status of women and mainstreaming gender sensitivity into the budgeting process.
- Fiji: Parliament took legislative action to address cyberbullying, harassment and cybercrimes.
- Germany: The German Bundestag launched the "Parliamentarians protect Parliamentarians" initiative, which aims to defend parliamentarians and human rights defenders whose rights are violated.
- Guinea: The Transitional National Council has been holding consultations and workshops with women's rights organizations and various international non-governmental organizations to mainstream gender issues into future legislation.
- Guyana: The IPU Assembly resolutions are systematically communicated by the Speaker to all MPs, who are asked to mainstream the outcomes of IPU meetings into their work. As a result, for example, women must constitute one third of all parliamentary candidates in Guyana and the women's parliamentary caucus has been reactivated.
- India: A bill reserving 33% of seats in the lower house and state assemblies for women was recently passed.
- Indonesia: Following the Kigali Declaration, the House of Representatives passed a bill on women's and children's welfare that aims at enhancing their rights, particularly in the workplace. Measures include an extension of maternity leave.
- Morocco: A law on negative carbon footprint in forests was recently passed.
- Thailand: The Speaker referred the Universal Periodic Review recommendations issued by the UN Human Rights Council to the Parliament's Foreign Affairs and Human Rights Committees, which launched an inquiry into the measures that could be undertaken to meet those recommendations.

Other delegations that took the floor during this segment were from Argentina and Portugal.

6. The Cremer-Passy Prize

In a special segment during the Assembly, the IPU President, Mr. D. Pacheco, presented the second annual Cremer-Passy Prize to Mr. Samuelu Penitala Teo, Speaker of the Parliament of Tuvalu.

This year, in view of the IPU's climate campaign, *Parliaments for the Planet*, nominees had to demonstrate a first-class track record of parliamentary action on climate change.

Nominations for the Prize were made by the IPU's six geopolitical groups, who were asked to submit one candidate from their region with a second nomination as an alternate.

The winner was selected, according to the Prize Rules, following the evaluation and the deliberations of the Prize Selection Board, made up of Honorary IPU Presidents or prominent MPs selected by the geopolitical groups.

Mr. Teo was nominated by the IPU's Asia-Pacific Group, currently chaired by Australia. The current Chair of the Asia-Pacific Group, the Speaker of the Australian Parliament, Mr. M. Dick, commended Mr. Teo on his outstanding record on climate action.

Mr. Teo has been a tireless advocate of climate action since 1998 when he first became an MP in the Parliament of Tuvalu and has raised awareness of the climate vulnerability of his country throughout his political career.

He became Minister for Natural Resources in 2015, followed by his nomination as Special Envoy on Climate Change and then Special Envoy for Disaster Risk Reduction. In 2019, he became Speaker of the Parliament.

7. Concluding sitting of the Assembly

At the concluding sitting on 27 October 2023, ***Ms. C. Cerqueira, President of the 147th Assembly and Speaker of the National Assembly of Angola*** introduced the Luanda Declaration on *Parliamentary action for peace, justice and strong institutions (SDG 16)* (see page 42). The Assembly unanimously endorsed the Luanda Declaration.

Ms. L. Reynolds (Australia), co-Rapporteur of the resolution of the Standing Committee on Democracy and Human Rights, presented the resolution *Orphanage trafficking: The role of parliaments in reducing harm* (see page 45). The Assembly adopted the resolution by consensus with reservations expressed by India on one paragraph and the Islamic Republic of Iran on one paragraph.

The Assembly took note of the Reports of the Standing Committee on Peace and International Security, presented by Bureau member ***Ms. D. Bergamini (Italy)***, of the Standing Committee on Sustainable Development, presented by Bureau member ***Ms. M.S. Al Suwaidi (United Arab Emirates)***, of the Standing Committee on Democracy and Human Rights, presented by its President, ***Mr. A. Gajadien (Suriname)***, and of the Standing Committee on United Nations Affairs presented by its Acting President, ***Mr. A. Gryffroy (Belgium)*** (see pages 52-59).

The Assembly approved the subject item for the resolution to be drafted by the Standing Committee on Democracy and Human Rights for adoption at the 149th IPU Assembly, together with the rapporteurs that would be working on the draft resolution (see page 38).

At the conclusion of the Assembly, the representatives of the geopolitical groups took the floor: ***Mr. M. Bouden (Algeria)*** on behalf of the African Group, ***Mr. A. Gryffroy (Belgium)*** on behalf of the Twelve Plus Group, ***Mr. M. Nader (Iraq)*** on behalf of the Arab Group, ***Ms. D. O'Neill (Australia)*** on behalf of the Asia-Pacific Group, and ***Mr. M. Nadir (Guyana)*** on behalf of the Group of Latin America and the Caribbean. They conveyed their thanks to the leadership, members and staff of the National Assembly of Angola for the warm welcome that delegates had received, hailed the historic IPU presidential election with its four African women candidates, unanimously congratulated Ms. T. Ackson of the United Republic of Tanzania on her victory in that election, expressed appreciation for and bid farewell to Mr. D. Pacheco as his presidency came to an end, welcomed the IPU's newest Member, the Parliament of the Bahamas, and expressed hope that, at future Assemblies, Members could find ways to reach a consensual position on issues such as the Israeli-Palestinian conflict.

Exercising its right of reply, the delegation of the Islamic Republic of Iran rejected the comments made by the Chair of the Twelve Plus Group regarding a specific case that had passed through the Iranian judicial system (Nobel Peace Prize laureate Narges Mohammadi); comments which it believed constituted meddling in the internal affairs of another country.

In his concluding remarks, ***Mr. D. Pacheco, IPU President*** expressed his sincere thanks to the National Assembly of Angola and the IPU Secretariat for their work in preparing for the Assembly, which had been a resounding success and had realized his ambition for the IPU to hold an Assembly in a Portuguese-speaking country before the end of his mandate. He also thanked delegates for the time they had committed to preparing for and attending the Assembly. In the General Debate, speakers had presented many inspirational examples of good parliamentary practice with a view to achieving the objectives of SDG 16, many of which were reflected in the Luanda Declaration. He urged Member Parliaments to make the most of the IPU in difficult times, in particular in efforts to put an end to hostilities in the Israeli-Palestinian conflict and to address the many recent coups d'état in the Sahel region. As his presidency drew to a close, he thanked the Members of the IPU for their trust in him and congratulated Ms. T. Ackson on her successful election.

In her concluding remarks, ***Ms. C. Cerqueira, President of the 147th Assembly and Speaker of the National Assembly of Angola,*** said that she felt a sense of great accomplishment at the closing of the Assembly, which had brought together the global parliamentary community in a spirit of friendship, cooperation and unity. She congratulated Mr. D. Pacheco on his resolve to bring an Assembly to a Portuguese-speaking country and for his highly successful tenure at the head of the IPU. She congratulated Ms. T. Ackson on her election as the first African woman President of the IPU and also congratulated the Parliament of the Bahamas on becoming the IPU's 180th Member Parliament. During the Assembly, Member Parliaments had demonstrated the importance of diversity by including many women and young parliamentarians in their delegations, which had facilitated discussions on a wide variety of issues. She thanked President João Lourenço for his support of the Assembly and encouraged delegates to experience Angola's rich culture before returning home.

She further thanked delegates for their participation, wished them safe travels and looked forward to seeing them again at the 148th Assembly in Geneva.

Ms. C. Cerquiera declared the 147th IPU Assembly closed and the IPU anthem was played.

212th session of the Governing Council

1. Election of the President of the 147th Assembly

At its first sitting on 24 October 2023, the Governing Council proposed that Ms. C. Cerqueira, Speaker of the National Assembly of Angola, be elected President of the 147th IPU Assembly.

2. Report of the IPU President

The Governing Council took note of the report of the IPU President on his activities since the 146th Assembly. The Governing Council took the opportunity to express its gratitude to the President, who had demonstrated a genuine commitment to the service of the IPU over the three years of his mandate.

3. Report of the Secretary General

The Governing Council took note of the IPU Secretary General's report on the activities carried out by the IPU over the past nine months to implement its Strategy. Since January 2023, the IPU had organized:

- 32 national support activities in 12 countries to build the capacity of parliaments institutionally and on key thematic issues,
- 47 regional and global events to mobilize and leverage parliamentary action and facilitate learning: 16 in person, 26 online and 5 in hybrid format.

The IPU had also launched eight publications.

Members expressed their appreciation to the Secretary General and his team for the outstanding work accomplished in such a short time and especially for adhering to the objectives of the IPU Strategy. The report confirmed the trust they had always placed in the Secretary General and his team, whom they encouraged to keep up the promising momentum for the successful achievement of all strategic objectives. In this vein, they also highlighted the necessity that the recommendations and resolutions emerging from the various activities carried out by the IPU be transformed into actions for the benefit of the people.

A more comprehensive report on the impact of the IPU's work in 2023 will be presented to Members at the next Assembly, as per usual practice.

4. Financial results for 2022

The Governing Council considered the Financial Report and Audited Financial Statements for 2022. As the first Assembly of 2023 had taken place unusually early in March and there had not been sufficient time to complete the external audit, the Governing Council had decided to approve the 2022 accounts at its second session of 2023 in Luanda.

The financial results for 2022 were introduced by Ms. J. Alm Ericson (Sweden), Chair of the Sub-Committee on Finance. The Financial Statements had been prepared in full compliance with the International Public Sector Accounting Standards (IPSAS). She reported that the External Auditor, the Comptroller and Auditor General of India, had expressed to the Sub-Committee on Finance that the financial statements were accurate and the IPU's internal controls were strong. During the year under review, net assets had decreased due to unrealized investment losses of CHF 0.8 million. Global markets had had their worst performance in more than a decade due to the outbreak of the war in Ukraine, interest rate rises and global inflationary pressures. Fortunately, the market situation had stabilized in 2023 and the IPU's long term investment returns remained positive and on target.

Ms. Alm Ericson took note that the situation of arrears of Member contributions had been increasing over recent years. The arrears of the Parliament of the Bolivarian Republic of Venezuela rose every year by around CHF 100,000 and now stood at CHF 626,000, and there were other Members in arrears across all regions with which the Secretariat was in regular contact. Ms. Alm Ericson encouraged all Members to work through their geopolitical groups to reduce the list of arrears. Nevertheless, she confirmed that the IPU had made a provision for all its long outstanding debts, should the Governing Council decide to suspend the IPU membership rights of any Member Parliaments and write off their contribution arrears.

The Internal Auditor, Mr. A. Gryffroy (Belgium), presented his report, in which he conveyed his opinion that the accounts gave a true and fair reflection of the financial situation of the IPU at 31 December 2022 and complied with all current standards and rules. The External Auditor had expressed a positive opinion with no reservations on the Financial Statements, confirming that all previous recommendations had now been completed or were under implementation. Only one minor recommendation was made, which the IPU management had accepted and was already implementing. The overall result for the year 2022 had been impacted by global investment market performance. Mr. Gryffroy noted that, since the start of his mandate as Internal Auditor, for the 2020 financial year, the total amount of arrears had increased by CHF 0.4 million although most of the increase arose from a few individual cases during a very challenging economic period. He also recommended that the IPU financial statements should always be circulated to the IPU Members as soon as they had been audited and finalized, and in any case no later than 30 June each year.

Mr. Gryffroy concluded that the financial management of the IPU had a strong foundation based on internal controls and its financial position was healthy. He recommended the 2022 financial statements and the Secretary General's administration for approval by the Governing Council.

There were interventions from the floor congratulating the Sub-Committee on Finance and the Secretariat team for its financial transparency, seeking clarifications about the process of review of the financial statements and requesting information on how the independence of the Internal and External Auditors was assured.

The Governing Council approved the Secretary General's financial administration of the IPU and the financial results for 2022.

5. Financial situation of the IPU

The Governing Council received a report on the financial situation of the IPU as at 31 July 2023 and an updated list of unpaid assessed contributions. Reporting on behalf of the Executive Committee, Ms. Alm Ericson noted that the IPU's budget performance was on track for the year to date and the Organization's finances were currently healthy and stable. Investment returns had already begun to recover during the first half of 2023 and the situation of voluntary funding was also healthy for the remainder of 2023. She was pleased to report that arrears of contributions continued to be paid during the Assembly, as all Members were keen to exercise their full voting and participation rights during an important week for the IPU.

6. Consolidated budget for 2024

The consolidated draft budget for 2024 was presented to the Governing Council. The draft budget had been prepared under the supervision of the Sub-Committee on Finance and had been reviewed in detail by the Executive Committee. Reporting on behalf of the Executive Committee, Ms. Alm Ericson summarized the draft budget, which was projected at a total of CHF 17.7 million in income and expenditure. She highlighted that the work of the IPU would continue right across the five objectives that were set out in the 2022-2026 Strategy, with added focus in a few specific areas. The IPU would maintain its momentum on climate action from 2023, and would also place a particular focus on its peace work, given the multiple crises and conflicts that were currently ongoing or emerging. At the same time, the Organization would continue to invest in its digital transformation to enhance impact as well as its delivery for Members.

In terms of income, the core budget included an increase of 3% in total assessed contributions, as had been agreed previously by the Governing Council, in order to rebalance total contributions by the end of the current Strategy period to return to their 2010 level. At the same time, voluntary income was initially projected to decrease slightly due to the expiry of some large multiyear grants. New grants were likely to be mobilized from donors but the contracts and agreements were not yet in place, so a prudent approach had been taken to reflecting that income in the budget. Ms. Alm Ericson encouraged all Members to help with the mobilizing of voluntary funds for the IPU from within their own countries and geopolitical groups.

The Governing Council approved the 2024 consolidated budget.

7. Regional offices

The Governing Council was apprised of the progress made regarding the establishment of IPU regional offices. An agreement had been signed with the Government of Uruguay in June 2023, giving the IPU the status of an international organization in Uruguay. The signature of the agreement was the first step towards the establishment of a Regional Office in the GRULAC region. The next step is the negotiation of an operational agreement with the Parliament of Uruguay to define the budgetary and logistical elements.

In addition to this, negotiations are currently ongoing between the Government of Egypt and the IPU Secretariat regarding the recognition of the IPU as an international organization with the appropriate immunities and privileges.

8. Questions relating to membership and observer status

On the recommendation of the Executive Committee, the Governing Council approved the accession of the Parliament of the Bahamas to the IPU. The Governing Council wished the Parliament of the Bahamas a warm welcome and urged it to fulfil the obligations that came with membership.

The Governing Council approved the recommendation of the Executive Committee to maintain the permanent observer status of the Nordic Council, the Parliamentary Assembly of the Community of Portuguese-speaking Countries (AP-CPLP), the Parliamentary Assembly of the Economic Cooperation Organization (PAECO), and the Parliamentary Confederation of the Americas (COPA), and to reactivate the permanent observer status of the Organization of American States (OAS).

With 22 votes against, 10 in favour and 2 abstentions, the Governing Council rejected the request of the Association of the Secretaries General of Arab Parliaments for observer status, which had been recommended by the Executive Committee for approval earlier in the week.

The Governing Council was apprised of the situation of certain parliaments, organized into four categories according to the severity of the situation, and adopted a number of recommendations from the Executive Committee.

In the first category, non-functioning parliaments, there had been little development in the situation in **Afghanistan** since 2021, when the Taliban had suspended the Parliament. The Governing Council therefore maintained its previous decision to allow the former parliament to participate in IPU Assemblies in a non-voting observer capacity.

The situation had gradually worsened in **Haiti** and in January 2023 had reached a point where there was no longer a functioning parliament. Due to the security situation in the country, the prospects for elections were poor. Haiti had not paid its contributions to the IPU since 2019, which meant that it was

liable to have its membership rights suspended under Article 5.3 of the Statutes. On the recommendation of the Executive Committee, the Governing Council agreed to suspend Haiti's membership rights until the election of a new Parliament.

The situation in **Myanmar** was similar to that of Afghanistan. One positive development was the reports that the former leader Ms. Aung San Suu Kyi had now been moved from prison to house arrest, with some of the charges against her dropped. In light of no significant change in the situation, the Governing Council maintained its previous decision to recognize the Committee Representing Pyidaungsu Hluttaw as the IPU's interlocutor, with participation at IPU Assemblies in non-voting observer capacity.

Niger had been the fourth country in succession in Africa, after Guinea, Mali and Burkina Faso, to experience a coup d'état, on 26 July 2023. Niger had subsequently been suspended from the African Union. As a matter of principle, the IPU had condemned the coup in Niger. The Secretary General had remained in contact with some members of the dissolved Parliament. In a letter to the Secretary General, the Prime Minister of Niger had provided assurances that necessary arrangements were being made to establish a National Transitional Council. The Governing Council expressed concern regarding the situation, took note with regret of the current lack of a parliamentary institution, called for a swift return to constitutional order and recommended that the Secretary General pursue engagement with the country to explore how best it could provide assistance to the planned National Transitional Council.

In **Sudan**, the situation had changed for the worse, with no functioning parliament since April 2019 following a coup. Civil war had now broken out, with two military factions engaged in a murderous conflict, causing a serious humanitarian crisis in the country. In that view, the Governing Council maintained its former decision to suspend the Parliament of Sudan until new elections took place.

In the second category, transitional parliaments, **Burkina Faso** currently had a fully fledged inclusive and functioning Transitional Legislative Assembly. The Secretary General had visited Burkina Faso and confirmed the authorities' willingness to continue to work with the IPU in order to speed up a return to constitutional rule. The IPU had signed a technical assistance agreement with the transitional parliament. The transitional period was due to end in July 2024 but was likely to be delayed due to ongoing security concerns. The Governing Council took note of those developments, expressed the hope that efforts to speed up a return to constitutional rule would succeed, and reiterated the IPU's will to continue to support the Transitional Legislative Assembly.

In **Chad**, a transitional parliament had been established in October 2021 and had recently approved a new constitution, which would be submitted to a referendum. The IPU was providing capacity building support for the parliamentary administration. The Governing Council took note of the recent developments and urged the transitional authorities to speed up efforts towards a return to constitutional order, including the organization of the constitutional referendum in December 2023 and the subsequent organization of legislative elections.

Gabon was another addition to the list of countries in Africa that had recently experienced a coup d'état, in the present case on 30 August 2023 following parliamentary and presidential elections. The IPU had issued a statement condemning that turn of events as a matter of principle and the African Union had suspended Gabon. A transitional parliament had been established, and the Secretary General had met with its Speaker, who was leading a delegation to the present Assembly. The Secretary General hoped to visit the country soon in order to ascertain the commitment of the authorities to a return to constitutional rule. The Governing Council took note of the establishment of the transitional parliament and requested that the IPU continue to engage with the authorities to support a swift return to constitutional order.

Guinea was in a similar situation to Burkina Faso and Mali, with a transitional body that was working with the IPU. The Secretary General had visited the country in May 2023, where the authorities had explained that the military had stepped in to fix issues that had arisen as a result of the excesses of the previous administration. The military had pledged not to stay in power any longer than necessary. During his visit, the Secretary General had also attended and addressed the start of a constitutional debate, which was taking place with a view to adopting a new constitution and ending the transitional period by 2025. The Governing Council recommended to continue engaging with the transitional body and expressed a strong hope that Guinea would keep to the constitutional roadmap that would lead to elections being held in 2025.

Libya had been in an intractable situation for some time; the Parliament elected in 2014 remained the IPU's interlocutor but elections due in December 2021 had not taken place. Clashes between rival armed groups and the severe flooding in September 2023 had compounded an already difficult situation

in the country. Following the recent adoption of a new electoral law, elections were now expected to take place by June 2024. The Governing Council encouraged the authorities to ensure that they would stick to the announced schedule and urged the Secretary General to continue his engagement with the House of Representatives.

Mali was in a similar situation to Burkina Faso and Guinea. A new constitution had been adopted in June 2023 by referendum but the subsequent elections had now been delayed. The IPU had been providing assistance to members of the Transitional National Council to conduct outreach activities, as well as providing training to parliamentary staff. The Governing Council took note of the adoption of the new constitution, expressed concern that the elections had been delayed, and expressed hope that elections would take place as soon as possible so that a fully-fledged Parliament could be set up.

In **South Sudan**, the transitional parliament was functioning under difficult circumstances, with the transition period extended to February 2025, when elections were due to take place. The planned process to draft a new constitution had been delayed. The Governing Council expressed the hope that the constitution drafting process would get back on track and that elections for a fully-fledged parliament would take place as soon as possible.

In the third category, countries where the political situation impacted parliaments' capacity to function, in **Guinea Bissau**, long overdue elections had taken place in June 2023. A new parliament had been established and was functioning. The Governing Council noted with concern that the country had arrears in its contributions to the IPU since 2018, despite constant promises to pay. Guinea Bissau's voting rights were thus now liable for suspension unless the issue was resolved soon. The Governing Council took note of the positive political development and expressed its hope to see a full normalization of the situation in the country now that a functioning parliament was in place.

The Governing Council took note that the case of **Palestine** was being discussed extensively by the Committee on Middle East Questions, which would report separately on its deliberations.

The Governing Council was pleased to learn that the situation in **Tunisia** was returning to normality following elections for the lower house of the Parliament, which was now fully functional. The upper house would be elected in February 2024. The Governing Council took note that the Secretary General was in contact with the authorities with a view to possible IPU assistance.

The Governing Council took note that the situation in the **Bolivarian Republic of Venezuela** had not evolved, apart from the fact that elections were due to take place in 2024. The National Assembly elected in 2020 was the de facto legislature in the country and the National Assembly elected in 2015 was operating mostly in exile. The President of the 2015 National Assembly, Mr. Juan Guaidó, had been deposed. The Governing Council endorsed the Executive Committee's recommendation to mandate the Secretary General to reach out to the Venezuelan authorities with a view to a possible normalization of the Parliament's membership of the IPU.

In the case of **Yemen**, the Governing Council took note that no new substantive information had emerged. The Parliament continued to function under challenging conditions. The Governing Council requested that the Secretary General continue to monitor the situation.

Finally, the Governing Council took note of the situation in several countries where the political situation constituted a potential threat to parliament's capacity to function, namely **Bosnia and Herzegovina**, **Eswatini**, **Peru** and the **Syrian Arab Republic**. The Governing Council requested that the Secretary General continue to monitor the situation in those countries.

9. Task Force on the peaceful resolution of the war in Ukraine

On 27 October 2023, Mr. P. Katjavivi (Namibia), Speaker of the National Assembly of Namibia and Vice-President of the IPU Task Force on the peaceful resolution of the war in Ukraine, reported that the Task Force had convened virtually on a regular basis over the previous six months. Task Force members had dedicated their efforts to scrutinizing the evolving situation, upholding lines of communication with the parliamentary delegations of Ukraine and the Russian Federation, and formulating a roadmap for collaborative actions between the Task Force and the warring parties.

10. Anti-harassment policy

The Governing Council adopted a *Policy for the prevention of harassment, including sexual harassment, at IPU Assemblies and other events*. The Policy was presented by the Chair of the Gender Partnership Group, Mr. A.R. Al Nuaimi.

The Policy is a comprehensive framework which aims to ensure that everyone can participate in IPU Assemblies and events in an inclusive, respectful and safe environment, free from harassment and sexual harassment. It builds on definitions and approaches included in the *UN Code of Conduct to prevent harassment, including sexual harassment, at UN system events.*

The Policy includes three main components:

1. Prevention, to promote a common understanding of what is expected by everyone in a zero-tolerance environment for harassment.
2. Support and assistance to persons who report incidents of harassment.
3. Procedure to investigate, resolve matters and establish accountability.

The IPU Secretariat will develop and implement a plan of practical measures, including raising awareness and providing training, to accompany this Policy and ensure its effective implementation. The IPU Gender Partnership Group will regularly monitor the implementation of this Policy and its related plan and present a report every two years to the IPU membership, setting out the results and the way forward, including any potential revisions identified.

11. Code of Conduct for IPU Governance Officials and establishment of an Oversight and Ethics Committee

The Governing Council adopted a Code of Conduct for IPU Governance Officials and Terms of Reference for an Oversight and Ethics Committee which were presented by Ms. J. Alm Ericson, Chair of the Working Group on Transparency, Accountability and Openness. The aim of this Code of Conduct was to reinforce and sustain a culture of trust and mutual accountability at all levels. To achieve the IPU's vision for transparency, accountability and openness, it was of utmost importance that IPU Governance Officials act in the best interest of the IPU and abide by the Organization's core values of equality, inclusiveness, respect, integrity and solidarity. These values applied when IPU Governance Officials exercised their governance and oversight duties over the IPU's committees, programmes, activities, missions and Assemblies.

The Oversight and Ethics Committee would oversee compliance with the Code of Conduct and would also serve as an oversight body for the implementation of the *Policy to prevent and address harassment, including sexual harassment, during IPU Assemblies and other events*.

12. IPU priority theme for 2024

Following on from the IPU's focus on climate change in 2023, which would nonetheless continue into the following year, the Governing Council endorsed the IPU priority theme for 2024 of peace and security (see page 79).

13. Future inter-parliamentary meetings

The Governing Council approved the list of future meetings and other activities to be funded by the IPU's regular budget and by external sources (see page 84). It was confirmed that the 148th Assembly would take place in Geneva, Switzerland in March 2024.

The Governing Council approved the recommendation of the Executive Committee to start preliminary preparations for the Sixth World Conference of Speakers Parliament, which would be held at the United Nations Office at Geneva in 2025.

14. Reports of committees and other bodies

The Governing Council approved the recommendations contained in the reports on the activities of the Forum of Women Parliamentarians, the Forum of Young Parliamentarians, the Committee on the Human Rights of Parliamentarians, the Committee on Middle East Questions, the Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law, the High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism (HLAG), the Working Group on Science and Technology, the Gender Partnership Group and the Advisory Group on Health. The Council endorsed the new appointments to those bodies (see page 34).

The Governing Council adopted decisions concerning 121 parliamentarians in 9 countries submitted by the Committee on the Human Rights of Parliamentarians (CHRP).

15. Election of the President of the Inter-Parliamentary Union

At its final sitting on 27 October 2023, following a single round of voting by secret ballot, the Governing Council elected Ms. T. Ackson (United Republic of Tanzania) as IPU President for a three-year term.

The outgoing President, Mr. D. Pacheco, was made an Honorary President of the IPU.

16. Tributes to the outgoing President

At the end of the Governing Council, a special segment was devoted to tributes to the outgoing President of the IPU, Mr. D. Pacheco. A video retrospective was played and representatives of the six geopolitical groups took the floor to pay their own tributes. The speakers unanimously commended Mr. Pacheco's warmth, good humour, humility, commitment to democracy and human rights, openness to dialogue and willingness to listen, and agreed that he was leaving behind a great legacy thanks to the considerable energy he had brought to the role. Representatives of the Forum of Women Parliamentarians and Forum of Young Parliamentarians praised Mr. Pacheco's constant engagement with the activities of the two Forums. The Secretary General said that Mr. Pacheco's presidency had been characterized by his commitment and selfless service to the IPU and congratulated him on the many concrete achievements of his three years in office.

291st session of the Executive Committee

1. Activities report by the President

The President shared with the Executive Committee an overview of his activities since the 211th session of the Governing Council, which fell under three categories, namely his efforts to reinforce the IPU's visibility, support the implementation of the IPU Strategy and consolidate the IPU's good governance. He had attended around 90 international and regional meetings and undertaken some 20 country visits. The President highlighted his joint efforts together with the Secretary General to achieve universal membership of the IPU, which had paid off with the accession of the Parliament of the Bahamas. The members of the Executive Committee paid tribute to the President, who had demonstrated an unconditional commitment to his role and set the bar extremely high for his successor

2. Interim report of the Secretary General on the activities of the IPU since the 211th session of the Governing Council

The Executive Committee was apprised of the interim report of the Secretary General. It congratulated the Secretary General and his team for the impressive level of activity (47 global and regional events, and national events in 12 countries) over the past nine months. They commended the collaborative relationship between the Secretary General and the President which had facilitated these achievements.

The Executive Committee appreciated the efforts of the Secretariat to provide capacity building through the organization of various events, be it in-person or remotely. With a view to providing more visibility to these events, the Executive Committee recommended strengthening communications efforts so as to secure the strong participation of MPs.

The Executive Committee seized the opportunity to remind the IPU membership that such capacity-building activities were part of the tools for the implementation of the IPU's Strategy, which they had all committed to support. The Executive Committee therefore encouraged all Members to participate in these IPU activities both in-person and online.

The Executive Committee noted with satisfaction the encouraging achievements related to the IPU's ongoing digital transformation, including studies of possible tools to facilitate communication between the IPU Secretariat and Member Parliaments; the upgrade of the IPU Parline database, which provided useful information on parliaments, as well as statistics on women and young parliamentarians; and the continued organization of online and hybrid meetings.

The Executive Committee welcomed the IPU Secretariat's efforts to adapt to the digital era and encouraged it to maintain that momentum, which would facilitate the smooth flow of the Organization's communications. The Executive Committee also thanked Members for their invaluable contribution to those achievements.

The Executive Committee took note of ongoing efforts to promote interfaith dialogue and support parliamentary engagement in the subject, including the two-part report on religion and belief and the mainstreaming of related activities throughout the work of the Organization. The Executive Committee also supported the initiative to carry forward the recommendations of the successful Parliamentary Conference on Interfaith Dialogue held in Marrakesh earlier in the year, notably by gradually developing a permanent mechanism within the IPU to coordinate parliamentary action on this issue.

3. Members and permanent observers

The Executive Committee recommended that the Governing Council approve the request for affiliation of the Parliament of the Bahamas to the IPU. The new affiliation would increase the number of IPU Members to 180.

The Executive Committee recommended that the Governing Council approve the request for Associate Membership status from the MERCOSUR Parliament (PARLASUR), which was currently a permanent observer.

Following on from a review of all IPU observers, the Executive Committee decided to restore permanent observer status to the Organization of American States (OAS), which had been removed from the list due to an absence of any communication with the IPU over several years, but had since expressed an interest in resuming and deepening its cooperation with the IPU.

The Executive Committee also decided to maintain permanent observer status for several parliamentary assemblies or associations which had similarly been considered inactive, but which had since expressed an interest in strengthening their ties with the IPU, namely:

- the Nordic Council;
- the Parliamentary Assembly of the Community of Portuguese-speaking Countries (AP-CPLP);
- the Parliamentary Assembly of the Economic Cooperation Organization (PAECO);
- the Parliamentary Confederation of the Americas (COPA).

As for the African Union (AU), which had also been assessed as inactive in the review of observers, the Executive Committee decided to defer its decision pending the outcome of the forthcoming mission of the Secretary General to the headquarters of the AU in Addis Ababa.

The Executive Committee considered a request for observer status from the International Parliamentarians Congress (IPC). The Executive Committee agreed that the IPC did not meet the criteria for observer status at the present time and invited the Secretariat to pursue other avenues of cooperation, including the conclusion of memoranda of understanding where relevant.

The Executive Committee also considered a request for observer status from the Permanent Conference of Political Parties of Latin America and the Caribbean (COPPPAL) and agreed to defer further consideration of the request until such time as COPPPAL provided additional information on the global scale of its activities.

Further to a vote by secret ballot, the Executive Committee decided to recommend to the Governing Council that the Association of Secretaries General of Arab Parliaments be admitted as a permanent observer.

4. Reporting by Members on IPU-related activities

The Executive Committee took note with satisfaction of the reporting by Members on IPU-related activities, which showed an encouraging increase in Members' successful implementation of the outcomes of IPU meetings. The Executive Committee took the opportunity to extend its thanks to the Members, whose increased involvement was a vivid illustration of their commitment to support the implementation of the IPU Strategy.

5. Financial questions

The Chair of the Sub-Committee, Ms. J. Alm Ericson, informed the Executive Committee of the work of the Sub-Committee on Finance, which had met to discuss financial questions ahead of the session of the Executive Committee.

The Sub-Committee had examined the financial statements for 2022 and the External Auditor's report. The External Auditor had issued a positive audit opinion and confirmed the accuracy of the financial statements. The IPU's Internal Auditor for 2022 (Mr. A. Gryffroy, Belgium), the IPU Secretary General and the Chair of the Sub-Committee on Finance had held a meeting with the External Auditor to formally discuss the report. Only one minor recommendation had been issued.

The Sub-Committee on Finance had taken note of two particular aspects of the 2022 accounts that were also reported to the Executive Committee. Investment performance had suffered in 2022 due to the global market environment but fortunately the market situation had stabilized in 2023 and the IPU's long-term investment returns had remained positive and on target. It had also taken note that the amount of arrears due from Member contributions had been increasing steadily in recent years. The Sub-Committee on Finance encouraged the governing bodies to decide how to address this exceptional situation. Nevertheless, the Chair of the Sub-Committee confirmed that the IPU had made a financial provision for all long-outstanding debts in case of write-off.

The Sub-Committee had also reviewed the financial situation of the IPU at 31 July 2023. The Organization's budget performance was on track for the year so far and its finances were healthy and stable. The situation of voluntary funding was also healthy for the remainder of 2023.

The Sub-Committee had discussed the IPU's draft budget for 2024 and reviewed the budget document, which it presented to the Executive Committee in full. The core budget included the increase of 3% in total assessed contributions agreed previously by the Governing Council, aimed at rebalancing total contributions back to their level of 2010 by the end of the current Strategy period. At the same time, voluntary income was projected to decrease slightly due to the expiry of some large multiyear grants, so a prudent approach had been taken to reflecting that income in the budget.

The Executive Committee received and reviewed the Secretary General's usual update on the mobilization of voluntary funding.

The Executive Committee noted that the Comptroller and Auditor General of India had now completed his audit mandate. Due to other new commitments in Geneva, he would not be seeking a further extension of the mandate. The Secretary General had therefore approached the Indonesian supreme audit institution and was awaiting confirmation of their interest. The Executive Committee agreed that their appointment could be confirmed by silence procedure in due course.

At the conclusion of her mandate, the Chair of the Sub-Committee on Finance thanked the IPU Secretariat team for its outstanding work.

6. Regional offices

The Executive Committee was apprised of encouraging news relating to the establishment of an IPU regional office in Uruguay following the signing of an agreement between the Secretariat and the Government of Uruguay. Regarding the proposed office in Egypt, negotiations were underway to conclude a similar agreement. The Executive Committee congratulated Uruguay and expressed the hope that the Egyptian parliamentary authorities would conclude a similar agreement in the near future.

7. Anti-harassment policy

The members of the Executive Committee recommended that the Governing Council approve the proposed *Policy to prevent and address harassment, including sexual harassment, at IPU Assemblies and other IPU events*, along with its implementation and oversight mechanism. Taking into consideration the long-term impact of the policy, the members of the Executive Committee agreed that it would promote a culture of protection, respect and dignity for women and men at IPU events as well as setting a good example for local communities.

8. Amendments to the Statutes and Rules

The Executive Committee was apprised of the arrangements for amendments to the IPU Statutes and Rules. As per established practice, the process is being guided by the Executive Committee, which will therefore set up a working group – including a representative from each geopolitical group – to examine the amendments that have been proposed and report back to the membership. Pending the confirmation of the membership of that working group, the Executive Committee agreed that a realistic timeframe to adopt the amendments would be the Assembly in October 2024. The Executive Committee also agreed that the deadline for the submission of proposed amendments should be extended to the end of November 2023.

9. Election of a new IPU President

The Executive Committee was briefed on the arrangements relating to the election of the President of the IPU. The Executive Committee requested that the organizing team ensure equal treatment of candidates so as to make the election as fair, open and transparent as possible.

10. Task Force on the peaceful resolution of the war in Ukraine

The Executive Committee received an update on the activities of the Task Force. The Executive Committee encouraged the Task Force in its efforts to find peaceful solutions, especially in light of the ongoing challenging situation in the region.

11. Questions relating to the Secretariat

The Executive Committee was briefed on staff movements in the IPU Secretariat.

The Executive Committee agreed to renew the mandate of the Chair of the Consultative Commission, Mr. A. Kohler, for a period of four years starting 1 November 2023.

12. Future inter-parliamentary meetings

The Executive Committee reviewed and endorsed the list of future meetings.

Furthermore, taking into account the prevailing geopolitical context, which would make visa guarantee uncertain for delegates to travel to New York, the Executive Committee recommended holding the Sixth World Conference of Speakers of Parliament at the United Nations Office at Geneva in 2025. It further recommended that the Preparatory Committee, traditionally composed of 20 Speakers of Parliaments representing all the geopolitical groups, be constituted and move ahead with the preliminary arrangements for this important global meeting.

13. Working Group on Transparency, Accountability and Openness

The Executive Committee welcomed the efforts of the Working Group on Transparency, Accountability and Openness towards greater transparency, as illustrated by the development of a Code of Conduct for IPU Governance Officials, and the Terms of Reference for an Oversight and Ethics Committee. The Executive Committee recommended that the Governing Council approve both documents.

14. Cooperation between the IPU and the Association of Secretaries General of Parliaments (ASGP)

The Executive Committee took note of the report on cooperation between the IPU and the ASGP. The members of the Executive Committee called for further strengthening of that win-win cooperation.

15. Election of IPU Vice-Presidents and of the Vice-President of the Executive Committee

Mr. A.R. Al Nuaimi was unanimously elected as Vice-President of the Executive Committee. In light of the numerous vacancies on the Executive Committee arising at the 147th Assembly, the Executive Committee decided to defer the election of the IPU Vice-Presidents to a later date.

16. Other business

The Executive Committee paid a well-deserved tribute to its outgoing members and awarded them each a membership certificate for their insightful contributions to the work of the Executive Committee.

Subsidiary bodies of the Governing Council

1. Forum and Bureau of Women Parliamentarians

The 36th session of the Forum of Women Parliamentarians was held on 23 October 2023. It brought together 196 participants, including 131 parliamentarians (102 women and 29 men) from 61 countries.

The President of the Bureau of Women Parliamentarians, Ms. C. López Castro (Mexico), opened the session. The Forum elected Ms. F. Malaquias, member of the National Assembly of Angola, to the Presidency of its 36th session.

In order to contribute to the work of the Assembly, the participants examined, from a gender perspective, the draft resolution before the Standing Committee on Democracy and Human Rights entitled *Orphanage trafficking: The role of parliaments in reducing harm*. The Forum then proposed to the Standing Committee a number of amendments to the draft resolution. All the proposed amendments were included in the resolution.

The Forum also organized a panel discussion on *Women in politics: To stay or not to stay?* during which the participants examined the challenges faced by women when taking up a political decision-making position, and when pursuing a long and fulfilling political career. The Forum called on parliaments to ensure that their working environment was respectful and gender-sensitive, and that they applied zero tolerance to all forms of gender violence. It was also necessary to adapt work to avoid burnout and the tension between political and personal life.

The Bureau held meetings on 23 and 27 October 2023. It called on the Committee on the Human Rights of Parliamentarians to speed up the elaboration of a procedure that was adapted to the needs of women parliamentarians who were victims of gender-based and sexual violence (see report on page 68).

2. Forum and Board of the Forum of Young Parliamentarians

Held on 24 October 2023, the Forum of Young Parliamentarians brought together 86 young MPs, 41% of whom were women. It was presided over by Ms. E.T. Muteka (Namibia), on behalf of the President of the Board of the Forum, Mr. D. Carden (United Kingdom), who was unavoidably absent. Following the opening remarks, the new IPU report *Youth participation in national parliaments: 2023* was presented. It highlighted the fact that levels of youth participation in parliament remained very low and put forward solutions to the issue.

The participating young MPs provided updates on recent developments in their countries. They contributed youth perspectives to the topics before the current IPU Assembly. They also held a hearing with candidates to the IPU presidency.

The Forum approved the nomination of Mr. S. Ismayilov (Azerbaijan), to the Board of the Forum of Young Parliamentarians, and appointed Mr. W. Soto Palacios (Peru) and Ms. S. Falaknaz (United Arab Emirates) to prepare youth overview reports on the resolutions which will be examined at the 148th IPU Assembly in March 2024.

At its meeting earlier that day, the Board of the Forum of Young Parliamentarians decided to establish a youth hub within the framework of the IPU Centre for Innovation in Parliament (CIP) (see report on page 69).

3. Committee on the Human Rights of Parliamentarians

The Committee held its 172nd session from 22 to 26 October 2023. Mr. S. Cogolati (Belgium), President, Ms. M. Odhiambo (Kenya), Vice-President, Mr. E. Blanc (France), Mr. M. Hussain Sayed (Pakistan) and Mr. H. Kamboni (Zambia) participated in the session. Ms. L. Quartapelle (Italy) and Ms. C. Asiaín Pereira (Uruguay) also participated in the session remotely. Mr. B. Mbuku Laka (Democratic Republic of the Congo) and Ms. A. Reynoso (Mexico) were unable to take part in the session.

During the session, the Committee examined the situation of 131 parliamentarians (23% of whom were women) in 14 countries. New cases concerning 39 parliamentarians were declared admissible in the Democratic Republic of the Congo (four MPs), Myanmar (seven MPs), Pakistan (four MPs), South Sudan (one MP) and Zimbabwe (23 MPs). Two cases, concerning a former parliamentarian from Egypt and a parliamentarian from Peru respectively were declared inadmissible, and one case concerning three MPs in Myanmar and another concerning two MPs from the Philippines were closed. The Committee also held eight hearings (one of which took place online) with national delegations and complainants.

The Committee submitted decisions to the Governing Council for adoption on the situation of 121 parliamentarians in the following countries: Democratic Republic of the Congo, Eswatini, Iraq, Myanmar, Pakistan, Philippines, Senegal, Sri Lanka and Zimbabwe (see decisions web page).

4. Committee on Middle East Questions

Since the last Assembly held in March 2023, the Committee on Middle East Questions met four times (21 July, 17 October, 23 and 26 October 2023) with at least six members in attendance at each sitting. The Committee agreed that the importance of its role lay in identifying concrete actions to establish constructive dialogue between Israel and Palestine and proposing solutions to achieve peaceful coexistence.

The Committee discussed the Israeli military operation in the Jenin refugee camp carried out on 3 and 4 July 2023. Violence was escalating to dangerous levels and what had happened in Jenin would repeat itself in other areas if no peace negotiations were on the horizon. Members of the Committee noted that the political hopelessness felt by young Palestinians could lead to a deterioration of the situation and that that knowledge should guide the Committee's approach to the conflict.

Members agreed on a set of recommendations with respect to the crisis in the Palestinian territories and Israel that erupted on 7 October 2023. The recommendations included: the cessation of all acts of violence by all parties by way of a complete ceasefire; the immediate, permanent and unimpeded lifting of the humanitarian aid blockade of the Gaza Strip; the immediate release of all hostages; and finally, the resumption of negotiations between both parties with the aim of establishing a two-State solution. The Committee agreed that the recent events reaffirmed the need to organize a visit to the region for members to see for themselves how they could contribute to the peace process (see report on page 70).

5. Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law

The Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law (IHL) met on 24 October 2023.

The Committee heard an update on recent developments with regard to specific IHL and refugee crisis situations. These included: Afghanistan, Burkina Faso, Ethiopia, Myanmar, Nagorno Karabakh, Sudan and Ukraine. The Committee also focused on the question of internally displaced persons (IDPs) and heard a brief on the humanitarian situation in Gaza and Israel.

Committee members noted with concern the multiplication of conflict situations and the increasing number of men and women, boys and girls having to flee to escape from violence and persecution (more than 110 million forcibly displaced people by May 2023; a more detailed analysis is given in the full report on page 72). In view of the fact that the Democratic Republic of the Congo alone accounts for more than 5.5 million internally displaced persons on its territory, the Committee decided to monitor the situation in the country at its next sessions.

The Committee made a special plea with regard to the situation of women and girls in Afghanistan, especially after the recent decision by the Taliban to exclude women from working in national, international non-governmental and United Nations organizations, which significantly affected meaningful access to work for women and girls in need.

With regard to conflict-related situations, including the current situation in Gaza and Israel, Committee members reiterated the obligation of States and other parties to respect and ensure respect for IHL in all circumstances, as follows:

- All civilians must be protected from the effects of military operations, without any adverse distinction and in all situations, and not be objects of an attack, used as human shields or held hostage.
- Agreements must be passed to allow humanitarian corridors or safe passage of civilians out of areas of armed conflict or violence.
- Parties must allow humanitarian aid to reach civilians in need, and must facilitate rapid and unimpeded passage of humanitarian relief.
- Civilian objects must not be the objects of attacks; this includes objects indispensable to the survival of the civilian population, such as hospitals, schools, water facilities and electricity infrastructure.
- Medical personnel and units exclusively assigned to medical duties must be respected and protected in all circumstances.

The Committee expressed a strong and urgent call for wars to stop, for IHL to be respected and for humanitarian assistance to be provided to affected civilians, including refugees and internally displaced populations. It recalled the importance of bearing in mind all decisions and discussions, the fact that, first and foremost, we are dealing with human beings, and that all lives are equally important.

The Committee discussed preparations for the Global Refugee Forum (GRF) that will be held in December 2023. Committee members agreed to reach out to all IPU Members to invite them to report back to the IPU on their involvement in the GRF and on their progress in the implementation of pledges.

The Committee furthermore updated the IPU's pledges submitted to the GRF in 2019. The text approved by the Committee and subsequently endorsed by the Governing Council, can be found on page 74.

The Committee discussed work towards the universalization and domestic implementation of the Anti-Personnel Mine Ban Convention and the Convention on Cluster Munitions. It called on MPs to begin by championing discussions on these two Conventions in their Parliaments, to assess the reasons why some States are not yet party to the Conventions and the degree of implementation of the Conventions in States that are signatories.

The Committee adopted a workplan for the coming year. Committee members also agreed to resume its missions to countries in crisis possibly including Bangladesh, Burkina Faso, Democratic Republic of the Congo, Ethiopia and Poland.

The Committee re-elected as its Chair, for a one-year term, Mr. J.K. Waweru (Kenya).

6. Task Force on the peaceful resolution of the war in Ukraine

On 27 October 2023, Mr. P. Katjavivi (Namibia), Speaker of the National Assembly of Namibia and Vice-President of the IPU Task Force on the peaceful resolution of the war in Ukraine, reported that the Task Force had convened virtually on a regular basis over the previous six months. Task Force members had dedicated their efforts to scrutinizing the evolving situation, upholding lines of communication with the parliamentary delegations of Ukraine and the Russian Federation, and formulating a roadmap for collaborative actions between the Task Force and the warring parties.

Deep concern continued to be expressed as the war persisted, resulting in countless casualties on both sides. The Task Force continued urging for a ceasefire and the resumption of negotiations. In the interim, it also directed its attention towards incremental measures that could potentially lead to constructive dialogue and enhanced mutual understanding. Notably, the Task Force identified a series of humanitarian issues on which to focus:

1. Nuclear safety
2. Food security
3. Access to, exchange of, and treatment of prisoners of war
4. Protection of ecologically hazardous sites
5. The situation of children affected by the conflict, particularly in the context of population displacements.

The Task Force noted that progress in any of these areas could result in a small win that would build confidence and serve as a stepping stone towards the peaceful resolution of the conflict. Even in the absence of immediate peace talks, Task Force members underscored that significant work could be done to alleviate human suffering, all in alignment with their core responsibility as parliamentarians to represent and safeguard the well-being of the people.

On the occasion of the 147th IPU Assembly, the Task Force held an in-person meeting on 25 October 2023 and engaged in discussions with the delegations of Ukraine and the Russian Federation. After fruitful discussions, it was evident that both delegations displayed particular interest in collaborating on the issue of children affected by the conflict. Consequently, the Task Force established a medium-term goal to intensify efforts and sustain consultations with both delegations on that specific humanitarian concern.

Furthermore, the Task Force agreed on diversifying its engagement options, including possibly conducting bilateral meetings between individual members and the warring parties. The Task Force acknowledged that each member brought unique connections and insights that could potentially unlock new avenues for dialogue. In this regard, the Task Force warmly welcomed Ms. S. D'Hose, President of the Senate of Belgium, as a new member, succeeding Ms. A. Gerkens, former Senator of the Netherlands.

During discussions with both delegations, the importance of in-person consultations between the IPU Assemblies was also underscored. Both parties concurred on the necessity for extensive parallel meetings with sufficient time to make tangible progress. Consequently, the Task Force decided it would

begin preparations for in-depth separate discussions with both delegations at the IPU Headquarters in Geneva in early 2024. These meetings would be conducted with the support of experts and specialized UN bodies.

7. High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism

The High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism (HLAG) held its fourteenth meeting (hybrid format) on 11 May 2023. Members were briefed on the second phase of HLAG's enhanced mobile application which was available to download.

The fourth and fifth thematic meetings of the *Call of the Sahel* that focused on development and education were held virtually on 27 and 28 September 2023. The meetings were attended by some 70 participants representing 25 parliaments and 20 panellists representing various specialized United Nations agencies, the World Bank, academia, the Institute for Economics and Peace (IEP), civil society, youth and women's organizations from the Sahel region, as well as regional parliamentary assemblies and the Secretariat of the Interparliamentary Committee of the G5-Sahel.

There was profound concern about the deteriorating situation in the Sahel region which posed a threat to the population and constituted a menace to global peace and security. The increased level of instability and insecurity jeopardized the achievement of the Sustainable Development Goals (SDGs). It was concluded that the solution to the Sahel's problems lay in investing in development and education, which were interrelated. Security and governance issues also had to be addressed. It was recommended that the roadmap for the second phase of the *Call of the Sahel* include a comprehensive analysis of the situation in each country, along with strategies for development projects, security policies and improvements in governance. Also, the international community needed to address the situation in the Sahel with the same urgency as it did with the other conflict situations in the world.

On 24 October 2023, the fifteenth HLAG meeting discussed the Sahel situation and the outcomes of the five thematic meetings under the *Call of the Sahel* initiative focused on: environment, communities, security, education and development. The aim of the meetings was to consider and comprehend the needs and aspirations of the Sahel's population. It was concluded that addressing development was the key solution to the challenges faced by the Sahel region. Also, development efforts must be coupled with solid security strategies, including improvements in good governance. Participants called for dialogue and international cooperation, increased global attention, investment and practical actions to support the region.

To ensure a comprehensive and sustainable response, it was proposed to establish an ad-hoc committee within the HLAG to monitor and follow up on the progress made. It was recommended that financial support be provided for education, particularly for the youth in the Sahel. A clear and well-defined roadmap with prioritized goals, deadlines and budget allocations was proposed to guide the efforts effectively. The international community was encouraged to adopt a more coordinated and concrete approach in addressing the challenges faced by the Sahel region.

Mr. D. Naughten, Chairperson of the IPU Working Group on Science and Technology, presented three key recommendations from the Science for Peace Parliamentary Meeting, held in September 2023 in Quy Nhon, Viet Nam. The recommendations, which could be a basis for development of projects in the Sahel countries, are the following: take evidence-based decisions on water and sanitation with open-source data to enhance collaboration between scientists and parliamentarians; encourage community engagement through scientific initiatives; share technologies and expertise and support the UN Water Convention while focusing on active implementation and integration into overseas development aid (see report on page 75).

8. Working Group on Science and Technology

The Working Group on Science and Technology held three sittings: one online sitting on 6 September 2023, and two in-person sittings in Luanda on 24 and 26 October 2023. At least ten members attended each of the sittings.

The Working Group members gave briefings on their respective pilot projects and contributions on the engagement of parliaments with the scientific community. Based on the outputs of the pilot projects that are to be completed before 31 December 2023, the members agreed to publish a parliamentary toolkit on the engagement of parliaments with the scientific community at the upcoming 148th IPU Assembly.

The Working Group emphasized the importance of strengthening ties with IPU partner organizations including the United Nations, and agreed to participate in the upcoming Parliamentary Meeting on the occasion of the 28th United Nations Climate Change Conference (COP28), to be held on 6 December 2023 in the United Arab Emirates, as well as the upcoming 9th United Nations Multi-stakeholder Forum on Science, Technology and Innovation for the Sustainable Development Goals, to be held on 9 and 10 May 2024 in New York.

The Working Group applauded the success of the Science for Peace Parliamentary Meeting on *Water security and insecurity: Rebuilding peaceful coexistence with science*, held in cooperation with the International Centre for Interdisciplinary Science and Education (ICISE) from 11 to 13 September 2023 in Quy Nhon, Viet Nam. The Meeting participants had exchanged legislative good practices and model legislation on harnessing technologies for monitoring and exploring new water resources. The outcome recommendations included urging countries to accede to the United Nations Water Convention and the proposal to hold a future Global Parliamentary Summit on Water and Food Security.

The Working Group members discussed the ethics of artificial intelligence (AI) as the theme of the next Science for Peace School, to be held at the Synchrotron-light for Experimental Science and Applications in the Middle East (SESAME), in Allan, Jordan. Discussions included critical aspects of AI, as well as the interplay between technological advancement, and the preservation of democratic values and human rights in an increasingly AI-driven world.

The Working Group was briefed by the Chairperson on progress in the drafting of the International Charter on the Ethics of Science and Technology, and set an action plan for finalizing the Charter and gathering expert feedback to be able to formally adopt it at the upcoming 148th IPU Assembly in Geneva. The Working Group reasserted its availability to assist the work of other IPU bodies (see report on page 77).

9. Gender Partnership Group

The Gender Partnership Group held its 48th session on 22 and 26 October 2023. In attendance were the Chair, Mr. A.R. Al Nuaimi (United Arab Emirates), and members Ms. J. Alm Ericson (Sweden), Mr. A. Saidov (Uzbekistan) and Ms. C. López Castro (Mexico), President of the Bureau of Women Parliamentarians.

As per its mandate, the Group reviewed the state of women's participation in national parliaments, as well as in IPU bodies and Assemblies. It examined in particular the composition of delegations at the 147th Assembly. As at 27 October 2023, 36.4% of the delegates at the Assembly were women (see page 82) which was above the average of the past two Assemblies (Kigali, October 2022, and Manama, March 2023), but lower than in Madrid (November 2021) and Nusa Dua (March 2022), where a record 38.9% women delegates had been achieved. Gender-balanced delegations attending the 147th Assembly were commended. In Luanda, 42 delegations out of 128 (or 32.8%) were gender-balanced, namely composed of 40 to 60% women or men. This is a clear improvement from the last Assembly, in Manama, when 27.2% of delegations were gender-balanced (37 out of 136 delegations). The aforementioned 42 gender-balanced delegations attending the 147th Assembly are listed on page 83.

Of the 128 delegations present, 120 were composed of at least two delegates, of which 10 were all-male (8.3%). In addition, 3 delegations of two or more delegates were composed entirely of women. These 13 single-sex delegations are listed in the Annex on page 82. All in all, 7 delegations are subject to sanctions at this Assembly, down from 11 at the last Assembly.

The Group also presented to the Executive Committee and Governing Council the new *Policy to prevent and address harassment, including sexual harassment, at IPU Assemblies and other IPU events* and began discussing an implementation action plan. As per its mandate, the Group pursued discussions on how to support parliaments with few women members. It expressed concern at the fact that over 11% of the world's single or lower chambers still had less than 10% women members (21 out of 185 chambers for which data is available).

In follow-up to the prior dialogues held at the 144th and 145th Assemblies, the Group met with the Nigerian delegation further to the elections held in February 2023 which saw a further decrease in the representation of women in Parliament. The Nigerian delegation assessed that gender stereotypes, combined with women's socioeconomic exclusion, were the main barriers to having a level playing field for women. Political party leaders continued to put forward all-male candidate lists at elections.

In addition, despite efforts to adopt constitutional amendment bills to enable electoral gender quotas, the bills had been rejected by the outgoing Parliament. Renewed efforts were being envisaged, including reintroducing constitutional amendment bills. Awareness raising and advocacy were crucial. Political parties must also become more gender sensitive and inclusive. In addition, capacity building for women would be very useful, as well as the provision of resources in campaigning and outreach.

The Group expressed its eagerness to support the Nigerian National Assembly's efforts. The Nigerian delegation agreed to develop a programme of work for implementation with IPU support. The Group will continue to monitor the situation of Nigeria at its next session.

10. Advisory Group on Health

The IPU Advisory Group on Health met on 24 October 2023 with six out of 10 members in attendance, as well as technical partners from the World Health Organization (WHO), the Partnership for Maternal, Newborn and Child Health (PMNCH), and the Global Fund to Fight AIDS, Tuberculosis and Malaria. The official cooperation agreements the IPU has with the WHO and PMNCH respectively, were presented to the Group.

The Group elected Ms. L. Clifford-Lee (Ireland) as its new Chair and Mr. F.E. Ndugulile (United Republic of Tanzania) as its new Vice-Chair, for a mandate of one year.

The Group discussed its rules and practices in the context of amendments to the IPU Statutes and Rules and expressed its wish to be consulted during the amendment drafting process.

The Group also discussed peace and security – the priority theme for 2024 – focusing on linkages between conflict, climate change, displacement and health. It highlighted the long-term consequences of conflict on health, including the disruption of health systems and mental health impact. It acknowledged that health can be a bridge for peace by way of collective and apolitical efforts in finding solutions to save lives and reduce suffering.

The Group reflected on the field visit it had conducted on 23 October 2023 at Hospital Materno Infantil Dr. Manuel Pedro Azancot de Menezes in Luanda, where it was apprised of the main indicators on maternal and child health. Despite progress, coverage of family planning remains low, with high rates of early pregnancies. The Group appreciated the Hospital's high standard but expressed concern regarding its accessibility to the population, including the most vulnerable and marginalized. It therefore recommended looking more closely at the primary health care level, and expressed its readiness to continue its exchanges with the National Assembly of Angola and to share good practices in the area of sexual and reproductive health and rights (see report on page 74).

Other activities and events

1. Joint meeting with the Chairs of the geopolitical groups and the Presidents of the Standing Committees

On 23 October 2023, the IPU President and Secretary General met with the Chairs of the geopolitical groups and the Presidents of the Standing Committees. The meeting was attended by: Ms. T. Ackson (United Republic of Tanzania), Chair of the African Group; Mr. A. Al-Salihi (Iraq), on behalf of the Arab Group; Mr. M. Dick (Australia), Chair of the Asia-Pacific Group; Mr. S. Rachkov (Belarus), Chair of the Eurasia Group; Ms. S. Carvajal (Mexico), Chair of the Group of Latin America and the Caribbean (GRULAC); and Mr. A. Gryffroy (Belgium), Chair of the Twelve Plus Group and Acting President of the Standing Committee on United Nations Affairs; as well as by Mr. M.B.M. Al-Ahbabi (Qatar), President of the Standing Committee on Peace and International Security; Mr. W. William (Seychelles), Acting President of the Standing Committee on Sustainable Development; and Mr. A. Gajadien (Suriname), President of the Standing Committee on Democracy and Human Rights.

The IPU President gave a summary of his main projects and activities since the last Assembly, including efforts to increase the Organization's visibility and move closer to the IPU's long-standing goal of universal membership. He was pleased that the IPU had added two new Members in 2023: Liberia, which joined the IPU during the 146th IPU Assembly, and the Bahamas, which would become an IPU Member during the 147th Assembly. As a result, only 12 Parliaments of sovereign States were yet to become Members, mainly small Caribbean and Pacific islands. The President also visited the United States Congress but concluded that any decision to rejoin the IPU would be unlikely before the

country's 2024 presidential elections. Furthermore, the President noted that the IPU Executive Committee had extended the deadline for submitting amendment proposals to the IPU Statutes and Rules until the end of November 2023. The Executive Committee would then nominate a working group from among its members, with representatives from all geopolitical groups, to review all submissions and generate as much consensus as possible. Mr. A. Gryffroy (Belgium) suggested that the preliminary results of the working group could already be discussed during the 148th IPU Assembly in March 2024, an idea that the IPU President seconded. Lastly, the IPU President and Secretary General communicated that, in 2024, the IPU would focus on peace and security as its priority theme. The Organization would maintain its work on climate change (the 2023 priority theme) and, in parallel, mainstream the theme of peace and security throughout its bodies.

The Chairs of the geopolitical groups provided an overview of their recent activities. The African Group had decided to nominate Mr. J.F.N. Mudenda (Zimbabwe) for the Cremer-Passy prize. Ms. T. Ackson (United Republic of Tanzania) also highlighted that she visited the premises intended for the IPU Regional Office on the occasion of her visit to Uruguay.

The Chair of the Arab Group conveyed that the Arab Inter-Parliamentary Union had recently managed to reestablish diplomatic parliamentary relations with the Parliament of the Syrian Arab Republic. He emphasized that the Arab Group would present an emergency item during the current 147th IPU Assembly to address the crisis in Gaza.

The Asia-Pacific Group Chair provided an overview of his work to engage with small Pacific islands and promote regular interaction within the geopolitical group. Efforts included visits to several countries, two regional seminars, and two regional forums. The Asia-Pacific Group had also submitted candidates for IPU positions, including Mr. M. Dick's (Australia) own nomination to the Executive Committee.

Similarly, the Chair of the Eurasia Group communicated that the Group had nominated several members of parliament to fill vacant positions in various IPU bodies.

The Chair of the Twelve Plus Group stated that multiple meetings had been organized since the Manama Assembly: a first session of the working group for the better implementation of IPU resolutions, a discussion concerning the group's proposals to amend the IPU Statutes and Rules, and joint Twelve Plus-GRULAC hearings with the four candidates for the IPU presidency.

The Presidents of the Standing Committees provided an overview of their activities and commented on the IPU priority themes for 2023 (climate change) and 2024 (peace and security). Mr. M.B.M. Al-Ahbabi (Qatar) noted that the Standing Committee on Peace and International Security was the Organization's main institutional body shaping policy on this topic. Over the past 10 years, the Committee had addressed multiple issues, including disarmament, terrorism, conflict prevention, and new global challenges like cyber warfare and lethal autonomous weapons. He underscored that the Committee would continue collaborating with the IPU programmes to raise awareness of decisions taken and enhance their implementation.

The President of the Standing Committee on Sustainable Development communicated that, in 2023, his Committee focused its efforts on legislation and its impact on vulnerable populations, policy and technological innovations, and multistakeholder cooperation to fight climate change. Within its mandate and thematic focus, the Committee would continue to explore the linkages between sustainable development and peace and security in 2024.

The President of the Standing Committee on Democracy and Human Rights reported that a joint workshop on climate change was convened at the 145th IPU Assembly in Kigali together with the President of the Standing Committee on Sustainable Development. He was also pleased to support peace and security as the priority theme for 2024. Still, he sought to bring the issue of the economy to the table for consideration by the IPU for future years or inclusion in the next IPU Strategy.
Mr. A. Gajadien (Suriname) added that the IPU, the primary global organization of parliamentarians, could enhance collaboration with the Bretton Woods Institutions.

The Acting President of the Standing Committee on United Nations Affairs noted that the Committee was discussing United Nations Security Council reform, which could turn into a future motion. He stated the Committee was pleased with peace and security being the theme for 2024, as it was in keeping with the United Nations Secretary-General's new Agenda for Peace that would feed into the 2024 United Nations Summit of the Future.

2. Second Global Parliamentary Summit on Countering Terrorism and Violent Extremism: *The Global Response to the Call of the Sahel*

The Second Global Parliamentary Summit on Countering Terrorism and Violent Extremism was held on 25 October 2023. The event witnessed significant participation, with over 80 attendees hailing from diverse regions, including parliaments of the Sahel countries and the IPU geopolitical groups. Distinguished panellists from the United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), the Institute for Economics and Peace (IEP), youth-focused non-governmental organizations, regional parliamentary assemblies, the Interparliamentary Committee of the G5-Sahel (CIP G5-Sahel), the President of the IPU Bureau of Women Parliamentarians, and a member of the IPU Board of the Forum of Young Parliamentarians also attended the Summit.

Participants and experts fully acknowledged the engaged efforts of the HLAG, the IPU Secretariat, and the partners of the Sahel initiative. They agreed with the outcomes of the five thematic meetings, which emphasized that investing in development was essential to solve the problems of the Sahel. It was however necessary to address the issues of security and governance to achieve sustainable development. The Summit attendees also agreed on the significance of enhancing good governance to foster strong, democratically organized civil societies, independent judiciaries, citizen-centric administrations and the effective management of shared resources. They stressed the need for actions that respected human rights, combatted abuse and corruption, and upheld the rule of law.

Furthermore, the participants agreed there was a need for better coordination of cooperation in the region. International cooperation must be based on the needs and priorities identified by the relevant countries whose opinions must be considered. They also highlighted the need for equality of the Sahel people in a new world order. It was important to uphold human rights and address basic needs such as access to water, education, food, security and primary healthcare, with special attention to young people, especially girls and women.

The global community should coordinate with the *Call of the Sahel* to implement projects on the ground to benefit the populations. It was also agreed that a road map – *The Global Response of the Call of the Sahel* – would be designed, with concrete projects and monitored by the IPU High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism.

Furthermore, the participants unanimously agreed on eleven main points:

1. The parliamentary community and international organizations, governments and civil society need to renew their global commitment to strengthen their support in preventing violent extremism in the Sahel.
2. International organizations must improve their coordination when implementing activities in line with the *Call of the Sahel* initiative.
3. The Sahel people must achieve equality in a new world order that will prioritize the well-being and future of the citizens in the Sahel countries.
4. The human rights of the Sahel population must be respected by ensuring access to basic needs, food, water, health and education, with special attention to the needs of young people, girls and the empowerment of women.
5. A focus on sustainable development is the solution to the challenges of the Sahel.
6. Good governance can be enhanced by building effective, accountable and inclusive institutions, that provide access to justice for all.
7. The G5 Sahel Joint Force must be supported and recognized pursuant to Chapter VII of the Charter of the United Nations.
8. To raise awareness of parliaments globally on the political situation and challenges the Sahel faces, a *Motion of the Sahel* should be drafted.
9. HLAG must develop *The Global Response of the Call of the Sahel* based on the outcomes of the five thematic meetings.
10. An ad hoc mechanism within the HLAG must be set up to coordinate, monitor and follow up on the second phase of the *Call of the Sahel*, including projects and development initiatives.
11. The global community must be urged to move forward with tangible actions and to implement projects on the ground that safeguard the human rights and well-being of the Sahel population.

3. Parity debate on the theme *I care to care: Male parliamentarians engage in equal caring responsibilities*

On 25 October 2023, the Forum of Women Parliamentarians organized a parity debate with 57 participants, including 46 parliamentarians (25 women and 21 men). The event was an opportunity to reflect on the equality of family responsibilities and also provided an opportunity to share advice and techniques for promoting an equitable division of tasks within the home, as well as discuss good practices in policy drafting. The aim was to support parliamentarians in implementing the Kigali Declaration adopted at the 145th Assembly, where parliamentarians undertook to set an example by equally sharing daily care work and by making parliaments institutions that are more attentive to the needs of men and women parliamentarians with family responsibilities.

Ms. C. López Castro (Mexico), President of the Bureau of Women Parliamentarians, presided over the session. The discussion was enriched by contributions from three participants: Mr. W. van den Berg, Equimundo, Centre for Masculinities and Social Justice; Ms. B. Argimón, President of the Senate of Uruguay (via video message); and Mr. T. Loughton, member of parliament of the United Kingdom and Vice Chair of the All Party Parliamentary Group on Fatherhood.

4. Open session of the Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law on the theme *The role of parliaments in tackling the humanitarian impacts of climate-related displacement*

The IPU Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law held an open session debate on 26 October 2023 on *The role of parliaments in tackling the humanitarian impacts of climate-related displacement*. Panelists included Mr. I. Fry, UN Special Rapporteur on the promotion and protection of human rights in the context of climate change, Mr. A. Harper, Special Advisor on Climate Action, UNHCR, Ms. C. Dartora (Brazil), Vice-Chair of the Parliamentary Committee on International Migrations and Refugees, and Ms. D.-T. Avgerinopoulou (Greece), Chair of the Special Permanent Parliamentary Committee on Environmental Protection.

The open session addressed the humanitarian challenges arising from climate-related displacement, including those relating to the protection of refugees, internally displaced persons and stateless people, and their impacts on host communities.

An average of more than 20 million people find themselves forced to leave their homes and move to other areas in their countries each year due to climate-related events. At times, people have no option other than to cross international borders to flee from the severe effects of climate change, which may put them in a situation where international protection is needed.

Although the refugee definition under the 1951 Refugee Convention does not include persons who are internally displaced or have crossed an international border due to climate-related events, other instruments and initiatives aiming to ensure protection for those people have been adopted. The debate highlighted the need to expand the definition of refugees in order to secure protection of those displaced across borders by climate change. Regional legal instruments and laws in some countries have expanded the definition to include displacement linked to climate change. These were acknowledged as good practices. A call was made to build support, starting at the national level, for an expansion of the definition and for the adoption of a common understanding at the global level. Other countries have also begun to tackle the possibility of situations of statelessness resulting from the simple physical disappearance of countries. Parliaments from small island countries participating highlighted the growing risk of the disappearance of their countries, the fate of their inhabitants and their status and rights.

Other participants drew attention to the fact that climate change reinforced underlying vulnerabilities. Around 76% of the world's refugees are hosted by low- and middle-income countries, which are likely to be the most affected by the adverse impacts of climate change. These displaced persons usually reside at the edge of cities in low-quality housing or in camps located in remote areas, which are particularly prone to extreme weather events, such as heavy rains and floods, droughts, extreme cold or cyclones. As a consequence, life in camps in precarious conditions and with lack of access to many services deteriorates rapidly. Children are particularly at risk of enhanced exploitation, such as trafficking, when they move away from their homes due to dire environmental situations.

Participants reiterated the importance of assisting and providing protection to those displaced due to climate change, but also to helping both host communities and displaced populations to address their vulnerabilities and increase their resilience to future climate events. This can be done by putting the

right legislation, policies and practices in place with the aim of reducing risks and addressing not only protection issues, but also the practical challenges faced by host communities. For that, parliaments also need to build their capacity to engage on such issues with the development of specific parliamentary mechanisms.

5. IPU-ASGP Joint Workshop on *The digital transformation of parliaments*

The workshop objective was to launch the new IPU-ASGP *Guide to digital transformation in parliaments* and to bring together parliamentarians and Secretaries General to exchange perspectives on the objectives, opportunities and challenges of digital transformation.

ASGP President Mr. N. El Khadi introduced the *Guide* alongside Mr. A. Richardson (IPU Programme Manager, Parliamentary Standards Setting and Knowledge Generation) on behalf of the IPU's Centre for Innovation in Parliaments (CIP). Mr. El Khadi stressed how essential digital tools had become in all areas of parliamentary life, though their adoption was not without difficulties and risks. The role of Secretaries General was pivotal in driving the process and ensuring a smooth transformation. Mr. Richardson pointed to the *Guide* as a practical reference that parliamentarians, Secretaries General and staff could draw inspiration from.

The *Guide* defines digital transformation as "the action of applying new digital-based tools and technologies to parliamentary processes and culture. It happens as part of the wider drive to modernize and improve parliaments, making them more efficient and effective. Digital transformation delivers optimized, more user-centric services to members, staff and the wider public". While technology is important, it is only part of the equation. Digital transformation has an impact on culture, people and processes, as well as technology. "Transformation" is the operative term.

Ms. B. Sekgoma, Secretary General of the Southern African Development Community Parliamentary Forum (SADC-PF) moderated the workshop, which started with a discussion with Mr. M. Schäfer (Germany) and Ms. S. Falaknaz (United Arab Emirates).

Mr. Schäfer observed that digital transformation was a challenge in a secretariat the size of the Bundestag, which had over 700 members and more than 3,000 employees. There were an estimated 100 and 100 more planned ongoing projects within the Bundestag. Aligning stakeholders around common priorities and avoiding rivalry or competition created some difficulty. To address those challenges, he was working towards a draft strategy for digital transformation by the start of 2024. The aim was to establish consultative mechanisms with all stakeholders that could facilitate alignment around a shared strategy. Parliamentary processes could be extremely complex, having evolved over a long period in an organic way. It would not make sense to simply digitize existing processes. Digital transformation was an opportunity to rethink processes and make them simpler and more efficient.

Ms. Falaknaz described the dramatic change since she had joined the Federal National Council. Today, MPs accessed all parliamentary documents through a tablet instead of working on hard copies. That new approach to document management meant that information about parliamentary work was now more widely available to the public as well, so they could better know about the activities of their representatives. This one-stop-shop approach helped Ms. Falaknaz stay in constant communication with constituents via social media.

Ms. Sekgoma then invited workshop participants to discuss in small groups the four areas of impact – culture, people, process, technology – and to answer the question: If you could do one thing, in one of these four areas, what would it be?

A group including Egypt, Saudi Arabia, Somalia and the United Arab Emirates identified "culture" as the area most resistant to change. Steps towards culture change would include convincing all relevant actors of the need for digital transformation; training people in new digital tools; and ensuring that data confidentiality and security were built into digital systems.

A group led by Botswana added the idea of "timeliness". New products need to be developed and rolled out in a timely manner, or they risk being obsolete by the time they are launched. The group underlined the importance of change management and addressing people's fears about change.

Cambodia, Canada and France noted that after priorities had been set and requirements had been gathered, the next challenge was securing the resources required to deliver the projects. They observed the need to manage expectations and to ensure ongoing consultation with stakeholders. As part of

planning for digital transformation, it was important to know exactly who the decision-makers were. In the opinion of South Africa, "process" was key. By taking a structured approach to culture change, better results could be achieved. As an institution, parliament should foster a culture of innovation.

6. IPU-UNICEF joint event on *The role of parliaments in securing effective public spending for children's rights*

The IPU and the UNICEF Angola Country Office organized a side event on 24 October 2023. The event was a continuation of the discussion which had begun 18 months earlier in the context of the 144th IPU Assembly in Nusa Dua, Indonesia. The present event aimed to continue raising the alarm on children's rights so as to secure more support, and also to identify and share good practices, alongside challenges and potential targeted solutions.

Ms. S. Kiladze, Vice-Chair of the UN Committee on the Rights of the Child, opened the debate in her capacity as the moderator of the event. She briefly presented the background to the meeting and, speaking as a former parliamentarian, highlighted the catalyzer role that MPs could play, for instance in terms of influencing the national budget in favour of the rights of the child.

Ms. L. Moreira-Daniels, Chief, Social Policy, UNICEF Angola, presented the advantage of securing specific budgetary allocations for children's rights and shared several ways in which members of parliament could influence budgets, for instance by being guided by the principles of the Convention on the Rights of the Child.

Ms. A.-E. Gomes Santos, Chair of Committee 5 on Finance, National Assembly of Angola, shared details of Angolan parliamentary practice. Prior to the budget session, the National Assembly organized a public platform discussion with civil society organizations to gather information about the people's needs as background that could be used in parliamentary interactions with the executive.

Ms. E.T. Muteka, Vice-Chair, Standing Committee on Health, Social Welfare and Labour Affairs, Parliament of Namibia, noted that 53% of her country's budget was allocated to social protection. This offered a great opportunity for work on children's rights to get a fair share.

Parliamentarians from Benin, India, Jordan, Saudi Arabia, Syrian Arab Republic, Thailand, United Kingdom and Zambia contributed to the debate. They emphasized the necessity of ongoing training for parliamentarians on the issue and the importance of organizing hearings with children themselves, and encouraged the creation of global networks for experience sharing.

7. IPU-WHO Joint Workshop on *Unpacking the development of the Pandemic Accord*

The workshop was organized jointly by the IPU and the World Health Organization (WHO) as part of their longstanding partnership. It was held on 26 October 2023 and its aim was to provide a deeper understanding of the key elements, scope, potential implications and benefits of the Pandemic Accord; explain the role of parliamentarians; and foster dialogue among parliamentarians to share perspectives, concerns and ideas.

The event was moderated by Mr. G. Silberschmidt (Director, Health and Multilateral Partnerships, WHO). It was opened by Mr. M. Chungong, the IPU Secretary General, and Dr. T.A. Ghebreyesus, the WHO Director-General (speaking via video message). The speakers highlighted the role of parliamentarians in ensuring the negotiations of the Pandemic Accord were informed by the real-life experiences of people and in its ratification. They hoped the Accord would help build trust and solidarity.

In the first session, Ms. P. Matsoso (co-Chair, Intergovernmental Negotiating Body (INB), WHO) and Mr. S. Solomon (Principal Legal Officer, WHO) provided an overview of the negotiating process and what the Pandemic Accord aimed to achieve. The Pandemic Accord was established because there was a need for a comprehensive and coherent approach to address the gaps observed during the COVID-19 pandemic in preventing, preparing for and responding to health emergencies. The process was inclusive and transparent; it included public hearings and informal consultations with different stakeholders to ensure alignment with the needs of diverse communities and countries and to address specific health disparities, cultural sensitivities and regional variations.

Dr. F. Bustreo (Chair, Governance and Ethics Committee, Partnership for Maternal, Newborn and Child Health (PMNCH)) also emphasized the question of equity, adding that other epidemics and emergencies, before the COVID-19 pandemic, had also disproportionately impacted vulnerable populations. She highlighted the "shadow pandemic" of gender-based violence and called for gender equity, including in negotiating bodies at the international level.

The second session featured a panel discussion moderated by Dr. L.G. Sambo (former WHO Regional Director for Africa). The panellists Ms. E.T. Muteka (Namibia), and the IPU Advisory Group on Health members Dr. F.E. Ndugulile (United Republic of Tanzania) and Ms. H. Al-Helaissi (Saudi Arabia) reiterated the centrality of equity in access to treatment and vaccines, as well as the importance of building preparedness and response capacities in developing countries. They encouraged parliamentarians to advocate for their governments to sign the Pandemic Accord and to engage with communities to address misinformation.

Elections and appointments

1. IPU President

Four candidates ran for the post of IPU President: Ms. A.D. Mergane Kanouté (Senegal), Ms. C. Gotani Hara (Malawi), Ms. T. Ackson (United Republic of Tanzania) and Ms. M. Abdibashir Hagi (Somalia).

In a single round of voting, Ms. A.D. Mergane Kanouté obtained 59 votes, Ms. C. Gotani Hara obtained 61 votes, Ms. T. Ackson obtained 172 votes, and Ms. M. Abdibashir Hagi obtained 11 votes.

The Governing Council consequently elected Ms. T. Ackson (United Republic of Tanzania) as President of the Inter-Parliamentary Union for a three-year term.

The outgoing President, Mr. D. Pacheco (Portugal), was made an Honorary President of the Inter-Parliamentary Union.

2. Executive Committee

The Governing Council elected the following seven members to the Executive Committee for a four-year term ending in October 2027:

African Group
- Mr. G.O. Akpabio (Nigeria)
- Ms. N.B.K. Mutti (Zambia)

Asia-Pacific Group
- Mr. M. Dick (Australia)
- Mr. F. Zon (Indonesia)

Eurasia Group
- Ms. S. Mikayilova (Azerbaijan)

Group of Latin America and the Caribbean
- Mr. C. Cajado Sampaio (Brazil)

Twelve Plus Group
- Ms. G. Morawska-Stanecka (Poland)

The Governing Council also elected the following three members to the Executive Committee:

Twelve Plus Group
- Mr. L.-J. de Nicolaÿ to replace Mr. F. Marchand (France), who is no longer a member of parliament. He will complete the latter's term, which expires in October 2026.
- Ms. D.-T. Avgerinopoulou to replace Ms. O. Kefalogianni (Greece), who has been appointed minister. She will complete the latter's term, which expires in October 2025.
- Mr. A. Almodobar to replace Mr. J.I. Echániz (Spain), who is no longer a member of parliament. He will complete the latter's term, which expires in October 2025.

3. Vice-President of the Executive Committee

The Executive Committee appointed Mr. A.R. Al Nuaimi (United Arab Emirates) as the Vice-President of the Executive Committee.

4. Sub-Committee on Finance

The Executive Committee will appoint members from the following groups for a term ending in October 2025:

African Group, Asia-Pacific Group, Eurasia Group, Group of Latin America and the Caribbean, Twelve Plus Group.

5. Working Group on Transparency, Accountability and Openness

The Executive Committee will appoint members from the following groups for a term ending in October 2025:

African Group, Asia-Pacific Group, Eurasia Group, Twelve Plus Group.

6. Bureau of Women Parliamentarians

The Forum of Women Parliamentarians elected the following regional representatives to the Bureau of Women Parliamentarians:

Arab Group
- Ms. M. Saleh (Syrian Arab Republic) (end of term: March 2025)

Eurasia Group
- Ms. T. Vardanyan (Armenia) (end of term: March 2027)
- Ms. S. Khasayeva (Azerbaijan) (end of term: March 2027)

Group of Latin America and the Caribbean
- Ms. L. Carneiro (Brazil) (end of term: March 2025)

The Bureau welcomed new ex-officio members:
- Ms. F. Malaquias (Angola) (end of term: October 2025)
- Ms. D.-T. Avgerinopoulou (Greece) (end of term: October 2025)
- Ms. S. Mikayilova (Azerbaijan) (end of term: October 2027)
- Ms. G. Morawska-Stanecka (Poland) (end of term: October 2027)
- Ms. N.B.K. Mutti (Zambia) (end of term: October 2027)

7. Board of the Forum of Young Parliamentarians

The Forum elected the following member to its Board for the seat that was not filled at the 146th IPU Assembly (end of term: March 2025):

Eurasia Group
- Mr. S. Ismayilov (Azerbaijan)

8. Committee on the Human Rights of Parliamentarians

The Governing Council elected Ms. L. Fehlmann Rielle (Switzerland) for a five-year term ending in October 2028.

9. Committee on Middle East Questions

The Governing Council elected the following two members for a four-year term ending in October 2027:

- Mr. S. Mantamiharja (Indonesia)
- Ms. A. Erdoğan (Türkiye)

A vacancy remains for one member.

10. Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law

The Governing Council elected the following members for a four-year term ending in October 2027:

Group of Latin America and the Caribbean
- Ms. L. Carvajal (Chile)

Twelve Plus Group
- Mr. A. Farrugia (Malta)

11. High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism (HLAG)

The Governing Council elected the following members for a four-year term ending in October 2027:

Group of Latin America and the Caribbean
- Mr. C. Arrien (Bolivia (Plurinational State of))

Twelve Plus Group
- Ms. L. Saint-Paul (France)
- Mr. Z. Mojskerc (Slovenia)
- Ms. C. Badertscher (Switzerland)

Two vacancies remain, for one member from the African Group and one member from the Eurasia Group.

12. Working Group on Science and Technology

The Governing Council elected the following three members for a four-year term ending October 2027:

African Group
- Ms. N. Kpochan Razaki (Benin)
- Ms. C.M. Mumma (Kenya)

Group of Latin America and the Caribbean
- A vacancy remains for this group.

Twelve Plus Group
- Ms. Á. Vadai (Hungary)

The Working Group re-elected Mr. D. Naughten (Ireland) as Chair of the Group.

13. Internal Auditors for the 2024 accounts

The Governing Council appointed the following Internal Auditors for the 2024 accounts:

- Ms. P. Glover-Rolle (Bahamas)
- Mr. A. Gryffroy (Belgium)

14. Bureaux of the Standing Committees

Further to consultations within the Geopolitical Groups on the agreed formula for the distribution of the positions of Presidents and Vice-Presidents of the Standing Committees, the following office holders were elected for the next two-year cycle, October 2023–October 2025:

Standing Committee on Peace and International Security

President: Ms. A. Kuspan (Kazakhstan)
Vice-President: Mr. M. Rezakhah (Iran (Islamic Republic of))

Standing Committee on Sustainable Development

President: Mr. W. William (Seychelles)
Vice-President: Ms. M.S. Al Suwaidi (United Arab Emirates)

Standing Committee on Democracy and Human Rights

President: Ms. J. Mahmood (Maldives)
Vice-President: Mr. A. Torosyan (Armenia)

Standing Committee on United Nations Affairs

President: Mr. D. McGuinty (Canada)
Vice-President: Ms. C.L. Crexell (Argentina)

The Standing Committees also elected the following members to their respective Bureaux for terms ending in October 2025:

Standing Committee on Peace and International Security

Arab Group
- Mr. A. Salman (Bahrain) for a first term

Eurasia Group
- Mr. K. Bayramov (Azerbaijan) for a first term
- Ms. A. Kuspan (Kazakhstan) for a first term

Group of Latin America and the Caribbean
- Ms. A.A. Rodríguez Montero (Bolivia (Plurinational State of)) for a first term
- Ms. A.C. Dartorao (Brazil) for a first term
- Mr. L. Baez (Dominican Republic) for a first term

Twelve Plus Group
- Ms. F. Belhirch (Netherlands) for a first term

Standing Committee on Sustainable Development

African Group
- Mr. W. William (Seychelles) for a second term

Arab Group
- Mr. H. Al-Matar (Kuwait) for a second term
- Mr. N. Al-Alou (Syrian Arab Republic) for a second term

Eurasia Group
- Ms. T. Vardanyan (Armenia) for a second term

Group of Latin America and the Caribbean
- Ms. I. Moreira (Uruguay) will complete the term of Mr. R. Lorenzo (March 2024), who is no longer a member of parliament

Twelve Plus Group
- Mr. A. Gerasymov (Ukraine) for a first term

Standing Committee on Democracy and Human Rights

African Group
- Ms. E.N. Matiko (United Republic of Tanzania) for a second term

Asia-Pacific Group
- Mr. G. Dhielafararez (Indonesia) to complete the second term of Mr. F. Zon (Indonesia)

Eurasia Group
- Mr. A. Torosyan (Armenia) to replace Mr. H. Konjoryan (Armenia) for his second term
- Ms. A. Aghazada (Azerbaijan) for a first term

Group of Latin America and the Caribbean
- Mr. A. Gajadien (Suriname) for a second term

Twelve Plus Group
- Mr. M. de Maegd (Belgium) for a first term

Standing Committee on United Nations Affairs

Group of Latin America and the Caribbean
- Ms. C.L. Crexell (Argentina) for a first term

Twelve Plus Group
- Mr. R. Lopatka (Austria) for a first term

15. Rapporteurs

The Standing Committee on Democracy and Human Rights appointed Ms. M. Rempel Garner (Canada) and Ms. N. Lugangira (United Republic of Tanzania) as co-Rapporteurs for the subject item *The impact of artificial intelligence on democracy, human rights and the rule of law.*

Media and communications

IPU Assemblies are always a high point for the IPU's visibility and outreach, and the 147th IPU Assembly was no exception. The Assembly was particularly rich in terms of Member engagement and coverage in national media and, more generally, on social media.

The launch of a number of new IPU products and initiatives, including the new anthem, the second edition of the Cremer-Passy Prize, the first IPU long read feature on the Sahel, and four new publications, received considerable coverage. The election of a new President boosted website traffic and social media engagement significantly.

Media

A media advisory and three press releases were sent to the IPU database of thousands of journalists, as well as to some 150 journalists who had registered to cover the Assembly.

The Assembly was headline news and was covered extensively in the national media in Angola, as well as across the wider region, the Portuguese-language media and the Arab press in light of the crisis in the Middle East.

The IPU Communications team also organized an opening press conference with the Host Parliament, attended by some 40 national media representatives.

Livestreaming and web

News and new content for the website generated some 23,000 visitors to the website, close to the record. However, live streaming of the main plenary moments of the Assembly generated around 12,000 viewers, down on previous Assemblies (20,000 during the 146th IPU Assembly in Manama, Bahrain).

A lack of available bandwidth resulting in live steam buffering provides a partial explanation for this drop.

The high point of web traffic was on 27 October 2023, with 12,000 hits on the day the IPU Members elected their new President.

Video on demand

The provision of video extracts of plenary speeches during the General Debate was again a popular service with delegates. By the end of the Assembly, the team had prepared dozens of video clips to send to individual MPs for their own amplification purposes.

Social media

The social media wall continued to be a popular feature, with many parliamentarians joining the digital conversation using the hashtags #IPU147 and #Parliaments4thePlanet, linked to the IPU's climate campaign.

X (formerly Twitter) was by far the main source of content, followed by Meta (Instagram and Facebook) and LinkedIn.

On X (formerly Twitter), the IPU published 110 tweets over the period of the Assembly. Engagement, represented by clicks and likes, was 12 times the average, especially on election day, when it was 30 times the average. The IPU account surpassed 40,000 followers for the first time, with nearly 2,000 new followers added over the week. Some 3,000 accounts clicked through to the IPU account compared with 600 at the previous Assembly.

Across Meta platforms, the IPU continued the lighter approach first introduced in Bahrain, with more visually interesting posts, stories and reels to cater to this particular audience.

On Instagram, the team posted 188 items, including numerous videos and reels, and a record 160 stories. The strategy paid off, with engagement up by 5% and an additional 1,500 followers added, most of whom were MPs.

On Facebook, the IPU published 31 posts and acquired 317 new followers, three times higher than the previous Assembly.

***Parliaments for the Planet* campaign**

New assets gave a boost to the IPU's climate change campaign, *Parliaments for the Planet*, with dozens of new video interviews of parliamentary good practice conducted on the dedicated climate stand.

These new interviews will be added to the portfolio of videos in which MPs from around the world talk about how climate change is affecting their country and what their parliament is doing about it.

Photography

Some 50 meetings were covered by the team of photographers supplied by the Host Parliament for the Assembly. The Communications team curated hundreds of photos, which were then downloaded by Member Parliaments.

Membership of the Inter-Parliamentary Union[1]

Members (180)

Afghanistan**, Albania, Algeria, Andorra, Angola, Argentina, Armenia, Australia, Austria, Azerbaijan, Bahamas, Bahrain, Bangladesh, Belarus, Belgium, Benin, Bhutan, Bolivia (Plurinational State of), Bosnia and Herzegovina, Botswana, Brazil, Bulgaria, Burkina Faso, Burundi, Cabo Verde, Cambodia, Cameroon, Canada, Central African Republic, Chad, Chile, China, Colombia, Comoros, Congo, Costa Rica, Côte d'Ivoire, Croatia, Cuba, Cyprus, Czech Republic, Democratic People's Republic of Korea, Democratic Republic of the Congo, Denmark, Djibouti, Dominican Republic, Ecuador, Egypt, El Salvador, Equatorial Guinea, Estonia, Eswatini, Ethiopia, Fiji, Finland, France, Gabon, Gambia (The), Georgia, Germany, Ghana, Greece, Guatemala, Guinea, Guinea-Bissau, Guyana, Haiti,* Honduras*, Hungary, Iceland, India, Indonesia, Iran (Islamic Republic of), Iraq, Ireland, Israel, Italy, Japan, Jordan, Kazakhstan, Kenya, Kuwait, Kyrgyzstan, Lao People's Democratic Republic, Latvia, Lebanon, Lesotho, Liberia, Libya, Liechtenstein, Lithuania, Luxembourg, Madagascar, Malawi, Malaysia, Maldives, Mali, Malta, Marshall Islands, Mauritania, Mauritius, Mexico, Micronesia (Federated States of), Monaco, Mongolia, Montenegro, Morocco, Mozambique, Myanmar**, Namibia, Nepal, Netherlands, New Zealand, Nicaragua, Niger, Nigeria, North Macedonia, Norway, Oman, Pakistan, Palau, Palestine, Panama, Papua New Guinea*, Paraguay, Peru, Philippines, Poland, Portugal, Qatar, Republic of Korea, Republic of Moldova, Romania, Russian Federation, Rwanda, Saint Lucia, Saint Vincent and the Grenadines, Samoa, San Marino, Sao Tome and Principe, Saudi Arabia, Senegal, Serbia, Seychelles, Sierra Leone, Singapore, Slovakia, Slovenia, Somalia, South Africa, South Sudan, Spain, Sri Lanka, Suriname, Sweden, Switzerland, Syrian Arab Republic, Tajikistan, Thailand, Timor-Leste, Togo, Tonga, Trinidad and Tobago, Tunisia, Türkiye, Turkmenistan, Tuvalu, Uganda, Ukraine, United Arab Emirates, United Kingdom, United Republic of Tanzania, Uruguay, Uzbekistan, Vanuatu, Venezuela (Bolivarian Republic of), Viet Nam, Yemen, Zambia and Zimbabwe.

Associate Members (15)

Andean Parliament, Arab Parliament, Central American Parliament (PARLACEN), East African Legislative Assembly (EALA), European Parliament, Interparliamentary Assembly of Member Nations of the Commonwealth of Independent States (IPA CIS), Inter-Parliamentary Committee of the West African Economic and Monetary Union (WAEMU), Latin American and Caribbean Parliament (PARLATINO), MERCOSUR Parliament (PARLASUR), Pan-African Parliament, Parliament of the Economic Community of West African States (ECOWAS), Parliament of the Central African Economic and Monetary Community (CEMAC), Parliamentary Assembly of the Black Sea Economic Cooperation (PABSEC), Parliamentary Assembly of the Council of Europe (PACE) and Parliamentary Assembly of La Francophonie (APF).

[1] As at the close of the 147th Assembly.
* Non-participating Members (all rights suspended)
** Members participating in the work of the IPU in a non-voting observer capacity

Agenda, resolutions and other texts of the 147th Assembly of the Inter-Parliamentary Union

1. Election of the President of the 147th Assembly

2. Consideration of requests for the inclusion of an emergency item in the Assembly agenda

3. General Debate on the theme *Parliamentary action for peace, justice and strong institutions (SDG 16)*

4. Special accountability segment on the implementation of IPU resolutions and other decisions

5. *Orphanage trafficking: The role of parliaments in reducing harm*
(Standing Committee on Democracy and Human Rights)

6. Reports of the Standing Committees

7. Approval of the subject item for the Standing Committee on Democracy and Human Rights at the 149th IPU Assembly and appointment of the Rapporteurs

Luanda Declaration

Parliamentary action for peace, justice and strong institutions (SDG 16)

Endorsed by the 147th IPU Assembly
(Luanda, 27 October 2023)

The buck stops with us. This is the overarching message that we, parliamentarians participating in the 147th IPU Assembly in Luanda, retain from our General Debate on Parliamentary action for peace, justice and strong institutions, corresponding to Goal 16 of the global Sustainable Development Goals (SDG 16), also known as the "governance goal".

Our discussion highlighted the critical role of good governance as a societal good in its own right and as a means to the attainment of all the Sustainable Development Goals that were adopted in 2015. Good governance is the glue that binds people to each other and to their institutions, nurturing solidarity, civic engagement and political citizenship. At the same time, as defined under SDG 16, good governance enables sound policymaking and direct accountability to the people, without which we will not succeed in our shared struggles against poverty, inequality, conflict and environmental degradation, including the climate emergency, that are being experienced in every corner of the world.

We have taken stock of the many governance issues highlighted in SDG 16 that need immediate attention according to United Nations reports but also, and more importantly, of our experience in our own countries, where popular disaffection with the institutions of government – and with politics in general – is becoming ever more palpable.

As representatives of the people, we are keenly aware of our responsibility to address this state of affairs. We end this Assembly fully aware that SDG 16, more than any other SDG, relates to parliament as the key institution of governance in every country. Having the power to enact laws, adopt budgets and oversee the executive, we are uniquely positioned to make government work better at all levels – national, sub-national and local – and to restore the conditions for peaceful coexistence that support sustainable development and democracy in all their dimensions.

Topping the list of governance issues that we must tackle most urgently is the need to strengthen trust and ensure the more active participation of citizens in institutions at all levels, beginning with our own parliaments, where women and youth, as well as the poor and other disadvantaged groups, must be more equitably represented.

We believe that inclusion and representation are essential to building legitimacy and transparency, as the keys to more effective accountability. By opening up institutions to people from all walks of life and without discrimination, we can strengthen the people's trust in their institutions, provide public services that deliver and develop policies that leave no one behind. With regard specifically to the key issue of fair representation of the various groups and political forces in parliaments, we will strive to review and reform as needed our electoral systems in the light of the IPU Declaration on Criteria for Free and Fair Elections, as well as other international standards.

The new Indicators for Democratic Parliaments, developed by the IPU in collaboration with the United Nations and other partner organizations, provide an important tool to help us assess and strengthen our parliaments according to the principles set out in the SDGs, such as effectiveness, accountability, transparency and participation. We welcome the publication of these Indicators, which will help to guide the development of our institutions. We will do our utmost to turn these principles into action and to report back on progress made.

Among the various possible solutions to make parliaments more inclusive, we will consider measures to promote ambitious and well-designed quotas aiming at gender parity and equitable representation of all groups, as well as aligning the minimum age of eligibility for public office with the voting age. We will endeavour to review our own policies and processes, with the aim of ensuring that leadership positions are equally shared between men and women within our institutions and build a culture of inclusiveness and non-discrimination in line with the IPU Plan of Action for Gender-sensitive Parliaments.

The rule of law, the idea that no one is above the law, that all people are equal under the law, and that everyone has the right to be protected by the law, must lie at the core of our action to strengthen governance.

With this fundamental principle in mind, we will aim to curb corruption so that public resources are not diverted for personal gain and policies are not tailored to particular interests at the expense of the common good. Along these same lines, we will endeavour to free government and relevant regulatory bodies from the "corporate capture" that is a frequent cause of distortion in policy outcomes. Inspired by recent global initiatives to combat illicit financial and arms flows, we will strive to tighten the rules and close the loopholes that enable these most nefarious forms of corruption. We support national audit institutions for their valuable role in ensuring transparency and accountability through independent verification of public spending and related government processes.

With regard to the justice system, we will aim to strengthen the impartiality of the courts, speed up trial times, extend legal aid and other facilities to improve access for the most vulnerable, expand the availability of less onerous processes such as arbitration and mediation, and ensure fairness in sentencing.

By extension, we will aspire to establish or strengthen independent national human rights institutions as essential tools for the promotion and protection of all human rights. We will seek to work closely with these institutions to implement their recommendations and to harmonize national legislation with international norms. In the context of this year's 75th anniversary of the Universal Declaration of Human Rights, we pledge to revitalize our actions to promote and protect human rights. We will strive to uphold the right of all legitimately constituted civil society organizations to make their voices heard on behalf of the groups they represent. We will also examine measures to strengthen the regulatory frameworks that govern the right to information so that, except for the most sensitive national security reasons, government-held information can be made available to the public on request and in a timely fashion.

There can be no peace without justice. As conflicts within and between countries continue to become alarmingly more frequent and severe, undermining development gains, we will seek to address the root causes of conflict that can often be found in economic inequality and discrimination against entire groups, due to gender, racial, ethnic, religious or cultural differences. We will also aim to invest more in human security – defined as the provision of food, health care, environmental security and other such contributors to human well-being – as the main path towards peace and development.

We reaffirm most strongly our belief in the rule of law, at both the national and international level, as the foundation of conflict prevention and resolution, as well as in dialogue and diplomacy as the only way towards lasting peace. We call on parties in all armed conflicts to abide by the 1949 Geneva Conventions and their Additional Protocols with no exceptions. We encourage more frequent use of the International Court of Justice and other international judicial institutions as key tools to resolve disputes between countries peacefully.

We cannot ignore the fact that our Assembly here in Angola has taken place against the backdrop of a rapidly escalating crisis in the Middle East. We express grave concern about the humanitarian consequences of the crisis and we implore the international community to take definitive action to ensure the unimpeded passage of humanitarian relief into Gaza without delay. Above all, the hostilities in this region must cease and negotiations must resume towards a sustainable two-State solution, with Israel and Palestine living side by side in peace and security.

Recognizing that most armed conflicts and related mediation efforts tend to be male-dominated, we will support more robust involvement of women and youth in peace processes. We will strive to take all necessary measures to prevent and combat all forms of violence against women, especially women in politics, as well as against minority and marginalized groups, and provide assistance to survivors.

A key measure of good governance is the quality of the civil service and of the public sector in general, which provide the most immediate interface between government and the people. We recognize the need for deep reforms of public administrations so that they are adequately staffed through fair and transparent recruitment processes as well as equipped with the most modern tools to provide quality service to the public. Most importantly, we will seek to ensure more direct citizens' input into public sector reforms and into the administration of public services, including health care, education and environmental preservation, so as to more effectively meet the needs of the people.

The success of all our reforms will depend most critically on the mobilization of financial and human resources. We are committed to reversing the tide of underinvestment in the institutions and processes that lie at the core of SDG 16. In particular, a more coordinated effort must be made to collect data on gender, age, income and other criteria that are key to identifying those most at risk of being left behind. Relatively modest as a share of national budgets, the implementation cost of SDG 16 will pay high dividends in terms of producing positive social cohesion, peace, and development outcomes across the board. In this connection, we call on countries to review their development cooperation policies so that due emphasis is given to investments and capacity building in recipient countries' governance sectors.

In view of the major global assessment of SDG 16 expected at the United Nations High-Level Political Forum on Sustainable Development in 2024, we will aim to conduct a thorough review of our national plans for SDG 16 and of the public sector in general, including through parliamentary hearings, special parliamentary commissions and other such initiatives. We encourage the IPU to collect and disseminate the findings from this exercise, and to highlight the good practices that may help mobilize further parliamentary action.

We are deeply grateful to our host, the National Assembly of Angola, as well as the Angolan authorities and the Angolan people in general, for providing us with this valuable opportunity to come together as a global parliamentary community. We look forward to taking this Declaration back to our parliaments and to playing our part in ensuring its effective implementation.

Orphanage trafficking: The role of parliaments in reducing harm

Resolution adopted by consensus* by the 147th IPU Assembly (Luanda, 27 October 2023)

The 147th Assembly of the Inter-Parliamentary Union,

Recalling the United Nations Convention on the Rights of the Child (1989), its Optional Protocol on the sale of children, child prostitution and child pornography (2000), the Guidelines regarding the implementation of that Optional Protocol (2018), and the Convention on the Rights of Persons with Disabilities (2006),

Welcoming United Nations General Assembly resolution 74/133 of 18 December 2019 on the rights of the child, in particular its focus on children without parental care, its call for States to progressively replace institutionalization with quality alternative care, including, inter alia, family and community-based care, and to take appropriate measures and approaches, and its paragraph 35(t), which calls on United Nations Member States to take "appropriate measures to protect children who are victims of trafficking and are deprived of parental care, enact and enforce legislation to prevent and combat the trafficking and exploitation of children in care facilities, support children who are victims of human trafficking in returning to their families and in receiving appropriate mental health and psychological assistance that is victim-centred and trauma-informed", and to take "appropriate measures to prevent and address the harms related to volunteering programmes in orphanages, including in the context of tourism, which can lead to trafficking and exploitation" (a phenomenon known colloquially as "voluntourism", a form of tourism in which travellers participate in voluntary work overseas),

Acknowledging recommendation D.1 of the United Nations Committee on the Rights of the Child 2021 Day of General Discussion Outcome Report, which, inter alia, calls on United Nations Member States to "adopt legislation and regulations to eliminate orphanage tourism and volunteering in orphanages, prevent incentives driving institutionalization and family separation and ensure adequate offences and penalties to prevent and enable the prosecution of violations of children's rights in alternative care, including orphanage trafficking",

Highlighting paragraph 93 of the Guidelines for the Alternative Care of Children, welcomed in resolution 64/142 adopted by the United Nations General Assembly on 18 December 2009, and included in its annex, which provides that "all alternative care settings should provide adequate protection to children from abduction, trafficking, sale and all other forms of exploitation",

Recalling Articles 35 and 36 of the Convention on the Rights of the Child, which respectively require States Parties to "take all appropriate national, bilateral and multilateral measures to prevent the abduction of, the sale of or traffic in children for any purpose or in any form", and to "protect the child against all other forms of exploitation prejudicial to any aspects of the child's welfare",

Acknowledging the Protocol to Prevent, Suppress and Punish Trafficking in Persons, Especially Women and Children (2000), supplementing the United Nations Convention against Transnational Organized Crime (2000), in particular Article 3(c), which confirms that child trafficking involves the recruitment, transportation, transfer, harbouring or receipt of a child for the purpose of exploitation, and Article 9.5, which requires States Parties to "adopt or strengthen legislative or other measures, such as educational, social or cultural measures, including through bilateral and multilateral cooperation, to discourage the demand that fosters all forms of exploitation of persons, especially women and children, that leads to trafficking",

Underlining the guiding principles of the Convention on the Rights of the Child and the Convention on the Rights of Persons with Disabilities (2006), i.e. the best interests of the child, non-discrimination, participation, protection, inclusion, and survival and development, that provide the framework for all actions concerning children,

Recognizing the urgent need to address orphanage trafficking, which is a multi-dimensional and complex phenomenon as it interacts with a wide range of factors that involve the recruitment, transportation, transfer, harbouring or receipt of a child into residential care for the purposes of

*- The delegation of India expressed a reservation on operative paragraph 4.
- The delegation of the Islamic Republic of Iran expressed a reservation on the reference to SDGs 4.1 and 4.2 in preambular paragraph 22.

exploitation and/or profit, and particularly the absence of legal safeguards and regulations and child protection systems, including those which are inadequate or contain loopholes, and which result in severe harm to children's physical, emotional and psychological well-being,

Recognizing also the urgent need for legislators and governments to take more proactive national steps to combat and reduce the risk of trafficking in human beings,

Noting that orphanage trafficking as a form of trafficking and modern slavery is a growing international concern that must be addressed through cross-border collaboration and cooperation between the countries of origin, transit and destination, including through measures to prevent such trafficking, to punish the traffickers and to protect the victims of such trafficking, which requires extensive and wide-ranging intervention at local, national, regional and international levels by all actors and stakeholders working together,

Acknowledging "A study on the exploitation and sexual abuse of children in the context of travel and tourism; a closer look at the phenomena of voluntourism'', presented by the United Nations Special Rapporteur to the United Nations General Assembly in October 2023, on the sale, sexual exploitation and sexual abuse of children,

Acknowledging also the efforts to eradicate the phenomenon of orphanage trafficking that is still widespread due to the scourges of war and internal conflicts, and which leads to the breakdown of child protection systems,

Recognizing the necessity of a multifaceted approach to prevent and combat orphanage trafficking, including the collection of reliable data on children in orphanages, in order to protect children from such exploitation in the first place, including within the travel and tourism sector, domestically and in destination countries,

Recognizing also the urgent need for States to strengthen child protection systems worldwide to safeguard the inherent rights and holistic well-being of all children, especially those in vulnerable situations, such as children with disabilities, refugees, internally displaced children, and children affected by armed conflicts,

Recognizing further that many orphan children worldwide who have been placed in care homes for a variety of reasons are the most affected during times of war and conflict because they are forced to contend with the ills of orphanhood, isolation and the repercussions of war, which expose them to an uncertain fate,

Recognizing that a family caregiving setting is the most conducive environment for the growth, well-being and safety of children, and that removing a child from the family should, wherever possible, only be considered as a temporary last resort,

Concerned that not all States currently have the necessary legal framework to combat orphanage trafficking, in particular legal provisions to criminalize it, or the budget, technical expertise or human resources to address the problem,

Concerned also by the lack of regular monitoring of orphans' residential care facilities and the lack of regulation of voluntourism, in particular voluntourism activities involving children, which place children at risk of commodification, exploitation and sexual abuse in the context of for-profit activities, and which increase vulnerabilities to human rights violations,

Recognizing the importance of creating awareness of the risks and indicators of orphanage trafficking and the harms associated with it, notably the adverse impacts on child rights, among the public, particularly parents, teachers, children, community leaders, social workers, legislators and other relevant policymakers and stakeholders,

Highlighting the precarious situation of the children involved in cases of orphanage trafficking where victims and survivors often lack appropriate legal remedy, support and access to justice, and the importance of a victim-centred and trauma-informed approach when combating the problem, as well as of child-centred rehabilitation processes,

Noting that orphanage trafficking is a commercial and exploitative act that may be driven by economic motivations, and may subject victims to various forms of exploitation including sexual exploitation, forced begging and forced labour, and may be exacerbated in conflict and post disaster contexts,

Recognizing that addressing orphanage trafficking will contribute towards achieving the United Nations Sustainable Development Goals (SDGs) and their targets by 2030, including:

- SDG 1.3 on social protection systems and measures
- SDG 1.a on ending poverty
- SDG 4.1 on free, equitable and quality primary and secondary education
- SDG 4.2 on quality early childhood development, care and pre-primary education
- all targets of SDG 5 on gender equality
- SDG 8.7 on the eradication of forced labour, modern slavery, human trafficking and child labour
- SDG 16.2 on ending the abuse, exploitation, trafficking and all forms of violence against and torture of children,

Recognizing also United Nations General Assembly resolution 77/159 of 14 December 2022 on enhancing the role of parliaments in accelerating the achievement of the SDGs,

Highlighting the importance of paragraph 31 of United Nations General Assembly resolution 74/133 of 18 December 2019 on the rights of the child, which urges States to "strengthen child welfare and child protection systems and improve care reform efforts",

Taking note of the guiding principles stipulated in the Global Code of Ethics for Tourism adopted by the General Assembly of the World Tourism Organization in 1999, which advises States, the private sector and other stakeholders on responsible and sustainable development of tourism, including measures to prevent and protect children from sale and exploitation, particularly sexual exploitation, in the travel and tourism industry, as well as of the 2020 *Tips for a responsible traveller* developed by the World Committee on Tourism Ethics, which calls on tourists to observe human rights and protect children from exploitation and abuse,

Concerned that well-meaning support for institutions through donations, child sponsorship programmes, orphanage volunteering or tourism, and faith-based missions, can lead to unnecessary family-child separation, perpetuate institutional models of care, undermine the development of more appropriate family-based care services, and create an economic incentive for orphanage trafficking,

Welcoming the efforts of governments who have issued travel advisories and information materials to travellers, particularly tourists, in tourism source and destination countries, discouraging orphanage tourism and volunteering due to the risk of exploitation and profiteering,

Highlighting that poverty and inequality, as key drivers of orphanage trafficking, are exacerbated by humanitarian disasters, climate change, armed conflict, political instability, lack of education, inequitable social-economic structures, family violence and gender discrimination,

Recognizing the unique needs of children belonging to minority groups or who are of indigenous origins,

Emphasizing that cooperation and coordination between parliaments and their governments aimed at combating and eradicating the drivers of orphanage trafficking at the early stages are of utmost importance,

Highlighting that gender-based discrimination and violence against women and girls, as well as a lack of sexual and reproductive health services and education, often result in teenage or unwanted pregnancies which in turn increase the risk of orphanage trafficking,

Recalling Article 8.2 of the Convention on the Rights of the Child of 20 November 1989, adopted by United Nations General Assembly resolution 44/25, which provides that: "Where a child is illegally deprived of some or all of the elements of his or her identity, States Parties shall provide appropriate assistance and protection, with a view to re-establishing speedily his or her identity",

Recalling also the Hague Convention on Protection of Children and Co-operation in Respect of Intercountry Adoption of 29 May 1993, which establishes four main principles: the best interests of the child as the primary consideration; the prohibition of any profit to prevent trafficking; the double subsidiarity of international adoption (the latter is considered only if no solution can be found in the child's country of origin); and the requirement to go through accredited bodies before being able to adopt,

Recalling further the International Convention for the Protection of All Persons from Enforced Disappearance of 23 December 2010,

Deeply concerned about illegal international adoptions, whereby thousands of children around the world have been taken away from their families and placed illegally on the international adoption market, whether through orphanages or not,

Highlighting the fact that, for the people concerned by these illegal adoptions, the consequences are dramatic in both human and administrative terms,

Bearing in mind that many States have undertaken or are undertaking investigations on illegal adoptions and are taking concrete measures to prevent them and help the victims,

Bearing in mind also the *Joint statement on illegal intercountry adoptions* issued by the United Nations Human Rights Office on 29 September 2022, which indicates that illegal intercountry adoptions can constitute crimes against humanity, and which establishes three obligations for States, as follows: to prevent, investigate and remedy such crimes,

1. *Condemns* all forms of orphanage trafficking and orphanage tourism, including orphanage volunteering;

2. *Emphasizes* the importance of cohesive international efforts to combat orphanage trafficking amidst armed conflicts or other humanitarian disasters;

3. *Calls upon* parliaments to cooperate and coordinate with their governments to introduce legal measures aimed at combating orphanage trafficking at the national level;

4. *Calls upon* the IPU to draft a model law for sending and receiving States, formalizing, in the best interests of the child, a clear legislative framework to combat orphanage trafficking and prevent orphanage tourism, address remaining gaps and ongoing challenges, in law and practice, whereby in all actions concerning children, their rights, education, voices, needs and security are at the centre of any proceedings that affect their well-being, and to share knowledge of existing legislation and implementation;

5. *Also calls upon* the IPU to prepare a parliamentary guide that sets out the working mechanisms for parliaments to discuss legislation on combating orphanage trafficking and prohibiting orphanage tourism, as well as to develop international principles and standards governing voluntourism activities that are in accordance with human rights norms and standards and particularly with the rights of the child, providing tools to monitor public policies on the protection of children from orphanage trafficking, and specific mechanisms of action that are applicable to parliaments in different regions of the world;

6. *Invites* those States that have not yet done so to consider ratifying and fully implementing the United Nations Convention on the Rights of the Child, the Optional Protocol on the Sale of Children, Child Prostitution and Child Pornography (2000), and the Protocol to Prevent, Suppress and Punish Trafficking in Persons, Especially Women and Children (2000), as key international instruments in the fight against orphanage trafficking and related crimes;

7. *Stresses* the importance of multidisciplinary, multisectoral and international cooperation, including cross-border cooperation, in strategies to combat orphanage trafficking and tourism, and in ensuring the safe repatriation and rehabilitation of trafficked children;

8. *Calls upon* parliaments and parliamentarians to actively engage in promoting a shared, up-to-date national understanding of the nature of orphanage trafficking;

9. *Acknowledges* that migrant populations, including refugees and internally displaced persons, as well as children from war zones and temporarily occupied territories, are particularly vulnerable to orphanage trafficking and exploitation;

10. *Calls for* the protection of the rights of refugee and migrant children, especially those separated from their families and susceptible to orphanage trafficking, in accordance with international law and child protection standards;

11. *Encourages* parliaments to build synergies with their respective governments to implement appropriate legislative, administrative and other measures that take account of the differentiated needs and experiences of children according to their age, sex, gender, race, religion, ethnicity, culture, language, disability, migration status or other socio-economic

factors, while also taking account of parental responsibilities and ensuring children's participation in the development of measures pertaining to them, and by gathering and analysing data on gender in this domain;

12. *Also encourages* parliaments to ensure, through relevant legislation, that victims of trafficking are provided with long-term tailored assistance, irrespective of their readiness to cooperate with law enforcement;

13. *Urges* parliaments to adopt legislative and regulatory measures that promote the reintegration of children from institutions, such as orphanages, children's homes and rescue centres, back into their families, or their placement in suitable family-based care, such as foster care and kinship care,

14. *Calls upon* parliaments to provide adequate budgetary allocations and resources for the effective implementation of the laws and measures in place to deliver quality care to children in institutional and alternative care settings and to ensure the effective protection of children from exploitation and abuse in the context of orphanage trafficking and voluntourism;

15. *Urges* parliaments to ensure the development and implementation of robust screening processes for organizations and individuals involved in the establishment or funding of orphanages, to secure transparent, accountable and temporary practices;

16. *Strongly urges* parliaments to prioritize the allocation of resources for robust legislative frameworks and effective enforcement mechanisms to prevent and combat orphanage trafficking, including rigorous inspections of and licensing procedures for childcare facilities, and for comprehensive victim support systems;

17. *Emphasizes* the importance of a commitment by the private sector, including the travel industry, civil society, academia, charities and communities to work together and collaboratively with governments to combat orphanage trafficking and to stop the flow of funds and volunteers to institutions which commodify children;

18. *Urges* parliaments and parliamentarians to promote awareness, in both sending and receiving countries, among governments, civil society, charities, community groups, faith-based organizations, educational institutions and families of orphanage trafficking, of the harms of orphanage tourism, donations to orphanages, and the importance of family-based care, and thus provide protection to children to grow in a family-based environment under their own cultural conditions;

19. *Also urges* parliaments to enable the rapid exchange of information amongst anti-trafficking actors to adjust responses according to the constantly changing tactics of traffickers, as well as to promote awareness and monitoring among related agencies operating in the same space, with an emphasis on cooperation, technology and information sharing;

20. *Invites* the IPU to schedule periodic meetings and workshops with the United Nations Special Rapporteur on the sale and sexual exploitation of children, and with other stakeholders, experts and activists, emphasizing local and regional initiatives for preventing and tackling the problem of orphanage trafficking and orphanage tourism, and other activities to allow parliaments to exchange information regarding good practices and successful experiences in combating orphanage trafficking and prohibiting orphanage tourism in line with international human rights standards;

21. *Calls upon* national parliaments to accelerate their efforts in poverty eradication and reaffirm that investment in children and the realization of their rights through an integrated and multifaceted approach based on the well-being of children under the Sustainable Development Goals is one of the best ways to protect children from unnecessary institutionalization and the risk of trafficking and exploitation;

22. *Urges* parliaments to take effective action to implement international commitments and bring their domestic legal and regulatory framework into full conformity with the Convention on the Rights of the Child, Guidelines for the Alternative Care of Children and United Nations General Assembly resolution 74/133 of 18 December 2019 on the rights of the child, including by:

a. Ensuring criminal laws enable the prosecution of orphanage trafficking and exploitation offences, including the unlawful removal of a child from parents or guardians and placement in a care facility for the purpose of exploitation and/or profit and/or to ensure that countries are not used as safe havens or channels for exploitation and abuse of children;
b. Criminalizing the grooming of children and of trusted persons (parents, guardians, caregivers) to facilitate both online and offline sexual exploitation especially by persons in positions of power, authority or trust, and by undertaking efforts to adopt legislation that enhances online safety and establishes mandatory efforts and liability for technology companies, creates standards for monitoring and reporting of harmful online acts to protect potential victims and prevent future instances of exploitation;
c. Establishing by law extraterritorial jurisdiction for all offences of child trafficking, exploitation and grooming;
d. Establishing enforceable child protection regulations for the travel, volunteering and tourism industry that include a prohibition on orphanage volunteering and non-family visits to orphanages, and regulation of other forms of voluntourism activities involving children;
e. Incorporating regulations on the participation of volontourists, volunteers and visitors into existing child protection, child welfare and alternative care regulations, and specifically restricting non-family visits to and volunteering within residential childcare facilities;
f. Ensuring that a child- and disability-friendly and gender-responsive reporting mechanism, as well as regular monitoring and supervision, is accessible to children in residential care, and to children and young people who have transitioned out of care, while ensuring the confidentiality and safety of the reporter and witnesses;
g. Establishing sufficient not-for-profit sector regulations and ensuring charitable activities comply with international child rights norms, safeguard children's best interests, and protect children, especially children with disabilities, from harm, abuse and rights violations;
h. Strengthening the implementation of child protection laws and regulations, including the licensing, monitoring and oversight of residential care facilities in cooperation with civil society, and of protective measures to avoid the re-traumatization and re-victimization of child victims as a result of any interactions with State authorities including in investigative and judicial processes;
i. Ensuring that laws related to the protection and welfare of children provide that, insofar as possible, children remain in the custody and care of their families except in circumstances in which harm can only be prevented by temporarily placing the child in a home, orphanage or rescue shelter;
j. Calling for robust measures to hold accountable all individuals or entities involved in orchestrating or facilitating the deportation and abduction of children from temporarily occupied territories, including through the potential use of orphanages for exploitation and profit;
k. Establishing by law the right to remedies, including compensation, for children who are subjected to trafficking, including orphanage trafficking;
l. Strengthening international adoption regulations to ensure that intercountry adoptions are conducted transparently, ethically and in the best interests of the child, with a focus on preventing trafficking and exploitation in the context of adoption;
m. Preventing international adoption by parties to an armed conflict, particularly prohibiting such adoption of children from conflict-related regions;
n. Developing and enforcing a domestic volunteering framework that includes conducting thorough background checks on volunteers and providing training and support to eradicate unskilled volunteering, ensuring that volunteers understand and respect the rights of children;
o. Ensuring that children who are transitioning out of care upon reaching the age of majority receive dedicated, comprehensive assistance prior to leaving care that effectively and meaningfully prepares them for independently living out of care, including on how to enter the job market, and an assistance and measures package to meet their needs once they have left care, as well as a point of contact for ongoing and periodic safety and well-being reviews;

p. Encouraging governments and national tourism authorities to improve their administrative and legal processes in regulating the private sector within the travel and tourism industry to ensure compliance with the United Nations Guiding Principles on Business and Human Rights and child rights' obligations, and the "do no harm" principle by creating incentives for tourism operators to actively prioritize child protection to vulnerable children in touristic destinations and to undertake human rights due diligence, as part of their Corporate Social Responsibility programmes;
q. Developing robust national databases on the scope and prevalence of voluntourism within national contexts by improving and securing a comprehensive approach to data collection through multisectoral partnership which is essential for developing targeted prevention;
r. Providing national children and youth protection authorities with a sound legal basis, and sufficient financial and human resources to fulfill their tasks and enable continuous oversight of residential care facilities and effective protection of individuals entrusted to such institutions;
s. Strengthening deinstitutionalization programmes and family-focused development targeting poor parents and disadvantaged families through formal education, training on parenting capacities and economic incentives;
t. Advocating for the development and implementation of safe repatriation, reintegration and rehabilitation programmes for children who have been victims of orphanage trafficking, exploitation or forcible transfers;
u. Prioritizing investment in multi-sectoral collaborative partnerships by working cooperatively with relevant stakeholders to find sustainable solutions to address the root causes of orphanage trafficking and voluntourism, which includes investment in poverty reduction, food security, sexual and reproductive health rights, security and the rule of law;
v. Strengthening social services for child protection and making systems inclusive to respond to the needs of all children, regardless of their migration status, with a focus on both primary violence prevention for all children and more targeted prevention and child-friendly response services, particularly for children in vulnerable situations; as well as by giving priority to legal services and safeguards for children at risk or who are victims of sale, abuse and exploitation;
w. Promoting inclusive and responsive family-oriented policies, including those designed to: strengthen parents' and caregivers' ability to care for children, support social policies that work towards the deinstitutionalization of children, address negative social norms that affect equal access to quality education, and prevent the exploitation of children within childcare institutions or alternative care;

23. *Calls upon* IPU Member Parliaments to request their governments to pay particular attention to situations of illegal intercountry adoptions and, if they have not already done so, to conduct investigations into the matter in order to shed full light on these facts and to understand the processes that have made it possible for illegal adoptions of abducted or trafficked children to be validated, legalized and authenticated;

24. *Also calls upon* IPU Member Parliaments and their governments to do their utmost, once such investigations have been terminated, to ensure that the conclusions drawn lead to concrete measures aimed at helping victims, on the one hand, and, on the other, at preventing other persons from becoming victims in the future;

25. *Further calls upon* IPU Member Parliaments and their governments, on the basis of such investigations, to acknowledge that cases of illegal adoption have indeed taken place and to recognize the persons concerned as victims.

Report of the Standing Committee on Peace and International Security

Noted by the 147th IPU Assembly
(Luanda, 27 October 2023)

The Standing Committee on Peace and International Security held two sittings on 24 and 26 October with its President, Mr. M.B.M. Al-Ahbabi (Qatar), in the Chair.

On 24 October, after going through procedural items and official communications, the Committee held a hearing of experts on the theme Addressing the social and humanitarian impact of autonomous weapon systems and artificial intelligence. The hearing was opened by a video message from Ms. I. Nakamitsu, United Nations Under Secretary General and High Representative for Disarmament Affairs, who stated that urgent action by political leaders to prohibit and regulate such systems remained paramount. Parliamentarians must play a crucial role in holding governments accountable, in triggering concrete action and in ensuring transparency in governance.

The hearing featured several interventions starting with Ms. P. Peraza Aguilar, Minister-Counsellor with the Permanent Mission of Costa Rica to the United Nations Office at Geneva (UNOG), speaking on behalf of Mr. C. Guillermet-Fernández, Ambassador and Permanent Representative of Costa Rica to UNOG, former deputy Minister for External Affairs. Costa Rica's efforts centred on the urgency of promoting the negotiation of an international instrument on the prohibition and regulation of autonomous weapons systems. Ms. G. Hinds, Legal Advisor at the International Committee of the Red Cross (ICRC), focused on the legal and ethical concerns as a result of the unpredictability aspect of new technologies of warfare and on the work done to safeguard and strengthen humanitarian protection of civilians and combatants. Ms. C. Connolly, Manager of Automated Decision Research, the monitoring and research team of the Stop Killer Robots coalition, called for new international law on autonomy in weapons systems and for meaningful human control over systems that detected and applied force to a target based on sensor inputs rather than an immediate human command. Such a regulation was urgent not only for conflict situations, but also for everyday security as that technology could be used domestically by police forces. Ms. M. Stolbizer (Argentina), speaking on behalf of the co-Rapporteurs of the forthcoming draft resolution, confirmed that the drafting team was also focusing on the urgency of bringing back human control over weapons systems through strong regulation.

The debate that followed featured 16 interventions from parliamentarians and one from a permanent observer. Stress was placed on the pace of development of artificial intelligence (AI) and its integration in militaries around the world, raising concerns about the adverse, exacerbating consequences of the future integration of AI and autonomous weapon systems in the current climate of conflict and tensions. It was, however, also acknowledged that AI could serve humanity positively. Parliamentarians agreed that AI and autonomous weapons systems must be regulated, especially in terms of the ethics of granting a machine the ability to decide whether or not to kill humans. The need for multilateral interaction in building consensus around the topic of autonomous weapons and AI was emphasized, as well as the critical role of parliamentarians to uphold the values of human rights and international humanitarian law.

The second panel on the theme Inventory of tools for MPs to engage in dialogue, legislation, oversight and prevention in the pursuit of peace was held on the same day in follow-up to the 2022 IPU resolution on peace processes. Mr. P. Dziatkowiec, Director of Mediation and Peace Support at the Geneva Centre for Security Policy (GCSP), introduced the panel by referring to the state of peace in the world. The interventions that followed highlighted the various approaches which formed the basis of a necessary paradigm shift in the understanding of security. Ms. H. Qasas, Executive Director of the Principles for Peace (P4P) Foundation, presented the principles for peace and their usefulness in parliamentary action towards peace. Societal peace was possible and lasting when parliaments actively orchestrated the transition from agreements to tangible change, to dignified, legitimate and accountable security. Mr. D. Kiniger-Passigli, expert in crisis resolution, development cooperation, public and labour affairs, speaking as Vice-President of the World Academy of Art and Science, emphasized that the human security approach was a universal and people-centred method that highlighted the interdependence between peace, security, sustainable development and human rights, and helped establish early prevention. The last speaker, Ms. A. Chenoy, Adjunct Professor at Jindal Global University, India, and Member of the International Peace Bureau (IPB) Common Security working

group, referred to common security as a method to fight against the insecurity some countries felt vis-à-vis others. Insecurity aggravated tensions and often led to conflicts. Common security focused on joint survival rather than on mutual destruction and it offered a viable alternative for a peaceful future.

Mr. J. Granoff, President of the Global Security Institute and an international lawyer in the field of human development and human security, opened the debate by pointing out that the three approaches were linked with parliamentary functions and could be used as tools by parliamentarians. He outlined some of the good practices that had been identified during the research conducted since the adoption of the 2022 IPU resolution and that would be showcased in the inventory of tools for parliamentarians when engaging in conflict prevention. The debate featured six speakers who all emphasized that parliamentarians had a key role in promoting peace and security and should therefore engage internationally to develop solutions to global threats. The speakers also shared some examples of parliamentary actions and welcomed the development of the inventory of tools with the hope that it would help parliamentary action to be more conducive to peace.

On 26 October, the Standing committee held a third event, a panel discussion on the theme The role of parliaments in promoting a culture of transparency, anti-corruption and citizen engagement to restore trust in national and international institutions and strengthen peace. The panel featured three experts. Mr. F. Zon (Indonesia), Chair of South East Asian Parliamentarians Against Corruption (SEAPAC) and Vice-Chair of the Global Organization of Parliamentarians Against Corruption (GOPAC), said that parliament could ensure public integrity, improve public institution legitimacy and uphold transparency by mobilizing political will and enhancing public engagement. Ms. C. Fredriksen, International Organization of Supreme Audit Institutions (INTOSAI) Development Initiative, highlighted the need for partnerships between parliaments and Supreme Audit Institutions to strengthen accountability ecosystems, and to better engage the public and other partners in promoting support for oversight and accountability, and subsequently transparency in their national environments. Mr. J. Granoff, speaking as former Permanent Observer for International Anti-Corruption Academy to the United Nations Secretary-General, recalled the importance of international cooperation in preventing and combating corruption, bribery and money laundering in all their forms, and taking back control over productive economies' stolen assets and illicit financial flows that were needed to fulfil the Sustainable Development Goals (SDGs).

The ensuing debate featured eleven speakers. It reinforced the idea that the fight against corruption required transnational cooperation, and that technologies could serve to monitor illicit transactions and help countries identify the channels through which corruption operated. Speakers were in agreement that transparency, integrity, citizen involvement, legislation, oversight, capacity building, cooperation and training were all concrete steps towards a culture of transparency that was well within the reach of parliamentarians.

The report on the work of the Committee was presented to the Assembly at its last sitting on 27 October by Ms. D. Bergamini (Italy) on behalf of the President of the Standing Committee, Mr. M.B.M. Al-Ahbabi (Qatar).

The Bureau of the Standing Committee on Peace and International Security met on 25 October 2023. Six out of 13 members as well as the representatives of the Bureau of Women Parliamentarians and the Board of the Forum of Young Parliamentarians were present.

A lively debate took place where Bureau members agreed that the proliferation of conflicts was dividing humanity in a way that would not benefit any side and that it was worth remembering that the security of one nation could not be assured at the expense of another. They also agreed that as parliamentarians they were obliged to resolve conflict, and that in cases where resolution seemed impossible, where compromise seemed out of reach, they were bound to find a way forward – not for themselves, but for all those who they represented. To that end, they must show humility, dignity, solidarity and respect for others, and should strive to reinvigorate multilateralism to strengthen the links between nations, citizens and institutions and thus give peace a chance.

During the meeting, the Bureau discussed its workplan. It was agreed that all the time allocated for the 148th Assembly would be devoted to negotiating the next resolution. Bureau members also proposed that, for planning purposes, the Bureau should strive to meet online in between Assemblies to discuss the state of peace and security. Also, issues relating to the Committee's mandate must be regularly monitored and a relevant report should be prepared and shared with IPU Members to keep them abreast of the latest developments in the field of peace and security. The proposal was subsequently approved by the Standing Committee at the end of its last plenary sitting on 25 November.

Report of the Standing Committee on Sustainable Development

Noted by the 147th IPU Assembly
(Luanda, 27 October 2023)

The Standing Committee on Sustainable Development held its sittings on 25 and 26 October. Both sittings were chaired by the Committee Vice President, Mr. W. William (Seychelles).

Debate on the theme of the next resolution entitled *Partnerships for climate action: Promoting access to affordable green energy, and ensuring innovation, responsibility, and equity*

The theme of the next resolution was introduced by two experts: Ms. T. Tollmann, Process Management Officer at the United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC) Secretariat, and Ms. A. Smagadi, Legal Officer, Officer in Charge of the Montevideo Coordination and Delivery Unit, United Nations Environment Programme (UNEP). The draft resolution co-Rapporteurs Mr. S. Patra (India), Ms. L. Vasylenko (Ukraine) and Ms. M. Al Suwaidi (United Arab Emirates) were also present.

Ms. T. Tollmann (UNFCCC), citing the sixth assessment report of the Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC), emphasized the urgency of climate action and introduced the Global Stocktake (GST) as a critical mechanism within the Paris Agreement. The GST, occurring every five years, assesses parties' climate measures and informs their Nationally Determined Contributions (NDCs). It focuses on mitigation, loss and damage, and means of implementation and support to enhance international cooperation and ambition. She highlighted the engagement of non-party stakeholders in the GST, emphasizing civil society's role, and outlined the three GST phases: information collection, technical assessment and outputs leading to COP28. In terms of governance, the process involves the Conference of the Parties (CMA) as the overall authority, supported by the Subsidiary Body for Scientific and Technological Advice (SBSTA) and the Subsidiary Body for Implementation (SBI). A high-level committee, comprising CMA Presidencies and SBSTA/SBI Chairs, oversees high-level events in the global stocktake process, ensuring a structured and organized approach.

Ms. A. Smagadi (UNEP) discussed the alignment of legislation with the Committee's draft resolution and introduced the UNEP Montevideo Environmental Law Programme. The programme served as an intergovernmental platform dedicated to advancing environmental law priorities and had entered its fifth decade of action. A central focus of UNEP's activities within the programme was capacity building, aimed at equipping nations and regions with the knowledge and resources needed to create, implement and enforce environmental laws effectively.

Ms. Smagadi highlighted key thematic priorities, including addressing critical issues such as pollution, climate change and biodiversity crises through legal responses. Parliaments have a pivotal role in addressing these global challenges by developing and enacting environmental laws, both by way of overarching frameworks and specific climate change legislation. Parliaments can take rapid measures, define actions to reduce greenhouse gas emissions through sectoral laws and ensure the effective implementation of these laws through oversight. Recognizing the interconnectedness of environmental and climate-related legislation is crucial, and parliaments can draft legislation that establishes climate rights and obligations, creating a legal framework for climate action. They should also actively engage in discussions about emerging climate concepts to ensure the legal system remains adaptable.

To support these efforts, UNEP offers an online Law and Environmental Assistance Platform (LEAP), providing step-by-step assessments to identify specific legal needs, and a Law and Climate Change Toolkit to facilitate the implementation of legal measures to address climate-related issues. In conclusion, Ms. Smagadi emphasized that UNEP's Montevideo Environmental Law Programme underscored the vital role of parliaments in shaping and implementing environmental and climate legislation. It offers guidance and practical tools to assist in these efforts, contributing to the strengthening of legal frameworks necessary for addressing pressing global environmental challenges.

Following the expert presentations, the co-Rapporteurs addressed the Committee. Ms. M. Al Suwaidi (UAE) highlighted the urgent need for increased partnerships for climate action, emphasizing the visible impact of climate change on basic needs and the growing gap between stakeholders, underscoring the necessity for more effective climate action. Limiting global warming to 1.5 degrees Celsius was a challenge which is why parliaments must scrutinize governments to achieve that goal. To strengthen the parliamentary role in climate action, it was necessary to raise awareness, foster individual responsibility, initiate interactions between parliamentarians and stakeholders, and support regional and global efforts to align parliaments with international climate agendas. Mr. S. Patra (India) clarified the key components of the draft resolution, defined the crucial notions and elaborated on the nuances between climate action and climate change. He delved into the scope of "access", affordability of green energy, responsibility, and equity. Partnerships involved both providing and receiving support. Ms. L. Vasylenko (Ukraine) focused on implementation, stressing the need to take practical steps for successful resolution implementation. She introduced the idea of including ecocide as an environmental crime.

Twenty delegates shared their countries' climate action practices and challenges. Delegates raised critical questions about the pace of global climate action and concerns about exceeding temperature limits. Given the complexity of climate issues, it was important to remove technical and financial barriers. International collaboration and partnerships were essential. In view of the vulnerability of their nations to climate change, there was a need for coordinated efforts while bearing in mind the common but differentiated responsibilities among nations. The importance of sharing good practices on green energy transition and removing barriers for sustainable transformation was stressed. In terms of parliamentary functions, oversight of the Paris Agreement commitments, budget allocation for the green transition and the enacting of laws for carbon neutrality were emphasized. The pivotal role of parliamentary bodies in addressing pressing global environmental challenges was highlighted.

Preparations for the Parliamentary Meeting at the United Nations Climate Change Conference (COP28) in the United Arab Emirates

The Chair recalled that the IPU had been promoting parliamentary engagement in climate change for more than a decade. To that end, the aim of the Parliamentary Meeting at COP28, that was being co-organized by the IPU and the Federal National Council of the UAE, was to give parliamentarians an opportunity to obtain first-hand information on the main issues to be discussed at COP28. It is the first time that the venue of the Parliamentary Meeting, which is to be held on 6 December in Dubai, United Arab Emirates, will be in the COP Green Zone thereby elevating the visibility of parliaments as key stakeholders in climate action.

The Parliamentary Meeting's Rapporteur Ms. M. Al Suwaidi (UAE), Ms. S. Shaw, Senior Advisor at COP28, and Ms. H. Bourke, Green Zone Manager at COP28, shared the main points of the draft Outcome Document to be adopted as well as the practical arrangements for the meeting. The Standing Committee was invited to provide comments and ideas to further refine the text of the Outcome Document before its presentation at the Parliamentary Meeting.

The document is being drafted around thematic elements including clean energy transition, parliamentary engagement and international cooperation. A total of four delegates took the floor to share their ideas on the draft document. Comments included the suggestion to include wording on reducing methane emissions as a complementary method to address climate change. The importance of green development and climate finance was also highlighted.

Expert hearing on the theme *Ensuring global food security*

The discussion and key issues for consideration were introduced by Ms. A. Badejo, Deputy Regional Director for Operations, Regional Bureau for Southern Africa, World Food Programme (WFP), and Ms. S. Healy-Thow, Global Youth Campaigns Coordinator for the Global Alliance for Improved Nutrition (GAIN).

Ms. Badejo (WFP) highlighted the profound challenges faced by the world's most vulnerable populations in relation to food security. People living in fragile and conflict-affected regions were now also grappling with the added burden of the climate crisis. Frequent disasters were causing damage to lives, livelihoods and harvests. There was an urgent need for governments to take climate action. The El Niño phenomenon which reached its peak in September 2023, is expected to last until May 2024. It causes droughts and increased rainfall that jeopardize agricultural production and food security. The

paradox was that while some regions of the world faced both drought and flooding simultaneously, other regions were struggling to recover from the ongoing COVID-19 pandemic. Although food, fertilizers and energy prices had decreased, they were still higher than their pre-pandemic levels. Furthermore, global food needs were outstripping the humanitarian system's ability to meet those demands. Governments must invest in tackling the root causes of food insecurity and parliaments must bolster the political will and funding to enhance food security, improve people's lives worldwide, expand training programmes and focus on long-term resilience while promoting peace and sound economic policies.

Ms. Healy-Throw (GAIN) emphasized the critical importance of involving young people in discussions about their own future, especially when they were the ones directly impacted by the decisions made today. Food, a fundamental human need, holds immense significance not only in terms of nutrition but also in terms of its role in environmental degradation and even conflict. It was crucial to engage young people in developing solutions. She presented a set of actionable commitments aimed at ensuring food security, including making healthy food affordable, ending harmful chemical use in farming, providing every child with a healthy school meal, educating everyone about the environmental impact, halting land use degradation, banning single-use plastics, embracing indigenous food knowledge, ending destructive practices, and supporting local growers through tax incentives. It was important to involve young people in co-creating and driving these initiatives forward. She encouraged leaders to engage with youth councils and organizations in their respective countries.

A total of 22 delegates took the floor to share their experiences, insights and concerns on the pressing issue of ensuring a stable and sustainable food supply for the world's population. Delegates highlighted the intricate interconnectedness of countries and their food systems. Consequently, food and nutrition security was not merely a national concern but a global challenge that necessitated international collaboration. Parliaments, as the legislative bodies of nations, were pivotal in fostering this global collaboration. They hold the power to create and amend policies that can influence trade agreements, agricultural practices and food distribution on a national level. Nevertheless, food security cannot be achieved in isolation. Nations must work together to ensure that food is produced, distributed, and accessed fairly and sustainably on a global scale. Equitable access to food is a shared responsibility that parliaments must recognize. By fostering cooperation with other countries and international organizations, parliaments can help create a more inclusive and just global food system. This involves supporting initiatives to combat climate change, reduce conflicts and ensuring that vulnerable regions receive the aid they need. Moreover, the emphasis on sustainable agriculture underlines the importance of practices that do not deplete resources, harm the environment, or negatively impact other nations. Parliaments have a role in promoting policies that encourage responsible agricultural practices that consider the global consequences of local actions.

Report of the Standing Committee on United Nations Affairs

Noted by the 147th IPU Assembly
(Luanda, 27 October 2023)

The Standing Committee on United Nations Affairs met in plenary session on 25 and 26 October with the Vice-President Mr. A. Gryffroy (Belgium) in the chair, and over 40 parliamentary delegations in attendance.

The first sitting consisted of a discussion on the role of the United Nations Resident Coordinator and the UN Country Team (UNCT) vis-à-vis the Government and National Assembly of Angola, which was followed by a debate on a draft motion outlining specific actions for parliaments to advocate actively for gender equality in the UN General Assembly.

The UN Resident Coordinator in Angola, Ms. Z. Virani, started the discussion with a presentation on the United Nations presence in Angola in support of national sustainable development. The UNCT worked with the Government of Angola, the private sector, civil society, religious entities, as well as the National Assembly, in order to serve the Angolan people.

Ms. Virani referred to the evolution of the United Nations work in Angola since the country's independence in 1975, during the years of the civil war (1976–2002), and over the last twenty years. The relationship between the UN and Angola had not always been an easy one, particularly towards the end of the civil war when UN peacekeepers were asked to leave the country. However, today in 2023, the country had taken on a peace building leadership role in the region, and on the continent, and enjoyed a strong partnership with the UN. The main basis for the UN work in Angola is the *United Nations Sustainable Development Cooperation Framework (UNSDCF) 2024-2028*, with the 2030 SDGs being the principal driving force.

The UNSDCF vision "is an empowered, peaceful, democratic and resilient Angola where all people equitably participate in and benefit from the sustainable, inclusive and structural socio-economic transformation of the country". It is built on four pillars: people (human capital development, hopefully by 2028 more people benefiting from education), peace (democratic governance and human rights), prosperity (economic diversification – Angola is currently very dependent on oil as its principal source of revenue, and sustainable food systems), and the planet (climate resilience – currently, the south of the country is experiencing the most serious drought in the last forty years, and sustainable natural resources management).

With regard to the UN's work directly linked to the topic of the 147th IPU Assembly *Parliamentary action for peace, justice and strong institutions (SDG 16)*, the UN has engaged with the National Assembly of Angola as a whole and also with some of its standing committees. Some examples of the UN's work with the National Assembly include the development of Angola's first Voluntary National Review (VNR), bringing the SDGs closer to the parliament, gender-based budgeting, as well as sectoral analyses of Angola's General State Budget. The UN system works with Angolan parliamentarians reinforcing their fundamental role in institutionalizing a people-centred development model, which responds to citizens' needs for effective implementation of the Sustainable Development Goals (SDGs), leaving no-one behind.

Ms. Virani concluded her presentation by introducing the UN entities represented in the UNCT: United Nations Development Programme (UNDP), Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), United Nations Population Fund (UNFPA), United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC).

The Chair warmly thanked the UN Resident Coordinator for her very interesting presentation and invited delegate questions. Due to time constraints, only seven delegates placed questions and comments. Most noted the need for better communication channels between the UNCTs and parliaments, so that the latter could play their role in achieving the SDGs. There were observations on the current lack of progress in meeting the SDGs, as well as the importance of not only empowering youth and women, but also people with disabilities. In her response, the UN Resident Coordinator stressed that the UNCTs could offer support and tools to countries, and that parliamentarians should not hesitate to contact their UNCT.

The discussion followed up on the Manama Committee session, engaging the parliamentary community in advocating actively for gender equality in the UN General Assembly. Only one in four Permanent Representatives (ambassadors) in the General Assembly is a woman. This gender imbalance in the UN's top decision-making body gives the impression that the UN community does not practice what it preaches when it comes to gender equality. Making the General Assembly and other key UN bodies gender-equal will greatly strengthen the multilateral system and its ability to deliver to the people.

A draft motion was introduced by Mr. H. Aoyagi (Japan), member of the Committee's Bureau, who said that he, personally, was going to present the motion to the Foreign Affairs Committee of the Diet of Japan.

Mr. M. Chungong, IPU Secretary General, spoke of his work as Chair of the Global Board of International Gender Champions. The Global Board includes the UN Secretary-General, diplomats, leading civil society members, all striving to promote gender equality in the relevant institutions and ensure equal opportunities for men and women. The IPU was a trailblazer with regard to gender equality, institutional structures were in place, and the IPU Governing Council had just adopted an anti-harassment policy. Following recent discussions with the current President of the UN General Assembly, the latter became a gender champion and committed to promoting gender equality. The motion was excellent and the IPU needed to be seen as walking the talk. For example, the IPU Secretary General would only accept panel invitations if there were an equal number of men and women panellists.

The Chair thanked Mr. Aoyagi and the IPU Secretary General for their contributions and noted that in his own country, Belgium, gender equality was very poor in the foreign service higher ranks. Twelve delegates took the floor to explain the work carried out in their respective countries and parliaments. The delegate from Indonesia said that since parliament approved the appointment of ambassadors it should ensure that more female ambassadors were nominated. As a male parliamentarian, he too fought for laws and policies to achieve gender equality noting "it is a fight of both men and women".

The motion was adopted by acclamation.

The second sitting took place on 26 October and focused on the reform of the United Nations Security Council. The Permanent Representative of Kuwait to the United Nations in New York, Mr. T. Albanai, participated online as co-Chair of the UN Security Council informal reform process. Included in the process for equitable representation and an increase in the membership of the UN Security Council is an informal intergovernmental negotiation group whose role it is to bring in new ideas and allow for a free discussion. Especially in light of the Summit of the Future in 2024, the need for reform was evident. The UN Security Council was not representative of the UN members.

Ms. A. Novosseloff, expert on the UN Security Council, who joined the meeting online, provided insight as a researcher on the reform of the UN Security Council. She noted the UN Security Council lacked legitimacy primarily because a decisive number of resolutions were not implemented rather than on the grounds of representation. The UN Security Council was designed to be a body for fast decision making and, in her opinion, an enlarged UN Security Council would even be more divided than the current one. An increase in transparency in the working of the UN Security Council would be beneficial for its legitimacy.

In the discussion the representatives of Qatar, Japan, Bahrain, United Arab Emirates, Viet Nam, China, Iran (Islamic Republic of), Chile, South Africa, Bolivia (Plurinational State of), India, Egypt and Ukraine took the floor.

There was unanimous agreement that reform of the UN Security Council was urgent. It was felt that the gap between the expectations and the reality of the United Nations was far too large and led to opposition and despair by young people.

In response to a question, Mr. T. Albanai, Ambassador, Permanent Representative of Kuwait to the United Nations, suggested parliaments could support the reform process by drawing the attention of their respective governments to the reform process and by staying involved as parliaments would need to ratify any changes. The two co-Chairs of this process acted as facilitators and had identified some steps to increase the UN Security Council's efficiency and effectiveness. Nonetheless every change in the working methods of the UN Security Council required acceptance from the current 15 members. Finally, he called on the IPU to submit its vision of a UN Security Council reform.

In her concluding remarks, Ms. A. Novosseloff, expert on the UN Security Council, said that it would be of utmost importance to guarantee UN Security Council resolutions were implemented. It was not the role of the UN Security Council to be the most democratic organ of the United Nations – that was the role of the UN General Assembly, but the UN Security Council must be effective and efficient. She defended the veto power as an instrument of security as it required compromise and consensus.

The Chair thanked the two experts for their time and their insights. In concluding he informed that Ukraine had made a proposal for the Committee's next motion on this topic which the Bureau would consider for adoption in the next meeting of the Standing Committee in Geneva in March 2024.

Before the elections to the Bureau, the Chair reiterated the rules for all Bureau members, noting that after being absent twice without prior information and/or replacement by someone else in the same delegation, a Bureau member's term expires. This being the case of members from Armenia, Brazil and the Republic of Moldova, the Committee decided to terminate their membership at the current Assembly.

This being the last session with Mr. A. Gryffroy (Belgium) chairing, he was thanked for all his hard work.

Stopping the war and violations of human rights in Gaza

Results of the roll-call vote on the request of the delegations of Algeria and Kuwait on behalf of the Arab Group, Indonesia, Iran (Islamic Republic of), and South Africa on behalf of the African Group for the inclusion of an emergency item

Results

Affirmative votes	607	Total of affirmative and negative votes	1,046
Negative votes	439	Two-thirds majority	697
Abstentions	219		

Country	Yes	No	Abst.
Albania	*Absent*		
Algeria	16		
Andorra	*Absent*		
Angola	15		
Argentina			14
Armenia	*Absent*		
Australia		14	
Austria		12	
Azerbaijan	13		
Bahamas	*Absent*		
Bahrain	11		
Bangladesh	*Absent*		
Belarus	12		
Belgium		13	
Benin	*Absent*		
Bolivia (Plurinational State of)	8	5	
Botswana	11		
Brazil	*Absent*		
Bulgaria		12	
Burkina Faso	*Absent*		
Burundi	*Absent*		
Cabo Verde	*Absent*		
Cambodia			13
Cameroon			14
Canada		15	
Chad	11		
Chile	3	10	
China	23		
Côte d'Ivoire	*Absent*		
Croatia	*Absent*		
Cuba	13		
Czech Republic		13	
DR of the Congo	19		
Denmark		12	
Djibouti	*Absent*		
Dominican Rep.	*Absent*		
Egypt	20		
Equatorial Guinea	11		
Estonia		11	
Ethiopia			18
Fiji	*Absent*		
Finland		12	
France		18	
Gabon	11		
Gambia (The)	11		
Georgia	*Absent*		
Germany		19	
Ghana	15		
Greece		10	
Guinea	*Absent*		
Guinea-Bissau	11		
Guyana	10		
Hungary		12	
Iceland		10	
India			23
Indonesia	22		
Iran (Islamic Republic of)	19		
Iraq	16		
Ireland		12	
Italy		17	
Japan			20
Kenya	*Absent*		
Kuwait	11		
Lao People's Dem. Republic	*Absent*		
Latvia		10	
Lesotho	*Absent*		
Libya	12		
Liechtenstein		10	
Lithuania		8	
Malawi	*Absent*		
Malaysia	15		
Maldives	10		
Mali	*Absent*		
Malta		8	
Mauritius	*Absent*		
Mexico			20
Monaco		10	
Morocco	15		
Mozambique	*Absent*		
Namibia	11		
Nepal	*Absent*		
Netherlands		13	
Nigeria		22	
Norway		12	
Oman	11		
Pakistan	20		
Palestine	12		
Peru			10
Poland		10	
Portugal		13	
Qatar	9		
Republic of Korea			17
Romania		10	
Russian Federation	20		
Rwanda	*Absent*		
Sao Tome and Principe			10
Saudi Arabia	15		
Senegal	13		
Serbia	6		6
Seychelles	10		
Sierra Leone	8		
Slovenia		11	
Somalia	13		
South Africa	17		
South Sudan	*Absent*		
Spain		16	
Sri Lanka	*Absent*		
Suriname	10		
Sweden		13	
Switzerland		12	
Syrian Arab Rep.	14		
Thailand			18
Timor-Leste	*Absent*		
Tonga	*Absent*		
Türkiye	19		
Tuvalu	*Absent*		
Uganda			16
Ukraine		16	
United Arab Emirates	12		
United Kingdom		18	
United Republic of Tanzania	*Absent*		
Uruguay			11
Uzbekistan	*Absent*		
Viet Nam	10		9
Yemen	13		
Zambia	*Absent*		
Zimbabwe	*Absent*		

N.B. This list does not include delegations present at the session which were not entitled to vote pursuant to the provisions of Articles 5.2 and 5.3 of the Statutes. Parliaments participating in the IPU in a non-voting observer capacity in accordance with the decision of the 209th session of the Governing Council in Nusa Dua do not appear on this list.

Towards common ground for peace

Results of the roll-call vote on the request of the delegations of Canada, on behalf of the delegations of Argentina, Austria, Croatia, Finland, France, Ireland, Italy, Netherlands, Sweden and United Kingdom for the inclusion of an emergency item

Results

Affirmative votes..... 507
Negative votes 452
Abstentions 306

Total of affirmative and negative votes ..959
Two-thirds majority.....639

Country	Yes	No	Abst.	Country	Yes	No	Abst.	Country	Yes	No	Abst.
Albania	*Absent*			Gabon	11			Palestine		12	
Algeria		16		Gambia (The)		11		Peru			10
Andorra	*Absent*			Georgia	*Absent*			Poland	10		
Angola		15		Germany	19			Portugal	13		
Argentina	14			Ghana			15	Qatar		9	
Armenia	*Absent*			Greece	10			Republic of Korea	17		
Australia	14			Guinea	*Absent*			Romania	10		
Austria	12			Guinea-Bissau			11	Russian Federation		20	
Azerbaijan			13	Guyana			10				
Bahamas	*Absent*			Hungary	12			Rwanda	*Absent*		
Bahrain		11		Iceland	10			Sao Tome and Principe			10
Bangladesh	*Absent*			India			23				
Belarus		12		Indonesia		22		Saudi Arabia		15	
Belgium	13			Iran (Islamic Republic of)		19		Senegal		13	
Benin	*Absent*							Serbia			12
Bolivia (Plurinational State of)	5		8	Iraq		16		Seychelles	5		5
				Ireland	12			Sierra Leone		8	
				Italy	17			Slovenia	11		
Botswana		11		Japan			20	Somalia		13	
Brazil	*Absent*			Kenya	*Absent*			South Africa		17	
Bulgaria	12			Kuwait		11		South Sudan	*Absent*		
Burkina Faso	*Absent*			Lao People's Dem. Republic	*Absent*			Spain	16		
Burundi	*Absent*							Sri Lanka	*Absent*		
Cabo Verde	*Absent*			Latvia	10			Suriname	5		5
Cambodia			13	Lesotho	*Absent*			Sweden	13		
Cameroon			14	Libya		12		Switzerland	12		
Canada	15			Liechtenstein	10			Syrian Arab Rep.		14	
Chad		11		Lithuania	8			Thailand			18
Chile	10	3		Malawi	*Absent*			Timor-Leste	*Absent*		
China		15	8	Malaysia		15		Tonga	*Absent*		
Côte d'Ivoire	*Absent*			Maldives		10		Türkiye		19	
Croatia	*Absent*			Mali	*Absent*			Tuvalu	*Absent*		
Cuba			13	Malta	8			Uganda			16
Czech Republic	13			Mauritius	*Absent*			Ukraine	16		
DR of the Congo			19	Mexico			20	United Arab Emirates		12	
Denmark	12			Monaco	10						
Djibouti	*Absent*			Morocco		15		United Kingdom	18		
Dominican Rep.	*Absent*			Mozambique	*Absent*			United Republic of Tanzania	*Absent*		
Egypt		20		Namibia		11					
Equatorial Guinea			11	Nepal	*Absent*			Uruguay	11		
Estonia	11			Netherlands	13			Uzbekistan	*Absent*		
Ethiopia			18	Nigeria	22			Viet Nam	5		14
Fiji	*Absent*			Norway	12			Yemen		13	
Finland	12			Oman		11		Zambia	*Absent*		
France	18			Pakistan		20		Zimbabwe	*Absent*		

N.B. This list does not include delegations present at the session which were not entitled to vote pursuant to the provisions of Articles 5.2 and 5.3 of the Statutes. Parliaments participating in the IPU in a non-voting observer capacity in accordance with the decision of the 209th session of the Governing Council in Nusa Dua do not appear on this list.

IPU Budget for 2024

Approved by the IPU Governing Council at its 212th session
(Luanda, 24 October 2023)

	2023 Budget	2024 Budget		
		Regular budget	Other sources	All funds
Assessed contributions	*11,248,400*	11,585,700		**11,585,700**
Working Capital Fund (IPSAS)	*230,000*	230,000		**230,000**
Working Capital Fund (liquid)	*382,400*	498,400		**498,400**
Staff assessment	*1,158,500*	1,159,400		**1,159,400**
Interest	*100,000*	100,000		**100,000**
Programme support costs	*0*	305,000	(305,000)	**0**
Other revenue	*16,000*	16,000		**16,000**
Voluntary contributions	*5,386,800*		4,116,900	**4,116,900**
TOTAL REVENUES	***18,522,100***	**13,896,500**	**3,811,900**	**17,708,400**
1. Building effective and empowered parliaments	*4,806,900*	2,206,800	1,541,200	**3,748,000**
2. Promoting inclusive and representative parliaments	*1,116,100*	675,300	665,100	**1,340,400**
3. Supporting resilient and innovative parliaments	*1,044,900*	361,800	462,800	**824,600**
4. Catalysing collective parliamentary action	*8,209,700*	6,843,200	1,399,200	**8,242,400**
5. Strengthening the IPU's accountability	*3,635,900*	3,704,800	48,600	**3,753,400**
Other charges	*107,600*	104,600		**104,600**
Eliminations	*(399,000)*		(305,000)	**(305,000)**
TOTAL EXPENDITURES	***18,522,100***	**13,896,500**	**3,811,900**	**17,708,400**

Approved 2024 capital budget

Item	2024
1. Replacement of computers and servers	35,000
2. Furniture	15,000
3. Website development	100,000
Total capital expenditures	**150,000**

Approved programme and budget for 2024

Scale of contributions for 2024 based on the UN scale of assessment

Approved by the IPU Governing Council at its 212th session (Luanda, 24 October 2023)

Country name	UN 2022–2024	Approved 2024 scale	
	Per cent	Per cent	CHF
Afghanistan	0.006%	0.110%	12,700
Albania	0.008%	0.110%	12,700
Algeria	0.109%	0.240%	27,800
Andorra	0.005%	0.110%	12,700
Angola	0.010%	0.110%	12,700
Argentina	0.719%	0.940%	108,800
Armenia	0.007%	0.110%	12,700
Australia	2.111%	2.470%	285,800
Austria	0.679%	0.890%	103,000
Azerbaijan	0.030%	0.140%	16,200
Bahrain	0.054%	0.170%	19,700
Bangladesh	0.010%	0.110%	12,700
Belarus	0.041%	0.150%	17,400
Belgium	0.828%	1.060%	122,700
Benin	0.005%	0.110%	12,700
Bhutan	0.001%	0.100%	11,600
Bolivia (Plurinational State of)	0.019%	0.120%	13,900
Bosnia and Herzegovina	0.012%	0.120%	13,900
Botswana	0.015%	0.120%	13,900
Brazil	2.013%	2.370%	274,200
Bulgaria	0.056%	0.170%	19,700
Burkina Faso	0.004%	0.100%	11,600
Burundi	0.001%	0.100%	11,600
Cabo Verde	0.001%	0.100%	11,600
Cambodia	0.007%	0.110%	12,700
Cameroon	0.013%	0.120%	13,900
Canada	2.628%	3.030%	350,600
Central African Republic	0.001%	0.100%	11,600
Chad	0.003%	0.100%	11,600
Chile	0.420%	0.600%	69,400
China	15.254%	11.750%	1,359,600
Colombia	0.246%	0.400%	46,300
Comoros	0.001%	0.100%	11,600
Congo	0.005%	0.110%	12,700
Costa Rica	0.069%	0.190%	22,000
Côte d'Ivoire	0.022%	0.130%	15,000
Croatia	0.091%	0.220%	25,500
Cuba	0.095%	0.220%	25,500
Cyprus	0.036%	0.150%	17,400
Czech Republic	0.340%	0.510%	59,000
Democratic People's Republic of Korea	0.005%	0.110%	12,700
Democratic Republic of the Congo	0.010%	0.110%	12,700
Denmark	0.553%	0.750%	86,800
Djibouti	0.001%	0.100%	11,600
Dominican Republic	0.067%	0.190%	22,000
Ecuador	0.077%	0.200%	23,100
Egypt	0.139%	0.270%	31,200
El Salvador	0.013%	0.120%	13,900
Equatorial Guinea	0.012%	0.120%	13,900
Estonia	0.044%	0.160%	18,500

Country name	UN 2022–2024	Approved 2024 scale	
	Per cent	Per cent	CHF
Eswatini	0.002%	0.100%	11,600
Ethiopia	0.010%	0.110%	12,700
Fiji	0.004%	0.100%	11,600
Finland	0.417%	0.600%	69,400
France	4.318%	4.820%	557,700
Gabon	0.013%	0.120%	13,900
Gambia (the)	0.001%	0.100%	11,600
Georgia	0.008%	0.110%	12,700
Germany	6.111%	6.630%	767,200
Ghana	0.024%	0.130%	15,000
Greece	0.325%	0.490%	56,700
Guatemala	0.041%	0.150%	17,400
Guinea	0.003%	0.100%	11,600
Guinea-Bissau	0.001%	0.100%	11,600
Guyana	0.004%	0.100%	11,600
Haiti	0.006%	0.110%	12,700
Hungary	0.228%	0.380%	44,000
Iceland	0.036%	0.150%	17,400
India	1.044%	1.300%	150,400
Indonesia	0.549%	0.750%	86,800
Iran (Islamic Republic of)	0.371%	0.540%	62,500
Iraq	0.128%	0.260%	30,100
Ireland	0.439%	0.620%	71,700
Israel	0.561%	0.760%	87,900
Italy	3.189%	3.630%	420,000
Japan	8.033%	8.490%	982,400
Jordan	0.022%	0.130%	15,000
Kazakhstan	0.133%	0.270%	31,200
Kenya	0.030%	0.140%	16,200
Kuwait	0.234%	0.390%	45,100
Kyrgyzstan	0.002%	0.100%	11,600
Lao People’s Democratic Republic	0.007%	0.110%	12,700
Latvia	0.050%	0.160%	18,500
Lebanon	0.036%	0.150%	17,400
Lesotho	0.001%	0.100%	11,600
Liberia	0.001%	0.100%	11,600
Libya	0.018%	0.120%	13,900
Liechtenstein	0.010%	0.110%	12,700
Lithuania	0.077%	0.200%	23,100
Luxembourg	0.068%	0.190%	22,000
Madagascar	0.004%	0.100%	11,600
Malawi	0.002%	0.100%	11,600
Malaysia	0.348%	0.520%	60,200
Maldives	0.004%	0.100%	11,600
Mali	0.005%	0.110%	12,700
Malta	0.019%	0.120%	13,900
Marshall Islands	0.001%	0.100%	11,600
Mauritania	0.002%	0.100%	11,600
Mauritius	0.019%	0.120%	13,900
Mexico	1.221%	1.500%	173,600
Micronesia (Federated States of)	0.001%	0.100%	11,600
Monaco	0.011%	0.110%	12,700
Mongolia	0.004%	0.100%	11,600
Montenegro	0.004%	0.100%	11,600
Morocco	0.055%	0.170%	19,700
Mozambique	0.004%	0.100%	11,600
Myanmar	0.010%	0.110%	12,700

Country name	UN 2022–2024	Approved 2024 scale	
	Per cent	Per cent	CHF
Namibia	0.009%	0.110%	12,700
Nepal	0.010%	0.110%	12,700
Netherlands	1.377%	1.670%	193,200
New Zealand	0.309%	0.470%	54,400
Nicaragua	0.005%	0.110%	12,700
Niger	0.003%	0.100%	11,600
Nigeria	0.182%	0.320%	37,000
North Macedonia	0.007%	0.110%	12,700
Norway	0.679%	0.890%	103,000
Oman	0.111%	0.240%	27,800
Pakistan	0.114%	0.240%	27,800
Palau	0.001%	0.100%	11,600
Palestine		0.100%	11,600
Panama	0.090%	0.210%	24,300
Paraguay	0.026%	0.130%	15,000
Peru	0.163%	0.300%	34,700
Philippines	0.212%	0.360%	41,700
Poland	0.837%	1.070%	123,800
Portugal	0.353%	0.520%	60,200
Qatar	0.269%	0.430%	49,800
Republic of Korea	2.574%	2.970%	343,700
Republic of Moldova	0.005%	0.110%	12,700
Romania	0.312%	0.480%	55,500
Russian Federation	1.866%	2.210%	255,700
Rwanda	0.003%	0.100%	11,600
Saint Lucia	0.002%	0.100%	11,600
Saint Vincent and the Grenadines	0.001%	0.100%	11,600
Samoa	0.001%	0.100%	11,600
San Marino	0.002%	0.100%	11,600
Sao Tome and Principe	0.001%	0.100%	11,600
Saudi Arabia	1.184%	1.460%	168,900
Senegal	0.007%	0.110%	12,700
Serbia	0.032%	0.140%	16,200
Seychelles	0.002%	0.100%	11,600
Sierra Leone	0.001%	0.100%	11,600
Singapore	0.504%	0.700%	81,000
Slovakia	0.155%	0.290%	33,600
Slovenia	0.079%	0.200%	23,100
Somalia	0.001%	0.100%	11,600
South Africa	0.244%	0.400%	46,300
South Sudan	0.002%	0.100%	11,600
Spain	2.134%	2.500%	289,300
Sri Lanka	0.045%	0.160%	18,500
Suriname	0.003%	0.100%	11,600
Sweden	0.871%	1.110%	128,400
Switzerland	1.134%	1.400%	162,000
Syrian Arab Republic	0.009%	0.110%	12,700
Tajikistan	0.003%	0.100%	11,600
Thailand	0.368%	0.540%	62,500
Timor-Leste	0.001%	0.100%	11,600
Togo	0.002%	0.100%	11,600
Tonga	0.001%	0.100%	11,600
Trinidad and Tobago	0.037%	0.150%	17,400
Tunisia	0.019%	0.120%	13,900
Türkiye	0.845%	1.080%	125,000
Turkmenistan	0.034%	0.140%	16,200
Tuvalu	0.001%	0.100%	11,600

Country name	UN 2022–2024	Approved 2024 scale	
	Per cent	Per cent	CHF
Uganda	0.010%	0.110%	12,700
Ukraine	0.056%	0.170%	19,700
United Arab Emirates	0.635%	0.840%	97,200
United Kingdom	4.375%	4.870%	563,500
United Republic of Tanzania	0.010%	0.110%	12,700
Uruguay	0.092%	0.220%	25,500
Uzbekistan	0.027%	0.140%	16,200
Vanuatu	0.001%	0.100%	11,600
Venezuela (Bolivarian Republic of)	0.175%	0.320%	37,000
Viet Nam	0.093%	0.220%	25,500
Yemen	0.008%	0.110%	12,700
Zambia	0.008%	0.110%	12,700
Zimbabwe	0.007%	0.110%	12,700

Associate Member	UN 2022-2024	Approved 2024 scale	
	Per cent	Per cent	CHF
Andean Parliament		0.020%	2,300
Arab Parliament		0.020%	2,300
Central American Parliament		0.020%	2,300
East African Legislative Assembly		0.020%	2,300
European Parliament		0.060%	6,900
Interparliamentary Assembly of Member Nations of the Commonwealth of Independent States		0.020%	2,300
Inter-Parliamentary Committee of the West African Economic and Monetary Union		0.020%	2,300
Latin American and Caribbean Parliament		0.020%	2,300
Pan-African Parliament		0.020%	2,300
Parliament of the Central African Economic and Monetary Community		0.020%	2,300
Parliament of the Economic Community of West African States		0.020%	2,300
Parliamentary Assembly of the Black Sea Economic Cooperation		0.020%	2,300
Parliamentary Assembly of the Council of Europe		0.040%	4,600
Parliamentary Assembly of La Francophonie		0.020%	2,300
Total		**100%**	**11,585,700**

Terms of Reference of the Oversight and Ethics Committee

Approved by the IPU Governing Council at its 212th session (Luanda, 25 October 2023)

Background

At its 207th Session in May 2021, the Governing Council endorsed the recommendations of the Executive Committee to establish a Working Group on Transparency, Accountability and Openness.

A roadmap was prepared to guide the Working Group and its recommendations are being implemented.

One of the priorities of this roadmap was to set up an independent oversight board covering ethics, finance, fraud prevention, procedural compliance and other such matters, including the oversight of the Code of Conduct for IPU Governance Officials, also under preparation by the Working Group on Transparency, Accountability and Openness.

Moreover, at its 210th session, the IPU Governing Council endorsed the recommendation of the Gender Partnership Group to develop a *Policy to prevent harassment, including sexual harassment, at IPU Assemblies and other IPU events*. This Policy also requires the establishment of an independent review board. It is therefore proposed that one single Oversight and Ethics Committee be established for both purposes, as well as to deal with any other ethical issues that may arise. The Working Group is therefore proposing the establishment of an IPU Oversight and Ethics Committee with the following terms of reference.

Objectives

The Oversight and Ethics Committee shall:

- Function as an independent body;
- Ensure compliance with the *Code of Conduct for IPU Governance Officials*;
- Review complaints filed under the *Policy to prevent and address harassment, including sexual harassment, at IPU Assemblies and other IPU events*;
- Review investigation reports of any prohibited conduct by IPU Governance Officials including but not limited to ethical violations, misconduct, fraud and harassment;
- Decide on disciplinary actions in accordance with the *Code of Conduct for IPU Governance Officials* and the *Policy to prevent and address harassment, including sexual harassment, at IPU Assemblies and other IPU events*;
- Oversee and evaluate the implementation process of disciplinary actions taken.

Composition:

The Oversight and Ethics Committee shall comprise:

- The Vice President of the Executive Committee (Rule 5.2 of the Rules of the Executive Committee)
- The President of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians
- The President of the Bureau of Women Parliamentarians
- The Chair of the Sub-Committee on Finance
- The Chair of the Gender Partnership Group.

Working arrangements

The Oversight Committee shall meet upon request of the IPU President or, where applicable, of the IPU Secretary General. Its sessions shall be held in camera.

Chair

The Committee shall elect a Chair from among its members who shall preside over its deliberations. The term of office of the Chair shall be two years, renewable once.

Reporting

The Committee shall report on its overall work to the Governing Council.

Decisions

The Committee shall take decisions by majority vote.

Report of the Forum of Women Parliamentarians

Noted by the IPU Governing Council at its 212th session
(Luanda, 27 October 2023)

1. The 36th session of the Forum of Women Parliamentarians was held on 23 October 2023. It brought together 196 participants, including 131 parliamentarians (102 women and 29 men) from 61 countries and representatives from various international organizations.

Election of the President and delivery of welcome addresses

2. The President of the Bureau of Women Parliamentarians, Ms. C. López Castro (Mexico), opened the session. The Forum elected Ms. F. Malaquias, member of the National Assembly of Angola, to the Presidency of its 36th session. The Speaker of the National Assembly of Angola and the President of the 147th IPU Assembly, Ms. C. Cerqueira, and the IPU President, Mr. D. Pacheco, welcomed the participants to the Forum and to the 147th IPU Assembly.

Initiatives taken to promote gender equality

3. Ms. C. López Castro (Mexico) summarized the work of the 49th session of the Bureau of Women Parliamentarians, which had taken place in Manama in March 2023, and of its 50th session held immediately prior to the Forum meeting. She also summarized the work of the Bureau's online meeting held in August 2023 on amendments to the IPU Statutes and Rules to strengthen the provisions on gender parity.

4. Mr. A.R. Al Nuaimi (United Arab Emirates), President of the Gender Partnership Group, informed the participants about the gender balance in delegations to the 147th Assembly. He also announced that the new IPU policy against harassment, including sexual harassment, at IPU Assemblies and other meetings, on which the Group had been working for several years, would be submitted to the Governing Council for approval at the current Assembly. With that ambitious policy, which included preventive measures, a confidential reporting procedure, disciplinary sanctions and regular monitoring, the IPU would be a model of an inclusive, respectful and safe working environment.

5. Participants were informed of the IPU's recent and future activities on the issue of gender equality. Ms. C. López Castro (Mexico) reported on the round table entitled *Parliaments and women's rights: Implementing CEDAW, realizing the Universal Declaration of Human Rights for all*, organized jointly in June 2023 in Geneva with the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR). The Secretary of the Forum, Ms. Z. Hilal, presented the new edition of the Handbook for Parliamentarians on the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women and its Optional Protocol.

Contributions to the work of the 147th Assembly from a gender perspective

6. In order to contribute to the work of the Assembly, the participants examined, from a gender perspective, the draft resolution before the Standing Committee on Democracy and Human Rights entitled *Orphange trafficking: The role of parliaments in reducing harm*. The debate was opened with a presentation by Ms. L. Reynolds (Australia), co-Rapporteur of the resolution, and a presentation by Ms. S. Kiladze, Vice-Chair of the United Nations Committee on the Rights of the Child. The debate continued in plenary which was presided by Ms. H. Ramzy Fayez (Bahrein) and with Ms. V. Riotton (France) as Rapporteur

7. The discussions highlighted the need for strong laws to combat child trafficking in orphanages, as well as for police, justice and immigration services that were well trained on those issues and equipped to intervene. Orphanage trafficking also requires international cooperation. Tourism agencies and online platforms must be held accountable and protect children by respecting their rights and applying a gender-sensitive approach. The discussion also focused on the need to tackle the root causes of trafficking and its gender-related aspects. Poverty and the discontinuation of schooling, as well as gender-based discrimination and violence against women and girls, and the lack of sexual and reproductive health services and education, are often at the root of early or unwanted pregnancies, which in turn increase the risk of orphanage trafficking.

8. The debate led to the formulation of two amendments to the Standing Committee's draft resolution, and several amendments proposed by national delegations were supported. The proposed amendments were incorporated into the text of the draft resolution, which strengthened the gender perspective.

Panel discussion: *Women in Politics: To stay or not to stay?*

9. In this panel discussion, the participants examined the challenges faced by women when taking up a political decision-making position and when pursuing a long political career.

10. The discussion was opened with presentations by Ms. M. Rempel Garner, member of the Parliament of Canada and member of the IPU Bureau of Women Parliamentarians; Ms. C.M. Mumma, Senator in the Parliament of Kenya; Ms. C. López Castro, member of the Parliament of Mexico and President of the IPU Bureau of Women Parliamentarians; and Ms. K. McArthur, representative of Apolitical Foundation.

11. The participants stressed that when women entered politics, which was still largely dominated by men, they still faced obstacles and negative stereotypes. In the political sphere, expectations were often higher of women than of men. Women also run the risk of being included in politics only for the matter of form and of being relegated to the role of an object without being able to play an active role in political decision-making. They are also victims of sexism and gender-based violence, both online and offline, particularly psychological violence, which is widespread. This can affect their mental health. The participants called on women and their resilience to occupy the political space, to persevere and not to remain silent and isolated in the face of intimidation and the other obstacles they encountered. Shame must be reversed so that those who sought to silence women in politics were made to feel uncomfortable and were punished. Parliaments must ensure that their working environment was respectful and gender-sensitive, by adopting policies against harassment, including sexual harassment. Networks of women parliamentarians in parliaments enable women to get support and to combat these obstacles collectively. Finally, all women leaders must take the time to celebrate their victories and so find the strength to persevere and give a strong positive meaning to their political commitment.

Elections to the Bureau of Women Parliamentarians

12. The Forum elected Ms. M. Saleh (Syrian Arab Republic) to fill the vacant seat of the Arab Group; Ms. T. Vardanyan (Armenia) and Ms. S.S. Khasayeva (Azerbaijan) to fill the two vacant seats of the Eurasia Group; and Ms. M.L. Carneiro (Brazil) to fill the vacant seat of the Group of Latin America and the Caribbean.

Bureau of Women Parliamentarians

13. The Bureau held meetings on 23 and 27 October 2023. The meeting of 23 October was dedicated to the Forum's discussions and the meeting of 27 October took stock of the results of the 147th Assembly from a gender perspective and dealt with its future work.

14. The Bureau pursued its discussions with the Committee on the Human Rights of Parliamentarians to identify the best way to support women parliamentarians who were victims of gender-based violence and whose rights had been violated. After having worked for two years on this issue, the Bureau wished to speed up the elaboration of a procedure that was adapted to the needs of women parliamentarians who were victims of gender-based or sexual violence.

Report of the Forum of Young Parliamentarians

Noted by the IPU Governing Council at its 212th session (Luanda, 27 October 2023)

The Forum of Young Parliamentarians was held on 24 October 2023. It brought together almost 100 participants, including 86 parliamentarians (35 young women and 51 young men) from 57 countries, as well as representatives from organizations. Pursuant to its rules, in the absence of the President of the Board of the Forum of Young Parliamentarians, Mr. D. Carden (United Kingdom), the meeting was presided over by the youngest present Board Member, Ms. E.T. Muteka (Namibia).

In his opening remarks, the IPU President, Mr. D. Pacheco, reiterated his strong support for the work of the Forum of Young Parliamentarians. He encouraged young MPs to remain steadfast in leading their own destinies. At that point, a delegate called for peace in the Middle East and for a humanitarian response to people's suffering in Gaza.

The IPU Secretary General, Mr. M. Chungong, proceeded by highlighting the latest IPU report *Youth participation in national parliaments: 2023*, which showed that levels of youth participation in parliament remained low, and that more action was needed to make progress on the Sustainable Development Goals (SDGs). The report included global data on levels of youth representation in parliaments, country rankings, the relationship between age and gender, as well as the solutions promoted by the IPU *I Say Yes to Youth in Parliament!* campaign to enhance youth participation, such as: quotas, lowering ages of eligibility, youth caucuses, training for young MPs, mentoring aspirants and advocacy. The IPU was keen to support parliaments seeking to empower youth in their countries.

The young MPs updated the Forum on their countries' recent developments, such as: recent elections, where higher numbers of young MPs took office (Thailand); elevation of young MPs to leadership positions in international conferences, such as in the upcoming COP 28 (United Arab Emirates); and enhanced public outreach activities to building capacities of young aspirants (Burkina Faso). As a means to remove some of the barriers faced by young people, some delegates also proposed limiting electoral campaign funding and the number of mandates a politician could have.

Contributing a youth perspective to the work of the 147th Assembly, participants examined the theme of the General Debate of the Assembly, *Parliamentary action for peace, justice and strong institutions (SDG 16)*, from a youth perspective. They discussed the key leadership roles that young MPs should play in fostering parliamentary diplomacy for peace and mutual learning. They also stressed the importance of eliminating harassment of women. A youth overview report on the draft resolution considered at the Assembly on *Orphanage trafficking: The role of parliaments in reducing harm* was presented. It called on parliaments and young MPs to take stronger measures to combat trafficking and raise awareness.

The Forum held a hearing with candidates running for the IPU Presidency. In the ensuing questions and answers session, the candidates reiterated their commitment to the *I Say Yes!* campaign and pledged to ensure greater numbers of young MPs at Assemblies and related leadership structures if elected.

The Forum approved the nomination of Mr. S. Ismayilov (Azerbaijan), to the Board of the Forum of Young Parliamentarians left vacant by the Eurasia geopolitical group at the last Board's renewal held in March 2023, in Manama. In preparation for the 148th IPU Assembly, to be held in March 2024 in Geneva, the Forum appointed Mr. W. Soto Palacios (Peru) to prepare a youth overview report on the proposed resolution *Addressing the social and humanitarian impact of autonomous weapon systems and artificial intelligence*, and Ms. S. Falaknaz (United Arab Emirates), to prepare a youth overview report on the proposed resolution on *Partnerships for climate action: Promoting access to affordable green energy, and ensuring innovation, responsibility and equity*.

Taking stock of youth participation at the 147th Assembly at its meeting earlier that day, the Board of the Forum of Young Parliamentarians, reiterated its call to amend the Statutes and Rules of the IPU to lower the age limit to be considered a young MP to 40 years old. They agreed that they needed to be more active to galvanize more youth participation within the IPU. The Board decided to take steps to establish a youth hub within the framework of the IPU Center for Innovation in Parliament (CIP) and agreed on such a hub's objectives. They began a discussion on possible themes for the Tenth Global Conference of Young Parliamentarians to be held in 2024.

Report of the Committee on Middle East Questions

Noted by the IPU Governing Council at its 212th session (Luanda, 27 October 2023)

Since the last Assembly, the Committee on Middle East Questions has met four times, on 21 July, 17 October, 23 October and 26 October 2023, with at least six members in attendance at each sitting. The Committee agreed that the importance of its role lay in identifying concrete actions to establish constructive dialogue between the Israeli Knesset and the Palestinian National Council, as well as proposing solutions to achieve peaceful coexistence. The Committee agreed to invite young Israeli and Palestinian parliamentarians to its next meeting to listen to their innovative ideas in the search for new solutions for peace. The Committee agreed that the international community should move beyond merely treating the symptoms of the problem and start laying the foundations for a mechanism for peace based on the two-State solution.

At its sitting on 21 July 2023, the Committee discussed the military operation in the Jenin refugee camp on 3 and 4 July 2023. The IPU Secretariat explained that violence was escalating to dangerous levels, and what had happened in Jenin would repeat itself in other areas if no peace negotiations were on the horizon. The Committee was briefed by the United Nations Special Rapporteur on the situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967, Ms. F. Albanese. She noted that Palestinians in the West Bank had been experiencing ongoing expansion of Israeli settlements, demolition of Palestinian structures and daily violence. The way forward was the holistic application of international law premised on the realization of the right to self-determination of Palestinians. In the short term, it was essential to ensure the protection of civilians in the occupied Palestinian territories. Members noted that the political hopelessness felt by young Palestinians could lead to a deterioration of the situation. This hopelessness would not help in establishing regional peace, and it is this knowledge that should guide the Committee's approaches to the conflict.

At its sitting on 21 July 2023, members were briefed by representatives from the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA) on the Agency's role and the impact of the recent events on the fulfilment of its mandate in providing aid to Palestinian refugees in the region. UNRWA's services provided a sense of stability within communities. However, what UNRWA delivered could not be taken for granted due to its precarious financial situation and a deteriorating security environment, hindering its ability to fulfil its mandate. The erosion of UNRWA services would have a significant impact on its regional stabilizing role and peace and security in the region. At its sittings on 17 and 23 October 2023, the Committee agreed that, in light of the humanitarian crisis in Gaza, it was essential that members encourage their respective parliaments and governments to provide more assistance to UNRWA and to the International Red Cross and Red Crescent Movement to ensure that essential humanitarian aid was delivered to those in need in Gaza.

At its sittings on 21 July and 23 October 2023, the Committee agreed that recent events had reaffirmed the necessity of organizing a visit to the region, which was essential for members to see for themselves the situation on the ground and how they could contribute to peace. A regional visit would be a good opportunity to foster dialogue with parliamentarians from the region.

At its sitting on 26 October 2023, the Committee discussed the humanitarian situation in Eastern Libya following the flooding that had occurred in mid-September 2023. A representative from Libya outlined developments in Eastern Libya following the widespread flooding and the tragic loss of life and livelihoods of thousands. She condemned foreign interference in Libyan affairs and the role that the international community had played in preventing Libyan people from making their own decisions. The IPU recognized the Libyan House of Representatives, unlike the United Nations. Meanwhile, the representatives from Yemen explained that the situation in their country continued to be dire. The Yemeni representatives were seeking the establishment of a regional parliamentary forum to mobilize support for the humanitarian crisis and a better distribution of humanitarian assistance and, to that end, asked the IPU leadership to convey their message to the United Nations Security Council.

At its sitting on 17 October 2023, members of the Committee were briefed on the ongoing crisis in Israel and the Palestinian territories following the events that had occurred on and after 7 October 2023. An operation had been launched by Hamas targeting Israel, followed by a retaliatory Israeli operation in the Gaza Strip. Hundreds had been taken hostage by Hamas, and two million people were under siege in Gaza. Civilians had been among the victims on both sides. In Gaza, the siege had produced a catastrophic humanitarian situation, with critical water, food and fuel shortages. Members expressed their deep concern regarding the ongoing crisis, the humanitarian situation, the loss of human lives, and the vulnerable position of women and children. The Committee agreed that, in the short term, the priorities were to ensure humanitarian access to Gaza and the release of hostages, and in the long-term, to revive the peace process in line with international law and United Nations resolutions for a two-State solution, without which there could be no peace in the region. At its sittings on 17 and 23 October 2023, the Committee agreed that if the Assembly were to adopt an emergency item proposal focused on the crisis in Israel and Palestine, members of the Committee, as the IPU's specialized body on the Middle East peace process, should contribute to the work of the drafting committee by expressing the views agreed upon in the Committee's sittings.

At its sitting on 23 October 2023, the Committee agreed that it was important to encourage the international parliamentary community to transcend differences and unite on the topic of the crisis, demonstrating a commitment to finding peaceful solutions on behalf of human beings. If a common position could not be reached, it would be a failure of the international community for both Israelis and Palestinians. At its sitting on 26 October 2023, the Committee agreed that the utmost priority was stopping the bloodshed. The Committee took note of the joint statement issued on 26 October 2023 by

the Foreign Ministers of Jordan, the United Arab Emirates, Bahrain, Saudi Arabia, Oman, Qatar, Kuwait, Egypt and Morocco. The Committee supported this common statement, which included condemnation of the targeting of civilians and all violations of international law, including international humanitarian and human rights law, by any party, including the targeting of civilian infrastructure and facilities, and emphasized the necessity of the immediate release of civilian hostages and ensuring their safe, dignified and humane treatment in accordance with international law. The statement further emphasized the role of the International Committee of the Red Cross.

Members agreed at their sitting of 23 October 2023 to propose a set of recommendations on the crisis, namely:

1. The cessation of all acts of violence by all parties by way of a complete ceasefire;
2. The immediate, permanent and unimpeded lifting of the humanitarian aid blockade of the Gaza Strip;
3. The immediate release of all hostages;
4. The unconditional and absolute respect of international human rights law, international humanitarian law and United Nations resolutions, including in particular the full protection of Palestinian and Israeli civilians, who must never be a target of violence;
5. The resumption of negotiations between both parties with the aim of establishing a two-State solution;
6. A visit to the region at the earliest opportunity by a delegation of members of the IPU Committee on Middle East Questions.

Report of the Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law

Noted by the IPU Governing Council at its 212th session (Luanda, 27 October 2023)

The Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law (IHL) met on 24 October 2023.

Review of humanitarian crisis situations

The Committee heard an update on recent developments with regard to specific IHL and refugee crisis situations which it had been monitoring over the past few years. Those include recent developments with regard to refugees or displaced populations in/from Afghanistan, Myanmar and Ukraine. In 2023, the Committee additionally examined the situation of refugees related to the crises in Burkina Faso, Ethiopia, Nagorno Karabakh and Sudan, and also focused on the question of internally displaced persons (IDPs). In view of the current situation in the region, the Committee also heard a brief on the humanitarian situation in Gaza and Israel.

In general, Committee members noted with concern the multiplication of situations of conflict and the growth in the number of men and women, boys and girls having to flee to escape from violence and persecution reaching a record number of more than 110 million forcibly displaced people by May 2023 as a result of persecution, conflict, violence or human rights violations. In most of the countries the Committee reviewed, the majority of those displaced fleeing conflict were women and children. These displaced populations require particular care, often living in dire and difficult situations. Access to food and water, health care and education are challenging, insecurity is high and, in many of the countries reviewed, humanitarian needs are tremendous. Risks of starvation and death are elevated and particular attention is required for the provision of assistance and protection of vulnerable populations. Women are at particular risk of gender-based violence, exploitation, inequality and harmful practices; and children are exposed to malnutrition, trafficking and abuse. Minorities and discriminated groups that are forcibly displaced also see their vulnerability increased.

The Committee also drew attention to the impact of climate-related disasters or extreme weather conditions which have a disproportionate impact on displaced populations. Cyclone Mocha, for instance, in Myanmar and Bangladesh, destroyed homes and infrastructures, including IDPs and refugee hosting areas, impacting 7.9 million people including 93,000 Rohingya refugees.

The Committee took note of the fact that in 2022 there were 62.5 million IDPs. Nearly 75% of the world's IDPs live in just 10 countries: Afghanistan, Colombia, the Democratic Republic of the Congo (DRC), Ethiopia, Nigeria, Somalia, Sudan, Syrian Arab Republic, Ukraine and Yemen. The reasons for internal displacement include: conflict, violence, disaster climate change and human rights violations.

The DRC alone accounts for more than 5.5 million internally displaced persons on its territory, the majority of whom are children. In view of the magnitude, the Committee decided to monitor the situation in the DRC at its next sessions.

The Committee highlighted the challenges faced by agencies and international organizations in providing humanitarian assistance and aid. In keeping with IHL, parties to an armed conflict must allow and facilitate access to humanitarian relief to civilians in need.

The Committee made a special plea with regard to the situation in Afghanistan. Life-saving efforts have become a priority for support agencies involved in the country. The Committee stressed the particular situation of women and girls and expressed concern with regard to the recent decision by the Taliban to exclude women from working in national, international non-governmental and United Nations organizations, which has significantly affected meaningful access to work for women and girls in need.

With regard to conflict-related situations, including the current situation in Gaza and Israel, Committee members reiterated the obligation of States and other parties to respect and ensure respect for IHL in all circumstances. In concrete terms, this means that:

- All civilians must be protected from the effects of military operations, without any adverse distinction and in all situations, and not to be objects of an attack, used as human shields or held hostage.
- Agreements must be passed to allow humanitarian corridors or safe passage of civilians out of areas of armed conflict or violence.
- In keeping with IHL, parties must allow humanitarian aid to reach civilians in need, and must facilitate rapid and unimpeded passage of humanitarian relief.
- Civilian objects must not be the objects of attacks; this includes objects indispensable to the survival of the civilian population, such as hospitals, schools, water facilities and electricity infrastructure.
- Medical personnel and units exclusively assigned to medical duties must be respected and protected in all circumstances.

The Committee expressed a strong and urgent call for wars to stop, for IHL to be respected and for humanitarian assistance to be provided to affected civilians, including refugees and internally displaced populations. It recalled the importance of bearing in mind in all decisions and discussions, the fact that, first and foremost, we are dealing with human beings, and that all lives are equally important.

Global Refugee Forum

The Committee discussed preparations for the Global Refugee Forum (GRF) that will be held in December 2023. The GRF will provide an opportunity to take stock of progress in the implementation of the Global Compact on Refugees (GCR). The IPU Members were invited to follow up on their country's pledges in that regard (see: https://globalcompactrefugees.org/index.php/). The Committee took note of the progress on the implementation of the pledges in Argentina and Australia. It welcomed Argentina's adoption of specific legislation on the situation of stateless people, the provision of educational opportunities to refugees, including language training, and of regulations on climate and disaster-related displacement implemented through its National Refugee Council. Bahrain had also taken initiatives towards providing legal aid to the displaced populations it hosts.

The Committee encouraged parliaments to further engage in the implementation of the GCR with new pledges. Committee members agreed to contact immediately all IPU Members to invite them to report back to the IPU on their involvement in the GRF and on their progress in the implementation of pledges. The Committee would then review the reports received at the 148th Assembly.

The Committee furthermore updated the IPU's pledge, which were submitted to the GRF in 2019. The proposed revised version maintains the existing pledges and adds objectives linked to universalization of international conventions related to refugees and stateless populations. The text of the approved text by the Committee, submitted to the Council for endorsement, is in Annex.

Conventional weapons treaties

The Committee discussed work towards the universalization and domestic implementation of the Anti-Personnel Mine Ban Convention and the Convention on Cluster Munitions. It began reviewing a checklist of proposed actions for parliaments to take towards the national implementation of key

obligations under both conventions. The Committee called on MPs to begin by championing discussions on these two conventions, to assess the reasons why some States are not yet party to the Convention and the degree of implementation of States that are signatories of the conventions.

Committee workplan

The Committee adopted a workplan for the coming year, which includes the organization of several raising awareness initiatives such as a webinar on refugee and education, and a briefing on National IHL Committees. Committee members also agreed to resume missions to countries in crisis including possibly Bangladesh, Burkina Faso, the Democratic Republic of the Congo, Ethiopia and Poland.

2023 IPU pledge to the Global Refugee Forum

Endorsed by the IPU Governing Council at its 212th session
(Luanda, 27 October 2023)

1. Pledge to the Global Refugee Forum 2023

The Inter-Parliamentary Union commits to:

- Raise awareness of parliaments, at each IPU Assembly, on progress and challenges in developing comprehensive refugee responses.
- Engage MPs, and in particular young parliamentarians and women parliamentarians, and support them in taking action in support of refugees and host countries.
- Collect, with the Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), good parliamentary practices and disseminate to the parliamentary community.
- Organize, with the UNHCR, trainings and capacity building initiatives for MPs in legislative work complimentary to national pledges.
- Encourage parliaments of States which have not yet done so to accede to the 1951 Convention relating to the Status of Refugees and its 1967 Protocol.
- Encourage parliaments of States which have not yet done so to withdraw reservations and/or declarations to the 1951 Convention and/or its 1967 Protocol.

2. Pledge on statelessness

The Inter-Parliamentary Union pledges to:

- Raise political awareness of parliaments, monitor progress and draw attention to legislative and other reforms to address statelessness at each IPU Assembly.
- Engage young parliamentarians and women parliamentarians in efforts to address statelessness, in particular in addressing gender-based discrimination in nationality laws.
- Provide support to parliaments concerned in reforming nationality laws to prevent statelessness and addressing discrimination in law.
- Raise awareness of parliaments regarding the universalization of the 1954 Convention relating to the Status of Stateless Persons and the 1961 Convention on the Reduction of Statelessness.
- Encourage parliaments of States which have not yet done so to accede to the 1954 Convention relating to the Status of Stateless Persons and the 1961 Convention on the Reduction of Statelessness.
- Support and contribute to work of the Global Alliance to End Statelessness which will be launched in 2024.

Report of the Advisory Group on Health

Noted by the IPU Governing Council at its 212th session
(Luanda, 27 October 2023)

The IPU Advisory Group on Health met on 24 October 2023 with six out of 10 members in attendance, as well as technical partners from the World Health Organization (WHO), the Partnership for Maternal, Newborn and Child Health (PMNCH), and the Global Fund to Fight AIDS, Tuberculosis and Malaria.

The Group elected its new Chair, Ms. L. Clifford-Lee (Ireland) and Mr. F.E. Ndugulile (United Republic of Tanzania) as the new Vice-Chair, for a mandate of one year.

The Group discussed it rules and practices in the context of amendments to the IPU Statutes and Rules and expressed its wish to be consulted during the amendments process. To make informed proposals on how to strengthen the Group, the members requested the IPU Secretariat to prepare an overview of the different IPU bodies and their functioning.

The Group also discussed peace and security — the priority theme for 2024, focusing on linkages between conflict, climate change, displacement and health. It highlighted the long-term consequences of conflict on health, including the disruption of health systems and mental health impact. It acknowledged that health can be a bridge for peace by way of collective and apolitical efforts in finding solutions to save lives and reduce suffering.

The Group reflected on the field visit it conducted on 23 October 2023 at Hospital Materno Infantil Dr. Manuel Pedro Azancot de Menezes in Luanda, where it heard briefings by the Angolan Ministry of Health, the Angolan National Assembly and the WHO Country Office. It learned of the main indicators on maternal and child health, and of the commitment of both the Government and National Assembly to improve health outcomes of women, children and adolescents. Despite progress, coverage of family planning remains low, with high rates of early pregnancies. Given the very young population of Angola, the Group members reflected among themselves on the need to also look at education and employment policies. The Group appreciated the Hospital's high standard but expressed concern regarding its accessibility to the population, including the most vulnerable and marginalized. It therefore recommended looking more closely at the primary health care level, and expressed its readiness to continue its exchanges with the National Assembly of Angola and to share good practices in the area of sexual and reproductive health and rights. According to its mandate, the Group will continue conducting field visits on priority health topics, ensuring engagement with concerned parliaments and communities.

Finally, the Group heard an update on activities carried out by its technical partners. It welcomed the extension for a period of six months of the Memorandum of Understanding with the WHO and looked forward to enhancing its partnership with the latter in areas of universal health coverage, global health security and health promotion for vulnerable groups. The Group was also updated on the ongoing collaboration with the PMNCH on women's, children's and adolescents' health.

Report of the High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism (HLAG)

Noted by the IPU Governing Council at its 212th session (Luanda, 27 October 2023)

The HLAG held its fourteenth meeting in hybrid format on 11 May 2023. The Chairperson welcomed all the new members of the group who were elected at the 146th IPU Assembly in Manama. These new members include India, Iran (Islamic Republic of), Israel, Mexico, Oman, Sweden and Saudi Arabia. The members were updated on the second phase of the mobile application, which can now be downloaded. The application will make it possible for parliamentarians to hold meetings, exchange messages and documents among its other functionalities.

The Fourth and Fifth thematic meetings of the *Call of the Sahel* which respectively focused on development and education were held virtually on September 27 and 28. There were approximately 70 participants from 25 parliaments, including Austria, Belarus, Benin, Burkina Faso, Canada, Chad, Denmark, France, Germany, Hungary, Iran (Islamic Republic of), Ireland, Israel, Maldives, Mali, Morocco, Niger, Qatar, Saudi Arabia, Senegal, Somalia, Sweden, Thailand, and the United Arab Emirates. In addition to a number of HLAG members (Algeria, Belarus, Hungary, Iran (Islamic Republic of), Israel, Maldives, Sweden, and Thailand), as participants there were 20 panellists from specialized United Nations agencies, the World Bank, academia, the Institute for Economics and Peace (IEP), civil society, youth and women's organizations from the Sahel, regional parliamentary assemblies, and the Secretariat of the Interparliamentary Committee of the G5-Sahel (CIP G5 Sahel).

It was highlighted in both meetings that the situation in the Sahel region was critical and was exacerbated by ongoing attacks from terrorist groups, which continue to threaten populations and create instability and insecurity. It was emphasized that the international community must address this situation with the same urgency as it addressed other conflict situations in the world. The Sahel countries expressed their concern that the daily suffering caused by terrorism in the region often went unnoticed in the media. There was general agreement that education and development were interrelated.

Investing in development and addressing security and governance issues, which were the main obstacles to development were the solution to Sahel's problems. It was recommended that the roadmap for the second phase of the *Call of the Sahel* include a comprehensive analysis of the situation in each country, along with strategies for development projects, security policies and improvements in governance.

The fifteenth meeting of the HLAG was held on 24 October 2023. The main point of the discussion was the situation with the *Call of the Sahel*. The Sahel has been undergoing significant changes with eight coup d'états occurring since the first summit in Vienna in September 2021. This ongoing instability makes the region vulnerable and necessitates global attention. The HLAG group firmly believes that the Sahel situation should be regarded with the same level of concern as any other global crisis. The outcomes of the five thematic meetings of the *Call of the Sahel* on environment, communities, security, education and development were presented to the members.

All five thematic meetings had concluded that development was the solution to the challenges faced by the Sahel. Addressing development with a solid security strategy was the key to combating terrorism and achieving regional stability. The countries must improve good governance, as corruption and insecurity were major obstacles to sustainable development. Addressing development with a broad vision that included implementing education, health, human development and environmental projects will help resolve the Sahel region's issues.

Mr. D. Naughten, Chairman of the IPU Working Group on Science and Technology, presented three key recommendations from the Science for Peace Parliamentary Meeting, held in September 2023 in Quy Nhon, Viet Nam. The recommendations, which could be a basis for development of projects in the Sahel countries, are the following: take evidence-based decisions in water and sanitation with open-source data to enhance collaboration between scientists and parliamentarians; encourage community engagement through scientific initiatives; share technologies and expertise and support the UN Water Convention while focusing on active implementation and integration into overseas development aid.

Second Global Parliamentary Summit on Countering Terrorism and Violent Extremism

The Second Global Parliamentary Summit on Countering Terrorism and Violent Extremism was held on 25 October 2023. The event witnessed significant participation, with over 80 attendees hailing from diverse regions, including parliaments of the Sahel countries and the IPU geopolitical groups. Distinguished panellists from the United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), the IEP, youth-focused NGOs, regional parliamentary assemblies, the CIP G5-Sahel, the President of the IPU Bureau of Women Parliamentarians, and a member of the Board of the Forum of Young Parliamentarians also attended the Summit.

Participants and experts fully acknowledged the engaged efforts of the HLAG, the IPU Secretariat, and the partners of the Sahel initiative. They agreed with the outcomes of the five thematic meetings, which emphasized that investing in development was essential to solve the problems of the Sahel. It was however necessary to address the issues of security and governance to achieve sustainable development. The Summit attendees also agreed on the significance of enhancing good governance to foster strong, democratically organized civil societies, independent judiciaries, citizen-centric administrations and the effective management of shared resources. They stressed the need for actions that respected human rights, combatted abuse and corruption, and upheld the rule of law.

Furthermore, the participants unanimously agreed on eleven main points:

- The parliamentary community and international organizations, governments and civil society need to renew their global commitment to strengthen their support in preventing violent extremism in the Sahel.
- International organizations must improve their coordination when implementing activities in line with the *Call of the Sahel* initiative.
- The Sahel people must achieve equality in a new world order that will prioritize the well-being and future of the citizens in the Sahel countries.
- The human rights of the Sahel population must be respected by ensuring access to basic needs, food, water, health and education, with special attention to the needs of young people, girls and the empowerment of women.
- Focus on sustainable development is the solution to the challenges of the Sahel.

- Good governance can be enhanced by building effective, accountable and inclusive institutions, that provide access to justice for all.
- The G5 Sahel Joint Force must be supported and recognized pursuant to Chapter VII of the Charter of the United Nations.
- To raise awareness of parliaments globally on the political situation and challenges the Sahel is facing, a *Motion of the Sahel* should be drafted.
- HLAG must develop "The Global Response of the *Call of the Sahel*" based on the outcomes of the five thematic meetings.
- An ad hoc mechanism within the HLAG needs to be set up to coordinate, monitor and follow up on the second phase of the *Call of the Sahel*, including projects and development initiatives.
- The global community must be urged to move forward with tangible actions and to implement ground projects that safeguard the human rights and well-being of the Sahel population.

Report of the Working Group on Science and Technology

Noted by the IPU Governing Council at its 212th session (Luanda, 27 October 2023)

Three sittings of the Working Group were held, online on 6 September 2023 and in Luanda on 24 and 26 October 2023. At least ten members attended each of these sittings both in person and virtually.

During its sitting on 6 September 2023, the Working Group discussed the ongoing final preparations for the upcoming Science for Peace Parliamentary Meeting. The Chair briefed the members on the advancement of the proposed pilot projects on the engagement of the scientific community with parliaments, and asked the members for their feedback and updates on their respective projects and contributions. Acknowledging the crucial role that the pilot projects played in raising awareness among their fellow parliamentarians, the Group members agreed to launch a survey on the engagement of parliamentarians with science among IPU Members by January 2024, in order to be able to promote its results in the upcoming 148th IPU Assembly in Geneva.

During its sitting on 24 October 2023, the Working Group was briefed on the remote participation of certain members at the workshop on *Epistemology of Evidence-Based Policy* held on 28 and 29 June 2023 at the Centre for Interdisciplinary Research (ZiF) of Bielefeld University in Germany. In this regard, the Working Group members agreed to participate at the upcoming Forum on the Future of Evidence-Based Policy from 14 to 16 December 2023 at the same venue. The Working Group members will provide support and guidance to the organizers of the Forum to prepare a policy paper on the future of evidence-based policy, and will also benefit from the experience of the academic researchers participating in the Forum when finalizing the drafting of the IPU International Charter on the Ethics of Science and Technology.

The Working Group was briefed on the participation of certain members at the *8th UN Multi-Stakeholder Forum on Science, Technology and Innovation for the Sustainable Development Goals*, held on 3 and 4 May 2023 in New York. They emphasized the importance of strengthening ties with IPU partner organizations including the UN and UNESCO, and agreed to participate in the upcoming 9th edition of the Forum, to be held on 9 and 10 May 2024 in New York, with the possibility of also holding a meeting of the Working Group at the IPU's New York office.

The Working Group members were briefed by the Chair on his participation in the Science Diplomacy Week Immersion Programme 2023 at the Geneva Science Diplomacy Anticipator (GESDA), as a unique learning and networking experience, touching on several themes of interest for the work of parliamentarians, including advanced artificial intelligence (AI) and the quantum revolution, global health and human augmentation, climate change, decarbonization, the future of the global commons, anticipatory science diplomacy tools and new diplomatic methods. The members were further invited to consider their individual participation in the next Science Diplomacy Week Immersion Programme from 3 to 7 June 2024 in Geneva.

The Working Group was briefed by the members from China, Czech Republic, Ireland, Malaysia, Romania and Suriname on the advancement of their respective pilot projects and contributions on engagement of the scientific community with parliaments. Based on the outputs of the pilot projects that are to be completed before 31 December 2023, the Working Group members agreed to publish a parliamentary toolkit on the engagement of the scientific community with parliaments at the upcoming 148th IPU Assembly.

During its sitting on 26 October 2023, the Working Group was briefed on the signing of a Memorandum of Understanding between the IPU and the International Centre for Interdisciplinary Science and Education (ICISE) during the Science Diplomacy Week in May 2023. The Working Group applauded the success of the Science for Peace Parliamentary Meeting on *Water security and insecurity: Rebuilding peaceful coexistence with scienc*e, held in cooperation with ICISE on 11-13 September 2023 in Quy Nhon, Viet Nam. Members were invited to share their views on how best to achieve the outcome recommendations of the Parliamentary Meeting, the purpose of which was to build on the first report on the Science for Peace Schools, serving as a reference for legislative good practices and model legislation on harnessing technologies for monitoring and exploring new water resources.

The Science for Peace Parliamentary Meeting highlighted the importance of international cooperation to address the imminent risk of a global water crisis directly affecting global food security and recommended establishing a parliamentary expert community on water for institutional cooperation through exchanging experiences and good practices. In its outcome recommendations, the Parliamentary Meeting also urged countries' accession to the UN Water Convention, highlighted the need for a global legislative database encompassing water laws from the 179 IPU Member Parliaments and proposed holding a future Global Parliamentary Summit on Water and Food Security, to address the ongoing global crisis in relation to water scarcity and hunger.

In this regard, the Working Group members were informed of the invitation that the IPU had received to hold a Parliamentary Meeting on Water on the sidelines of the 10th World Water Forum, to be held on 18-24 May 2024 in Bali, Indonesia, in collaboration with the IPU Standing Committee on Sustainable Development. The Working Group was briefed by Mr. John Oldfield, Founder and CEO of Accelerate Global, LLC, on the importance of water as a human right, the critical global water crisis and possible ways to achieve the outcome recommendations of the Parliamentary Meeting, including launching parliamentary caucuses on water and the mechanism of these caucuses.

The Working Group agreed to participate in the upcoming Parliamentary Meeting on the occasion of the 28th United Nations Climate Change Conference (COP28), to be held on 6 December 2023 at Dubai Expo City, United Arab Emirates.

The Working Group members discussed the ethics of AI as the theme of the next Science for Peace Schools programme, to be held at the Synchrotron-light for Experimental Science and Applications in the Middle East (SESAME), Allan, Jordan. The Group was briefed on the topic of AI by Ms. Rempel Garner, Member of the Bureau of Women Parliamentarians and co-Chair of the Canadian Parliamentary Caucus on Emerging Technology.

Discussions included critical aspects of AI, such as the menacing threat of deep fakes, the contentious issue of data ownership, the implications of scraped data and the utilization of AI models in various contexts. The Working Group also considered the connection between AI and the ongoing work of the Standing Committee on Democracy and Human Rights, as to the interplay between technological advancement and the preservation of democratic values and human rights in an increasingly AI-driven world.

The Working Group was briefed by the Chair on progress in the preparation of the International Charter on the Ethics of Science and Technology, and set an action plan for finalizing the Charter and gathering expert feedback in order to be able to formally adopt it at the upcoming 148th IPU Assembly in Geneva. Finally, the Working Group re-elected Mr. Denis Naughten as its Chair, commended his leadership and agreed on the Working Group's work plan for 2023-2024, which would reassert its role in assisting and facilitating the work of other IPU bodies.

IPU priority theme for 2024 on peace and security: Contribution of the IPU Member Parliaments, Standing Committees and other IPU bodies

Noted by the IPU Governing Council at its 212th session (Luanda, 25 October 2023)

Background: IPU priority theme for 2023 on climate change

The 2022–2026 Strategy has given the IPU a renewed mandate to strengthen and connect parliaments in four priority policy areas identified by Member Parliaments as requiring urgent intervention: climate change; democracy, human rights, gender equality and youth participation; peace and security; and sustainable development for all.

Supporting parliaments and parliamentarians in their efforts to combat climate change was the IPU's priority theme for 2023. Indeed, since the adoption of the Paris Agreement in 2015, the IPU has established a solid record of bringing climate change to the attention of parliaments and building political resolve to address the environmental crisis. Parliaments are critical players in addressing climate change because they have the ability to translate international agreements into domestic legislation supported by budgets, to scrutinize government actions on climate change and ensure accountability, and to generate political will to address the climate crisis by bridging the gap between constituents and governments.

As the 2022–2026 Strategy identified climate change as a top priority, the IPU has endeavoured to mainstream climate action throughout its work. This includes:

- Mobilizing parliaments politically around climate action through a number of climate-related declarations and resolutions, such as *Getting to zero: Mobilizing parliaments to act on climate change* (declaration endorsed by the 144th IPU Assembly in Nusa Dua on 24 March 2022) and *Parliamentary efforts in achieving negative carbon emission balances of forests* (resolution adopted by consensus by the 146th IPU Assembly in Manama on 15 March 2023)
- Underscoring the interconnections between climate change and other IPU workstreams, and incorporating these links into the IPU's programmatic work, such as the IPU events on the role of parliaments in tackling the humanitarian impacts of climate-related displacement, and on gender and climate change adaptation
- Building the capacity of parliaments to effectively tackle the climate crisis through workshops, training sessions and seminars held nationally, regionally and globally, such as the virtual briefing on COP28 and the findings of the IPCC Synthesis Report, and the regional seminar on climate action and sustainable development for parliaments of Latin America and the Caribbean
- Rolling out a communications campaign to galvanize parliamentary action for greener parliaments and the implementation of the Paris Agreement
- Showcasing good practices among parliaments in advancing climate action through the special accountability segments at IPU Assemblies, the annual reporting exercise by Members, case studies and interviews published on the IPU website, and social media posts
- Producing knowledge products to increase climate knowledge and guide parliamentary decision-making

IPU priority theme for 2024 on peace and security

In 2024, the IPU will maintain its work on climate change but will, in parallel, add a new priority theme: peace and security. Indeed, recent times have seen a surge in global conflicts and political instability, including the war in Ukraine, the reactivation of the conflict on the border between Armenia and Azerbaijan, a series of coups in West Africa, and the escalation of the Israeli-Palestinian conflict.

The IPU was founded in 1889 as the first political multilateral organization in the world, with the aim of encouraging countries to meet and mediate rather than to resolve their differences through conflict and war. Since then, the IPU has continued to provide a forum for parliamentary diplomacy and dialogue between nations. In today's context of ever-increasing tensions, where challenges are global, many governments worldwide seem intent on solving problems with outdated methods. In contrast, at the parliamentary level, the IPU promotes an innovative approach to peace and security policymaking grounded in absolute compassion for the human condition and based on the guiding principle that one nation's security cannot be achieved at the expense of another nation.

The IPU's 2022–2026 Strategy identifies a number of key areas where parliaments and parliamentarians can make a difference in building and maintaining peace, based on the main focus areas of the IPU's current work:

- Universalizing and fully implementing relevant United Nations (UN) instruments and initiatives related to disarmament, arms control and non-proliferation, as well as to humanitarian and refugee law
- Advancing national and multilateral dialogue on peaceful coexistence, preventing conflict escalation, fostering reconciliation, and building and sustaining peace
- Countering terrorism and preventing violent extremism
- Anticipating and mitigating the peace and security impact of global challenges such as climate change and pandemics, as well as artificial intelligence and other new technologies, particularly in cyberspace and outer space.

* * * * *

Overview of the IPU's work on peace and security

Who works on peace and security issues?

At the most senior institutional and political level, **mediation efforts** to assist in the facilitation of conflict resolution are conducted by the **Secretary General** and the **President**.

As subsidiary bodies of the Assembly, the **Standing Committees** also play a critical role:

- The **Standing Committee on Peace and International Security** plays a leading role in shaping the IPU's policy on peace and security, taking into account the views of different Member Parliaments when reviewing and debating relevant issues.
- The **Standing Committee on United Nations Affairs** has the unique mandate to strengthen awareness of UN institutional processes and reforms and, as such, also deals with international processes and institutional mechanisms relating to peace and security.
- The **Standing Committee on Sustainable Development** and the **Standing Committee on Democracy and Human Rights** provide important inputs, since several of their outcome documents inform the IPU's broader policy related to peace and security from the point of view of their respective mandates.
- The **emergency item** process allows **Member Parliaments** to express their collective opinion on a peace and security issue.

The IPU has also set up **specialized bodies** to promote and discuss specific conflict-related issues:

- The **Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law** raises awareness about the law of armed conflict, which regulates the actions of States in the conduct of warfare, and protects civilians and other non-combatants from its effects. The Committee also promotes refugee protection.
- The **Committee on the Human Rights of Parliamentarians** examines cases referred to it and adopts decisions with a view to settling conflict at the level of individual parliaments, and to creating situations conducive to dialogue and more peaceful relationships.
- The **High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism** serves as the global parliamentary focal point for counter-terrorism efforts, working closely with relevant UN agencies, as well as with international organizations, academia, and religious and community leaders, in order to promote resolutions and strategies to prevent and combat terrorism.
- The **Working Group on Science and Technology** provides the global parliamentary community with a neutral, scientific, evidence-based approach to political decision-making and emphasizes the importance of science as an enabler of peace.

The **Forum of Women Parliamentarians** and the **Forum of Young Parliamentarians** are also key players in the IPU's peace and security efforts, ensuring that gender and youth perspectives and good practices on conflict prevention are mainstreamed in its work. They both hold discussions on relevant issues, focusing on the implementation of UN Security Council resolution 1325 (2000) (women, peace and security) and of UN Security Council resolution 2250 (2015) (youth, peace and security) respectively. They also provide inputs to the resolutions of the Standing Committee on Peace and International Security at different stages of the procedure.

The IPU has also established a number of ad hoc bodies to discuss pressing issues in specific parts of the world. The purpose of these bodies is to facilitate dialogue among parliamentarians from all parties to a conflict through parliamentary diplomacy:

- The **Committee on Middle East Questions** is dealing with the Israeli-Palestinian conflict, but has also become a platform for discussions and dialogue on other crises in the Middle East, including in Libya, the Syrian Arab Republic and Yemen.
- The **Group of Facilitators for Cyprus** fosters contacts between representatives of the political parties of the country's two conflicting communities with the aim of reaching agreements on several specific points.
- The **Task Force on the peaceful resolution of the war in Ukraine** aims to enable the IPU to advance peaceful solutions and encourage dialogue with and between parliamentarians in the Russian Federation and Ukraine.

Main programmatic activities

Disarmament

In a bid to operationalize the numerous IPU resolutions related to disarmament, arms control and non-proliferation, the IPU is working holistically to promote the UN Secretary-General's 2018 Agenda for Disarmament through awareness-raising and capacity-building initiatives, as well as by developing tools and running promotion campaigns on treaties and issues pertaining to:

- The fight against nuclear weapons and weapons of mass destruction
- The fight against illicit flows of small arms and light weapons
- Better regulation of new and emerging weapon technologies

Particular attention is also paid to the good governance of the security sector, through awareness-raising on oversight and broader governance issues, including military expenditure.

Reconciliation, dialogue and conflict prevention

The IPU is providing capacity-building and advisory assistance, and is developing tools aimed at:

- Helping parliaments to address the wounds of the past, to overcome bottlenecks and obstacles to allow the restoration of constitutional order, to promote dialogue, including at the religious level, and to advance reconciliation
- Advocating for human rights and the protection of civilians and combatants in conflict around the world, monitoring adherence to the Geneva Conventions, and raising awareness of the treatment of refugees and internally displaced people, as well as of the issue of statelessness

The IPU is also working towards integrating human security and common security into its work related to peace and security. Such an approach is very much aligned with the work of parliamentarians, as it helps to identify and address cross-cutting issues affecting citizens, complements State security, and brings together the "human elements" of security, rights and development.

Countering terrorism and preventing violent extremism

The IPU, through capacity-building activities, aims to facilitate the transposition of international resolutions and decisions related to counter-terrorism and the prevention of violent extremism into domestic legislation, as well as to promote parliamentary cooperation. Several tools have been developed:

- Model Legislative Provisions for victims of terrorism
- An interactive map of counter-terrorism legislation
- The Global Parliamentary Network on Countering Terrorism and Violent Extremism
- A mobile app serving as a one-stop hub for all counter-terrorism updates

Part of this work focuses on assisting and supporting the Sahel countries through the Call of the Sahel, a holistic approach that covers five key areas: environment, security, committees, development and education. This approach aims to identify the needs of the countries in question and to develop a road map for further assistance.

Countering global challenges to peace

The IPU is working to mitigate the impact of climate change, which is taking a heavy human toll and undermining development, peace and security all over the world. To support climate action, the IPU runs capacity-building and awareness-raising activities, develops tools for parliamentarians, and has launched a global campaign. Artificial intelligence, as well as other new technologies – especially in cyberspace and outer space – also present an increasingly pressing challenging to peace. The IPU is therefore starting to work in these areas, including by promoting a global dialogue on ethical issues in science and technology.

Statistics of the Gender Partnership Group

Status of participation of women delegates at the 147th Assembly of the IPU (at 27 October 2023)

Composition of delegations of IPU Members attending the last eight IPU statutory meetings (April 2019 - present)

Meeting	Total delegates	Total/percentage of women delegates		Total delegations	Total/percentage of all-male delegations (2 or more)		Total all-female delegations (2 or more)	Total single-sex delegations (2 or more)	Total single-member delegations (male and female)
Luanda (10/2023)	604	220	36.4	128	10	8.3	3	13	8
Manama (03/2023)	661	228	34.5	136	21	16	3	24	5
Kigali (10/2022)	553	196	35.4	120	14	12.6	4	18	9
Nusa Dua (03/2022)	393	153	38.9	101	13	14.4	3	16	11
Madrid (11/2021)	509	198	38.9	117	10	9.3	3	13	10
Virtual Geneva (05/2021)	755	287	38	133	8	6.2	2	10	4
Belgrade (10/2019)	719	221	30.7	149	15	11.4	0	15	17
Doha (04/2019)	721	219	30.3	147	16	11.8	0	16	12

Single-sex, multi-member delegations of IPU Members present in Luanda (status on 27 October 2023)

		Luanda Oct23			Manama Mar23			Kigali Oct22			Nusa Dua Mar22			Madrid Nov21			Virtual May21			Belgrade Oct19			Doha Apr19		
N°	Country	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total
1	Albania	0	5	5	2	4	6	1	3	4	absent			absent			absent			2	3	5	1	3	4
2	Argentina*	3	0	3	4	0	4	2	0	2	absent			absent			4	5	9	1	3	4	1	3	4
3	Ethiopia*	0	4	4	0	3	3	absent			absent			absent			absent			1	3	4	3	4	7
4	Iceland	2	0	2	1	2	3	0	2	2	0	2	2	0	1	1	1	2	3	1	2	3	1	1	2
5	Kuwait	0	6	6	1	4	5	absent			1	5	6	0	6	6	0	4	4	1	7	8	1	7	8
6	Lesotho	2	0	2	absent			absent			absent			absent			2	2	4	0	2	2	1	3	4
7	Malta*	0	3	3	0	3	3	0	2	2	0	1	1	0	3	3	0	2	2	0	1	1	0	3	3
8	Peru	0	2	2	1	3	4	1	2	3	absent			2	2	4	absent			3	0	3	3	2	5
9	Qatar*	0	7	7	0	7	7	1	4	5	1	2	3	1	5	6	1	4	5	1	5	6	1	1 1	1 2
10	Tuvalu	0	2	2	absent			absent			absent			absent			absent			absent			absent		
11	Uruguay	0	2	2	3	5	8	0	3	3	0	1	1	3	3	6	4	4	8	1	1	2	1	1	2
12	Uzbekistan	0	2	2	3	4	7	0	2	2	absent			3	2	5	4	5	9	1	2	3	1	3	4
13	Yemen*	0	4	4	0	4	4	0	6	6	0	5	5	0	5	5	0	8	8	0	8	8	absent		

Single-member delegations of IPU Members present in Luanda (status on 27 October 2023)

		Luanda Oct23			Manama Mar23			Kigali Oct22			Nusa Dua Mar22			Madrid Nov21			Virtual May21			Belgrade Oct19			Doha Apr19		
N°	Country	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total
1	Dominican Republic	0	1	1	absent			absent			absent			1	1	2	absent			1	1	2	1	1	2
2	Greece	1	0	1	1	1	2	1	3	4	0	3	3	1	2	3	1	4	5	1	3	4	2	3	5
3	Laos	0	1	1	1	1	2	absent			1	2	3	absent			1	2	3	1	2	3	2	1	3
4	Latvia	0	1	1	1	3	4	absent			0	2	2	0	3	3	2	2	4	0	2	2	1	3	4
5	Lithuania*	1	0	1	1	0	1	absent			absent			1	1	2	2	2	4	1	1	2	absent		
6	Maldives	0	1	1	1	2	3	1	2	3	1	3	4	1	3	4	1	2	3	1	3	4	0	4	4
7	Poland	1	0	1	3	1	4	3	2	5	2	0	2	2	2	4	4	5	9	0	3	3	0	4	4
8	Sierra Leone*	0	1	1	0	1	1	1	2	3	1	4	5	2	4	6	absent			1	3	4	0	3	3

** Delegations subjected to sanctions at the 147th Assembly, pursuant to Articles 10.4 and 15.2.c of the IPU Statutes, for being composed exclusively of representatives of the same sex for two consecutive Assemblies.*

48th session of the Gender Partnership Group

Luanda, Angola, 27 October 2023

Delegations with 40 to 60% women parliamentarians

The Gender Partnership Group promotes gender parity within the delegations of IPU Member Parliaments to the Assemblies and has decided to give visibility to those that are composed of a minimum of 40% and maximum of 60% of each gender.

The countries below are ordered according to the percentage of women parliamentarians in their delegations at the 147th IPU Assembly.

There are a total of 42 gender-balanced delegations out of 128 IPU Member delegations (32.8%) attending the 147th IPU Assembly (as at 27 October 2023).

Delegations with 40 to 49.9% women parliamentarians (16):

Australia	40%	Angola	41.7%
Bangladesh	40%	Burkina Faso	42.9%
Brazil	40%	Democratic Republic of the Congo	42.9%
Burundi	40%	Thailand	42.9%
Czech Republic	40%	United Arab Emirates	42.9%
Libya	40%	Zambia	42.9%
Saudi Arabia	40%	Ghana	44.4%
Uganda	40%	United Republic of Tanzania	44.4%

Delegations with 50% women parliamentarians (22):

Andorra	Monaco
Belarus	Netherlands
Bulgaria	Palestine
Canada	Republic of Korea
Central African Republic	Romania
Croatia	Rwanda
Finland	Slovenia
France	Sweden
Iraq	Tonga
Italy	Türkiye
Liechtenstein	Zimbabwe

Delegations with 50.1 to 60% women parliamentarians (4):

Kenya	55.6%
Senegal	57.1%
Sao Tome and Principe	60%
United Kingdom	60%

Calendar of future meetings and other activities

Approved by the IPU Governing Council at its 212th session
(Luanda, 25 October 2023)

WHO-IPU African Parliamentary High-Level Conference on Strengthening Health Security Preparedness	ACCRA (Ghana) 15 – 17 November 2023
Parliamentary Meeting at COP28	DUBAI (United Arab Emirates) 6 December 2023
Series of workshops on human security and common security with partners including the International Peace Bureau and the World Academy on Art and Sciences	Virtual/Hybrid January – December 2023
Workshops on comprehensive disarmament: Focus on the Arms Trade Treaty	Virtual/Hybrid January – December 2023
Series of webinars on disarmament, arms control and non-proliferation as well as military expenditures, co-organized with Parliamentarians for Nuclear Non-Proliferation and Disarmament (PNND) and other partners	Virtual January – December 2023
Global webinar co-organized with UNHCR on education and refugees	Virtual 13 November 2023
Briefing for parliaments participating in 2024 Voluntary National Reviews	Virtual 15 November 2023
Climate change webinar organized with Adaptation at Altitude	Virtual 20 November 2023
IPU-APU Webinar for African Parliaments on Preventing and Responding to Violence against Women in Parliaments	Virtual 22 or 23 November 2023 (Dates to be confirmed)
Regional meeting for parliamentarians on SDG5 (target 5.4) with the United Nations Economic and Social Commission for Western Asia	Virtual November 2023 (Dates to be confirmed)
Series of webinars on climate change and health	Virtual November 2023 – February 2024
Global empowerment series: Briefings and training courses for young parliamentarians	Virtual (Quarterly) 2023
Series of briefings for parliaments of countries that will be reviewed in 2023 and early 2024 by the UN Human Rights Council under its Universal Periodic Review; by the UN Committee on the Rights of Child; by the UN Committee on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of their Families; and by the UN Committee on the Elimination of Discrimination against Women	Virtual Regular webinars throughout 2023
Webinar series on public engagement in the work of parliament, in follow-up to the 2022 Global Parliamentary Report	Virtual Regular webinars throughout 2023
Webinar series on digital transformation in parliaments, organized by the IPU's Centre for Innovation in Parliament	Virtual Regular webinars throughout 2023
Series of regional and global virtual workshops on gender equality and women's empowerment	Virtual 2023 (Series dates to be announced later)

Series of regional and sub-regional webinars on statelessness	Virtual 2023 (Series dates to be announced later)
Third regional seminar for the Twelve Plus Group on achieving the SDGs	PARIS (France) 18 – 19 January 2024
Parliamentary Conference on the WTO (PCWTO), preceded by the PCWTO Steering Committee	ABU DHABI (United Arab Emirates) 24 – 25 February 2024
Annual Parliamentary Hearing at the UN	NEW YORK (USA) February 2024 (Dates to be confirmed)
148th Assembly and related meetings	GENEVA (Switzerland) 23 – 27 March 2024
Annual parliamentary meeting at the Commission on the Status of Women	NEW YORK (USA) March 2024 (Dates to be confirmed)
Second Science for Peace School	ALLAN (Jordan) April 2024 (Dates to be confirmed)
Parliamentary meeting on the occasion of the 10th World Water Forum	BALI (Indonesia) 18 – 24 May 2024
Workshop for members of Parliamentary Human Rights Committees from English-speaking countries that have recently or will soon be reviewed by the Human Rights Council – Organized in collaboration with CPA and OHCHR	GENEVA (Switzerland) May 2024 (Dates to be confirmed)
17th Workshop of Parliamentary Scholars and Parliamentarians, co-sponsored by the IPU and the Centre for Legislative Studies, University of Hull, United Kingdom	WROXTON (United Kingdom) July 2024 (Dates to be confirmed)
Parliamentary Forum at the UN High-level Political Forum on Sustainable Development	NEW YORK (USA) July 2024 (Dates to be confirmed)
149th IPU Assembly and related meetings	2024 Venue and dates to be confirmed
Workshop for members of Parliamentary Human Rights Committees from French-speaking countries that have recently or will soon be reviewed by the Human Rights Council	GENEVA (Switzerland) 2024 (Dates to be confirmed)
Sixth Interregional Seminar on Parliamentary Capacity-building and the Further Implementation of the Sustainable Development Goals	BEIJING (China) 2024 (Dates to be confirmed)
Side event at the Human Rights Council, co-organized with UNFPA, to launch the final report of the High-Level Commission on the Nairobi Summit on ICPD25 Follow-up	GENEVA (Switzerland) 2024 (Dates to be confirmed)
Side event at the 6th Session of the United Nations Environment Assembly (UNEA 6)	NAIROBI (Kenya) 2024 (Dates to be confirmed)
Regional workshop for parliamentarians and parliamentary staff from Latin America and the Caribbean, co-organized with the World Trade Organization (WTO)	GEORGETOWN (Guyana) 2024 (Dates to be confirmed)
Information seminar on the structure and functioning of the Inter-Parliamentary Union for French-speaking participants	GENEVA (Switzerland) 2024 (Dates to be confirmed)

Speakers' Summit (P20) on the occasion of the G20	Brazil 2024 (Dates to be confirmed)
Regional meeting on Health Security for Asia	Thailand 2024 (Venue and dates to be confirmed)
Tenth IPU Global Conference of Young Parliamentarians	Armenia 2024 (Venue and dates to be confirmed)
Regional workshop for parliaments and State Audit Institutes co-organized with INTOSAI Development Initiative (IDI)	Caribbean 2024 (Venue and dates to be confirmed)
Parliamentary roundtable on statelessness and nationality laws	2024 Venue and dates to be confirmed
World e-Parliament Conference 2024	2024 Venue and dates to be confirmed
Fifth Expert Roundtable on the Common Principles for Support to Parliaments	2024 Venue and dates to be confirmed
Third regional seminar for African Parliaments on Achieving the SDGs	2024 Venue and dates to be confirmed
Regional seminar on climate action and sustainable development for parliaments of Latin America and the Caribbean	2024 Venue and dates to be confirmed
Regional workshop on promoting the rights of the child for the parliaments of the East and South Asia region	2024 Venue and dates to be confirmed
Capacity-building regional workshop on countering terrorism and violent extremism for the African Group	2024 Venue and dates to be confirmed
Capacity-building regional workshop on countering terrorism and violent extremism for the Group of Latin America and the Caribbean (GRULAC)	2024 Venue and dates to be confirmed
Capacity-building regional workshop on countering terrorism and violent extremism for the Eurasia Group	2024 Venue and dates to be confirmed
Third Summit of Parliamentary Committees of the Future (to be co-organized with a Parliamentary Committee of the Future)	2024 Venue and dates to be confirmed
Parliamentary meeting at COP29	2024 Venue and dates to be confirmed
Regional workshop on promoting the rights of the child for the parliaments of West Africa	2024 Venue and dates to be confirmed
Series of workshops on human security and common security with partners including the International Peace Bureau and the World Academy on Art and Sciences	Virtual 2024 (Series dates to be announced)
Series of workshops on disarmament, arms control and non-proliferation as well as military expenditures, co-organized with partners including Parliamentarians for Nuclear Non-Proliferation and Disarmament (PNND) and the Parliamentary Forum for Small Arms and Light Weapons	Virtual 2024 (Series dates to be announced)
African regional dialogue on climate action co-organized with UNEP	Virtual 2024 (Dates to be confirmed)

Joint online event on the SDGs with the United Nations Economic Commission for Europe (ECE), and the Economic and Social Commission for Asia and the Pacific (ESCAP)	Virtual 2024 (Dates to be confirmed)
Series of briefings for parliaments of countries that will be reviewed in 2023 and early 2024 by the UN Human Rights Council under its Universal Periodic Review; by the UN Committee on the Rights of Child; by the UN Committee on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of their Families; and by the UN Committee on the Elimination of Discrimination against Women	Virtual 2024 Regular webinars throughout 2024
Webinar series on public engagement in the work of parliament, in follow-up to the 2022 Global Parliamentary Report	Virtual Regular webinars throughout 2024
Webinar series on digital transformation in parliaments, organized by the IPU's Centre for Innovation in Parliament	Virtual Regular webinars throughout 2024
Global empowerment series: Briefings and training courses for young parliamentarians	Virtual 2024 (Quarterly)
Series of regional and global virtual workshops on gender equality and women's empowerment	Virtual 2024 (Series dates to be announced later)
Information Seminar on the structure and functioning of the Inter-Parliamentary Union for Spanish-speaking participants	Virtual 2024 (Dates to be confirmed)
150th IPU Assembly and Related Meetings	Uzbekistan March 2025 (Dates to be confirmed)
Second Parliamentary Conference on Interfaith Dialogue	ROME (Italy) June 2025 (Dates to be confirmed)
Sixth World Conference of Speakers of Parliament	GENEVA (Switzerland) 2025 (Dates to be confirmed)
Fourth regional seminar for the Twelve Plus Group on achieving the SDGs	2025 Venue and dates to be confirmed

Agenda of the 148th Assembly

(Geneva, 23-27 March 2024)

1. Election of the President of the 148th Assembly

2. Consideration of requests for the inclusion of an emergency item in the Assembly agenda

3. General Debate

4. Special accountability segment on the implementation of IPU resolutions and other decisions

5. *Addressing the social and humanitarian impact of autonomous weapon systems and artificial intelligence*
(Standing Committee on Peace and International Security)

6. *Partnerships for climate action: Promoting access to affordable green energy, and ensuring innovation, responsibility and equity*
(Standing Committee on Sustainable Development)

7. Reports of the Standing Committees

8. Approval of the subject items for the Standing Committee on Peace and International Security and for the Standing Committee on Sustainable Development for the 150th Assembly and appointment of the co-Rapporteurs

Second Global Parliamentary Summit on Countering Terrorism and Violent Extremism

The Global Response to the Call of the Sahel

Outcome document adopted by the Summit
(Luanda, 25 October 2023)

We, the parliamentarians gathered at the Second Global Parliamentary Summit on Countering Terrorism and Violent Extremism,

Reaffirming our joint commitment to global efforts to counter terrorism and prevent violent extremism, to work together on security and stability around the world, to closely monitor the Sahel region and pay particular attention to its development and stability,

Recalling the declaration adopted at the First Global Parliamentary Summit on Counter-Terrorism held in Vienna in September 2021 entitled the *Call of the Sahel*,

Welcoming the implementation outcomes of the *Call of the Sahel* action plan, which focuses on five main areas: environment, security, community, development and education,

Expressing deep concern at the deteriorating Sahel situation, which has reached unprecedented levels of proliferation of terrorism and instability in recent years which, in turn, threaten the fulfilment of the Sustainable Development Goals (SDGs), especially the goals' central principle "leave no one behind",

Acknowledging that the Sahel region faces numerous challenges, such as terrorism and transnational organized crime, human and illicit drug trafficking, illegal migration and weapons proliferation, that are not only a threat to the neighbouring regions but are also a global threat to peace and security; and *acknowledging also* that the lack of development in the region directly impacts people's life opportunities, causes food insecurity, nutritional crises and internal displacement among other,

Bearing in mind the aspirations of all peoples to live in peace and security, which are the basic preconditions for the material well-being, development and progress of countries, and for the full implementation of fundamental human rights and freedoms,

Recognizing that development in parallel with a security strategy in the region is the solution to all the challenges the Sahel faces,

Convinced that good governance leads to robust, democratically organized civil societies, independent judiciaries and administrations that are close to the citizens, and enables the correct management of common resources and guarantees the realization of human rights through actions free of abuse and corruption and with due respect for the rule of law,

Emphasizing that, where applicable and upon request, the enhancement of the capabilities and capacities of state institutions to prevent and counter terrorism is a pivotal component of successful efforts against terrorism,

Reaffirming the important role of the IPU Member Parliaments and their respective national institutions in countering terrorism and addressing the concerns of their constituents,

Recognizing the support of different international organizations, United Nations agencies, the academia and civil society, as well as the essential role of the Inter-Parliamentary Committee of the G5 Sahel and other regional parliamentarian assemblies, all of whom have as their ultimate aim to support the people of the Sahel region,

1. *Call upon* the global parliamentary community, international organizations, governments and civil society to renew their global commitment to strengthen their international cooperation with the Sahel countries and their peoples in preventing and combating terrorism in all its forms and manifestations, and to reaffirm that any act of terrorism is a criminal and unjustifiable act in accordance with international law;

2. *Call upon* international organizations to coordinate their activities in line with the spirit of the *Call of the Sahel* and to seek the necessary support from United Nations organizations to implement their strategies and resolutions on the ground;

3. *Express* the need for equality of the Sahel people in a new world order, with a new regional and political contract that prioritizes the well-being and future of citizens in the Sahel countries;

4. *Emphasize* the importance of upholding human rights and of addressing critical needs of the Sahel population, such as ensuring access to clean water, quality education, food, security and primary healthcare, as well as of paying special attention to the specific needs of young people as engines of development, to education for girls and the empowerment of women;

5. *Stress* that sustainable development is the solution to many challenges the Sahel region faces;

6. *Urge* the Sahel States to enhance good governance by building effective, accountable and inclusive institutions at all levels and providing access to justice for all, thus promoting peaceful and inclusive societies for sustainable development;

7. *Call upon* the international community and the United Nations Security Council to support the G5 Sahel Joint Force by recognizing it pursuant to Chapter VII of the Charter of the United Nations;

8. *Urge* all parliaments to raise awareness in their respective parliaments of the political situation and challenges the Sahel countries face by drafting a *Motion of the Sahel*;

9. *Request* the IPU ad hoc High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism to design, on the basis of the outcomes of the thematic meetings, the second phase of the *Call of the Sahel* that would include projects and development initiatives in the Sahel countries and act as “The Global Response of the *Call of the Sahel*”;

10. *Resolve* to create an ad hoc mechanism within the IPU High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism to coordinate, monitor and follow up on the second phase of the *Call of the Sahel*, which will include projects and development initiatives in the Sahel countries, and be carried out jointly with the Inter-Parliamentary Committee of the G5 Sahel, relevant United Nations agencies, other international organizations, academia – such as the Institute for Economics and Peace, and the civil society among others;

11. *Urge* the global community to move forward with tangible actions to implement ground projects that safeguard the human rights and well-being of the Sahel population.

Bringing gender equality to the UN General Assembly

Motion adopted by the IPU Standing Committee on United Nations Affairs (Luanda, 25 October 2023)

The IPU Standing Committee on United Nations Affairs believes that gender equality is a critical enabler of democracy and sustainable development.

Gender equality is recognized in a number of high-level international commitments, including the 2030 Agenda for sustainable development and Goal 5 of the Sustainable Development Goals.

Achieving gender equality in decision-making at all levels, including in parliaments, is a key objective of the IPU and of the United Nations.

Resolution 76/269 of the General Assembly acknowledges the underrepresentation of women in diplomacy and proclaims 24 June the International Day of Women in Diplomacy.

However, 75% of Permanent Representatives in the General Assembly of the United Nations are men.

The Committee calls upon all parliaments to:

1. Review their recruitment process for their national foreign service to ensure that women are encouraged to apply and given equal opportunity for advancement as men;

2. Urge the government to set a deadline by which women and men will be represented in equal numbers in the foreign service and to provide the parliament with regular updates;

3. Use parliamentary processes to review their government appointment of Permanent Representatives to the United Nations (New York, Geneva, Vienna) and senior diplomats to capitals around the world from a gender perspective;

4. Meet with their Permanent Representatives to the United Nations yearly, inquiring specifically about advances toward a more gender-equal UN General Assembly;

5. Mark the International Day of Women in Diplomacy with a parliamentary hearing and other initiatives to raise the visibility of this issue in government policy and in national media and with the public at large.

الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي

لواندا، أنغولا

(23 – 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023)

مرفق رقم 1

قرارات لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي

لواندا، أنغولا

(23 – 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023)

المجلس الحاكم
البند 14 (ج)

CL/212/14(c)-R.2
لواندا، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023

لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

القرارات التي اعتمدها المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ212

(لواندا، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023)

المحتويات

الصفحة

- **جمهورية الكونغو الديمقراطية:** السيد جان مارك كابوند
  القرار **3**
- **جمهورية الكونغو الديمقراطية:** 3 برلمانيين
  القرار **8**
- **جمهورية الكونغو الديمقراطية:** السيد شيروبين أوكيندي سينغا
  القرار **13**
- **إسواتيني:** 3 برلمانيين
  القرار **16**
- **جمهورية العراق:** سعادة السيد أحمد جميل سليمان العلواني
  القرار **23**
- **ميانمار:** 72 برلمانياً
  القرار **28**

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

- **باكستان**: 5 برلمانيين

القرار **37**

- **الفلبين**: ساتورنينو أوكامبو

القرار **43**

- **الفلبين**: السيدة ليلى دي ليما

القرار **46**

- **الفلبين**: أنطونيو تريلانيس

القرار **51**

- **الفلبين**: برلمانيان

القرار **54**

- **السنغال**: السيد عثمان سونكو

القرار **58**

- **سريلانكا**: 4 برلمانيين

القرار **63**

- **زمبابوي**: السيد جوب سيخالا

القرار **68**

- **زمبابوي**: 23 برلمانياً

القرار **73**

جمهورية الكونغو الديمقراطية

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ212

(لواندا، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023)

السيد جان مارك كابوند – تويتر

150 -COD- جان مارك كابوند

القضية COD-150

جمهورية الكونغو الديمقراطية: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي
الضحية: عضو برلماني معارض
صاحب الشكوى المؤهل (أصحاب الشكاوى المؤهلون): القسم I-1(أ) من إجراءات اللجنة (الملحق الأول)
تقديم الشكوى: آب/أغسطس 2022
قرار (قرارات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخير(ة): شباط/فبراير 2023
بعثة (بعثات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: ---
جلسة (جلسات) استماع اللجنة الأخيرة: جلسة استماع مع وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الجمعية العامة الـ 147 للاتحاد البرلماني الدولي (تشرين الأول/أكتوبر 2023)
المتابعة الأخيرة:
- بلاغ من السلطات: رسالة من النائب الأول لرئيس مجلس الشيوخ (أيلول/سبتمبر 2022)
- بلاغ من صاحب الشكوى: أيلول/سبتمبر 2023
- بلاغ موجه إلى السلطات: رسائل إلى رئيس الجمعية الوطنية (تموز/يوليو وأيلول/سبتمبر 2023)
- بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: (أيلول/سبتمبر 2023)

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ التهديدات وأعمال الترهيب
- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيان
- ✓ عدم اتباع الإجراءات القانونية الواجبة في الإجراءات المتخذة ضد البرلمانيين
- ✓ عدم اتباع الإجراءات القانونية الواجبة في مرحلة التحقيق
- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية

أ. ملخص القضية

في 9 آب/أغسطس 2022، تم القبض على السيد جان مارك كابوند، عضو البرلمان والنائب الأول السابق لرئيس الجمعية الوطنية، ومحاكمته بتهمة التشهير بالسلطات والشتائم العامة ونشر شائعات كاذبة بعد أن ألقى خطاباً في 18 تموز/يوليو 2022 حيث انتقد رئيس الجمهورية.

تم القبض على السيد كابوند بعد أن أذن مكتب الجمعية الوطنية بإجراءات ضده برفع حصانته البرلمانية في 8 آب/أغسطس 2022 .يُزعم أن مكتب الجمعية الوطنية قد انتقد بالفعل خطاب عضو البرلمان في بيان رسمي نُشر في 21 تموز/يوليو 2022.

والأفعال التي يتهم بها السيد كابوند مشمولة بالقانون رقم 300 المؤرخ 16 كانون الأول/ديسمبر 1963 بشأن التشهير برئيس الدولة وغيره من مواد القانون الجنائي لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ووفقاً لصاحب الشكوى، فإن الادعاءات الموجهة ضد السيد كابوند تشكل انتهاكاً لحقه في حرية التعبير ولها دوافع سياسية نظراً لتزايد الخلافات السياسية بين عضو البرلمان وحزب الرئيس تشيسيكيدي الذي ينتمي إليه السيد كابوند إلى أن قرر الانضمام إلى المعارضة وإنشاء حزب سياسي جديد – *التحالف من أجل التغيير* – في 18 تموز/يوليو 2022. يدعي صاحب الشكوى أن القضية جزء من استراتيجية سياسية تهدف إلى تخويف معارضي الرئيس تشيسيكيدي السياسيين واستغلال العدالة ضدهم.

وفي 12 آب/أغسطس 2022، أمرت محكمة النقض بوضع عضو البرلمان تحت الإقامة الجبرية. ومع ذلك، لم يتم تنفيذ هذا القرار. في الجلسة الأولى للمحاكمة، التي عقدت في 5 أيلول/سبتمبر 2022، طالب محامو السيد كابوند بتنفيذ القرار المذكور قبل المضي قدماً في المحاكمة، والتي تم تأجيلها بناءً على طلبهم. في 12 أيلول/سبتمبر 2022، تاريخ التأجيل، لم يحضر السيد كابوند الجلسة لأسباب طبية. وذكر محاموه أن صحة السيد كابوند تدهورت. تم تأجيل القضية إلى 17 تشرين الأول/أكتوبر 2022.

وخلال جلسة 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أثار محامو السيد كابوند اعتراضاً على عدم الدستورية في ما يتعلق بعدد الجرائم المرفوعة ضده. وبينما أفادت التقارير بأن الجمعية الوطنية أذنت باتخاذ إجراءات ضد عضو البرلمان في ما يتعلق بخمس جرائم فقط، قام المدعي العام بمقاضاة السيد كابوند على 12 انتهاكاً. وعقب رفض محكمة النقض لهذا الاعتراض، قدم محامو السيد كابوند شكوى إلى المحكمة الدستورية. لذلك تم تعليق الإجراءات حتى 27 نيسان/أبريل 2023، عندما رفضت المحكمة الدستورية شكوى السيد كابوند على أساس أنها مقبولة ولكنها لا أساس لها وأحالت القضية مرة أخرى إلى محكمة النقض.

وفي 13 أيلول/سبتمبر 2023، حكمت محكمة النقض على السيد كابوند بالسجن سبع سنوات بتهمة "التشهير برئيس الدولة" و "نشر شائعات كاذبة". وشدد محامو السيد كابوند على أن هذه العقوبة غير عادلة ومفرطة، مضيفين

أنه ليس لديهم وسيلة أخرى للاستئناف بسبب عدم وجود أي إصلاح في ما يتعلق بالإجراءات القضائية المطبقة على أعضاء البرلمان مما يسمح بإمكانية الاستئناف.

وفي جلسة استماع مع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين في الجمعية العامة الـ 147 للاتحاد البرلماني الدولي في تشرين الأول/أكتوبر 2023، ذكر الوفد الكونغولي بقيادة النائب الأول لرئيس الجمعية الوطنية أن الجمعية الوطنية اتّبعت الإجراء المطلوب لحماية حقوق الدفاع لعضو البرلمان، وتمكينه من مواصلة التمتع بحصاناته خلال مرحلة التحقيق القضائي. وفي نهاية هذا التحقيق، خلص مكتب المدعي العام إلى أن الجرائم التي ارتكبها السيد كابوند خطيرة بما يكفي لرفع الحصانة البرلمانية عنه لمحاكمته. بيد أنه قيل إن مكتب الجمعية الوطنية، قبل رفع الحصانة عنه، دعا السيد كابوند إلى الاجتماع بأعضائه بحضور محام، وهي دعوة زعم أنه رفضها في مناسبتين. وبدلاً من ذلك، قيل إن السيد كابوند طلب من المكتب وقف الإجراءات المرفوعة ضده، والتي لم يتمكن المكتب من استيعابها، بالنظر إلى أن هذا الطلب يقع خارج نطاق اختصاصه. ولذلك أحال رئيس مكتب الجمعية الوطنية المسألة إلى الجلسة العامة التي قررت رفع الحصانة البرلمانية عن السيد كابوند.

ولدى سؤاله عن شدة الحكم الصادر ضد السيد كابوند لمجرد الإدلاء بكلمات، أشار النائب الأول للرئيس إلى أنه بموجب القانون الكونغولي، يتمتع القضاة بالسلطة التقديرية لفرض أحكام تتراوح بين سنة واحدة 10 سنوات سجناً لجرائم مماثلة. وهكذا، ورغم أن الحكم الصادر ضد السيد كابوند يبدو قاسياً، فإنه يبقى ضمن حدود القانون. وعلاوة على ذلك، أشار الوفد إلى أن الجمعية الوطنية لا يمكنها التدخل في نظام العدالة الكونغولي، وفقاً للمادة 149 من الدستور، التي تكرس استقلال القضاء. ومع ذلك، شددت السلطات الكونغولية على الأهمية التي توليها للحق في حرية التعبير، الذي لا ينبغي استخدامه لانتهاك الدستور.

وفي ما يتعلق بالمناخ السياسي، ذكر النائب الأول للرئيس أن جمهورية الكونغو الديمقراطية تستعد لإجراء انتخابات رئاسية في 20 كانون الأول/ديسمبر 2023، وأكد أن السلطات الكونغولية ملتزمة بأن تكون هذه الانتخابات نزيهة وذات مصداقية وشفافة وشاملة، وفقاً للدستور الكونغولي. ومع ذلك، شدد الوفد على أن السلطات الكونغولية لا تزال تواجه تحديات أمنية كبيرة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بسبب الانتهاكات الخطيرة التي يرتكبها المقاتلون المتمردون المنتمون إلى ميليشيا حركة 23 آذار/مارس 23 المسلحة، والتي أسفرت عن خسائر كبيرة في الأرواح وتشريد داخلي لعدة آلاف من الأشخاص.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم في الاتحاد البرلماني الدولي

1. يشكر الوفد الكونغولي، ولا سيما النائب الأول لرئيس الجمعية الوطنية، على المعلومات المقدمة في الجمعية العامة الـ 147 للاتحاد البرلماني الدولي؛

2. *يعرب عن قلقه إزاء* شدة عقوبة السيد كابوند بالسجن لمدة سبع سنوات لإبدائه كلمات انتقادية ضد رئيس الدولة والسياسة الحكومية؛ ويرى أنه حتى لو كانت هذه الكلمات استفزازية بطبيعتها، فإنها كانت جزءاً من ممارسة حقه الأساسي في حرية التعبير ولم تقترن بأي حال من الأحوال بأعمال عدائية تهدف إلى الإخلال بالنظام العام؛

3. *يؤكد من جديد* أنه على الرغم من التدابير التي اتخذتها الجمعية الوطنية لضمان حقوق السيد كابوند في الدفاع عن نفسه، فإن حقه في حرية التعبير كعضو وطني في البرلمان لم يحظ بالحماية الكافية من جانب السلطات البرلمانية التي أدانت كلماته من دون إجراء تحقيق مستقل في ما قاله؛ تدعو الجمعية الوطنية، مرة أخرى، إلى حماية حق أعضائها في حرية التعبير، بصرف النظر عن ضعفهم السياسي، باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتعزيز حماية هذا الحق الأساسي، بما في ذلك إلغاء المرسوم بقانون رقم 300 المؤرخ 16 كانون الأول/ديسمبر 1963 المتعلق بالجرائم التي تشكل تشويه صورة رئيس الدولة أو بجعله يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، والحيلولة دون تكرار مثل هذه الحالات في أقرب وقت ممكن؛ ويرغب في إبقاءه على علم في هذا الصدد؛

4. *يعرب عن بالغ أسفه* لعدم إمكانية الطعن في الإجراءات القانونية المتخذة ضد أعضاء برلمان جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ويشير إلى أن إمكانية الطعن تشكل أحد العناصر الرئيسية للإجراءات القانونية الواجبة؛ *يدعو* برلمان جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تهيئة هذه الإمكانية للاستئناف، بغية حماية حق البرلمانيين في الدفاع عن الإجراءات القانونية بالطريقة نفسها التي يتمتع بها المواطنون الآخرون في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

5. يشجع السلطات الكونغولية في هذه السنة الانتخابية، التي قد تؤدي فيها التوترات إلى انتهاكات جديدة ضد بعض أعضاء الجمعية الوطنية، اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان الحقوق الأساسية لجميع البرلمانيين، ولا سيما الحق في حرية التعبير، بغية ضمان أن يعكس النقاش السياسي جميع الآراء، بما في ذلك المنتقدون لسياسة رئيس الدولة والحكومة؛

6. *يعرب عن رغبته* في أن يقوم وفد من لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين بزيارة جمهورية الكونغو الديمقراطية بعد الانتخابات للاجتماع بالسلطات الكونغولية المعنية، ولا سيما رئيس الجمعية الوطنية والمدعي العام ووزير العدل، وكذلك السيد كابوند والأطراف الثالثة ذات الصلة، من أجل تعزيز تسوية مرضية لقضية السيد كابوند؛ *يأمل* في تلقي استجابة إيجابية ودعم الجمعية الوطنية لهذه الغاية، لتمكين البعثة من القيام بها في أفضل الظروف الممكنة؛

7. *يطلب من* الأمين العام أن يحيل هذا القرار إلى السلطات المعنية وإلى صاحب الشكوى وإلى أي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يسمح له بتقديم المعلومات ذات الصلة؛

8. يطلب من اللجنة أن تواصل النظر في القضية وأن تقدم إليه تقريراً في الوقت المناسب.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ212

(لواندا، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023)

السيد جان مارك كابوند – تويتر

COD-151- بابي نيانغو إزياماي مونشيمفولا

COD-152- هنري موفا ساكاني

COD-153- ماري-آنج موشوبيكوا ليكوليا

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ التهديدات وأعمال الترهيب
- ✓ عدم اتباع الإجراءات القانونية الواجبة في الإجراءات المتخذة ضد البرلمانيين
- ✓ عدم اتباع الإجراءات القانونية الواجبة في مرحلة التحقيق
- ✓ عدم ورود الحق في الاستئناف
- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير
- ✓ الإبطال أو التعليق أو الإلغاء أو غير ذلك من الأعمال التي تعوق ممارسة الولاية البرلمانية
- ✓ الإلغاء التعسفي للولاية البرلمانية أو تعليقها
- ✓ التطبيق التعسفي للعقوبات البرلمانية
- ✓ انتهاكات أخرى

القضية COD-COLL-04

جمهورية الكونغو الديمقراطية: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي
الضحية: ثلاثة أعضاء برلمانيين من المعارضة (رجلان وامرأة)
صاحب الشكوى المؤهل (أصحاب الشكاوى المؤهلون): القسم I-1(أ) من إجراءات اللجنة (الملحق الأول)
تقديم الشكوى: آب/أغسطس 2022
قرار (قرارات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخير(ة): تشرين الأول/أكتوبر 2022 وكانون الثاني/يناير 2023
قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: آذار/مارس 2023 (متعلق بالسيد نيانغو وحده)
بعثة (بعثات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: ---
جلسة (جلسات) استماع اللجنة الأخيرة: جلسة استماع مع وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الجمعية العامة الـ 147 للاتحاد البرلماني الدولي (تشرين الأول/أكتوبر 2023)
المتابعة الأخيرة:
- بلاغ من السلطات: ---
- بلاغ من صاحب الشكوى: آب/أغسطس 2023
- بلاغ موجه إلى السلطات: تموز/يوليو وأيلول/سبتمبر 2023
- بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: آب/أغسطس 2023

أ. ملخص القضية

في 15 حزيران/يونيو 2022، تم إبطال ولايات السيد بابي نيانغو إزياماي مونشيمفولا (السيد نيانغو)، والسيد هنري موفا ساكاني، والسيدة ماري-آنج موشوبيكوا، أعضاء البرلمان المعارضون آنذاك، بسبب التغيب عن العمل بعد تقرير صادر عن لجنة خاصة مخصصة تم إنشاؤها في 28 نيسان/أبريل 2022 وتم تكليفها بفحص تقارير عن حالات غياب غير مصرح بها وغير مبررة من قبل العديد من أعضاء البرلمان في الجمعية الوطنية، بمن فيهم الأعضاء الثلاثة.

وبحسب ما ورد، اعتمدت الجمعية الوطنية استنتاجات اللجنة الخاصة في جلسة عامة مغلقة عقدت في 15 حزيران/يونيو 2022، وفي نهايتها أبطلت الولايات البرلمانية للأفراد الثلاثة، على الرغم من أنهم قدموا أدلة على الغياب لأسباب طبية. وزُعم أن الجلسة العامة تجاهلت هذا الدليل واعتبرت أن غيابهما عن جلستين متتاليتين يبرر إبطال ولايتيهما. وعلاوة على ذلك، اتخذ قرار الإبطال انتهاكاً للمادتين 19 (3)، و61 من الدستور، اللتين تضمنان حق الدفاع، حيث اعتمدت الجمعية الوطنية استنتاجات تقرير اللجنة الخاصة من دون الاستماع أولاً إلى الأفراد الثلاثة المعنيين في جلسة عامة عند اعتماد التقرير في 15 حزيران/يونيو 2022. وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة استمعت إلى الأفراد الثلاثة. وعلاوة على ذلك، أفيد بأن الجمعية الوطنية قررت إبطال ولايات الأفراد الثلاثة للتصويت برفع الأيدي، في تجاهل للمادة 93 (3) من الأوامر الدائمة، التي تنص على أنه "في حالة المداولات المتعلقة بالأفراد، يكون التصويت بالاقتراع السري". وقدم الأفراد الثلاثة طلباً لإعادة النظر من جانب الجمعية الوطنية ضد إبطال ولاياتهم. ولم يتخذ أي إجراء استجابة للطلبات.

ووفقاً لصاحب الشكوى، فإن إجراء الإبطال وإنشاء لجنة خاصة للنظر في حالات الغياب غير المبررة للأفراد الثلاثة هما محاولة لإسكات المعارضة.

وفي جلسة استماع مع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين في الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي، في تشرين الأول/أكتوبر 2023، قال الوفد الكونغولي برئاسة النائب الأول لرئيس الجمعية الوطنية، إنه نظراً لكثرة حالات التغيب في الجمعية الوطنية، قررت الجمعية إنشاء لجنة خاصة مسؤولة عن النظر في حالات الغياب غير المبررة لأكثر من 100 عضو في البرلمان. وعندما تكون اللجنة قد أنجزت أعمالها، لقد أُبطلت ولايات 10 أعضاء فحسب في البرلمان بموجب المادة 110 (6) من الدستور الكونغولي، التي تنص على أن "ينتهي تفويض عضو البرلمان في حالة غيابه غير المبرر وغير المأذون به عن أكثر من ربع جلسات الدورة". وقد بلغ عدد أعضاء البرلمان، بمن فيهم الأعضاء الثلاثة المشمولون بهذا القرار، العدد الإجمالي لحالات الغياب غير المأذون بها، وبالتالي أُبطلت ولاياتهم وفقاً لهذه المادة.

ووفقاً للنائب الأول لرئيس البرلمان، أشارت اللجنة إلى أن أعضاء البرلمان الذين تم إبطال تفويضاتهم قدموا وثائق طبية داعمة مزيفة ودعوات مزيفة لتلقي الرعاية الطبية في الخارج. ووفقاً لما ذكره الوفد، أتيحت الفرصة للسيد نيانغو والسيد ساكاني والسيدة موشوبيكوا للإعراب عن آرائهم أمام اللجنة الخاصة وتقديم دفاعهم. وفي ما يتعلق بقرار الجلسة العامة التصويت على إبطال ولايتيهم برفع الأيدي بدلاً من الاقتراع السري، قال النائب الأول لرئيس البرلمان إن الجلسة العامة تتمتع بسلطة تقديرية للبت في طريقة التصويت المناسبة.

وفي ما يتعلق بالمناخ السياسي، ذكر النائب الأول لرئيس البرلمان أن جمهورية الكونغو الديمقراطية تستعد لإجراء انتخابات رئاسية في 20 كانون الأول/ديسمبر 2023، وأكد أن السلطات الكونغولية ملتزمة بأن تكون الانتخابات نزيهة وذات مصداقية وشفافة وشاملة، وفقاً للدستور الكونغولي. ومع ذلك، شدد الوفد على أن السلطات الكونغولية لا تزال تواجه تحديات أمنية كبيرة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بسبب الانتهاكات الخطيرة التي يرتكبها المقاتلون المتمردون المنتمون إلى ميليشيا حركة 23 مارس المسلحة، التي أسفرت عن خسائر كبيرة في الأرواح وتشريد داخلي لعدة آلاف من الأشخاص.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم في الاتحاد البرلماني الدولي،

1. يشكر الوفد الكونغولي، ولا سيما النائب الأول لرئيس الجمعية الوطنية، على المعلومات المقدمة في الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي؛

2. *يلاحظ* أن الشكاوى المقدمة في القضايا المتعلقة بالسيد هنري موفا ساكاني (السيد ساكاني)، والسيدة ماري-آنج موشوبيكوا ليكوليا (السيدة موشوبيكوا) مقبولة، بالنظر إلى أن الشكاوى: (i) قدمت بالشكل الواجب بموجب المادة I.1 (أ) من إجراءات النظر في الشكاوى ومعالجتها (الملحق الأول من القواعد والممارسات المنقحة للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين)؛ (ii) تتعلق بعضوين من أعضاء البرلمان الحاليين وقت تقديم الادعاءات الأولية؛ و(iii) تتعلق بالتهديدات وأعمال التخويف؛ وعدم اتباع الإجراءات القانونية الواجبة في الإجراءات المرفوعة ضد البرلمانيين؛ وعدم اتباع الإجراءات القانونية الواجبة في مرحلة التحقيق؛ وانعدام الحق في الاستئناف؛ وانتهاك حرية الرأي والتعبير؛ والإبطال أو التعليق أو الإلغاء أو غير ذلك من الأعمال التي تعوق ممارسة الولاية البرلمانية؛ والإلغاء التعسفي للولاية البرلمانية أو تعليقها؛ والتطبيق التعسفي للعقوبات البرلمانية، وهي ادعاءات تندرج ضمن ولاية اللجنة؛ *ويلاحظ* أن اللجنة قررت دمج نظرها في حالة هذين الشخصين بالقضية المتعلقة بالسيد نيانغو، بالنظر إلى الطبيعة المماثلة

للانتهاكات المزعومة والإجراءات المتخذة ضدهما؛

3. *لا يزال يساوره القلق* إزاء عدم تقديم نسخة من تقرير اللجنة الخاصة المسؤولة عن دراسة حالات الغياب غير المأذون به وغير المبرر إلى السيد نيانغو، أو السيد ساكاني، أو السيدة موشوبيكوا، مما يحرمهم من حقهم في معرفة السبب الدقيق الذي جعل اللجنة تقرر أن توصي الجمعية الوطنية بإبطال ولايتيهما؛ *يأسف* لأن الجمعية الوطنية لم تستجب لطلبي البرلمانيين الحصول على نسخة من التقرير المذكور، في انتهاك لمبدأ الخصومة، الذي يحق بموجبه لجميع الأطراف معرفة الحجج والأدلة المادية والقانونية التي يحاكم على أساسها؛ ولذلك، *يدعو* السلطات إلى تزويد أصحاب الشكوى واللجنة بنسخة من التقرير المذكور، بغية فهم الأسباب الدقيقة لإبطال ولايتهم؛

4. *يلاحظ* بقلق أن حالة السيد نيانغو، والسيد ساكاني، والسيدة موشوبيكوا ليست حالة منفصلة، لأن حالات الإبطال لأسباب مختلفة قد عرضت عليه من قبل، ولا تزال قيد النظر؛ *ويلاحظ أيضاً* أن قضاياهم تندرج في سياق سياسي معاد لأصوات المعارضة المنشقة؛ ويكرر تأكيد أن إبطال مفعول الولاية البرلمانية لعضو برلماني ينبغي أن يتبع إجراء واضحاً يمتثل لأحكام الأوامر الدائمة للجمعية الوطنية، ومبادئ الدستور؛

5. *يدعو* السلطات البرلمانية أن تنظر في أسرع وقت ممكن في طلبات إعادة النظر المقدمة من السيد نيانغو، والسيد ساكاني، والسيدة موشوبيكوا وأن تمنحهم الجبر اللازم إذا ثبتت الانتهاكات المزعومة؛ *ويشجع* السلطات الكونغولية، في هذه السنة الانتخابية، حيث يمكن أن تؤدي التوترات إلى انتهاكات جديدة ضد أعضاء المعارضة، اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان الحقوق الأساسية لجميع أعضاء الجمعية الوطنية، السابق أو الحالي، بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية، لضمان عدم استخدام إبطال الولاية البرلمانية لإقالة أعضاء البرلمان بسبب أفكارهم السياسية؛

6. *يكرر* الإعراب عن بالغ قلقه إزاء عدم إمكانية الطعن في الإجراءات القضائية المتعلقة بأعضاء البرلمان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويشير إلى أن ورود إمكانية الاستئناف هو أحد الضمانات الرئيسية للمحاكمة العادلة؛ ولذلك، يدعو البرلمان الكونغولي مرة أخرى إلى إقرار إمكانية الطعن بحيث يحظى حق عضو البرلمان في الدفاع في الإجراءات القضائية بالحماية على غرار حق غيره من المواطنين الكونغوليين؛

7. *يعرب عن رغبته* في أن يقوم وفد من لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين بزيارة جمهورية الكونغو الديمقراطية بعد الانتخابات للاجتماع بالسلطات الكونغولية المختصة، ولا سيما رئيس الجمعية الوطنية، والمدعي العام، ووزير العدل، وكذلك السيد نيانغو، والسيد ساكاني، والسيدة موشوبيكوا، والأطراف الثالثة ذات الصلة، للمساعدة في تسوية هذه القضايا بطريقة مرضية؛ *ويأمل* في تلقي استجابة ودعم إيجابيين من الجمعية الوطنية تحقيقاً لهذه الغاية، لضمان إيفاد البعثة في أفضل

الظروف الممكنة؛

8. *يطلب من* الأمين العام أن يحيل هذا القرار إلى السلطات المعنية وإلى صاحب الشكوى وإلى أي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يسمح له بتقديم المعلومات ذات الصلة؛

9. *يطلب من* اللجنة أن تواصل النظر في هذه القضية، وأن تقدم إليه تقريراً في الوقت المناسب.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ212

(لواندا، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023)

شيروبين أوكيندي سينغا – صاحب الشكوى

القضية COD-158

جمهورية الكونغو الديمقراطية: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي
الضحية: عضو برلماني من المعارضة
صاحب الشكوى المؤهل (أصحاب الشكاوى المؤهلون): القسم I-1(أ) من إجراءات اللجنة (الملحق الأول)
تقديم الشكوى: تموز/يوليو 2023
قرار (قرارات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخير(ة): ---
بعثة (بعثات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: ---
جلسة (جلسات) استماع اللجنة الأخيرة: جلسة استماع مع وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الجمعية العامة الـ 147 للاتحاد البرلماني الدولي (تشرين الأول/أكتوبر 2023)
المتابعة الأخيرة:
- بلاغ من السلطات: ---
- بلاغ من صاحب الشكوى: تموز/يوليو 2023
- بلاغ موجه إلى السلطات: رسائل إلى رئيس الجمعية الوطنية (تموز/يوليو وأيلول/سبتمبر 2023)
- بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: أيلول/سبتمبر 2023

COD-158- شيروبين أوكيندي سينغا

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ القتل
- ✓ الاختطاف

أ. ملخص القضية

في 13 تموز/يوليو 2023، تم العثور على السيد شيروبين أوكيندي – عضو المعارضة في البرلمان، ووزير النقل السابق والمتحدث باسم *معاً من أجل الجمهورية*، وهو حزب سياسي يقوده مرشح المعارضة في الانتخابات الرئاسية السيد مويس كاتومبي – مقتولاً في سيارته، بالرصاص في رأسه. وتركت السيارة على طريق بالقرب من وسط مدينة كينشاسا. وبحسب ما ورد، اختفى السيد أوكيندي في اليوم السابق لمقتله.

وفي اليوم نفسه، فتحت النيابة العامة في محكمة كينشاسا–غومبي العليا، بناء على تعليمات من المدعي العام في محكمة النقض، تحقيقاً في جريمة قتل مجهولين. ومع ذلك، لم يتم توضيح الظروف والدوافع المحتملة لمقتل السيد أوكيندي.

ويقع اغتيال السيد شيروبين أوكيندي في سياق صعب للغاية بالنسبة للمعارضين السياسيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث يتقلص الحيّز الديمقراطي وترتكب انتهاكات ضد أولئك الذين يتحدثون علانية ضد النظام الحالي.

وتثير هذه الجريمة أيضاً العديد من الأسئلة المتعلقة بالسلامة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما سلامة المعارضين السياسيين.

وفي جلسة استماع أمام لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين في الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي في تشرين الأول/أكتوبر 2023، قال الوفد الكونغولي، برئاسة النائب الأول لرئيس الجمعية الوطنية، إن رئيس الجمعية الوطنية أعرب عن بالغ قلقه إزاء مقتل السيد أوكيندي، في كلمته بمناسبة افتتاح دورة الخريف في أيلول/سبتمبر 2023. وقام عدد من أعضاء البرلمان، بمن فيهم النائب الأول لرئيس البرلمان، بزيارة أسرة السيد أوكيندي لإعالتهم، وواصلت الجمعية الوطنية تقديم الدعم المالي لأسرته ولمجموعة المحامين المسؤولين عن قضيته.

وأكد النائب الأول لرئيس البرلمان أيضاً أن المدعي العام فتح تحقيقاً قضائياً، ملتمساً مساعدة خبراء دوليين من بلجيكا وجنوب إفريقيا وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذين وافقوا على التعاون مع السلطات الكونغولية في هذه القضية. وقال الوفد إن التقرير الذي أعد في نهاية هذا التحقيق القضائي سينشر قريباً جداً (في الأسبوع التالي)، وإن الجمعية الوطنية سترسل نسخة من التقرير إلى اللجنة فور توفره.

وفي ما يتعلق بالمناخ السياسي، ذكر النائب الأول لرئيس البرلمان أن جمهورية الكونغو الديمقراطية تستعد لإجراء انتخابات رئاسية في 20 كانون الأول/ديسمبر 2023، وأكد أن السلطات الكونغولية ملتزمة بأن تكون الانتخابات نزيهة وذات مصداقية وشفافة وشاملة، وفقاً للدستور الكونغولي. ومع ذلك، شدد الوفد على أن السلطات الكونغولية لا تزال تواجه تحديات أمنية كبيرة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بسبب الانتهاكات الخطيرة التي يرتكبها المقاتلون المتمردون المنتمون إلى ميليشيا حركة 23 مارس المسلحة، التي أسفرت عن خسائر كبيرة في الأرواح وتشريد داخلي لعدة آلاف من الأشخاص.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم في الاتحاد البرلماني الدولي،

1. *يشكر* الوفد الكونغولي، ولا سيما النائب الأول لرئيس الجمعية الوطنية، على المعلومات المقدمة في الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي؛

2. *يلاحظ* أن الشكاوى المقدمة في القضايا المتعلقة بالسيد هنري موفا ساكاني (السيد ساكاني)، والسيدة ماري-آنج موشوبيكوا ليكوليا (السيدة موشوبيكوا) مقبولة، بالنظر إلى أن الشكاوى: (i) قدمت بالشكل الواجب بموجب المادة

I.1 (أ) من إجراءات النظر في الشكاوى ومعالجتها (الملحق الأول من القواعد والممارسات المنقحة للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين)؛ (ii) تتعلق بعضو برلماني حالي وقت تقديم الادعاءات الأولية؛ و(iii) تتعلق بادعاءات القتل، والاختطاف، والادعاءات الواردة التي تخص ولاية اللجنة؛

3. *يشعر بالصدمة* لمقتل عضو البرلمان المعارض السيد شيروبين أوكيندي، وهو عمل عنف لم يسبق له مثيل في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يحدث في فترة من التوتر السياسي في الفترة التي تسبق الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر 2023؛ *ويرى أن* ارتكاب هذا العمل يجب أن يؤدي إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتحديد هوية مرتكبيه ومعاقبتهم؛

4. *يلاحظ بارتياح* الجهود التي تبذلها السلطات الكونغولية لضمان عدم إفلات جريمة القتل هذه من العقاب، بطرق منها فتح تحقيق قضائي من جانب المدعي العام، واستعدادها للتعاون مع خبراء دوليين من بلجيكا وجنوب إفريقيا وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ *وهو واثق* من أن الوسائل المستخدمة لإجراء التحقيق ستسفر عن نتائج ملموسة في الأسابيع المقبلة، بما في ذلك معلومات عن أي أشخاص يقفون وراء الجريمة وعن الدافع وراءها؛ *ويرغب في* تلقي نسخة من تقرير التحقيق حالما يصبح متاحاً؛

5. *يشجع* السلطات الكونغولية على أن تتخذ، في هذه السنة الانتخابية التي قد تؤدي فيها التوترات إلى انتهاكات جديدة ضد بعض أعضاء الجمعية الوطنية، جميع التدابير اللازمة لضمان السلامة البدنية والحقوق الأساسية لجميع أعضاء البرلمان، السابقين والحاليين، أياً كان انتماؤهم السياسي، لضمان عدم تكرار جريمة مماثلة؛

6. *يعرب عن رغبته في* أن يقوم وفد من لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين بزيارة جمهورية الكونغو الديمقراطية بعد الانتخابات للاجتماع بالسلطات الكونغولية، ولا سيما رئيس الجمعية الوطنية والمدعي العام ووزير العدل، من أجل مواكبة ودعم البحث عن العدالة في القضية قيد النظر؛ *يرى* الوفد أنه من الضروري أن يلتقي أيضاً بأسرة السيد أوكيندي ومحاميه والأطراف الثالثة ذات الصلة؛ *يأمل في* الحصول على رد إيجابي من الجمعية الوطنية ودعمها لضمان تنفيذ البعثة في أفضل الظروف الممكنة؛

7. *يطلب من* الأمين العام أن يحيل هذا القرار إلى السلطات المعنية وإلى صاحب الشكوى وإلى أي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يسمح له بتقديم المعلومات ذات الصلة؛

8. *يطلب من* اللجنة أن تواصل النظر في هذه القضية، وأن تقدم إليه تقريراً في الوقت المناسب.

إسواتيني

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ212

(لواندا، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023)

أعضاء دائرة شرطة إسواتيني الملكية يراقبون المنتسبين إلى مؤتمر النقابات العمالية في إسواتيني وهم يغنون الشعارات السياسية في وسط مانزيني، في 28 تشرين الأول/أكتوبر 2021 خلال احتجاج مؤيد للديمقراطية. ميشيل سباتاري – وكالة فرنس برس

SWZ-02- مدودوزي باسيدي مابوزا

SWZ-03- مثانديني دوبيه

SWZ-04- مدودوزي غاووزيلا سيميلان

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيان
- ✓ ظروف الاعتقال اللاإنسانية
- ✓ عدم مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة في مرحلة التحقيق
- ✓ عدم ورود إجراءات محاكمة عادلة
- ✓ التأخيرات المفرطة
- ✓ انتهاك حرية التعبير والرأي
- ✓ انتهاك حرية التجمع وتشكيل الجمعيات
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية
- ✓ أعمال أخرى تعوق ممارسة الولاية البرلمانية

القضية SWZ-COLL-01

إسواتيني: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي
الضحية: ثلاثة أعضاء برلمانيين مستقلين
صاحب الشكوى المؤهل (أصحاب الشكاوى المؤهلون): القسم I-1(أ) من إجراءات اللجنة (الملحق الأول)
تقديم الشكوى: كانون الثاني/يناير 2022
قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: آذار/مارس 2023
بعثة (بعثات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: مراقبة المحاكمة (تشرين الثاني/نوفمبر 2022)
جلسة (جلسات) استماع اللجنة الأخيرة: جلسة استماع مع وفد إسواتيني إلى الجمعية العامة الـ 145 للاتحاد البرلماني الدولي (تشرين الأول/أكتوبر 2022)
المتابعة الأخيرة:
- بلاغ من السلطات: رسائل من كاتب مجلس الجمعية (تشرين الأول/أكتوبر 2023)
- بلاغ من صاحب الشكوى: أيلول/سبتمبر 2022
- بلاغ موجه إلى السلطات: رسالة إلى رئيس مجلس الجمعية (آذار/مارس 2023)
- بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: تشرين الأول/أكتوبر 2023

أ. ملخص القضية

تم القبض على البرلمانيين مدودوزي باسيدي مابوزا، ومثانديني دوبيه مساء يوم 25 تموز/يوليو 2021 واحتجزا منذ ذلك الحين، أولاً في مركز شرطة مباباني ثم في مركز ماتسافا الإصلاحي. فر برلماني ثالث، السيد مدودوزي سيميلان، من البلاد قبل تنفيذ أمر الاعتقال. تم اتهام السيد مابوزا، والسيد دوبيه بموجب قانون قمع الإرهاب، وتهمتي قتل وتهمة مخالفة إجراءات كوفيد-19. وقدم المتهم عدة طلبات للإفراج عنه بكفالة، ورفضت جميعها.

واتخذت الإجراءات القانونية ضد البرلمانيين في السياق التالي. في أيار/ مايو 2021، بدأت الدعوات للإصلاح السياسي تنتشر على منصات مختلفة في جميع أنحاء إسواتيني، كما دعا البرلمانيين الثلاثة إلى هذه التغييرات. ولإثبات أن أعضاء البرلمان هؤلاء حصلوا على تفويض من دوائرهم الانتخابية لتوجيه هذه الدعوة، أدى ذلك إلى تسليم سلسلة من الالتماسات إلى البرلمان لدعم الدعوة إلى التغيير. كان المتظاهرون يطالبون بإصلاحات دستورية وسياسية، ويعربون عن أسفهم لفشل الحكومة في تقديم الخدمات الأساسية لمواطنيها، ويطالبون بالاستجابة للتحديات الاجتماعية والاقتصادية، ويتذرعون بسوء المعاملة المزعوم من قبل الشرطة. وقدمت التماسات إلى مختلف مراكز تينخوندلا، ومعظمها من الشباب، إلى أعضاء برلمانهم كإقرار للدعوة إلى إجراء إصلاحات دستورية وسياسية. تم تصعيد هذه الدعوات خلال الاحتجاجات ضد "وحشية الشرطة" المزعومة بعد وفاة طالب الحقوق في جامعة إسواتيني، السيد ثاباني نكوموني. في 24 حزيران/يونيو 2021، أصدر رئيس الوزراء بالنيابة آنذاك، نائب رئيس الوزراء، السيد ثيمبا ن. ماسوكو، حظراً على تسليم هذه الالتماسات، قائلاً إن هذا كان "قراراً واعياً للحفاظ على سيادة القانون وتهدئة التوترات التي حولت الممارسة إلى عنف وفوضى". واصل المتظاهرون تقديم الالتماسات على الرغم من الحظر، ومنعتهم الشرطة.

وفي تقريرها الذي صدر في نهاية حزيران/يونيو 2021 بشأن الأحداث التي وقعت في وقت سابق من ذلك الشهر، وجدت لجنة إسواتيني لحقوق الإنسان والإدارة العامة (اللجنة) – وهي مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية في إسواتيني – أن انتهاكات واعتداءات حقوق الإنسان قد تم ارتكابها خلال الاضطرابات.

ووفقاً لصاحب الشكوى، فإن التهم الموجهة إلى السيد مابوزا، والسيد دوبي، وبالتالي، السيد سيميلان تعتبر أعمال انتقامية وتهدف إلى إسكاتهم، نظراً لأنها كانت في طليعة المطالب المذكورة أعلاه بالإصلاحات الديمقراطية في إسواتيني، وهي ملكية مطلقة يقودها الملك مسواتي الثالث لأكثر من 30 عاماً، حيث لا يتم الاعتراف بالأحزاب السياسية قانوناً.

وعيّن الاتحاد البرلماني الدولي السيد رحيم كان، وهو محام مرموق ورئيس قضاة سابق بالإنابة في بوتسوانا، يتمتع بخبرة قانونية تزيد على 40 عاماً، لحضور ومتابعة إجراءات المحاكمة النهائية ضد السيد مابوزا والسيد دوبي، أي تلك التي جرت من 8 إلى 10، ومن 14 إلى 16 تشرين الثاني/نوفمبر، و13 كانون الأول/ديسمبر 2022.

وذكر مراقب المحاكمة في تقريره أن "التهم الموجهة إليه تستند إلى بيانات أدلى بها المتهمان وشجعا فيها الناس على تقديم التماسات ورفض تعيين رئيس الوزراء بالنيابة. لم يشجع أي من المتهمين صراحة أو يحرض على أي أعمال عنف ولكن تم القبض عليهما بتهمة الأعمال الإرهابية والتحريض على الفتنة لأنهما أعربا عن عدم دعمهما لتعيين رئيس الوزراء بالنيابة. أعربا عن رأي ثبت أنه مثير للجدل، لكنهما لم يشجعا العنف ولم يحرضا على إظهار العصيان علناً. وكان اعتقالهما واحتجازهما انتهاكاً لحقوقهم الدستورية في حرية الفكر والوجدان". وعلاوة على ذلك، ذكر مراقب المحاكمة أن "شخصين متهمين أدليا ببيانات في تجمع عام عبّرا فيه عن آرائهما بشأن رئيس الوزراء بالنيابة. ولم تتضمن هذه الآراء خطاب الكراهية الصريح، ولا التحريض الصريح على أعمال الفوضى العامة أو الأعمال الإرهابية. ولذلك، فإن اعتقالهما واحتجازهما على أساس هذه التصريحات كان أساساً عقاباً على ممارستهم الحق في حرية التعبير والرأي".

وعلاوة على ذلك، يقول مراقب المحاكمة: "من المسلم به أن المسألة الحالية لم تعالج بالمثل كما ينبغي. وتقع على عاتق الدولة مسؤولية إلقاء القبض على المتهمين واحتجازهما لإدلائهما بأقوال تعتقد السلطات أنها تضر بالاستقرار العام وتساهم في أعمال الإرهاب وأعمال التحريض على الفتنة وغيرها من أعمال العنف. ومع ذلك، فإن التأخير بين احتجاز المتهم وفرصته الأولى لتقديم طلب للإفراج عنه بكفالة يمثل انتهاكاً لحقه في الحرية الشخصية وحرية التنقل. وعلاوة على ذلك، فإن طبيعة أقوالهم لا تبرر احتجازهم لمدة 15 شهراً في الفترة الفاصلة بين اعتقالهما، والفصل في أمرهما. ويزعم أن اعتقالهما واحتجازهما لفترات طويلة يشكلان انتهاكاً لحقهما في التعبير عن أنفسهما بحرية، وحقهما في عدم التعرض للاحتجاز التعسفي".

وبالإضافة إلى ذلك، يشير مراقب المحاكمة إلى أنه "تم رفض الإفراج بكفالة عن عضوين في البرلمان بشكل أساسي لأنهما يعتبران من مخاطر الهروب، على الرغم من مناصبهما الرسمية كأعضاء في البرلمان، ولديهما أصول ثابتة في البلاد، ولديهما سجلات نظيفة، ولم يتدخلا مع الشهود وهما على استعداد لتقديم مبلغ من المال لتأمين حضورهم. ويبدو من المدهش للغاية رفض الإفراج عنهما بكفالة باستمرار".

وذكر مراقب المحاكمة في تعليقاته العامة وتقييمه للمحاكمة أن "المحاكمة تؤجل باستمرار، ولا سيما بناء على طلب الملك"، وأن القاضي "لا يوجه أي أسئلة مفصّلة إلى الملك... ويمنحهم حرية أكبر بكثير من اللازم لإجراء المحاكمة كما يحلو لهم".

وفي 31 كانون الثاني/يناير 2023، قدم الدفاع والمدعي العام للملك مرافعات نهائية في الدعوى الجنائية ضد السيد مابوزا والسيد دوبي، وبعد ذلك احتفظ القاضي في القضية بالحكم. في 1 حزيران/يونيو 2023، وجدهما القاضي مذنبين في جميع التهم، باستثناء التهمة المتعلقة باجراءات كوفيد-19 في ما يتعلق بالسيد مابوزا، واحتفظ بالحكم لجلسة استماع في كانون الأول/ديسمبر 2023. تتعلق تهمة الإرهاب باتهام البرلمانيين بتحريض السكان على التمرد ضد الحكومة المنتخبة دستورياً. تتعلق تهم القتل بوفاة شخصين دهستهما سيارة أصابت سبعة أشخاص في نكواليني عند الحاجز. واعترف القاضي بأن البرلمانيين لم يكونا قريبين من مسرح الجريمة عندما توفي الضحيتان، وأنهما لم يدافعا في أي وقت عن العنف أثناء مكالماتهما للشعب. ومع ذلك، وجد القاضي أنهم مذنبان على أساس مبدأ تصرّف الشخص بقصد جنائي احتماليّ – بعد النظر والقدرة على التنبؤ – نظراً لأنه كان ينبغي عليهم توقع عواقب أفعالهم، مع الأخذ في الاعتبار أن بعض الاحتجاجات في إسواتيني أصبحت عنيفة. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه في ما يتعلق بكل من تهمتي الإرهاب والقتل، فإن تحليل دعوات البرلمانيين للشعب يظهر أنهما طالبا ببساطة بتغيير دستوري ومؤسسي ولم يطلبا في أي وقت من الشعب القيام بذلك بطريقة عنيفة وغير قانونية.

وفي الساعات الأولى من يوم 22 أيلول/سبتمبر 2022، تعرض البرلمانيان المحتجزان للاعتداء من قبل حراس السجن الذين دخلوا زنازينهما وبدأوا في ضربهما من دون سبب. وبحسب رئيس البرلمان، فقد تم فتح تحقيق في الأمر وفقاً لقانون الخدمات الإصلاحية رقم 13 للعام 2017، مقروءاً بالاقتران مع أحكام السجون للعام 1965. وقال رئيس البرلمان السابق: "نحن حريصون على التوصيات الناتجة والإجراءات الإضافية التي قد يوصي بها التحقيق أيضاً. لم يتم الانتهاء من الإجراءات القانونية ونأمل أن يتم التعامل مع الادعاءات المذكورة أعلاه بشكل مناسب". يُزعم أنه في 29 أيلول/سبتمبر 2023، تعرض السيد مابوزا للضرب مرة أخرى على يد ضابط خدمات إصلاحية.

واستجابة لرغبة الاتحاد البرلماني الدولي في إرسال وفد من لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين إلى إسواتيني، في جلسة استماع عقدت في الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي في تشرين الأول/أكتوبر 2022، رد رئيس البرلمان آنذاك بأنه سيرحب بهذا الوفد. ولم تؤت المحاولات اللاحقة التي قام بها الاتحاد البرلماني الدولي لتنظيم البعثة ثمارها بعد مع سلطات إسواتيني، التي أشارت في وقت مبكر إلى أن الأحداث الوطنية الهامة منعتها من استقبال البعثة قبل نهاية النصف الأول من العام 2023. ورداً على أحدث رسالة للاتحاد البرلماني الدولي بشأن هذه المسألة، في 5 آذار/مارس 2023، ذكر

رئيس البرلمان خطياً أن "قلق لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين للاتحاد البرلماني الدولي يحظى بالاعتراف والتقدير. ويتناول برلمان مملكة إسواتيني حالياً قراراً لرؤساء دول الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي بشأن المسألة نفسها. ونرى أن لجنة الاتحاد البرلماني الدولي تتشارك المشاعر نفسها مع المجموعة الثلاثية للجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي، ولذلك نشعر بالارتياح لتلقي تقرير يفصل جميع العمليات التي يتعين الاضطلاع بها من أجل حوارنا الوطني. ويكفي أن نذكر أن بعض العمليات والالتزامات الرئيسية جارية بالفعل. وإزاء هذه الخلفية، نرجو منكم التساهل في التعامل معنا بشأن هذه المسألة".

وفي ليلة 21 كانون الثاني/يناير 2023، قُتل المدافع عن حقوق الإنسان والمحامي الإسواتيني السيد ثولاني ماسيكو – المحامي السابق الذي يمثل كلا البرلمانيين. وأدان خبراء الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي على الفور القتل، ووصفوه بأنه "بغيض" وطالبوا بإجراء تحقيق محايد. وكان السيد ماسيكو عضواً في منظمة "محامون من أجل حقوق الإنسان في سوازيلند"، ورئيساً للجنة منتدى الجهات المعنية المتعددة، وهو ائتلاف من جماعات المعارضة السياسية ونشطاء المجتمع المدني يطالبون بالإصلاح الدستوري في إسواتيني. لا يزال مقتله من دون حل حتى يومنا هذا.

وجرت الانتخابات البرلمانية في 29 أيلول/سبتمبر 2023. مع حظر الأحزاب السياسية في إسواتيني، ترشح المرشحون بشكل فردي. يُنظر إلى معظم الذين تم انتخابهم على أنهم موالون للملك.

ومنذ اندلاع الاحتجاجات في إسواتيني في العام 2021، شجعت الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي وشركاء دوليون آخرون بشدة سلطات إسواتيني على إجراء حوار وطني هادف وموضوعي وشامل لمناقشة خيارات الإصلاحات الديمقراطية والمؤسسية. ومع ذلك، ذكرت عدة أصوات في إسواتيني أن الطريقة التي تقيم بها السلطات الحوار تترك السيطرة الكاملة في أيدي الملك من خلال تأطيرها ضمن القيود الصارمة لـ"سيبايا" – المشاركة التقليدية للملك مع شعبه. رفض منتدى الجهات المعنية المتعددة سيبايا كوسيلة للحوار السياسي. علاوة على ذلك، أشاروا إلى أن غياب السيد ثولاني ماسيكو كرئيس لمنتدى الجهات المعنية المتعددة أعاق بشكل خطير فعالية الأصوات المختلفة مجتمعة للمساهمة في الحوار الوطني.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم في الاتحاد البرلماني الدولي،

1. *يشكر* كاتب مجلس الجمعية على رسالته الأخيرة؛

2. *يعرب عن بالغ قلقه* إزاء إدانة السيد مابوزا والسيد دوبي نتيجة محاكمة أظهرت أوجه قصور خطيرة، على النحو المحدد في تقرير مراقب المحاكمة؛ *يعتبر* أن هذا التقرير، والأسباب التي قدمها القاضي للحكم الذي توصل إليه تعطي أهمية تأكيد صاحب الشكوى أن القضية الجنائية جاءت استجابة للنداء العام الذي وجهه البرلمانيون لتعزيز الديمقراطية، والذي يندرج مباشرة ضمن الممارسة المشروعة لحقهم في حرية التعبير؛ وبالتالي، *إنه مقتنع* بأن ما كان ينبغي أبداً احتجاز الرجلين ومحاكمتهما في المقام الأول؛ *ويجدوه أمل صادق في* أن تظل المسألة تحل، بطريقة تتماشى مع معايير حقوق الإنسان السارية، قبل الحكم على الرجلين؛ *وهو حريص على* اطلاعه باستمرار على التطورات في هذا الصدد؛

3. *يساوره بالغ القلق* إزاء التقارير التي تفيد بأن السيد مابوزا تعرض مرة أخرى لاعتداء أثناء الاحتجاز؛ *يأسف* لعدم تلقيه أي تقرير عن التحقيق الذي قيل إنه بدأ في ما يتعلق بالاعتداء المزعوم في أيلول/سبتمبر 2022 على البرلمانيين المحتجزين؛ *يكرر الإعراب عن* رأيه بأن الإفلات من العقاب بحكم الواقع لا يمكن إلا أن ييسر، إن لم يشجع، ارتكاب المزيد من الجرائم، لأن الجناة يعرفون أنهم سيحصنون من الإجراءات القانونية؛ *يحث* السلطات على إجراء تحقيقات فعالة ومستقلة في الاعتداءات المزعومة، واتخاذ ما يلزم من تدابير لإقرار المساءلة، وتجنب تكرار هذه الحوادث؛ *يود* الحصول على معلومات مفصلة عن التدابير المتخذة في هذا الصدد؛

4. *يلاحظ باهتمام كبير* الجهود المبذولة حالياً لإجراء حوار وطني في إسواتيني؛ ويرى أن هذا الحوار لا يمكن أن يكون ناجحاً تماماً إلا إذا أتيحت الفرصة لجميع الجهات المعنية للمساهمة فيه بحرية وفعالية؛ *ويرغب في* تلقي معلومات رسمية عن الطريقة التي يخطط بها منظمو الحوار لتحقيق ذلك؛ *ويؤكد* أن الاتحاد البرلماني الدولي على استعداد لتقديم أي مساعدة قد تعتبر مفيدة في هذا الصدد؛

5. *يؤمن بصدق* أنه بالإضافة إلى الجهود الجارية والجديدة لتعزيز الديمقراطية في إسواتيني، إن بعثة من لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين للاتحاد البرلماني الدولي، التي تشمل عقد اجتماعات مع جميع السلطات المعنية، وعقد اجتماع مع العضوين الإثنين في البرلمان ومحاميهما، وإلى جانب الاجتماعات مع الأطراف الثالثة ذات الصلة، ستتيح فرصة

مفيدة لمناقشة المسائل التي برزت في القضية قيد النظر ولبحث الحلول الممكنة؛ لذلك، *يأمل* مخلصاً أن تتمكن سلطات إسواتيني قريبا من استقبال هذه البعثة؛ *ويطلب من* الأمين العام أن يواصل العمل مع السلطات البرلمانية المنتخبة حديثاً في إسواتيني بغية إيفاد البعثة في أقرب وقت ممكن؛

6. *يطلب من* الأمين العام أن يحيل هذا القرار إلى رئيس الجمعية الوطنية، وإلى صاحب الشكوى، وإلى أي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يسمح له بتقديم المعلومات ذات الصلة؛

7. *يطلب من* اللجنة أن تواصل النظر في هذه القضية، وأن تقدم إليه تقريراً في الوقت المناسب.

جمهورية العراق

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ212

(لواندا، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023)

سعادة السيد أحمد جميل سليمان العلواني بعد خمسة أسابيع من صدور الحكم عليه، صورة مؤرخة 2 كانون الثاني/يناير 2015

©الصورة مقدمة من عائلة السيد أحمد جميل سليمان العلواني

IRQ-62- سعادة السيد أحمد جميل سليمان العلواني

القضية IRQ-62

جمهورية العراق: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي
الضحية: عضو معارض في البرلمان
صاحب الشكوى المؤهل (أصحاب الشكاوى المؤهلون): القسم **I.1** (د) من إجراءات اللجنة (الملحق الأول)
تقديم الشكوى: كانون الأول/ديسمبر 2013
قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: تشرين الثاني/نوفمبر 2021
بعثة (بعثات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: آب/أغسطس 2023
جلسة (جلسات) استماع اللجنة الأخيرة: جلسة استماع مع وفد جمهورية العراق إلى الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي (تشرين الأول/أكتوبر 2023)
المتابعة الأخيرة:
- بلاغ من السلطات: رسالة من إدارة العلاقات العامة والبروتوكولات البرلمانية (تموز/يوليو 2022)؛ رسالة من نائب الأمين العام تنقل رسالة من وزارة العدل (حزيران/يونيو 2022)
- بلاغ من صاحب الشكوى: تشرين الأول/أكتوبر 2022
- بلاغ موجه إلى السلطات: رسائل إلى رئيس مجلس النواب (شباط/فبراير 2023)
- بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: تشرين الأول/أكتوبر 2022

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ التعذيب وسوء المعاملة وغير ذلك من أعمال العنف
- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيان
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية
- ✓ عدم ورود إجراءات محاكمة عادلة

أ. ملخص القضية

اعتقل السيد العلواني في 28 كانون الأول/ديسمبر 2013 خلال مداهمة شنتها قوات الأمن العراقية على منزله في الرمادي في محافظة الأنبار. ويعتقد أصحاب الشكوى أن اعتقال السيد العلواني كان انتقاماً منه لدعمه الصريح لمظالم السكان السنّة ومعارضته الصريحة لرئيس الوزراء العراقي في ذلك الوقت، معالي السيد نوري كامل المالكي. ويتعين أيضاً النظر إلى قضية السيد العلواني على خلفية التوتر الطائفي والعنف في البلد.

ووفقاً لأصحاب الشكوى، احتجز السيد العلواني في البداية في مراكز احتجاز سرية، وتعرض لسوء المعاملة والتعذيب، ولم يتلق محاكمة عادلة، ورأى حقه في الدفاع الكافي قد انتهك. أكد فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي هذه الادعاءات في تقريره للعام 2017 (الرأي رقم 2017/36)، لا سيما بعد إدانة السيد العلواني في العام 2014 بتهمة القتل والتحريض على العنف الطائفي والحكم عليه في العام 2016 بعقوبة الإعدام بموجب قانون مكافحة الإرهاب. وقد استأنف محامو السيد العلواني أحكام المحكمة، التي لا تزال قيد المراجعة في إجراءات النقض، كما أكد أصحاب الشكوى ورئيس مجلس القضاء الأعلى. بموجب قانون العفو العام رقم 27 للعام 2016، قدم السيد العلواني طلبات العفو في ثلاث حالات، التي تم رفضها لاحقاً.

وفي العامين 2020 و2022، زار وفد برلماني وممثلون من مديرية حقوق الإنسان التابعة لوزارة العدل السيد العلواني في مركز احتجاز الكاظمية، الواقع في شمال بغداد، للتأكد من أنه بصحة جيدة، بالنظر إلى أنه لم يتلق زيارات في الأشهر الأربعة السابقة بسبب جائحة كوفيد-19. خلص فريق مديرية حقوق الإنسان التابعة للوزارة إلى أن السيد العلواني بصحة جيدة، ولا يعاني من أي أمراض مزمنة، وأفاد أنه لم يتعرض إلى أي تعذيب.

وخلال جلسة استماع مع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين في الجمعية العامة الـ 146 للاتحاد البرلماني الدولي في آذار/مارس 2023، أبلغ الوفد العراقي اللجنة أن لجنة حقوق الإنسان التابعة لمجلس النواب قد زارت السيد العلواني في 8 آذار/مارس 2023. وذكر الوفد أن هذه ليست زيارته الأولى للسيد العلواني، الذي لا يزال مجلس النواب يرصد حالته عن طريق لجنته المعنية بحقوق الإنسان. وتشعر هذه الأخيرة بقلق عميق إزاء هذه القضية، بالنظر إلى ادعاءات التعذيب وسوء المعاملة والاعتداء، والإجراءات الجائرة، وعدم احترام الحصانة البرلمانية، والبعد السياسي للتهم الموجهة إلى السيد العلواني. وعلى الرغم من تحسن ظروف احتجاز السيد العلواني، أكد الوفد أنه لا يزال يواجه أربعة أحكام بالسجن المؤبد وحكمين بالإعدام نتيجة لتهم ذات دوافع سياسية.

وفي ما يتعلق بالزيارة التي قامت بها مديرية حقوق الإنسان التابعة لوزارة العدل في العام 2022، ذكر الوفد العراقي أن الزيارة جاءت نتيجة لعمل لجنة الاتحاد البرلماني الدولي بشأن القضية. وأحيل آخر قرار اتخذته بشأن حالة السيد العلواني إلى وزير العدل، الذي شكل لجنة مكلفة برصد القضية وأوعز إليها بزيارة النائب البرلماني السابق المحتجز. وشكر الوفد لجنة الاتحاد البرلماني الدولي على عملها بشأن القضية وأعرب عن أمله في أن يؤدي عمل اللجنة والجهود التي بذلتها

السلطات العراقية حتى الآن إلى الإفراج عن السيد العلواني والحل النهائي لقضيته.

وأشار الوفد أيضاً إلى أن السيد العلواني كان قد ألقى، قبل اعتقاله في العام 2013، خطاباً زُعم أنه أهان فيه القادة الشيعة. ولذلك أنشأ مجلس النواب لجنة للتحقيق في الحادث ووجد، حسب التقارير، أن السيد العلواني لم يهن القادة الشيعة أو الطائفة الشيعية. وقد استخدم معارضو السيد العلواني السياسيون هذا الحادث لكسب الكراهية ضده والتحريض على التوترات الطائفية والعنف في البلاد. بيد أن اللجنة لم تتلق بعد نسخة من التقرير من لجنة التحقيق مشفوعة بنتائجها.

وبناء على عدة طلبات من لجنة الاتحاد البرلماني الدولي، رحب مجلس النواب في جمهورية العراق بوفد قام بأول زيارة رسمية إلى جمهورية العراق في آب/أغسطس 2023 للترويج لحل مرض لقضية السيد العلواني.

ورحبت اللجنة، كجزء من استنتاجاتها، بانفتاح السلطات العراقية على التوصل إلى حل لقضية السيد العلواني، بما في ذلك الخطوات التي اتخذتها السلطات القضائية، والتي تعمدت تعطيل القضية أمام محكمة النقض، وبالتالي تنفيذ حكم الإعدام، لتمكين قرار قبلي يمهد الطريق للعفو. بيد أن اللجنة تعترف بحق أسرة الجندي الذي قُتل أثناء الغارة التي شُنت على السيد العلواني إلى التعويض والتعويض المالي عملاً بالقوانين العراقية، ووجدت أيضاً أنه نظراً للانتهاكات الخطيرة التي ارتكبت ضد السيد العلواني، بما في ذلك انتهاك حصانته البرلمانية، واحتجازه بمعزل عن العالم الخارجي في مكان سري، ادعاءات التعذيب التي لم يجر التحقيق فيها قط، واعترافه المزعوم توقيعه تحت التعذيب ولكن المحكمة الجنائية المركزية قبلت به كمصدر أساسي للأدلة، وكان ينبغي للسلطات القضائية أن تعلن بطلان المحاكمة وأن تطلق سراح السيد العلواني على الفور.

وخلال جلسة استماع مع اللجنة في الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي في تشرين الأول/أكتوبر 2023، شكر الوفد العراقي اللجنة على تقرير مهمتها وتعهد بمواصلة مراقبة قضية السيد العلواني مع الضغط من أجل إطلاق سراحه. وبالنظر إلى المعلومات التي جمعت أثناء البعثة بشأن نقل السيد العلواني إلى مرفق احتجاز آخر، كرر الوفد التزامه باحترام ظروف احتجاز السيد العلواني، بما في ذلك وضعه في زنزانة خاصة وضمان احترام حقوقه في الزيارة.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم في الاتحاد البرلماني الدولي،

1. *يشكر* السلطات العراقية، ولا سيما السلطات البرلمانية، على تعاونها خلال البعثة التي قامت بها مؤخراً لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين إلى جمهورية العراق وعلى تيسير سير أعمالها بسلاسة، بما في ذلك الاجتماعات مع السيد العلواني في السجن؛ *ويشكر* الوفد العراقي على اجتماعه مع اللجنة والتزامه بحماية ظروف احتجاز السيد العلواني في حالة نقله إلى مرفق احتجاز آخر؛

2. *يؤيد* تأييداً تاماً النتائج والتوصيات الواردة في تقرير البعثة؛

3. *يرحب* بانفتاح السلطات العراقية على حل قضية السيد العلواني؛ *ويلاحظ بارتياح* أن الشخصيات السياسية في جميع المجالات قد أعربت عن تضامنها مع السيد العلواني واستعدادها للمساعدة في تسوية قضيته باستخدام جميع الوسائل الممكنة المتاحة لها؛

4. *يحيط علماً* بالقوانين والأعراف العراقية ذات الصلة بهذه الحالة؛ ومع ذلك، *يحث* السلطات القضائية على رفع حكم الإعدام الصادر بحق السيد العلواني، والإفراج عنه فوراً ومنحه تعويضاً مناسباً في ضوء الإجراءات القانونية المعيبة والتجاوزات التي تعرض لها في المراحل الأولى من احتجازه؛

5. *يدعو* السلطات العراقية إلى وضع حد للإفلات من العقاب عن طريق التحقيق في ادعاءات السيد العلواني المتعلقة بالتعذيب على الفور ومحاسبة المسؤولين عنها، بالنظر إلى المعلومات التي تم جمعها أثناء البعثة، وهي تصريح السيد العلواني بأنه لا يزال يتذكر وجوه معذبيه، مما يشير إلى أنه كان بإمكان السلطات تحديد هوية الجناة في ذلك الوقت وأنه كان بإمكانها القيام بذلك؛

6. *يكرر دعوته إلى* السلطات التنفيذية في جمهورية العراق والقادة السياسيين والدينيين في جميع المجالات وجميع أعضاء البرلمان، بغض النظر عن انتمائهم السياسي، للوقوف متحدين من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان من خلال النظر في قضية السيد العلواني أمام أعلى سلطة في المقاطعة للترويج للإفراج عنه، ودعم حقوقه الإنسانية وضمان عدم إعدامه نتيجة لتهم ذات دوافع سياسية؛

7. *يقف على أهبة الاستعداد* لمواصلة دعم جهود السلطات العراقية الرامية إلى التوصل إلى حل مرض لقضية السيد العلواني، بما في ذلك عن طريق القيام ببعثة متابعة إلى بغداد للاجتماع بالقادة السياسيين والدينيين الذين يمكن أن يساعد تأثيرهم في حل القضية وإرسال رسالة قوية إلى المجتمع الدولي بشأن استعداد جمهورية العراق لتعزيز التنوع، والسلام والعدالة لجميع العراقيين بصرف النظر عن انتمائهم الديني؛ *ويدعو* السلطات البرلمانية، ولا سيما لجنة حقوق الإنسان التابعة لمجلس النواب، ومستشاري رئيس الوزراء لشؤون حقوق الإنسان والشؤون القبلية، إلى القيام بدور

قيادي في الترويج لحل قبلي لقضية السيد العلواني وإبقاء اللجنة على علم بأي تقدم يحرز على هذه الجبهة؛

8. *يطلب* من الأمين العام إحالة هذا القرار إلى السلطات البرلمانية العراقية، ورئيس الوزراء، ورئيس مجلس القضاء الأعلى، وأصحاب الشكوى، وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يمكنه من تقديم المعلومات ذات الصلة؛
9. *يطلب* من اللجنة مواصلة النظر في هذه القضية وتقديم تقريراً عنها في الوقت المناسب.

ميانمار

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ212

(لواندا، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023)

مسؤولو في الشرطة يقفون خارج سجن إينساين في يانغون في 12 شباط/فبراير 2022. سترينغر – وكالة فرنس برس

البرلمانيون الذين احتجزوا بشكل تعسفي:

MMR-267 - وين مينت

MMR-268 - السيدة أونغ سان سو كي

MMR-269 - هنري فان ثيو

MMR-270 - مان وينخاينغ من

MMR-271 - تي خون مايات

MMR-272 - تون تون هاين

MMR-274 - ثان زين ماونغ

MMR-275 - الدكتور وين مايات آي

MMR-276 - أونغ مينت

MMR-277 - يي خاونغ نيونت

MMR-278 - الدكتور ميو أونغ

MMR-279 - كياو مينت

MMR-280 - السيدة وين ميا ميا

MMR-281 – كياو مين هلانغ

MMR-285 - مي ثين

MMR-319 - سو وين (أ) سو لاي

MMR-320 – يو مان نيونت ثين

MMR-321 – خين ميات ثو

MMR-322 – ناي لين اونغ

MMR-323 – هانغ ناينغ

MMR-324 – السيدة شوي بون

MMR-325 – واي لين اونغ

MMR-326 – بياي فيو

MMR-327 – لين لين أو

MMR-328 – خياو لين

MMR-329 – تن هتوي

MMR-330 – اونغ ميينت شاين

MMR-331 – بيتال اونغ

MMR-332 – اون وين

MMR-333 – السيدة ما لاي

MMR-286 - تينت سو

MMR-287 - كياو ثاونغ

MMR-309 - أونغ كياو أو

MMR-310 - نونغ نا جاتان

MMR-311 - مينت أو

MMR-312 - السيدة نان مول خام

MMR-313 - ثانت زين تون

MMR-314 - ماونغ سوي

MMR-315 - ثين تون

MMR-316 - ثان هتوت

MMR-317 - أونغ أونغ أو

MMR-318 - با ميو ثين

MMR-334 – وين

MMR-335 – هلا ثان

MMR-336 – تون واي

MMR-337 – وين ميينت أونغ

MMR-338 – اونغ لين

MMR-339 – اونع مين تون

MMR-340 – السيدة خين ساين هلاينغ

MMR-341 – اونغ ساين

MMR-342 – هلا مو

البرلمانيون الذين تعرضوا إلى التهديدات والتخويف:

MMR-283 - أوكا مين

MMR-291 - هتون مينت

MMR-292 - ناينغ هتو أونغ

MMR-293 - الدكتور واي فيو أونغ

MMR-298 - ناي ميو

MMR-299 – زاو مين ثين

MMR-300 – وينغ ناينغ

MMR-301 – زاي لات

MMR-302 - السيدة مايات ثيدا هتون

MMR-303 – ساو شار فونغ أوار

MMR-304 - روبرت نيال يال

MMR-305 - لامين تون (الملقب أفيو)

MMR-306 - أونغ كي نيونت

MMR-307 – لاما ناو اونغ

MMR-308 – سيثو ماونغ

البرلمانيون الذين توفوا بينما كانوا يتجنبون الاعتقال:

MMR-345 – السيدة تين يي

MMR-346 – هتيكيه زاو

MMR-347 – مينت وين

MMR-348 – ساو تين وين

MMR-349 – ثين شوي

البرلمانيون الذين جرّدوا تعسفياً من جنسيتهم:

MMR-289 - السيدة فيو فيو ثن

MMR-290 - بي مون (الملقب تين تيت)

MMR-294 - السيدة زين مار اونغ

MMR-295 - لوين كو لات

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ القتل
- ✓ الاختفاء القسري
- ✓ التعذيب وسوء المعاملة وأعمال العنف الأخرى
- ✓ التهديدات وأعمال التخويف
- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيان
- ✓ ظروف الاعتقال اللاإنسانية
- ✓ عدم ورود إجراءات محاكمة عادلة

القضية MMR-COLL-03

ميانمار: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي
الضحية: 72 برلمانياً من المعارضة (62 رجلاً و10 نساء)
صاحب الشكوى المؤهل (أصحاب الشكاوى المؤهلون): القسم I-1(أ) من إجراءات اللجنة (الملحق الأول)
تقديم الشكوى: آذار/مارس 2021
قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: تشرين الأول/أكتوبر 2022
بعثة (بعثات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: ---
جلسة (جلسات) استماع اللجنة الأخيرة: جلسة استماع مع المقرر الخاص للأمم المتحدة بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار (آذار/مارس 2022)
المتابعة الأخيرة:
- *مذكرة شفوية* من البعثة الدائمة لجمهورية اتحاد ميانمار إلى مكتب الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى في جنيف: آب/أغسطس 2023
- بلاغ من صاحب الشكوى: أيلول/سبتمبر 2023
- *مذكرة شفوية* إلى البعثة الدائمة لجمهورية اتحاد ميانمار إلى مكتب الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى في جنيف: تشرين الأول/أكتوبر 2023
- بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: أيلول/سبتمبر 2023

- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير
- ✓ انتهاك حرية التجمع وتشكيل الجمعيات
- ✓ انتهاك حرية التنقل
- ✓ الإبطال التعسفي لانتخاب برلماني
- ✓ الإلغاء التعسفي للولاية البرلمانية أو تعليقها
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية
- ✓ انتهاكات أخرى تعوق ممارسة الولاية البرلمانية
- ✓ انتهاكات أخرى: السحب غير المشروع للجنسية
- ✓ انتهاكات أخرى: الحق بالصحة

أ. ملخص القضية[1]

بعد رفض الاعتراف بنتائج الانتخابات البرلمانية في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أعلن الجيش حالة الطوارئ وشرع في الاستيلاء على السلطة بالقوة في 1 شباط/فبراير 2021، وهو اليوم الذي كان من المقرر أن يتولى فيه البرلمان الجديد منصبه. تم تمديد حالة الطوارئ في 1 شباط/فبراير 2023، مما أدى فعلياً إلى إلغاء الوعد بإجراء الانتخابات بحلول آب/أغسطس 2023. على الرغم من أن السلطات العسكرية سمحت بحدوث احتجاجات سلمية بأغلبية ساحقة في البداية، إلا أن الوضع في ميانمار اتخذ منعطفاً مدمراً نحو الأسوأ في آذار/مارس 2021، مع ورود تقارير عن استخدام الذخيرة الآلية الحيّة والمدفعية ضد المدنيين. وقد اعترف المقرر الخاص للأمم المتحدة بالطابع الواسع النطاق والمنهجي للانتهاكات التي يرتكبها العسكريون (المعروفون باسم "*التاتماداو*") وأعلن أن نطاقها يفي بعتبة الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وفقاً لجمعية مساعدة السجناء السياسيين، حتى 29 أيلول/سبتمبر 2023، قُتل حوالى 4131 شخصاً وتم اعتقال 24858 بشكل تعسفي منذ الانقلاب، بينما لا يزال 19286 رهن الاحتجاز. في العام 2022، نشرت جمعية مساعدة السجناء السياسيين تقريراً يزعم أن الاستخدام الواسع النطاق والمنهجي للاحتجاز التعسفي من دون رقابة قضائية، مصحوباً بإخفاء مكان وجود الضحايا، يرقى إلى مستوى حالات الاختفاء القسري، والتي تقع أيضاً في إطار الجرائم ضد الإنسانية.[2]

---

[1] لأغراض هذا القرار، يشير مصطلح «المعارضة» إلى أعضاء البرلمان الذين ينتمون إلى مجموعات سياسية أو أحزاب ذات سلطة محدودة في صنع القرار ويعارضون السلطة الحاكمة.

[2] https://aappb.org/wp-content/uploads/2022/07/AAPP_Crimes-Against-Humanity-Report_8-Jul-2022-English.pdf

ويفيد صاحب الشكوى بأن رئيس برلمان ميانمار (*بييداونغسو هلوتاو*)، ومستشار الدولة أونغ سان سو كي وستة برلمانيين آخرين قد وضعوا رهن الإقامة الجبرية في يوم الانقلاب، بينما اعتقل 20 عضواً آخر من أعضاء البرلمان تعسفاً بعد ذلك بوقت قصير. أدى الاعتقال العنيف للسيد هتاي مين ثين في 4 نيسان/أبريل 2023 إلى رفع العدد الإجمالي للبرلمانيين المحتجزين تعسفاً إلى 40، 31 منهم ما زالوا رهن الاحتجاز. ويقال إن العديد من المحتجزين محتجزون في أماكن سرية في سجون مكتظة، حيث يواجهون سوء المعاملة والتعذيب، ولا يحصلون على الرعاية الطبية أو المشورة القانونية إلا قليلاً أو معدوماً، وهو مصير يتشاركه آلاف المواطنين المحتجزين تعسفاً وفقاً لتقارير حقوق الإنسان. وأفاد صاحب الشكوى أيضاً بأن خمسة برلمانيين منتخبين لقوا حتفهم بينما كانوا يتجنبون إلقاء القبض عليهم.

ووفقاً لصاحب الشكوى، في 4 شباط/فبراير 2021، اجتمع نحو 70 عضواً منتخباً في البرلمان في العاصمة نايبيداو وأدوا اليمين الدستورية متعهدين بالالتزام بالولاية التي منحها لهم الشعب. في 5 شباط/فبراير، اجتمع 300 عضو في البرلمان عبر الإنترنت وأنشأوا لجنة تمثيل *بييداونغسو هلوتاو*. تعتبر لجنة تمثيل بييداونغسو هلوتاو منظمة إرهابية من قبل مجلس إدارة الدولة المعيّن من قبل الجيش. في 31 آذار/مارس 2021، عيّنت لجنة تمثيل بييداونغسو هلوتاو حكومة وحدة وطنية، والتي يعتبرونها الحكومة المؤقتة الشرعية. ووفقاً لصاحب الشكوى، أُجبر أعضاء لجنة تمثيل بييداونغسو هلوتاو على الاختباء خوفاً من الانتقام بسبب أنشطتهم السياسية، وجُرد أربعة منهم تعسفاً من جنسيتهم. وبالإضافة إلى ذلك، يُزعم أن أقارب أعضاء لجنة تمثيل بييداونغسو هلوتاو قد تعرضوا مراراً للمضايقة والإيذاء من جانب الجيش، ويُزعم أن والد السيد سيثو ماونغ قد تعرض للتعذيب حتى الموت بعد إلقاء القبض عليه. وبحسب ما ورد اتُّهم رئيس مجلس الشيوخ السابق ورئيس وزراء حكومة الوحدة الوطنية، السيد مان وين خينغ ثان، بالخيانة العظمى، بينما يواجه العديد من أعضاء البرلمان الآخرين اتهامات جنائية بالتحريض على العصيان المدني وتهم أخرى تحمل عقوبات شديدة. في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، اتُّهمت السيدة أونغ سان سو كي و15 من كبار السياسيين الآخرين بتزوير الانتخابات خلال انتخابات العام 2022، وفي 5 كانون الأول/ديسمبر 2021، وجدت مذنبة وأدينت بالسجن لمدة أربع سنوات، تبعها إدانة أخرى في 10 كانون الثاني/يناير 2022 في ثلاث تهم منفصلة. إجمالاً، حُكم عليها بالسجن 27 عاماً. غير أن صاحب الشكوى أكد أن السلطات العسكرية أفرجت عن ثمانية من أعضاء البرلمان منذ الانقلاب.

وفي 24 نيسان/أبريل 2021، عقدت رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) اجتماعاً للقادة، ودعت ممثلاً عن السلطات العسكرية في ميانمار للحضور. وأدى هذا الاجتماع إلى اعتماد توافق في الآراء من خمس نقاط بشأن ميانمار، يدعو إلى الوقف الفوري للعنف وتعيين مبعوث خاص إلى ميانمار لزيارة البلد للاجتماع بجميع الأطراف المعنية. نظراً لأن

السلطات العسكرية لم تظهر أي استعداد لتنفيذ إجماع النقاط الخمس، فقد تم استبعادها من اجتماعات الآسيان اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر 2021.

وفي جلسة استماع مع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين للاتحاد البرلماني الدولي في آذار/مارس 2022، دعا المقرر الخاص للأمم المتحدة إلى مزيد من الضغط المتضافر على السلطات العسكرية من قبل المجتمع الدولي بأكمله. كما جدد دعوته إلى وقف تدفق الأسلحة نحو الجيش، الذي ورد أنه تلقى أسلحة استخدمت ضد السكان المدنيين من عدد محدود من البلدان بعد الانقلاب بوقت طويل، على النحو المبين في أحد تقاريره.[3] في غضون ذلك، تلقت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي مراسلات من السلطات العسكرية تتهم لجنة تمثيل بييداونغسو هلوتاو باختيار طريق المواجهة وتعزيز الإرهاب والفوضى، والتي يُزعم أنها أودت بحياة أكثر من 1000 شخص. وأشاروا أيضاً إلى الالتزام بتنفيذ توافق الآراء المكون من خمس نقاط وإمكانية استئناف الحوار، شريطة اتخاذ تدابير بناء الثقة أولاً.

وفي تموز/يوليو 2022، أبلغ صاحب الشكوى بأن وضع أعضاء البرلمان المحتجزين قد ازداد تدهوراً، حيث حظرت السلطات العسكرية جميع الزيارات والاتصالات مع أعضاء البرلمان المحتجزين، الذين قيل إنهم نُقلوا إلى أماكن سرية. وقد أخفت السلطات أماكن وجود بعض أعضاء البرلمان، مما أثار مخاوف من احتمال وقوعهم ضحايا للاختفاء القسري. جاءت هذه الخطوة في أعقاب الأنباء التي تفيد بأن *التاتماداو* أعدموا أربعة من نشطاء الديمقراطية – بمن فيهم عضو البرلمان السابق السيد فيو زايار ثاو – مما أثار الذعر والاضطرابات بين السجناء؛ وبحسب ما ورد، أضرب البعض عن الطعام. بعد عمليات الإعدام الأولى منذ ثلاثة عقود، ادعى *التاتماداو* أن المزيد سيتبعه.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم في الاتحاد البرلماني الدولي،

1. *يشير إلى* أن القضية الحالية تشمل أيضاً شكوى جديدة تتعلق بحالة السيد وين، والسيد هتاي وين ثين، والسيدة تين يي، والسيدة هتيكي زاو، والسيد مينت وين، والسيد ساو تين وين، والسيد ثين شوي؛ *ويشير إلى* أن الشكوى مقبولة، بالنظر إلى ما يلي: (1) أن صاحب شكوى مؤهل قدمها بالشكل الواجب بموجب المادة I.1 (أ) من

[3] تقرير المقرر الخاص للأمم المتحدة بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار – *السماح بارتكاب فظائع: نقل الأسلحة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى جيش ميانمار*. متوفر على الرابط التالي: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Myanmar.pdf.

إجراءات النظر في الشكاوى ومعالجتها (الملحق الأول من القواعد والممارسات المنقحة للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين)؛ (2) يتعلق الأمر بعضو برلماني حالي وقت تقديم الادعاءات الأولية؛ (3) تتعلق بادعاءات القتل والاختفاء القسري والتعذيب، وإساءة المعاملة وغيرها من أعمال العنف والاعتقال والاحتجاز التعسفيين، وظروف الاحتجاز اللاإنسانية، وعدم ورود إجراءات محاكمة عادلة، وانتهاك حرية الرأي والتعبير، وانتهاك حرية التجمع وتشكيل الجمعيات، وعدم احترام الحصانة البرلمانية وانتهاكات الحق في الصحة، وهي ادعاءات تندرج ضمن ولاية اللجنة؛ *ويحيط علماً* بتأكيد صاحب الشكوى أن السيد كياو مينت (MMR-279) والسيد ناي لين أونغ (MMR-322) والسيد زارني مين (MMR-284) لم يُعتقلوا تعسفاً، وهو ما يتطابق مع المعلومات الواردة من السلطات العسكرية في الماضي؛ *ويقرر* إغلاق باب النظر في قضيتهم نتيجة لذلك؛

2. *يتأسف* لعدم تقديم البعثة الدائمة لجمهورية ميانمار لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف معلومات مستكملة عن الشواغل المعرب عنها في هذه القضية، على الرغم من الرسائل العديدة التي قدمتها إليها اللجنة؛

3. *يشعر بالجزع* إزاء خبر أن خمسة برلمانيين وطنيين لقوا حتفهم وهم يحاولون تجنب الاعتقال التعسفي؛ *ويشعر بالجزع* إزاء تقارير شهود العيان التي تفيد بأن 31 برلمانياً محتجزون في الحبس الانفرادي في سجون تفيد التقارير بأنهم يتعرضون فيها لسوء المعاملة والتعذيب والعنف القائم على الجندر، وأنهم محتجزون في ظروف احتجاز لاإنسانية مع إمكانية محدودة للحصول على الرعاية الطبية أو المشورة القانونية؛ *يشعر بالجزع إزاء* التقارير التي تفيد بأن وضعهم قد تدهور أكثر بعد حظر جميع الاتصالات والزيارات التي فرضتها السلطات العسكرية بعد إعدام أربعة رجال شنقاً في 23 تموز/يوليو 2022، بمن فيهم البرلماني السابق السيد فيو زايار ثاو؛ *ويشعر بالجزع إزاء* الإعلانات الرسمية التي تفيد بأنه في أعقاب عمليات الإعدام الأولى هذه منذ 30 عاماً، سيترتب على ذلك المزيد من عمليات الإعدام، مما يشير إلى أن حياة البرلمانيين المحتجزين مهددة؛

4. *يطالب مرة أخرى* بأن تفرج السلطات العسكرية عن البرلمانيين من دون تأخير في ضوء التقارير الخطيرة عن سوء المعاملة وسوء الأحوال في السجون وفي غياب أي دليل ملموس يثبت أن البرلمانيين قد قاموا بأي فعل آخر غير مجرد ممارسة حقوقهم الإنسانية الأساسية؛ *ويحث* السلطات العسكرية، طالما لم يتحقق الإفراج عن البرلمانيين، على تقديم معلومات محددة عن كل برلماني محتجز، بما في ذلك عن موقعه، وحالته الصحية، وإمكانية الوصول إلى ظروف احتجاز إنسانية وآمنة، والزيارات الأسرية والاجتماعات السرية مع محاميهم، وكذلك عن محاكمة كل برلماني محتجز؛ *ويحث* السلطات العسكرية مرة أخرى على السماح للجنة الصليب الأحمر الدولية بزيارة البرلمانيين المحتجزين؛ *ويطالب*

السلطات العسكرية بوقف أي محاولات لاعتقال البرلمانيين لأسباب سياسية والكف عن هذه المحاولات ومن ثم تعريضهم لخطر الموت؛

5. يكرر الإعراب عن اعتقاده بأن إطلاق سراح جميع البرلمانيين المحتجزين خطوة أساسية نحو إنهاء العنف وبناء الثقة التي تسمح بوقف التصعيد والعودة إلى الحوار، على النحو المنصوص عليه في توافق الآراء المؤلف من خمس نقاط الذي توسطت فيه رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)؛ *ويدعو* السلطات العسكرية إلى حماية أرواح جميع أعضاء البرلمان المنتخبين في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 واحترام حقوقهم، وبالتالي السماح لهم بالانتساب والتجمع والتعبير عن آرائهم وتلقي المعلومات ونقلها والتحرك من دون خوف من الأعمال الانتقامية؛ *ويحث* السلطات العسكرية على الامتناع عن اتخاذ إجراءات جسدية أو قانونية ضد 20 عضواً في لجنة تمثيل بييداونغسو هلوتاو، وأي شخص آخر ينتخب في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، في ما يتعلق بأنشطتهم البرلمانية؛ *ويود* أن يتلقى، على سبيل الاستعجال، معلومات محددة عن هذه النقاط من السلطات العسكرية؛ *ويحث* السلطات العسكرية أيضاً على الوفاء بالتزاماتها من خلال: التنفيذ الجدي لتوافق الآراء المؤلف من خمس نقاط الذي توسطت فيه رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) والقرار رقم 2669 الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛ والوقف الفوري لاستخدام القوة المميتة ضد غير المقاتلين واستخدام ضبط النفس الحقيقي ضد أولئك الذين يمارسون حقوقهم الإنسانية؛ والتقيد بالمبادئ الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي؛

6. *يعتبر* أن صمت السلطات العسكرية يعطي أهمية كبيرة للتقارير التي تفيد بانتشار استخدام التعذيب والاغتصاب والاختفاء القسري والقتل خارج نطاق القضاء ضد السجناء السياسيين، بمن فيهم المشرعون المنتخبون؛ *ويشدد على* أن ممارسة الاختفاء القسري والسجن والتعذيب على نطاق واسع ومنهجي تشكل جريمة ضد الإنسانية؛

7. *يدعو* جميع البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي أن تحث سلطاتها الوطنية المعنية على ممارسة ولايتها القضائية عبر مقاضاة أي شخص مسؤول عن هذه الجريمة المرتكبة ضد الإنسانية، تماشياً مع مبدأ الولاية القضائية العالمية؛ *يجدد* دعوته لجميع البرلمانات والمراقبين الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي، ولا سيما في آسيا، إلى الضغط من أجل احترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية في ميانمار وإظهار التضامن مع أعضاء البرلمان الذين انتخبوا في العام 2020، بمن فيهم أعضاء لجنة تمثيل بييداونغسو هلوتاو؛ *ويرحب* بالإجراءات المتخذة حتى الآن ويدعو البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي إلى بذل المزيد من الجهود، بما في ذلك عن طريق إثارة القضية علناً؛ *ويأمل* أن يتمكن من الاعتماد على مساعدة جميع المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة، بما فيها رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، لضمان تحقيق العدالة في هذه القضية؛ ، ويدعو جميع البرلمانات والمراقبين الأعضاء في الاتحاد البرلماني

الدولي إلى دعم التحالف البرلماني الدولي من أجل ميانمار ومقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار تحقيقاً لهذه الغاية؛

8. *يطلب من* الأمين العام أن يحيل هذا القرار إلى السلطات العسكرية، وإلى صاحب الشكوى، وإلى أي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يسمح له بتقديم المعلومات ذات الصلة؛ *كما يطلب من* الأمين العام أن ينظر في الإمكانات الأخرى للشواغل وطلبات الحصول على معلومات التي تم طرحها في هذا القرار من أجل معالجتها بشكل فعال؛

9. *يطلب من* اللجنة أن تواصل النظر في هذه القضية، وأن تقدم إليه تقريراً في الوقت المناسب.

باكستان

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ212

(لواندا، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023)

قوات الأمن تقف في حراسة خارج سجن أتوك، حيث يحتجز السيد عمران خان. عبد المجيد – وكالة فرنس برس

PAK-26- محمد عزام خان سواتي

PAK-27- مثانديني دوبيه

PAK-28- السيدة علياء حمزة مالك

PAK-29- إيجاز شوداري

PAK-30- السيدة كانوال شوزب

القضية PAK-COLL-01

باكستان: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي
الضحية: خمسة أعضاء برلمانيين من باكستان من المعارضة (امرأتان وثلاثة رجال)
صاحب الشكوى المؤهل (أصحاب الشكاوى المؤهلون): القسم I-1(ج) من إجراءات اللجنة (الملحق الأول)
تقديم الشكوى: كانون الأول/ديسمبر 2022 وأيلول/سبتمبر 2023
قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: شباط/فبراير 2023
بعثة (بعثات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: ---
جلسة (جلسات) استماع اللجنة الأخيرة: جلسة استماع مع وفد مجلس الشيوخ في باكستان إلى الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي (تشرين الأول/أكتوبر 2023)
المتابعة الأخيرة:
- بلاغ من السلطات: تشرين الأول/أكتوبر 2023
- بلاغ من صاحب الشكوى: تشرين الأول/أكتوبر 2023
- بلاغ موجه إلى السلطات: أيلول/سبتمبر 2023
- بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: تشرين الأول/أكتوبر 2023

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ الاختفاء القسري
- ✓ التعذيب وسوء المعاملة وأعمال العنف
- ✓ التهديدات وأعمال التخويف
- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيان
- ✓ ظروف الاعتقال اللاإنسانية
- ✓ عدم اتباع الإجراءات القانونية الواجبة في الإجراءات المتخذة ضد البرلمانيين
- ✓ انتهاك حرية التعبير والرأي
- ✓ انتهاك حرية التجمع وتشكيل الجمعيات

- ✓ انتهاك حرية التنقل
- ✓ الإلغاء التعسفي للولاية البرلمانية أو تعليقها
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية
- ✓ الإفلات من العقاب
- ✓ انتهاكات أخرى: الحق في الخصوصية
- ✓ انتهاكات أخرى: تمييز قائم على الجندر

أ. ملخص القضية

تتعلق القضية الحالية بخمسة برلمانيين من حزب حركة الإنصاف الباكستانية تعرضوا، وفقاً لصاحب الشكوى، للاضطهاد نتيجة معارضتهم للسلطة العسكرية في باكستان، بعد تصويت عدم ثقة التي عزلت حكومة السيد عمران خان في 14 نيسان/أبريل 2022. ويفيد صاحب الشكوى بأن السلطات تدخلت منذ ذلك الحين في المظاهرات التي نظمها السيد خان باعتقال أكثر من 400 من مسؤولي حزب حركة الإنصاف الباكستانية، وإلغاء التجمعات بسبب شواغل أمنية غامضة. ووفقاً لصاحب الشكوى، على الرغم من الضغوط المتزايدة، واصل السيد خان وأنصاره مسيراتهم للمطالبة بإجراء انتخابات جديدة. ويفيد صاحب الشكوى بأن المتظاهرين كثيراً ما يواجهون استخداماً غير متناسب للقوة، مما أدى إلى إصابة السيدة شوزب بجروح طويلة الأمد.

ويفيد صاحب الشكوى أيضاً بأن السناتور عزام سواتي اختطف في 13 تشرين الأول/أكتوبر 2022 على أيدي مسلحين ينتمون إلى وكالة التحقيقات الاتحادية وتعرض للتعذيب والاحتجاز التعسفي عقب تغريدة انتقدت فيها مسؤولين عسكريين. في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، ألقت وكالة التحقيقات الاتحادية القبض على السيد سواتي مرة أخرى بعد ساعات من نشر تغريدة انتقادية ضد رئيس الأركان المنتهية ولايته واحتجزه في مكان لم يكشف عنه، مما أثار مخاوف من تعرضه للاختفاء القسري. ومع ذلك، بعد حملة لتأمين إطلاق سراحه من قبل عدد من البرلمانيين، أطلق سراحه بكفالة في 3 كانون الثاني/يناير 2023. تم إلغاء الكفالة. وبالرغم من ذلك، تضمن أمر الكفالة على تحذير أنه في حال كرر السيد سواتي المخالفة، سيتم إلغاء الأمر.

ويذكر صاحب الشكوى أن السيد خان أصيب بالرصاص في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 أثناء قيادته احتجاجاً سلمياً. ويدعي صاحب الشكوى أن الهجوم بالأسلحة النارية كان واحداً من عدة محاولات اغتيال استهدفت السيد

خان، ويفيد بأن هذه الحوادث لم يتم التحقيق فيها على النحو الواجب، لأن الشكاوى التي قدمها السيد خان إلى الشرطة ظلت غير مسجلة لفترة طويلة، مما دفع المحكمة العليا إلى التدخل. ويذكر صاحب الشكوى أن الشرطة اقتحمت منزله في 8 آذار/مارس 2023 وعاملت موظفي السيد خان بوحشية، مما أدى إلى وفاة أحد مسؤولي حركة الإنصاف الباكستانية. ووفقاً لصاحب الشكوى، مُنع أنصاره من الاحتجاج عقب الهجوم على منزل السيد خان، ومُنعت وسائل الإعلام من ذكر اسم السيد خان.

ووفقاً لصاحب الشكوى، ألقي القبض على السيد خان في 9 أيار/مايو 2023 بتهمة إساءة تفسير عائدات بيع هدايا الدولة، مما أثار احتجاجات واضطرابات جماهيرية. أصبحت بعض المظاهرات مسرحاً للعنف، حيث استهدفت عدة منشآت حكومية وعسكرية من قبل مفتعلي الحرائق وسط انقطاع الإنترنت. وادعى صاحب الشكوى أن قطاع الأمن هو الذي نظم حوادث العنف كجزء من عملية زائفة لإلحاق الأذى بالسيد خان وتفكيك حزب حركة الإنصاف الباكستانية. ووفقاً لصاحب الشكوى، فقد سارعت السلطات إلى إلقاء اللوم على حركة الإنصاف الباكستانية، وشنت حملة واسعة النطاق من الاعتقالات العنيفة، فقتلت خمسة من نشطاء الحركة واحتجزت أكثر من 5000 شخصاً، بمن فيهم السيد إيجاز شوداري والسيدة علياء حمزة، بينما توجهت السيدة شوزب والسيد سواتي إلى البرلمان. ويضيف صاحب الشكوى أن العشرات من أعضاء البرلمان في حركة الإنصاف الباكستانية قد تعرضوا للترهيب لتغيير الجوانب أو يواجهون عدة تهم تتراوح بين الفتنة والإرهاب بموجب القوانين الصارمة.

ووفقاً لصاحب الشكوى، أُطلق سراح السيد خان في وقت لاحق، بعد أن حكمت المحكمة العليا بأن اعتقاله غير قانوني. غير أن صاحب الشكوى أفاد بأن السيد خان اعتقل بعنف في 5 آب/أغسطس 2023، وحُكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات، وحُرم من مقعده ومُنع من المشاركة في الانتخابات لمدة خمس سنوات بسبب ادعاء بيع هدايا الدولة. ووفقاً لصاحب الشكوى، فقد واجه السيد خان منذ ذلك الحين أكثر من 180 تهمة، بما في ذلك تسريب أسرار الدولة والفساد والخيانة وتنظيم احتجاجات عنيفة. في 29 آب/أغسطس 2023، علّقت محكمة إسلام آباد العليا إدانته وأفرجت عنه بكفالة، ومع ذلك ظل السيد خان في السجن على أساس التهم العديدة الموجهة إليه. ووفقاً لصاحب الشكوى، ظل السيد خان بعد ذلك في سجون شديدة الحراسة مخصصة للإرهابيين والميليشيا العنيفة. بحسب صاحب الشكوى، تدهورت صحة السيد خان بشكل ملحوظ منذ اعتقاله في 5 آب/أغسطس، مما أثار مخاوف من تسممه ببطء من الطعام الذي يتلقاه في السجن. كما أعرب صاحب الشكوى عن قلقه إزاء صحة السيدة حمزة والسيد شودري وادعى أنهما لم يتلقيا المساعدة الطبية اللازمة أثناء احتجازهما. ووفقاً لصاحب الشكوى، فإن محاكماتهما مليئة

بانتهاكات الإجراءات القانونية الواجبة وحالات التأخير المفرطة.

وسافر مراقب المحاكمة المفوّض من قبل الاتحاد البرلماني الدولي إلى إسلام آباد في 23 تموز/يوليو 2023 لمتابعة المحاكمة الغيابية للسيد سواتي وأعد تقريراً بناءً على المعلومات التي قدمها محامو الدولة ومحاميه. ووفقاً للتقرير، فإن اعتقاله واحتجازه "يمكن وصفه بأنه عقاب لممارسته الحق في حرية التعبير والرأي." كما خلص مراقب المحاكمة إلى أن السلطات القضائية والتنفيذية تفسر القوانين ذات الصلة بطريقة "لا يُسمح للمواطن بانتقاد الحكومة أو تبادل الآراء ضد الجيش." وبالإضافة إلى ذلك، أعرب التقرير عن القلق إزاء استخدام الشرطة لتقارير المعلومات الأولية المتعددة في الحادثة نفسها، مما يشير إلى أن الدافع وراء هذه الممارسة قد يكون إبقاء السيد سواتي رهن الاحتجاز.

ويؤكد صاحب الشكوى أن السلطات استهدفت نساء برلمانيات وأعضاء حركة الإنصاف الباكستانية لإسكات صوت النساء اللواتي يدعمن الحركة. وعلى وجه الخصوص، يفيد صاحب الشكوى بأن السيدة حمزة تخضع لعمليات تفتيش جسدية متكررة أثناء الليل وتحتجز على مقربة من المجرمين المتشددين كوسيلة لترهيبها. ويفيد صاحب الشكوى كذلك بأن السيدة شوزب، رئيسة جناح النساء في حركة الإنصاف الباكستانية، تلقت تهديدات تدعوها إلى مغادرة الحياة السياسية، بما في ذلك تهديدات متكررة بنشر فيديوهات غير لائقة يمكن تغييرها رقمياً لتصوير السيدة شوزب كمشاركة. وعرضت صاحبة الشكوى نسخاً من هذه التهديدات على الأمانة العامة، وشددت على أن شكاواها المقدمة إلى السلطات لا طائل من ورائها. كما أبلغ صاحب الشكوى عن ادعاءات متعددة بانتهاك حقوق السيد سواتي والسيد خان والسيد شودري في الخصوصية كوسيلة لتشويه سمعتهم. ووفقاً لصاحب الشكوى، يجب النظر إلى هذه الانتهاكات في إطار نمط من القمع الحكومي والإفلات من العقاب يهدف إلى تهيئة جو من الخوف، والتخويف للمعارضة ومؤيديها.

وخلال جلسة استماع مع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، أشار عضو في الوفد الباكستاني إلى الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي إلى أنها ترد عدة إجراءات متاحة للسماح للبرلمانيين في حركة الإنصاف الباكستانية بالتعويض، بما في ذلك من خلال مطالبة القيادة البرلمانية بإصدار أوامر إنتاج للسماح للبرلمانيين المحتجزين بالمشاركة في الجلسات البرلمانية ودعوة برلمانيي حركة الإنصاف الباكستانية إلى اتباع هذه الإجراءات. وشدد عضو الوفد أيضاً على التحديات العديدة التي تواجهها باكستان وطمأن اللجنة إلى أن السلطات لا تزال ملتزمة بإجراء تحسينات في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال تعاونها مع الاتحاد البرلماني الدولي.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم في الاتحاد البرلماني الدولي،

1. *يلاحظ* أن الشكوى المقدمة في القضايا المتعلقة بالسيد عمران خان، والسيدة علياء حمزة مالك، والسيدة كانوال شوزب، أعضاء الجمعية الوطنية، وبخصوص السناتور إيجاز شزدري، مقبولة، بالنظر إلى أن الشكوى: (i) قدمت بالشكل الواجب بموجب المادة I.1 (ج) من إجراءات النظر في الشكاوى ومعالجتها (الملحق الأول من القواعد والممارسات المنقحة للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين)؛ (ii) تتعلق بأعضاء برلمانيين حاليين وقت تقديم الادعاءات الأولية؛ و(iii) تتعلق ادعاءات بالاختفاء القسري والتعذيب والمعاملة السيئة وغيرها من أعمال العنف، والتهديدات، وأعمال التخويف، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين، وظروف الاحتجاز اللاإنسانية، وعدم اتباع الإجراءات القانونية الواجبة في الإجراءات ضد البرلمانيين، وانتهاك حرية الرأي والتعبير، وانتهاك حرية التجمع وتشكيل الجمعيات، وانتهاك حرية التنقل، والإلغاء التعسفي للولاية البرلمانية أو تعليقها، وعدم احترام الحصانة البرلمانية، والإفلات من العقاب وانتهاك الحق في الخصوصية والتمييز القائم على الجندر، وهي ادعاءات تندرج ضمن ولاية اللجنة؛ *ويلاحظ أيضاً* أن اللجنة قررت دمج نظرها في حالة القضية المتعلقة بالسيد سواتي (PAK-26)، بالنظر إلى الطبيعة المماثلة للانتهاكات المزعومة والإجراءات المتخذة ضدهما؛

2. *يشكر* برلمان باكستان وعضو وفد باكستان إلى الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي الذي حضر جلسة الاستماع مع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين على المعلومات المقدمة، وعلى تعاونهم؛

3. *يشعر بقلق عميق إزاء* الادعاءات المتزايدة الخطورة التي نقلها صاحب الشكوى في هذه القضية، بما في ذلك ادعاءات التعذيب والمعاملة اللاإنسانية والاعتقال والاحتجاز التعسفيين؛ *ويساوره بالغ القلق إزاء* التقارير التي تتحدث عن ظروف الاحتجاز اللاإنسانية للبرلمانيين المحتجزين، فضلاً عن الممارسة المتمثلة في إصدار العديد من التقارير الإعلامية الأولى للأحداث نفسها التي أبلغ عنها مراقب المحاكمة المستقل المكلف من الاتحاد البرلماني الدولي، الذي يعطي أهمية كبيرة للادعاء بأن الدافع وراء هذه الممارسة قد يكون إبقاء السيد خان، والسيدة حمزة والسيد شودري في السجن رغم أنهما تلقيا عدة أحكام تأمر بالإفراج عنهما؛ وفي هذا الصدد، *يحث* السلطات المختصة على إطلاق سراح جميع البرلمانيين المحتجزين من دون تأخير وضمان الاحترام الكامل لجميع حقوقهم، بما في ذلك حقهم في المشاركة في إدارة الشؤون العامة وفي التصويت والانتخاب؛ *ويود* أن يتم إبلاغه بنتائج الإجراءات التي اتخذها البرلمان في إطار سلطاته وصلاحياته الدستورية تحقيقاً لهذه الغاية؛

4. *يعرب عن قلقه أيضاً* إزاء استمرار نمط الادعاءات المتعلقة بعدم مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة والإفلات من العقاب في الحالات السابقة للبرلمانيين في باكستان؛ *وهو مصدوم بصفة خاصة* من الادعاءات التي تفيد بأن هذه الانتهاكات تستخدم للضغط على برلمانيين معارضين لتغيير ولائهم، ومن التقارير التي تفيد بأن هؤلاء البرلمانيين الذين استسلموا للضغوط هم وحدهم الذين يعفون من الأعمال التعسفية المرتكبة ضدهم؛ *ويرى* في هذا الصدد أن للبرلمان مصلحة راسخة وواجباً لا يمكن إنكاره يتمثل في ضمان الحماية الكاملة لحقوق جميع أعضائه، بصرف النظر عن ولائهم السياسي أو رأيهم أو دينهم، وعدم ترك أي إهانة لحقوقهم وكرامتهم من دون عقاب، بغض النظر عن موقف المنتهكين؛

5. *يأمل* أن يتمكن من الاعتماد على دعم البرلمان لضمان حماية حقوق البرلمانيين في هذه الحالة حماية كاملة، بما في ذلك حقهم في محاكمة عادلة؛ *ويكرر الإعراب عن رغبته* في أن يظل على علم بمواعيد المحاكمة وبأي تطورات قضائية أخرى ذات صلة في القضية، فضلاً عن تلقي نسخة من الأحكام القانونية ذات الصلة استعداداً لإيفاد بعثة مراقبة للمحاكمة إلى باكستان؛

6. *مقتنع* بأنه، في ضوء الشواغل المذكورة أعلاه، ترد حاجة ماسة إلى إيفاد بعثة من اللجنة إلى باكستان لمناقشة المسائل المطروحة مباشرة مع جميع السلطات المعنية والجهات المعنية الأخرى، وبأنه سيساعد على التوصل إلى حلول مرضية سريعة لهذه الحالات وفقاً للمعايير الوطنية والدولية السارية في مجال حقوق الإنسان؛ ولذلك، *يأمل مخلصاً* أن تتمكن السلطات الباكستانية من استقبال هذه البعثة في أقرب وقت ممكن عملياً؛ *ويشكر* عضو الوفد الباكستاني إلى الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي على تأكيدات الدعم التي قدمها بشأن هذه المسألة؛ *ويطلب* في هذا الصدد إلى الأمين العام أن يتواصل مع السلطات البرلمانية الباكستانية بغية إيفاد البعثة قبل انعقاد الدورة المقبلة للجنة المقرر عقدها في كانون الثاني/يناير 2024؛

7. *يطلب من* الأمين العام أن يحيل هذا القرار إلى السلطات ذات الصلة، وإلى صاحب الشكوى، وإلى أي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يسمح له بتقديم المعلومات ذات الصلة؛

8. *يطلب من* اللجنة أن تواصل النظر في هذه القضية، وأن تقدم إليه تقريراً في الوقت المناسب.

الفلبين

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ212

(لواندا، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023)

ساتورنينو أوكامبو

PHL-02- ساتورنينو أوكامبو

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓الاعتقال والاحتجاز التعسفيان
- ✓ عدم مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة في مرحلة التحقيق
- ✓عدم احترام الحصانة البرلمانية

القضية PHL-02

الفلبين: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي
الضحية: عضو برلماني
صاحب الشكوى المؤهل (أصحاب الشكاوى المؤهلون): القسم I-1(أ) من إجراءات اللجنة (الملحق الأول)
تقديم الشكوى: آذار/مارس ونيسان/أبريل 2006
قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: نيسان/أبريل 2019
بعثة (بعثات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: نيسان/أبريل 2007
جلسة (جلسات) استماع اللجنة الأخيرة: جلسة استماع مع الوفد الفلبيني إلى الجمعية العامة الـ130 للاتحاد البرلماني الدولي (نيسان/أبريل 2014)
المتابعة الأخيرة:
– بلاغ من السلطات: رسالة من المدير العام لمكتب العلاقات الدولية والبروتوكول في مجلس الشيوخ وأمين سر شعبة الفلبين في الاتحاد البرلماني الدولي (نيسان/أبريل 2021)
– بلاغ من صاحب الشكوى: تشرين الأول/أكتوبر 2023
– بلاغ موجه إلى السلطات: رسالة إلى رئيس مجلس الشيوخ (أيلول/سبتمبر 2023)
– بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: تشرين الأول/أكتوبر 2023

أ. ملخص القضية

تتعلق القضية الأصلية بأربعة أشخاص، من بينهم السيد ساتورنينو أوكامبو، الذي انتخب لعضوية مجلس النواب في أيار/مايو 2007 بموجب نظام قوائم الأحزاب الفلبينية، الذي يهدف إلى ضمان تمثيل المجموعات المحرومة في البرلمان.

ويدعي الضحايا الأربعة جميعهم أنهم تعرضوا لمضايقات مستمرة منذ أيار/مايو 2007، بسبب معارضتهم لسياسات رئيسة الفلبين آنذاك، السيدة غلوريا ماكاباغال أرويو. وقد رفضت المحكمة العليا في 2 تموز/يوليو 2007 تهم التمرد التي وجهت إليهم في شباط/فبراير 2006، ورفضت أيضاً في شباط/فبراير 2014 أمر إنفاذ الحقوق الدستورية في قضية السيد أوكامبو. أما التهم الأخرى الموجهة إلى الأفراد الثلاثة الآخرين – ومن ثم غير السيد أوكامبو – فقد رُفضت

في وقت لاحق أو لم تعد تُتابع. وبعد ذلك، لم يتعرض سوى السيد أوكامبو، الذي انتهت ولايته البرلمانية في العام 2010، للتهم التالية، إلى جانب عدة مواطنين فلبينيين آخرين:

– تهم قتل متعددة (قضية قتل ليتي)، تتعلق بقتل 15 شخصاً يُزعم أنهم قتلوا في الفترة 1985–1991 أثناء تطهير المشتبه بهم من "الجواسيس والثوار المعارضين" داخل صفوف الحزب الشيوعي الفلبيني وجناحه المسلّح، جيش الشعب الجديد. منذ البداية، منذ ظهور هذه القضية في العام 2006، جادل محامو السيد أوكامبو بأنه لا يمكن أن يكون متورطاً في أي من هذه الجرائم. كما أشاروا بشكل منهجي إلى أوجه عدم الاتساق في الأدلة من قبل الادعاء. في شباط/فبراير 2014، تم رفض التماس السيد أوكامبو أمام المحكمة العليا لرفض القضية. وقضت المحكمة العليا بضرورة مواصلة المحاكمة ضده. ورفضت المحكمة الابتدائية الإقليمية التماساً شاملاً قدمه السيد أوكامبو لاحقاً لإلغاء أحدث المعلومات التي قدمها الادعاء. واستؤنف هذا القرار أمام محكمة الاستئناف. تم توجيه الاتهام إلى السيد أوكامبو في 7 أيار/مايو 2015. بدأت جلسات الاستماع السابقة للمحاكمة في 19 تشرين الأول/أكتوبر 2015، وتم الإفراج عن السيد أوكامبو بكفالة. بعد سنوات، في 16 كانون الأول/ديسمبر 2021، وافق فرع المحكمة الابتدائية الإقليمية في مانيلا 32 على رفض السيد أوكامبو للأدلة، ومن ثم الاعتراف بفشل الادعاء في تقديم أدلة كافية تستحق محاكمة أخرى ورفض التهم نتيجة لذلك. في 22 نيسان/أبريل 2022، رفض فرع المحكمة الابتدائية الإقليمية في مانيلا 42 طلب إعادة النظر في المؤيد للأدلة بالنظر إلى أن الأدلة ناقصة. وشمل ذلك الاستشهاد بأسماء غير صحيحة، وعدم التعرف بشكل إيجابي على المتهمين في قاعة المحكمة، والتناقضات حول كيفية مقتل الضحايا المزعومين، والروايات غير المتسقة حول كيفية اكتشاف المقبرة الجماعية، بما في ذلك مكان دفن الضحايا، وتصديق روايات الشهود المفترضين. ومع ذلك، أعرب القاضي عن أمله في تحقيق العدالة لضحايا المقبرة الجماعية المزعومة، لكنه أضاف أنه "يجب أن يكون نوع العدالة التي يقرها قانوننا الأساسي، مع المراعاة الواجبة لجميع الضمانات الممنوحة للمتهمين. لا يمكن للفرد أن يصحح الخطأ من خلال اتخاذ طرق مختصرة دستورية من أجل حبس المجرمين المشتبه بهم لجرائم لا يمكن إثباتها بما لا يدع مجالاً للشك. لن يكون هذا عدلاً، بل انتقاماً أعمى".

– تهمة القتل في قضية ليتي ذات الصلة – تم رفض القضية في كانون الثاني/يناير 2020، لكن الادعاء استأنف الرفض، لكن الاستئناف رُفض لاحقاً.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم في الاتحاد البرلماني الدولي،

1. *يسره* أن الدعوى الجنائية المرفوعة في هذه القضية ضد السيد أوكامبو قد انتهت أخيراً؛

2. *يتأسف*، مع ذلك، لاضطرار السيد أوكامبو إلى الانتظار 16 سنة حتى تتحقق العدالة، ولا سيما بالنظر إلى أن الشواغل الخطيرة بشأن الافتقار إلى الأدلة معروفة في وقت مبكر؛ *ويشير* في هذا الصدد إلى أن الحق في المحاكمة من دون تأخير لا مبرر له هو أحد عناصر الحق في محاكمة عادلة المكرس في العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية، والفلبين طرف فيها، وأنها مصممة لضمان عدم إبقاء الناس في حالة طويلة من عدم اليقين بشأن مصيرهم؛

3. *يعتبر* أنه، في ضوء تبرئة السيد أوكامبو، لا ترد أسباب تدعو إلى اتخاذ أي إجراء آخر في هذه القضية؛ *ويقرر* إغلاق أي دراسة أخرى للقضية تماشياً مع الفقرة 25 من الملحق الأول للقواعد والممارسات المنقحة للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين؛

4. *يطلب من* الأمين العام أن يحيل هذا القرار إلى السلطات البرلمانية، وإلى صاحب الشكوى.

الفلبين

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ212

(لواندا، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023)

سناتور سابقة من الفلبين، ومدافعة عن حقوق الإنسان ليلى دي ليما (في الوسط) تلوّح وهي تصل إلى محكمة مدينة مونتينلوبا الابتدائية في مانيلا، في 16 تشرين الأول/أكتوبر 2023. جام ستا روزا/وكالة فرنس برس

القضية PHL-08

الفلبين: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي
الضحية: برلمانية من المعارضة
صاحب الشكوى المؤهل (أصحاب الشكاوى المؤهلون): القسم I-1(د) من إجراءات اللجنة (الملحق الأول)
تقديم الشكوى: أيلول/سبتمبر 2016
قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: شباط/فبراير 2023
بعثة (بعثات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: أيار/مايو 2017
جلسة (جلسات) استماع اللجنة الأخيرة: ---
المتابعة الأخيرة:
– بلاغ من السلطات: رسالة من المدير العام لمكتب العلاقات الدولية والبروتوكول في مجلس الشيوخ وأمين سر شعبة الفلبين في الاتحاد البرلماني الدولي (نيسان/أبريل 2021)
– بلاغ من صاحب الشكوى: تشرين الأول/أكتوبر 2023
– بلاغ موجه إلى السلطات: رسالة إلى رئيس مجلس الشيوخ (أيلول/سبتمبر 2023)
– بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: تشرين الأول/أكتوبر 2023

PHL-08 - ليلى دي ليما

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ التهديدات وأعمال الترهيب
- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيان
- ✓ عدم اتباع الإجراءات القانونية الواجبة في الإجراءات المتخذة ضد البرلمانيين
- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير

أ. ملخص القضية

شغلت السيدة ليلى دي ليما منصب رئيسة لجنة الفلبين لحقوق الإنسان في الفترة من أيار/مايو 2008 إلى حزيران/يونيو 2010. وبهذه الصفة، قادت سلسلة من التحقيقات في عمليات القتل خارج نطاق القضاء المزعومة المرتبطة بما يسمى فرقة الموت في دافاو في مدينة دافاو، حيث كان السيد دوتيرتي عمدة منذ فترة طويلة، وخلصت إلى أن السيد دوتيرتي، الرئيس السابق للفلبين، كان وراء فرقة الموت في دافاو.

وفي العام 2010، تم تعيين السيدة دي ليما وزيرة للعدل. استقالت من هذا المنصب في تشرين الأول/أكتوبر 2015

للتركيز على حملتها للحصول على مقعد في مجلس الشيوخ في انتخابات أيار/مايو 2016، وهي محاولة كانت ناجحة. في آب/أغسطس 2016، كرئيسة للجنة مجلس الشيوخ للعدالة وحقوق الإنسان، أطلقت تحقيقاً في مقتل الآلاف من متعاطي المخدرات وتجار المخدرات المزعومين، والذي ورد أنه حدث بعد تولي الرئيس دوتيرتي منصبه في حزيران/يونيو 2016. بعد انتخابها لعضوية مجلس الشيوخ، أصبحت هدفاً لأعمال الترهيب والتشهير، بما في ذلك من قبل الرئيس آنذاك دوتيرتي نفسه.

وفي 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، رفعت السيدة دي ليما التماساً ضد الرئيس دوتيرتي آنذاك أمام المحكمة العليا تطلب فيه إلى المحكمة، في جملة أمور، أن تأمر الرئيس دوتيرتي وأي من ممثليه بالتوقف عن القيام بما يلي: البحث عن تفاصيل عن حياتها الخاصة خارج نطاق الاهتمام العام المشروع أو الإدلاء بتصريحات تسيء إليها كامرأة وتضر بكرامتها كإنسان؛ والتمييز ضدها على أساس الجندر؛ ووصف سلوكها الجنسي المزعوم أو نشره؛ وممارسة العنف النفسي ضدها؛ وانتهاك حقوقها أو القيام بأفعال تتعارض مع القانون والأخلاق الحميدة والعادات الحميدة والسياسة العامة و/أو المصلحة العامة. في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2019، رفضت المحكمة العليا التماس أمر الإحضار على أساس أن الرئيس محصّن من الدعوى خلال فترة شغله لمنصبه وولايته.

وتم القبض على السيدة دي ليما واحتجازها في 24 شباط/فبراير 2017 بتهمة تلقي أموال مخدرات لتمويل حملتها للحصول على مقعد في مجلس الشيوخ. ووجهت التهم، في ثلاث قضايا مختلفة، في أعقاب تحقيق أجراه مجلس النواب في تجارة المخدرات في سجن نيو بيلي بيد، ومسؤولية السيدة دي ليما في مثل هذه التجارة عندما كانت وزيرة للعدل. بدأ التحقيق الذي قاده مجلس النواب بعد أسبوع من بدء تحقيقها في مجلس الشيوخ في عمليات القتل خارج نطاق القضاء.

ومنذ تموز/يوليو 2018، تم اتهام السيدة دي ليما في القضايا الثلاث المعروضة على الفروع 205 و256 من المحكمة الابتدائية الإقليمية – مدينة مونتينلوبا. في 17 شباط/فبراير 2021، منح فرع من المحكمة الابتدائية الإقليمية 205 بطلان السيدة دي ليما للأدلة في القضية رقم 17-166، وبرأها تقنياً، في غياب أدلة كافية.

ويشير صاحب الشكوى إلى أنه أثناء تقديم أدلة الادعاء في القضيتين الأوليين المتبقيتين (القضية رقم 17-165)، لم يرد دليل مادي على المخدرات غير المشروعة المزعومة فحسب، أو الأموال التي يُزعم أنها سلمت إلى السيدة دي ليما كنصيبها في تجارة المخدرات غير المشروعة المزعومة، ولكن حتى شهود الادعاء أنفسهم، ومعظمهم من المجرمين الذين يقضون عقوبات في سجن بيلي بيد الجديد، نفوا أي تورط أو حتى أي معرفة شخصية بتجارة المخدرات غير المشروعة المزعومة.

وبدلاً من ذلك، أمضى الادعاء معظم وقته في محاولة إثبات ذنب شهوده، بما في ذلك السيد بيتر كو والسيد هانز تان والسيد فيسنتي سي، الذين أنكروا جميعاً مراراً وتكراراً أي تورط في تجارة المخدرات غير المشروعة، والذين فشل الادعاء حتى الآن في توجيه الاتهام إليهم كمتآمرين. بشكل ملائم، توفي الشخص الوحيد الذي اختاره هؤلاء الشهود باستمرار على أنه على دراية شخصية بتجارة المخدرات في سجن بيليبيد الجديد، ودور السيدة دي ليما في 26 أيلول/سبتمبر 2016. كان هذا الشخص، السيد توني كو، سجيناً، طُعن حتى الموت في أعمال شغب في السجن استهدفت السجناء الذين رفضوا في البداية الإدلاء بشهادتهم ضد السيدة دي ليما أمام جلسة استماع لجنة العدل في مجلس النواب بشأن تجارة المخدرات في سجن نيو بيليبيد. والأهم من ذلك، يشير صاحب الشكوى إلى أن شاهد الادعاء الأول في القضية، السيد رافائيل راغوس، نائب مدير مكتب التحقيقات الوطني السابق والمسؤول السابق عن مكتب الإصلاحيات، الذي كان الشاهد الوحيد الذي شهد بأنه سلم المال إلى منزل السيدة دي ليما في مناسبتين، تراجع عن جميع شهادته وبياناته ضد السيدة دي ليما في 30 نيسان/أبريل 2022. في تراجعه، قال السيد راغوس إنه أُجبر على الإدلاء بشهادته ضدها من قبل وزير العدل آنذاك فيتاليانو أغيري الثاني، الذي قاد مطاردة الساحرات ضد السيدة دي ليما في جلسات استماع لجنة العدل في مجلس النواب الفلبيني في العام 2016. وفي ضوء إعادة السيد راغوس الإدلاء بشهادته، اختتمت القضية رقم 17-165 في 12 أيار/مايو 2023 بتبرئة السيدة دي ليما، لكن مكتب النائب العام ووزارة العدل استأنفا الحكم بالبراءة أمام محكمة الاستئناف، وفقاً لما ذكره صاحب الشكوى، انتهاكاً للحظر الدستوري على الازدواج.

وبعد إعادة السيد راغوس، والتراجع السابق للسيد كيروين إسبينوزا والحارس الشخصي السابق المتهم السيد روني دايان، في القضية المتبقية (القضية رقم 17-167)، تراجع شاهدان آخران للادعاء عن شهادتهما في 16 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وقد تم ذلك في رسالة سُلمت إلى السيدة دي ليما، وعُرضت بعد ذلك على المحكمة، قالوا فيها إنهم "منزعجون من ضمائرهم"، وأنهم لا يريدون أن يكون المتهم ضحية بطلان المحاكمة. كما ذكرت الرسالة أن خمسة شهود آخرين سيتراجعون أيضاً. وعلاوة على ذلك، يؤكد صاحب الشكوى أن شاهدين آخرين على الأقل، هما السيد جويل كابونيس والسيد هربرت كولانغو، يدعيان أنهما ضالعان في الاتجار غير المشروع بالمخدرات. على الرغم من هذه الاعترافات التي تم تقديمها تحت القسم وفي جلسة علنية، فقد رفض الادعاء حتى يومنا هذا توجيه الاتهام إليهم، سواء كمتآمرين في القضية نفسها أو في قضية منفصلة، وبالتالي أظهر – وفقاً لصاحب الشكوى – أنهم سيستفيدون من تجريم السيدة دي ليما. في الوقت الحالي، القضية معلقة أمام المحكمة الابتدائية الإقليمية في مدينة مونتينلوبا (الفرع 206)، برئاسة القاضي جينر جيتو. لا يزال أمام المحكمة طلب إعادة النظر في أمر المحكمة بموجب القاضي السابق، السيد روميو بوينافينتورا، الذي

رفض طلب السيدة دي ليما بالإفراج بكفالة في 7 حزيران/يونيو 2023. تم تقديم اقتراح إعادة النظر بعد أن تم اكتشاف أن شقيق القاضي بوينافنتورا له صلات مباشرة ووثيقة بتحقيق رئيس مجلس النواب المذكور أعلاه في السيدة دي ليما في العام 2016. يقول صاحب الشكوى إن قضية المحكمة تتحرك ببطء، وإن يوماً واحداً فحسب من كل شهر، على الأقل حتى آذار/مارس 2024، سيتم تخصيصه لجلسات استماع أخرى. ولا يزال طلب إعادة النظر في التماس محامي الدفاع بالإفراج بكفالة معروضاً على القاضي الحالي. في جلسة 16 تشرين الأول/أكتوبر 2023، اختتم الادعاء تقديم الأدلة الرئيسية. ومنحت المحكمة الادعاء 20 يوماً لتقديم عرضهم الرسمي بتقديم الأدلة. وأعطي محامي الدفاع العدد نفسه من الأيام لتقديم أي تعليقات/معارضة.

وفي 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، خلص فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، مردداً استنتاجات بعثة الاتحاد البرلماني الدولي السابقة إلى الفلبين، إلى أن احتجاز السناتور دي ليما كان تعسفياً وأن إطلاق سراحها الفوري كان على ما يرام.

وترشحت السيدة دي ليما لإعادة انتخابها لمجلس الشيوخ من الاحتجاز في الانتخابات التي أجريت في أيار/مايو 2022، لكن لم تتم إعادة انتخابها.

ب. القرار

إن لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين،

1. *يعرب عن بالغ قلقه* لأن السيدة دي ليما ما زالت تقبع رهن الاحتجاز بعد مرور أكثر من سبع سنوات على توجيه الاتهام إليها لأول مرة، على الرغم من أن قضية الادعاء قد انهارت وأن عمليات إعادة الشهود الأخيرة تؤكد أوجه القصور الخطيرة التي سبق تحديدها في وقت مبكر من الأدلة المقدمة ضدها؛

2. *لا يزال مقتنعاً* بأن الخطوات المتخذة ضد السيدة دي ليما جاءت رداً على معارضتها الصريحة للطريقة التي كان يشن بها الرئيس دوتيرتي آنذاك حرباً على المخدرات، بما في ذلك إدانتها لمسؤوليته المزعومة عن عمليات القتل خارج نطاق القضاء؛ *يشير* في هذا الصدد إلى المدة التي لا يمكن تفسيرها للإجراءات الجنائية، والانتهاك المتكرر لمبدأ افتراض البراءة، وتوقيت الإجراءات الجنائية، وتعديل التهم، والاعتماد على شهادات المدانين من تجار المخدرات الذين تلقوا معاملة تفضيلية في المقابل، أو تعرضوا للترهيب الجسدي، بما في ذلك الموت في السجن، أو كان لديهم نية لإيذاء السيدة دي ليما نتيجة لجهودها لتفكيك عمليات الاتجار بالمخدرات عندما كانت وزيرة

للعدل، والضغط الذي يمارس على الأفراد الآخرين للإدلاء بشهاداتهم ضدها؛

3. *يجدد دعوته*، في ضوء ما تقدم، *إلى* الإفراج فوراً عن السيدة دي ليما، وإلى إسقاط الدعوى الجنائية المتبقية المرفوعة ضدها؛ *يحث* السلطات على اتخاذ الإجراءات اللازمة على الفور؛

4. *يطلب من* الأمين العام أن يحيل هذا القرار إلى رئيس الفلبين، وإلى السلطات البرلمانية ذات الصلة، وإلى صاحب الشكوى، وإلى أي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يسمح له بتقديم المعلومات ذات الصلة؛

5. *يطلب من* اللجنة أن تواصل النظر في هذه القضية، وأن تقدم إليه تقريراً في الوقت المناسب.

الفلبين

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ212

(لواندا، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023)

السناتور الفلبيني أنطونيو تريلانيس، يبتسم وهو يتحدث إلى أعضاء وسائل الإعلام في مبنى مجلس الشيوخ في مانيلا في 22 تشرين الأول/أكتوبر 2018، بعد أن رفضت محكمة محلية طلباً من وزارة العدل لإصدار مذكرة توقيف وأمر مغادرة ضد السناتور تريلانيس في قضية الانقلاب العام 2003. تيد ألجيبي/وكالة فرنس برس

PHL-09- أنطونيو تريلانيس

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيان
- ✓ عدم اتباع الإجراءات القانونية الواجبة في مرحلة التحقيق
- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير

القضية PHL-09

الفلبين: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي
الضحية: عضو برلماني من المعارضة
صاحب الشكوى المؤهل (أصحاب الشكاوى المؤهلون): القسم I-1(أ) من إجراءات اللجنة (الملحق الأول)
تقديم الشكوى: أيلول/سبتمبر 2018
قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: نيسان/أبريل 2019
بعثة (بعثات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: ---
جلسة (جلسات) استماع اللجنة الأخيرة: ---
المتابعة الأخيرة:
- بلاغ من السلطات: رسالة من المدير العام لمكتب العلاقات الدولية والبروتوكول في مجلس الشيوخ وأمين سر شعبة الفلبين في الاتحاد البرلماني الدولي (نيسان/أبريل 2021)
- بلاغ من صاحب الشكوى: كانون الثاني/يناير 2019
- بلاغ موجه إلى السلطات: رسالة إلى رئيس مجلس الشيوخ (أيلول/سبتمبر 2023)
- بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: أيلول/سبتمبر 2023

أ. ملخص القضية

في تموز/يوليو 2003، وجهت إلى الملازم في البحرية آنذاك، السيد أنطونيو تريلانيس، تهمة القيام بانقلاب لمشاركته في ما يعرف باسم "تمرد أوكوود"، الذي وقع في تموز/يوليو 2003، عندما استولى أكثر من 300 جندي على فندق أوكوود بريمير في ماكاتي للإعلان عن شكاواهم بشأن الرشوة والفساد داخل الجيش. وأثناء احتجازه، سُمح له بالترشح لانتخابات مجلس الشيوخ التي أجريت في أيار/مايو 2007. تم انتخابه على النحو الواجب لعضوية مجلس الشيوخ، بعد أن حصل على المرتبة الـ11 من حيث عدد الأصوات. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2007، قاد انتفاضة أخرى، بعد خروجه من جلسة

استماع في المحكمة واحتلاله في ما بعد فندق بينينسولا في مانيلا، وأفيد بأنه دعا إلى الإطاحة بالرئيسة آنذاك، السيدة غلوريا ماكاباغال أرويو.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2010، أصدر الرئيس بينينو أكينو الثالث الإعلان رقم 75، الذي وافق عليه مجلسا الكونغرس، في ما يتعلق بالعفو عن السناتور تريلانيس، وآخرين لمشاركتهم في هذه الأحداث. تم الانتهاء من إجراء الإفراج عن السناتور تريلانيس في كانون الثاني/يناير 2011، عندما تقدم بطلب للحصول على عفو وتم منحه لاحقاً بموجب الإعلان المذكور أعلاه. وفي أيلول/سبتمبر 2011، رفض فرعا محكمة ماكاتي الابتدائية الإقليمية 148 و150 بالتالي تهمتي الانقلاب والتمرد اللتين كانتا مرفوعتين ضد السناتور تريلانيس.

ومع ذلك، في 31 آب/أغسطس 2018، قرر الرئيس دوتيرتي، من خلال الإعلان رقم 572، أن السناتور تريلانيس لم يستوف شروط العفو وأمر باعتقاله. سعى السناتور تريلانيس إلى الحجز الوقائي في مجلس الشيوخ حتى 25 أيلول/سبتمبر 2018، عندما أصدر الفرع 150 من المحكمة الابتدائية الإقليمية، الذي تعامل مع تهم التمرد الأصلية، أمراً باعتقاله، مما أدى بشكل أساسي إلى إحياء تلك التهم. وطعن السناتور تريلانيس في هذا القرار أمام محكمة الاستئناف. بعد ذلك، اصطحبت الشرطة السناتور تريلانيس إلى خارج مبنى مجلس الشيوخ. تم الإفراج عنه بكفالة في اليوم نفسه، لكن التهم لا تزال معلقة ضده. في 1 آذار/مارس 2021، قضت محكمة الاستئناف (الشعبة السادسة) بأن السناتور تريلانيس قد مُنح في الواقع العفو الواجب، وبالتالي فإن هذا يستبعد إمكانية تجديد التهم الموجهة إليه.

وفي 22 تشرين الأول/أكتوبر 2018، رفض الفرع 148 من المحكمة الابتدائية الإقليمية، الذي تعامل مع قضية الانقلاب الأصلية، الطلب المقدم من وزارة العدل لإصدار مذكرة توقيف ضد السناتور تريلانيس، قائلاً إن المحكمة نفسها قد رفضت بالفعل هذه التهم في أيلول/سبتمبر 2011، وإن هذا القرار "أصبح نهائياً وتنفيذياً." وأثبت الفرع 148 من المحكمة الابتدائية الإقليمية، عند التوصل إلى قراره، أنه لم يكن يرد سوى نموذج طلب واحد قدم إلى كل من مقدمي طلبات العفو البالغ عددهم 277 طالباً في ذلك الوقت. وقد قُدِّم هذا النموذج الوحيد، بعد الانتهاء منه، على الفور إلى لجنة العفو التابعة لوزارة الدفاع الوطني واحتفظت به السلطات المختصة، من دون إعطاء مقدمي الطلبات نسخة من نموذجهم الكامل. كما خلص الفرع 148 من المحكمة الابتدائية الإقليمية إلى أن العديد من الشهود، إلى جانب أدلة مصورة، يشهدون على أن السناتور تريلانيس قد ملأ النموذج على النحو الواجب، الذي تضمن قسماً يعترف بالقبول بالمشاركة/المشاركة والذنب، وأنه تم التحقق من استكمال النموذج وتقديمه على النحو الواجب والتحقق من صحته في

ذلك الوقت. استأنف مكتب النائب العام القرار أمام محكمة الاستئناف، التي أيدت في 31 أيار/مايو 2021 حكم قاضي الفرع 148 من المحكمة الابتدائية الإقليمية.

ووفقاً لصاحب الشكوى، فإن إعلان الرئيس دوتيرتي آنذاك رقم 572 كان ذا دوافع سياسية ولم يكن إلا رداً على معارضة السناتور تريلانيس الصريحة للإدارة الحالية.

وبعد أن خدم فترتين في مجلس الشيوخ، لم يكن السناتور تريلانيس مؤهلاً للترشح مرة أخرى في أيار/مايو 2019.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم في الاتحاد البرلماني الدولي،

1. *يسره* أن المحاكم قدمت توضيحاً بشأن منح العفو للسيد تريلانيس في العام 2011؛ *ويتفق تماماً* مع استنتاجها بأن السيد تريلانيس كان قد استوفى في ذلك الوقت الشروط اللازمة للعفو؛

2. *يؤكد من جديد* رأيه بأن التشكيك المفاجئ في عفوه، بعد مرور أكثر من سبع سنوات على إنجاز إجراءات العفو على النحو الواجب، والانشغال الحصري بإعلان الرئيس دوتيرتي رقم 572 آنذاك بحالة السناتور تريلانيس، في حين صدر العفو بالمثل عن العديد من الأفراد الآخرين في ما يتعلق بالأحداث نفسها، وأعطى أهمية كبيرة للادعاء بأن هذه محاولة مستهدفة لإسكات السناتور تريلانيس آنذاك؛

3. *يعتبر* أنه، في ضوء تأكيد صحة العفو الممنوح للسيد تريلانيس، لا ترد أسباب تدعو إلى اتخاذ أي إجراء آخر في هذه القضية؛ *ويقرر* عدم مواصلة النظر في القضية تماشياً مع الفقرة 25 من الملحق الأول للقواعد والممارسات المنقحة للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين؛

4. *يطلب من* الأمين العام أن يحيل هذا القرار إلى السلطات البرلمانية، وإلى صاحب الشكوى.

الفلبين

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ212

(لواندا، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023)

الصورة الرسمية لفرانس كاسترو، 2019. ويكيبيديا

PHL-10- فرانشيسكا كاسترو

PHL-13- سارة جاين ي. إيلاغو

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيان
- ✓ عدم مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة في مرحلة التحقيق
- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير
- ✓ انتهاك حرية التجمع وتشكيل الجمعيات
- ✓ انتهاك حرية التنقل
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية

القضية PHL-COLL-02

الفلبين: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي
الضحية: برلمانيتان حاليتان من المعارضة (امرأتان)
صاحب الشكوى المؤهل (أصحاب الشكاوى المؤهلون): القسم I-1(أ) من إجراءات اللجنة (الملحق الأول)
تقديم الشكوى: كانون الأول/ديسمبر 2019
قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: أيار/مايو 2021
بعثة (بعثات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: ---
جلسة (جلسات) استماع اللجنة الأخيرة: ---
المتابعة الأخيرة:
- بلاغ من السلطات: رسالة من المدير العام لمكتب العلاقات الدولية والبروتوكول في مجلس الشيوخ وأمين سر شعبة الفلبين في الاتحاد البرلماني الدولي (نيسان/أبريل 2021)
- بلاغ من صاحب الشكوى: آذار/مارس 2021
- بلاغ موجه إلى السلطات: رسالة إلى رئيس مجلس الشيوخ (أيلول/سبتمبر 2023)
- بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: تشرين الأول/أكتوبر 2023

أ. ملخص القضية

أصبحت السيدة فرانسيسكا ("فرانس") كاسترو والسيدة سارة جين ي. إيلاغو عضوتين في مجلس النواب الفلبيني في العام 2016. بعد العام 2022، بقيت السيدة كاسترو فحسب عضوة في مجلس النواب.

ويذكر أصحاب الشكوى أنهما تعرضتا خلال ولايتيهما البرلمانيتين لمضايقات منتظمة بسبب معارضتهما لسياسات الرئيس دوتيرتي آنذاك. ويشمل هذا التخويف المزعوم التعرض لتهم ليس لها أساس قانوني أو وقائعي وتتعارض مع حق الأفراد في محاكمة عادلة وحقهما في حرية التعبير، وتشكيل الجمعيات، والتنقل.

وفي هذا الصدد، يذكر أصحاب الشكوى أن السيدة كاسترو، التي تتهم مع معلمين آخرين وتدافع عن جماعة لوماد الأصلية في دافاو ديل نورتي بالفلبين، تم اعتقالها واحتجازها لفترة وجيزة في 28 و29 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 بتهمة "إساءة معاملة الأطفال" في ما يتعلق بإجلاء 14 طفلاً من لوماد في مركز سالوغبوغان تاتانو إيغكانونغون للتعليم المجتمعي المحلي في ميندناو التي مزقتها النزاعات، حيث تقاتل القوات المسلّحة، إلى جانب جماعة ألامارا شبه العسكرية، ضد التمرد الشيوعي. يبدو أن السلطات تدعي أن مركز التعلم يعمل كواجهة للتمرد الشيوعي. ويؤكد أصحاب الشكوى أن السيدة كاسترو والمتهمين الآخرين أنقذوا القاصرين الـ14 من مضايقة جماعة ألامارا شبه العسكرية والجيش. وبحسب ما ورد أنكر أهل الأطفال أن المتهمين اختطفوا أطفالهم وقالوا إنهم اضطروا إلى المغادرة لأن التهديدات لم تعد محتملة. ويدعي أصحاب الشكوى أن النيابة العامة سرحت مؤخراً أحد المتهمين لكي يصبح شاهداً من شهود الدولة، وأن هذا الشخص – شأنه شأن شهود الادعاء الآخرين – لم يكن لديه أي معرفة شخصية من شأنها أن تورط السيدة كاسترو والمتهمين الآخرين في ارتكاب أي جريمة. على الرغم من الإبلاغ عن عدم ورود أدلة، في 25 أيلول/سبتمبر 2023، رفضت المحكمة في القضية طلب محامي الدفاع بالإذن بتقديم اعتراض على الأدلة. وبدلاً من ذلك، وجهت محامي الدفاع لتقديم شهودها اعتباراً من 4 تشرين الأول/أكتوبر 2023. تم تحديد مواعيد المحاكمة التالية في 15 و22 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

ويُزعم أن السيدة كاسترو لا تزال تتعرض للهجمات، والاتهامات، والمضايقات السياسية. يتعلق آخر مثال على تشويه سمعة السيدة كاسترو علناً بالملاحظات التالية التي تم الإدلاء بها في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2023 على التلفزيون الوطني، والتي تم نشرها لاحقاً على وسائل التواصل الاجتماعي، من قبل الرئيس السابق دوتيرتي، الذي تشغل ابنته منصب نائب رئيس الفلبين الحالي: "لم أخبرهم (فرنس كاسترو وآخرون) وجهاً لوجه، لم أخبرهم أنهم كما تعلمون، نحن أعداء، أريد قتلكم لكني أريد قتلكم بهدوء". ثم ورد أنه قال لابنته، نائب الرئيس: "لكن هدفك الأول مع صندوق المخابرات، هو

أنت، أنت، فرنس، أنتم الشيوعيون الذين أريد قتلهم. أخبريها بالفعل". ووفقاً لأصحاب الشكوى، أصدر الرئيس السابق هذه التهديدات بسبب إدانة السيدة كاسترو لاستلام نائب الرئيس واستخدامه غير المأذون به المزعوم في العام 2022 لـ125 مليون بيزو من الأموال السرية. بعد معارضة ملحّة من السيدة كاسترو وآخرين للمنحة الجديدة للأموال السرية، ألغى مجلس النواب طلب نائب الرئيس. في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2023، رفعت السيدة كاسترو شكوى جنائية ضد الرئيس السابق دوتيرتي بتهمة التهديدات الخطيرة في ما يتعلق بقانون الجرائم الإلكترونية أو قانون الجمهورية 10175. دعت قيادة مجلس النواب الرئيس السابق دوتيرتي إلى التهديد بإلحاق الأذى بالسيدة كاسترو. وأصدر قادة جميع الأحزاب السياسية في مجلس النواب بياناً في 14 تشرين الأول/أكتوبر قالوا فيه "إننا، نحن قادة جميع الأحزاب السياسية في مجلس النواب، نستثني إلى أقصى حد الملاحظات التي أدلى بها الرئيس السابق رودريغو ر. دوتيرتي". في شكواها الجنائية، قالت السيدة كاسترو أيضاً إن ملاحظات الرئيس دوتيرتي بشأنها لا أساس لها من الصحة من الناحية الواقعية وخبيثة بشكل واضح، لكنها لا تستطيع وصفها بأنها «مجازية أو مزحة أو حميدة".

وبصفتها عضوة في البرلمان آنذاك، تم تصنيف السيدة إيلاغو بشكل مباشر وغير مباشر في منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي من قبل الشرطة والجيش على أنها إرهابية. من المفهوم أن تصنيف أحد بمبدأ "العلامات الحمراء" في الفلبين يشير إلى الإدراج في القائمة السوداء الخبيثة للأفراد أو المنظمات التي تنتقد أو لا تدعم بالكامل تصرفات الحكومة القائمة في البلاد. يتم "تصنيف" هؤلاء الأفراد والمنظمات على أنهم إما شيوعيون أو إرهابيون، أو كلاهما، بغض النظر عن معتقداتهم السياسية الفعلية أو انتماءاتهم. في 7 كانون الأول/ديسمبر 2020، قدمت السيدة إيلاغو شكوى إلى مكتب أمين المظالم في ما يتعلق بسلوك ستة من كبار المسؤولين في الجيش والحكومة. لا تزال المسألة معلقة.

وكجزء من المضايقات المزعومة، استُهدفت السيدة إيلاغو أيضاً بشكوى معدلة، تم تقديمها في الأصل في 24 تموز/يوليو 2019، وأضيف إليها اسمها كمدعى عليه. يتعلق الأمر بشكوى من أم ضد مجموعة الشباب "قائمة حزب الكباتان"، اتهمت فيها الأخيرة باختطاف ابنتها وإساءة معاملتها. في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أيدت المحكمة العليا قرارها السابق برفض الالتماس المقدم من والدي الفتاة. وخلصت المحكمة العليا، في ذلك، إلى أن الفتاة كانت في سن قانونية وأنها أنكرت تعرضها للإكراه واختارت طواعية الانضمام إلى مجموعة الشباب. قبل وقت قصير، في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2020، رفض المدعون العامون في وزارة العدل أربع من التهم الخمس المتعلقة بهذا الوضع ضد السيدة إيلاغو لعدم ورود سبب مقنع.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم في الاتحاد البرلماني الدولي،

1. *يشعر بالجزع* لأن رئيس الفلبين السابق هدد على الهواء مباشرة حياة عضو في البرلمان؛ *يرى* أن هذه المسألة، علاوة على العواقب الوخيمة على السيدة كاسترو نفسها، لها أيضاً أثر خطير على سير عمل البرلمان الفلبيني ككل، لأنها قد تمنع أعضاءه من التحدث علناً بشأن مسائل هامة وتعرض حياتهم لخطر كبير؛ *ويسره* أن قادة الأحزاب السياسية في البرلمان شجبوا تصريحات الرئيس السابق دوتيرتي؛ *يثق في* أن مجلس النواب، في ممارسته لوظيفته الرقابية، يطرح هذه المسألة بشكل حاسم مع السلطة التنفيذية، وأنه يبذل قصارى جهده لضمان حصول السيدة كاسترو على الحماية التي يتطلبها وضعها؛ *ويرغب في* الحصول على معلومات ملموسة عن هذه النقاط؛

2. *يطالب*، في ضوء الشواغل الخطيرة الناشئة عن هذه الحالة، بأن تتم معالجة شكوى السيدة كاسترو بسرعة؛ *ويرغب في* إبقائه على علم في هذا الصدد؛

3. *يثق أيضاً* في أن الدعوى الجنائية المرفوعة ضد السيدة كاسترو وبقية المتهمين ستتحرك بسرعة نحو إنجازها؛ *يطلب* إبقائه على علم بأي تواريخ للمحاكمة بعد تشرين الثاني/نوفمبر 2023؛ *يرغب في* تلقي معلومات رسمية عن الوقائع المقدمة لدعم التهم الموجهة إلى السيدة كاسترو، لأنها لا تفهم في الوقت الحاضر كيف يمكن اتهامها بارتكاب جريمة الاعتداء على الأطفال؛

4. *لا يزال يشعر بالقلق* لأن شكوى السيدة إيلاغو بشأن توسيمها بالعلامات الحمراء المزعومة لا تزال معلقة لدى أمين المظالم من دون أي دليل على أنها قيد النظر الفعلي؛ *يدعو* أمين المظالم إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة للنظر في الشكوى إلى جانب أي خطوات قد تبرر استنتاجاته؛ *يرغب في* إبقائه على علم في هذا الصدد؛

5. *يثق في* أن البت في التهمة المعلقة الموجهة إلى السيدة إيلاغو سينتهي قريباً وأن هذا القرار سيراعي تماماً الاستنتاجات التي توصلت إليها المحكمة العليا بشأن الالتماس المتعلق بالوقائع ذاتها؛ *يرغب في* إبقائه على علم في هذا الصدد؛

6. *يطلب من* الأمين العام أن يحيل هذا القرار إلى السلطات ذات الصلة، وإلى أصحاب الشكوى، وإلى أي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يسمح له بتقديم المعلومات ذات الصلة؛

7. *يطلب من* اللجنة أن تواصل النظر في هذه القضية، وأن تقدم إليه تقريراً في الوقت المناسب.

السنغال

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ212

(لواندا، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023)

الفضية SEN-08

السنغال: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي
الضحية: عضو برلماني من المعارضة
صاحب الشكوى المؤهل (أصحاب الشكاوى المؤهلون): القسم I-1(أ) من إجراءات اللجنة (الملحق الأول)
تقديم الشكوى: آذار/مارس 2021
قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: آذار/مارس 2023
بعثة (بعثات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: ---
جلسة (جلسات) استماع اللجنة الأخيرة:
– جلسة استماع مع الوفد السنغالي إلى الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي في لواندا (تشرين الأول/أكتوبر 2023)
– جلسة استماع عن بعد مع السيد غي ماريوس ساغنا، عضو الجمعية الوطنية في السنغال، عضو PASTEF-Les Patriotes، في الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي في لواندا (تشرين الأول/أكتوبر 2023)

المتابعة الأخيرة:
– بلاغ من السلطات: رسالة من رئيس الجمعية الوطنية (تشرين الأول/أكتوبر 2022)
– بلاغ من صاحب الشكوى: أيلول/سبتمبر 2023
– بلاغ موجه إلى السلطات: رسالة إلى رئيس الجمعية الوطنية (أيلول/سبتمبر 2023)
– بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: تشرين الأول/أكتوبر 2023

عثمان سونكو يتحدث خلال تجمع سياسي في ثييس في 20 شباط/فبراير 2019. ميشيل كاتاني/وكالة فرنس برس

SEN-08- عثمان سونكو

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيان
- ✓ عدم مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة في مرحلة التحقيق
- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية

أ. ملخص القضية

إن السيد عثمان سونكو هو رئيس PASTEF-Les Patriotes، وهو حزب سنغالي معارض، تم حلّه في 31 تموز/يوليو 2023. كان عضواً في الجمعية الوطنية في المجلس التشريعي السابق (2017–2022) ويضع نصب عينيه منصباً رفيعاً. واحتل السيد سونكو المركز الثالث في الانتخابات الرئاسية للعام 2019 وأعلن أنه قد يترشح رسمياً للانتخابات الرئاسية للعام 2024. ووفقاً لصاحب الشكوى، فإن هذه القضية جزء من الجهود المتواصلة التي يبذلها الحزب الحاكم لإزالة أي إمكانية لتغيير القيادة السياسية.

وفي 8 شباط/فبراير 2021، تم استدعاء السيد سونكو من قبل قسم أبحاث الدرك الوطني بعد تقديم شكوى اغتصاب ضده، وهي جريمة نفاها بشكل قاطع. وفي اليوم نفسه، طلب المدعي العام فتح تحقيق قضائي وطلب قاضي التحقيق رفع الحصانة البرلمانية عن السيد سونكو. صوتت الجمعية الوطنية بكامل هيئتها لصالح رفع الحصانة عنه في 26 شباط/فبراير 2021.

وفي 3 آذار/مارس 2021، تم استدعاء السيد سونكو إلى المحكمة وذهب برفقة حشد من النشطاء. ووفقاً لصاحب الشكوى، أوقفت قوات الأمن الموكب في منتصف الطريق وألقت القبض على السيد سونكو. ويدعي صاحب الشكوى وقوع عدة مخالفات تتعلق باحتجاز السيد سونكو والإجراءات الجنائية وإجراءات رفع الحصانة البرلمانية. وفي اليوم الذي استدعاه فيه القاضي، زعم أن السيد سونكو حشد أعضاء حزبه وأنصاره ورفض اتباع الطريق الذي حددته سلطات إنفاذ القانون، مما تسبب في مشاكل خطيرة تتعلق بالنظام العام. حدث كل هذا على خلفية حظر التجمعات والمظاهرات، في أعقاب حالة الطوارئ الصحية المعلنة بسبب كوفيد-19. وأفيد بأن أعمال الإخلال بالنظام العام هذه كانت السبب في إلقاء القبض عليه واحتجازه بسبب التمرد والممارسات والأعمال التي يحتمل أن تخل بالأمن العام، وهي جرائم ينص عليها القانون الجنائي السنغالي ويعاقب عليها.

وأفرج عن السيد سونكو تحت المراقبة القضائية في 8 آذار/مارس 2021. وأسقط النائب العام التهم الأولية الموجهة إليه بتهمة الإخلال بالنظام العام. وفي 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، استمع كبير القضاة المسؤول بشأن تهمة الاغتصاب إلى السيد سونكو. ووفقاً لصاحب الشكوى، رفض السيد سونكو الخضوع لاختبار الحمض النووي الذي طلبته المحكمة لأن القضية المرفوعة ضده كانت "مؤامرة" حسب قوله. وفي 1 حزيران/يونيو 2023، عندما أصدر القسم الجنائي قراره في هذه القضية، أعاد تصنيف تهمة الاغتصاب إلى تهمة فساد قاصر، وحكم على السيد سونكو غيابياً بالسجن لمدة سنتين من دون وقف التنفيذ وغرامة قدرها 20,000,000 فرنك إفريقي كتعويض.

وبالنظر إلى أن قائمة المرشحين للتصويت النسبي التي قدمها ائتلافه، والتي أدرج فيها، قد أعلنت غير مقبولة، لم يتمكن السيد سونكو من المشاركة في الانتخابات التشريعية التي جرت في تموز/يوليو 2022 كمرشح.

وفي 16 شباط/فبراير 2023، اقتاد ضباط الشرطة السيد سونكو بالقوة من سيارته واقتادوه إلى منزله في شاحنة مدرعة بعد مثوله أمام المحكمة. وكان قد رد لتوه على أمر بالحضور عقب شكوى قدمها وزير السياحة، السيد مامي مباي نيانغ، الذي اتهم السيد سونكو بالتشهير في ما يتعلق بانتقاد تعامل الوزير مع الأموال العامة. وفي هذه القضية، حكم

على السيد سونكو في 8 أيار/مايو 2023 في الدرجة الثانية بالسجن لمدة ستة أشهر مع وقف التنفيذ وغرامة قدرها 200 مليون فرنك إفريقي. تم تقديم استئناف ضد حكم محكمة الاستئناف.

وفي 16 آذار/مارس 2023، ورد أنه تم اعتراض سيارة السيد سونكو مرة أخرى. ووفقاً لصاحب الشكوى، ملأت الشرطة السيارة بالغاز المسيّل للدموع قبل أن تكسر النافذة وتخرجه بالقوة من خلالها، ثم أوصلته إلى منزله في إحدى شاحناتها المدرعة، من دون أمر قضائي. وأفيد بأن السيد سونكو قد أصيب بجروح بسبب شظايا زجاج النافذة المكسور. كما تم سكب سائل غير معروف عليه في الوقت نفسه.

ووفقاً لصاحب الشكوى، تمركزت الشرطة خارج منزل السيد سونكو في الفترة ما بين 29 أيار/مايو و24 تموز/يوليو 2023، ومنعت أي شخص من الدخول وأعاقت أيضاً حرية تنقل السيد سونكو. وفي وقت لاحق، تم استجواب السيد سونكو في منزله في 28 تموز/يوليو 2023، بتهمة ارتكاب عدد من الجرائم بما في ذلك "الترويج للتمرد"، و"التآمر ضد سلطة الدولة"، و"انتهاكات أمن الدولة"، وتم حبسه احتياطياً. ولا يزال السيد سونكو رهن الاحتجاز.

ووفقاً للمعلومات المنشورة في الصحافة المحلية والدولية، تلقى السيد سونكو إشعاراً رسمياً بتاريخ 3 آب/أغسطس 2023 بأنه شطب من القائمة الانتخابية (*الإشعاع*).

وفي جلسة الاستماع التي عقدت خلال الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي، قال السيد غاي ماريوس ساجنا، عضو الجمعية الوطنية السنغالية وعضو الحزب المنحل PASTEF-Les Patriotes، إنه في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2023، ألغت محكمة زيغينشور قرار شطب قائمة السيد سونكو الانتخابية. وذكر أيضاً أن السيد سونكو استأنف إضرابه عن الطعام وأنه أُدخل المستشفى وأن حالته الصحية تبعث على القلق الشديد.

وفي جلسة الاستماع التي عقدت خلال الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي (آذار/مارس 2023)، ذكر الوفد السنغالي أن هذه القضية ليست ذات طابع سياسي على الإطلاق، وأن حقوق السيد سونكو قد تم احترامها طوال الإجراءات وأن العدالة يجب أن تتبع مسارها. واستمعت لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين إلى الوفد مرة أخرى في تشرين الأول/أكتوبر 2023 في الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي. وفي هذه المناسبة، أكد الوفد من جديد أن العدالة السنغالية مستقلة ونزيهة، وأن حقوق السيد سونكو قد احتُرمت بدقة، وأنه تم اتخاذ جميع التدابير اللازمة، بمساعدة مديرية إدارة السجون السنغالية والخدمات الطبية في مستشفى داكار الرئيسي، لتوفير الرعاية الطبية له. وفي ما يتعلق بقرار محكمة زيغينشور المذكور أعلاه، أبلغ الوفد اللجنة أنه لما كانت دولة السنغال قد قررت التماس سبيل الانتصاف المتاح لها، ولم يكن هذا القرار نهائياً، وبما أن القاضي لم يصدر بعد حكماً نهائياً، لم يتسن إعادة السيد سونكو إلى القائمة الانتخابية. ورأى

الوفد أنه إذا أدى الاستئناف إلى تأييد قرار المحكمة الابتدائية، فسيكون أمام السيد سونكو الوقت الكافي لإعادته إلى القائمة لأن الموعد النهائي لجمع مقدمي مشروع القرار هو نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم في الاتحاد البرلماني الدولي

1. يشكر الوفد السنغالي على المعلومات التي قدمها وعلى لقائه بأعضاء لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين خلال الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي لمناقشة القضية قيد النظر والشواغل الواردة فيها بطريقة بنّاءة وصريحة؛

2. *يلاحظ باهتمام* تصريحات الوفد السنغالي التي تفيد بأن سلطات السجن نقلت السيد سونكو إلى الجناح الخاص لمستشفى داكار الرئيسي لرصد التغيرات في حالته وتوفير الرعاية الطبية المناسبة له؛ ومع ذلك، يعلن عن قلقه الشديد إزاء الحالة الصحية للسيد سونكو، ولا سيما إزاء المعلومات الواردة التي تفيد بأن السيد سونكو دخل في غيبوبة عميقة في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2023؛ *يحث* السلطات الوطنية على مواصلة اتخاذ الخطوات اللازمة لحماية حياة السيد سونكو؛ *يدعو* الجمعية الوطنية إلى القيام بالمتابعة اللازمة في هذا الصدد، في نطاق صلاحياتها؛

3. *يشدد على* أن السيد سونكو يضع نصب عينيه أعلى منصب في الدولة، وأنه جاء في المرتبة الثالثة في الانتخابات الرئاسية في العام 2019، وأنه أعلن أنه سيترشح للانتخابات الرئاسية للعام 2024؛ *ويشير أيضاً إلى* أن قضية السيد سونكو ليست منفردة لأن مرشحي المعارضة الآخرين في الماضي استبعدوا نهائياً من السباق الرئاسي بعد إدانتهم من قبل المحاكم وأنه في الوقت الحالي، نظراً للظروف، يمكن أن يجد السيد سونكو نفسه محروماً من حقوقه المدنية بعد إدانته المحتملة ضده؛ *يشير أيضاً إلى* أن السيد سونكو منع بالفعل من المشاركة كمرشح في الانتخابات التشريعية في تموز/يوليو 2022؛

4. *يعيد التأكيد إلى* أنه وفقاً لنص وروح الإعلان العالمي للديمقراطية الصادر عن الاتحاد البرلماني الدولي، فإن مفتاح عمل الديمقراطية هو إجراء انتخابات حرة على فترات منتظمة تمكن من التعبير عن إرادة الشعب على أساس الاقتراع العام والمتساوي والسري حتى يتسنى لجميع الناخبين اختيار ممثليهم على قدم المساواة، والانفتاح والشفافية؛ وبناءً على ذلك، *يعيد التأكيد على قلقه* إزاء ادعاءات صاحب الشكوى بأن السيد سونكو يخضع لمحاكمة ذات دوافع سياسية تهدف إلى إبطال ترشيحه في الانتخابات الرئاسية المقبلة، وهي ادعاءات يبدو أن الوقائع الجديدة الأخيرة تؤكدها، ولا جدال فيها من جانب السلطات السنغالية، مثل احتجاز السيد سونكو، وإدانته المتعددة، وكون ممثليه غير قادرين على الحصول على نماذج جمع رعايتهم للمواطنين المطلوبة لإقرار ترشيحه؛ *يحث*، مرة أخرى،

السلطات المختصة، في هذا الصدد، على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان استيفاء شروط إجراء هذه الانتخابات لكي يمارس المرشحون، بمن فيهم مرشحو المعارضة ومؤيدوهم، حقهم الأساسي في المشاركة في إدارة الشؤون العامة على قدم المساواة مع الحزب الحاكم ومؤيديه؛ *ويدعو* السلطات البرلمانية إلى تقديم معلومات عن أي تدابير متخذة لتحقيق هذه الغاية؛

5. *يشير إلى* أن السيد سونكو ممنوع حالياً من اتخاذ الخطوات اللازمة لإقرار ترشيحه كنتيجة مباشرة لاتخاذ الدولة إجراء بشأنه، بعد أن قررت هذه الأخيرة التماس سبيل الانتصاف للطعن في قرار صادر عن محكمة يأمر بإعادة السيد سونكو إلى القائمة الانتخابية؛ *يشير أيضاً إلى* أن اتخاذ قرار نهائي في هذه القضية بعد المواعيد النهائية لتنفيذ جميع الخطوات والشكليات اللازمة لإقرار الترشيحات للانتخابات الرئاسية المقبلة، بصرف النظر عن القرار الفعلي نفسه، سيشكل عقبة مادية أمام ممارسة السيد سونكو لحقوقه السياسية؛ *يعرب عن رغبته في* أن تكون الإجراءات الجارية بشأن السيد سونكو، بما في ذلك ما يتعلق بإمكانية إعادته إلى القوائم الانتخابية، يؤدي إلى قرارات نهائية للمحكمة من دون تأخير، بالنظر إلى أن الوقت المتبقي لإنهاء إعادته إلى منصبه قصير للغاية، وشروط الاستقلال والنزاهة والامتثال التام للمعايير الوطنية والدولية ذات الصلة؛ *يطلب من* السلطات البرلمانية تقديم معلومات عن أي تطور جديد ذي صلة في الإجراءات؛

6. *يطلب من* لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين أن ترسل وفداً إلى السنغال في أقرب وقت ممكن وقبل إجراء الانتخابات الرئاسية المقبلة، من أجل مقابلة جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وكذلك سلطات السجون وجميع المؤسسات الأخرى أو منظمات المجتمع المدني أو أي فرد قادر على تقديم معلومات ذات صلة بهذه القضية؛ *يطلب من* الوفد زيارة السيد سونكو المحتجز؛ *يأمل* أن تتعاون السلطات الوطنية المختصة تعاوناً كاملاً، وأن تتمكن البعثة من تسوية هذه القضية بسرعة وبطريقة مرضية، امتثالاً لمعايير حقوق الإنسان الوطنية والدولية السارية؛ يشكر الوفد السنغالي للجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي على تأكيداته بأنه سيتعاون في هذا الصدد؛

7. *يطلب من* الأمين العام أن يحيل هذا القرار إلى السلطات ذات الصلة، وإلى أصحاب الشكوى، وإلى أي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يسمح له بتقديم المعلومات ذات الصلة؛

8. *يطلب من* اللجنة أن تواصل النظر في هذه القضية، وأن تقدم إليه تقريراً في الوقت المناسب.

سريلانكا

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ212

(لواندا، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023)

القضية LKA-49 | القضية LKA-53
القضية LKA-61 | القضية LKA-63

سريلانكا: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي
الضحية: أربعة أعضاء برلمانيين من المعارضة
صاحب الشكوى المؤهل (أصحاب الشكاوى المؤهلون): القسم I-1(أ) و(د) من إجراءات اللجنة (الملحق الأول)
تقديم الشكاوى: كانون الأول/ديسمبر 2005؛ وتشرين الثاني/نوفمبر 2006؛ وكانون الأول/ديسمبر 2005؛ وكانون الثاني 2008؛ ونيسان/أبريل 2001، على التوالي
قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: شباط/فبراير 2021
بعثة (بعثات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: تموز/يوليو 2013
جلسة (جلسات) استماع اللجنة الأخيرة:
جلسة استماع مع نائب رئيس البرلمان وأعضاء آخرين من وفد سريلانكا إلى الجمعية العامة الـ133 للاتحاد البرلماني الدولي في لواندا (تشرين الأول/أكتوبر 2015)

المتابعة الأخيرة:
- بلاغ من السلطات: رسالة من رئيس بروتوكول البرلمان، أحال فيها تقريراً من قسم المدعي العام (كانون الثاني/يناير 2023)
- بلاغ من أصحاب الشكوى: كانون الثاني/يناير 2018
- بلاغ موجه إلى السلطات: رسالة إلى رئيس البرلمان (أيلول/سبتمبر 2023)
- بلاغ موجه إلى أصحاب الشكوى: أيلول/سبتمبر 2023

السيد جوزيف باراراجاسينغهام، كندا 2004 © موقع التحالف الوطني التاميل

LKA-49- جوزيف باراراجاسينغهام

LKA-53- ناداراجا رافيراج

LKA-61- ثياغاراجا ماهيسواران

LKA-63- د. م. داساناياكي

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ القتل
- ✓ الإفلات من العقاب

أ. ملخص القضية

اغتيل البرلمانيون الأربعة المذكورون أعلاه في الفترة ما بين كانون الأول/ديسمبر 2005، وكانون الثاني/يناير 2008 خلال الحرب الأهلية السريلانكية التي حرّضت الحكومة السريلانكية ضد حركة نمور تحرير تاميل إيلام المتمردة.

وفي ما يلي المعلومات المتعلقة بكل قضية من القضايا الأربع:

- **قضية السيد جوزيف باراراجاسينغهام**

قُتل السيد باراراجاسينغهام، وهو عضو في البرلمان ينتمي إلى التحالف الوطني التاميل، بالرصاص في 24 كانون الأول/ديسمبر 2005 أثناء حضوره قداس منتصف الليل عشية عيد الميلاد في كاتدرائية القديسة ماري في باتيكالوا. كانت الكاتدرائية تقع في منطقة شديدة الحراسة وبحسب ما ورد كانت محاطة بالجيش وقت القتل. ولذلك يخشى أصحاب الشكوى أن يتمتع قتلة السيد باراراجاسينغهام بتواطؤ قوات الأمن.

وفي تشرين الأول/أكتوبر 2015، تم توقيف أربعة مشتبه بهم، من بينهم السيد سيفانساثوراي شاندراكانثان (المعروف باسم بيلايان)، رئيس الوزراء السابق لمجلس المقاطعة الشرقية، وقائد *تاميل ماكال فيدوثالاي بوليكال*، وهو حزب سياسي نشأ من مجموعة شبه عسكرية تُعرف باسم "مجموعة كارونا". وقيل أيضاً إن أربعة آخرين، جميعهم أعضاء في تاميل ماكال فيدوثالاي بوليكال، متورطون في جريمة القتل.

وفي 13 كانون الثاني/يناير 2021، تمت تبرئة وإطلاق سراح المشتبه بهم الخمسة الذين تم اعتقال أربعة منهم في الأصل، والخامس الذي يُزعم أنه تم اعتقاله لاحقاً. وجاءت البراءة بعد أن أبلغ مكتب المدعي العام المحكمة أنه لن يمضي قدماً في الادعاء.

وفي 16 أيلول/سبتمبر 2015، قامت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقرير (A/HRC/30/CRP.2) عن تحقيقها الشامل في الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة المزعومة لحقوق الإنسان والجرائم ذات الصلة التي ارتكبها الطرفان (أي الحكومة والمؤسسات ذات الصلة، من جهة، وحركة نمور تحرير تاميل إيلام من جهة أخرى) في سريلانكا بين العام 2002 والعام 2011. يذكر التقرير، في ما يتعلق بمقتل السيد باراراجاسينغهام، أنه "ترد أسباب مقنعة للاعتقاد بأن جماعة كارونا قتلت جوزيف باراراجاسينغهام، وأنها تلقت المساعدة والتحريض من أفراد الأمن والجيش". وخلص تقرير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشكل أعم إلى أنه في ما يتعلق بالجرائم المرتكبة خلال النزاع العنيف "فإن العدد الهائل من الادعاءات، وخطورتها وتكرارها وأوجه التشابه في طريقة عملها، فضلاً عن نمط السلوك الثابت الذي يظهره هذا، تشير جميعها إلى جرائم منهجية لا يمكن اعتبارها جرائم عادية وأن "نظام العدالة الجنائية في سريلانكا غير مجهز حالياً لإجراء تحقيق مستقل وموثوق به في مزاعم بهذا الاتساع والحجم، أو لمحاسبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات."

- **قضية السيد ناداراجا رافيراج**

في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2006، اغتيل السيد ناداراجا رافيراج، أثناء سفره إلى كولومبو، وهو عضو في البرلمان من التحالف الوطني التاميل. تم القبض على سبعة أشخاص، أربعة في آذار/مارس 2015، وهم اثنان من القادة الملازمين للبحرية السريلانكية وضابط بحري وضابط شرطة واحد. تم الإفراج بكفالة عن أربعة من المشتبه بهم السبعة، وهم الذين اعتقلوا في العام 2006 وأحد القادة الملازمين الذين اعتقلوا في آذار/مارس 2015. كما أشار التحقيق إلى تورط السيد سيفاكانثان فيفيكاناناندان (المعروف باسم شاران)، وهو عضو في تاميل ماكال فيدوثالاي بوليكال، قيل إنه في الخارج.

وتم توجيه التهم إلى المتهمين في 21 تموز/يوليو 2016 وأعيدوا إلى الحبس الاحتياطي حتى انتهاء المحاكمة من قبل المحكمة العليا التي قررت، في 24 كانون الأول/ديسمبر 2016، إطلاق سراح جميع المشتبه بهم. وقدم المدعي العام استئنافاً ضد الحكم. وقدم الطرف المتضرر إذناً بالاستئناف وطلب مراجعة للطعن في الحكم بالبراءة. تم تحديد موعد للمرافعة أمام محكمة الاستئناف في 21 شباط/فبراير 2023.

ويذكر التقرير المذكور أعلاه الصادر عن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (A/HRC/30/CRP.2) أن السيد رافيراج كان معروفاً على نطاق واسع بآرائه المعتدلة وبياناته الانتقادية لكل من حركة نمور تحرير تاميل إيلام والحكومة، ولا سيما في الأسابيع التي سبقت مقتله. وقد أنشأ، إلى جانب برلمانيين آخرين، لجنة رصد مدنية ادعت أن الحكومة مسؤولة عن عمليات الاختطاف والاختفاء القسري والقتل غير المشروع. ويشير التقرير أيضاً إلى أنه في اليوم السابق لمقتله، شارك السيد رافيراج وغيره من البرلمانيين التابعين للتحالف الوطني التاميل في مظاهرة أمام مكاتب الأمم المتحدة في كولومبو، احتجاجاً على قتل المدنيين التاميل على أيدي العسكريين في الشرق، وتزايد عدد عمليات الاختطاف والقتل خارج نطاق القضاء.

- **قضية السيد ثياغاراجا ماهيسواران**

أُطلق النار على السيد ماهيسوران في 1 كانون الثاني/يناير 2008. وقد قُتل بعد أن ذكر في مقابلة تلفزيونية أنه عندما استأنف البرلمان جلسته في 8 كانون الثاني/يناير 2008، سيصف بالتفصيل الحملة الإرهابية التي كانت الحكومة تشنها في جفنا، ولا سيما كيفية إدارة عمليات الاختطاف والقتل. تم تخفيض حراسته الأمنية بشكل كبير قبل وقت قصير من اغتياله وبعد فترة وجيزة من تصويته ضد الموازنة في البرلمان. وفي 27 شباط/فبراير 2008، ألقت السلطات القبض على مشتبه به تم التعرف عليه على أنه المسلّح على أساس تحليل للحمض النووي. وخلص المحققون إلى أن المعتدي كان من

نشطاء من حركة نمور تحرير تاميل إيلام. اعترف المشتبه به بالجريمة ووجهت إليه التهمة. وفي 27 آب/أغسطس 2012، أُدين، وحُكم عليه بالإعدام. في 10 آذار/مارس 2022، رفضت محكمة الاستئناف استئنافه، وأيدت الحكم، وحكم الإعدام. قدم بعد ذلك طلباً لطلب إذن بالاستئناف أمام المحكمة العليا، والتي كان من المقرر الاستماع إليه في 18 أيار/مايو 2023.

- **قضية السيد د. م. داسانایاكي**

في 8 كانون الثاني/يناير 2008، قُتل السيد د. م. داسانایاكي، وزير البناء الوطني وعضو في برلمان سريلانكا، مع حارس شخصي، في هجوم على منجم كلايمور على جانب الطريق أثناء توجهه إلى البرلمان. وأدى إلقاء القبض لاحقاً على مشتبه به رئيسي في حركة نمور تحرير تاميل إيلام، يعمل في كولومبو، إلى إلقاء القبض على مشتبه بهم آخرين أسفر الكشف عنهم عن استعادة جهاز التحكم عن بعد المستخدم في تفجير المتفجرات التي قتلت السيد داسانایاكي. ووجهت التهمة إلى ثلاثة مشتبه بهم. اعترف أحدهم وأدين في العام 2011 واستمرت إجراءات المحاكمة ضد الاثنين الآخرين حتى توفي أحدهما في العام 2015. تمت تبرئة المشتبه به المتبقي في 5 تموز/يوليو 2021. لم يقدم المدعي العام استئنافاً.

- **ملاحظات عامة**

بعد الانتخابات الرئاسية في سريلانكا في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، التي من خلالها وصل إلى السلطة السيد جوتابايا راجاباكسا، انسحبت الحكومة السريلانكية في شباط/فبراير 2020 من إطار التعاون لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة المنصوص عليه في القرار A/HRC/RES/30/1. استقال السيد راجاباكسا من منصبه كرئيس في تموز/يوليو 2022 بعد مظاهرات حاشدة ضد سوء الإدارة الاقتصادية والسياسية في سريلانكا.

وذكرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان في تقريرها الأخير المؤرخ أيلول/سبتمبر 2023 عن حالة حقوق الإنسان في سريلانكا أن: "الافتقار إلى المساءلة على جميع المستويات يظل المشكلة الرئيسية الأساسية لحقوق الإنسان. سواء أكانت تشير إلى فظائع جرائم الحرب، والقضايا الرمزية بعد الحرب، والتعذيب والوفيات في حجز الشرطة، والتجاوزات في السيطرة على الحشود، والفساد وإساءة استخدام السلطة، فإن سريلانكا تعاني من عجز غير عادي في المساءلة سيؤدي إلى جر البلاد إلى الخلف. وتحث المفوضة السامية الحكومة والأحزاب السياسية في سريلانكا على السعي إلى تحقيق التجديد الديمقراطي الذي طال انتظاره وإجراء إصلاحات مؤسسية أعمق وإحراز تقدم ملموس في مجالات المساءلة والمصالحة وحقوق الإنسان. سيكون هذا مناسباً بشكل خاص في عام يصادف الذكرى الـ75 لاستقلال سريلانكا والذكرى الـ75 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان".

ب. القرار

إن المجلس الحاكم في الاتحاد البرلماني الدولي

1. *يتأسف* لأن السلطات البرلمانية لم تستجب لطلبات الاتحاد البرلماني الدولي للحصول على معلومات مستكملة في هذه القضايا، أو لطلب عقد جلسة استماع مع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين في الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي هذه؛ *يشير إلى* أن إجراء اللجنة يستند إلى فكرة إجراء حوار منتظم وبنّاء مع السلطات المعنية كشرط مسبق لإحراز تقدم ملموس في معالجة المسائل التي تنشأ في أي حالة بعينها؛ *يحث* بالتالي السلطات البرلمانية، كما كانت الحال، على تجديد تعاونها مع اللجنة؛

2. *لا يزال يساوره بالغ القلق* لأن السعي إلى تحقيق العدالة، بعد كل هذه السنوات، لم يحرز سوى تقدم جدي في ما يتعلق بعمليتي اغتيال من بين الاغتيالات الأربع؛ *يعتبر* أنه في قضيتي السيد باراراجاسينغهام والسيد رافيراج، ينبغي أيضاً، في ضوء المعلومات التي جمعت على مر السنين، محاسبة الجناة؛ غير أن ذلك لن يكون ممكناً إلا إذا أبدت السلطات الإرادة السياسية اللازمة واتخذت الخطوات اللازمة لضمان أن يصبح العثور على المسؤولين عن الجرائم الخطيرة المرتكبة في الماضي ومعاقبتهم أولوية؛ *وهو حريص* على تلقي أحدث المعلومات عن الخطوات المعلقة أو المزمع اتخاذها لمتابعة المساءلة، بما في ذلك ما يتعلق باستئناف المدعي العام أمام محكمة الاستئناف في قضية السيد رافيراج؛

3. *لا يزال مسروراً من* أن السلطات تمكنت من تحديد هوية قاتل السيد ماهيسوران ومحاسبته؛ ومع ذلك، *يساوره بالغ القلق* إزاء شدة العقوبة المفروضة على السيد فالنتينو؛ ويشير إلى أنه يرد اتجاه عالمي متزايد، وتوافق في الآراء يؤيدان إلغاء عقوبة الإعدام؛ ولذلك، *يحث* السلطات على إعادة النظر في تنفيذ الحكم؛ *لا يزال حريصاً على التأكد مما* إذا كان الحكم الصادر ضد السيد فالنتينو قد حدد الدافع وراء جريمة القتل، لا سيما في ضوء المخاوف السابقة من أن الجريمة قد تكون مرتبطة بانتقاد السيد ماهسواران في وقت الحكومة؛

4. *يشير إلى* آخر التطورات التي وردت في الإجراءات القانونية المتعلقة باغتيال السيد داساناياكي؛ *يود* معرفة ما إذا كان هذا يعني أن السعي لتحقيق العدالة في قضيته قد أصبح نهائياً بإدانة شخص واحد؛

5. *يطلب من* الأمين العام أن يحيل هذا القرار إلى السلطات ذات الصلة، وإلى المدعي العام، وإلى أصحاب الشكوى، وإلى أي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يسمح له بتقديم المعلومات ذات الصلة، وأن يطلب الحصول على معلومات؛

6. *يطلب من* اللجنة أن تواصل النظر في هذه القضية، وأن تقدم إليه تقريراً في الوقت المناسب.

زيمبابوي

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ212

(لواندا، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023)

جوب سيخالا © فريدي مايكل ماساريريفو

ZWE-46- جوب سيخالا

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيان
- ✓ ظروف الاعتقال اللاإنسانية
- ✓ عدم مراعاة الإجراءات في الدعاوى القضائية ضد البرلمانيين
- ✓ عدم مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة في مرحلة التحقيق
- ✓ عدم ورود إجراءات محاكمة عادلة
- ✓ حالات التأخير المفرطة
- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير
- ✓ انتهاك حرية التجمع وتشكيل الجمعيات
- ✓ انتهاك حرية التنقل
- ✓ انتهاكات أخرى: الحق في المشاركة في سير الشؤون العامة

القضية ZWE-46

زيمبابوي: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الضحايا: عضو برلماني من المعارضة

صاحب الشكوى المؤهل (أصحاب الشكاوى المؤهلون): القسم I-1(د) من إجراء اللجنة (الملحق الأول)

تقديم الشكاوى: آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2022

قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: تشرين الأول/أكتوبر 2022

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: أيلول/سبتمبر 2009

جلسة استماع اللجنة الأخيرة: جلسة الاستماع مع رئيس الجمعية الوطنية في الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي (تشرين الأول/أكتوبر 2023)

المتابعة الأخيرة:

-بلاغ من السلطات: رسالة من رئيس الجمعية الوطنية (تشرين الأول/أكتوبر 2023)

-بلاغ من أصحاب الشكاوى: تشرين الأول/أكتوبر 2023

-بلاغات موجهة إلى السلطات: رسالة إلى رئيس الجمعية الوطنية (آب/أغسطس 2023)

- بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: أيلول/سبتمبر 2023

أ. ملخص القضية

تم اعتقال السيد جوب سيخالا، برلماني معارض متمرس، عدة مرات خلال حياته السياسية، على الرغم من أنه لم تتم إدانته قط بارتكاب جريمة واحدة. وفي قضية سابقة معروضة على لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين للاتحاد البرلماني الدولي، خلصت اللجنة إلى أن السلطات ارتكبت انتهاكات متعددة ضد السيد سيخالا، وغيره من أعضاء البرلمان المعارضين، بما في ذلك الاعتقال والاحتجاز التعسفيين والتعذيب وإنكار الحق في محاكمة عادلة.

ووفقاً لصاحب الشكوى، فقد أُلقي القبض على السيد سيخالا في 14 حزيران/يونيو 2022، وذلك، في ما يتصل بخطاب ألقاه في 13 حزيران/يونيو في جنازة السيدة موريسنغ علي، وهي ناشطة معارضة قُتلت. ويشدد صاحب الشكوى على أن السيد سيخالا ألقى الخطاب بصفته المهنية المتمثلة في محامي للأسرة الحزينة. ووفقاً لصاحب الشكوى، فإن اعتقال السيد سيخالا، واحتجازه أعقبا نشر أجزاء من الخطاب على وسائل التواصل الاجتماعي، ووجهت إليه تهمة التحريض على ارتكاب العنف العام. ووُجهت إلى السيد سيخالا، أثناء وجوده في السجن، تهمة إضافية تتمثل في عرقلة سير العدالة، أو إعاقتها.

ويدعي صاحب الشكوى كذلك أن كبار السياسيين والمتحدثين باسم الحكومة، بمن فيهم الأمين العام الدائم للإعلام، السيد ندابانينغي مانغوانا، أدلوا، فور إلقاء الخطاب، بتصريحات ضارة تفترض إدانة السيد سيخالا وتطالب باعتقاله فوراً. ووفقاً لصاحب الشكوى، فإن هذا في حد ذاته ينتهك حق السيد سيخالا في افتراض براءته حتى تثبت إدانته.

وبعد أكثر من سنة من توقيفه، ظل السيد سيخالا في سجن شيكوروبي المشدد الحراسة، لأن التماساته المتعددة للإفراج عنه بكفالة رُفضت بصورة منهجية. ويدعي صاحب الشكوى أنها جرت معاملة السيد سيخالا كمجرم مُدان، على الرغم من أنه عضو في البرلمان حتى أيار/مايو 2023، من دون إدانته مسبقاً. ويؤكد صاحب الشكوى أنه لا يرد أساس قانوني لاحتجاز السيد سيخالا قبل المحاكمة، ويصر على أن المحاكم تنتهك حقه في الإفراج عنه بكفالة على النحو المنصوص عليه في المواد ذات الصلة من الدستور وقانون الإجراءات الجنائية. ويدعي صاحب الشكوى أيضاً أن السيد سيخالا يواجه ظروفاً لاإنسانية في السجن: إذ يقال إنه مكبل الساقين بسلاسل حديدية لأوقات طويلة، ويجبر على النوم على الأرض العارية، ويحرم مراراً من الرعاية الطبية. وخلال تقديم التقرير من قبل رئيس لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين في الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي، التي عقدت في كيغالي، في تشرين الأول/أكتوبر 2022، أخذ رئيس الجمعية الوطنية الكلمة للطعن في الادعاء بأن السيد سيخالا قد حُرم من الرعاية الطبية أثناء احتجازه، وأكد أن السيد سيخالا لا يزال يتمتع بامتيازاته كعضو في البرلمان، بما في ذلك الاستحقاقات المالية والطبية. ويعترض صاحب الشكوى على هذا التأكيد، وقد أفاد بأن صحة السيد سيخالا قد تدهورت بشكل خطير حتى تشرين الأول/أكتوبر 2023، وأنه محروم من الرعاية الطبية التي يحتاجها بشكل عاجل في السجن.

وعيّن الاتحاد البرلماني الدولي السيد رحيم كان، وهو محام وقاض مرموق في بوتسوانا يتمتع بخبرة قانونية تزيد على 40 عاماً، لحضور محاكمة السيد سيخالا ومتابعتها. وخلص مراقب المحاكمة في تقريره إلى أن الدولة لم تقدم أدلة جوهرية تثبت أن السيد سيخالا يدرك أن التحقيق جار، وأن كلماته تؤدي إلى التدخل في العدالة أو إعاقتها. وشدد المراقب عن المحاكمة على ما يلي:

"إن رأيي المدروس هو أنه مع سلسلة الحقائق غير المثبتة ونقص الأدلة، سيكون من الضرر للغاية إدانة المتهم بهذه الجريمة بالذات. هذه التناقضات صارخة لدرجة أنه لا يمكن لأي محكمة ذات تفكير صحيح على أساس هذه الحقائق أن تجد المتهم مذنباً ".

وفي 3 أيار/مايو 2023، أدانت محكمة الصلح في هراري السيد سيخالا وحكمت عليه بالسجن ستة أشهر مع وقف التنفيذ وغرامة قدرها 600 دولار أمريكي بتهمة هزيمة أو عرقلة سير العدالة. وأكد مراقب المحاكمة أن المحكمة قد توصلت إلى استنتاجاتها بما يتعارض مع المبادئ القانونية المعمول بها، على أساس "ما قال" ثلاثة من ضباط الشرطة الذين تم الاستماع إليهم كشهود. وبالإضافة إلى ذلك، توصل مراقب المحاكمة إلى استنتاج مفاده أن المحكمة، برفضها باستمرار الإفراج بكفالة عن السيد سيخالا، قد انحرفت عن المبادئ التي حددها القانون وحددت في سوابق في زيمبابوي وغيرها من بلدان القانون العام. ويتوقع مراقب المحاكمة أن يكون استئناف السيد سيخالا لهذا الحكم ناجحاً، لأنه "سيكون انتهاكاً لحقوقه الدستورية في الإدانة على أساس هذه الأدلة". أما في ما يتعلق بالتهمة الأصلية المتمثلة في التحريض على ارتكاب العنف العام، فإن الإجراءات الجنائية جارية، من دون الإشارة إلى موعد صدور الحكم.

ووفقاً لصاحب الشكوى، فإنه حتى 6 تشرين الأول/أكتوبر 2023، كان السيد سيخالا لا يزال في السجن وفقد مقعده في البرلمان، لأن سجنه الذي طال أمده حرمه من إمكانية القيام بحملة نشطة لانتخابات آب/أغسطس 2023. وبالإضافة إلى ذلك، يفيد صاحب الشكوى بأن التشريعات المعتمدة حديثاً يمكن أن تزيد من تقليص الحقوق السياسية للسيد سيخالا ولغيره من المعارضين السياسيين الذين ينتقدون الحكومة.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

1. يشكر رئيس الجمعية الوطنية في زيمبابوي على المعلومات، بما في ذلك الوثائق القانونية، التي قدمها في جلسة استماع مع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين للاتحاد البرلماني الدولي خلال الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي في لواندا، وعلى تأكيده من جديد أن اللجنة ترحب بزيارة زيمبابوي والاجتماع بجميع الأطراف المعنية؛ *يحيط علماً* بالتزام رئيس البرلمان المستمر باتخاذ ترتيبات مع وزارة العدل لتيسير تنظيم البعثة في زيمبابوي في أقرب وقت ممكن

عملياً؛ *يتطلع إلى* تلقي معلومات عن تفاصيل البعثة قريباً؛

2. *يشكر* السيد رحيم كان على اضطلاعه ببعثتين لمراقبة المحاكمات وعلى تقريره الشامل؛

3. *يعرب عن بالغ قلقه إزاء* أوجه القصور العديدة التي حددها مراقب المحاكمة في تناول الإجراءات القانونية المرفوعة ضد السيد سيخالا، ولا سيما قبول أدلة غير متسقة وغير موثوقة ضد السيد سيخالا وتكرار رفض الإفراج عنه بكفالة بما يتعارض مع مبادئ القانون المعمول بها في زيمبابوي وغيرها من نظم القانون العام؛ *يرى* أن التقرير يعطي أهمية كبيرة للاتهام الذي وجهه صاحب الشكوى بأن القضية المرفوعة ضد السيد سيخالا جاءت فحسب رداً على ممارسة حقه في حرية التعبير؛ *يعتقد* بأنه ما كان ينبغي أبداً احتجازه ومحاكمته في المقام الأول؛ *يأمل* أن تقوم المحاكم العليا بتقييم دقيق ونقدي للأدلة الموثوقة، إن وجدت، التي تدعم الاتهامات وأن تعتمد حكماً عادلاً؛ *هو حريص على* اطلاعه باستمرار على التطورات في هذا الصدد؛

4. *يشعر بالجزع* لأن السيد سيخالا محتجز في سجن شيكوروبي الخاضع لحراسة مشددة رهن الحبس الاحتياطي منذ اعتقاله في 14 حزيران/يونيو 2022، وقد رُفضت طلبات الإفراج عنه بكفالة؛ *يعجز عن فهم* كيف يمكن تبرير احتجازه في سجن شديد الحراسة؛ *يشعر بالصدمة* إزاء التقارير التي تصرّح أن صحة السيد سيخالا قد تدهورت بشدة، وهو محتجز في ظروف لاإنسانية؛ *ولا يرى* الأساس القانوني لحبسه لفترات طويلة؛ *يشعر بقلق خاص* إزاء المعاملة التعسفية التي تلقاها، مع مراعاة النتائج التي توصلت إليها لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، في قضية سابقة، بأنه تعرض للاعتقال والاحتجاز التعسفيين والتعذيب؛ *يدعو* السلطات إلى الإفراج المؤقت عن السيد سيخالا من دون تأخير، وتقديم الرعاية الطبية اللازمة له؛

5. *يشدد على* أنه على الرغم من اعتبارات الفصل بين السلطات، يمكن لبرلمان زيمبابوي أن ينظر في هذه الادعاءات بحكم وظيفته الرقابية، على النحو المبين في المادة 119 من دستور زيمبابوي؛ *يتطلع إلى* الاستماع إلى السلطات البرلمانية بشأن هذه النقطة؛

6. *يعرب عن استيائه* لأن السلطات تجاهلت دعوته إلى الإفراج عن السيد سيخالا والسماح له بالعودة إلى مهامه البرلمانية من دون عوائق لا مبرر لها في قرارها السابق ولأنه لم يتمكن من الترشح للانتخابات في العام 2023 نتيجة لذلك؛ *يخلص إلى* أن تصرفات السلطات جعلت من المستحيل على السيد سيخالا أن يمارس عملياً الحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة؛

7. *يؤمن إيماناً صادقاً* بأن بعثة لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين للاتحاد البرلماني الدولي، التي تشمل عقد اجتماعات مع جميع السلطات ذات الصلة، وعقد اجتماع مع أعضاء البرلمان المعروضة قضاياهم على اللجنة، وإلى جانب الاجتماعات مع الأطراف الثالثة ذات الصلة، ستتيح فرصة مفيدة لمناقشة المسائل التي برزت في القضية قيد النظر ولبحث الحلول الممكنة؛ ولذلك، *يأمل مخلصاً* أن تتمكن سلطات زيمبابوي من استقبال هذه البعثة في أقرب وقت ممكن عملياً؛ *يطلب من* الأمين العام أن يواصل العمل مع السلطات البرلمانية في زيمبابوي بغية إيفاد البعثة قبل انعقاد الدورة المقبلة للجنة؛

8. *يطلب من* الأمين العام أن يحيل هذا القرار إلى السلطات البرلمانية، والسلطات الوطنية الأخرى ذات الصلة، وصاحب الشكوى، وأي طرف ثالث مهتم في وضع يمكنه من تقديم المعلومات ذات الصلة لمساعدة اللجنة في عملها؛

9. *يطلب من* اللجنة مواصلة النظر في هذه القضية، وتقديم تقرير عنها في الوقت المناسب.

زيمبابوي

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ212

(لواندا، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023)

زيمباوي @CCC X

ZWE-47- باشور رافائيل سيباندا

ZWE-48 - إريك جونو

ZWE-49 - نيكولا جين واتسون

ZWE-50 - ديزموند ماكازا

ZWE-51 - أوبرت ماندونا

ZWE-52 - سيتابيل مليلو

ZWE-53 - ياسمين توفا

ZWE-54 - جانيث دوبي

ZWE-55 - دليل زانا

ZWE-56 - مورغان نكوبي

ZWE-57 - فيليسيوا نكومو

ZWE-58 - الأمير دوبيكو سيباندا

ZWE-59 - برايت مويو فانيا

ZWE-60 - فيبيون مونيارادزي كوفاهاتيزوي

ZWE-61 - هيلين زيفيرا

ZWE-62 - جدعون شوكو

ZWE-63 - سيفيوي نكوبي

ZWE-64 - فيليكس ماجاليلا

ZWE-65 - تنداي سيباندا

ZWE-66 - جويل غابوزا غابوزا

ZWE-67 - أناستازيا مويو

ZWE-68 - ماتيفينجا جودفري مادزيكانا

ZWE-69 - ديفيد شيمهيني

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ التعذيب وسوء المعاملة وغير ذلك من أعمال العنف
- ✓ الإبطال أو التعليق أو الإلغاء أو غير ذلك من الأعمال التي تعوق ممارسة الولاية البرلمانية

القضية ZWE-COLL-02

زيمبابوي: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الضحايا: 23 عضواً برلمانياً من المعارضة

صاحب الشكوى المؤهل (أصحاب الشكاوى المؤهلون): القسم I-1(أ) من إجراء اللجنة (الملحق الأول)

تقديم الشكاوى: تشرين الأول/أكتوبر 2023

قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: ---

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: ---

جلسة استماع اللجنة الأخيرة: جلسة الاستماع مع رئيس الجمعية الوطنية في الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي (تشرين الأول/أكتوبر 2023)

المتابعة الأخيرة:
- بلاغ من السلطات: ---
- بلاغ من أصحاب الشكاوى: تشرين الأول/أكتوبر 2023
- بلاغات موجهة إلى السلطات: ---
- بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: تشرين الأول/أكتوبر 2023

أ. ملخص القضية

أجريت الانتخابات العامة في زيمبابوي في 23 آب/أغسطس 2023، مما أدى إلى افتتاح الدورة البرلمانية العاشرة في 3 تشرين الأول/أكتوبر 2023. ووفقاً لصاحب الشكوى، فإن تحالف المواطنين من أجل التغيير، حزب المعارضة بقيادة السيد نيلسون تشاميسا، المنافس الرئيسي للرئيس الحالي منانجاجوا من حزب الاتحاد الوطني الإفريقي الحاكم في زيمبابوي، حصل على عدد كبير من المقاعد في مجلسي البرلمان، مما أنهى أغلبية الثلثين التي تمتع بها حزب الاتحاد الوطني الإفريقي الحاكم في زيمبابوي في الدورة البرلمانية التاسعة. ووفقاً لصاحب الشكوى، كتب السيد نيلسون شاميسا إلى رئيس الجمعية الوطنية، في رسالة مؤرخة 11 أيلول/سبتمبر 2023، أن مكتبه، بوصفه رئيساً لتحالف المواطنين من أجل التغيير، هو المسؤول الوحيد عن أي مراسلات بين السلطات، وتحالف المواطنين من أجل التغيير.

وفي جلسة استماع عقدت مع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين للاتحاد البرلماني الدولي خلال الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي، ذكر رئيس الجمعية الوطنية أن القسم 129 (1) (ك) من دستور زيمبابوي ينص على أن مقعد عضو الجمعية الوطنية يصبح شاغراً "إذا لم يعد العضو ينتمي إلى الحزب السياسي الذي كان عضواً فيه عند انتخابه لعضوية البرلمان والحزب السياسي المعني، بإشعار خطي إلى رئيس البرلمان... قد أعلن أن العضو لم يعد ينتمي إليه".

ويدعي صاحب الشكوى أن رئيس الجمعية الوطنية أشار إلى 14 عضواً في الجمعية الوطنية على أساس رسالة زُعم أن السيد سينغوزو تشابانغو قد تلقاها في 4 تشرين الأول/أكتوبر 2023، حيث ادعى السيد تشابانغو أنه "الأمين العام المؤقت لتحالف المواطنين من أجل التغيير"، وطلب من رئيس البرلمان أن يستدعي 14 عضواً من أعضاء المجلس الأدنى وتسعة أعضاء من مجلس الشيوخ. ووفقاً لصاحب الشكوى، فإن السيد تشابانغو محتال ليس له أي منصب في تحالف

المواطنين من أجل التغيير، وليس له سلطة طلب استدعاء أي من أعضاء تحالف المواطنين من أجل التغيير. علاوة على ذلك، لم يذكر أي من الأفراد المعنيين في البرلمان أنهم غادروا تحالف المواطنين من أجل التغيير. وفي جلسة الاستماع مع لجنة الاتحاد البرلماني الدولي، ذكر رئيس الجمعية الوطنية أن رسالة السيد تشابانغو المؤرخة 3 تشرين الأول/أكتوبر 2023 قد وردت قبل رسالة السيد شيماسا المؤرخة 11 أيلول/سبتمبر 2023. لو كان هذا هو العكس، لربما كان قرار رئيس البرلمان مختلفاً تماماً. كما ذكر أن تحالف المواطنين من أجل التغيير ليس لديه هياكل داخلية واضحة ومعروفة للناس، أو أسماء أولئك الذين يشغلون أهم المناصب في الحزب. وفي حالة تقديم طلب لاستدعاء أعضاء الجمعية الوطنية المنتمين إلى حزب الاتحاد الوطني الإفريقي الحاكم في زيمبابوي، قال إن من حق الجمهور أن يقدم هذا الطلب داخل الحزب.

ووفقاً لصاحب الشكوى، فقد حرم رئيس البرلمان من حق الاستماع إلى أعضاء البرلمان من تحالف المواطنين من أجل التغيير قبل الشروع في إلغاء ولايتهم البرلمانية في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وفقا للمعلومات الواردة من السلطات، بموجب المادة 129(1) (ك) من الدستور، ومع مراعاة سابقة قانونية تنص على أنه لا ينبغي لرئيس البرلمان الفصل في النزاعات الحزبية الداخلية، لم يكن أمام رئيس الجمعية الوطنية خيار سوى المضي قدماً في الاستدعاء وإحالة الأفراد المعنيين إلى المحاكم إذا لم يوافقوا على قرار الاستدعاء.

ويدعي صاحب الشكوى أن رئيس البرلمان تصرف بطريقة غير دستورية بتجاهله للرسالة الخطية والشفوية التي قدمها أعضاء معروفون في تحالف المواطنين من أجل التغيير، ورفضه إجراء أي نقاشات بشأن هذه المسألة، وقبوله رسالة السيد تشابانغو من دون التأكد من أنها رسالة مشروعة من الحزب السياسي المعني. وبالإضافة إلى ذلك، يدعي صاحب الشكوى أن رئيس البرلمان أمر بتدخل وحدة من شرطة مكافحة الشغب قامت بعنف بطرد أعضاء البرلمان من تحالف المواطنين من أجل التغيير في الجمعية الوطنية بعد أن رفضوا مغادرة المجلس واحتجوا على استدعاء زملائهم. ووفقاً لصاحب الشكوى، أصيب عدد من البرلمانيين بجروح نتيجة لوحشية الشرطة في البرلمان. وبالإضافة إلى ذلك، يشير صاحب الشكوى إلى أن رئيس البرلمان أوقف جميع أعضاء الجمعية الوطنية من تحالف المواطنين من أجل التغيير عن العمل على فترة ست جلسات، وأوقف رواتبهم لمدة شهرين.

ووفقاً لصاحب الشكوى، يجب النظر إلى هذه الادعاءات على أنها جزء من نمط من القمع، وتآكل استقلال القضاء، وتقلص الحيز المدني الذي رافق انتخابات العام 2023 المتنازع عليها، فضلاً عن الانتهاكات السابقة لحقوق البرلمانيين الذين ينتمون إلى المعارضة. وشارك صاحب الشكوى في العديد من الحوادث التي استدعي فيها برلمانيون معارضون من أحزاب معارضة أخرى بموجب المادة 129 من الدستور في الماضي، لكنه شدد على أن إجراء الاستدعاء لم يسبق أن بدأه شخص خارجي عن الحزب السياسي وقيادته. وبحسب ما ورد، أدلى السيد تشابانغو بتصريحات مفادها أنه لن يُسمح إلا لمرشحي تحالف المواطنين من أجل التغيير الذين فحصهم بنفسه بالمشاركة في الانتخابات الفرعية المقبلة.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

1. *يلاحظ* أن الشكوى: (i) قدمت بالشكل الواجب بموجب المادة I.1 (أ) من إجراءات النظر في الشكاوى ومعالجتها (الملحق الأول من القواعد والممارسات المنقحة للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين)؛ (ii) تتعلق بـ23 عضواً برلمانياً، تم انتخابهم قبل الانتهاكات المزعومة؛ و(iii) تتعلق بادعاءات التعذيب وسوء المعاملة وغير ذلك من أعمال العنف، والإبطال أو التعليق أو الإلغاء أو غير ذلك من الأعمال التي تعوق ممارسة الولاية البرلمانية، وهي ادعاءات تندرج ضمن ولاية اللجنة؛ *يعتبر* بالتالي أن الشكوى مقبولة بموجب أحكام الفرع الرابع من الإجراءات؛ *يعلن* نفسه مختصاً بالنظر في القضية؛

2. *يشكر* رئيس الجمعية الوطنية في زيمبابوي على المعلومات التي قدمها في جلسة استماع مع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين للاتحاد البرلماني الدولي خلال الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي في لواندا؛

3. *يعتبر* أن الإجراء الذي يسمح للأحزاب السياسية في زيمبابوي باستدعاء أعضائها في البرلمان يتعارض مع المبدأ الأساسي المتمثل في الولاية التمثيلية الحرة والحق في حرية التعبير، اللذين دأب الاتحاد البرلماني الدولي على الدفاع عنهما؛ *يأمل مخلصاً* أن تنظر سلطات زيمبابوي، ولا سيما البرلمان، بجدية في تعديل هذا الإجراء لضمان أن يتمكن أعضاء البرلمان من القيام بعملهم بحرية من دون ضغط لا مبرر له من أحزابهم السياسية؛

4. *يساوره بالغ القلق* لأن 23 برلمانياً معارضاً فقدوا مقاعدهم عقب قرار رئيس الجمعية الوطنية ورئيس مجلس الشيوخ القاضي بإلغاء ولايتهم على أساس رسالة متنازع عليها بشدة من فرد يُزعم أنه لا علاقة له بالحزب الذي ينتمي إليه هؤلاء المشرعون؛

5. *يقدّر* الحجة التي قدمها رئيس الجمعية الوطنية ومفادها أنه تصرف وفقاً للمادة 129 (1) (ك) من دستور جمهورية زيمبابوي؛ *لا يعتبر* أي أسباب معقولة لقبول بلاغ رسمي من شخص مجهول من دون الاقتناع بأن البلاغ المذكور مشروع ومن دون التماس وجهة نظر الأفراد المعنيين أو رئيس طرفهم؛ *يساوره القلق إزاء* التأكيد على أن البلاغ الرسمي من قائد الحزب الذي ينتمي إليه البرلمانيون الـ23 لم يؤخذ في الحسبان لأنه ورد بعد الاستدعاء، رغم أنه مؤرخ قبل ثلاثة أسابيع من اتخاذ ذلك القرار؛ إنه *في حيرة من أمره* من السرعة التي اتُّخذ بها قرار إلغاء ولاية البرلمانيين

المنتخبين حديثاً، ومن عدم السماح بأي نقاش بشأن هذه المسألة؛ *يود* الحصول على إيضاحات إضافية من السلطات البرلمانية للجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ بشأن النقاط المذكورة أعلاه؛

6. *مقتنع* بأن هذه القضية الجديدة والقضايا الجارية من زمبابوي أمام لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين للاتحاد البرلماني الدولي تتطلب قيام لجنة الاتحاد البرلماني الدولي بتنظيم بعثة إلى زمبابوي في أقرب وقت ممكن؛ ويشكر رئيس الجمعية الوطنية على التزامه المتجدد باتخاذ ترتيبات مع وزارة العدل لتيسير تنظيم هذه البعثة قبل انعقاد الدورة الـ 173 للجنة الاتحاد البرلماني الدولي المقرر عقدها في كانون الثاني/يناير 2023؛ *ويتطلع إلى* تلقي معلومات عن تفاصيل البعثة في أقرب وقت ممكن؛

7. *يطلب من* الأمين العام أن يحيل هذا القرار إلى السلطات البرلمانية، والسلطات الوطنية الأخرى ذات الصلة، وصاحب الشكوى، وأي طرف ثالث مهتم في وضع يمكنه من تقديم المعلومات ذات الصلة لمساعدة اللجنة في عملها؛

8. *يطلب من* اللجنة مواصلة النظر في هذه القضية، وتقديم تقرير عنها في الوقت المناسب.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

147th IPU Assembly

Luanda, Angola

23–27 October 2023

Governing Council
Item 14(c)

CL/212/14(c)-R.2
Luanda, 27 October 2023

Committee on the Human Rights of Parliamentarians

Decisions adopted by the IPU Governing Council at its 212th session (Luanda, 27 October 2023)

CONTENTS

Page

- **Democratic Republic of the Congo:** Mr. Jean Marc Kabund
  Decision *1*
- **Democratic Republic of the Congo:** Three parliamentarians
  Decision *4*
- **Democratic Republic of the Congo:** Chérubin Okende Senga
  Decision *7*
- **Eswatini**: Three parliamentarians
  Decision *9*
- **Iraq:** Mr. Ahmed Jamil Salman Al-Alwani
  Decision *13*
- **Myanmar:** 72 parliamentarians
  Decision *16*
- **Pakistan:** Five parliamentarians
  Decision *21*
- **Philippines**: Saturnino Ocampo
  Decision *25*
- **Philippines**: Ms. Leila de Lima
  Decision *27*
- **Philippines**: Antonio Trillanes
  Decision *30*
- **Philippines:** Two parliamentarians
  Decision *32*
- **Senegal**: Mr. Ousmake Sonko
  Decision *35*

- **Sri Lanka**: Four parliamentarians
  Decision *39*

- **Zimbabwe:** Mr. Job Sikhala
  Decision *43*

- **Zimbabwe:** Twenty-three parliamentarians
  Decision *46*

CL/212/14(c)-R.2
Luanda, 27 October 2023

Democratic Republic of the Congo

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 212th session (Luanda, 27 October 2023)

Jean Marc Kabund © Twitter

COD-150 – Jean Marc Kabund

Alleged human rights violations

- ✓ Threats, acts of intimidation
- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Lack of due process in proceedings against parliamentarians
- ✓ Lack of due process at the investigation stage
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression
- ✓ Failure to respect parliamentary immunity

Case COD-150

Democratic Republic of the Congo: Parliament affiliated to the IPU

Victim: An opposition member of parliament

Qualified complainant(s): Section I.1(a) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of the complaint: August 2022

Recent IPU decision: February 2023

Recent IPU mission(s): - - -

Recent Committee hearing(s): Hearing with the delegation of the DRC at the 147th IPU Assembly (October 2023)

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: Letter from the First Deputy Speaker of the Senate (September 2022)
- Communication from the complainant: September 2023
- Communications to the authorities: letters to the Speaker of the National Assembly (July and September 2023)
- Communication to the complainant: September 2023

A. Summary of the case

On 9 August 2022, Mr. Jean Marc Kabund, member of parliament and former First Deputy Speaker of the National Assembly, was arrested and prosecuted for defaming the authorities, public insults and spreading false rumours after he delivered a speech on 18 July 2022 where he criticized the President of the Republic.

Mr. Kabund was arrested after the Bureau of the National Assembly allegedly authorized proceedings against him by lifting his parliamentary immunity on 8 August 2022. The Bureau of the National Assembly had allegedly already criticized the member of parliament's speech in an official statement published on 21 July 2022.

The acts of which Mr. Kabund is accused are covered under Ordinance Law No. 300 of 16 December 1963 on defamation against the Head of State and other articles of the criminal law of the Democratic Republic of the Congo.

According to the complainant, the allegations against Mr. Kabund are a violation of his right to freedom of expression and are politically motivated given the growing political differences between the member of parliament and the party of President Tshisékédi to which Mr. Kabund belonged until he decided to join the opposition and create a new political party – *l'Alliance pour le changement* (the Alliance for Change) – on 18 July 2022. The complainant claims that the case is part of a political strategy aimed at intimidating and instrumentalizing justice against President Tshisékédi's political opponents.

On 12 August 2022, the Court of Cassation ordered that the member of parliament be placed under house arrest. However, this decision was never implemented. At the first hearing of the trial, which

took place on 5 September 2022, Mr. Kabund's lawyers demanded that the said decision be implemented before proceeding with the trial, which was postponed at their request. On 12 September 2022, the date of the adjournment, Mr. Kabund did not attend the hearing for medical reasons. His lawyers reported that Mr. Kabund's health had deteriorated. The case was adjourned to 17 October 2022.

At the hearing on 14 November 2022, Mr. Kabund's lawyers raised an objection of unconstitutionality concerning the number of offences brought against him. While the National Assembly reportedly authorized proceedings against the member of parliament for only five offences, the Public Prosecutor prosecuted Mr. Kabund for 12 violations. Following the rejection of this objection by the Court of Cassation, Mr. Kabund's lawyers filed a complaint with the Constitutional Court. The proceedings were therefore suspended until 27 April 2023, when the Constitutional Court rejected Mr. Kabund's complaint on the grounds that it was admissible but unfounded and referred the case back to the Court of Cassation.

On 13 September 2023, the Court of Cassation sentenced Mr. Kabund to seven years' imprisonment for "defamation against the Head of State" and "spreading false rumours". Mr Kabund's lawyers stressed that this sentence was unjust and excessive, adding that they had no other means of appeal due to the lack of any reform with respect to judicial proceedings applicable to members of parliament allowing the possibility of appeal.

At a hearing with the Committee on the Human Rights of Parliamentarians at the 147th IPU Assembly in October 2023, the Congolese delegation led by the First Deputy Speaker of the National Assembly stated that the National Assembly had followed the required procedure to protect the member of parliament's rights of defence, enabling him to continue to enjoy his immunities during the judicial investigation phase. At the end of this investigation, the Public Prosecutor's Office found that the offences committed by Mr. Kabund were sufficiently serious to require the lifting of his parliamentary immunity in order to prosecute him. However, before lifting his immunity, the Bureau of the National Assembly reportedly invited Mr. Kabund to meet with its members in the presence of a lawyer, an invitation he allegedly declined on two occasions. Instead, Mr. Kabund is said to have asked the Bureau to stay the proceedings against him, which the Bureau was unable to accommodate, considering that this request fell outside its remit. The President of the Bureau of the National Assembly therefore referred the matter to the plenary, which decided to lift Mr. Kabund's parliamentary immunity.

Asked about the severity of the sentence handed down against Mr. Kabund simply for making remarks, the First Deputy Speaker pointed out that, under Congolese law, judges have the discretionary power to impose sentences ranging from one to 10 years' imprisonment for similar offences. Thus, although the sentence handed down against Mr. Kabund appears severe, it remains within the limits of the law. Furthermore, the delegation pointed out that the National Assembly could not interfere with the Congolese justice system, in accordance with Article 149 of the Constitution, which enshrines the independence of the judiciary. The Congolese authorities nevertheless stressed the importance they attach to the right to freedom of expression, which should not be used to infringe the Constitution.

With regard to the political climate, the First Deputy Speaker stated that the Democratic Republic of the Congo was preparing to hold presidential elections on 20 December 2023, and asserted that the Congolese authorities were committed to these elections being fair, credible, transparent and inclusive, in accordance with the Congolese Constitution. Nevertheless, the delegation stressed that the Congolese authorities continued to encounter considerable security challenges in the east of the DRC, owing to the serious violations committed by rebel fighters belonging to the M23 (March 23 Movement) armed militia, which had resulted in significant loss of life and the internal displacement of several thousand people.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Thanks* the Congolese delegation, in particular the First Deputy Speaker of the National Assembly, for the information provided at the 147th IPU Assembly;

2. *Is concerned* at the severity of Mr. Kabund's sentence of seven years' imprisonment for making critical remarks against the Head of State and government policy; *considers* that, even if these remarks were provocative in nature, they were part of the exercise of his fundamental right to freedom of expression and were in no way accompanied by hostile acts aimed at disrupting public order;

3. *Reaffirms* that, despite the measures taken by the National Assembly to guarantee Mr. Kabund's rights of defence, his right to freedom of expression as a national member of parliament has not been sufficiently protected by the parliamentary authorities, who condemned his remarks without conducting an independent investigation into what he said; *calls on* the National Assembly, once again, to protect its members' right to freedom of expression, regardless of their political affilitation, by taking all necessary measures to strengthen protection of this fundamental right, including by repealing Ordinance Law No. 300 of 16 December 1963 on offences constituting defamation against the Head of State or by bringing it into line with international human rights standards, as soon as possible, in order to prevent the recurrence of such cases; and *wishes* to be kept informed in this regard;

4. *Deeply regrets* the absence of the possibility of appeal in legal proceedings against members of parliament of the Democratic Republic of the Congo; *recalls* that the possibility of appeal constitutes one of the main elements of due process; and *calls on* the Parliament of the Democratic Republic of the Congo to create this possibility of appeal, so that parliamentarians' right to a defence in legal proceedings is protected in the same way as that of other citizens of the Democratic Republic of the Congo;

5. *Encourages* the Congolese authorities in this election year, when tensions may lead to new violations against certain members of the National Assembly, to take all necessary steps to guarantee the fundamental rights of all parliamentarians, in particular the right to freedom of expression, in order to ensure that political debate reflects all opinions, including those critical of the Head of State and government policy;

6. *Expresses the wish* for a delegation from the Committee on the Human Rights of Parliamentarians to visit the DRC after the elections to meet the relevant Congolese authorities, in particular the Speaker of the National Assembly, the Prosecutor General and the Minister of Justice, as well as Mr. Kabund and relevant third parties, in order to promote a satisfactory settlement of Mr. Kabund's case; and *hopes* to receive a positive response and the National Assembly's support to this end, to enable the mission to take place under the best possible conditions;

7. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the parliamentary authorities, the complainant and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

8. *Requests* the Committee to continue examining the case and to report back to it in due course.

CL/212/14(c)-R.2
Luanda, 27 October 2023

Democratic Republic of the Congo

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 212th session (Luanda, 27 October 2023)

© Papy Niango Iziamay Munshemvula

© Henri Mova Sakanyi

© Marie-Ange Mushobekwa Likulia

COD-151 – Papy Niango Iziamay Munshemvula
COD-152 – Henri Mova Sakanyi
COD-153 – Marie-Ange Mushobekwa Likulia

Case COD-COLL-04

Democratic Republic of the Congo: Parliament affiliated to the IPU

Victims: Three opposition members of parliament (two male and one female)

Qualified complainant(s): Section I.1(a) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of the complaints: October 2022 and January 2023

Recent IPU decision: March 2023 (concerns Mr. Niango alone)

Recent IPU mission(s): - - -

Recent Committee hearing(s): Hearing with the delegation of the DRC at the 147th IPU Assembly (October 2023)

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: - - -
- Communication from the complainant: August 2023
- Communications to the authorities: July and September 2023
- Communication to the complainant: August 2023

Alleged human rights violations

- ✓ Threats, acts of intimidation
- ✓ Lack of due process in proceedings against parliamentarians
- ✓ Lack of due process at the investigation stage
- ✓ No right of appeal
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression
- ✓ Undue invalidation, suspension, revocation or other acts obstructing the exercise of the parliamentary mandate
- ✓ Abusive revocation or suspension of the parliamentary mandate
- ✓ Abusive application of parliamentary sanctions
- ✓ Other violations

A. Summary of the case

On 15 June 2022, the mandates of Mr. Papy Niango Iziamay Munshemvula (Mr. Niango), Mr. Henri Mova Sakanyi and Ms. Marie Ange Mushobekwa, then opposition members of parliament, were invalidated for absenteeism following a report issued by an *ad hoc* special committee created on 28 April 2022 and tasked with examining reports of unauthorized and unjustified absences at National Assembly plenary sittings by several members of parliament, including the three individuals.

The National Assembly reportedly adopted the conclusions of the special committee at a closed plenary sitting held on 15 June 2022, at the end of which it invalidated the parliamentary mandates of the three individuals, despite them having submitted proof of absence for medical reasons. The plenary sitting allegedly ignored this proof and considered that their absence from two consecutive sittings justified the invalidation of their mandates. Furthermore, the invalidation decision was taken in violation of Articles 19(3) and 61 of the Constitution, which guarantee the right of defence, since the National Assembly adopted the conclusions of the special committee's report without having first

heard the three individuals concerned in plenary sitting when the report was adopted on 15 June 2022. It is to be noted that the three individuals were heard by the committee.

Furthermore, the National Assembly reportedly decided to submit the invalidation of the three individuals' mandates to voting by a show of hands, in disregard of rule 93(3) of the Standing Orders, which stipulates that "in the event of deliberations concerning individuals, the vote shall be by secret ballot". The three individuals lodged an application for reconsideration by the National Assembly against the invalidation of their mandates. No action was taken in response to the applications.

According to the complainant, the invalidation procedure and the creation of the special committee to examine the unjustified absences of the three individuals are an attempt to silence the opposition.

At a hearing with the Committee on the Human Rights of Parliamentarians at the 147th IPU Assembly, in October 2023, the Congolese delegation, led by the First Deputy Speaker of the National Assembly, said that in view of the many cases of absenteeism at the National Assembly, the Assembly had decided to establish a special committee responsible for examining the unjustified absences of over 100 members of parliament. When the Committee had completed its work, the mandates of only 10 members of parliament had been invalidated under Article 110(6) of the Congolese Constitution, according to which "a member of parliament's mandate shall end in the case of his unjustified and unauthorized absence from more than a quarter of the meetings of a session". Those members of parliament, including the three covered by the present decision, had reached the total number of unauthorized absences and thus had their mandates invalidated in accordance with this article.

According to the First Deputy Speaker, the committee noted that the members of parliament whose mandates were invalidated had submitted fake medical supporting documents and fake invitations to receive medical care abroad. In the same way as Mr. Niango, Mr. Sakanyi and Ms. Mushobekwa had the opportunity, according to the delegation, to express their views to the special committee and to present their defence. As regards the plenary decision to vote on the invalidation of their mandates by show of hands rather than by secret ballot, the First Deputy Speaker said that the plenary had the discretionary power to decide on the appropriate voting method.

With regard to the political climate, the First Deputy Speaker stated that the Democratic Republic of the Congo was preparing to hold presidential elections on 20 December 2023, and asserted that the Congolese authorities were committed to the elections being fair, credible, transparent and inclusive, in accordance with the Congolese Constitution. Nevertheless, the delegation stressed that the Congolese authorities continued to encounter considerable security challenges in the east of the DRC, owing to the serious violations committed by rebel fighters belonging to the M23 (March 23 Movement) armed militia, which had resulted in significant loss of life and the internal displacement of several thousand people.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Thanks* the Congolese delegation, in particular the First Deputy Speaker of the National Assembly, for the information provided at the 147th IPU Assembly;

2. *Notes* that the complaints in the cases relating to Mr. Henri Mova Sakanyi (Mr. Sakanyi) and Ms. Marie-Ange Mushobekwa Likulia (Ms. Mushobekwa) are admissible, considering that the complaints: (i) were submitted in due form by a qualified complainant under section I.1(a) of the Procedure for the examination and treatment of complaints (Annex I of the revised Rules and Practices of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians); (ii) concern two incumbent members of parliament at the time of the initial allegations; and (iii) that the complaint concerns threats, acts of intimidation; lack of due process in proceedings against parliamentarians; lack of due process at the investigation stage; lack of right of appeal; violation of freedom of opinion and expression; undue invalidation, suspension, revocation or other acts obstructing the exercise of the parliamentary mandate; abusive revocation or suspension of the parliamentary mandate; and abusive application of parliamentary sanctions, which are allegations falling under the Committee's mandate; and *notes* that the Committee decided to merge its consideration of the situation of these two individuals with the case relating to

Mr. Niango, given the similar nature of the alleged violations and the proceedings taken out against them;

3. *Remains concerned* at the fact that a copy of the report by the special committee responsible for examining cases of unauthorized and unjustified absences was not given to Mr. Niango, Mr. Sakanyi or Ms. Mushobekwa, thus depriving them of their right to know the exact reason why the committee decided to recommend to the National Assembly that their mandates be invalidated; *regrets* that the National Assembly did not respond to the requests of the two parliamentarians to be given a copy of the said report, in violation of the adversarial principle, according to which all parties have the right to know the material and legal arguments and evidence on the basis of which they shall be judged; therefore *calls on* the authorities to provide the complainants and the Committee with a copy of the said report, in order to understand the exact reasons why their mandates were invalidated;

4. *Notes with concern* that the situation of Mr. Niango, Mr. Sakanyi and Ms. Mushobekwa is not an isolated case, since cases of invalidation for various reasons have previously been submitted to it, and remain under examination; *also notes* that their cases are set in a political context that is hostile to dissident opposition voices; and *reiterates* that invalidation of a member of parliament's parliamentary mandate must follow a clear procedure that complies with the provisions of the National Assembly's standing orders and the principles of the Constitution;

5. *Calls on* the parliamentary authorities to consider the applications for reconsideration submitted by Mr. Niango, Mr. Sakanyi and Mushobekwa as soon as possible and to grant them the required reparation if the alleged violations are borne out; and *encourages* the Congolese authorities, in this election year where tensions could lead to new violations against members of the opposition, to take all necessary measures to guarantee the fundamental rights of all members of the National Assembly, former or current, regardless of their political affiliation, in order to guarantee that invalidation of the parliamentary mandate is not used to remove members of parliament because of their political ideas;

6. *Reiterates* its deep concern at the lack of possibility of appeal in the judicial proceedings relating to members of parliament in the Democratic Republic of the Congo and recalls that the existence of the possibility of appeal is one of the main safeguards of a fair trial; therefore *calls again on* the Congolese Parliament to establish the possibility of appeal so that a member of parliament's right to a defence in judicial proceedings is protected in the same way as that of other Congolese citizens;

7. *Expresses the wish* for a delegation from the Committee on the Human Rights of Parliamentarians to visit the DRC after the elections to meet with the competent Congolese authorities, in particular the Speaker of the National Assembly, the Public Prosecutor and the Minister of Justice, as well as Mr. Niango, Mr. Sakanyi and Ms. Mushobekwa, and relevant third parties, to help settle these cases in a satisfactory manner; and *hopes* to receive a positive response and support from the National Assembly to this end, to ensure the mission is conducted in the best possible conditions;

8. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the relevant authorities, the complainant and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

9. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Democratic Republic of the Congo

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 212th session (Luanda, 27 October 2023)

Chérubin Okende Senga © Complainant

COD-158 – Chérubin Okende Senga

Case COD-158

Democratic Republic of the Congo: Parliament affiliated to the IPU

Victim: An opposition member of parliament

Qualified complainant(s): Section I.1(a) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of the complaint: July 2023

Recent IPU decision(s): - - -

Recent IPU mission(s): - - -

Recent Committee hearing: Hearing with the delegation of the DRC at the 147th IPU Assembly (October 2023)

Recent follow-up:
- Communication(s) from the authorities: - - -
- Communication from the complainant: July 2023
- Communications to the authorities: letters to the Speaker of the National Assembly (July and September 2023)
- Communication to the complainant: September 2023

Alleged human rights violations

✓ Murder
✓ Abduction

A. Summary of the case

On 13 July 2023, Mr. Chérubin Okende – opposition member of parliament, former Minister of Transport and spokesperson for the *Ensemble pour la République* (Together for the Republic), a political party led by opposition candidate in the presidential elections Mr. Moise Katumbi – was found murdered in his vehicle, shot in the head. The vehicle was abandoned on a road near Kinshasa city centre. Mr. Okende had reportedly disappeared the day before he was killed.

The same day, the Public Prosecutor's Office at Kinshasa-Gombe High Court, on the instruction of the Prosecutor General at the Court of Cassation, opened a murder investigation against persons unknown. However, the circumstances and possible motives for Mr. Okende's murder have not yet been clarified.

Mr. Chérubin Okende's murder is set within a particularly difficult context for political opponents in the Democratic Republic of the Congo, where the democratic space is shrinking and violations are committed against those speaking out against the incumbent regime. This crime also raises many questions relating to safety in the DRC, particularly the safety of political opponents.

At a hearing before the Committee on the Human Rights of Parliamentarians at the 147th IPU Assembly in October 2023, the Congolese delegation, chaired by the First Deputy Speaker of the National Assembly, said that the Speaker of the National Assembly had expressed his deep concern at the murder of Mr. Okende, in his speech marking the opening of the autumn session in September 2023. A number of members of parliament, including the First Deputy Speaker, had visited Mr. Okende's family to support them, and the National Assembly continued to provide financial support to his family and to the group of lawyers in charge of his case.

The First Deputy Speaker also confirmed that the Public Prosecutor had opened a judicial investigation, seeking the assistance of international experts from Belgium, South Africa and the United Nations Organization Stabilization Mission in the DRC, who agreed to collaborate with the

Congolese authorities on this case. The delegation said that the report drawn up at the end of this judicial investigation would be published very shortly (the following week) and that the National Assembly would send a copy of the report to the Committee as soon as it was available.

With regard to the political climate, the First Deputy Speaker stated that the Democratic Republic of the Congo was preparing to hold presidential elections on 20 December 2023, and asserted that the Congolese authorities were committed to these elections being fair, credible, transparent and inclusive, in accordance with the Congolese Constitution. Nevertheless, the delegation stressed that the Congolese authorities continued to encounter considerable security challenges in the east of the DRC, owing to the serious violations committed by rebel fighters belonging to the M23 (March 23 Movement) armed militia, which had resulted in significant loss of life and the internal displacement of several thousand people.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Thanks* the Congolese delegation, in particular the First Deputy Speaker of the National Assembly, for the information provided at the 147th IPU Assembly;

2. *Notes* that the complaint concerning the case of Mr. Chérubin Okende is admissible, considering that the complaint: (i) was submitted in due form by a qualified complainant under section I.1(a) of the Procedure for the examination and treatment of complaints (Annex I of the revised Rules and Practices of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians); (ii) concerns an incumbent member of parliament at the time of the initial allegations; and deals with (iii) allegations of murder and abduction, allegations that fall under the Committee's mandate;

3. *Is shocked* at the murder of opposition member of parliament Mr. Chérubin Okende, an unprecedented act of violence in the Democratic Republic of the Congo, which takes place in a period of political tension in the run-up to the presidential elections scheduled for December 2023; and *considers* that the commission of such an act must incur the adoption of all necessary measures to identify and punish the perpetrators;

4. *Notes with satisfaction* the efforts made by the Congolese authorities to ensure that this murder does not go unpunished, including through the opening of a judicial investigation by the Public Prosecutor, and their willingness to cooperate with international experts from Belgium, South Africa and the United Nations Organization Stabilization Mission in the DRC; *is confident* that the means employed to conduct the investigation will produce concrete results in the coming weeks, including information on any persons behind the crime and the motive for the crime; and *wishes* to receive a copy of the investigation report as soon as it becomes available;

5. *Encourages* the Congolese authorities, in this election year when tensions may lead to new violations against certain members of the National Assembly, to take all necessary measures to guarantee the physical integrity and fundamental rights of all members of parliament, former and current, whatever their political affiliation, in order to ensure that a similar crime never occurs again;

6. *Expresses the wish* for a delegation from the Committee on the Human Rights of Parliamentarians to visit the DRC after the elections to meet with the Congolese authorities, in particular the Speaker of the National Assembly, the Public Prosecutor and the Minister of Justice, in order to accompany and support the search for justice in the case at hand; *considers* it essential that the delegation also meets with Mr. Okende's family and lawyers and relevant third parties; and *hopes* to receive a positive response from and the support of the National Assembly to ensure the mission is conducted in the best possible conditions;

7. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the relevant authorities, the complainant and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

8. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Eswatini

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 212th session (Luanda, 27 October 2023)

Members of the Royal Eswatini Police Service (REPS) monitor affiliates of the Trade Union Congress of Eswatini (TUCOSWA) as they sing political slogans in central Manzini, on 28 October 2021 during a pro-democracy protest. Michele Spatari - AFP

SWZ-02 – Mduduzi Bacede Mabuza
SWZ-03 – Mthandeni Dube
SWZ-04 – Mduduzi Gawuzela Simelane

Case SWZ-COLL-01

Eswatini: Parliament affiliated to the IPU

Victims: Three independent members of parliament

Qualified complainant(s): Section I.1(b) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: January 2022

Recent IPU decision: March 2023

Recent IPU mission: Trial observation (November 2022)

Recent Committee hearing: Hearing with the delegation of Eswatini to the 145th IPU Assembly in Kigali (October 2022)

Recent follow-up:
- Communications from the authorities: Letters from the Clerk of the House of Assembly (October 2023)
- Communication from the complainant: September 2022
- Communication to the authorities: Letter to the Speaker of the House of Assembly (March 2023)
- Communication to the complainant: October 2023

Alleged human rights violations

- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Inhumane conditions of detention
- ✓ Lack of due process at the investigation stage
- ✓ Lack of fair trial proceedings
- ✓ Excessive delays
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression
- ✓ Violation of freedom of assembly and association
- ✓ Failure to respect parliamentary immunity
- ✓ Other acts obstructing the exercise of the parliamentary mandate

A. Summary of the case

Parliamentarians Mduduzi Bacede Mabuza and Mthandeni Dube were arrested in the evening of 25 July 2021 and have been held in detention ever since, first at Mbabane police station and then at the Matsapha Correctional Centre. A third parliamentarian, Mr. Mduduzi Simelane, fled the country before an arrest warrant could be implemented. Mr. Mabuza and Mr. Dube were charged under the Suppression of Terrorism Act, two murder charges and a charge for contravening COVID-19 regulations. The accused made several bail applications, which were all rejected.

The legal action against the parliamentarians was taken in the following context. In May 2021, calls for political reform started circulating on various platforms across Eswatini, with the aforesaid three parliamentarians also

advocating for these changes. To prove that these members of parliament had the mandate from their constituencies to make this call resulted in a series of petitions being delivered to parliament in support of the call for change. Protesters were calling for constitutional and political reforms, were lamenting the Government's reported failure to deliver basic services to its citizens, demanded responses to socioeconomic challenges, and invoked alleged ill-treatment by police. Petitions were delivered to various *tinkhundla* centres, predominantly by young people, to their members of parliament as an endorsement of the call for constitutional and political reforms. These calls were heightened during protests against alleged "police brutality" following the death of a University of Eswatini law student, Mr. Thabani Nkomonye. On 24 June 2021, the then acting Prime Minister, Deputy Prime Minster, Mr. Themba N. Masuku, issued a ban on the delivery of these petitions, saying that this was "a conscious decision to maintain the rule of law and de-escalate tensions that had turned the exercise into violence and disorder". Protesters continued to deliver petitions in spite of the ban and were blocked by the police.

In its report released at the very end of June 2021 regarding the events that had occurred earlier that month, the Eswatini Commission on Human Rights and Public Administration (the Commission) – which is Eswatini's national human rights institution – found that human rights violations and abuses had been perpetrated during the unrest.

According to the complainant, the charges against Mr. Mabuza, Mr. Dube and, potentially, Mr. Simelane serve as reprisals and aim to silence them, given that they have been at the forefront of the aforesaid demands for democratic reforms in Eswatini, an absolute monarchy led by King Mswati III for over 30 years, where political parties are not legally recognized.

Mr. Rahim Kahn, a distinguished attorney and former acting chief magistrate in Botswana, with over 40 years of legal experience, was designated by the IPU to attend and follow the final trial proceedings against Mr. Mabuza and Mr. Dube, namely those which took place from 8 to 10 and 14 to 16 November and on 13 December 2022.

In his report, the trial observer states that, "[T]he basis of the charges were statements made by the two accused persons in which they encouraged members of the public to deliver petitions, and to reject the appointment of the acting Prime Minister. Neither of the accused persons explicitly encouraged or incited any acts of violence but were arrested on charges of acts of terrorism and sedition because they expressed a lack of support for the appointment of the acting Prime Minister. They expressed an opinion that proved to be controversial, but they neither encouraged violence nor incited public displays of disobedience. Their arrest and detention was an infringement of their constitutional rights to freedom of thought and conscience". The trial observer furthermore states that, "[T]he two accused persons made statements at a public gathering in which they expressed their opinions on the acting Prime Minister. These opinions did not include explicitly hateful speech, nor explicit incitement of acts of public disorder or acts of terrorism. Therefore, their arrest and detainment on the basis of these statements was essentially punishment for their exercise of the rights to freedom of expression and opinion".

The trial observer furthermore states that, "It is submitted that the present matter has similarly also not been properly handled. It was within the State's authority to arrest and detain the two accused persons for making statements which the authorities believed to be detrimental to public stability and contributing towards acts of terrorism, acts of sedition and other acts of violence. However, the delay between the accused's detention and their first opportunity to make an application for bail was an infringement of their right to personal liberty and freedom of movement. Furthermore, the nature of their statements did not justify their detention for 15 months in the interim between their arrest and the adjudication upon their matter. It is submitted that their arrest and extended detention was an infringement of their rights to freely express themselves, and their right not to be arbitrarily detained".

The trial observer moreover points out that, "[T]he two members of parliament have been denied bail essentially as they are considered flight risks, notwithstanding their official positions as members of parliament, have fixed assets in the country, have clean records, have not interfered with witnesses and are willing to offer a sum of money to secure their attendance. It appears extremely surprising that their bail has been consistently refused".

In his general comments and assessment of the trial, the trial observer stated that, "the trial is being continuously postponed, mainly at the instance of the Crown", and that the judge "does not direct any detailed questions to the Crown … and grants them far too much latitude to conduct the trial as they wish".

On 31 January 2023, the defence and the Crown Prosecutor made final submissions in the criminal proceedings against Mr. Mabuza and Mr. Dube, after which the judge in the case reserved judgment. On 1 June 2023, the judge found them guilty of all charges, except for the charge related to the COVID-19 regulations with respect to Mr. Mabuza, and reserved sentencing for a hearing in December 2023. The terrorism charge relates to the accusation that the two parliamentarians incited the population to revolt against the constitutionally elected government. The murder charges relate to the death of two people who were run over by a motor vehicle that hit seven people at Nkwalini at the roadblock. The judge acknowledged that the two parliamentarians were nowhere near the scene of the crime when the two victims died, and that they had at no point advocated for violence during their calls to the people. The judge nevertheless found them guilty on the basis of the principle of *dolus eventualis* – foresight and foreseeability – given that they should have foreseen the consequences of their actions, bearing in mind that some protests in Eswatini had become violent. It should be noted, however, that with regard to both the terrorism and murder charges, an analysis of the parliamentarians' calls to the people shows that they simply demanded constitutional and institutional change and at no point asked for the people to do so in a violent and unlawful manner.

In the early hours of 22 September 2022, the two detained parliamentarians were allegedly assaulted by prison guards who entered their cells and started beating them up for no reason. According to the Speaker, an inquiry into the matter has been opened in accordance with the Correctional Services Act, No. 13 of 2017, read in conjunction with the Prison Regulations of 1965. The former Speaker stated that, "We are eager for the resultant recommendations and further action which the inquiry may further recommend. The legal processes have not been finalized and we hope that the above allegations shall be adequately addressed". It is alleged that on 29 September 2023, Mr. Mabuza was again beaten by a correctional services officer.

In response to the IPU's wish to send a delegation from the Committee on the Human Rights of Parliamentarians to Eswatini, at a hearing held at the 145th IPU Assembly in October 2022 the then Speaker responded that he would welcome such a delegation. Subsequent attempts by the IPU to organize the mission have not yet borne fruit with the Eswatini authorities, who indicated early on that important national events prevented them from receiving the mission before the end of the first half of 2023. In response to the most recent IPU letter about the matter, on 5 March 2023, the Speaker stated in writing that, "The concern of the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians is acknowledged and appreciated. The Parliament of the Kingdom of Eswatini is currently addressing a decision of SADC Heads of States on the same matter. It is our well-considered view that the IPU Committee shares similar sentiments with the SADC Troika and therefore would be satisfied to receive a report detailing all processes to be undertaken towards our national dialogue. Suffice to mention that some major processes and commitments are already ongoing. It is against this background that we kindly request your indulgence in bearing with us on this issue".

On the night of 21 January 2023, Eswatini human rights defender and lawyer Mr. Thulani Maseko – the former lawyer representing both parliamentarians – was killed. United Nations and African Union experts immediately condemned the killing as "abhorrent" and demanded an impartial investigation. Mr. Maseko was a member of Lawyers for Human Rights Swaziland and chairperson of the Multi-Stakeholder Forum, a coalition of political opposition groups and civil society activists calling for constitutional reform in Eswatini. His murder remains unresolved to this day.

Parliamentary elections took place on 29 September 2023. As political parties are banned in Eswatini, candidates ran individually. Most of those who were elected are seen as loyal to the King.

Since the protests broke out in Eswatini in 2021, SADC and other international partners have strongly encouraged the Eswatini authorities to conduct a meaningful, substantive and inclusive national dialogue to discuss options for democratic and institutional reforms. Several voices in Eswatini have stated, however, that the way in which the authorities are setting up the dialogue is leaving full control in the hands of the King by framing it within the strict constraints of "Sibaya" – the traditional engagement of the King with his people. The Multi-Stakeholder Forum has rejected Sibaya as a vehicle for political dialogue. Moreover, they say that Mr. Thulani Maseko's absence as the

chairperson of the Multi-Stakeholder Forum has seriously impeded the effectiveness of different voices coming together to contribute to the national dialogue.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Thanks* the Clerk of the House of Assembly for his recent letter;

2. *Is deeply concerned* that Mr. Mabuza and Mr. Dube were found guilty as a result of a trial that had shown serious deficiencies, as identified in the trial observer's report; *considers* that this report, and the reasons given by the judge for the verdict she reached, give serious weight to the complainant's assertion that the criminal case came in response to the parliamentarians' public appeal to strengthen democracy, which falls squarely within the legitimate exercise of their right to freedom of expression; *is convinced*, therefore, that both men should never have been detained and prosecuted in the first place; *sincerely hopes* that the matter will still be resolved, in a way that is in line with applicable human rights standards, before the men are sentenced; and *is eager* to be kept informed of developments in this regard;

3. *Is deeply concerned* that Mr. Mabuza was reportedly again the victim of an assault in detention; *deplores* that it has not received any report on the investigation that was said to have been initiated with regard to the alleged assault in September 2022 of the two parliamentarians in detention; *reiterates its views* that a situation of *de facto* impunity can only facilitate, if not encourage, further crimes, since perpetrators know they will be shielded from legal action; *urges* the authorities to carry out effective and independent investigations into both alleged assaults, to take whatever measures are necessary to establish accountability, and to avoid a repeat of these incidents; and *wishes* to receive detailed information on the measures taken to this effect;

4. *Notes with great interest* the efforts under way to have a national dialogue in Eswatini; *considers* that such a dialogue can only be fully successful if all stakeholders have the opportunity to contribute to it freely and effectively; *wishes* to receive official information on how the organizers of the dialogue plan to achieve this; and *affirms* that the IPU stands ready to provide any assistance that may be considered useful in this regard;

5. *Sincerely believes* that, over and above ongoing and new efforts to strengthen democracy in Eswatini, a mission by the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians, which would include meetings with all the relevant authorities, a meeting with the two members of parliament and their lawyers, along with meetings with relevant third parties, would offer a useful opportunity to discuss the issues that have emerged in the case at hand and to examine possible solutions; *sincerely hopes*, therefore, that the Eswatini authorities will soon be able to receive this mission; and *requests* the Secretary General to continue to engage with the newly elected parliamentary authorities of Eswatini with a view to dispatching the mission as soon as possible;

6. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the Speaker of the House of Assembly, the complainant and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

7. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Iraq

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 212th session (Luanda, 27 October 2023)

Mr. Al-Alwani five weeks after his sentencing, photo dated 2 January 2015
© Photo courtesy of Mr. Ahmed Jamil Salman Al-Alwani's family

IRQ-62 – Ahmed Jamil Salman Al-Alwani

Alleged human rights violations

- ✓ Torture, ill-treatment and other acts of violence
- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Failure to respect parliamentary immunity
- ✓ Lack of fair trial proceedings

Case IRQ-62

Iraq: Parliament affiliated to the IPU

Victim: A male opposition member of parliament

Qualified complainant(s): Section I.(1)(d) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: December 2013

Recent IPU decision: November 2021

IPU mission: August 2023

Recent Committee hearing: Hearing with the Iraqi delegation during the 147th IPU Assembly (October 2023)

Recent follow up:
- Communications from the authorities: Message from the Department of Public Relations and Parliamentary Protocols (July 2022); letter from the Deputy Secretary General conveying a letter from the Ministry of Justice (June 2022)
- Communication from the complainants: October 2022
- Communications to the authorities: Letters to the Speaker of the Council of Representatives (February 2023)
- Communication to the complainants: October 2022

A. Summary of the case

Mr. Al-Alwani was arrested on 28 December 2013 during a raid conducted by Iraqi security forces on his home in Ramadi, in the Al-Anbar Governorate. His arrest was reportedly in retaliation for his outspoken support of the grievances of the Sunni population and his vocal opposition to the Iraqi Prime Minister at the time, Mr. Nouri Al-Maliki. The case of Mr. Al-Alwani has also to be seen against the backdrop of sectarian tension and violence in the country.

Mr. Al-Alwani was initially held in secret detention centres, was exposed to ill-treatment and torture, did not receive a fair trial and saw his right to mount an adequate defence violated. The United Nations Working Group on Arbitrary Detention confirmed these allegations in its 2017 report (Opinion No. 36/2017), particularly following Mr. Al-Alwani's conviction in 2014 for murder and incitement to sectarian violence and his sentencing in 2016 to the death penalty under the Anti-Terrorism Law. Mr. Al-Alwani's lawyers have appealed the court rulings, which are still under review in cassation proceedings, as confirmed by the complainants and the President of the Supreme Judicial Council. Under the General Amnesty Law No. 27 of 2016, Mr. Al-Alwani submitted applications for pardon in three cases, which were subsequently rejected.

In 2020 and 2022, a parliamentary delegation and representatives from the Human Rights Directorate of the Ministry of Justice visited Mr. Al-Alwani at the Al-Kadhimiya detention centre, located in northern

Baghdad, to ensure that he was in good health, given that he had allegedly not received visits in the previous four months due to the COVID-19 pandemic. The Ministry's Human Rights Directorate's team found that Mr. Al-Alwani was in good health and was not suffering from any chronic diseases and stated that he had not been subjected to torture.

During a hearing with the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians at the 146th IPU Assembly in March 2023, the Iraqi delegation stated that the Human Rights Committee of the Council of Representatives had visited Mr. Al-Alwani on 8 March 2023. This was not the delegation's first visit to Mr. Al-Alwani, whose case continues to be monitored by the Council of Representatives through its Human Rights Committee. The latter had expressed its concerns about this case, given the allegations of torture, mistreatment and abuse, unfair proceedings, non-respect of parliamentary immunity and the political dimension of the charges levelled against Mr. Al-Alwani. Although Mr. Al-Alwani's detention conditions have improved, the delegation underlined that he is still facing four life sentences and two death sentences as a result of politically motivated charges.

Regarding the visit carried out by the Human Rights Directorate of the Ministry of Justice in 2022, the Iraqi delegation stated that the visit was the result of the IPU Committee's work on the case. Its most recent decision on Mr. Al-Alwani's situation was referred to the Minister of Justice, who had formed a committee in charge of monitoring the case and instructed it to visit the former parliamentarian in detention. The delegation thanked the IPU Committee for its work on the case and expressed its hope that both the Committee's work and the efforts made by the Iraqi authorities so far would lead to the release of Mr. Al-Alwani and the final resolution of his case.

The delegation also recalled that, prior to his arrest in 2013, Mr. Al-Alwani had given a speech in which he had allegedly insulted Shia leaders. The Council of Representatives had therefore created a committee to investigate the incident and reportedly found that Mr. Al-Alwani had not insulted Shia leaders or the Shia community. This incident was used by Mr. Al-Alwani's political opponents to garner hatred against him and incite sectarian tensions and violence in the country. However, the Committee has yet to receive a copy of the report from the investigative committee with its findings.

Following several requests by the IPU Committee, the Council of Representatives of Iraq welcomed a delegation for its first official visit to Iraq in August 2023 to promote a satisfactory resolution of Mr. Al-Alwani's case.

As part of its findings, the Committee welcomed the Iraqi authorities' openness to resolving Mr. Al-Alwani's case, including the steps taken by the judicial authorities, which have deliberately stalled the case before the court of cassation, and therefore the execution of the death sentence, to enable a tribal resolution that would pave the way for a pardon. However, while the Committee acknowledges the right of the family of the soldier killed during the raid conducted against Mr. Al-Awani to reparation and financial compensation pursuant to Iraqi laws, it also found that owing to the serious violations committed against Mr. Al-Alwani, including the breach of his parliamentary immunity, his incommunicado detention in a secret location, allegations of torture that have never been investigated, and his confession allegedly signed under torture but accepted as a primary source of evidence by the Central Criminal Court, the judicial authorities should have declared a mistrial and released Mr. Al-Alwani immediately.

During a hearing with the Committee at the 147th IPU Assembly in October 2023, the Iraqi delegation thanked the Committee for its mission report and pledged to continue monitoring Mr. Al-Alwani's case while pushing for his release. Considering the information collected during the mission regarding the transfer of Mr. Al-Alwani to another detention facility, the delegation reiterated its commitment to respecting Mr. Al-Alwani's detention conditions, including by placing him in a private cell and ensuring the respect of his visiting rights.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Thanks* the Iraqi authorities, in particular the parliamentary authorities, for their cooperation during the recent mission by the Committee on the Human Rights of Parliamentarians to Iraq and for facilitating its smooth conduct, including the meetings with Mr. Al-Alwani in prison; and

thanks the Iraqi delegation to the 147th IPU Assembly for meeting with the Committee and commitment to protecting Mr. Al-Alwani's detention conditions should he be transferred to another detention facility;

2. *Fully endorses* the findings and recommendations contained in the mission report;

3. *Welcomes* the Iraqi authorities' openness to resolving the case of Mr. Al-Alwani; and *notes with satisfaction* that political figures across the board have expressed their solidarity with Mr. Al-Alwani and their willingness to help settle his case using all possible means at their disposal;

4. *Takes note* of the Iraqi laws and customs that are relevant in this case; *urges*, nevertheless, the judicial authorities to lift the death sentence passed against Mr. Al-Alwani, to release him promptly and grant him appropriate compensation in light of the flawed legal proceedings and the abuses he suffered in the early stages of his detention;

5. *Calls on* the Iraqi authorities to end impunity by investigating Mr. Al-Alwani's allegations of torture immediately and holding accountable those responsible, given the information collected during the mission, namely Mr. Al-Alwani's statement that he still remembers the faces of his tormentors, which indicates that the authorities could have identified the perpetrators at the time and could still do so;

6. *Reiterates its calls on* the executive authorities in Iraq, political and religious leaders across the board and all members of parliament, regardless of their political affiliation, to stand united for the protection and promotion of human rights by taking up Mr. Al-Alwani's case before the highest authority in the county to promote his release, uphold his human rights and ensure that he will not be executed as a result of politically motivated charges;

7. *Stands ready* to continue supporting the Iraqi authorities' efforts in promoting a satisfactory resolution of Mr. Al-Alwani's case, including by carrying out a follow-up mission to Baghdad to meet with political and religious leaders whose influence could help resolve the case and send a strong message to the international community about Iraq's willingness to promote diversity, peace and justice for all Iraqis irrespective of their religious affiliation; and *calls on* the parliamentary authorities, particularly the Committee on the Human Rights of the Council of Representatives, the advisers to the Prime Minister on human rights and tribal affairs, to take a leading role in promoting a tribal resolution of Mr. Al-Alwani's case and to keep the Committee informed of any progress achieved on that front;

8. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the Iraqi parliamentary authorities, the Prime Minister, the President of the Supreme Judicial Council, the complainants and any third party likely to be in a position to provide relevant information;

9. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Myanmar

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 212th session (Luanda, 27 October 2023)

Prison officials stand outside Insein prison in Yangon on 12 February 2022| STRINGER/AFP

Parliamentarians who were arbitrarily detained:

MMR-267 - Win Myint
MMR-268 - Aung San Suu Kyi (Ms)
MMR-269 - Henry Van Thio
MMR-270 - Mann Win Khaing Than
MMR-272 - Tun Hein
MMR-274 - Than Zin Maung
MMR-275 - Dr. Win Myat Aye
MMR-276 - Aung Myint
MMR-277 - Ye Khaung Nyunt
MMR-278 - Dr. Myo Aung
MMR-280 - Win Mya (Ms.)
MMR-281 - Kyaw Min Hlaing
MMR-285 - Mya Thein
MMR-286 - Tint Soe
MMR-287 - Kyaw Thaung
MMR-309 - Aung Kyaw Oo
MMR-310 - Naung Na Jatan
MMR-311 - Myint Oo
MMR-312 - Nan Mol Kham (Ms.)
MMR-313 - Thant Zin Tun
MMR-314 - Maung Swe
MMR-315 - Thein Tun
MMR-316 - Than Htut
MMR-317 - Aung Oo
MMR-318 - Ba Myo Thein
MMR-319 - Soe Win (a) Soe Lay
MMR-320 - U Mann Nyunt Thein
MMR-321 - Khin Myat Thu
MMR-323 - Hung Naing
MMR-324 - Shwe Pon (Ms.)
MMR-325 - Wai Lin Aung
MMR-326 - Pyae Phyo
MMR-327 - Mr. Lin Oo
MMR-328 - Kyaw Lin
MMR-329 - Tin Htwe
MMR-330 - Aung Myint Shain
MMR-331 - Pital Aung
MMR-332 - Ohn Win
MMR-333 - Ma Lay (Ms.)
MMR-334 - Win
MMR-335 - Hla Than
MMR-336 - Tun Wai
MMR-337 - Win Myint Aung
MMR-338 - Aung Lin
MMR-339 - Aung Min Tun
MMR-340 - Khin Sain Hlaing (Ms.)
MMR-341 - Aung Sein
MMR-342 - Hla Moe

Parliamentarians who were subjected to threats and intimidation:

MMR-283 - Okka Min
MMR-291 - Htun Myint
MMR-292 - Naing Htoo Aung
MMR-293 - Dr. Wai Phyo Aung
MMR-298 - Nay Myo
MMR-302 - Myat Thida Htun (Ms.)
MMR-303 - Saw Shar Phaung Awar
MMR-304 - Robert Nyal Yal
MMR-305 - Lamin Tun (aka Aphyo)
MMR-306 - Aung Kyi Nyunt

MMR-299 - Zaw Min Thein
MMR-300 - Win Naing
MMR-301 - Zay Latt
MMR-307 - Lama Naw Aung
MMR-308 - Sithu Maung

Parliamentarians who died while avoiding arrest:
MMR-345 - Tin Ye (Ms)
MMR-346 - Htike Zaw
MMR-347 - Myint Win
MMR-348 - Saw Tin Win
MMR-349 - Thein Shwe

Parliamentarians who were arbitrarily stripped of their nationality:
MMR-289 - Phyu Thin (Ms.)
MMR-290 - Ye Mon (aka Tin Thit)
MMR-294 - Zin Mar Aung (Ms.)
MMR-295 - Lwin Ko Latt

Case MMR-COLL-03

Myanmar: Parliament affiliated to the IPU

Victims: 72 parliamentarians from the opposition (62 male and 10 female)

Qualified complainant(s): Section I.1(a) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: March 2021

Recent IPU decision: October 2022

Recent IPU Mission(s): - - -

Recent Committee hearing: Hearing with the United Nations Special Rapporteur on the situation of human rights in Myanmar (March 2022)

Recent follow-up:
- *Note verbale* from the Permanent Mission of the Republic of the Union of Myanmar to the United Nations Office and other international organizations in Geneva: August 2023
- Communication from the complainant: September 2023
- *Note verbale* to the Permanent Mission of the Republic of the Union of Myanmar to the United Nations Office and other international organizations in Geneva: October 2023
- Communication to the complainant: September 2023

Alleged human rights violations

- ✓ Murder
- ✓ Enforced disappearance
- ✓ Torture, ill-treatment and other acts of violence
- ✓ Threats, acts of intimidation
- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Inhumane conditions of detention
- ✓ Lack of fair trial proceedings
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression
- ✓ Violation of freedom of assembly and association
- ✓ Violation of freedom of movement
- ✓ Arbitrary invalidation of the election of a parliamentarian
- ✓ Abusive revocation or suspension of the parliamentary mandate
- ✓ Failure to respect parliamentary immunity
- ✓ Other acts obstructing the exercise of the parliamentary mandate
- ✓ Other violations: unlawful revocation of citizenship
- ✓ Other violations: right to health

A. Summary of the case[1]

After refusing to recognize the results of the November 2020 parliamentary elections, the military declared a state of emergency and proceeded to seize power by force on 1 February 2021, the day that the new parliament was due to take office. The state of emergency was extended on 1 February 2023, effectively nullifying the promise to hold elections by August 2023. Although the military authorities allowed overwhelmingly peaceful protests to take place at first, the situation in Myanmar took a devastating turn for the worse in March 2021, with reports of live automatic ammunition and artillery used against civilians. The United Nations Special Rapporteur has recognized the widespread and systematic nature of the violations carried out by the military (known as the "*Tatmadaw*") and declared that their scale met the threshold of crimes against humanity. According to the Assistance Association for Political Prisoners (AAPP), as of 29 September 2023, some 4,131 people have been killed and 24,858 have been arbitrarily arrested since the coup, while 19,286 remain in detention. In 2022, the AAPP published a report claiming that the widespread and systematic use of arbitrary

1 For the purposes of this decision, the term "opposition" relates to members of parliament from political groups or parties whose decision-making power is limited and who are opposed to the ruling power.

detention without judicial control, accompanied by the concealment of the whereabouts of victims, amounted to enforced disappearances, which also falls under crimes against humanity.[2]

The complainant reports that the Speaker of the Parliament of Myanmar (*Pyidaungsu Hluttaw*), State Counsellor Aung San Suu Kyi and six other parliamentarians were placed under house arrest on the day of the coup, while 20 other members of parliament were arbitrarily arrested shortly thereafter. The violent arrest of Mr. Htay Min Thein on 4 April 2023 brought the total number of parliamentarians arbitrarily detained to 40, of whom 31 are still in detention. Of those detained, many are reportedly being held in secret locations in overcrowded prisons, where they are facing mistreatment and torture, with little or no access to medical care or legal counsel, a fate that is shared by thousands of arbitrarily detained citizens according to human rights reports. The complainant has also reported that five elected parliamentarians have died while avoiding arrest.

According to the complainant, on 4 February 2021, some 70 elected members of parliament met in the capital Naypyidaw and took an oath of office pledging to abide by the mandate granted to them by the people. On 5 February, 300 members of parliament met online and established the Committee Representing the *Pyidaungsu Hluttaw* (CRPH). The CRPH is considered as a terrorist organization by the military-appointed State Administration Council. On 31 March 2021, the CRPH appointed a National Unity Government (NUG), which they see as the legitimate interim government. According to the complainant, the CRPH members have been forced into hiding, fearing reprisals because of their political activities, and four of them have been arbitrarily stripped of their nationality. In addition, the relatives of the CRPH members have allegedly been repeatedly subjected to harassment and abuse by the military, with the father of Mr. Sithu Maung allegedly being tortured to death after his arrest. The former Speaker of the upper house of parliament and Prime Minister of the NUG, Mr. Mann Win Khaing Than, has reportedly been charged with high treason, while several other members of parliament face criminal charges for inciting civil disobedience and other charges carrying heavy penalties. On 16 November 2021, Ms. Aung San Suu Kyi and 15 other senior politicians were charged with election fraud during the 2022 elections, and on 5 December 2021 she was found guilty and convicted to four years in prison, which was followed by another conviction on 10 January 2022 on three separate charges. Altogether, she has been sentenced to 27 years in prison. However, the complainant has confirmed that the military authorities have released eight members of parliament since the coup.

On 24 April 2021, the Association of Southeast Asian Nations (ASEAN) held a leaders' meeting, inviting a representative from the military authorities of Myanmar to attend. This meeting led to the adoption of a five-point consensus on Myanmar, calling for the immediate cessation of violence and the nomination of a special envoy to Myanmar to visit the country to meet with all parties concerned. As the military authorities showed no willingness to implement the five-point consensus, they have been excluded from ASEAN meetings as of October 2021.

At a hearing with the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians in March 2022, the UN Special Rapporteur called for more concerted pressure on the military authorities by the entire international community. He also renewed his call to halt the flow of arms towards the military, which had reportedly received weapons that were used against the civilian population from a limited number of countries well after the coup d'état, as described in one of his reports.[3] Meanwhile, the IPU Secretariat has received correspondence from the military authorities accusing the CRPH of choosing the path of confrontation and fostering terrorism and disorder, which has allegedly claimed over 1,000 lives. They also indicated a commitment to implementing the five-point consensus and the possibility of resuming dialogue, provided that trust and confidence-building measures are taken first.

In July 2022, the complainant communicated that the situation of detained members of parliament had deteriorated further, as the military authorities had banned all visits and communication with detained members of parliament, who have reportedly been transported to secret locations. The whereabouts of some members of parliament has been hidden by the authorities, prompting fears that they may be victims of enforced disappearance. This move followed the news that the *Tatmadaw* had executed

---

2 https://aappb.org/wp-content/uploads/2022/07/AAPP_Crimes-Against-Humanity-Report_8-Jul-2022-English.pdf.

3 Report by the United Nations Special Rapporteur on the situation of human rights in Myanmar – *Enabling Atrocities: UN Member States' Arms Transfers to the Myanmar Military*. Available at: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources Myanmar.pdf.

four democracy activists – including former member of parliament Mr. Phyo Zayar Thaw – which provoked consternation and unrest among prisoners; some have reportedly gone on hunger strike. After the first executions in three decades, the *Tatmadaw* claimed that more would follow.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Notes* that the current case also includes a new complaint regarding the situation of Mr. Win, Mr. Htay Win Thein, Ms. Tin Ye, Ms. Htike Zaw, Mr. Myint Win, Mr. Saw Tin Win, and Mr. Thein Shwe; *notes* that the complaint is admissible, considering that: (i) it was submitted in due form by a qualified complainant under section I.1(a) of the Procedure for the examination and treatment of complaints (Annex I of the revised Rules and Practices of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians); (ii) it concerns an incumbent member of parliament at the time of the initial allegations; and (iii) it concerns allegations of murder, enforced disappearance, torture, ill-treatment and other acts of violence, arbitrary arrest and detention, inhumane conditions of detention, lack of fair trial proceedings, violation of freedom of opinion and expression, violation of freedom of assembly and association, failure to respect parliamentary immunity and violations of the right to health, allegations that fall under the Committee's mandate; *takes note* of the confirmation by the complainant that Mr. Kyaw Myint (MMR-279), Mr. Nay Lin Aung (MMR-322) and Mr. Zarni Min (MMR-284) have not been arbitrarily arrested, which corresponds to information received from the military authorities in the past; and *decides* to close the examination of their case as a result;

2. *Regrets* the lack of up-to-date information provided by the Permanent Mission of the Republic of the Union of Myanmar to the United Nations Office and other international organizations in Geneva with regard to the concerns expressed in the present case, despite several letters submitted to it by the Committee;

3. *Is dismayed* to learn that five national parliamentarians have lost their lives as they attempted to avoid arbitrary arrest; *is appalled* by eye-witness reports that 31 parliamentarians are being held incommunicado in prisons where they reportedly face ill-treatment, torture and gender-based violence, and that they are being held in inhumane detention conditions with limited access to medical care or legal counsel; *is dismayed* by reports that their situation has deteriorated even further following a ban on all communications and visits enforced by the military authorities after the execution of four men by hanging on 23 July 2022, including former parliamentarian Mr. Phyo Zayar Thaw; and *is appalled* by official declarations that following these first executions in 30 years, more executions would follow, indicating that the lives of detained parliamentarians are threatened;

4. *Demands once again* that the military authorities release the parliamentarians without delay in light of the serious reports of ill-treatment and poor prison conditions and in the absence of any concrete evidence showing that the parliamentarians have done anything other than merely exercise their basic human rights; *urges* the military authorities, for as long as the parliamentarians' release fails to materialize, to provide specific information on each detained parliamentarian, including on their location, state of health and access to humane and safe detention conditions, family visits and confidential meetings with their lawyers, as well as on the trial of each detained parliamentarian; *urges*, once again, the military authorities to allow the International Committee of the Red Cross (ICRC) access to visit parliamentarians in detention; and *demands* that the military authorities cease and desist from any attempts to arrest parliamentarians on political grounds and thus exposing them to the risk of death;

5. *Reiterates its belief* that the release of all detained parliamentarians is an essential step towards ending violence and building the trust that would allow for de-escalation and a return to dialogue, as prescribed by the five-point consensus brokered by ASEAN; *calls on* the military authorities to protect the lives and respect the rights of all members of parliament elected in November 2020 and hence to allow them to associate, assemble, express their views, receive and impart information and move about without fear of reprisals; *urges* the military authorities to refrain from taking physical or legal action against the 20 members of the CRPH, and any other

person elected in November 2020, in connection with their parliamentary activities; *wishes* to receive, as a matter of urgency, specific information on these points from the military authorities; and *urges* the military authorities also to honour their commitment by: implementing in earnest the five-point consensus brokered by ASEAN and Resolution 2669 of the United Nations Security Council; immediately ceasing the use of lethal force against non-combatants and employing genuine restraint against those exercising their human rights; and abiding by the international principles of human rights and international humanitarian law;

6. *Considers* that the silence of the military authorities gives serious weight to reports of the widespread use of torture, rape, enforced disappearance and extrajudicial killings against political prisoners, including elected legislators; and *stresses* that the widespread and systematic practice of enforced disappearance, imprisonment and torture constitutes a crime against humanity;

7. *Calls on* all IPU Member Parliaments to urge their relevant national authorities to exercise their jurisdiction by prosecuting any person responsible for this crime against humanity, in keeping with the principle of universal jurisdiction; *renews its call on* all IPU Member Parliaments and observers, in particular in Asia, to press for respect for human rights and democratic principles in Myanmar and to show solidarity with the members of parliament who were elected in 2020, including members of the CRPH; *welcomes* the actions taken thus far and *calls on* IPU Member Parliaments to do more, including by raising the case publicly; *hopes* to be able to rely on the assistance of all relevant regional and international organizations, including ASEAN, to ensure that justice is done in this case; and *calls on* all IPU Member Parliaments and observers to support the International Parliamentarians Alliance for Myanmar and the United Nations Special Rapporteur on the situation of human rights in Myanmar to that end;

8. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the military authorities, the complainant and any third party likely to be in a position to supply relevant information; and *also requests* the Secretary General to explore all other possibilities for the concerns and requests for information raised in this decision to be effectively addressed;

9. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

Pakistan

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 212th session (Luanda, 27 October 2023)

Security forces stand guard outside Attock prison, where Mr. Imran Khan is being held. | Abdul MAJEED / AFP

PAK-26 – Muhammad Azam Khan Swati
PAK-27 – Imran Khan
PAK-28 – Aliya Hamza Malik (Ms.)
PAK-29 – Ejaz Chaudhary
PAK-30 – Kanwal Shauzab (Ms.)

Alleged human rights violations

- ✓ Enforced disappearance
- ✓ Torture, ill-treatment and other acts of violence
- ✓ Threats, acts of intimidation
- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Inhumane conditions of detention
- ✓ Lack of due process in proceedings against parliamentarians
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression
- ✓ Violation of freedom of assembly and association
- ✓ Violation of freedom of movement
- ✓ Abusive revocation or suspension of the parliamentary mandate
- ✓ Failure to respect parliamentary immunity
- ✓ Impunity
- ✓ Other violations: right to privacy
- ✓ Other violations: gender-based discrimination

Case PAK-COLL-01

Pakistan: Parliament affiliated to the IPU

Victims: Five opposition members of the Parliament of Pakistan (two females and three males)

Qualified complainant(s): Section I.(1)(c) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaints: December 2022 and September 2023

Recent IPU decision: February 2023

IPU Mission(s): - - -

Recent Committee hearing: Hearing with a member of the delegation of the Senate of Pakistan to the 147th IPU Assembly (October 2023).

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: October 2023
- Communication from the complainant: October 2023
- Communication to the authorities: September 2023
- Communication to the complainant: October 2023

A. Summary of the case

The current case concerns five parliamentarians from the *Pakistan Tehreek-e-Insaf* (PTI) party who, according to the complainant, have been persecuted as a result of their opposition to the military authorities of Pakistan following a vote of no confidence that ousted Mr. Imran Khan's government on 14 April 2022. The complainant reports that, since then, the authorities have interfered with the demonstrations organized by Mr. Khan by arresting over 400 PTI officials and cancelling rallies over vaguely defined security concerns. According to the complainant, despite mounting pressure, Mr. Khan and his supporters continued their marches to demand fresh elections. The complainant reports that protesters were frequently met with a disproportionate use of force, which left Ms. Shauzab with long-term injuries.

The complainant also reports that, on 13 October 2022, Senator Azam Swati was abducted by armed men belonging to the Federal Investigation Agency (FIA) and tortured and arbitrarily detained following a tweet criticizing military officials. On 26 November 2022, Mr. Swati was arrested by the FIA again hours after making a critical tweet against the outgoing chief of staff and detained at an undisclosed location, raising fears that he was the victim of enforced disappearance. However, after a campaign to secure his release by a number of parliamentarians, he was freed on bail on 3 January 2023. The bail order contained a warning, however, that should Mr. Swati "repeat the offence" the order would be revoked.

The complainant reports that, on 4 November 2022, Mr. Khan was shot and wounded while leading a peaceful protest. The complainant alleges the gun attack was one of several assassination attempts against Mr. Khan and reports that these incidents were not properly investigated, as Mr. Khan's complaints to the police remained unregistered for a prolonged time, prompting the intervention of the Supreme Court. The complainant reports that, on 8 March 2023, the police stormed his residence and brutalized Mr. Khan's staff, leading to the death of a PTI official. According to the complainant, following the attack on Mr. Khan's residence, his supporters were banned from protesting and the media were banned from mentioning Mr. Khan's name.

According to the complainant, on 9 May 2023 Mr. Khan was arrested on a charge of misdeclaration of the proceeds from the sale of state gifts, prompting mass protests and unrest. Some demonstrations became the scene of violence, as several state and military facilities were targeted by arsonists amid an internet blackout. The complainant alleged that the violent incidents were staged by the security sector as part of a false-flag operation to frame Mr. Khan and disintegrate the PTI party. According to the complainant, the authorities were swift in assigning blame to the PTI and unfurled a widespread campaign of violent arrests, killing five PTI activists in the process and detaining over 5,000 people, including Mr. Ejaz Chaudhary and Ms. Aliya Hamza, while Ms. Shauzab, Mr. Swati and other members of parliament went into hiding to avoid further persecution. The complainant adds that dozens of PTI parliamentarians have been intimidated into changing sides or face multiple charges ranging from sedition to terrorism under draconian laws.

According to the complainant, Mr. Khan was later released, following a Supreme Court ruling that his arrest was illegal. However, the complainant reports that Mr. Khan was violently arrested on 5 August 2023 and sentenced to three years in prison, deprived of his seat and barred from taking part in elections for five years over the alleged sale of state gifts. According to the complainant, since then Mr. Khan has faced over 180 charges, including leaking state secrets, corruption, treason and organizing violent protests. On 29 August 2023, the Islamabad High Court suspended his conviction and freed him on bail, yet Mr. Khan remained in prison on the basis of the multitude of charges against him. According to the complainant, Mr. Khan then remained in maximum-security prisons reserved for terrorists and violent militants. According to the complainant, Mr. Khan's health has deteriorated considerably since his arrest on 5 August, raising fears that he is being slowly poisoned through the food he receives in prison. The complainant also shared concerns for the health of Ms. Hamza and Mr. Chaudhary and alleged that they were not receiving the necessary medical assistance while they are being held on remand. According to the complainant, their trials are riddled with violations of due process and excessive delays.

A trial observer mandated by the IPU travelled to Islamabad on 23 July 2023 to follow the trial *in absentia* of Mr. Swati and prepared a report based on the information provided by the state attorneys and his lawyer. According to the report, his arrest and detention "may be described as a punishment for his exercise of the rights to freedom of expression and opinion". The trial observer also concluded that judicial and executive authorities interpret the relevant laws in such a way that "no citizen is allowed to criticize the government or share views against the army". In addition, the report expressed

concern at the use of multiple first information reports (FIRs) by the police for the same occurrence, suggesting that the motive of that practice may be to keep Mr. Swati in custody.

The complainant emphasizes that the authorities have targeted female members of parliament and PTI members to silence the voice of women who support the PTI. In particular, the complainant reports that Ms. Hamza is subjected to frequent invasive body searches during the night and held in close proximity to hardened criminals as a way to intimidate her. The complainant further reports that Ms. Shauzab, the President of the PTI women's wing, has received threats calling on her to leave political life, including repeated threats to release indecent videos that would be digitally altered to portray Ms. Shauzab as a participant. The complainant shared copies of these threats with the Secretariat and stressed that her complaints to the authorities were to no avail. The complainant also reported multiple allegations of violations of the rights to privacy of Mr. Swati, Mr. Khan and Mr. Chaudhary as a way to discredit them. According to the complainant, these violations have to be seen within a pattern of state repression and impunity designed to create an atmosphere of fear and intimidation for the opposition and its supporters.

During a hearing with the Committee on the Human Rights of Parliamentarians, a member of the Pakistani delegation to the 147th IPU Assembly indicated that several procedures are available to allow PTI parliamentarians to seek redress, including by requesting that the parliamentary leadership issue production orders to allow detained parliamentarians to take part in parliamentary sessions and invited PTI parliamentarians to follow these procedures. The member of the delegation also emphasized the many challenges faced by Pakistan and reassured the Committee that the authorities remain committed to making improvements in the area of human rights, including through its cooperation with the IPU.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Notes* that the complaint concerning Mr. Imran Khan, Ms. Aliya Hamza Malik and Ms. Kanwal Shauzab, members of the National Assembly, and concerning Senator Ejaz Chaudhary, is admissible, considering that the complaint: (i) was submitted in due form by qualified complainants under section I.1(c) of the Procedure for the examination and treatment of complaints (Annex I of the revised Rules and Practices of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians); (ii) concerns incumbent members of parliament at the time that the initial allegations were made; and (iii) concerns allegations of enforced disappearance, torture, ill-treatment and other acts of violence, threats, acts of intimidation, arbitrary arrest and detention, inhumane conditions of detention, lack of due process in proceedings against parliamentarians, violation of freedom of opinion and expression, violation of freedom of assembly and association, violation of freedom of movement, abusive revocation or suspension of the parliamentary mandate, failure to respect parliamentary immunity, impunity, violation of the right to privacy and gender-based discrimination, which are allegations that fall within the Committee's mandate; and *also notes* that the Committee decided to merge the examination of their situation with the case of Mr. Swati (PAK-26), given the similarity of the alleged violations against the parliamentarians;

2. *Thanks* the Parliament of Pakistan and a member of the delegation of Pakistan to the 147th IPU Assembly who attended the hearing with the Committee on the Human Rights of Parliamentarians for the information provided and for their cooperation;

3. *Is profoundly preoccupied* by the increasingly grave allegations conveyed by the complainant in this case, including allegations of torture, inhumane treatment and arbitrary arrest and detention; *is deeply concerned* by reports of the inhumane conditions of detention of the detained parliamentarians, as well as by the practice of issuing numerous first information reports for the same occurrences reported by the independent trial observer mandated by the IPU, which gives serious weight to the allegation that the motive for that practice could be to keep Mr. Khan, Ms. Hamza and Mr. Chaudhary in prison even though they had received several judgments ordering their release; *urges* in this regard the competent authorities to release all detained parliamentarians without delay and to ensure that all their rights are fully respected, including their right to take part in the conduct of public affairs and to vote and be elected; and *wishes* to be informed of the outcome of the actions taken by parliament within its constitutional powers and prerogatives to that end;

4. *Is also concerned* by the persistent pattern of allegations of lack of due process and impunity in previous cases of parliamentarians in Pakistan; *is particularly shocked* by allegations that such violations are being used to pressure opposition parliamentarians into changing their allegiance and by reports that only such parliamentarians who have yielded to pressure are relieved from arbitrary actions against them; and *considers* in this regard that parliament has a vested interest and an undeniable duty to ensure that the rights of all its members, irrespective of their political allegiance, opinion or religion, are fully protected and that no affront to their rights and dignity is left unpunished, irrespective of the position of the violators;

5. *Hopes* to be able to rely on the support of parliament in ensuring that the rights of parliamentarians in this case are protected in full, including their right to a fair trial; and *reiterates its wish* to be kept informed of the dates of the trial and of any other relevant judicial developments in the case, as well as to receive a copy of the relevant legal provisions in preparation for an upcoming trial observation mission to Pakistan;

6. *Is convinced* that, in light of the aforesaid concerns, a Committee mission to Pakistan to discuss the issues at hand directly with all the relevant authorities and other stakeholders is urgently needed and that it will help to find swift satisfactory solutions to these cases in accordance with applicable national and international human rights standards; *sincerely hopes,* therefore, that the Pakistani authorities will be able to receive this mission as soon as practicable*; thanks* the member of the Pakistani delegation to the 147th IPU Assembly for the assurances of support that it has given on this matter; and *requests* in this regard the Secretary General to engage with the parliamentary authorities of Pakistan with a view to the dispatch of the mission ahead of the upcoming session of the Committee, which is scheduled for January 2024*;*

7. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the relevant authorities, the complainant and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

8. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Philippines

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 212th session (Luanda, 27 October 2023)

Saturnino Ocampo

PH-I02 – Saturnino Ocampo

Case PHL-02

Philippines: Parliament affiliated to the IPU

Victims: Opposition members of parliament (three men and one woman)

Qualified complainant(s): Section I.(1)(a) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaints: March and April 2006

Recent IPU decision: April 2019

IPU mission: April 2007

Recent Committee hearing: Hearing with the Filipino delegation at the 130th IPU Assembly (April 2014)

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: Letter from the Director General of the Office of International Relations and Protocol of the Senate and Secretary of the IPU Group of the Philippines (April 2021)
- Communication from the complainant: October 2023
- Communication to the authorities: Letter to the President of the Senate (September 2023)
- Communication to the complainant: October 2023

Alleged human rights violations

- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Lack of due process at the investigation stage
- ✓ Failure to respect parliamentary immunity

A. Summary of the case

The original case concerned four persons, including Mr. Saturnino Ocampo, who were elected to the House of Representatives in May 2007 under the Philippine party-list system, which is designed to ensure the representation of underprivileged groups in parliament.

All four victims claim to have been subjected to continuous harassment since May 2007, due to their opposition to the policies of the President of the Philippines at the time, Ms. Gloria Macapagal Arroyo. The rebellion charges brought against them in February 2006 were dismissed with final effect by the Supreme Court on 2 July 2007, and the writ of amparo case against Mr. Ocampo was also dismissed in February 2014. The other charges against the three other individuals – hence other than Mr. Ocampo – were subsequently dismissed or were no longer being pursued. Thereafter, only Mr. Ocampo, whose parliamentary mandate ended in 2010, was subject to the following charges, together with several other Filipino citizens:

- Multiple murder charges (Leyte Murder Case), which concerns the killing of 15 persons allegedly in the period 1985–1991 during a purge of suspected "spies and counter-revolutionaries" within the ranks of the Communist Party of the Philippines and its armed wing, the New People's Army. From the outset, ever since this case emerged in 2006, Mr. Ocampo's lawyers have argued that he could not have possibly been involved in any of these crimes. They have also systematically pointed to the inconsistencies in the evidence by the prosecution. In

February 2014, Mr. Ocampo's petition with the Supreme Court to dismiss the case was rejected. The Supreme Court ruled that the trial against him should proceed. A subsequent omnibus motion by Mr. Ocampo to quash more recent information brought forward by the prosecution was dismissed by the Regional Trial Court. This decision was appealed to the Court of Appeals. Mr. Ocampo's arraignment took place on 7 May 2015. The pretrial hearings started on 19 October 2015 and Mr. Ocampo was granted bail. Years later, on 16 December 2021, the Manila Regional Trial Court Branch 32 granted Mr. Ocampo's demurrer to evidence, hence recognizing the failure of the prosecution to provide sufficient evidence that would merit a further trial and the dismissal of the charges as a result. On 22 April 2022, the Manila Regional Trial Court Branch 42 turned down the motion for reconsideration of the demurrer to evidence given that the evidence was found wanting. This included the citing of incorrect names, failure to positively identify the accused in the courtroom, inconsistencies as to how the alleged victims were killed, inconsistent accounts as to how the mass grave was discovered, including where the victims were buried, and the incredibility of accounts by supposed witnesses. The judge nevertheless expressed the hope that justice be achieved for the victims of the purported mass grave but added that "it must be the kind of justice sanctioned by our fundamental law, with due regard to all the safeguards afforded to the accused. One cannot right the wrong by taking constitutional shortcuts for the sake of having suspected felons locked up for crimes that cannot be proven beyond reasonable doubt. Such would not be justice, but blind vengeance".

- Murder charge in a related Leyte case – the case was dismissed in January 2020, but the prosecution appealed the dismissal, but the appeal was subsequently rejected.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Is pleased* that the criminal proceedings brought in this case against Mr. Ocampo have finally come to an end;

2. *Regrets*, nevertheless, that Mr. Ocampo had to wait 16 years for justice to be served, all the more so given that the serious concerns about the lack of evidence were known early on; and *recalls* in this regard that the right to be tried without undue delay is an element of the right to a fair trial enshrined in the International Covenant on Political and Civil Rights, to which the Philippines is a party, and that it is designed to ensure that people are not kept in a prolonged state of uncertainty about their fate;

3. *Considers* that, in light of Mr. Ocampo's acquittal, there are no grounds for any further action in this case; and *decides* to close any further examination of the case in line with paragraph 25 of Annex I to the revised Rules and Practices of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians;

4. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the parliamentary authorities and to the complainant.

Philippines

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 212th session (Luanda, 27 October 2023)

Former Philippine senator and human rights campaigner Leila de Lima (centre) waves as she arrives at the Muntinlupa City Trial Court in Manila on 16 October 2023. | JAM STA ROSA / AFP

PHL-08 – Leila de Lima

Alleged human rights violations

- ✓ Threats, acts of intimidation
- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Lack of due process in proceedings against parliamentarians
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression

A. Summary of the case

Ms. Leila de Lima served as Chairperson of the Philippines Commission on Human Rights from May 2008 to June 2010. In that capacity, she led a series of investigations into alleged extrajudicial killings linked to the so-called Davao Death Squad in Davao City, where Mr. Duterte had been long-time mayor, and concluded that Mr. Duterte, former President of the Philippines, was behind the Davao Death Squad.

In 2010, Ms. de Lima was appointed Secretary of Justice. She resigned from this position in October 2015 to focus on her campaign for a senate seat in the May 2016 elections, a bid that was successful. In August 2016, as Chair of the Senate Committee on Justice and Human Rights, she launched an inquiry into the killings of thousands of alleged drug users and drug dealers, which had reportedly taken place after President Duterte took office in June 2016. After she was elected to the Senate, she became the target of acts of intimidation and denigration, including by the then President Duterte himself.

Case PHL-08

Philippines: Parliament affiliated to the IPU

Victim: Female opposition member of parliament

Qualified complainant(s): Section I.(1)(d) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: September 2016

Recent IPU decision: February 2023

Recent IPU mission: May 2017

Recent Committee hearing(s): - - -

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: Letter from the Director General of the Office of International Relations and Protocol of the Senate and Secretary of the IPU Group of the Philippines (April 2021)
- Communication from the complainant: October 2023
- Communication to the authorities: Letter to the President of the Senate (September 2023)
- Communication to the complainant: October 2023

On 7 November 2016, Ms. de Lima filed a petition for writ of *habeas data* against the then President Duterte before the Supreme Court, requesting that the Court, *inter alia*, order President Duterte and any of his representatives to cease: seeking details about her private life outside the realm of legitimate public concern or making statements maligning her as a woman and injuring her dignity as a human being; discriminating against her on the basis of gender; describing or publicizing her alleged sexual conduct; engaging in psychological violence against her; and otherwise violating her rights or engaging in acts that are contrary to law, good morals, good customs, public policy and/or public interest. On 18 October 2019, the Supreme Court dismissed the petition for writ of *habeas data* on the grounds that the President is immune from suit during his incumbency and tenure.

Ms. de Lima was arrested and detained on 24 February 2017 over accusations of receiving drug money to finance her campaign for a senate seat. The charges, in three different cases, were brought in the wake of an inquiry by the House of Representatives into drug trading in New Bilibid Prison, and Ms. de Lima's responsibility in such trading while she was Secretary of Justice. The House-led inquiry was launched one week after she initiated her inquiry in the Senate into the extrajudicial killings.

Since July 2018, Ms. de Lima has been charged in the three cases before Branches 205 and 256 of the Regional Trial Court (RTC) – Muntinlupa City. On 17 February 2021, RTC Branch 205 granted Ms. de Lima's demurrer to evidence in case No. 17-166, technically acquitting her, in the absence of sufficient evidence.

The complainant points out that during the presentation of the prosecution's evidence in the first of the two remaining cases (Case No. 17-165), not only was there no physical evidence of the alleged illegal drugs, or the money allegedly delivered to Ms. de Lima as her share in the alleged illegal drug trade, but even the prosecution's own witnesses, mostly criminals serving sentences in the New Bilibid Prison, denied any involvement or even any personal knowledge of the alleged illegal drug trade. Instead, the prosecution spent most of its time attempting to prove the guilt of its own witnesses, including Mr. Peter Co, Mr. Hans Tan and Mr. Vicente Sy, all of whom repeatedly denied any involvement in the illegal drug trade, and whom the prosecution, to this date, has failed to indict as co-conspirators. Conveniently, the only person who was consistently singled out by these witnesses as having personal knowledge of the New Bilibid Prison drug trade and the role of Ms. de Lima died on 26 September 2016. That person, Mr. Tony Co, was an inmate who was stabbed to death in a staged prison riot that targeted inmates who initially refused to testify against Ms. de Lima before the House of Representatives Justice Committee's hearing on the New Bilibid Prison drug trade. Most importantly, the complainant points out that the prosecution's foremost witness in the case, Mr. Rafael Ragos, former National Bureau of Investigation Deputy Director and former Bureau of Corrections Officer-in-Charge, who had been the sole witness to testify that he had delivered money to Ms. de Lima's house on two occasions, recanted all his testimonies and statements against Ms. de Lima on 30 April 2022. In his retraction, Mr. Ragos said that he had been forced to testify against her by the then Secretary of Justice Vitaliano Aguirre II, who had led the witch hunt against Ms. de Lima in the Philippines' House of Representatives Justice Committee's hearings in 2016. In light of Mr. Ragos' recantation of his testimony, Case No. 17-165 was concluded on 12 May 2023 with the acquittal of Ms. de Lima, but the Office of the Solicitor General and the Department of Justice appealed the acquittal to the Court of Appeals, according to the complainant, in violation of the constitutional proscription against double jeopardy.

After Mr. Ragos' recantation, and earlier recantations by Mr. Kerwin Espinosa and co-accused former bodyguard Mr. Ronnie Dayan, in the remaining case (Case No. 17-167), two more witnesses for the prosecution recanted their testimony on 16 October 2023. This was done in a letter handed over to Ms. de Lima, and subsequently shared with the court, in which they said that they were "bothered by their consciences" and that they did not want the accused to be a victim of mistrial. The letter also mentioned that five more witnesses would also recant. Moreover, the complainant underscores that at least two other witnesses, Mr. Joel Capones and Mr. Herbert Colanggo, claim to have engaged in illegal drug trading. Despite these admissions made under oath and in open court, to this day the prosecution has actively refused to charge them, whether as co-conspirators in the same case or in a separate case, hence showing – according to the complainant – that they stand to benefit from incriminating Ms. de Lima. Currently, the case is pending before the RTC of Muntinlupa City (Branch 206), with Judge Gener Gito presiding. Pending before the court is the motion for reconsideration of the court order under the previous judge, Mr. Romeo Buenaventura, who denied Ms. de Lima's application for bail on 7 June 2023. The motion for reconsideration was put forward after it was

discovered that Judge Buenaventura's brother had direct and close links to the president of the aforementioned House of Representatives inquiry into Ms. de Lima in 2016. The complainant states that the court case is moving at a snail's pace and that only one day of every following month, at least until March 2024, will be dedicated to further hearings. A motion for reconsideration of the defence counsel's petition for bail is pending before the current judge. At the hearing on 16 October 2023, the prosecution concluded the presentation of its evidence-in-chief. The court gave the prosecution 20 days to file their formal offer of evidence. The same number of days was given to the defence counsel to file any comments/opposition thereto.

On 30 November 2018, the United Nations Working Group on Arbitrary Detention concluded, echoing the conclusions of an earlier IPU mission to the Philippines, that Senator de Lima's detention was arbitrary and that her immediate release was in order.

Ms. de Lima ran for re-election to the Senate from detention in the elections held in May 2022, but was not re-elected.

B. Decision

The Committee on the Human Rights of Parliamentarians

1. *Expresses grave concern* that more than seven years after she was first charged, Ms. de Lima continues to languish in detention, even though the prosecution's case has collapsed and the latest recantations of witnesses underscore the serious deficiencies that had already been identified early on in the evidence presented against her;

2. *Remains convinced* that the steps taken against Ms. De Lima came in response to her vocal opposition to the way in which the then President Duterte was waging war on drugs, including her denunciation of his alleged responsibility for extrajudicial killings; and *points out* in this regard the inexplicable length of the criminal proceedings, the repeated violation of the principle of the presumption of innocence, the timing of the criminal proceedings, the amendment of the charges, the reliance on testimonies of convicted drug traffickers, who were either given favourable treatment in return, subjected to physical intimidation, including death, in prison, or have an axe to grind against Ms. De Lima as a result of her efforts to dismantle their drug trafficking operations when she was Secretary of Justice, and the pressure exerted on other individuals to testify against her;

3. *Renews it call*, in light of the foregoing, for Ms. de Lima to be released immediately and for the remaining criminal case against her to be dropped; and *urges* the authorities to take the necessary action forthwith;

4. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the President of the Philippines, the relevant parliamentary authorities, the complainant and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

5. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Philippines

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 212th session (Luanda, 27 October 2023)

Philippine Senator Antonio Trillanes, smiles as he speaks to members of the media at the senate building in Manila on 22 October 2018, after a local court denied a motion by the Department of Justice for a warrant of arrest and hold departure order against Senator Trillanes in the 2003 coup d'état case. | TED ALJIBE / AFP

PHL-09 – Antonio Trillanes

Case PHL-09

Philippines: Parliament affiliated to the IPU

Victim: Male opposition member of parliament

Qualified complainant(s): Section I.(1)(a) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: September 2018

Recent IPU decision: April 2019

IPU mission(s): - - -

Recent Committee hearing(s): - - -

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: Letter from the Director General of the Office of International Relations and Protocol of the Senate and Secretary of the IPU Group of the Philippines (April 2021)
- Communication from the complainant: January 2019
- Communication to the authorities: Letter to the President of the Senate (September 2023)
- Communication to the complainant: September 2023

Alleged human rights violations

✓ Arbitrary arrest and detention
✓ Lack of due process at the investigation stage
✓ Violation of freedom of opinion and expression

A. Summary of the case

In July 2003, the then Navy Lieutenant, Mr. Antonio Trillanes, was arrested and charged with staging a coup d'état for his participation in what is known as the "Oakwood Mutiny", which took place in July 2003, when more than 300 soldiers took over the Oakwood Premier Hotel in Makati to make known their grievances over bribery and corruption within the army. While in detention, he was allowed to stand in the Senate elections held in May 2007. He was duly elected to the Senate, having received the 11th highest number of votes. In November 2007, he led another uprising, after walking out of a court hearing and subsequently occupying the Peninsula Hotel in Manila, reportedly calling for the ousting of the then President, Ms. Gloria Macapagal Arroyo.

In November 2010, President Benigno Aquino III issued Proclamation No. 75, which was approved by both houses of Congress, regarding an amnesty for Senator Trillanes and others for their participation in these events. Senator Trillanes' release was finalized in January 2011, when he applied for and was subsequently granted amnesty under the above-mentioned

proclamation. In September 2011, the Makati Regional Trial Court (RTC) Branches 148 and 150 therefore dismissed the coup d'état and rebellion charges that were pending against Senator Trillanes.

However, on 31 August 2018, the then President Duterte, through Proclamation No. 572, decided that Senator Trillanes had not fulfilled the amnesty conditions and ordered his arrest. Senator Trillanes sought protective custody in the Senate until 25 September 2018, when RTC Branch 150, which had dealt with the original rebellion charges, issued a warrant for his arrest, basically reviving those charges. Senator Trillanes challenged this decision before the Court of Appeals. The police subsequently escorted Senator Trillanes out of the Senate building. He was released on bail the same day, but with the charges still pending against him. On 1 March 2021, the Court of Appeals (Sixth Division) ruled that Senator Trillanes had in fact been duly given amnesty and that this therefore excluded the possibility of renewed charges against him.

On 22 October 2018, RTC Branch 148, which had handled the original coup d'état case, dismissed the motion from the Department of Justice to issue an arrest warrant against Senator Trillanes, saying that the same court had already dismissed those charges in September 2011 and that that decision "has become final and executory". In reaching its decision, RTC Branch 148 established that there had been only one application form given to each of the 277 amnesty applicants at the time. This single form, once completed, was immediately submitted to the Department of National Defence's Amnesty Committee and kept by the relevant authorities, without giving the applicants a copy of their fully completed form. The RTC Branch 148 also concluded that several witnesses, along with photo evidence, attested to the fact that Senator Trillanes had duly filled out the form, which included a section recognizing admission of participation/involvement and guilt, and that the due completion and submission of the form had been properly verified and validated at the time. The Office of the Solicitor General appealed the decision to the Court of Appeals, which on 31 May 2021 upheld the verdict of the judge of the RTC Branch 148.

According to the complainant, the then President Duterte's Proclamation No. 572 was politically motivated and came solely in response to the then Senator Trillanes' vocal opposition to the current administration.

Having served two terms in the Senate, Senator Trillanes was not eligible to stand again in May 2019.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Is pleased* that the courts have provided clarity on the granting of amnesty to Mr. Trillanes in 2011; and *fully concurs* with their conclusion that at the time Mr. Trillanes had fulfilled the necessary conditions for amnesty;

2. *Reaffirms* its consideration that the sudden calling into question of his amnesty, more than seven years after the amnesty procedure was properly completed, and the exclusive preoccupation of the then President Duterte's Proclamation No. 572 with Senator Trillanes' situation, when many other individuals were likewise amnestied in connection with the same events, gave serious weight to the allegation that this was a targeted attempt to silence the then Senator Trillanes;

3. *Considers* that, in light of the confirmation of the validity of the amnesty granted to Mr. Trillanes, there are no grounds for any further action in this case; and *decides* not to continue examining the case in line with paragraph 25 of Annex I to the revised Rules and Practices of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians;

4. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the parliamentary authorities and to the complainant.

Philippines

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 212th session (Luanda, 27 October 2023)

France Castro Official portrait, 2019 © Wikipedia

PHI-10 - Francisca Castro
PHI-13 - Sarah Jane I. Elago

Alleged human rights violations

- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Lack of due process at the investigation stage
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression
- ✓ Violation of freedom of assembly and association
- ✓ Violation of freedom of movement
- ✓ Failure to respect parliamentary immunity

A. Summary of the case

Ms. Francisca ("France") Castro and Ms. Sarah Jane I. Elago became members of the Philippines' House of Representatives in 2016. After 2022, only Ms. Castro remained a member of the House of Representatives.

The complainants state that in the course of their parliamentary mandates, they have both faced regular harassment due to their opposition to the policies of the then President Duterte. This alleged intimidation includes being subjected to charges that have no legal or factual merit and that run counter to the individuals' right to a fair trial and to their rights to freedom of expression, assembly and movement.

Case PHL-COLL-02

Philippines: Parliament affiliated to the IPU

Victims: Current opposition members of parliament (two women)

Qualified complainant(s): Section I.(1)(a) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: December 2019

Recent IPU decision: May 2021

IPU mission(s): - - -

Recent Committee hearings(s): - - -

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: Letter from the Director General of the Office of International Relations and Protocol and Secretary of the IPU Group of the Philippines (April 2021)
- Communication from the complainants: March 2021
- Communication to the authorities: Letter to the President of the Senate (September 2023)
- Communication to the complainants: October 2023

In this regard, the complainants state that Ms. Castro, who stands accused with other educators and advocates for the Lumad indigenous community in Davao del Norte in the Philippines, was briefly arrested and detained on 28 and 29 November 2018 on a charge of “child abuse” in connection with the evacuation of 14 Lumad children attending the Salugpongan Ta' Tanu Igkanogon Community Learning Center in conflict-ridden Mindanao, where the armed forces, along with the paramilitary group Alamara, are fighting against the communist insurgency. It seems that the authorities are claiming that the learning centre operated as a front for the communist insurgency. The complainants affirm that Ms. Castro and the other accused rescued the 14 minors from harassment by the paramilitary group Alamara and the military. The children’s parents reportedly denied that their children had been kidnapped by the accused and said that they had had to leave because the threats were no longer bearable. The complainants contend that the prosecution recently discharged one of the accused so that they could become a state witness, and that this individual – like the other witnesses for the prosecution – did not have any personal knowledge that would implicate Ms. Castro and the other accused in the commission of any crime. Despite the reported lack of evidence, on 25 September 2023, the court in the case denied the defence counsel’s motion for leave to file a demurrer to evidence. Instead, it directed the defence counsel to present its witnesses starting on 4 October 2023. The next trial dates are scheduled for 15 and 22 November 2023.

Ms. Castro allegedly continues to be subjected to attacks, red-tagging and political harassment. The latest example of Ms. Castro’s public vilification concerns the following remarks made on 11 October 2023 on national television, and subsequently disseminated on social media, by former President Duterte, whose daughter is the incumbent Vice-President of the Philippines: “I didn’t tell them (France Castro and others) face-to-face, I didn’t tell them that ‘you know, we’re enemies, I want to kill you but I want to kill you softly’”. He then reportedly told his daughter, the Vice-President: “But your first target with the intelligence fund, is you, you, France, you communists whom I want to kill. Tell her already”. According to the complainants, the former President issued these threats due to Ms. Castro’s denunciation of the Vice-President’s alleged unauthorized receipt and use in 2022 of 125 million pesos of confidential funds. Upon the insistent opposition of Ms. Castro and others to the new grant of confidential funds, the House of Representatives scrapped the Vice-President’s request. On 24 October 2023, Ms. Castro filed a criminal complaint against former President Duterte for grave threats in relation to the Cybercrime Act or Republic Act 10175. The leadership of the House of Representatives has called former President Duterte out for threatening harm to Ms. Castro. The leaders of all political parties in the House of Representatives issued a statement on 14 October saying that “We, leaders of all political parties in the House of Representatives, take utmost exception to the remarks made by former President Rodrigo R. Duterte”. In her criminal complaint, Ms. Castro also said that President Duterte’s remarks with regard to her were factually baseless and clearly malicious, but that she could not dismiss them as “figurative, joking, or otherwise benign.”

As a then member of parliament, Ms. Elago was directly and indirectly labelled in social media posts by the police and army as a terrorist. Red-tagging in the Philippines is understood to refer to the malicious blacklisting of individuals or organizations critical or not fully supportive of the actions of a sitting government in the country. These individuals and organizations are "tagged" as either communist or terrorist, or both, regardless of their actual political beliefs or affiliations. On 7 December 2020, Ms. Elago filed a complaint to the Office of the Ombudsman with regard to the conduct of six senior army and government officials. The matter is still pending.

As part of the alleged harassment, Ms. Elago was also targeted by an amended complaint, originally submitted on 24 July 2019, to which her name was added as a respondent. It concerns a complaint from a mother against the youth group “the Kabataan Party List” in which she accused the latter of kidnapping and abusing her daughter. On 10 November 2020, the Supreme Court upheld its earlier decision to dismiss the petition submitted by the daughter’s parents. In so doing, the Supreme Court concluded that the daughter was reportedly of legal age and that she had denied having been subjected to coercion and had voluntarily chosen to join the youth group. Shortly before, on 15 October 2020, prosecutors at the Department of Justice dismissed four of the five charges in connection with this situation against Ms. Elago for lack of probable cause.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Is appalled* that the former President of the Philippines directly threatened on air the life of a member of parliament; *considers* that, over and above the grave consequences for Ms. Castro herself, this matter also has a serious impact on the functioning of the Filipino Parliament as a whole, as it may deter its members from speaking out on important matters and put their lives at significant risk; *is pleased* that the leaders of political parties in parliament have denounced the remarks made by former President Duterte; *trusts* that the House of Representatives, in the exercise of its oversight function, is also decisively raising this matter with the Executive, and that it is doing its utmost to ensure that Ms. Castro receives the protection her situation requires; and *wishes* to receive concrete information on these points;

2. *Demands* that, in light of the serious concerns arising from this situation, the treatment of Ms. Castro's complaint will proceed speedily; and *wishes* to be kept informed in this regard;

3. *Trusts* also that the criminal case against Ms. Castro and the rest of the accused will swiftly move towards its completion; *requests* to be kept informed of any trial dates beyond November 2023; and *wishes* to receive official information on the facts adduced to sustain the charges against Ms. Castro, as it fails to understand at the present time how she could stand accused of the crime of child abuse;

4. *Remains concerned* that Ms. Elago's complaint regarding her alleged red-tagging is still pending with the Ombudsman with no sign of it being actively examined; *calls on* the Ombudsman to take the necessary action to examine the complaint along with any steps its findings may warrant; and *wishes* to be kept informed in this regard;

5. *Trusts* that the determination of the pending charge against Ms. Elago will soon be concluded and that such determination will take full account of the conclusions reached by the Supreme Court on the petition pertaining to the same facts; and *wishes* to be kept informed in this regard;

6. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the relevant authorities, the complainants and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

7. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Senegal

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 212th session (Luanda, 27 October 2023)

Ousmane Sonko speaks during a political rally in Thies on 20 February 2019.
MICHELE CATTANI / AFP

SEN-08 – Ousmane Sonko

Alleged human rights violations

- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Lack of due process at the investigation stage
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression
- ✓ Failure to respect parliamentary immunity

A. Summary of the case

Mr. Ousmane Sonko is president of *PASTEF-Les Patriotes*, a Senegalese opposition party dissolved on 31 July 2023. He was a member of the National Assembly in the previous legislature (2017–2022) and has his sights set on high office. Mr. Sonko came third in the 2019 presidential elections and has officially announced that he will run in the 2024 presidential elections. According to the complainant, the present case is part of ongoing efforts by the ruling party to remove any possibility of change in political leadership.

On 8 February 2021, Mr. Sonko was summoned by the *Section de recherche de la Gendarmerie nationale* (National Gendarmerie's Research Section) after a complaint of rape was filed against him, an offence he categorically denied. On the same day, the Public Prosecutor requested the opening of a judicial investigation and the investigating judge requested the lifting of Mr. Sonko's parliamentary immunity. The National Assembly plenary voted in favour of lifting his immunity on 26 February 2021.

Case SEN-08

Senegal: Parliament affiliated to the IPU

Victim: Opposition member of parliament

Qualified complainant: Section I.1(a) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: March 2021

Recent IPU decision: March 2023

Recent IPU mission(s): - - -

Recent Committee hearings:
- Hearing with the Senegalese delegation at the 147th IPU Assembly in Luanda (October 2023)
- Remote hearing with Mr. Guy Marius Sagna, member of the Senegalese National Assembly, member of PASTEF-Les Patriotes, at the 147th IPU Assembly in Luanda (October 2023)

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: Letter from the Speaker of the National Assembly (October 2022)
- Communication from the complainant: September 2023
- Communication to the authorities: Letter to the Speaker of the National Assembly (September 2023)
- Communication to the complainant: October 2023

On 3 March 2021, Mr. Sonko was summoned to court and went accompanied by a crowd of activists. According to the complainant, the procession was stopped half way by security forces, who arrested Mr. Sonko. The complainant alleges several irregularities concerning Mr. Sonko's detention, the criminal proceedings and the procedure for lifting parliamentary immunity. On the day he was summoned by the judge, Mr. Sonko allegedly mobilized members and supporters of his party and refused to follow the route designated by the law enforcement authorities, thus creating serious public disorder problems. All this took place against a background of a ban on gatherings and demonstrations, following the health emergency declared because of COVID-19. These acts of public disorder were reportedly the reason for his arrest and detention for insurgency and practices and acts likely to disrupt public security, which are offences provided for and punished in the Senegalese Criminal Code.

Mr. Sonko was released under judicial supervision on 8 March 2021. The Public Prosecutor dropped the initial charges brought against him for public disorder. On 3 November 2022, Mr. Sonko was heard by the senior judge in charge of the case concerning the rape allegations. According to the complainant, Mr. Sonko refused to submit to a DNA test requested by the Court as, according to him, the case brought against him was "a plot". On 1 June 2023, when handing down its decision on this case, the Criminal Section reclassified the charge of rape to that of corruption of a minor, and sentenced Mr. Sonko *in absentia* to a two-year non-suspended prison sentence and a fine of 20,000,000 CFA francs in damages.

Given that the list of candidates for the proportional vote submitted by his coalition, on which he was included, had been declared inadmissible, Mr. Sonko could not participate in the legislative elections of July 2022 as a candidate.

On 16 February 2023, Mr. Sonko was forcibly taken out of his car by police officers and taken to his home in an armoured van after having appeared before the court. He had just responded to a summons to appear following a complaint by the Minister of Tourism, Mr. Mame Mbaye Niang, who had accused Mr. Sonko of libel in relation to the criticism of the Minister's handling of public funds. In this case, Mr. Sonko was sentenced on 8 May 2023 at second instance to a suspended six-month prison sentence and a fine of 200 million CFA francs. An appeal has been lodged against the Appeal Court's sentence.

On 16 March 2023, Mr. Sonko's car was reportedly intercepted again. According to the complainant, the police filled the car with tear gas before breaking the window and forcibly removing him through it, then driving him home in one of their armoured vans, with no warrant. Mr. Sonko was reportedly wounded by shards of the broken window glass. He had also been doused with an unknown liquid at the same time.

According to the complainant, the police stationed themselves outside Mr. Sonko's home between 29 May and 24 July 2023, preventing anyone from entering and also hindering Mr. Sonko's free movement. Subsequently, Mr. Sonko was questioned at his home on 28 July 2023, charged with a number of offences including "promoting insurrection", "conspiracy against the authority of the State" and "breaches of State security" and remanded in custody. Mr. Sonko remains in detention.

According to information published in the local and international press, Mr. Sonko received an official notification dated 3 August 2023 that he had been struck off the electoral list (*radiation*).

At the hearing held during the 147th IPU Assembly, Mr, Guy Marius Sagna, member of the Senegalese National Assembly and member of the dissolved party *PASTEF-Les Patriotes,* said that on 12 October 2023, Ziguinchor Court had overturned the decision to strike Mr. Sonko off the electoral list (*radiation*) and had ordered his reinstatement on the list. He also stated that Mr. Sonko had resumed his hunger strike, that he had been hospitalized and that his state of health was very worrying.

At the hearing held during the 146th IPU Assembly (March 2023), the Senegalese delegation stated that this case was not at all of a political nature, that Mr. Sonko's rights had been respected throughout the proceedings and that justice should follow its course. The delegation was heard again by the Committee on the Human Rights of Parliamentarians in October 2023 at the 147th IPU

Assembly. On this occasion, the delegation reaffirmed that Senegalese justice was independent and impartial, that Mr. Sonko's rights had been scrupulously respected and that all necessary measures had been taken, with the help of the Senegalese Prison Administration Directorate and the medical services of the main Dakar hospital, to provide him with medical care. With regard to the decision of the Ziguinchor Court mentioned above, the delegation told the Committee that as the State of Senegal had decided to seek the remedy of appeal available to it, this decision was not final, and that since the judge had not yet handed down a final ruling, Mr. Sonko could not be reinstated on the electoral list. The delegation considered that, if the appeal led to the first-instance decision being upheld, Mr. Sonko would have enough time to be reinstated on the list since the deadline for collecting sponsors was the end of November 2023.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Sincerely thanks* the Senegalese delegation for the information it provided and for having met with the members of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians during the 147th IPU Assembly to discuss in a constructive and frank manner the case being examined and the concerns therein;

2. *Notes with interest* the statements by the Senegalese delegation according to which the prison authorities had transferred Mr. Sonko to the special wing of the main Dakar hospital to monitor changes in his condition and provide him with proper medical care; nevertheless *declares itself to be very concerned* by Mr. Sonko's state of health, and particularly by information received according to which Mr. Sonko entered into a deep coma on 23 October 2023; *urges* the national authorities to continue to take the necessary steps to protect Mr. Sonko's life; and *invites* the National Assembly to give the necessary follow-up in this regard, within the scope of its powers;

3. *Recalls* that Mr. Sonko has his sights set on the State's highest office, that he came third in the presidential election in 2019 and that he announced that he would run in the 2024 presidential elections; *recalls also* that Mr. Sonko's case is not an isolated case as in the past other opposition candidates were definitively excluded from the presidential race after being convicted by the courts and that currently, in view of the circumstances, Mr. Sonko could also find himself deprived of his civil rights following a possible conviction against him; and *further recalls* that Mr. Sonko was already prevented from taking part in the legislative elections in July 2022 as a candidate;

4. *Reaffirms* that, according to both the letter and spirit of the IPU Universal Declaration on Democracy, the key to the functioning of democracy is the holding of free elections at regular intervals enabling the people's will to be expressed on the basis of universal, equal and secret suffrage so that all voters can choose their representatives in conditions of equality, openness and transparency; consequently, *reiterates its concern* at the complainant's allegations that Mr. Sonko is the subject of a politically motivated prosecution intended to invalidate his candidacy in the forthcoming presidential elections, allegations which seem to be borne out by the new recent facts, undisputed by the Senegalese authorities, such as Mr. Sonko's detention, his multiple convictions, and the fact that his representatives are unable to procure the forms for collecting the citizen sponsorships required for validating his candidacy; *urges*, in this respect, once again, the competent authorities to take all necessary measures to ensure that the conditions for the holding of such elections are met so that all candidates, including the opposition candidates and their supporters, can exercise their fundamental right to take part in the conduct of public affairs on an equal footing with the ruling party and its supporters; and *calls on* the parliamentary authorities to provide information on any measures taken to this end;

5. *Notes* that Mr. Sonko is currently prevented from carrying out the necessary steps to validate his candidacy as a direct result of action by the State, the latter having decided to seek the remedy of appeal against a court decision ordering Mr. Sonko's reinstatement on the electoral list; *notes also* that a final decision in this case handed down after the cut-off dates for carrying out all the steps and formalities required to validate candidatures for the next presidential elections, regardless of the actual decision itself, would constitute a material obstacle to the exercise of Mr. Sonko's political rights; *expresses the wish* that the proceedings under way concerning Mr. Sonko,

including that relating to the possibility of his reinstatement on the electoral lists, lead to final court decisions without delay, given that the time remaining to finalize his reinstatement is very short, in conditions of independence and impartiality and in full compliance with the relevant national and international standards; and *requests* the parliamentary authorities to provide information on any relevant new development in the proceedings;

6. *Requests* the Committee on the Human Rights of Parliamentarians to send a delegation to Senegal as soon as possible and before the forthcoming presidential elections are held, in order to meet with all legislative, executive and judicial authorities as well as prison authorities and all other institutions or civil society organizations or any individual able to provide relevant information on this case; *instructs* the delegation to visit Mr. Sonko in detention; *hopes* that the competent national authorities will cooperate fully and that the mission will be able to settle this case rapidly in a satisfactory manner, in compliance with the applicable national and international human rights standards; and *thanks* the Senegalese delegation to the 147th IPU Assembly for its assurances that it will cooperate in this regard;

7. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the relevant authorities, the complainant and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

8. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Sri Lanka

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 212th session (Luanda, 27 October 2023)

Mr. Joseph Pararajasingham, Canada 2004© Tamil National Alliance website

LKA-49 - Joseph Pararajasingham
LKA-53 – Nadarajah Raviraj
LKA-61 - Thiyagarajah Maheswaran
LKA-63 - D.M. Dassanayake

Alleged human rights violations

✓ Murder
✓ Impunity

A. Summary of the case

The four above-mentioned parliamentarians were assassinated between December 2005 and January 2008 during the Sri Lankan civil war, which pitted the Sri Lankan Government against the Liberation Tigers of Tamil Eelam (LTTE) insurgent group.

The information for each of the four cases is as follows:

- **Mr. Joseph Pararajasingham's case**

Mr. Pararajasingham, a member of parliament belonging to the Tamil National Alliance (TNA), was shot dead on 24 December 2005 while attending the midnight Christmas Eve Mass in St. Mary's Cathedral in Batticaloa. The cathedral was located in a high-security zone and was reportedly surrounded by military at the time of the murder. The complainants therefore feared that Mr. Pararajasingham's murderers enjoyed the complicity of the security forces.

Case LKA-49 | Case LKA-53
Case LKA-61 | Case LKA-63

Sri Lanka: Parliament affiliated to the IPU

Victim: Four opposition members of parliament

Qualified complainant(s): Section I.(1)(a) and (d) of the Committee Procedure (Annex 1)

Submission of complaints: December 2005; November 2006; December 2005; January 2008; April 2011, respectively

Recent IPU decision: February 2021

Recent IPU mission: July 2013

Recent Committee hearing: Hearing with the Deputy Speaker and other members of the Sri Lankan delegation to the 133rd IPU Assembly (October 2015)

Recent follow up:
- Communication from the authorities: Letter from the Chief of Protocol of Parliament, forwarding a report from the Attorney General's Department (January 2023)
- Communication from the complainants: January 2018
- Communication to the authorities: Letter to the Speaker of Parliament (September 2023)
- Communication to the complainants: September 2023

In October 2015, four suspects, including Mr. Sivanesathurai Chandrakanthan (alias Pillayan), the former Chief Minister of the Eastern Provincial Council and leader of the *Tamil Makkal Viduthalai Pulikal* (TMVP), a political party that originated from a paramilitary group known as the "Karuna group", were arrested. Four others, all members of the TMVP, were also said to have been involved in the murder.

On 13 January 2021, the five suspects – four of whom had been detained originally, and the fifth who had allegedly been detained later – were acquitted and released. The acquittal came after the Attorney General's Office informed the court that it would not proceed with the prosecution.

On 16 September 2015, the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR) released a report (A/HRC/30/CRP.2) on its comprehensive investigation into alleged serious violations and abuses of human rights and related crimes committed by both parties (that is, the Government and related institutions, on the one hand, and the LTTE on the other) in Sri Lanka between 2002 and 2011. The report mentions, with regard to the murder of Mr. Pararajasingham, that "there are reasonable grounds to believe that the Karuna group killed Joseph Pararajasingham, and that it was aided and abetted by security and army personnel". The OHCHR report concluded more generally that, with regard to the crimes committed during the violent conflict "the sheer number of allegations, their gravity and recurrence and the similarities in their *modus operandi*, as well as the consistent pattern of conduct this shows, all point to systematic crimes which cannot be treated as ordinary crimes" and that "Sri Lanka's criminal justice system is not currently equipped to conduct an independent and credible investigation into allegations of this breadth and magnitude, or to hold accountable those responsible for such violations".

- **Mr. Nadarajah Raviraj's case**

Mr. Nadarajah Raviraj, a TNA member of parliament, was assassinated on 10 November 2006 while travelling to Colombo. Seven persons were arrested, four in March 2015, namely two lieutenant commanders of the Sri Lankan Navy, one navy officer and one police officer. Four of the seven suspects, namely those arrested in 2006 and one of the lieutenant commanders arrested in March 2015, were released on bail. The investigation has also pointed to the involvement in the crime of Mr. Sivakanthan Vivekanandan (alias Charan), a TMVP member, who was said to be abroad.

The accused were served with indictments on 21 July 2016 and remanded in custody until the trial was concluded by the High Court which, on 24 December 2016, decided to discharge all suspects. An appeal was filed by the Attorney General against the judgment. The aggrieved party has filed a leave to appeal application and a review application challenging the acquittal. All three matters were scheduled for argument before the Court of Appeal on 21 February 2023.

The aforementioned report from the OHCHR (A/HRC/30/CRP.2) states that Mr. Raviraj was widely known for his moderate views and critical statements of both the LTTE and the Government, particularly in the weeks leading up to his murder. Along with other parliamentarians, he had set up the Civilian Monitoring Committee, which alleged the Government was responsible for abductions, enforced disappearances and unlawful killings. The report also points to the fact that, the day before he was killed, Mr. Raviraj and other TNA parliamentarians took part in a demonstration in front of the United Nations' offices in Colombo to protest against the killing of Tamil civilians by the military in the east and the increasing number of abductions and extrajudicial killings.

- **Mr. Thiyagarajah Maheswaran's case**

Mr. Maheswaran was shot on 1 January 2008. He was killed after stating in a television interview that when parliament resumed sitting on 8 January 2008 he would describe in detail the terror campaign that the Government was pursuing in Jaffna, particularly how abductions and killings were managed. His security detail had been significantly reduced shortly before his assassination and shortly after his vote against the budget in parliament. On 27 February 2008, the authorities arrested a suspect who had been identified as the gunman on the basis of a DNA analysis. The investigators concluded that the assailant was an LTTE activist. The suspect confessed to the crime and was indicted. On 27 August 2012, he was found guilty and sentenced to death. On 10 March 2022, the Court of Appeal

dismissed his appeal and upheld the verdict and death sentence. He subsequently filed an application to seek leave to appeal to the Supreme Court, which had been due to be heard on 18 May 2023.

- **Mr. D.M. Dassanayake's case**

Mr. D.M. Dassanayake, Minister of Nation Building and a member of the Parliament of Sri Lanka, was killed on 8 January 2008, along with a bodyguard, in a roadside Claymore mine attack while on his way to parliament. The subsequent arrest of a key LTTE suspect operating in Colombo led to the arrest of other suspects, whose revelations resulted in the recovery of the remote-control device used to detonate the explosive that killed Mr. Dassanayake. Three suspects were indicted. One confessed and was found guilty in 2011 and trial proceedings continued against the other two until one of them died in 2015. The remaining suspect was acquitted on 5 July 2021. The Attorney General did not file an appeal.

- **General observations**

Following presidential elections in Sri Lanka in November 2019, which brought to power Mr. Gotabaya Rajapaksa, the Sri Lankan Government withdrew in February 2020 from the United Nations Human Rights Council's cooperation framework set out in resolution A/HRC/RES/30/1. Mr. Rajapaksa stepped down as President in July 2022 following massive demonstrations against economic and political mismanagement in Sri Lanka.

In its latest report of September 2023 on the situation of human rights in Sri Lanka, the OHCHR stated that: "Lack of accountability at all levels remains the fundamental main human rights problem. Whether it refers to war crime atrocities, post-war emblematic cases, torture and deaths in police custody, excesses in crowd control, corruption and the abuse of power, Sri Lanka suffers from an extraordinary accountability deficit that unless addressed will drag the country further behind. The High Commissioner urges the Government and Sri Lankan political parties to strive for and deliver on long overdue democratic renewal, deeper institutional reforms and tangible progress on accountability, reconciliation and human rights. This would be particularly appropriate in a year that marks both the 75th anniversary of Sri Lanka's independence and the 75th anniversary of the Universal Declaration on Human Rights".

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Regrets* that the parliamentary authorities have not responded to the IPU's requests for updated information in these cases or to the request for a hearing with the Committee on the Human Rights of Parliamentarians at this IPU Assembly; *recalls* that the Committee's procedure is based on the idea of regular and constructive dialogue with the relevant authorities as a prerequisite for making concrete progress in addressing the issues that arise in any given case; and *urges*, therefore, the parliamentary authorities, as used to be the case, to renew their engagement with the Committee;

2. *Remains deeply concerned* that, after all these years, the pursuit of justice has only made serious headway with regard to two of the four assassinations; *considers* that in the case of Mr. Pararajasingham and Mr. Raviraj it should also be possible, in light of the information that has been collected over the years, to hold the culprits to account; *underscores*, however, that this will only be possible if the authorities show the necessary political will and take the necessary steps to ensure that finding and punishing those responsible for serious past crimes becomes a priority*;* and *is eager* to receive the latest information on what steps are pending or planned to pursue accountability, including with regard to the Attorney General's appeal to the Court of Appeals in Mr. Raviraj's case;

3. *Remains pleased* that the authorities have been able to identify and hold to account Mr. Maheswaran's assassin; *is deeply concerned*, nevertheless, at the severity of the penalty imposed on Mr. Valentino; *points out* that there is a growing global trend and consensus in favour of abolishing the death penalty; *urges,* therefore, the authorities to reconsider

implementing the sentence; *remains keen to ascertain* whether the verdict against Mr. Valentino established the motive for the murder, in particular in light of earlier concerns that the crime may be related to Mr. Maheswaran's criticism at the time of the Government;

4. *Notes* the most recently communicated developments in the legal proceedings regarding the assassination of Mr. Dassanayake; and *wishes* to know whether this means that with the conviction of one person the pursuit of justice in his case has now become final;

5. *Requests* the Secretary General to convey this decision and the request for information to the relevant authorities, including the Attorney General, the complainants and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

6. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Zimbabwe

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 212th session (Luanda, 27 October 2023)

Job Sikhala © Freddy Michael Masarirevu

ZWE-46 – Job Sikhala

Case ZWE-46

Zimbabwe: Parliament affiliated to the IPU

Victim: Opposition member of parliament

Qualified complainant: Section I.1(d) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaints: August and September 2022

Recent IPU decision: October 2022

Recent IPU mission: September 2009

Recent Committee hearing: Hearing with the Speaker of the National Assembly at the 147th IPU Assembly (October 2023)

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: Letter from the Speaker of the National Assembly (October 2023)
- Communication from the complainant: October 2023
- Communication to the authorities: Letter to the Speaker of the National Assembly (August 2023)
- Communication to the complainant: September 2023

Alleged human rights violations

- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Inhumane conditions of detention
- ✓ Lack of due process in proceedings against parliamentarians
- ✓ Lack of due process at the investigation stage
- ✓ Lack of fair trial proceedings
- ✓ Excessive delays
- ✓ Violation of freedom of expression and opinion
- ✓ Violation of freedom of assembly and association
- ✓ Violation of freedom of movement
- ✓ Other violations: right to take part in the conduct of public affairs

A. Summary of the case

Mr. Job Sikhala is a seasoned opposition parliamentarian who was arrested numerous times during his political career, even though he was never found guilty of committing a single offence prior to the present case. In a previous case before the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians, the Committee concluded that the authorities had committed multiple violations against Mr. Sikhala and other opposition members of parliament, including arbitrary arrest and detention, torture and denial of the right to a fair trial.

According to the complainant, Mr. Sikhala was arrested on 14 June 2022 in connection with a speech he had made on 13 June at the funeral of Ms. Moreblessing Ali, a murdered opposition activist. The complainant stresses that Mr. Sikhala made the speech in his professional capacity as the grieving family's lawyer. According to the complainant, Mr. Sikhala's arrest and detention followed the posting of parts of the speech on social media, for which he was charged with the offence of incitement to commit public violence. While in prison, Mr. Sikhala was presented with the additional charge of defeating or obstructing the course of justice.

The complainant further alleges that, immediately after the speech, senior politicians and government spokespersons, including the Permanent Secretary of Information, Mr. Ndabaningi Mangwana, made

prejudicial statements presuming Mr. Sikhala's guilt and demanding his immediate arrest. According to the complainant, this in itself violated Mr. Sikhala's right to be presumed innocent until proven guilty.

More than one year after his arrest, Mr. Sikhala remains in the Chikurubi maximum security prison, as his numerous petitions for bail were systematically rejected. The complainant claims that Mr. Sikhala was treated as a convicted criminal, despite the fact that until May 2023 he was a sitting member of parliament with no prior convictions. The complainant stresses that there was no legal basis to keep Mr. Sikhala in pretrial detention and insists that the courts were violating his right to bail as enshrined in the relevant sections of the Constitution and the Code of Criminal Procedure. The complainant also alleges that Mr. Sikhala faces inhumane prison conditions: he has reportedly been shackled with leg irons for prolonged periods of time, forced to sleep on the bare floor and has repeatedly been denied medical care. During the presentation of the report by the President of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians to the Governing Council at the 145th IPU Assembly in Kigali in October 2022, the Speaker of the National Assembly took the floor to challenge the allegation that Mr. Sikhala had been denied medical care during his incarceration, and asserted that Mr. Sikhala continued to enjoy his privileges as a member of parliament, including financial and medical benefits. The complainant challenges that assertion and has shared reports that, as of October 2023, Mr. Sikhala's health has dangerously deteriorated and that he is deprived of the medical care he urgently needs in prison.

Mr. Rahim Kahn, a distinguished attorney and judge in Botswana with over 40 years of legal experience, was appointed by the IPU to attend and follow the trial of Mr. Sikhala. In his report, the trial observer concluded that the State had failed to bring substantive evidence that proved that Mr. Sikhala was aware that an investigation was taking place and that his words had the effect of interfering with, or obstructing, justice. The trial observer stressed the following:

"It is my considered opinion that, with the litany of unproven facts and the lack of evidence, it will be most prejudicial to convict the accused of this particular crime. These inconsistencies are so glaring that no right-thinking court could on the basis of these facts find the accused guilty".

On 3 May 2023, the Harare magistrates court found Mr. Sikhala guilty and sentenced him to a six-month suspended sentence and a US$ 600 fine on the charge of defeating or obstructing the course of justice. The trial observer highlighted that the court had reached its conclusions in contradiction to applicable legal principles, based on the "say so" of three police officers who were heard as witnesses. In addition, the trial observer reached the conclusion that by consistently denying bail to Mr. Sikhala, the court had deviated from principles defined by law and set out in precedents in Zimbabwe and other common-law countries. The trial observer expects that an appeal against this verdict by Mr. Sikhala would be successful, as it "would be a violation of his constitutional rights to be convicted on the basis of such evidence". As for the original charge of incitement to commit public violence, the criminal proceedings are ongoing, with no indication of when a verdict might be handed down.

According to the complainant, as at 6 October 2023, Mr. Sikhala was still in prison and has lost his seat in parliament, as his long-standing incarceration had denied him the possibility to actively campaign for the August 2023 elections. In addition, the complainant reports that newly adopted legislation could further curtail the political rights of Mr. Sikhala and those of other political opponents who criticize the Government.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Thanks* the Speaker of the National Assembly of Zimbabwe for the information, including legal documents, provided at a hearing with the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians during the 147th IPU Assembly in Luanda, and for his renewed assurance that the Committee is welcome to visit Zimbabwe and meet with all relevant parties; *takes note* of the Speaker's ongoing commitment to making arrangements with the Ministry of Justice to facilitate the organization of the mission in Zimbabwe as soon as practicable; and *looks forward* to receiving information on the specifics of the mission;

2. *Thanks* Mr. Rahim Kahn for carrying out two trial observation missions and for his comprehensive report;

3. *Is deeply concerned* over the several deficiencies that the trial observer identified in the handling of the legal proceedings brought against Mr. Sikhala, in particular the acceptance of inconsistent and unreliable evidence against Mr. Sikhala and the repeated denial of bail in contradiction with established principles of law in Zimbabwe and other common law legal systems; *believes* that the report gives serious weight to the accusation made by the complainant that the case made against Mr. Sikhala came merely in response to the exercise of his right to free speech; *is led to believe,* therefore, that he should never have been detained and prosecuted in the first place; *hopes* that higher level courts will carefully and critically assess what credible evidence, if any, exists in support of the charges and will adopt a fair verdict; and *is eager* to be kept informed of developments in this regard;

4. *Is dismayed* that Mr. Sikhala has been held in Chikurubi maximum security prison on remand since his arrest on 14 June 2022 and that all his applications for bail have been denied; *fails to see* how his detention in a maximum security prison could possibly be justified; *is shocked* by reports that Mr. Sikhala's health has gravely deteriorated and that he is being held in inhumane conditions; *fails to understand* the legal basis for his prolonged incarceration; *is particularly concerned* by the arbitrary treatment he has received, bearing in mind the findings of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians, in an earlier case, that he had been subjected to arbitrary arrest, detention and torture; and *calls on* the authorities to provisionally release him and urgently provide him with the medical care that he requires;

5. *Stresses* that, notwithstanding considerations of the separation of powers, the parliament of Zimbabwe can look into such allegations by virtue of its oversight function, as reflected in Article 119 of the Constitution of Zimbabwe; and *looks forward* to hearing from the parliamentary authorities on this point;

6. *Deplores* the fact that its call to release Mr. Sikhala and to allow him to return to his parliamentary duties without undue obstacles in its previous decision has been ignored by the authorities and that he has been unable to stand in the 2023 elections as a result; and *concludes* that the actions of the authorities have made it impossible for Mr. Sikhala to practically exercise the right to take part in the conduct of public affairs;

7. *Sincerely believes* that a mission by the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians, which would include meetings with all the relevant authorities, a meeting with the members of parliament whose cases are before the Committee, along with meetings with relevant third parties, would offer a useful opportunity to discuss the issues that have emerged in the case at hand and to examine possible solutions; *sincerely hopes*, therefore, that the Zimbabwe authorities will be able to receive this mission as soon as practicable; and *requests* the Secretary General to continue to engage with the parliamentary authorities of Zimbabwe with a view to the dispatch of the mission ahead of the upcoming session of the Committee;

8. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the parliamentary authorities and other relevant national authorities, the complainant and any interested third party likely to be in a position to supply relevant information to assist the Committee in its work;

9. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

CL/212/14(c)-R.2
Luanda, 27 October 2023

Zimbabwe

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 212th session (Luanda, 27 October 2023)

© X @CCC Zimbabwe

ZWE-47 – Pashor Raphael Sibanda
ZWE-48 – Ereck Gono
ZWE-49 – Nicola Jane Watson
ZWE-50 – Desmond Makaza
ZWE-51 – Obert Manduna
ZWE-52 – Sitabile Mlilo
ZWE-53 – Jasmine Toffa
ZWE-54 – Janeth Dube
ZWE-55 – Evidence Zana
ZWE-56 – Morgan Ncube
ZWE-57 – Velisiwa Nkomo
ZWE-58 – Prince Dubeko Sibanda
ZWE-59 – Bright Moyo Vanya
ZWE-60 – Febion Munyaradzi Kufahatizwi
ZWE-61 – Helen Zivira
ZWE-62 – Gideon Shoko
ZWE-63 – Siphiwe Ncube
ZWE-64 – Felix Magalela
ZWE-65 – Tendai Sibanda
ZWE-66 – Joel Gabuza Gabbuza
ZWE-67 – Anastasia Moyo
ZWE-68 – Mativenga Godfrey Madzikana
ZWE-69 – David Chimhini

Alleged human rights violations

- ✓ Torture, ill-treatment and other acts of violence
- ✓ Undue invalidation, suspension, revocation or other acts obstructing the exercise of the parliamentary mandate

A. Summary of the case

General elections were held in Zimbabwe on 23 August 2023, which led to the inauguration of the 10th parliamentary term on 3 October 2023. According to the complainant, the Citizen's Coalition for Change (CCC), the opposition party led by Mr. Nelson Chamisa, the main challenger to the incumbent President Mnangagwa of the ruling Zimbabwe African National Union party (ZANU PF), acquired a sizeable number of seats in both chambers of parliament, thus ending the two-thirds majority that the ZANU PF party enjoyed in the ninth parliamentary term. According to the complainant, in a letter dated 11 September 2023, Mr. Nelson Chamisa wrote to the Speaker of the National Assembly that, as President of the CCC, his office was to be solely responsible for any correspondence between the authorities and the CCC.

Case ZWE-COLL-02

Zimbabwe: Parliament affiliated to the IPU

Victim: 23 opposition members of parliament

Qualified complainant: Section I.1(a) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: October 2023

Recent IPU decision(s): - - -

Recent IPU mission(s): - - -

Recent Committee hearing: Hearing with the Speaker of the National Assembly at the 147th IPU Assembly (October 2023)

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: - - -
- Communication from the complainants: October 2023
- Communication to the authorities: - - -
- Communication to the complainants: October 2023

At a hearing held with the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians during the 147th IPU Assembly, the Speaker of the National Assembly stated that Section 129(1)(k) of the Constitution of Zimbabwe stipulated that the seat of a member of the National Assembly becomes vacant "if the Member has ceased to belong to the political party of which he or she was a member when elected to Parliament and the political party concerned, by written notice to the Speaker … has declared that the Member has ceased to belong to it".

The complainant contends that the Speaker of the National Assembly recalled 14 members of the National Assembly on the basis of a letter that was allegedly received by a Mr. Sengozo Tshabangu on 4 October 2023, where Mr. Tshabangu claimed to be the "interim Secretary General of the CCC" and requested the Speaker to recall 14 members of the lower house and nine senators on the basis that they were no longer members of the CCC. According to the complainant, Mr. Tshabangu is an imposter with no position in the CCC and who had no authority to request the recall any CCC members. Moreover, none of the individuals concerned in parliament stated that they had left the CCC. In the hearing with the IPU Committee, the Speaker of the National Assembly stated that Mr. Tshabangu's letter of 3 October 2023 had been received before the letter from Mr. Chimasa dated 11 September 2023. Had this been the other way around, the Speaker's decision may have been quite different. He also stated that the CCC did not have clear and publicly known internal structures or the names of those holding the most important positions in the party. Should a request to recall members of the National Assembly belonging to ZANU PF be put before him, he said that it was public knowledge who was entitled within the party to make that request.

According to the complainant, the Speaker denied the CCC parliamentarians the right to be heard before proceeding with the revocation of their parliamentary mandate on 10 October 2023. According to information received from the authorities, under Section 129(1)(k) of the Constitution and bearing in mind a legal precedent specifying that the Speaker should not adjudicate internal party disputes, the Speaker of the National Assembly had no choice but to proceed with the recall and to refer the individuals concerned to the courts if they did not agree with the recall decision.

The complainant claims that the Speaker acted unconstitutionally by ignoring the written and oral submission of known members of the CCC, by refusing any discussions on this issue and by accepting the letter from Mr. Tshabangu without ensuring that it was a legitimate communication from the political party concerned. In addition, the complainant alleges that the Speaker ordered the intervention of a unit of riot police that had violently evicted the CCC parliamentarians from the National Assembly after they had refused to leave the House and protested against the recall of their colleagues. According to the complainant, several parliamentarians sustained injuries as a result of police brutality in the House. In addition, the complainant submits that the Speaker suspended all CCC National Assembly members from the House for six sittings and stopped their salaries for two months.

According to the complainant, these allegations have to be seen as part of a pattern of repression, the erosion of the independence of the judiciary and the shrinking civic space that accompanied the disputed 2023 elections, as well as pre-existing violations of the rights of parliamentarians belonging to the opposition. The complainant shared several incidents where opposition parliamentarians had been recalled from other opposition parties under Section 129 of the Constitution in the past but stressed that never before had the recall procedure been initiated by a person who was external to the political party and its leadership. Reportedly, Mr. Tshabangu made declarations according to which only CCC candidates vetted by himself would be allowed to take part in future by-elections.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Notes* that the complaint: (i) was submitted in due form by a qualified complainant under section I.1(a) of the Procedure for the examination and treatment of complaints (Annex I of the revised Rules and Practices of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians); (ii) concerns 23 members of parliament, who had been elected before the alleged violations took place; and (iii) concerns allegations of torture, ill-treatment and other acts of violence, as well as the undue invalidation, suspension, revocation or other acts obstructing the exercise of the parliamentary mandate, allegations that fall within the Committee's mandate; *considers* that the complaint is therefore admissible under the provisions of section IV of the Procedure; and *declares itself* competent to examine the case;

2. *Thanks* the Speaker of the National Assembly of Zimbabwe for the information provided at a hearing with the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians during the 147th IPU Assembly in Luanda;

3. C*onsiders* that the procedure allowing political parties in Zimbabwe to recall their members in parliament runs counter to the basic principle of the free representational mandate and to the right to freedom of expression, both of which the IPU has consistently defended; and *sincerely hopes* that the Zimbabwean authorities, in particular parliament, will seriously consider modifying this procedure so as to ensure that members of parliament can carry out their work freely without undue pressure from their political parties;

4. *Is deeply concerned* that 23 opposition parliamentarians lost their seats following the decision of the Speaker of the National Assembly and the President of the Senate to revoke their mandate on the basis of a deeply contested letter from an individual who is allegedly unrelated to the party to which these legislators belong;

5. *Appreciates* the argument put forward by the Speaker of the National Assembly that he acted in line with Section 129(1)(k) of the Constitution of the Republic of Zimbabwe; *fails to see* any reasonable grounds for accepting an official communication from an unknown individual without being satisfied that the said communication is legitimate and without seeking the point of view of the individuals concerned or the president of their party; *is troubled* by the assertion that the official communication from the leader of the party to which the 23 parliamentarians belonged was not taken into account because it was reportedly received after the recall, even though it was dated three weeks before that decision was taken; *is puzzled* by the swiftness with which the decision to revoke the mandate of the newly elected parliamentarians was taken and the fact that no debate on the issue was allowed; and *wishes* to receive additional clarification from the parliamentary authorities of the National Assembly and the Senate on the points above;

6. *Is convinced* that this new case and the ongoing cases from Zimbabwe before the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians require the organization of a mission by the IPU Committee to Zimbabwe as soon as practicable; *thanks* the Speaker of the National Assembly for his renewed commitment to making arrangements with the Ministry of Justice to facilitate the organization of such a mission ahead of the 173rd session of the IPU Committee, scheduled to take place in January 2023; and *looks forward* to receiving information on the specifics of the mission as soon as possible;

7. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the parliamentary authorities and other relevant national authorities, the complainant and any interested third party likely to be in a position to supply relevant information to assist the Committee in its work;

8. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

*

* *

الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي

لواندا، أنغولا

(23 – 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023)

مرفق رقم 2

سياسة لمنع التحرش ومكافحته، بما في ذلك التحرش الجنسي،
في الجمعيات العامة وغيرها من فعاليات الاتحاد البرلماني الدولي

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

سياسة لمنع التحرش ومكافحته،

بما في ذلك التحرش الجنسي،

في الجمعيات العامة

وغيرها من فعاليات الاتحاد البرلماني الدولي

تشرين الأول/أكتوبر 2023

جدول المحتويات

الغرض 3

الإطار 3

السلوك المحظور 4

منع التحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي 5

عملية تقديم الشكاوى 6

1. تعاريف لأغراض هذه السياسة:.....6

2. الكشف عن التحرش، بما فيه التحرش الجنسي 6

3. الإجراء 7

4. تدابير الحماية 9

المبادئ الأساسية 9

الإجراءات القانونية الواجبة 10

النتائج المحتملة للتحرش 11

تنفيذ السياسة ورصدها 11

وثيقة تم إصدارها بتاريخ: 25 تشرين الأول/أكتوبر 2023

وافقت عليها: الدورة الـ212 للمجلس الحاكم

يمكن تنقيح هذه السياسة دورياً في ضوء الخبرة المكتسبة، والتطورات التقنية. سيتم إشعار المستخدمين بأي تعديل في الوقت المناسب من خلال تعديل السياسة.

الغرض

إن القيم الأساسية للاتحاد البرلماني الدولي (المساواة، والشمول، والاحترام، والنزاهة، والتضامن)، فضلاً عن نظامه الأساسي وقواعده، ترسي الأسس لبيئات مهنية ومحترمة وخالية من حالات التحرش لجميع المشاركين خلال اجتماعاته وفعالياته.

والاتحاد البرلماني الدولي ملتزم بتمكين الجمعيات العامة، والفعاليات التي يمكن للجميع المشاركة فيها في بيئة شاملة ومحترمة وآمنة، خالية من أي تحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي. من المتوقع أن يتصرف المشاركون بطريقة مهنية ومحترمة ومسؤولة.

وتسترشد الجمعيات العامة للاتحاد، وفعالياته بأعلى المعايير الأخلاقية والمهنية. ومن المتوقع أن يتصرف جميع المشاركين بنزاهة، ومع الاحترام الواجب لكرامة الإنسان، تجاه جميع المشاركين الآخرين الذين يحضرون أو يشاركون في أي فعالية للاتحاد البرلماني الدولي.

ويكمن الغرض من هذه السياسة في منع حدوث أي حالات تحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي، في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي، وفعالياته، ودعم الأشخاص الذين يبلّغون عن حوادث التحرش، واتخاذ تدابير فعالة وفورية للتحقيق في حوادث التحرش المزعومة، وإقرار المساءلة عند إثباتها.

وستقدم الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي، من خلال مجموعة أساسية محددة لمكافحة التحرش، الدعم للأشخاص الذين يتعرضون لأي سلوك من هذا القبيل، على أساس الاحترام وعدم التمييز والسلامة والموافقة المستنيرة. وقد جرت صياغة هذه السياسة على أساس *مدونة قواعد سلوك بشأن منع التحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي، في مناسبات منظومة الأمم المتحدة*.

الإطار

تنطبق هذه السياسة على جميع المشاركين في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي، وغيرها من فعاليات الاتحاد البرلماني الدولي، بمن فيهم البرلمانيون وموظفو البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي، والأعضاء المنتسبون والمراقبون، وموظفو الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي (بما في ذلك الموظفون، أو المتعاونون الخارجيون، أو المتدربون الداخليون)، وأعضاء البعثات الدبلوماسية، والخبراء، والمستشارون، والاستشاريون، والمدعوون، وموظفو البرلمان المضيف والشركات الخارجية التي تقدم الخدمات للفعاليات، وجميع الأشخاص الذين يحضرون هذه الفعاليات، أو يشاركون فيها بأي صفة كانت.

وتنطبق هذه السياسة على أي حوادث تقع أثناء الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي، أو فعالياته، وفي سياقها، بما في ذلك الجمعيات العامة، والاجتماعات، والمؤتمرات، والندوات الافتراضية أو الهجينة، وحفلات الاستقبال، والفعاليات العلمية والتقنية، واجتماعات الخبراء، والمحاضرات، وورشات العمل، والمعارض، والفعاليات الجانبية، والدورات التدريبية والزيارات الميدانية، وكذلك إلى أي منتدى آخر ينظم، يستضيفه الاتحاد البرلماني الدولي أو يرعاه كلياً أو جزئياً، أينما حدث.

وتكمل هذه السياسة، ولا تؤثر على تطبيق سياسات، وأنظمة، وقواعد، وقوانين أخرى ذات صلة، بما في ذلك *النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده، وسياسة الاتحاد البرلماني الدولي، وإجراءاته المتعلقة بحماية البيانات الشخصية، ومدونة قواعد السلوك لموظفي الاتحاد البرلماني الدولي*، وكذلك القوانين التي تنظم الأماكن التي تعقد فيها فعاليات الاتحاد البرلماني الدولي، وأي اتفاقات سارية مع البلد المضيف.

السلوك المحظور

لأغراض هذه السياسة، فإن تعريف "التحرش" هو التعريف الوارد في *مدونة قواعد سلوك بشأن منع التحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي، في مناسبات منظومة الأمم المتحدة*، على النحو التالي:

"التحرش هو أي سلوك غير لائق أو غير مرحب به يمكن توقعه بشكل معقول أو يُنظر إليه على أنه يتسبب في إهانة أو إذلال لشخص آخر. ويُحظر التحرش بأي شكل من الأشكال بسبب الجندر، أو الهوية الجندرية، أو التعبير، أو التوجه الجندري، أو القدرة البدنية، أو المظهر الجسدي، أو الإثنية، أو العرق، أو الأصل القومي، أو الانتماء السياسي، أو العمر، أو الدين، أو أي سبب آخر."

"التحرش الجنسي هو نوع محدد من السلوك المحظور. التحرش الجنسي هو أي سلوك غير مرحب به ذي طبيعة جنسية يمكن توقعه بشكل معقول أو يُنظر إليه على أنه يسبب الإساءة أو الإذلال. وقد ينطوي التحرش الجنسي على أي سلوك ذي طابع لفظي أو غير لفظي أو جسدي، بما في ذلك الاتصالات الخطية، والإلكترونية، وقد يحدث بين أشخاص من الجندر نفسه أو من جندرين مختلفين."

تشمل الأمثلة عن التحرش، على سبيل المثال لا الحصر:

- "إساءة استخدام متعمدة لعلاقات السلطة، وسلوك عدواني لإذلال أو تقويض فرد أو جماعات؛
- اللغة العدوانية والألفاظ النابية والصراخ والتهديدات؛

- استبعاد شخص أو عزله عن القيام بأنشطة مهنية من دون سبب أو سلطة شرعية؛
- التعليقات السلبية المستمرة لشخص أو مجموعة، بما في ذلك الشائعات، والنميمة، والسخرية، والمقايضة."[1]

تشمل الأمثلة عن التحرش الجنسي، على سبيل المثال لا الحصر:

- الإدلاء بتعليقات مهينة أو مسيئة حول التوجه الجندري أو الهوية الجندرية لشخص ما
- استدعاء الأسماء أو استخدام الافتراءات ذات الدلالة الجندرية/الجنسية
- الإدلاء بتعليقات جنسية حول المظهر أو الملابس أو أجزاء الجسم
- تصنيف النشاط الجنسي للشخص
- طلب مواعيد متكررة من شخص أو طلب ممارسة الجنس
- التحديق بطريقة موحية جنسياً
- اللمس غير المرغوب فيه، بما في ذلك القرص أو الربت أو الفرك أو ملامسة الشخص عن قصد
- القيام بإيماءات جنسية غير لائقة، مثل الدفعات الحوضية
- مشاركة الحكايات أو النكات الجنسية أو البذيئة
- إرسال اتصالات موحية جنسياً بأي شكل من الأشكال
- مشاركة أو عرض صور أو مقاطع فيديو غير مناسبة جنسياً بأي شكل من الأشكال
- محاولة الاعتداء الجنسي الفعلي، بما في ذلك الاغتصاب[2]

وكما يتضح من القائمة المذكورة أعلاه، يمكن أن تختلف خطورة الحادث.

منع التحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي

يتطلب منع التحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي، فهماً مشتركاً لما يقدّره الجميع وما يتوقعه، حتى يدرك جميع المشاركين في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي، وفعالياته، مواقفهم وسلوكياتهم وتفاعلاتهم.

وتحقيقاً لهذه الغاية، يلتزم الاتحاد البرلماني الدولي باتخاذ خطوات استباقية لتعزيز بيئة عدم التسامح مطلقاً مع التحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي، في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي، وفعالياته. وستقوم الأمانة العامة للاتحاد

[1] اقتبست أمثلة من *مدونة قواعد السلوك لمنع جميع أشكال العنف والتحرش في مناسبات منظمة العمل الدولية.*

[2] اقتبست أمثلة من *مدونة قواعد سلوك بشأن منع التحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي، في مناسبات منظومة الأمم المتحدة.*

البرلماني الدولي أيضا بإذكاء الوعي وتوفير التدريب على منع التحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي، على أساس منتظم. وتماشياً مع هذه السياسة، سيتم إعداد خطة منفصلة للتدابير العملية لتنفيذ الإجراءات المطلوبة ورصد التقدم المحرز والتنفيذ.

عملية تقديم الشكاوى

يمكن للمشارك الذي يشعر أنه تعرض للتحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي، من قبل مشارك آخر في الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي أو فعالية أخرى الإبلاغ عن الأمر. يمكن للمشارك الذي يشهد مثل حالات التحرش هذه أيضاً تقديم مثل هذا التقرير.

1. تعاريف لأغراض هذه السياسة:

(أ) مصطلح "الضحية(الضحايا)/الناجي(الناجون)" يعني الشخص، أو الأشخاص الذين يوجه إليهم السلوك الذي يشكل تحرشاً محتملاً، بما في ذلك التحرش الجنسي؛

(ب) مصطلح "الجاني المزعوم" يعني الشخص، أو الأشخاص الذين يشكل سلوكهم تحرشاً محتملاً، بما في ذلك التحرش الجنسي، إذا ثبت في إطار السياسات المنطبقة.

2. الكشف عن التحرش، بما فيه التحرش الجنسي

خلال الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي وفعالياته، ستحدد الأمانة العامة للاتحاد جهة منسق واحدة أو أكثر للمسائل المتعلقة بالتحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي. ويمكن للمشاركين الذين يعتقدون أنهم ربما كانوا ضحية/ناجين من التحرش، أو شهدوه، بما في ذلك التحرش الجنسي، في جمعية عامة للاتحاد البرلماني الدولي أو فعالية تابعة له، أن يلتمسوا على الفور المشورة والدعم من جهة (جهات) التنسيق المعيّنة، و/أو التواصل عبر البريد الإلكتروني التالي: speakout@ipu.org، وأن يبلغوا عن هذه المسألة، التي ستحال إلى المجموعة الأساسية لمكافحة التحرش التابعة للأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي.

وستكون جهة التنسيق (جهات التنسيق)، وأعضاء المجموعة الأساسية لمكافحة التحرش التابعة للاتحاد البرلماني الدولي بصفة عامة أعضاء في الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي الذين سيتلقون تدريباً للتعامل مع هذه الحالات.

وتبعاً للأشخاص المعنيين بالقضية، ستقدم الشكوى على النحو التالي:

- إذا كان الجاني المزعوم عضواً في الاتحاد البرلماني الدولي (موظفون أو متعاونون خارجيون أو متدربون داخليون)، فإن الشكوى ستقدم وفقاً للقواعد والأحكام لموظفي الاتحاد البرلماني الدولي، *ومدونة قواعد السلوك لموظفي الاتحاد البرلماني الدولي*.
- إذا كان الجاني المزعوم برلمانياً – بما في ذلك إذا كان هذا البرلماني يشغل منصباً رسمياً في الإدارة داخل الاتحاد البرلماني الدولي – أو كان موظفاً في برلمان عضو في الاتحاد البرلماني الدولي أو عضواً منتسباً أو مراقباً، فسيتم اتباع الإجراء المبين أدناه، وسيحال تقرير التحقيق، عند الاقتضاء، إلى لجنة الرقابة والأخلاقيات.
- إذا لم يندرج الجاني المزعوم في أي من الفئتين المذكورتين أعلاه، يتبع الإجراء الوارد وصفه أدناه، وإذا اقتضى الأمر، يتخذ الأمين العام ما يراه ضرورياً من إجراءات استناداً إلى تقرير التحقيق، ووفقاً للنتائج المذكورة في هذه السياسة.

3. الإجراء

ستتخذ المجموعة الأساسية المعيّنة لمكافحة التحرش الإجراءات المناسبة وفقاً لسياسات الاتحاد البرلماني الدولي، وأنظمته وقواعده السارية، بما في ذلك ما يلي:

في ما يتعلق بمساعدة الضحية/الناجي:

- الاستماع إلى شهادة الضحية (الضحايا)/الناجي (الناجين).
- تقديم معلومات عملية عن الدعم/المساعدة المتاحة.
- تقديم التوجيه بشأن الإجراءات غير الرسمية، والرسمية وما تنطوي عليه هذه الخيارات.
- شرح سياسة السرية في جميع العمليات.
- شرح نهج عدم التسامح مطلقاً إزاء الانتقام، والتدابير الوقائية المؤقتة المحتملة.
- النظر في الشكوى وكذلك احتياجات الضحية/الناجي وسلامته، وتقييم ما إذا كانت تدابير الحماية مناسبة ومتاحة ووفقاً لرغبات الضحية.

وفي حالة تقديم شكوى من قبل شخص آخر غير الضحية/الناجي، تسعى المجموعة الأساسية لمكافحة التحرش الحصول على موافقة الضحية/الناجي قبل اتخاذ قرار بشأن المضي قدماً.

الإجراء غير الرسمي

إذا اختارت الضحية/الناجي المشاركة أولاً في إجراء غير رسمي يستند إلى نهج مفتوح وغير مهدد وغير مثير للخلاف، فقد تقدم المجموعة الأساسية لمكافحة التحرش الخيارات التالية:

- نهج ومحاولة حل المسألة مع الجاني المزعوم.
- إشراك طرف ثالث لتسهيل النقاش مع الجاني المزعوم.

ولا تحول المحاولة الفاشلة لحل المسألة بصورة غير رسمية دون تقديم شكوى رسمية.

الإجراء الرسمي

في إجراء رسمي، ستقوم المجموعة الأساسية المعيّنة لمكافحة التحرش بما يلي:

- تلقي الشكوى الرسمية والأمر بإجراء تحقيق.
- تعيين محققين خارجيين مستقلين (وكالة أو خبير استشاري) لديهم الخبرة، والتجربة ذات الصلة للتحقيق في القضية وإعداد تقرير، ما لم تتفق المجموعة الأساسية والضحية/الناجي على أن ذلك غير ضروري.
- إبلاغ الضحية/الناجي بالتقدم المحرز في التحقيق ونتائجه، بما في ذلك ما إذا كانت الشكوى الرسمية قد أسفرت عن فرض عقوبة أم لا.
- إخطار الجاني المزعوم بالتحقيق وإبقائه على علم بالتقدم المحرز في الإجراء.
- إحالة تقرير التحقيق إلى الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي.

ولا يجوز الشروع في إجراء رسمي إلا بموافقة مستنيرة من الضحية/الناجي. وفي حالة تقديم شكوى من جانب شخص آخر غير الضحية/الناجي، ينبغي أن تحصل المجموعة الأساسية لمكافحة التحرش على موافقة الضحية/الناجي قبل البت فيما إذا كانت ستواصل التحقيق.

وإذا خلص تقرير التحقيق إلى عدم وقوع أي حادث تحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي، يقوم الأمين العام بإخطار صاحب الشكوى والمدعى عليه بأن المسألة لن تتم متابعتها أكثر من ذلك.

4. تدابير الحماية

عند الضرورة، يجوز للأمين العام، بناء على مشورة المجموعة الأساسية لمكافحة التحرش، وبالتشاور مع الضحية/الناجي، أن يقرر اتخاذ تدابير حماية مؤقتة. وتهدف هذه التدابير إلى حماية الضحية/الناجي (الناجين) ومنعهم من التعرض لمزيد من الأذى، سواء أكان ذلك نتيجة لمزيد من حالات التحرش، أو الضغط الذي ينطوي عليه التعامل مع الجاني المزعوم أو خطر الانتقام بسبب تقديم شكوى. ويمكن أن تشمل تدابير الحماية، على سبيل المثال، تدابير للفصل الجسدي بين الجاني المزعوم، والضحية/الناجي على أساس مؤقت.

المبادئ الأساسية

السرية

تهدف هذه السياسة وآلية الإبلاغ التابعة لها إلى ضمان احترام الجميع. يجب على مقدمي الشكوى عدم إفشاء أي معلومات تتعلق بالإجراء لأي شخص غير متورط. جميع الأطراف ملزمة بحماية هويات الضحية/الناجي (الناجين)، والجاني (الجناة) المزعومين، وأي شاهد (شهود) وأي شخص يدلي بشهادته أثناء التحقيق. لن تتم مشاركة هذه الهويات إلا، عند الضرورة، مع أولئك المشاركين بشكل مباشر في التحقيق. لن يتم نشرها أثناء التحقيق أو عند نشر التقرير. وقد يشكل عدم الامتثال لهذا الالتزام انتهاكاً لهذه السياسة.

عدم التسامح مطلقاً إزاء الانتقام

لن يتسامح الاتحاد البرلماني الدولي مع أي انتقام من أي شخص ضد أي شخص ينقل أو يحمل، بحسن نية، شواغل أو ادعاءات أو معلومات بموجب هذه السياسة. ستتم حماية الضحية/الناجية من أي انتقام من لحظة تقديم الشكوى، خلال العملية الرسمية بأكملها وبعد إغلاق القضية. يجب إبلاغ المجموعة الأساسية لمكافحة التحرش على الفور بأي انتقام متصور، أو أعمال انتقامية.

ادعاءات كاذبة أو مضللة

يجب ألا يقدم المشارك عن علم ادعاءً كاذباً أو مضللاً بشأن السلوك المحظور. إن الإبلاغ عن معلومات كاذبة عن علم يتعارض مع هذه السياسة، وإذا تقرر بعد التحقيق أن ادعاءات حالات التحرش تستند إلى نية كيدية، فقد تقرر لجنة الرقابة والأخلاقيات، أو الأمين العام، عند الاقتضاء، اتخاذ إجراءات تأديبية أو إجراءات مناسبة أخرى ضد مقدم الشكوى وفقاً للقواعد والسياسة المعمول بها.

التنحي

إذا كان أي عضو في لجنة الرقابة والأخلاق إما ضحية/ناجياً أو مرتكباً مزعوماً في قضية ما، فيجب على العضو المذكور التنحي عن المداولات والقرار بشأن المسألة المعنية. وبالإضافة إلى ذلك، إذا كان الضحية/الناجي أو الجاني المزعوم من البلد نفسه الذي ينتمي إليه أحد أعضاء اللجنة المذكورة أعلاه، وجب على ذلك العضو أن يتنحى عن المشاركة في المداولات والبت في المسألة المعنية.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يوجه العضو المعني انتباه لجنة الرقابة والأخلاقيات إلى أي تضارب محتمل آخر في المصالح.

الإجراءات القانونية الواجبة

يجب التوقيع على شكوى رسمية، وتأريخها؛ لن يتم النظر في أي شكاوى مجهولة المصدر. يجب أن تكون الشكوى مفصلة ومدعمة بالأدلة قدر الإمكان. وينبغي عادة تقديم الشكوى على الفور وعلى أبعد تقدير في غضون سنتين من تاريخ وقوع الحادث أو، في حالة تكرار الحوادث، تاريخ آخر حادث من حوادث التحرش المزعومة. يجب أن يكون الضحية/الناجي على علم بأنه، لأسباب تتعلق بالإجراءات القانونية الواجبة، سيتم إطلاع الجاني المزعوم على شكواه و/أو المعلومات المستمدة من الشكوى في إطار التحقيق.

وينبغي التعامل مع التحقيق في شكوى ما بسرعة وبشكل معقول وضمن الأطر الزمنية المحددة، تماشياً مع المبادئ التوجيهية للتحقيق المتصلة بهذه السياسة (التي ستصاغ لاحقاً). سيكون التحقيق عادلاً ومتوازناً ويستند إلى الحقائق ذات الصلة، ويتم إجراؤه على أساس سري تماماً. وسترد استنتاجاته في تقرير تحقيق يتضمن آراء الضحية/الناجي (الناجين)، والشاهد (الشهود)، والجاني (الجناة) المزعومين.

وفي حالة رغبة الضحية/الناجي في سحب شكوى في أي مرحلة، يجب تقديم طلب خطي إلى المجموعة الأساسية المناهضة للتحرش. ولدى تلقي هذا الطلب، يجوز للمجموعة الأساسية أو للأمين العام أن يلتمس معلومات عن الأسباب الكامنة وراء رغبة الضحية/الناجي.

النتائج المحتملة للتحرش

يمكن أن تشمل الإجراءات المناسبة، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- تعليق وصول الجاني مؤقتاً إلى جميع الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي، وفعالياته إلى حين استيفاء شروط معينة. وقد تشمل هذه الشروط اعترافاً واضحاً بارتكاب مخالفات وتأكيدات بعدم التكرار، واستكمال التدريب على مكافحة التحرش، وما إلى ذلك.
- تعليق إمكانية أن يشغل الجاني منصب حوكمة رسمياً داخل الاتحاد البرلماني الدولي.
- تعليق أو إنهاء وصول الجاني إلى الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي أو الفعالية المعنية، أو رفض السماح له بالتسجيل في الجمعيات العامة، والفعاليات المقبلة للاتحاد البرلماني الدولي، أو كليهما.
- نقل عناصر الشكوى إلى وفد الجاني، والدخول في نقاش بهدف اتخاذ الوفد إجراءات المتابعة المناسبة أو إحالة تقرير إلى صاحب العمل أو الكيان عند الاقتضاء.
- نقل عناصر الشكوى إلى أي سلطة تحقيق أو سلطة تأديبية لها اختصاص على الجاني، وكذلك إلى السلطات الوطنية ذات الصلة، ولا سيما عندما يخلص التحقيق إلى وجود ادعاءات ذات مصداقية بشأن سلوك إجرامي محتمل.
- كما يجوز لضحية التحرش/الناجي من التحرش أن يلتمس المساعدة من السلطات الأخرى ذات الصلة، مثل الشرطة، مع مراعاة الإطار القانوني الواجب التطبيق.

تنفيذ السياسة ورصدها

يلتزم الاتحاد البرلماني الدولي بتنفيذ هذه السياسة باستمرار.

وستضع الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي خطة تدابير عملية، وتنفذها لمرافقة هذه السياسة، وضمان تنفيذها الفعال.

وسترصد مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية) للاتحاد البرلماني الدولي بانتظام تنفيذ هذه السياسة وخطتها ذات الصلة، وستقدم تقريراً كل سنتين إلى أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي، يحدد النتائج وسبل المضي قدماً، بما في ذلك أي تنقيحات يتم تحديدها حسب الحاجة، ولكن كل أربع سنوات على الأقل، مع مراعاة الدروس المستفادة من رصد السياسة وأي تغييرات في الهياكل، والسياسات والسياقات التكميلية التي من شأنها أن تؤثر على تنفيذ السياسة.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

Policy to prevent and address harassment, including sexual harassment, at IPU Assemblies and other IPU events

October 2023

Table of contents

Page

Purpose 3
Scope 3
Prohibited conduct 3
Prevention of harassment, including sexual harassment 4
Complaint process 4
1. Definitions for the purposes of this Policy: 4
2. Disclosing harassment, including sexual harassment 5
3. Procedure 5
4. Protective measures 6
Basic principles 6
Due process 7
Potential consequences of harassment 7
Implementation and monitoring of the Policy 7

Document issued on: 25 October 2023

Approved by: 212th session of the Governing Council

This policy may be revised periodically in the light of experience gained and technical developments. Any modification will be notified to the users in due course through policy amendment.

Purpose

The core values (equality, inclusiveness, respect, integrity and solidarity) of the Inter-Parliamentary Union (IPU), as well as its Statutes and Rules, lay the foundations for professional, respectful and harassment-free environments for all participants during its meetings and events.

The IPU is committed to enabling Assemblies and events in which everyone can participate in an inclusive, respectful and safe environment, free from any harassment, including sexual harassment. Participants are expected to conduct themselves in a manner that is professional, respectful and responsible.

IPU Assemblies and events are guided by the highest ethical and professional standards. All participants are expected to behave with integrity, and with due respect for human dignity, towards all other participants attending or involved in any IPU event.

The purpose of this Policy is to prevent any harassment, including sexual harassment, from occurring at IPU Assemblies and events, to support those persons who report incidents of harassment, and to take effective and prompt measures to investigate alleged incidents of harassment, and when proven, establish accountability.

The IPU Secretariat, through a designated anti-harassment core group, will offer support to those persons who are subjected to any such conduct, on the basis of respect, non-discrimination, safety and informed consent. This Policy has been drafted on the basis of the *UN Code of Conduct to prevent harassment, including sexual harassment, at UN system events*.

Scope

This Policy applies to all participants in IPU Assemblies and other IPU events, including parliamentarians and staff of IPU Member Parliaments, Associate Members and observers, IPU Secretariat personnel (including staff, external collaborators or interns), members of diplomatic missions, experts, advisers, consultants, invitees, employees of the Host Parliament and of outside companies servicing the events, and all persons attending or involved in any capacity at such events.

This Policy applies to any incidents that occur during and in the context of IPU Assemblies or events, including in-person, virtual or hybrid Assemblies, meetings, conferences and symposiums, receptions, scientific and technical events, expert meetings, seminars, workshops, exhibits, side events, training sessions and field visits, as well as to any other forum organized, hosted or sponsored in whole or part by the IPU, wherever it takes place.

This Policy supplements, and does not affect, the application of other relevant policies, regulations, rules and laws, including the *Statutes and Rules of the IPU*, the *IPU personal data protection policy and procedures* and the *Code of Conduct for IPU Personnel*, as well as laws regulating the premises in which IPU events take place and any applicable host country agreements.

Prohibited conduct

For the purpose of this Policy, the definition of “harassment” is that given in the *UN Code of Conduct to prevent harassment, including sexual harassment, at UN system events*, as follows:

> “Harassment is any improper or unwelcome conduct that might reasonably be expected or be perceived to cause offence or humiliation to another person. Harassment in any form because of gender, gender identity and expression, sexual orientation, physical ability, physical appearance, ethnicity, race, national origin, political affiliation, age, religion or any other reason is prohibited”.
>
> “Sexual harassment is a specific type of prohibited conduct. Sexual harassment is any unwelcome conduct of a sexual nature that might reasonably be expected or be perceived to cause offence or humiliation. Sexual harassment may involve any conduct of a verbal, non-verbal or physical nature, including written and electronic communications, and may occur between persons of the same or different genders.”

Examples of harassment include, but are not limited to:

- "intentional abuse of power relations, offensive behaviour to humiliate or undermine an individual or groups;
- aggressive language, profanity, shouting and threats;
- excluding or isolating a person from professional activities without reason or legitimate authority;
- persistent negative comments to a person or group, including rumour, gossip and ridicule, quid pro quo."[1]

Examples of sexual harassment include, but are not limited to:

- Making derogatory or demeaning comments about someone's sexual orientation or gender identity
- Name-calling or using slurs with a gender/sexual connotation
- Making sexual comments about appearance, clothing or body parts
- Rating a person's sexuality
- Repeatedly asking a person for dates or asking for sex
- Staring in a sexually suggestive manner
- Unwelcome touching, including pinching, patting, rubbing or purposefully brushing up against a person
- Making inappropriate sexual gestures, such as pelvic thrusts
- Sharing sexual or lewd anecdotes or jokes
- Sending sexually suggestive communications in any format
- Sharing or displaying sexually inappropriate images or videos in any format
- Attempted or actual sexual assault, including rape"[2]

As illustrated by the above-mentioned list, the gravity of the incident can vary.

Prevention of harassment, including sexual harassment

Preventing harassment, including sexual harassment, requires a common understanding of what is valued and what is expected by everyone, so that all participants at IPU Assemblies and events are conscious of their positions, behaviours and interactions.

To this end, the IPU commits to taking proactive steps to promote a zero-tolerance environment for harassment, including sexual harassment, at IPU Assemblies and events. The IPU Secretariat will also raise awareness and provide training on preventing harassment, including sexual harassment, on a regular basis. In line with the Policy, a separate plan of practical measures will be prepared to implement action required and monitor progress and implementation.

Complaint process

A participant who feels that they have been subjected to harassment, including sexual harassment, by another participant at an IPU Assembly or other event can report the matter. A participant who witnesses such harassment can also make such a report.

1. Definitions for the purposes of this Policy:

(a) the term "victim/survivor(s)" means the person, or persons, towards whom conduct constituting possible harassment, including sexual harassment, is directed;

(b) the term "alleged perpetrator(s)" means the person, or persons, whose conduct constitutes possible harassment, including sexual harassment, if established under applicable policies.

[1] Examples are quoted from the *Code of conduct for prevention of all forms of violence and harassment at ILO events.*
[2] Examples are quoted from *UN Code of Conduct to prevent harassment, including sexual harassment, at UN system events.*

2. Disclosing harassment, including sexual harassment

During IPU Assemblies and events, the IPU Secretariat will identify one or more focal point(s) for matters related to harassment, including sexual harassment. Participants who believe they may have been a victim/survivor of, or have witnessed, harassment, including sexual harassment, at an IPU Assembly or event, can immediately seek advice and support from, and report the matter to, the designated focal point(s) and/or to speakout@ipu.org, which will be forwarded to the IPU Secretariat anti-harassment core group.

The focal point(s) and the members of the IPU anti-harassment core group will generally be members of the IPU Secretariat who will have received training to deal with such situations.

Depending on the persons involved in the case, the complaint will proceed as follows:

- If the alleged perpetrator is a member of IPU personnel (staff, external collaborator or intern), the complaint will proceed in accordance with the IPU Staff Rules and Regulations and the *Code of Conduct for IPU Personnel.*
- If the alleged perpetrator is a parliamentarian – including if this parliamentarian holds an official governance position within the IPU – or a staff member of an IPU Member Parliament, Associate Member or observer, the procedure described below will be followed and if required the investigation report will be transmitted to the Oversight and Ethics Committee.
- If the alleged perpetrator does not fall under either of the above categories, the procedure described below will be followed and, if required, the Secretary General will take action as he/she deems necessary based on the investigation report and in accordance with the consequences described in this Policy.

3. Procedure

The designated anti-harassment core group will take appropriate action in accordance with applicable IPU policies, regulations and rules, including the following:

With regard to assistance to the **victim/survivor(s):**

- Listen to the testimony of the victim/survivor(s).
- Provide practical information about support/assistance available.
- Provide guidance on informal and formal procedures, and what these options entail.
- Explain the policy of confidentiality throughout the processes.
- Explain the zero-tolerance approach against retaliation and possible interim protective measures.
- Consider the complaint as well as the victim/survivor's needs and safety, assess whether protective measures are appropriate, available and in accordance with the victim's wishes.

Where a complaint is submitted by a person other than the victim/survivor, the anti-harassment core group will seek the consent of the victim/survivor before deciding whether to proceed further.

Informal procedure

Should the victim/survivor choose to engage first in an informal procedure based on an open, non-threatening and non-contentious approach, the anti-harassment core group may offer the following options:

- Approach and attempt to resolve the matter with the alleged perpetrator.
- Involve a third party to facilitate a discussion with the alleged perpetrator.

An unsuccessful attempt to resolve the matter informally does not preclude the lodging of a formal complaint.

Formal procedure

In a formal procedure, the designated anti-harassment core group will:

- Receive the formal complaint and order an investigation to be carried out.
- Hire external, independent investigators (agency or consultant) with relevant experience and expertise to investigate the case and produce a report, unless the core group and the victim/survivor agree that this is not necessary.
- Inform the victim/survivor of the progress of the investigation and its outcome, including whether or not the formal complaint resulted in a sanction being imposed.
- Notify the alleged perpetrator of the investigation and keep him/her informed of the progress of the procedure.
- Transmit the investigation report to the IPU Secretary General.

A formal procedure must only be launched with the informed consent of the victim/survivor. If a complaint is submitted by a person other than the victim/survivor, the anti-harassment core group should obtain the consent of the victim/survivor before deciding on whether to proceed with an investigation.

If the investigation report concludes that no incident of harassment, including sexual harassment, has occurred, the Secretary General will notify the complainant and the respondent that the matter will not be pursued further.

4. Protective measures

When necessary, the Secretary General, on advice of the anti-harassment core group and in consultation with the victim/survivor, may decide that interim protective measures be taken. Such measures aim to protect the victim/survivor(s) and prevent them from suffering further harm, whether as a result of further harassment, the stress involved in having to interact with their alleged perpetrator or the risk of retaliation for having made a complaint. Protective measures can include, for example, measures to physically separate the alleged perpetrator and the victim/survivor on a temporary basis.

Basic principles

Confidentiality

This Policy and its reporting mechanism are designed to ensure respect for all. Parties to a complaint must not divulge any information relating to the procedure to any person who is not involved. All parties are under an obligation to protect the identities of the victim/survivor(s), the alleged perpetrator(s), any witness(es) and anyone who gives evidence during the investigation. These identities will only be shared, when necessary, with those directly involved in the investigation. They will not be made public during the investigation, or upon publication of the report. Failure to comply with this obligation may constitute a breach of this Policy.

Zero tolerance of retaliation

The IPU will not tolerate any retaliation, by any person, against someone who, in good faith, conveys or transmits a concern, allegation or information under this Policy. The victim/survivor(s) will be protected against any retaliation from the moment the complaint is made, during the entire formal process and after the case is closed. Any perceived retaliation or retaliatory actions should be immediately reported to the anti-harassment core group.

False or misleading claims

A participant should never knowingly make a false or misleading claim about prohibited conduct. Knowingly reporting false information is contrary to this Policy and, if it is determined further to investigation that the allegations of harassment were based on malicious intent, the Oversight and Ethics Committee, or where applicable the Secretary General, may decide to initiate disciplinary procedures or other appropriate action against the complainant according to applicable rules and policy.

Recusal

If any member of the Oversight and Ethics Committee is either a victim/survivor or an alleged perpetrator in a case, said member must recuse themselves from the deliberations and the decision on the matter in question. In addition, if a victim/survivor or an alleged perpetrator is from the same country as one of the members of the above-mentioned committee, that member must recuse him/herself from taking part in the deliberations and decision on the matter in question.

In addition, any other potential conflict of interest should be brought to the attention of the Oversight and Ethics Committee by the relevant member.

Due process

A formal complaint must be signed and dated; no anonymous complaints will be considered. The complaint must be as detailed and substantiated as possible. A complaint should normally be filed promptly and at the latest within two years from either the date of the incident or, in the case of repeated incidents, the date of the most recent incident of alleged harassment. The victim/survivor must be aware that, for reasons of due process, his/her complaint and/or information from the complaint will be shared with the alleged perpetrator within the framework of the investigation.

Investigation of a complaint should be dealt with quickly, reasonably and within established time frames, in line with the investigation guidelines related to this Policy (to be drafted). The investigation will be fair, balanced, based on relevant facts and conducted on a strictly confidential basis. Its findings will be reflected in an investigation report, which will include the views of the victim/survivor(s), the witness(es) and the alleged perpetrator(s).

If a victim/survivor wishes to withdraw a complaint at any stage, a written request must be made to the anti-harassment core group. On receipt of such a request, the core group or the Secretary General may seek information on the reasons underlying the victim/survivor's wish.

Potential consequences of harassment

Appropriate actions may include, but are not limited to:

- Temporarily suspending the perpetrator's access to all IPU Assemblies and events until certain conditions are satisfied. Such conditions may include clear acknowledgement of wrongdoing and assurances of non-repetition, completing anti-harassment training, etc.
- Suspending the possibility for the perpetrator to hold an official governance position within the IPU.
- Suspending or terminating the perpetrator's access to the IPU Assembly or event in question, or refusing to allow them to register for future IPU Assemblies and events, or both.
- Conveying the elements of the complaint to the perpetrator's delegation and engaging in a discussion with a view to the delegation taking appropriate follow-up action or where applicable conveying a report to the employer or entity.
- Conveying the elements of the complaint to any investigative or disciplinary authority with jurisdiction over the perpetrator, as well as to relevant national authorities, in particular when the investigation concludes that there are credible allegations of possible criminal conduct.
- The victim/survivor of harassment may also seek help from other relevant authorities, such as the police, bearing in mind the applicable legal framework.

Implementation and monitoring of the Policy

The IPU commits to implementing this Policy consistently.

The IPU Secretariat will develop and implement a plan of practical measures to accompany this Policy and ensure its effective implementation.

The IPU Gender Partnership Group will regularly monitor the implementation of this Policy and its related plan and present a report every two years to the IPU membership, setting out the results and the way forward, including any revisions identified on an as needed basis, but at least every four years, taking into account lessons learned from monitoring of the Policy and any changes in the structures, complementary policies and context that would impact the implementation of the Policy.

الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي

لواندا، أنغولا

(23 – 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023)

مرفق رقم 3

مدونة قواعد السلوك لمسؤولي الحوكمة في الاتحاد البرلماني الدولي

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

مدونة قواعد السلوك

لمسؤولي

الحوكمة في الاتحاد البرلماني الدولي

تشرين الأول/أكتوبر 2023

جدول المحتويات

إدارة الاتحاد البرلماني الدولي 3

المقدمة 4

I. الهدف من المدونة 4

II. نطاق المدونة 4

III. مبادئ عامة 5

الفصل الأول – واجب الرعاية 5

الفصل الثاني – الأمانة والنزاهة 8

الفصل الثالث – المساءلة والشفافية والانفتاح 11

الفصل الرابع – الكرامة والاحترام 14

IV. الإبلاغ والإنفاذ 18

الملحق الأول 22

الملحق الثاني 24

وثيقة تم إصدارها بتاريخ: 25 تشرين الأول/أكتوبر 2023

وافقت عليها: الدورة الـ212 للمجلس الحاكم

يمكن تنقيح هذه السياسة دورياً في ضوء الخبرة المكتسبة، والتطورات التقنية. سيتم إشعار المستخدمين بأي تعديل في الوقت المناسب من خلال تعديل السياسة.

إدارة الاتحاد البرلماني الدولي

يكمن الهدف من مدونة قواعد السلوك هذه لمسؤولي الحوكمة في الاتحاد البرلماني الدولي في تعزيز ثقافة الثقة والمساءلة المتبادلة على جميع المستويات، واستدامتهما – للبرلمانات الأعضاء وفي ما بينها، وفي ما بين البرلمانات الأعضاء والأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي، وداخل الأمانة العامة.

1. الرؤية

مسؤولو الحوكمة مكلّفون بتوجيه الاتحاد البرلماني الدولي نحو رؤيته.

عالم حيث كل صوت له أهميته، حيث تكون الديمقراطية والبرلمانات في خدمة الناس من أجل السلام والتنمية.

2. المهمة

يتوقع الاتحاد البرلماني الدولي من مسؤولي الحوكمة أن يوجهوا المنظمة نحو رؤيتها بطريقة تتسق مع تحقيق الأهداف المحددة في استراتيجيتها.

إن الاتحاد البرلماني الدولي هو المنظمة العالمية للبرلمانات الوطنية. نحن نعزز الحوكمة الديمقراطية والمؤسسات والقيم، ونعمل مع البرلمانات والبرلمانيين للتعبير عن الرأي والاستجابة لاحتياجات الشعب وتطلعاته. نحن نعمل من أجل السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) وتمكين الشباب والعمل المناخي والتنمية المستدامة من خلال السياسة والحوار والتعاون والعمل البرلماني.

3. المبادئ والقيم

لتحقيق رؤية الاتحاد البرلماني الدولي، من الأهمية بمكان أن يتصرف مسؤولو الحوكمة في الاتحاد البرلماني الدولي بما يخدم مصالح الاتحاد على أفضل وجه وأن يلتزموا بالقيم الأساسية للمنظمة (المساواة، والشمول، والاحترام، والنزاهة، والتضامن)، عند ممارستهم لواجباتهم الإدارية والإشرافية على لجان الاتحاد البرلماني الدولي وبرامجه وأنشطته وبعثاته وجمعياته العامة. ويجب على مسؤولي الحوكمة، بوصفهم الممثلين الرئيسيين للاتحاد البرلماني الدولي، أن يكونوا قدوة وأن يلتزموا التزاماً صارماً بالنظم الأساسية والقواعد للاتحاد البرلماني الدولي وأن يجسدوا مبادئ الاتحاد البرلماني الدولي وقيمه الأساسية.

وتعكس مدونة قواعد السلوك لمسؤولي الحوكمة في الاتحاد البرلماني الدولي ("المدونة") القيم الأساسية للاتحاد البرلماني الدولي.

المقدمة

I. الهدف من المدونة

1. الغرض من هذه المدونة هو مساعدة جميع مسؤولي الحوكمة في أداء مهامهم تجاه الاتحاد البرلماني الدولي عبر:

(أ) وضع معايير ومبادئ السلوك المتوقعة من جميع مسؤولي الحوكمة وفي الاضطلاع بواجباتهم؛

(ب) وضع قواعد السلوك التي تستند إليها هذه المعايير والمبادئ، والتي يجب على جميع مسؤولي الحوكمة الالتزام بها؛ وبذلك،

(ج) ضمان ثقة الناس في المعايير المتوقعة من جميع مسؤولي الحوكمة وفي التزام الاتحاد البرلماني الدولي بالتمسك بهذه القواعد.

II. نطاق المدونة

1. تنطبق المدونة على جميع مسؤولي الحوكمة في جميع جوانب حياتهم العامة أثناء اضطلاعهم بواجباتهم ومسؤولياتهم بوصفهم مسؤولين في شؤون الحوكمة بالاتحاد البرلماني الدولي. لا تسعى إلى تنظيم ما يفعله مسؤولو الحوكمة أثناء أداء واجباتهم المهنية الأخرى أو في حياتهم الخاصة.
2. الالتزامات المنصوص عليها في هذه المدونة مكملة للالتزامات التي تنطبق على جميع مسؤولي الحوكمة بموجب القواعد الإجرائية وغيرها من قواعد الاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك نظامه الأساسي وقواعده، وسياسة حماية البيانات الشخصية.
3. أي ادعاء محتمل بالتحرش بما في ذلك التحرش الجنسي من قبل مسؤول الحوكمة خلال الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي أو فعاليات أخرى تحكمه سياسة لمنع التحرش ومكافحته، بما في ذلك التحرش الجنسي، في الجمعيات العامة، وغيرها من فعاليات الاتحاد البرلماني الدولي.
4. يشمل مصطلح مسؤولي الحوكمة ما يلي:
   - رئيس الاتحاد البرلماني الدولي
   - نواب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي
   - رؤساء الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي ونوابهم
   - أعضاء اللجنة التنفيذية

- الأعضاء المنتخبون في الهيئات النظامية والمتخصصة للاتحاد البرلماني الدولي (مثل مكاتب اللجان الدائمة، واللجان المتخصصة، والمنتديات، والمجالس، والفِرق الاستشارية، والفِرق العاملة، وما إلى ذلك)
- المرشحون لشغل مناصب رسمية في الاتحاد البرلماني الدولي.

5. يخضع سلوك الأمين العام وموظفي الاتحاد البرلماني الدولي الآخرين *لمدونة قواعد سلوك موظفي الاتحاد البرلماني الدولي*[1] بالإضافة إلى *سياسة منع الاحتيال والفساد ومكافحته*[2]، التي تعد مكملة للنظام الأساسي للموظفين واللوائح والقواعد الإجرائية الأخرى.

6. تعد هذه المدونة بمثابة إعلان نوايا نيابة عن جميع مسؤولي الحوكمة في الاتحاد البرلماني الدولي. وهي ليست ملزمة قانوناً، كما أنها ليست اتفاقاً أو قسماً. وبدلاً من ذلك، فهي تعتمد على افتراض أن جميع مسؤولي الحوكمة في الاتحاد البرلماني الدولي يقبلون اتباع هذه المدونة اعتباراً من اليوم الذي يعلنون فيه عن ترشيحهم ليصبحوا مسؤولين عن الحوكمة في الاتحاد البرلماني الدولي.

III. مبادئ عامة

- واجب الرعاية
- الأمانة والنزاهة
- المساءلة والشفافية والانفتاح
- الكرامة والاحترام

الفصل الأول – واجب الرعاية

1. يمثل واجب الرعاية التزاماً على مسؤولي الحوكمة بالعمل بما يخدم مصلحة الاتحاد البرلماني الدولي على أفضل وجه. ويتطلب ذلك من مسؤولي الحوكمة الوفاء بمسؤولياتهم بطريقة تتماشى مع مهمة الاتحاد البرلماني الدولي وأهدافه واستراتيجيته وقيمه الأساسية وتخدم تلك المهمة. وبالنسبة لأعضاء الهيئات التشريعية والمتخصصة التابعة للاتحاد البرلماني

[1] الرابط: https://www.ipu.org/file/878/download?token=49h3uNlk

[2] الرابط: https://www.ipu.org/file/879/download?token=OEw8bNX4

الدولي، فإن العمل من أجل المصلحة الفضلى للاتحاد البرلماني الدولي هو جزء حاسم من مسؤوليتهم بوصفهم أوصياء على موارد الاتحاد البرلماني الدولي، عن ممارسة المساءلة الشاملة عن استخدام هذه الموارد (الموارد المالية، والمادية، والفكرية، والرقمية، والبشرية).

2. العمل لصالح الاتحاد البرلماني الدولي

2. 1. بينما يتعين احترام مسؤوليات مسؤولي الحوكمة تجاه برلماناتهم، فمن المتوقع أن يعملوا لصالح الاتحاد البرلماني الدولي على أفضل وجه، مع مراعاة طابعه المستقل وغير المتحيز والمحايد. من المتوقع أن يتصرف مسؤولو الحوكمة على أساس فهم أن عمل الاتحاد البرلماني الدولي يتشكل من خلال دمج مصالح مختلف الدوائر وتحقيق التوازن بينها وبين القصد من تحقيق الأهداف المحددة في أهدافه الاستراتيجية.

2. 2. ومن المتوقع أن يمتنع مسؤولو الحوكمة عن المشاركة في عملية صنع القرار في الاتحاد البرلماني الدولي عندما تضعهم التزاماتهم تجاه برلماناتهم، أو مصالحهم الخاصة، في تضارب مباشر في المصالح مع المصلحة الفضلى للاتحاد البرلماني الدولي.

3. صون سمعة الاتحاد البرلماني الدولي

يؤثر سلوك مسؤولي الحوكمة على سمعة الاتحاد البرلماني الدولي، سواء أكانوا يتصرفون بصفتهم موظفين لشؤون الحوكمة أو من خلال واجباتهم المهنية الأخرى. ويتوقع منهم أن يعملوا كنماذج يحتذى بها وبطريقة تصون سمعة الاتحاد البرلماني الدولي.

4. الاستخدام المناسب لموارد الاتحاد البرلماني الدولي

مسؤولو الحوكمة هم أوصياء على موارد الاتحاد البرلماني الدولي ويجب عليهم الوفاء بواجباتهم بطريقة تعزز المساءلة بشأن استخدامها من قبل جميع المشاركين في الاجتماعات والبرامج والبعثات والأنشطة التي يموّلها الاتحاد البرلماني الدولي. قد يتمتع مسؤولو الحوكمة بإمكانية الوصول إلى الموارد والشبكات والمعلومات، بما في ذلك الوصول إلى دليل أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي، الذي يخضع *لسياسة وإجراءات حماية البيانات الشخصية للاتحاد البرلماني الدولي*[3]. ويجب استخدام هذه الأصول فحسب لمصلحة الاتحاد البرلماني الدولي.

[3] الرابط: https://www.ipu.org/about-ipu/statutes-and-rules-ipu

5. الالتزام ببروتوكولات الصحة والسلامة التي وضعها الاتحاد البرلماني الدولي

من المتوقع أن يدعم مسؤولو الحوكمة التدابير التي يتخذها الاتحاد البرلماني الدولي من أجل تهيئة بيئة صحية وآمنة خلال فعاليات الاتحاد البرلماني الدولي. وقد يشمل ذلك الامتثال إلى البروتوكولات الصحية في شكل مذكرات صحية أو تدابير احترازية يتعين اتخاذها قبل حضور الجمعيات العامة أو الفعاليات أو المؤتمرات التابعة للاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك القيام بزيارات إلى مقر الاتحاد البرلماني الدولي.

6. ينبغي لمسؤولي الحوكمة القيام بما يلي:

- الاضطلاع بجميع واجباتهم المهنية بصفتهم شاغلي مناصب في الاتحاد البرلماني الدولي، بكل ما في وسعهم من العناية والكفاءة، لتعزيز ثقة الناس في الاتحاد البرلماني الدولي؛
- التمتع بوعي تام بأنشطة الاتحاد البرلماني الدولي وعملياته، وأن يفهموا استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي وسياساته وقيمه الأساسية لكي يتمكنوا من إصدار أحكام مستنيرة بشأن شؤون الاتحاد البرلماني الدولي؛
- التوصل إلى فهم مشترك للمخاطر، بما في ذلك المخاطر المالية والبرنامجية والمتعلقة بالسمعة، وكيفية إدارتها؛
- تشجيع اتخاذ قرارات قوية وعادلة وشفافة؛
- النظر، حسب الاقتضاء، في الأدلة ذات الصلة وآراء أوساط الجهات المعنية في عملية صنع القرار؛
- حضور جميع الاجتماعات المطلوب حضورها، ما لم تجعل الظروف الاستثنائية الحضور غير عملي؛
- عدم اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يضر بسمعة الاتحاد البرلماني الدولي ككل وسلامته أو بسمعة أعضائه عموماً؛
- احترام ثقافة وهياكل وأعراف المجتمعات المحلية والبلدان التي يعمل معها الاتحاد البرلماني الدولي مع الامتثال في الوقت نفسه لمدونات قواعد السلوك والسياسات التي وضعها الاتحاد البرلماني الدولي ومراعاة المعايير الدولية لحقوق الإنسان السارية؛
- احترام هيكل الإبلاغ للاتحاد البرلماني الدولي ومهام الأمين العام ودوره على النحو المبين في النظام الأساسي للاتحاد وقواعده.

7. يجب على مسؤولي الحوكمة:

- اتخاذ قراراتهم بحسن نية، استناداً إلى الإجراءات القانونية الواجبة، التي تتسم بالإنصاف والتوازن وتعتمد على الحقائق الأساسية ذات الصلة؛

- العمل معاً بروح ديمقراطية تظهر الاحترام المتبادل؛
- العمل الدؤوب على تحديد أولويات وإدارة المخاطر التي يمكن أن تؤثر على الاتحاد البرلماني الدولي وعلى برامجه وبعثاته وأنشطته، بما في ذلك المخاطر المالية والبرنامجية والمتعلقة بالسمعة؛
- حماية ممتلكات الاتحاد البرلماني الدولي وأصوله وموارده والحفاظ عليها، واستخدامها على النحو المناسب؛
- عدم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي أو غيرها من وسائل الاتصال الإلكترونية بطريقة غير مسؤولة أو بطريقة قد تضر من دون مبرر بسمعة الاتحاد البرلماني الدولي وتخل بالتزاماته المتعلقة بالسرية؛
- تجنب تحريف أو نشر بيانات غير دقيقة تتعلق بالاتحاد البرلماني الدولي أو برامجه أو أنشطته أو بعثاته؛
- عدم الالتزام مالياً بالاتحاد البرلماني الدولي ما لم يؤذن له رسمياً بذلك؛
- عدم استخدام المعلومات الواردة بسرية إلا في ما يتعلق بواجباتهم ولصالح الاتحاد البرلماني الدولي.

الفصل الثاني – الأمانة والنزاهة

1. يتطلب العمل بنزاهة الشفافية والحياد والإنصاف والصدق. وكجزء من هذه المسؤولية، يتعين على جميع مسؤولي الحوكمة حماية مصالح الاتحاد البرلماني الدولي وأهدافه، والعمل من دون تحيز وإظهار الشفافية الكاملة في ما يتعلق بأي مصالح خاصة يمكن أن تؤدي إلى تضارب فعلي أو متصور أو محتمل في المصالح.

2. يقال إن مسؤولي الحوكمة لديهم تضارب في المصالح عندما تتدخل مصالحهم الخاصة، بفعل أو إغفال، في أداء سلطتهم الرسمية أو دورهم أو واجبهم أو وظيفتهم داخل نشاط ما، أو في النزاهة والاستقلالية والنزاهة المطلوبة لدورهم أو مركزهم. ولمزيد من الوضوح، فإن دعوة مسؤول الحوكمة إلى إجراء تغييرات في السياسات لصالح فئات معينة من السكان أو بشأن قضايا حقوق الإنسان لا تثير تضارباً في المصالح إذا حدث:

(i) من دون تعريض مصالحه الخاصة للخطر؛ و(ii) بطريقة تحترم مبادئ الاتحاد البرلماني الدولي وقيمه الأساسية ومصالحه الفضلى.

3. تحدد *سياسة الاتحاد البرلماني الدولي لمنع ومكافحة الغش والفساد*[4] الممارسات المحظورة التي يجب على مسؤولي الحوكمة تجنب المشاركة فيها في جميع الأوقات.

[4] https://www.ipu.org/about-ipu/statutes-and-rules-ipu

4. لإثبات النزاهة، يجب على جميع مسؤولي الحوكمة المكلفين بموارد الاتحاد البرلماني الدولي أن يتصرفوا من دون تحيز وأن يتصرفوا بما يحقق أفضل مصلحة للاتحاد البرلماني الدولي عند المشاركة في عمليات صنع القرار.

5. ينبغي لمسؤولي الحوكمة القيام بما يلي:

- اتخاذ التدابير اللازمة ليس فحسب استجابة للحالات التي قد ينشأ فيها تضارب فعلي أو محتمل في المصالح، بل أيضاً في الحالات التي يمكن أن تنشأ فيها تصورات لتضارب المصالح؛
- تعزيز الامتثال للقوانين والسياسات وممارسات الحوكمة الرشيدة السارية في تنفيذ البرامج والأنشطة الممولة من الاتحاد البرلماني الدولي؛
- التحلي بالشفافية إزاء أولئك الذين يسعون إلى التأثير عليهم، بما في ذلك من خلال ممارسات الضغط، عبر التماس المشورة والإفصاح المناسب؛
- عدم استخدام مناصبهم كمسؤولين في شؤون الحكم للحصول على مكاسب شخصية أو مهنية من أي نوع لأنفسهم أو لأسرهم أو أصدقائهم أو شركائهم أو لأي منظمة أخرى يشاركون فيها؛
- عدم الانتفاع على نحو غير سليم أو السماح لطرف ثالث بالاستفادة بصورة غير سليمة (سواء أبشكل مباشر أو غير مباشر) من الارتباط بمؤسسة أو منظمة تقوم بأي عمل تجاري أو معاملة مع الاتحاد البرلماني الدولي (بما في ذلك الارتباط بالإدارة أو حيازة مصلحة مالية). يجب الكشف عن أي تضارب محتمل في المصالح مع مورد أو مقدم خدمة أو شريك تجاري (مثل العلاقات الأسرية أو المساهمة)؛
- عدم قبول أو تلقي هدايا أو مزايا تتجاوز قيمتها عموماً 200 فرنك سويسري لكل هدية، تتعلق بوضعهم كمسؤول في شؤون الحوكمة بالاتحاد البرلماني الدولي، أو تلقي أي ضيافة لا تكون ضرورية لأداء واجباتهم (المرجع: الفصل الثاني. 6).

6. يجب على مسؤولي الحوكمة:

- توخي الشفافية التامة في ما يتعلق بمصالحهم الخاصة من حيث صلتهم بوضعهم كمسؤولين في شؤون الحوكمة بالاتحاد البرلماني الدولي؛

- تقديم بيان سنوي إلى مدير خدمات الدعم بالاتحاد البرلماني الدولي إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: declaration@ipu.org عن جميع الهدايا والمزايا والضيافة التي تتجاوز قيمتها 200 فرنك سويسري الممنوحة له أثناء أدائه لمهامه في الاتحاد البرلماني الدولي (راجع الاستمارة الواردة في الملحق الثاني).
- عدم تخويف أو ممارسة ضغوط لا داعي لها على موظفي الأمانة العامة أو غيرهم من مسؤولي الحوكمة للتأثير في وضع السياسات، أو في قضايا حقوق الإنسان (أي التخويف والضغط على أصحاب الشكاوى ومصادر المعلومات الأخرى)، أو القرارات المالية أو التنفيذية أو الإدارية. يتبع موظفو الحوكمة إجراءات التنفيذ والإنفاذ المبينة في هذه المدونة (الفصل الرابع)؛
- القيام بجميع الواجبات الرسمية بنزاهة، من دون أي تلويث لخيانة الأمانة أو الفساد، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، عدم المشاركة في أي عمل من أعمال المحسوبية أو المحاباة أو الاستقامة أو الرشوة[5]؛
- الامتناع عن إساءة استغلال أدوارهم وواجباتهم ووظائفهم الرسمية؛
- الامتناع عن تقديم معاملة تفضيلية أو غير عادلة؛
- الامتناع عن الممارسات المحظورة التالية:

(أ) الفساد؛

(ب) الغش؛

(ج) الإكراه؛

(د) التواطؤ؛

(هـ) الاعتداء[6]؛

(و) العرقلة؛

(ز) الانتقام؛

(ح) تمويل الإرهاب؛

(ط) المشاركة في غسل الأموال؛

(ي) التجسس.

---

[5] تشمل مصطلحات "المحسوبية"، و"المحاباة"، و"الاستقامة"، و"الرشوة"، من دون قيود، سلوكاً مثل المعاملة غير العادلة لشخص أو مجموعة على أساس التحيز أو الدعم أو المحسوبية التي تظهر للأصدقاء والأسرة (خاصة في تحديد المواعيد)، وقبول أو عرض أو النظر في أي منفعة شخصية غير لائقة.

[6] تعريف الأمم المتحدة: الاعتداء هو أفعال جسدية أو جنسية أو عاطفية أو اقتصادية أو نفسية أو تهديدات بأفعال تؤثر على شخص آخر. وهذا يشمل أي سلوكيات تخيف أو تروّع أو ترهب أو تتلاعب أو تؤذي أو تذل أو تلوم أو تؤذي أو تجرح شخصاً ما.

- الامتناع عن الاستفادة من دون مبرر من سمعة الاتحاد البرلماني الدولي لتعزيز مصالحه الخاصة أو مصالح الأشخاص المرتبطين به أو المؤسسات المرتبطة به، أو، حيثما ينطبق ذلك، مهنته السياسية أو المهنية؛
- إشعار رئيس الاتحاد البرلماني الدولي بأي تحقيق جار، وملاحقة مرتكبي الجرائم الجنائية (باستثناء الجرائم البسيطة مثل مخالفات المرور). إذا طلبت السلطات من مسؤولي الحوكمة تقديم أدلة أو معلومات، التي يشغلونها بحكم مركزهم الرسمي كمسؤولين في شؤون الحوكمة في الاتحاد البرلماني الدولي، وبقدر ما يسمح به القانون، ينبغي لهم إبلاغ رئيس الاتحاد البرلماني الدولي على الفور، الذين يتشاورون مع الأمين العام ويأخذون علماً، عند الاقتضاء، بتوجيهاتهم ويتصرفون بناء عليها.

الفصل الثالث – المساءلة والشفافية والانفتاح

1. تمثل المساءلة والشفافية والانفتاح قيماً تنظيمية رئيسية وعوامل حاسمة في ضمان تحقيق الاتحاد البرلماني الدولي لأهدافه الاستراتيجية.

2. يرى الاتحاد البرلماني الدولي أن الشفافية جزء من عملية أكبر للحوكمة المستنيرة، والتعلم التنظيمي. تجعل الشفافية الاتحاد البرلماني الدولي منظمة وشريكاً موثوقاً به وتضمن مساءلته أمام أعضائه.

3. يتحمل جميع مسؤولي الحوكمة المسؤولية عن قراراتهم وأفعالهم، ويجب عليهم التصرف واتخاذ القرارات بطريقة منفتحة وشفافة.

4. من المتوقع أن يثبت مسؤولو الحوكمة المساءلة التي تتطلب منهم ما يلي:

- المشاركة في اتصالات صريحة وصادقة بشأن الاتحاد البرلماني الدولي وعمله، بما يضمن شعور الناس بالثقة والراحة في التفاعل مع أعضائه وخدماته؛
- تعزيز الامتثال لسياسات الاتحاد البرلماني الدولي وإجراءاته؛
- مواكبة البحوث والأدلة ذات الصلة المتصلة بالبرامج والأنشطة التي يموّلها الاتحاد البرلماني الدولي؛
- ممارسة وتعزيز الامتثال التام للقيود المتعلقة بالوثائق أو المداولات السرية أو الحساسة؛
- ممارسة أقصى درجات السلطة التقديرية في ما يتعلق بجميع مسائل العمل الرسمي ومعالجة جميع المعلومات السرية والحساسة بأكبر قدر من العناية؛
- أن تظل مسؤولة أمام الاتحاد البرلماني الدولي عن جميع القرارات والإجراءات؛

- التعاون مع جميع التحقيقات التي تجرى في ما يتعلق بأي انتهاك مزعوم لهذا القانون والامتثال لأي قرار نهائي (بما في ذلك أي إجراء أو تدبير ناتج عن ذلك) يتخذ لتعزيز هذه التحقيقات.

5 .يجب على مسؤولي الحوكمة:

- مواصلة المشاركة في النظم والنهج التي تعزز الخصوصية والنزاهة والشفافية مع العمل على تحقيق أهداف الاتحاد البرلماني الدولي واستراتيجياته؛
- مواصلة التركيز على الحوكمة الرشيدة والفعالة والشفافة؛
- تكثيف الجهود لمنع حالات وادعاءات السلوك التي تتعارض مع مبادئ الاتحاد البرلماني الدولي وقيمه وتحديد هذه الحالات والرد عليها؛
- تقديم تقارير فورية إلى برلماناتهم عن قرارات الاتحاد البرلماني الدولي أو أنشطته التي يضطلع بها.

6. الدعم المالي المقدم من الاتحاد البرلماني الدولي إلى مسؤولي الحوكمة للجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي أو اجتماعاته أو مؤتمراته أو فعالياته أو بعثاته:

من حيث المبدأ، لا تغطي موازنة الاتحاد البرلماني الدولي التكاليف التي يتكبدها مسؤولو الحوكمة. غير أنه يجوز للأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي أن تقبل طلبات تقديم الدعم المالي في الحالات الاستثنائية التي لا يتحمل فيها مسؤول الحوكمة[7] أو البرلمان أو المنظمة التكاليف بالكامل. وفي هذه الحالة، تنطبق المبادئ التالية:

(أ) يُتوقع من مسؤولي الحوكمة التحقق من الإجراءات المالية المعمول بها لدى الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي قبل الالتزام بالنفقات التي سيتحملها الاتحاد البرلماني الدولي.

(ب) من المتوقع أن يستخدم مسؤولو الحوكمة أموال الاتحاد البرلماني الدولي بطريقة معقولة حسبما تقتضيه المعايير الأخلاقية ولأغراض الاتحاد البرلماني الدولي المتصلة بالعمل فحسب. ويجب أن يأذن الأمين العام مسبقاً بهذه النفقات وأن تدعمها الوثائق الأصلية المناسبة.

[7] تخضع فترات ولاية رئيس الاتحاد البرلماني الدولي لترتيبات إدارية محددة مبينة في تعميم إعلامي.

7 .التواصل مع الأطراف الثالثة والناس:

1.7 يحترم مسؤولو الحوكمة الذين يمثلون الاتحاد البرلماني الدولي بصفتهم مسؤولي مناصب النتائج والقرارات والمواقف التي يتخذها الأعضاء أثناء الإدلاء ببيانات رسمية. هذا مهم بشكل خاص للتواصل بشأن المسائل الحساسة. ولهذا الغرض، يوضح مسؤولو الحوكمة للناس المعنيين أن أي تعليقات شخصية لا تمثل الموقف أو تحظى بتأييد الاتحاد البرلماني الدولي، ويناقشون مع الأمين العام قبل الإدلاء بأي بيانات لوسائل الإعلام. يتم تشجيع مسؤولي الحوكمة أيضاً على إخلاء المسؤولية على ملفات تعريف وسائل التواصل الاجتماعي التي توضح أن أي منشورات لا تمثل الاتحاد البرلماني الدولي، ويجب عليهم أيضاً الامتناع عن استخدام النمط اللوجستي للاتحاد البرلماني الدولي على حسابات وسائل التواصل الاجتماعي.

2.7 يمارس مسؤولو الحوكمة أقصى درجات السلطة التقديرية في ما يتعلق بجميع مسائل العمل الرسمي ويتعاملون مع جميع المعلومات السرية والحساسة بأكبر قدر من العناية، بما في ذلك المعلومات الواردة أثناء الاجتماعات السرية. وتحتفظ بسرية أي وثائق و/أو إجراءات داخلية، ولا تنقل هذه المعلومات إلى أي شخص ما لم تكن هذه المعلومات أو الوثائق علنية بالفعل، أو أن تشارك هذه المعلومات قد حصل على موافقة مسبقة من رئيس الاتحاد البرلماني الدولي. وتستمر التزامات السرية هذه بعد انتهاء فترة ولايتها كمسؤول حوكمة.

3.7 في حالة الشك، ينبغي التماس المشورة من المسؤول المعين في الأمانة العامة المسؤول عن الاتصالات في الاتحاد البرلماني الدولي. وينبغي استخدام نماذج وشعارات الاتحاد البرلماني الدولي في جميع وثائق الاتحاد البرلماني الدولي ورسائله الإلكترونية.

8. يقوم مسؤول الحوكمة، أثناء اضطلاعه بالمهام الرسمية للاتحاد البرلماني الدولي، باتخاذ الترتيبات اللازمة لمهامه أو زياراته بالتعاون الوثيق مع الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي. وبمجرد انتهاء البعثة أو الزيارة، يقدم مسؤول الحوكمة تقريراً رسمياً إلى الأمين العام.

9 . التعليم والتدريب:

يقع على عاتق مسؤولي الحوكمة واجب إبقاء أنفسهم على علم بالنظم الأساسية والقواعد للاتحاد البرلماني الدولي وكذلك بالسياسات التي تنطبق عليهم بصفتهم، واتباع الدورات التدريبية أو البرامج التي قد ينظمها الاتحاد البرلماني الدولي لهم.

وفي حالة الشك أو عدم التيقن بشأن نطاق أو محتويات القواعد أو الأنظمة المنطبقة، ينبغي لمسؤول الحوكمة أن يتشاور مع الأمين العام.

10. الأمن

يعترف مسؤولو الحوكمة بأنه يتعين عليهم، عند حضورهم الاجتماعات أو تمثيل الاتحاد البرلماني الدولي في الاجتماعات الخارجية أو القيام بمهام نيابة عن الاتحاد البرلماني الدولي، التقيد بالأنظمة الأمنية ذات الصلة داخل البلد وبأي تعليمات أمنية أخرى.

الفصل الرابع – الكرامة والاحترام

1. التعاريف

لأغراض هذه المدونة، تنطبق التعاريف التالية:

(أ) **التمييز**[8] هو أي معاملة غير عادلة أو تمييز تعسفي يقوم على أساس العرق أو الجندر أو الدين أو الجنسية أو الأصل الإثني أو الميل الجندري أو الإعاقة أو العمر أو اللغة أو الأصل الاجتماعي أو أي وضع آخر. وقد يكون التمييز حدثاً منعزلاً يمس شخصاً واحداً أو مجموعة من الأشخاص في وضع مماثل أو قد يتجلى من خلال التحرش أو إساءة استخدام السلطة.

(ب) **التنمر**[9] هو شكل من أشكال العنف يمكن تعريفه على أنه سلوك عدواني غير مرغوب فيه ينطوي على اختلال حقيقي أو متصور في توازن القوة. إنه سلوك يتكرر أو ينطوي على خطر التكرار بمرور الوقت. التنمر عبر الإنترنت هو التنمر باستخدام التقنيات الرقمية (مثل وسائل التواصل الاجتماعي ومنصات المراسلة والهواتف المحمولة).

(ج) **التحرش**[10] هو أي سلوك غير لائق أو غير مرحب به يمكن توقعه بشكل معقول أو يُنظر إليه على أنه يتسبب في إساءة أو إذلال لشخص آخر. عادة ما يعني التحرش سلسلة من الحوادث على أساس الجندر والهوية الجندرية والتعبير

[8] هيئة الأمم المتحدة للمرأة: https://www.un.org/womenwatch/uncoordination/antiharassment.html

[9] مجلس أوروبا: https://www.coe.int/en/web/campaign-free-to-speak-safe-to-learn/preventing-bullying-and-violence

[10] مدونة قواعد سلوك بشأن منع التحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي، في مناسبات منظومة الأمم المتحدة

والتوجه الجندري والقدرة الجسدية والمظهر الجسدي والعرق والإثنية والأصل القومي والانتماء السياسي والعمر والدين أو أي سبب آخر.

(د) **التحرش الجنسي** نوع محدد من السلوك المحظور. التحرش الجنسي هو أي سلوك غير مرحب به ذي طبيعة جنسية يمكن توقعه بشكل معقول أو يُنظر إليه على أنه يسبب الإساءة أو الإذلال. وقد ينطوي التحرش الجنسي على أي سلوك ذي طابع لفظي أو غير لفظي أو بدني، بما في ذلك الاتصالات الخطية والإلكترونية، وقد يحدث بين أشخاص من الجدر نفسه أو من جندرين مختلفين.

(هـ) **الاستغلال الجنسي** هو أي استغلال فعلي أو محاولة لاستغلال حالة ضعف أو تفاوت في القوة أو الثقة لأغراض جنسية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تحقيق أرباح نقدية أو اجتماعية أو سياسية من الاستغلال الجنسي لشخص آخر.

(و) **الاعتداء الجنسي** يعني الاقتحام البدني الفعلي أو المهدد ذي الطابع الجنسي، سواء أبالقوة أو في ظل ظروف غير متكافئة أو قسرية.

2. أمثلة[11]

تشمل أمثلة العنف الجسدي واللفظي والنفسي في بيئة الفعاليات، على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- الشد والجذب؛
- الإساءة المتعمدة لعلاقات السلطة، والسلوك العدواني لإذلال أو تقويض فرد أو جماعة؛
- اللغة العدوانية والألفاظ النابية والصراخ والتهديدات.

تشمل أمثلة التحرش في مكان الفعالية، على سبيل المثال لا الحصر:

- استبعاد شخص أو عزله عن القيام بأنشطة مهنية من دون سبب أو سلطة شرعية؛
- التعليقات السلبية المستمرة لشخص أو مجموعة، بما في ذلك الشائعات والنميمة والسخرية والمقايضة.

[11] مدونة قواعد السلوك لمنع جميع أشكال العنف والتحرش في مناسبات منظمة العمل الدولية.

وتشمل أمثلة الاستغلال الجنسي أو الإيذاء الجنسي أو التحرش الجنسي في بيئة الفعاليات، على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- الاتصال الجسدي المتعمد وغير المطلوب أو القرب الجسدي من دون داع؛
- تعليقات أو إيماءات ذات توجه جنسي عن الجسم أو المظهر؛
- النكات أو المقترحات الجنسية الصريحة وإظهار أو عرض مضمون جنسي صريح؛
- تعليقات أو أسئلة أو تلميحات عن الحياة الخاصة للشخص؛
- بيئة معادية في الفعاليات تؤدي إلى التحرش الجنسي؛
- الدعوات المستمرة لحضور الأنشطة الاجتماعية بعد أن أوضح الشخص أنها غير مرحب بها؛
- أي إساءة فعلية أو محاولة لاستغلال حالة ضعف أو تفاوت في القوة أو الثقة لأغراض جنسية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تحقيق أرباح نقدية أو اجتماعية أو سياسية من الاستغلال الجنسي للغير؛
- التعدي الجسدي الفعلي أو المهدد ذي الطابع الجنسي، سواء أبالقوة أو في ظل ظروف غير متكافئة أو قسرية، مثل الاغتصاب.

3 .يجب عدم التسامح مطلقاً مع التمييز والتنمر والتحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي. يجب على مسؤولي الحوكمة عدم المشاركة في التمييز والتسلط والتحرش والاستغلال والاعتداء الجنسيين.

4. الحق في حرية الرأي والتعبير حق أساسي يسهم في احترام جميع الحقوق الأخرى وهو أساس حاسم للديمقراطية. بيد أن ممارسة هذا الحق ينبغي ألا تنتهك أياً من حقوق الآخرين وحرياتهم، بما في ذلك الحق في المساواة وعدم التمييز. يتبع مسؤولو الحوكمة المبادئ التوجيهية لإدارة استخدام اللغة التعسفية في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي التي أقرتها اللجنة التنفيذية في دورتها الـ278 (الملحق الأول).

5. يفي مسؤولو الحوكمة بالتزام الاتحاد البرلماني الدولي بمواصلة الجهود الرامية إلى إنهاء التمييز على أساس الجندر والتحرش والعنف ضد المرأة في البرلمان، والعمل كنموذج يحتذى به ومرجع في هذا الصدد للبرلمانات الوطنية والمنظمات الدولية الأخرى.

6. يمكن أن يؤدي التحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي وغيره من انتهاكات السلطة مثل التنمر، إلى بيئات عمل سامة. ويمكن لهذه السلوكيات أن تلحق ضرراً بالغاً بسمعة الاتحاد البرلماني الدولي وأعضائه وشركائه. وينبغي للمسؤولين عن الحوكمة أن يكفلوا عدم القيام بمثل هذا السلوك أو التسامح معه.

7 .ينبغي لمسؤولي الحوكمة القيام بما يلي:

- إظهار فهم لمختلف الثقافات والمعتقدات والخلفيات في ممارستها لسلطاتها وواجباتها ووظائفها، مع الامتثال في الوقت نفسه لمدونات السلوك والسياسات التي وضعها الاتحاد البرلماني الدولي، مع مراعاة المعايير الدولية لحقوق الإنسان المطبقة؛
- تقييم مختلف المنظورات والاستفادة منها بغية اتخاذ قرارات بتوافق الآراء؛
- ضمان ورود بيئة عمل للاتحاد البرلماني الدولي تقوم على الاحترام والانفتاح المتبادلين، كجزء من دوره الاستشاري والإشرافي؛
- أن يكونوا قدوة لتعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)؛
- تجسيد القيم الأساسية للاتحاد البرلماني الدولي المتمثلة في المساواة والشمول والاحترام والنزاهة والتضامن في جميع السياقات المتصلة بالاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك الزيارات الميدانية وأنشطة الدعوة واجتماعات الحوكمة.

8 .يجب على مسؤولي الحوكمة:

- عدم ممارسة التنمر أو التحرش أو التحرش الجنسي أو غير ذلك من إساءة استعمال سلطتهم؛
- عدم تبادل الأموال أو العمالة أو السلع أو الخدمات مقابل الجنس، بما في ذلك الخدمات الجنسية أو غيرها من أشكال السلوك المهين أو المخزي أو الاستغلالي؛
- العمل على أساس الإنصاف وعدم التمييز عند التعامل مع المنظمات والأفراد؛
- ممارسة وتعزيز المداولات القائمة على الاحترام وصنع القرار والتفاعل الاجتماعي في جميع فعاليات الاتحاد البرلماني الدولي؛
- معاملة زملائهم من موظفي الحوكمة، وغيرهم من المندوبين، والشركاء، والاتحاد البرلماني الدولي، وموظفي البلد المضيف، معاملة مجاملة واحترام، من دون مضايقة، بما في ذلك التحرش الجنسي، أو الإساءة البدنية أو اللفظية، وعدم ممارسة تأثير لا مبرر له على أنشطتهم.

IV. الإبلاغ والإنفاذ

تقع المسؤولية الرئيسية عن الامتثال لهذه المدونة على عاتق كل مسؤول حوكمة.

1. **نصيحة عامة.** إذا كان مسؤولو الحوكمة يحتاجون إلى التوجيه في ما يتعلق بتضارب المصالح المحتمل أو المتصور أو الفعلي أو المعضلات الأخلاقية الأخرى، فينبغي لهم التماس المشورة من الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي.

2. المبادئ

(أ) **الكشف عن سوء السلوك:** يجب على مسؤولي الحوكمة الكشف الفوري عن سوء السلوك المشتبه به أو الملحوظ لرئيس الاتحاد البرلماني الدولي أو نائب رئيس اللجنة التنفيذية عند الاقتضاء. وإذا شهدوا التحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي، في جمعية عامة أو فعالية للاتحاد البرلماني الدولي، فيمكنهم على الفور التماس المشورة والدعم، وإبلاغ المسألة إلى المنسق (المنسقين) المعينين و/أو مراسلة البريد الإلكتروني التالي: speakout@ipu.org الذي سيحيل المسألة إلى المجموعة الأساسية لمكافحة التحرش في الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي.

(ب) **السلطة التقديرية:** يجب على مسؤولي الحوكمة إظهار التمييز وحسن التقدير وتجنب مناقشة مخاوفهم علانية.

(ج) **عدم التسامح مطلقاً مع الانتقام:** يحظر التهديد أو التخويف أو أي شكل آخر من أشكال الانتقام من شخص قدم شكوى أو قدم معلومات لدعم شكوى. وسيتخذ الاتحاد البرلماني الدولي الإجراءات المناسبة لمنع الانتقام والتصدي له، وفقاً لسياسته وأنظمته وقواعده السارية.

(د) **الادعاءات الكاذبة أو المضللة:** لا يجوز لصاحب الشكوى أن يقدم عن علم ادعاءً كاذباً أو مضللاً بشأن سلوك محظور. إن الإبلاغ عن معلومات كاذبة عن علم يتعارض مع هذه المدونة، وإذا تقرر بعد التحقيق أن الادعاءات تستند إلى نية كيدية، جاز تطبيق عقوبات (راجع الفقرة 4 تحت "الإجراءات غير الرسمية" أدناه).

3. الإجراءات القانونية الواجبة

في حالة الادعاءات بوقوع تحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي، في جمعية عامة أو فعالية للاتحاد البرلماني الدولي، ينبغي اتباع إجراء تقديم الشكاوى على النحو المبين في *سياسة لمنع التحرش ومكافحته، بما في ذلك التحرش الجنسي في الجمعيات العامة وغيرها من فعاليات الاتحاد البرلماني الدولي*. وينبغي لصاحب الشكوى أن يلتمس على الفور المشورة والدعم وأن يبلغ المسألة إلى جهة (أو جهات) التنسيق المعينة و/أو مراسلة البريد الإلكتروني التالي:

speakout@ipu.org، الذي سيحيل المسألة إلى المجموعة الأساسية لمكافحة التحرش في الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي.

وفي جميع الظروف الأخرى، ينطبق ما يلي:

الخطوة الأولى الإبلاغ

يمكن إبلاغ لجنة الرقابة والأخلاقيات بأي انتهاك محتمل لمدونة قواعد السلوك من جانب أي مسؤول لشؤون الحوكمة عبر تقديمها إلى رئيس الاتحاد البرلماني الدولي خطياً.

وإذا كان الانتهاك المحتمل ضد رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، أو قدمه رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، يعرض الادعاء على نائب رئيس اللجنة التنفيذية المعين بموجب القاعدة 5.2 من قواعد اللجنة التنفيذية.

وينبغي عادة تقديم الشكوى على الفور وعلى أبعد تقدير في غضون سنتين من تاريخ وقوع الحادث أو، في حالة تكرار الحوادث، من تاريخ آخر حادثة سلوك محظور مزعوم.

الخطوة الثانية التحقيق

سيقوم رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، أو نائب رئيس اللجنة التنفيذية، عند الاقتضاء، بإحالة الادعاء المحتمل بحدوث سلوك محظور إلى الأمين العام وإبلاغ مسؤول الحوكمة الذي قدم الادعاء ضده.

وسيقوم الأمين العام، بمساعدة الموظف المسؤول المعين في الأمانة العامة، بتعيين محقق خارجي مستقل للتحقيق وتقديم التقارير.

وسيقدم الأمين العام تقرير التحقيق إلى رئيس الاتحاد البرلماني الدولي أو نائب رئيس اللجنة التنفيذية عند الاقتضاء.

وإذا كان ادعاء السلوك المحظور ذا مصداقية ويمكن التحقق منه ولكنه لا يستحق التحقيق، يمكن لرئيس الاتحاد البرلماني الدولي أن يوجه تحذيراً إلى مسؤول الحوكمة الذي ورد الادعاء ضده.

وإذا لم يكن الادعاء المحتمل بوقوع سلوك محظور ذا مصداقية أو يمكن التحقق منه، فلا يلزم اتخاذ أي إجراء.

الخطوة الثالثة المراجعة والعقوبة

سيقدم رئيس اللجنة التنفيذية أو نائبه استنتاجات المحقق الخارجي المستقل إلى لجنة الرقابة والأخلاقيات لاستعراضها نهائياً، وإمكانية فرض جزاءات عليها.

وستستعرض لجنة الرقابة والأخلاقيات تقرير التحقيق بدعم لوجستي وإداري من الدائرة المسؤولة المعينة في الأمانة العامة.

وستبت لجنة الرقابة والأخلاقيات، بناء على تصويت بالأغلبية، في الجزاءات الممكنة وفقاً لهذه المدونة وستبلغ المجلس الحاكم بذلك.

- **التنحي**. وإذا كان السلوك المحظور يتعلق بصورة مباشرة أو غير مباشرة بأحد أعضاء لجنة الرقابة والأخلاقيات، فإن الشخص المعني سيتنحى عن المداولات والقرار بشأن المسألة. وبالإضافة إلى ذلك، إذا كان صاحب الشكوى أو الجاني المزعوم من البلد نفسه الذي ينتمي إليه أحد أعضاء اللجنة المذكورة أعلاه، وجب على ذلك العضو أن يتنحى عن المشاركة في المداولات والبت في المسألة المعنية.
- **إخفاء الهوية**. يشارك صاحب الشكوى هويته، عند الضرورة، مع المشتركين مباشرة في التحقيق، ولكن لا يجوز الإعلان عنها أثناء التحقيق أو عند نشر التقرير، ما لم يقدم صاحب الشكوى موافقة خطية. ويلتزم المشاركون في التحقيق بحماية هوية صاحب الشكوى، وقد يشكل عدم القيام بذلك خرقاً لهذه المدونة. وعلى جميع الأطراف في الشكوى التزام بحماية هوية أي شخص يقدم أدلة، وقد يشكل عدم القيام بذلك خرقاً لهذه المدونة. عندما يتم التحقيق مع مسؤول الحوكمة في ما يتعلق بادعاءات التنمر أو التحرش أو التحرش الجنسي، ستبقى هوية مسؤول الحوكمة هذا سرية حتى انتهاء الإجراءات.

الإجراء غير الرسمي

1. إذا اختار صاحب الشكوى الشروع أولاً في إجراء غير رسمي، يجوز للرئيس، أو لنائب رئيس اللجنة التنفيذية، حيثما ينطبق ذلك، أن يعرض الخيارات التالية:

- نهج ومحاولة تصحيح المسألة مع الجاني المزعوم.
- إشراك طرف ثالث لتسهيل النقاش مع الجاني المزعوم.

2. لا تحول المحاولة الفاشلة لحل المسألة بصورة غير رسمية من دون تقديم شكوى رسمية.

3. إذا رغب صاحب الشكوى في سحب شكوى في أي مرحلة، وجب تقديم طلب خطي إلى الرئيس أو نائب رئيس اللجنة التنفيذية عند الاقتضاء.

النتائج المحتملة لسوء السلوك

إذا تصرف مسؤول الحوكمة بطريقة لا تتفق مع توقعات هذه المدونة ومتطلباتها، تحدد الإجراءات التصحيحية وفقاً لنهج متناسب قائم على السوابق، ويمكن أن تشمل ما يلي:

- التوبيخ الرسمي من جانب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي أو نائب رئيس اللجنة التنفيذية، في شكل رسالة رسمية موجهة إلى مسؤول الحوكمة المعني وإلى برلمانه وإلى رئيس مجموعته الجيوسياسية.
- إلغاء مهام حوكمة الاتحاد البرلماني الدولي إلى حين استيفاء شروط معينة، يمكن أن تشمل حضور الدورات التدريبية وورشات العمل.
- الإبعاد عن مهام حوكمة الاتحاد البرلماني الدولي والجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي وفعالياته ومؤتمراته واجتماعاته في إطار زمني محدد أو إلى أجل غير مسمى.
- نقل عناصر الشكوى إلى أي سلطة تحقيق أو سلطة تأديبية لها ولاية قضائية على الجاني، وكذلك إلى السلطات الوطنية ذات الصلة، لا سيما عندما يخلص التحقيق إلى ورود ادعاءات ذات مصداقية بارتكاب سلوك إجرامي.
- تعليق إمكانية شغل منصب إداري رسمي داخل الاتحاد البرلماني الدولي.
- يجوز لصاحب الشكوى أيضاً التماس المساعدة من السلطات الأخرى ذات الصلة، مثل الشرطة، مع مراعاة الإطار القانوني الواجب التطبيق.

الملحق الأول

اللجنة التنفيذية | EX/278/16-Inf.1

البند 16 | 8 آذار/مارس 2018

الجمعية العامة الـ138[12]

إدارة اللغة المسيئة في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي

الحق في حرية الرأي والتعبير حق أساسي يساهم في احترام جميع الحقوق الأخرى وهو أساس حاسم للديمقراطية. بيد أن ممارسة هذا الحق ينبغي ألا تنتهك أياً من حقوق الآخرين وحرياتهم، بما في ذلك الحق في المساواة وعدم التمييز. ويشكل تحديد سبل التوفيق بين الحاجة إلى حماية وتعزيز الحق في حرية الرأي والتعبير في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي مع مكافحة التمييز والتحريض على الكراهية تحدياً دائماً. ورؤساء المجموعات الجيوسياسية واللجان الدائمة مدعوون لمناقشة المبادئ التوجيهية التالية لإدارة خطاب الكراهية والتعبير عن التعصب في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي.

أنظمة الاتحاد البرلماني الدولي بشأن اللغة المسيئة

وفقاً لقواعد الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي، يحق لرئيس الجمعية العامة أن ينبه المتحدث إلى مراعاة النظام عندما لا يلتزم هذا الأخير بالموضوع قيد المناقشة أو يخل بالمناقشة "باستخدام لغة مسيئة". والعقوبة المتوخاة لأحد المندوبين في حالة استخدام لغة مسيئة هي سحب الرئيس إذنه بالكلام، الذي يجوز له أيضاً أن يطلب حذف العبارات المرفوضة من المحضر (القاعدة 24 من قواعد الجمعية العامة). ويتحمل رئيس الجمعية مسؤولية اتخاذ "أي تدبير مطلوب" لإعادة العمل المعتاد للجمعية العامة (القاعدة 25 من قواعد الجمعية العامة). وترد أحكام مماثلة في قواعد المجلس الحاكم (القاعدتان 24 و25)، واللجان الدائمة (القاعدتان 30 و31)، ومنتدى النساء البرلمانيات (القاعدتان 17 و18).

[12] تم اعتمادها في الدورة الـ278 للجنة التنفيذية.

وتشكل هذه القواعد الإطار القانوني لإدارة اللغة المسيئة في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي؛ غير أنها تظل غامضة ولا تحدد ما ينبغي اعتباره "لغة مسيئة". وفي ضوء ما تقدم، تقترح المبادئ التوجيهية التالية لتيسير تنفيذ أنظمة الاتحاد البرلماني الدولي بشأن هذه المسألة على نحو متسق وأكثر فعالية.

مبادئ توجيهية لإدارة استخدام اللغة المسيئة في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي

1. يتسم سلوك الأعضاء بالاحترام المتبادل، ويستند إلى قيم الاتحاد البرلماني الدولي ومبادئه على النحو المنصوص عليه في نظامه الأساسي وقواعده، ويحترم كرامة جميع الناس. علاوة على ذلك، يجب ألا يمس بسلاسة تصريف الأعمال.

2. خلال المناقشات التي تعقد في سياق اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي، يعرّف المتحدثون أنفسهم بوضوح، ويرتدون شارات هويتهم بشكل واضح، ويمتنعون عن استخدام لغة تشهيرية أو غير متسامحة أو عنصرية أو معادية للأجانب.

3. ينبّه رئيس الاجتماع إلى أي متحدث يعطل سير الإجراءات بسلاسة. وإذا تكررت الحادثة، ينبّه الرئيس المتحدث إلى الأمر مرة ثانية، وتسجّل الواقعة في المحضر.

4. إذا استمرّ الاضطراب، أو إذا تم ارتكاب فعل آخر، فقد يُحرم المتحدث من الحق في الاستمرار في الكلام. قد يقرر رئيس الاجتماع إلغاء تفعيل ميكروفون المتحدث.

5. إذا كانت الاضطرابات تهدد بعرقلة أعمال اجتماع الاتحاد البرلماني الدولي، يقوم رئيس الاجتماع باختتام الجلسة أو تعليقها لفترة محددة لاستعادة النظام. إذا لم يستطع رئيس الاجتماع أن يجعل نفسه مسموعاً، يترك الكرسي؛ ويترتب على ذلك تعليق الجلسة.

6. وفي حالات الفوضى الخطيرة أو استخدام العبارات التي تحرض بوضوح على الكراهية[13] أثناء اجتماع للاتحاد البرلماني الدولي، يعلق رئيس الاجتماع الجلسة. ويجوز للمنظمة أن تأمر بحذف تلك الأجزاء من الخطاب التي تتضمن لغة تشهيرية أو غير متسامحة أو عنصرية أو معادية للأجانب أو تلك التعبيرات التي تحرض بوضوح على الكراهية.

[13] لقد حدد مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير العناصر التالية بوصفها عناصر أساسية عند تحديد ما إذا كان التعبير يشكل تحريضاً على الكراهية:

- الخطر الحقيقي والوشيك للعنف الناجم عن التعبير؛
- نيّة المتحدث التحريض على التمييز أو العداء أو العنف؛
- النظر بعناية في السياق الذي أُعرب فيه عن الكراهية.

الملحق الثاني

تقرير حول هدية/إعانة/ضيافة/سفر بموجب رعاية لمسؤولي الحوكمة في الاتحاد البرلماني الدولي

البند القابل للإبلاغ الوارد/المقدم هو:

☐ هدية

☐ إعانة

☐ ضيافة

☐ سفر بموجب رعاية

تفاصيل عن الهدية/الإعانة/الضيافة/السفر بموجب رعاية

وردت من/مقدمة من:

الاسم:

المنصب:

المنظمة/باسم:

المصدر:

☐ البرلمان

☐ الحكومة

☐ خاص

يرجى تقديم وصف موجز للهدية/الإعانة/الضيافة/السفر بموجب رعاية التي تم تلقيها/قُدمت:

يرجى تقديم وصف موجز للظروف التي استُلمت/ستُستلم فيها الهدية/الإعانة/الضيافة/السفر بموجب رعاية، ولماذا لم تُرفض/لا يمكن رفضها (يرجى إرفاق المزيد من الوثائق الداعمة إذا لزم الأمر)

تقييم

القيمة المقدرة للهدية/الإعانة:

(يُرجى ذكر العملة المحلية والتحويل إلى الفرنك السويسري)

العملة المحلية:

بالفرنك السويسري:

المستفيد:

الإجراء المقترح اتخاذه

☐ قبول/الاحتفاظ – للاستخدام الشخصي

☐ قبول/الاحتفاظ به – للاستخدام الرسمي

توقيع المستفيدين:

الاسم:

المنصب:

التاريخ:

وللمزيد من المساعدة، يرجى التواصل مع مدير خدمات الدعم في الاتحاد البرلماني الدولي عبر البريد الإلكتروني التالي:

declaration@ipu.org

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

Code of Conduct for IPU Governance Officials

October 2023

Table of contents

Page

Governing the Inter-Parliamentary Union 3

Introduction 3

I. Purpose of the Code 3
II. Scope of the Code 3
III. General principles 4

Chapter I - Duty of care 4
Chapter II - Honesty and integrity 6
Chapter III - Accountability, transparency and openness 7
Chapter IV - Dignity and respect 9

IV. Reporting and enforcement 11

Annex I 14

Annex II 15

Document issued on: 25 October 2023

Approved by: 212th session of the Governing Council

This policy may be revised periodically in the light of experience gained and technical developments. Any modification will be notified to the users in due course through policy amendment.

Governing the Inter-Parliamentary Union

The aim of this Code of Conduct for IPU Governance Officials is to reinforce and sustain a culture of trust and mutual accountability on all levels – for and between Member Parliaments, between Member Parliaments and the IPU Secretariat, and within the Secretariat.

1. Vision

Governance Officials are charged with steering the IPU towards its vision.

> A world where every voice counts, where democracy and parliaments are at the service of the people for peace and development.

2. Mission

The IPU expects the Governance Officials to guide the Organization towards its vision in a manner that is consistent with achieving the objectives spelled out in its Strategy.

> The IPU is the global organization of national parliaments. We promote democratic governance, institutions and values, working with parliaments and parliamentarians to articulate and respond to the needs and aspirations of the people. We work for peace, democracy, human rights, gender equality, youth empowerment, climate action and sustainable development through political dialogue, cooperation and parliamentary action.

3. Principles and values

To achieve the IPU's vision, it is of utmost importance that IPU Governance Officials act in the best interests of the IPU and abide by the Organization's core values (equality, inclusiveness, respect, integrity and solidarity), when exercising their governance and oversight duties over the IPU's committees, programmes, activities, missions and Assemblies. As the primary representatives of the IPU, Governance Officials must lead by example and strictly abide by the IPU Statutes and Rules and exemplify the IPU's principles and core values.

This Code of Conduct for IPU Governance Officials (the "Code") reflects the core values of the IPU.

Introduction

I. Purpose of the Code

1. The purpose of the Code is to assist all Governance Officials in the discharge of their obligations to the IPU, by:

   (a) establishing the standards and principles of conduct expected of all Governance Officials in undertaking their duties;

   (b) setting the rules of conduct which underpin these standards and principles and to which all Governance Officials must adhere; and in so doing

   (c) ensuring public confidence in the standards expected of all Governance Officials and in the commitment of the IPU to upholding these rules.

II. Scope of the Code

1. The Code applies to all Governance Officials in all aspects of their public life while carrying out their duties and responsibilities as an IPU Governance Official. It does not seek to regulate what Governance Officials do while carrying out their other professional duties or in their private lives.

2. The obligations set out in this Code are complementary to those which apply to all Governance Officials by virtue of the procedural and other rules of the IPU including its Statutes, Rules and the Personal Data Protection Policy.

3. Any potential allegation of harassment including sexual harassment by a Governance Official during IPU Assemblies or other events is governed by the *Policy to prevent and address harassment, including sexual harassment, at IPU Assemblies and other IPU events*.

4. The term Governance Officials comprises:

- The President of the IPU
- The Vice-Presidents of the IPU
- The Presidents and Vice-Presidents of IPU Assemblies
- Members of the Executive Committee
- Elected members of IPU statutory and specialized bodies (e.g. Bureaus of Standing Committees, specialized committees, forums, boards, advisory groups, working groups, etc.)
- Candidates for IPU Governance Official positions

5. The conduct of the Secretary General and other IPU personnel is governed by the *Code of Conduct for IPU Personnel*[1] as well as the *Fraud and Corruption Prevention and Control Policy*[2], which are complementary to the Staff Rules, Regulations and other procedural rules.

6. This Code is a declaration of intent on behalf of all Governance Officials of the IPU. It is not legally binding, nor is it an agreement or oath. Instead, it is based on the assumption that all Governance Officials of the IPU accept that they shall follow this Code from the day they announce their candidature to become an IPU Governance Official.

III. General principles

- Duty of care
- Honesty and integrity
- Accountability, transparency and openness
- Dignity and respect

Chapter I - Duty of care

1. The duty of care represents the obligation for Governance Officials to operate in the best interest of the IPU. This requires Governance Officials to fulfil their responsibilities in a way that is aligned with and serves the IPU's mission, objectives, strategy and core values. For members of IPU statutory and specialized bodies, acting in the best interest of the IPU is a critical part of their responsibility as custodians of IPU resources, to exercise overall accountability for the use of these resources (financial, physical, intellectual, digital and human resources).

2. Acting in the interest of the IPU

2.1. While Governance Officials' responsibilities to their own parliaments are to be respected, they are expected to work in the best interest of the IPU, keeping in mind its independent, impartial and neutral nature. Governance Officials are expected to act with an understanding that the IPU's work is shaped by incorporating and balancing the interests of various constituencies with the intention of achieving the goals laid down in its strategic objectives.

2.2. Governance Officials are expected to abstain from taking part in the IPU decision-making process when their obligations to their parliaments, or their own private interests, put them in direct conflict of interest with the best interest of the IPU.

[1] Link: https://www.ipu.org/file/878/download?token=49h3uNlk
[2] Link: https://www.ipu.org/file/879/download?token=OEw8bNX4

3. Safeguarding the reputation of the IPU

The behaviour of Governance Officials impacts the reputation of the IPU, whether they are acting in their capacity as Governance Officials or through their other professional duties. They are expected to act as role models and in a way that safeguards the reputation of the IPU.

4. Appropriate use of IPU resources

Governance Officials are custodians of IPU resources and must fulfil their duties in a way that promotes accountability over their use by all those involved in meetings, programmes, missions and activities financed by the IPU. Governance Officials may have access to resources, networks and information, including access to the IPU Members Directory, which is subject to the *IPU Personal Data Protection Policy and Procedures*[3]. These assets are to be used solely in the interest of the IPU.

5. Adherence to health and safety protocols established by the IPU

Governance Officials are expected to support measures taken by the IPU for a healthy and safe environment during IPU events. This may include adhering to health protocols in the form of health notes or precautionary measures that are to be taken before attending IPU Assemblies, events or conferences, including visits to the IPU Headquarters.

6. Governance Officials should:

- Discharge all their professional duties as IPU office holders with diligence and efficiency, to the best of their abilities, to enhance public trust in the IPU;
- Be well aware of the activities and operations of the IPU, and understand the IPU strategy, policies and core values in order to be able to make informed judgments on IPU affairs;
- Develop a shared understanding of risks, including financial, programmatic and reputational risks, and how they should be managed;
- Promote robust, fair and transparent decision-making;
- As appropriate, consider relevant evidence and the views of the stakeholder community in decision-making;
- Attend all meetings which they are required to attend, unless exceptional circumstances make attendance impractical;
- Never undertake any action which would cause damage to the reputation and integrity of the IPU as a whole or of its Members generally;
- Respect the culture, structures and customs of the communities and countries with which the IPU is working while complying with the IPU's codes of conduct and policies and bearing in mind applicable international human rights standards;
- Respect the reporting structure of the IPU and the functions and role of the Secretary General as set out in the Statutes and Rules of the IPU.

7. Governance Officials must:

- Make their decisions in good faith, based on a due process, which is fair, balanced and relies on relevant key facts;
- Work together in a democratic spirit showing mutual respect;
- Diligently prioritize and manage risks that could potentially affect the IPU as well as its programmes, missions and activities, including financial, programmatic and reputational risks;
- Protect and preserve the property, assets and resources of the IPU, and use these appropriately;
- Not use social or other media or any means of electronic communication irresponsibly or in a way that may unduly harm the reputation of the IPU and breach their confidentiality obligations;
- Avoid misrepresenting or releasing inaccurate data relating to the IPU or its programmes, activities or missions;
- Not commit the IPU financially unless officially authorized to do so;
- Use information received in confidence only in connection with their duties and in the interests of the IPU.

[3] Link: https://www.ipu.org/about-ipu/statutes-and-rules-ipu

Chapter II - Honesty and integrity

1. Working with integrity requires transparency, impartiality, fairness and truthfulness. As part of this responsibility, all Governance Officials are required to safeguard the interests and objectives of the IPU, act without bias and demonstrate full transparency regarding any private interests that could give rise to actual, perceived or potential conflicts of interest.

2. Governance Officials are said to have a conflict of interest when, by act or omission, their private interests interfere with the performance of their official power, role, duty or function within an activity, or with the integrity, independence and impartiality required of their role or position. For greater clarity, a Governance Official's advocacy for policy changes to benefit specific populations or on human rights issues does not raise a conflict of interest if done: (i) without putting his or her private interests at stake; and (ii) in a way that respects the IPU's principles, core values and best interests.

3. The IPU *Fraud and Corruption Prevention and Control Policy*[4] defines prohibited practices in which Governance Officials must avoid engaging in at all times.

4. In order to demonstrate integrity, all Governance Officials entrusted with IPU resources must act without prejudice and act in the best interest of the IPU when participating in decision-making processes.

5. Governance Officials should:

   - Take necessary measures not only in response to situations where actual or potential conflicts of interest may arise, but also in situations where the perceptions of conflict of interest can arise;
   - Promote compliance with applicable laws, policies and good governance practices in the conduct of programmes and activities financed by the IPU;
   - Be transparent about those seeking to influence them, including through lobbying practices, by seeking advice and making appropriate disclosures;
   - Never use their position as a Governance Official to obtain personal or professional gain of any sort for themselves, family or friends, associates, or any other organization with which they are involved;
   - Not benefit improperly or allow a third party to benefit improperly (whether directly or indirectly) from association with an enterprise or organization that engages in any business or transaction with the IPU (including association with the management or the holding of a financial interest). Any potential conflict of interest with a supplier, service provider, or business partner (such as family relations or shareholding) must be disclosed;
   - Generally not accept or receive gifts or favours of a value exceeding CHF 200 per gift, related to their position as an IPU Governance Official or receive through their position any hospitality that is not necessary for the performance of their duties (ref. Ch-II. 6).

6. Governance Officials must:

   - Be fully transparent about their private interests insofar as they relate to their position as an IPU Governance Official;
   - Submit to the IPU Director of Support Services in email address declaration@ipu.org, a yearly declaration of all gifts, benefits and hospitality of a value exceeding CHF 200 extended to them while discharging their IPU functions (see form in Annex 2).
   - Not intimidate or exert undue pressure on Secretariat personnel or other Governance Officials to influence policy development, human rights cases (i.e. intimidation and pressure against complainants and other sources of information), or financial, operational or administrative decisions. Governance Officials shall follow the implementation and enforcement procedure described in this Code (Chapter IV);

[4] https://www.ipu.org/about-ipu/statutes-and-rules-ipu

- Conduct all official duties with integrity, free from any taint of dishonesty or corruption, including, but not limited to, not engaging in any act of favouritism, nepotism, cronyism or bribery[5];
- Refrain from abusing their official roles, duties and functions;
- Refrain from providing preferential or unfair treatment;
- Refrain from engaging in the following prohibited practices:
  (a) Corruption;
  (b) Fraud;
  (c) Coercion;
  (d) Collusion;
  (e) Abuse[6];
  (f) Obstruction;
  (g) Retaliation;
  (h) Financing terrorism,
  (i) Engaging in money laundering
  (j) Espionage.
- Refrain from unduly taking advantage of the reputation of the IPU to further their private interests or those of associated persons or associated institutions or, where applicable, their political or professional careers;
- Notify the IPU President of any current investigation, prosecution for criminal offences (except minor offences such as traffic violations). In the event that Governance Officials are called upon by the authorities to provide evidence or information, which they possess by virtue of their official position as a Governance Official of the IPU, to the extent permitted by law, they should immediately inform the IPU President, who shall consult with the Secretary General and if appropriate, take note of their guidance and act upon it.

Chapter III - Accountability, transparency and openness

1. Accountability, transparency and openness are key organizational values and critical factors in ensuring that the IPU achieves its strategic objectives.

2. The IPU sees transparency as part of the larger process of informed governance and organizational learning. Transparency makes the IPU a reliable organization and partner and ensures its accountability towards its Members.

3. All Governance Officials are accountable for their decisions and actions and should act and take decisions in an open and transparent manner.

4. Governance Officials are expected to demonstrate accountability which requires them to:

- Engage in open and honest communication about the IPU and its work, ensuring that the public feels confident and comfortable interacting with its Members and services;
- Promote compliance with the policies and procedures of the IPU;
- Keep up to date with relevant research and evidence related to programmes and activities financed by the IPU;
- Practice and promote full compliance with restrictions around confidential or sensitive documents or deliberations;
- Exercise the utmost discretion in regard to all matters of official business and handle all confidential and sensitive information with the greatest care;
- Remain accountable to the IPU for all decisions and actions;
- Cooperate with all investigations carried out in relation to any alleged violation of this Code and comply with any final decision (including any resulting action or measure) made in furtherance of such investigations.

---

[5] The terms “favouritism”, “nepotism”, “cronyism”, and “bribery” include, without limitation, such conduct as unfair treatment of a person or group on the basis of prejudice, support or favour shown to friends and family (especially in making appointments), and acceptance, offer or consideration of any improper personal benefit.

[6] UN definition: Abuse is physical, sexual, emotional, economic or psychological actions or threats of actions that influence another person. This includes any behaviours that frighten, intimidate, terrorize, manipulate, hurt, humiliate, blame, injure or wound someone.

5. Governance Officials must:

- Continue to participate in systems and approaches that promote privacy, integrity and transparency while working on the objectives and strategies of the IPU;
- Continue to focus on highly ethical, effective and transparent governance;
- Step up efforts to prevent, identify and respond to instances and allegations of behaviour that are contrary to the IPU's principles and values;
- Report to their respective parliaments promptly on IPU resolutions or activities undertaken by the IPU.

6. Financial support provided by the IPU to Governance Officials for the IPU Assemblies, meetings, conferences, events, or missions:

In principle, the IPU budget does not cover the costs incurred by Governance Officials. However, in exceptional cases where costs are not wholly borne by the Governance Official[7], a parliament or an organization, the IPU Secretariat may accept requests to provide financial support. In such case, the following principles apply:

a) Governance Officials are expected to check the applicable financial procedures with the IPU Secretariat prior to committing to expenses which will be borne by the IPU.

b) Governance Officials are expected to use IPU funds in a reasonable way as required by ethical standards and only for IPU work-related purposes. These expenses must be authorized in advance by the Secretary General and supported by appropriate original documentation.

7. Communication with third parties and the public:

7.1 Governance Officials representing the IPU in their official capacity as office-holders shall respect outcomes, resolutions and positions adopted by the membership while making official statements. This is specifically important for communication on sensitive matters. For this purpose, Governance Officials shall make it clear to the relevant audience that any personal comments do not represent the position or have the endorsement of the IPU and discuss with the Secretary General before making any statements to media. Governance Officials are also encouraged to carry a disclaimer on social media profiles that makes it clear that any posts do not represent the IPU, and should also refrain from using the IPU logotype on social media accounts.

7.2 Governance Officials shall exercise the utmost discretion regarding all matters of official business and handle all confidential and sensitive information with the greatest care, including the information received during in camera meetings. They shall keep confidential any internal documents and/or proceedings, and not communicate such information to any person unless this information or documentation is already public, or the sharing of such information has received the prior approval of the IPU President. These confidentiality obligations continue after the expiration of their term as a Governance Official.

7.3 In case of doubt, advice should be sought from the designated official of the Secretariat responsible for Communications of the IPU. IPU templates and logos should be used on all IPU documents and emails.

8. Missions for the IPU

While carrying out official duties for the IPU, the Governance Official shall make the necessary arrangements for their missions or visits in close collaboration with the IPU Secretariat. Once the mission or visit is concluded the Governance Official shall submit a formal report to the Secretary General.

[7] The terms for the IPU President are subject to specific administrative arrangements set out in an information circular.

9. Education and training:

Governance Officials have a duty to keep themselves informed of the IPU Statutes and Rules as well as the policies that apply to them in their capacity and to follow the training sessions or programmes that the IPU may organize for them. In case of doubt or uncertainty about the scope or contents of applicable rules or regulations, the Governance Official should consult with the Secretary General.

10. Security

Governance Officials acknowledge that, when attending meetings, representing the IPU at external meetings or carrying out missions on behalf of the IPU, they must adhere to the relevant in-country security regulations and any other security instructions.

Chapter IV - Dignity and respect

1. Definitions

For purposes of this Code, the following definitions apply:

(a) **Discrimination**[8] is any unfair treatment or arbitrary distinction based on a person's race, sex, religion, nationality, ethnic origin, sexual orientation, disability, age, language, social origin or other status. Discrimination may be an isolated event affecting one person or a group of persons similarly situated or may manifest itself through harassment or abuse of authority.

(b) **Bullying**[9] is a form of violence that can be defined as unwanted aggressive behaviour which involves a real or perceived imbalance of power. It is a behaviour that is repeated or carries the threat of being repeated over time. Cyberbullying is bullying with the use of digital technologies (such as social media, messaging platforms and mobile phones).

(c) **Harassment**[10] is any improper or unwelcome conduct that might reasonably be expected or be perceived to cause offence or humiliation to another person. Harassment normally implies a series of incidents based on gender, gender identity and expression, sexual orientation, physical ability, physical appearance, ethnicity, race, national origin, political affiliation, age, religion or any other reason.

(d) **Sexual harassment** is a specific type of prohibited conduct. Sexual harassment is any unwelcome conduct of a sexual nature that might reasonably be expected or be perceived to cause offence or humiliation. Sexual harassment may involve any conduct of a verbal, non-verbal or physical nature, including written and electronic communications, and may occur between persons of the same or different genders.

(e) **Sexual exploitation** is any actual or attempted abuse of a position of vulnerability, differential power, or trust, for sexual purposes, including, but not limited to, profiting monetarily, socially or politically from the sexual exploitation of another.

(f) **Sexual abuse** means the actual or threatened physical intrusion of a sexual nature, whether by force or under unequal or coercive conditions.

2. Examples[11]

Examples of physical, verbal, and psychological violence in an event setting, include but are not limited to:

- pushing and shoving;
- intentional abuse of power relations, offensive behaviour to humiliate or undermine an individual or group;
- aggressive language, profanity, shouting and threats.

Examples of harassment in an event setting, include but are not limited to:

- excluding or isolating a person from professional activities without reason or legitimate authority;
- persistent negative comments to a person or group, including rumour, gossip and ridicule, quid pro quo.

---

8 UN Women https://www.un.org/womenwatch/uncoordination/antiharassment.html
9 Council of Europe https://www.coe.int/en/web/campaign-free-to-speak-safe-to-learn/preventing-bullying-and-violence
10 UN Code of Conduct to prevent harassment, including sexual harassment, at UN System Events
11 ILO code of conduct for prevention of all forms of violence and harassment at ILO events.

Examples of sexual exploitation, abuse or harassment in an event setting, include but are not limited to:

- deliberate and unsolicited physical contact or unnecessarily close physical proximity;
- sexually oriented comments or gestures about the body, appearance;
- sexually explicit jokes or propositions and showing or displaying sexually explicit content;
- comments, questions or insinuations about a person's private life;
- hostile environment in an event setting leading to sexual harassment;
- persistent invitations to social activities after the person made it clear they are not welcome;
- any actual or attempted abuse of a position of vulnerability, differential power or trust, for sexual purposes, including, but not limited to, profiting monetarily, socially or politically from the sexual exploitation of another;
- actual or threatened physical intrusion of a sexual nature, whether by force or under unequal or coercive conditions, such as rape.

3. There shall be zero tolerance for discrimination, bullying and harassment, including sexual harassment. Governance Officials must not engage in discrimination, bullying, harassment, sexual exploitation and abuse.

4. The right to freedom of opinion and expression is a fundamental right that contributes to the observance of all other rights and is a critical foundation of democracy. However, the exercise of this right should not violate any of the rights and freedoms of others, including the right to equality and non-discrimination. Governance Officials shall follow the guidelines to manage the use of abusive language in IPU meetings endorsed at the 278th session of Executive Committee (Annex I).

5. Governance Officials shall uphold the IPU's commitment to pursue efforts to end sexism, harassment and violence against women in parliament and to serve as a role model and reference in this regard for national parliaments and other international organizations.

6. Harassment, including sexual harassment and other abuses of power such as bullying, can lead to toxic work environments. Such behaviours can cause severe reputational harm to the IPU, its Members and partners. Governance Officials should ensure that such behaviour is not conducted nor tolerated.

7. Governance Officials should:

- Show understanding of varied cultures, beliefs and backgrounds in the exercise of their powers, duties and functions, while complying with the IPU's codes of conduct and policies and while bearing in mind applicable international human rights standards;
- Value and leverage diverse perspectives with a view to making consensual decisions;
- As part of their advisory and oversight role, ensure the IPU has a working environment based on mutual respect and openness;
- Set an example as role models for the promotion of gender equality;
- Embody the IPU's core values of equality, inclusiveness, respect, integrity and solidarity in all IPU-related settings, including field visits, advocacy events and governance meetings.

8. Governance Officials must:

- Never engage in bullying, harassment, sexual harassment or other abuses of their power;
- Not exchange money, employment, goods or services for sex, including sexual favours or other forms of humiliating, degrading or exploitative behaviour;
- Act on the basis of equity and non-discrimination when engaging with organizations and individuals;
- Practice and promote respectful deliberations, decision-making and social interaction at all IPU events;
- Treat fellow Governance Officials, other delegates, partners, the IPU and host country personnel with courtesy and respect, without harassment, including sexual harassment, or physical or verbal abuse, and not exert undue influence on their activities.

IV. Reporting and enforcement

The primary responsibility for complying with this Code lies with each Governance Official.

1. **General advice.** Should Governance Officials require guidance regarding potential, perceived or actual conflicts of interest or other ethical dilemmas, they should seek advice from the Secretary General of the IPU.

2. Principles

   (a) **Disclosing misconduct**: Governance Officials must immediately disclose suspected or observed misconduct to the IPU President or where applicable the Vice-President of the Executive Committee. If they have witnessed harassment, including sexual harassment, at an IPU Assembly or event, they can immediately seek advice and support, and report the matter to the designated focal point(s) and/or to speakout@ipu.org which will forward the matter to the IPU Secretariat anti-harassment core group.

   (b) **Discretion:** Governance Officials should show discernment and good judgement and avoid discussing their concerns openly.

   (c) **Zero tolerance of retaliation:** Threats, intimidation or any other form of retaliation against a person who has made a complaint or provided information in support of a complaint are prohibited. The IPU will take appropriate action to prevent and respond to retaliation, in accordance with its applicable policy, regulations and rules.

   (d) **False or misleading claims:** A complainant shall never knowingly make a false or misleading claim about prohibited conduct. Knowingly reporting false information is contrary to this Code and, if it is determined further to investigation that the allegations were based on malicious intent, sanctions may be applied (see paragraph 4 under "Informal procedure" below).

3. Due process

In the event of allegations of harassment, including sexual harassment, at an IPU Assembly or event, the complaint procedure as outlined in the *Policy to prevent and address harassment, including sexual harassment at IPU Assemblies and other events* should be followed. The complainant should immediately seek advice and support and report the matter to the designated focal point(s) and/or to speakout@ipu.org, which will forward the matter to the IPU Secretariat anti-harassment core group.

In all other circumstances, the following applies:

Step 1 Reporting

Any potential violation of the Code of Conduct by any Governance Official can be reported to the Oversight and Ethics Committee by submitting it to the IPU President in writing.

If the potential violation is against the IPU President, or presented by the IPU President, then the allegation shall be brought to the attention of the Vice-President of the Executive Committee appointed under Rule 5.2 of the Rules of the Executive Committee.

A complaint should normally be filed promptly and at the latest within two years from either the date of the incident or, in the case of repeated incidents, the date of the most recent incident of alleged prohibited conduct.

Step 2 Investigation

The IPU President, or when applicable the Vice-President of the Executive Committee, will refer the potential allegation of prohibited conduct to the Secretary General and will inform the Governance Official against whom the allegation has been made.

The Secretary General, with the assistance of the designated responsible officer of the Secretariat, will engage an independent external investigator to investigate and report.

The Secretary General will submit the investigation report to the IPU President or the Vice-President of the Executive Committee where applicable.

If the allegation of prohibited conduct is credible and verifiable but does not merit an investigation, the IPU President can issue a warning to the Governance Official against whom the allegation was received.

If the potential allegation of prohibited conduct is not credible or verifiable, no action is required.

Step 3 Review and Sanction

The President or the Vice-President of the Executive Committee will submit the findings of the independent external investigator to the Oversight and Ethics Committee for final review and possible sanctions.

The Oversight and Ethics Committe will review the investigation report with the logistical and administrative support of the designated responsible service of the Secretariat.

The Oversight and Ethics Committee, based on a majority vote, will decide on the possible sanction in accordance with this Code and inform the Governing Council.

- **Recusal**. Should the prohibited conduct directly or indirectly relate to a member of the Oversight and Ethics Committee, the individual concerned will recuse himself/herself from the deliberations and decision on the matter. In addition, if a complainant or an alleged offender is from the same country as one of the members of the above-mentioned Committee, that member must recuse him/herself from taking part in the deliberations and decision on the matter in question.
- **Anonymity.** The identity of the complainant shall be shared, when necessary, with those directly involved in the investigation, but shall not be made public during the investigation, or on publication of the report, unless the complainant gives written consent. Those involved in the investigation are under an obligation to protect the identity of the complainant and a failure to do so may constitute a breach of this Code. All parties to the complaint are under an obligation to protect the identity of any person who provides evidence and a failure to do so may constitute a breach of this Code. When a Governance Official is being investigated in relation to allegations of bullying, harassment or sexual harassment, the identity of that Governance Official will be kept confidential until the conclusion of proceedings.

Informal procedure

1. Should the complainant choose to engage first in an informal procedure, the President, or where applicable the Vice-President of the Executive Committee, may offer the following options:

    - Approach and attempt to rectify the matter with the alleged offender.
    - Involve a third party to facilitate a discussion with the alleged offender.

2. An unsuccessful attempt to resolve the matter informally does not preclude the lodging of a formal complaint.

3. If a complainant wishes to withdraw a complaint at any stage, a written request must be made to the President, or Vice-President of the Executive Committee where applicable.

Potential consequences of misconduct

If a Governance Official acts in a way that is not consistent with the expectations and requirements of this Code, remedial actions shall be determined according to a proportionate, precedent-based approach, and may include the following:

- Formal reprimand by the IPU President or Vice-President of the Executive Committee, in the form of an official letter to the Governance Official concerned and his or her Parliament and the President of his or her geopolitical group.
- Removal from IPU governance duties until certain conditions are satisfied, which could include attending training and workshops.
- Time-bound or indefinite removal from IPU governance duties and IPU Assemblies, events, conferences and meetings.
- Conveying the elements of the complaint to any investigative or disciplinary authority with jurisdiction over the offender, as well as to relevant national authorities, particularly when the investigation concludes that there are credible allegations of criminal conduct.
- Suspending the possibility to hold an official governance position within the IPU.
- The complainant may also seek help from other relevant authorities, such as the police, bearing in mind the applicable legal framework.

Executive Committee
Item 16

EX/278/16-Inf.1
8 March 2018

138th Assembly[12]

Managing abusive language in IPU meetings

The right to freedom of opinion and expression is a fundamental right that contributes to the observance of all other rights and is a critical foundation of democracy. However, the exercise of this right should not violate any of the rights and freedoms of others, including the right to equality and non-discrimination. Identifying ways to reconcile the need to protect and promote the right to freedom of opinion and expression in IPU meetings while combating discrimination and incitement to hatred is a permanent challenge. The Chairs of Geopolitical Groups and Standing Committees are invited to discuss the following guidelines to manage hate speech and expressions of intolerance in IPU meetings.

IPU regulations on abusive language

According to the IPU Rules of the Assembly, the President of the Assembly has the prerogative to call a speaker to order when the latter does not keep to the subject under discussion or prejudices the debate "by using abusive language". The sanction foreseen for a delegate in case of using abusive language is the withdrawal of his/her permission to speak by the President, who may also request that the objectionable words be removed from the record (Rule 24 of the Rules of the Assembly). The President of the Assembly has the responsibility of taking "any measure required" to re-establish the normal working of the Assembly (Rule 25 of the Rules of the Assembly). Similar provisions exist in the Rules of the Governing Council (Rules 24 and 25), the Standing Committees (Rules 30 and 31) and the Forum of Women Parliamentarians (Rules 17 and 18).

These rules constitute the legal framework for managing abusive language in IPU meetings; however, they remain vague and do not define what should be considered as "abusive language". In light of the above, the following guidelines are proposed to facilitate a coherent and more effective implementation of IPU regulations on this matter.

Guidelines to manage the use of abusive language in IPU meetings

1. The conduct of Members shall be characterised by mutual respect, be based on the values and principles of the IPU as laid down in its IPU Statutes and Rules and shall respect the dignity of all people. Furthermore, it shall not compromise the smooth conduct of business.
2. During debates held in the context of IPU meetings, speakers shall clearly identify themselves, wear their identification badges visibly, and shall refrain from using defamatory, intolerant, racist or xenophobic language.
3. The presiding officer of the meeting (PO) shall call to order any speaker who disrupts the smooth conduct of the proceedings. If the offence is repeated, the Chairperson shall call the speaker to order a second time, and the fact shall be recorded in the minutes.
4. If the disturbance continues, or if a further offence is committed, the speaker may be denied the right to continue to speak. The PO may decide to deactivate the speaker's microphone.
5. Should disturbances threaten to obstruct the business of the IPU meeting, the PO shall close or suspend the sitting for a specific period to restore order. If the PO cannot make herself or himself heard, she or he shall leave the chair; this shall have the effect of suspending the sitting.
6. In serious cases of disorder or use of expressions that clearly incite to hatred[13] during an IPU meeting, the PO shall suspend the sitting. The PO may order the deletion from the record of those parts of a speech that contain defamatory, intolerant, racist or xenophobic language or those expressions that clearly incite to hatred.

---

12 Adopted at the 278th session of Executive Committee

13 The United Nations Special Rapporteur on the promotion and protection of the right to freedom of opinion and expression has defined the following elements as essential when determining whether an expression constitutes incitement to hatred:
- the real and imminent danger of violence resulting from the expression;
- the intent of the speaker to incite discrimination, hostility or violence; and
- careful consideration of the context in which hatred was expressed.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

THE IPU'S GIFT/BENEFIT/HOSPITALITY/SPONSORED TRAVEL REPORT FOR GOVERNANCE OFFICIALS

The reportable item received/offered is:

☐ A gift
☐ A benefit
☐ Hospitality
☐ Sponsored travel

Details of Gift / Benefit / Hospitality / Sponsored Travel

Received from/offered by:

Name:
Position:
Organization/on behalf of:

Source:

☐ Parliament
☐ Government
☐ Private

Please provide a brief description of the gift / benefit / hospitality / sponsored travel received / offered:

Please provide a brief description of the circumstances under which the gift / benefit / hospitality / sponsored travel was / will be received and why it was not / cannot be refused (please attach further supporting documentation if necessary)

VALUATION

Assessed value of gift / benefit:
(Please provide both local currency and conversion to CHF)

Local currency:

CHF:

RECIPIENT:

Proposed action

☐ Accept/retain – personal use
☐ Accept/retain – official use

Recipients signature:

Name:
Position:
Date:

For further assistance contact the Director of Support Services of the Inter-Parliamentary Union via declaration@ipu.org